بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـــة الإســـلامية – غـــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــا
كليـــــــــــــــــة الآداب
قـــــسم التـــــاريخ والآثـــــار

تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين
(1882-1948م)

إعداد الباحثة
ربا جمال سلمان الزهار

إشراف الدكتور
زكريا إبراهيم حسن السنوار

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ (بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

1432هـ-2011م
غزة – فلسطين

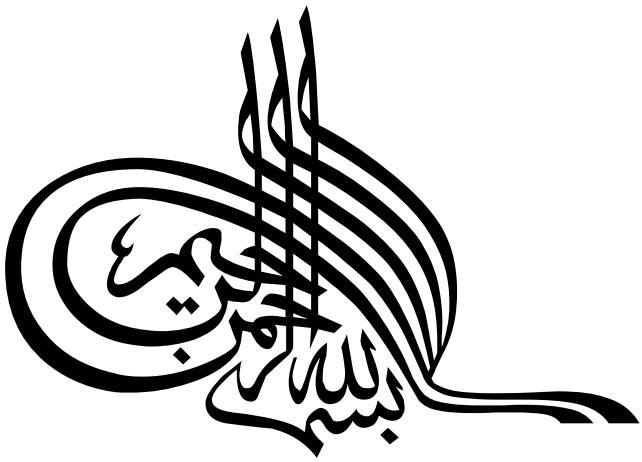
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

- إلى والديَّ الكريمين.
- إخواني، وأخواتي وأبنائهم الأعزاء.
- الجامعة الإسلامية الغراء.
- أساتذة العلم والعلماء.
- طلاب العلم النبلاء.
- كل أسير ومرابط بذل التضحية والفداء.

الباحثة

ربا جمال سلمان الزهار

شكر وتقدير

ولـــو أننـــي أوتيـــت كـــل بلاغـــة وأفنيت بحر النطق في النظم والنثـــر
لما كنت بعـــد القـــول إلا مقـــصراً ومعترفاً بالعجز عن واجب الـــشكر

أشكر الله العظيم رب العرش الكريم الذي امتن عليّ بمواصـــلة درب العلـــم والعلمـــاء، وأحمده سبحانه حمد الشاكرين؛ إذ هيأ لي السبل، وذلل أمامي الصعاب، فأشكره شـــكراً تعجـــز الأقلام عن وصفه، والألسنة عن ذكره.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل/ زكريا إبراهيم الـــسنوار، الـــذي تفضل بقبول الإشراف على رسالتي، ولما قدمه لي من نصح وإرشاد ســـاهم فـــي إنجـــاز هـــذا البحث.

والشكر موصول إلى الأستاذين الكريمين، اللذين تكرما بقبول مناقشة هذا البحث :
الدكتور : خليل النمروطي؛ مناقشاً داخلياً.
الدكتور : خالد شعبان؛ مناقشاً خارجياً.
فجزاهما الله خيراً، وبارك الله في جهديهما.

كما وأشكر العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة مركز التخطيط التابع لمنظمـــة التحرير الفلسطينية، والمترجمين الذين ساعدوني في ترجمة عشرات المصادر والمراجع العبرية والإنجليزية، وأخص بالذكر الأستاذ/ نائل عبد الهادي، والأستاذ/ نعيم عيسى، وشكري موصـــول إلى السيد/ رامز نسمان الذي قام بطباعة الرسالة.

الباحثة

ربا جمال سلمان الزهار

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
فهرس الموضوعات	ت
قائمة الملاحق	ر
المقدمة	س
الفصل الأول **الاقتصاد الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني (1882-1918م)**	**1**
المبحث الأول : العوامل المؤثرة في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني :	2
أولاً : العوامل الخارجية التي أثرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين	3
1- الأنظمة والقوانين العثمانية، وسوء الإدارة	3
2- رعاية القنصليات الأوروبية للصهاينة	5
3- ضعف الاقتصاد العربي في فلسطين	8
ثانياً : العوامل الداخلية التي أثّرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين	12
1) الهجرة الصهيونية	12
2) المؤسسات الاقتصادية الصهيونية	19
1- جمعية الأليانس (الاتحاد اليهودي العالمي) Alliance Israelite Universal	19
2- البيكا (PICA)	20
3- يكا (ICA)	22
4-صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار (Jewish Colonial Trust LTD)	22
5- الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund)	23
6- شركة شراء وتطوير الأراضي (Company to Buy and Develop Land)	27
المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني (1882-1918م) :	**29**
أولاً : تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني	30
1- الزراعة الصهيونية (1870-1900م)	30

2- الزراعة الصهيونية (1900-1914م) 31
3- المياه وطرق الري 36
4- مؤسسات الدراسات والأبحاث الزراعية 37
ثانياً : تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني 37
1- أبرز الصناعات الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني 38
2- أهم العقبات التي واجهت الصناعة الصهيونية في فلسطين 43
ثالثاً : تطور التجارة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني 44
1- التجارة الداخلية 44
2- التجارة الخارجية 45
رابعاً : تطور قطاع الخدمات الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني 47
1- الصحة 47
2- التعليم 47
3- المسرح 52
4- الصحف والمجلات 52
5- طرق المواصلات 54
6- البريد والهاتف والتلغراف 55
7- المصارف 56

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م) **58**

المبحث الأول : العوامل الذاتية التي أثّرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1918-1948م) : **59**

أولاً : الهجرة الصهيونية؛ كفاءاتها، ورأسمالها 60
1- الهجرة الثالثة (1919-1923م) 60
2- الهجرة الرابعة (1924-1931م) 65
3- الهجرة الخامسة (1932-1938م) 70
ثانياً : المؤسسات الاقتصادية الصهيونية 75
1- الصندوق القومي (الكيرن كايمت) 76
2- الصندوق التأسيسي الفلسطيني (Palestine Foundation Fund) 77
3- الهستدروت 79

4- الوكالة اليهودية 81
المبحث الثاني : العوامل الخارجية التي أثّرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1918-1948م) : **86**
أولاً : الانحياز البريطاني لصالح الصهيونية 87
1- دور بريطانيا في دعم مقومات الاقتصاد الصهيوني 87
2- منح سلطات الانتداب الامتيازات الاقتصادية للصهاينة 93
3- القوانين البريطانية الداعمة للاقتصاد الصهيوني 99
ثانياً : الأحداث الجارية محلياً ودولياً 106
1- الثورات الفلسطينية 106
2- الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) 109
الفصل الثالث
تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م) **115**
المبحث الأول : أنماط الزراعة الصهيونية، وتطورها في فلسطين (1918-1948م) : **116**
أولاً : أنماط الزراعة الصهيونية في فلسطين 117
1- المستوطنات الجماعية (الكيبوتس) 117
2- المستوطنات التعاونية (الموشاف) 119
3- المزارع المستقلة 120
ثانياً : تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين (1918-1948م) 121
1- تطور الزراعة الصهيونية ما بين (1918-1936م) 122
2- تطور الزراعة الصهيونية ما بين (1936-1939م) 130
3- تطور الزراعة الصهيونية ما بين (1939-1945م) 133
4- تطور الزراعة الصهيونية ما بين (1945-1948م) 137
ثالثاً : الثروة الحيوانية 139
1- تربية المواشي والبهائم 139
2- الطيور الداجنة والبيض 140
المبحث الثاني : المؤسسات الزراعية، ومشروعات الري، والمحصولات الصهيونية في فلسطين (1918-1948م) : **143**
أولاً : مؤسسات الدراسات والأبحاث الزراعية الصهيونية 144
1- مدرسة مكفيه إسرائيل 144

2- جمعية الاستعمار اليهودية (البيكا) 145
3- الجامعة العبرية 145
4- محطة الأبحاث الزراعية في رحوبوت 145
5- المعهد الزراعي الجامعي القومي 146
6- معهد فولكاني للزراعة 147
7- معهد دانيال زيف 147
8- معهد وايزمن للعلوم 148
ثانياً : المياه، ومشروعات الري الصهيونية 148
- مشروعات الري 150
- مشروع شركة مكوروت للمياه (Mecroth Water) 151
- مشروع إيونيدس (Ionides M.G) 152
- مشروع لاودرميلك (Lowdermilk W.C) 153
- مشروع هيز (J. Hays) 155
ثالثاً : أبرز المحصولات الزراعية لدى الصهاينة في فلسطين 157

الفصل الرابع

تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م) **169**

المبحث الأول : تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين، والعوامل المؤثرة فيها (1918-1948م) : **170**

أولاً : أبرز مقومات الصناعة الصهيونية في فلسطين 171
1- المواد الخام 171
2- الأيدي العاملة 172
3- رأس المال 172
4- الأسواق الداخلية والخارجية 173
5- الخبرة الصناعية 173
6- المواصلات 174
7- الحماية الجمركية 174
8- الطاقة الكهربائية 175
ثانياً : تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين (1918-1948م) 175
ثالثاً : أبرز المشكلات التي واجهت الصناعة الصهيونية في فلسطين 192
المبحث الثاني : أبرز الصناعات الصهيونية في فلسطين ما بين (1918-1948م): **195**
1- صناعة المواد الغذائية 196

أ- صناعة الدقيق 197
ب- صناعة الزيوت النباتية 198
ت- صناعة عصير البرتقال، والكريب فروت 199
ث- صناعة الخبز 199
ج- صناعة الحلويات 199
ح- صناعة البسكويت والخميرة 199
خ- صناعة الشيكولاتة 200
د- صناعة حفظ الثمار 200
ذ- صناعة قشر الأرز 200
2- صناعة مواد البناء والأسمنت 200
3- صناعة المنسوجات والألبسة 204
4- صناعة المواد الكيماوية 207
5- صناعة الصابون 210
6- الصناعات الخشبية 211
7- الصناعات العسكرية 212
8- صناعة صقل الألماس 215
9- صناعة التبغ والسجائر 216
10- صناعة الأسنان الصناعية 217
11- صناعة الجلود 218
12- صناعة الأدوات المعدنية 219
13- صناعة المسكرات 223

الفصل الخامس

تطور التجارة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م) **227**

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في التجارة الصهيونية، والتجارة الداخلية : **228**
أولاً : أبرز العوامل المؤثرة في التجارة الصهيونية في فلسطين 229
ثانياً : التجارة الداخلية الصهيونية، والمقاطعة العربية لها 233
1- نظم التجارة الداخليـــة 233
2- تأسيس النقابات التجارية 239
- أبرز إنجازات الغرفة التجارية في تل أبيب 241
3- المقاطعة العربية للتجارة الصهيونية 242
- آثار المقاطعة العربية على الاقتصاد الصهيوني 248

المبحث الثاني : التجارة الخارجية الصهيونية، وميزان العجز التجاري : **251**
أولاً : تطور التجارة الخارجية للصهاينة في فلسطين 252
1- الواردات 254
- أبرز الدول التي استوردت منها الحركة الـصهيونية سـلعاً 260
1- بريطانيا 260
2- ألمانيا 262
- أثر اتفاقية هعفارا على العلاقات التجارية الألمانية – الصهيونية 263
3- الولايات المتحدة الأمريكية 265
4- رومانيا 266
5- أستراليا 267
6- دول الشرق الأوسط 267
2- الصادرات 272
- دول التـــــصدير 274
1- بريطانيا 274
2- ألمانيا 274
3- الولايات المتحدة الأمريكية 274
4- دول الشرق الأوسط 275
- صادرات أخرى إلى بلدان متفرقة 276
ثانياً : العجز في الميزان التجاري 277

الفصل السادس

280

تطور قطاع الخدمات الصهيوني في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م)

المبحث الأول : الصحة والتعليم والمؤسسات الثقافية الـصهيونية فـي فلـسطين (1918-1948م) : **281**

أولاً : الصحة 282
- الإنفاق على الصحة 282
- مكافحة الأمراض والأوبئة 283
- تطور أعداد الأطباء الصهاينة 284
- المستشفيات وعدد الأسرّة 284
- الوفيات من الأطفال 285
- دور الحركة الصهيونية في دعم القطاع الصحي 285
- صندوق المساعدات (مشعان) Mishan 285
- صندوق المرضى (كوبات حوليم) Kuppat Holim 285

- صندوق المرضى القومي (كوبات حوليم ليئوميت) Kuppat Holim Lyomeet 286
- نجمة داوود الحمراء 286
ثانياً : التعليم الصهيوني 287
1- مراحل التعليم الصهيوني في عهد الانتداب البريطاني 288
أ- المدارس الثانوية الأكاديميـــة (النظريـــة) 290
ب- المدارس الثانوية الفنيـــة 290
- تطور أعداد المدارس، والمعلمين، والطلبة الـــصهاينة (1918-1948م) .. 291
- لغات التعليم في المدارس الصهيونية 293
2- مؤسسات التعليم العالي الصهيوني في فلسطين 293
ثالثاً : المؤسسات الثقافية الصهيونية 300
المبحث الثاني: المواصلات والاتصالات والمصارف والكهرباء عند الصهاينة فـــي فلسطين (1918-1948م) : **307**
أولاً : المواصلات والاتصالات 308
1- طرق المواصلات 308
أ- الطرق البرية 308
ب- خطوط السكك الحديدية 311
ت- الموانئ البحرية 313
ث- المطارات الجوية 317
2- الاتصالات 318
أ- البريـــد 318
ب- الهـــاتف 321
ت- التلغراف 322
ثانياً : النقود والمصارف 323
1- النقـــود 323
2- المصارف 326
ثالثاً : الكهرباء 330
الخاتمة 335
أولاً : أهم النتائج 335
ثانياً : التوصيات 337
الملاحق 338
المصادر والمراجع 386
Abstract 406

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1-	المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الثالثة (1918-1923م).	339
2-	حجم الاستثمارات في فرع البناء ما بين (1924-1925م).	340
3-	المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الرابعة (1924-1931م).	341
4-	إحضار الأموال الصهيونية لفلسطين في سنوات الثلاثينيات.	343
5-	حركة هجرة الرأسماليين الصهاينة إلى فلسطين ما بين (1930-1941م).	344
6-	استثمار الأموال الصهيونية في فلسطين ما بين (1932-1935م).	345
7-	تطور الصناعة، والمهن الصهيونية في فلسطين ما بين (1921-1937م).	346
8-	ارتفاع نسبة التصدير، والاستيراد للصهاينة في فلسطين فترة الهجرة الخامسة.	347
9-	المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الخامسة (1932-1935م).	348
10-	المستوطنات التي أقيمت بالسور والبرج (1936-1939م).	350
11-	تطور ملكية الصندوق القومي (الكيرن كايميت) من الأراضي في فلسطين ما بين (1920-1947م).	351
12-	حجم الإمدادات التي تلقتها الجيوش المتمركزة في الشرق الأوسط من الصناعات الصهيونية في فلسطين ما بين (1940-1945م).	352
13-	تطور إنشاء الكيبوتسات، وسكانها من المستوطنين الصهاينة في فلسطين ما بين (1930-1948م).	353
14-	تطور إنشاء المستوطنات التعاونية (الموشاف)، عدداً وسكاناً ما بين (1922-1948م).	354
15-	تطور عدد ومساحة المستوطنات الصهيونية في فلسطين ما بين (1914-1946م).	355
16-	المستورد من البيض والدواجن ما بين (1925-1937م).	356
17-	تطور استهلاك كهرباء الري ما بين (1939-1944م).	357
18-	مشروع لادورميلك.	358
19-	تطور مساحة الأراضي المزروعة حمضيات لدى الصهاينة في فلسطين ما بين (1922-1948م).	360

20- وثيقة حول خطة لزراعة البطاطا. 361
21- التركيب الصناعي لمدينة تل أبيب ما بين (1924-1928م). 364
22- التركيب الصناعي لمدينة يافا ما بين (1924-1928م). 365
23- التركيب الصناعي لمدينة القدس ما بين (1924-1928م). 366
24- الصناعات والحرف الصهيونية في فلسطين عام 1933م. 367
25- وثيقة حول استيراد وتصدير التبغ. 368
26- مقارنة بين تجارة فلسطين بشكل عام، وتجارة المستوطنين الصهاينة (1922-1938م). 370
27- البضائع المهمة المستوردة إلى فلسطين ما بين (1934-1936م). 371
28- الاستيراد والتصدير الصهيوني في فلسطين في عامي 1928، 1938م. 373
29- استيراد وسائل الإنتاج للاستثمار الداخلي لدى الصهاينة في فلسطين ما بين (1932-1938م). 374
30- قيمة الواردات من بريطانيا ما بين (1920-1938م). 375
31- وثيقة حول استيراد الأنسجة الصوفية من المملكة المتحدة ومصر. 376
32- قيمة الواردات من ألمانيا ما بين (1921-1938م). 377
33- قيمة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1923-1946م). 378
34- حجم الاستيراد والتصدير للفرد ما بين (1922-1939م). 379
35- استثمارات رؤوس الأموال الصهيونية، والعجز في الميزان التجاري الخارجي للصهاينة في فلسطين ما بين (1932-1938م). 380
36- تطور التعليم الصهيوني في فلسطين، ما بين (1918-1947م). 381
37- تطور شبكة الطرق في فلسطين ما بين (1920-1946م)، حسب تزايد الطول، وعدد المركبات. 382
38- تطور شبكة خطوط الهاتف في فلسطين بالكيلومتر ما بين (1921-1944م). 383
39- إحضار الأموال الصهيونية لفلسطين ما بين (1918-1947م) بملايين الجنيهات الفلسطينية. 384
40- تطور إنتاج وتوزيع شركة كهرباء فلسطين ما بين (1926-1947م). 385

المقدمة

إن من أهم مقومات الدولة القوية المتقدمة، ما تملكه من ثروات اقتصادية، كموقع استراتيجي متميز، أو أراضٍ زراعية خصبة، أو مصانع متقدمة، أو موانئ تجارية تربطها بالعالم الخارجي، أو ثروات طبيعية، وغير ذلك.

بدأت موجة الهجرة الصهيونية الأولى إلى أرض فلسطين عام 1882م بعد اغتيال القيصر الروسي الإسكندر الثاني. وترتب على تلك الموجة وما تلاها من هجرات؛ إنشاء مستوطنات صهيونية، بدأت تعتمد على نفسها اقتصادياً فقاطعت المنتج العربي، وسعت إلى ضربه وتدميره. وكانت سلطات الانتداب البريطاني الداعم الرئيس لهم في كل أنشطتهم الاقتصادية؛ مما مكنهم من إقامة اقتصاد متقدم بجوانبه المختلفة.

وسوف تتناول هذه الدراسة تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين منذ عام 1882م، وحتى عام 1948م، حيث نشأ وتطور الاقتصاد الصهيوني خلال تلك الفترة تمهيداً لقيام (إسرائيل) مشتملاً على ميادين : الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.

لعبت الزراعة الدور الأول، والأساس في نشأة وتطور الاقتصاد الصهيوني. فكانت أول حرفة عمل بها المستوطنون الصهاينة، ولقد تعددت أنماطها فهناك المستوطنات الجماعية (الكيبوتس)، والمستوطنات التعاونية (الموشاف)، والمزارع المستقلة، التي تأثرت بالتطور العلمي حيث أجريت الأبحاث والدراسات على النباتات، والتربة، والحيوانات، من خلال المعاهد الزراعية، وأسهمت مشروعات الري في توفير المياه اللازمة لري الأراضي الزراعية.

نظر الصهاينة إلى ضرورة توفر عوامل عدة؛ لضمان نجاحهم في مجال الصناعة، ومنها : المواد الخام، والأسواق، ورؤوس الأموال، والطاقة، والأيدي العاملة، وغير ذلك. ولقد تطورت الصناعة الصهيونية بدعم من الحكومة البريطانية التي أصدرت القوانين والتشريعات لمنع استيراد البضائع المنافسة للصناعة الصهيونية، وأعفت المواد الخام اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية، وقد أسهمت اتفاقية هعفارا عام1933م بين ألمانيا والحركة الصهيونية، والحرب العالمية الثانية في تنوع الصناعات فظهرت صناعات جديدة كصناعة الآلات، والسيارات، والمعدات، والأدوات الطبية؛ مما دفع عجلة الصناعة الصهيونية إلى الأمام.

وأسهم التوسع الزراعي في قيام نشاط تجاري خاصة مع وصول عدد من الوافدين الصهاينة، من أصحاب رؤوس الأموال إلى فلسطين، فازدهرت التجارةالداخلية نتيجة لاتساع

الأسواق المحلية كذلك التجارة الخارجية. ورغم العجز الدائم في الميزان التجاري إلا أن أموال الوافدين الصهاينة غطت معظم ذلك العجز.

وقد رافق التقدم الاقتصادي الزراعي والصناعي والتجاري الصهيوني تقدم في قطاع الخدمات، حيث تم إنشاء طرق المواصلات البرية، وخطوط السكك الحديدية، والموانئ البحرية، والمطارات الجوية؛ لتسهم جميعاً في تطور الاقتصاد الصهيوني. كما تم التوسع في تقديم خدمات الصحة، والتعليم، والمصارف التجارية، والبرق والبريد، والهاتف، والكهرباء، وغيرها من الخدمات التي كانت ضرورية لتطور الاقتصاد الصهيوني.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في :

1- التعرف على دور الجانب الاقتصادي في تقدم وازدهار الحركة الصهيونية في فلسطين.
2- ضرورة التأريخ لتطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين ما بين (1882-1948م).
3- الوقوف على المساهمة البريطانية في خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين.
4- التعرف على الأهمية الاقتصادية لفلسطين.
5- إضافة رسالة جديدة متخصصة للمكتبة العربية تدرس تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين في الفترة (1882-1948م).

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

1- دراسة الأسس التي قام عليها الاقتصاد الصهيوني في فلسطين في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.
2- توضيح العوامل التي أثرت في تطوير الاقتصاد الصهيوني.
3- التعرف على مدى تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين منذ بداية الاستيطان حتى حرب عام 1948م.
4- الوقوف على مدى تطور الصناعة، ومجالاتها في فلسطين حتى عام 1948م.
5- معرفة مدى تطور التجارة الصهيونية حتى عام 1948م.
6- الوقوف على تطور قطاع الخدمات الصهيوني في جوانبه المختلفة.

أسباب اختيار الموضوع :

اختارت الباحثة تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1882-1948م)، عنواناً لبحثها، لأسباب عدة أبرزها :

1- معرفة دور الاقتصاد في إرساء أسس (الوطن القومي) الصهيوني.

2- افتقار المكتبة العربية للدراسات التي تناولت دور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1882-1948م)، في إنشاء (إسرائيل).

3- توفر عدد من المراجع العبرية، والإنجليزية، لدى الباحثة، أتاحت لها القيام بدراسة علمية جادة حول الموضوع.

حدود الدراسة :

1- **الحد الزماني** : تمتد الدراسة من عام 1882م وحتى عام 1948م؛ أي منذ وصول الهجرة الصهيونية الأولى، وحتى حرب عام 1948م، وقيام الدولة الصهيونية (إسرائيل).

2- **الحد المكاني** : تدرس الباحثة تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين بحدودها المعروفة في عهد الانتداب البريطاني.

منهج الدراسة :

اتبعت الباحثة في دراستها منهج البحث التاريخي، فجمعت الروايات من مصادرها، ومراجعها العربية، والعبرية، والإنجليزية، وقارنت بينها، وصولاً للنتائج. أما طريقة التوثيق، فقد اتبعت الباحثة التوثيق حسب النظام الفرنسي، الذي يكتفي بذكر اسم المؤلف، واسم الكتاب، ورقم الصفحة، دون البيانات التفصيلية للكتاب في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

دراسات سابقة :

اطلعت الباحثة على أدلة الرسائل العلمية في الجامعات العربية، وحسب علمها لا توجد دراسة متخصصة تشمل جميع جوانب هذه الدراسة.

لكن الباحثة استفادت من الدراسات العلمية التالية :

1) البديري، هند : أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1998م.

تناولت الدراسة – التي هي في الأصل رسالة دكتوراه – تطور قوانين وتشريعات حيازة وملكية الأراضي الزراعية حتى عام 1948م، ودور حكومة الانتداب البريطاني في انتزاع أراضي عرب فلسطين، والعلاقات الإنتاجية وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني. وذلك أفاد

الباحثة في الحديث حول الانحياز البريطاني لصالح الحركة الصهيونية في فلسطين، وفي زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لدى الصهاينة.

2) الجندي، إبراهيم رضوان : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين (1922-1939م)، دار الكرمل، عمان، ط1، 1986م.

وتناولت الدراسة – التي هي في الأصل رسالة ماجستير – الحديث عن فترة الانتداب البريطاني الاقتصادية من حيث : فئات المجتمع الفلسطيني في ظل الانتداب، وسياسة ملكية الأراضي والزراعة والصناعة والتجارة والرسوم الجمركية، كذلك النظام المالي لحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، بحيث يتوافق الكتاب مع بعض أجزاء خطة الدراسة، لكن الباحثة تناولت بالدراسة تفاصيل الاقتصاد نفسه في جوانبه المختلفة خلال فترة زمنية أشمل، امتدت ما بين 1882م، وحتى 1948م.

3) الجندي، إبراهيم رضوان : الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، دار الكرمل، عمان، ط1، 1986.

تناولت الدراسة – التي هي في الأصل رسالة دكتوراه – الحديث عن الصناعة في فلسطين خلال الحكم البريطاني لفلسطين من عام 1920-1948م، وأوضحت أثر الأحداث السياسية التي مرت بها فلسطين على الصناعة فيها سواء في الجانب الصهيوني أم الفلسطيني. كما أشارت الدراسة إلى القوانين والامتيازات التي ساعدت على تقدم الصناعة الصهيونية في فلسطين.

لكن الدراسة اقتصرت على جانب واحد من جوانب الاقتصاد، هو الصناعة، ولم تدرس الجوانب الأخرى،وهي : الزراعة والتجارة والخدمات، كما أنها اقتصرت على مرحلة الانتداب البريطاني.

تتميز دراسة الباحثة عن جميع الدراسات السابقة في أنها تتناول تطور الاقتصاد الصهيوني منذ وصول موجة الهجرة الصهيونية الأولى عام 1882م، وحتى إعلان قيام إسرائيل عام 1948م، في جميع جوانبه : الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات.

صعوبات الدراسة :

واجهت الباحثة أثناء إعداد الدراسة صعوبات عدة أبرزها : ندرة المصادر والمراجع الأجنبية (العبرية والإنجليزية)، داخل مكتبات قطاع غزة، وقد تغلبت الباحثة على ذلك من خلال إحضار الكتب من مكتبات داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وبطرق عدة رغم صعوبة التواصل خاصة في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة.

كما واجهت الباحثة مشكلة اختلاف الأرقام، والإحصائيات حول موضوعات عدة كتطور أعداد العمال، وقيمة رأس المال المستثمر، وقد حاولت الباحثة التوفيق بينها أحياناً، واستبعاد بعضها أحياناً مستندة إلى التحليل والتعليل المنطقي، هذا إلى جانب مشكلة انقطاع التيار الكهربائي المستمر مما كان يعيق العمل.

تقسيمات الدراسة :

قسمت الباحثة دراستها إلى مقدمة، وستة فصول، وخاتمة.

تناول **الفصل الأول** الاقتصاد الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني (1882-1918م)، واشتمل على مبحثين؛ درس المبحث الأول العوامل الخارجية والداخلية التي أثرت في الاقتصاد الصهيوني في أواخر العهد العثماني، أما المبحث الثاني فتناول تطور الزراعة، والصناعة، والتجارة، وقطاع الخدمات الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني (1882-1918م).

ودرس **الفصل الثاني** العوامل التي أثرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1918-1948م)، وتكون أيضاً من مبحثين؛ الأول منهما درس العوامل الذاتية كالهجرات والمؤسسات الاقتصادية الصهيونية في فلسطين، وتناول المبحث الثاني العوامل الخارجية من انحياز بريطاني لصالح الصهيونية، وأحداث محلية ودولية أثرت في الاقتصاد الصهيوني ما بين (1918-1948م).

واستعرض **الفصل الثالث** تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م)، وشمل مبحثين؛ الأول منهما درس أنماط الزراعة الصهيونية، وتطورها في فلسطين ما بين (1918-1948م)، ودرس المبحث الثاني المؤسسات الزراعية، ومشروعات الري، والمحصولات الصهيونية في فلسطين ما بين (1918-1948م).

وعالج **الفصل الرابع** تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني ما بين (1918-1948م)، وتضمن مبحثين؛ الأول منهما تناول تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين، والعوامل المؤثرة فيها (1918-1948م)، أما الثاني فتناول أبرز الصناعات الصهيونية في فلسطين ما بين (1918-1948م).

أما **الفصل الخامس** فتناول تطور التجارة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني ما بين (1918-1948م)، وتكون من مبحثين؛ درس الأول منهما العوامل المؤثرة في التجارة الصهيونية، والتجارة الداخلية، وتناول الثاني : التجارة الخارجية الصهيونية، والعجز في الميزان التجاري.

واستعرض **الفصل السادس** تطور قطاع الخدمات لدى الصهاينة في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني ما بين (1918-1948م)، واشتمل على مبحثين؛ الأول منهما تناول تطور الصحة، والتعليم، والمؤسسات الثقافية، وتناول المبحث الثاني تطور طرق المواصلات والاتصالات، والنقود والمصارف، والكهرباء.

وأنهت الباحث دراستها بخاتمة اشتملت على نتائج، وتوصيات توصلت إليها الباحثة، ثم الملاحق، وقائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام، لا يسع الباحثة إلا أن تستذكر قول العماد الأصفهاني : "إني رأيت أنه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه، إلا قال في غده : لو كان غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل"، هذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

والله أسأل التوفيق والسداد، وأن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه تعالى.

الباحثة

ربا جمال سلمان الزهار

غزة – فلسطين

2011

الفصل الأول

الاقتصاد الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني

(1882-1918م)

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني.

المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين

أواخر العهد العثماني

أولاً : العوامل الخارجية التي أثّرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين :

1- الأنظمة والقوانين العثمانية، وسوء الإدارة.

2- رعاية القنصليات الأوروبية للصهاينة.

3- ضعف الاقتصاد العربي في فلسطين.

ثانياً : العوامل الداخلية التي أثّرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين :

1- الهجرة الصهيونية.

2- المؤسسات الاقتصادية الصهيونية.

تمهيد :

أثّرت عوامل عديدة في اقتصاد الحركة الصهيونية حديثة النشأة، منها عوامل خارجية، مثل : الأنظمة والقوانين العثمانية وسوء الإدارة في الدولة، ورعاية القنصليات الأوروبية للصهاينة، وضعف الاقتصاد العربي في فلسطين، كما تأثر الاقتصاد الصهيوني بعوامل خاصة داخلية، أهمها : الهجرة الصهيونية، وظهور المؤسسات الاقتصادية الصهيونية.

أولاً : العوامل الخارجية التي أثرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين :

كان نظام العلاقات الاقتصادية السائد في فلسطين، في ظل الحكم العثماني، من أهم أسباب التخلف الاقتصادي في فلسطين، وإفقار السكان حيث الضرائب الباهظة على الأراضي، والقوانين الظالمة، والمعاملة المساوية للأجانب بالسكان الأصليين، وإهمال متعمد لكافة شؤون الاقتصاد؛ الأمر الذي فتح الباب أمام التوسع الاستيطاني، والتطور الاقتصادي للصهاينة في فلسطين.

1) الأنظمة والقوانين العثمانية، وسوء الإدارة :

أصدرت الدولة العثمانية في 21 نيسان (أبريل) 1858م قانوناً للأراضي، تحددت بموجبه أنواع ملكية الأراضي في فلسطين على النحو التالي :

أ- أراضي الملك : وتكون ملكاً لصاحبها، يتصرف بها كيفما شاء.

ب- الأراضي الأميرية : وهي الأراضي التي تكون ملكاً للدولة، بينما يكون حق التصرف فيها بيد أصحابها، وتشمل الأراضي الزراعية، والمراعي، والغابات، والأجران.

ت- الأراضي المتروكة : وهي التي تركت للانتفاع العام بها، كالطرق، والغابات، والمراعي، والأسواق العمومية، والآبار، وعيون الماء، والمساجد، وغيرها التي يستفيد منها جموع أهالي القرية[1].

ث- الأراضي الموات : وهي الأراضي الخالية من السكان، البعيدة عن العمران، وتكون الرقابة عليها للدولة.

ج- أراضي المشاع : وتكون الرقابة عليها لبيت المال، أما التصرف فيكون لمجموعة الحائزين.

ح- الأراضي الوقف: ومعظمها يعود لبيت المال، أو يسري عليها ما يسري على الأراضي الأميرية[2].

هدفت الدولة العثمانية من وراء إصدار ذلك القانون إلى إحكام سيطرتها على الأرض، وتأكيد حقها فيها، فجعلت التصرف بها من خلال قوانين محددة، حسب الأقسام التي قسمت إليها

---

(1) سليمان، محمد : ملكية الأراضي الفلسطينية في العهد التركي، ص 42-44؛ البديري، هند : أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص 29-30.

(2) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 20؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 32-33.

الأراضي، ولإكمال سيطرة الدولة على الأرض أصدرت العديد من قوانين الأراضي، فأصدرت عام 1859م لائحة تعليمات بحق سندات الطابو، وقانون الأراضي البور، والأراضي الأميرية[1].

كان لتلك القوانين أثرها السلبي على التطور الاقتصادي في فلسطين، حيث أدت إلى نهب أراضي الفلاحين الفلسطينيين، وزيادة حدة فقرهم وبؤسهم، ومن أدلة ذلك:

ورد في البند الأول من "لائحة تعليمات بحق سندات الطابو" أنه لا يمكن لأحد بعد الآن التصرف بأراضٍ أميرية بغير سند على أية صورة من الصور[2]، ونتيجة للنفقات العالية التي تضمنها تقسيم، وتسجيل الأراضي، وبسبب الخوف من أن يلجأ جامعو الضرائب، أو مسؤول التجنيد إلى استعمال السجلات الجديدة لغاياتها، فقد قام الكثير من الفلاحين بتسجيل أراضيهم بأسماء ذوي النفوذ من الملاكين الكبار، والشيوخ، والتجار[3]؛ مما أدى إلى سقوط ملكيتهم عنها.

كما أدى تنفيذ (قانون الأراضي البور) إلى مصادرة أراضٍ كثيرة للفلاحين المعدمين، فبموجب ذلك القانون كانت الدوائر الحاكمة تصادر أرض كل فلاح يبقي أرضه ثلاث سنوات متتالية دون زراعة، وقد اضطر العديد من الفلاحين إلى فقدان ملكية أراضيهم؛ بسبب عدم زراعتها إما تهرباً من دفع الضرائب الباهظة، أو لعدم القدرة الاقتصادية؛ بسبب بهاظة التكاليف على إمكانية العيش من تلك الأرض نتيجة النظام الضرائبي وغيره[4].

ساهمت الحكومة العثمانية أيضاً، في سلب أراضي الفلاحين، من خلال القوانين الجائرة بجمع الضرائب، فكانت تلجأ إلى الحجز على أملاكهم، في حالة تخلفهم عن دفع الضرائب المستحقة كالويركو[5]، والعشر[6]، ثم تطرحها في المزاد العلني[7]، وذلك يعني إمكانية شراء الأجانب تلك الأراضي، ثم تحويلها إلى الصهاينة.

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 50.

(2) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 50.

(3) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 35؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 21.

(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 37.

(5) ضريبة الويركو : فرضت بموجب القانون العثماني الصادر في 5 آب (أغسطس) 1886م، وكانت تجبى من أصحاب الأملاك بنسبة أربعة في الألف عن الدور المعدة للسكن إذا كانت قيمتها دون العشرين ألف، وثمانية في الأف إذا كانت فوق العشرين ألف، وعشرة في الألف عن الدكاكين والدور المعدة للإيجار. ثم أضيف إلى ذلك 6% باسم (تجهيزات عسكرات)، وكان ذلك قبيل إعلان الدستور 1908م. (العارف، عارف: المفصل في تاريخ القدس، ص 330).

(6) ضريبة العشر : كان الأتراك يجبونها من أصحاب الأراضي بنسبة 10% من حبوبهم، وسائر حاصلاتهم الزراعية. (العارف، عارف : المفصل في تاريخ القدس، ص 330).

(7) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 40؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 58.

ساهم البنك الزراعي العثماني أيضاً في إفقار الفلاح، وإجباره على بيع أرضه، إذ كان يعطي القروض بنظام الربا، بنسبة 6%، وعند عجز الفلاح عن دفع الأقساط –وذلك ما كان يحدث غالباً– كان البنك يبيع أملاكه بالمزاد العلني، وبذلك وقعت أملاك الفلاحين بأيدي المرابين[1].

لم تقتصر أخطر النتائج التي ترتبت على الأنظمة والقوانين العثمانية (للإصلاح الزراعي) على زيادة اضطهاد الفلاحين، ومصادرة وفقدان ملكية قسم من أراضيهم، بل ساهمت في زيادة ملكية، ونفوذ فئة أسياد الأرض الكبار من فلسطين وخارجها؛ كما فتحت الأنظمة الجديدة المجال لتسرب الأراضي للمستوطنين الصهاينة، وتشريد الفلاحين من أراضيهم[2].

2) رعاية القنصليات الأوروبية للصهاينة :

أدى ضعف الدولة العثمانية، وتتابع هزائمها العسكرية في أوروبا، وفقدانها المزيد من أراضيها، وتغلغل النفوذ الاستعماري الأوروبي، وضعف السلاطين، ورغبتهم في التقرب من الدول الاستعمارية، واستجدائها، إلى تزايد دور القنصليات الأوروبية المنتشرة في أرجاء الدولة عامة، وفلسطين خاصة، فكان لها دورها السياسي، والاقتصادي، والأمني، كما أصدرت الدولة العثمانية عدة قوانين، منها قانون تملك الأجانب عام 1869م، الذي سمح للأجانب بالتملك سواء أكانوا أفراداً، أم مؤسسات، أم شركات في جميع أراضي الدولة داخل المدن وخارجها باستثناء الحجاز[3]. ونتيجة لذلك أرسلت الدول الأوروبية خاصة بريطانيا، وفرنسا، وروسيا رعاياها للإقامة في فلسطين[4].

فقد أنشأت بريطانيا أول قنصلية أجنبية في القدس عام 1838م، ثم لحقت بها فرنسا، وبروسيا، وسردينيا عام 1843م، والنمسا عام 1849م، وأسبانيا عام 1854م، والولايات المتحدة عام 1857م، وروسيا عام 1861م، واليونان عام 1862م، وإيطاليا عام 1872م[5].

وكانت للقنصليات أنشطة علنية، وسرية، تمحورت حول رعاية مصالح بلادها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة الأنشطة الاستخبارية في المقاطعات الجنوبية من بلاد الشام، ومراقبة الأنشطة الدولية التي قد تخل بسياسة التوازن الدولية القائمة على منع أية دولة من الانفراد

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 58.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 39.

(3) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 38؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي، ص 69؛ سميث، باميلا آن: فلسطين والفلسطينيون، ص 17.

(4) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي، ص 70.

(5) عوض، عبد العزيز : الأطماع الصهيونية في القدس، ص 841؛ الوعري، نائلة : دور القنصليات الأجنبية، ص 137.

بشؤونها[1]، الأمر الذي مكَّن الصهاينة من التملك على اعتبار أنهم من الرعايا الأجانب، كما منح وجودهم الشرعية القانونية كطائفة لها ما للطوائف الأخرى من حقوق[2].

حصل الصهاينة عام 1854م على مرسوم سلطاني، لشراء قطعة من الأرض؛ لبناء مستشفى لمرضى الجذام في القدس، إلا أن الأرض استخدمت لبناء مستوطنة لإيواء الوافدين اليهود، فكانت نواة حي منتيفيوري[3] في القدس[4]. كذلك حصلت جمعية الأليانس الصهيونية الفرنسية عام 1868م على فرمان عثماني استأجرت بموجبه 2600 دونم من أراضي قرية يازور القريبة من يافا، لمدة 99 سنة، وأقامت الأليانس عليها أول مدرسة زراعية للصهاينة في فلسطين، أطلق عليها اسم مدرسة "مكفيه إسرائيل"[5] (Mikveh Israel) بهدف تحضير الدراسات اللازمة عن تربة فلسطين، وأنواع الزراعة التي تستجيب لها، وتدريب الصهاينة الوافدين على العمل الزراعي، وتزويدهم بالخبرة الضرورية لإنشاء المستوطنات الزراعية[6]. كما تمكنت عائلة بيرجهايم الصهيونية التي كانت تتمتع بالحماية الألمانية، في عام 1872م من شراء قطعة أرض في قرية أبو شوشة الواقعة جنوب شرق الرملة، تقدر مساحتها بـ 500 فدان، من الحكومة العثمانية بعد أن عرضتها في المزاد العلني؛ نتيجة تأخر أهالي القرية عن دفع الضرائب للحكومة[7].

---

(1) أبو بكر، أمين : القدس في ظل الحكم العثماني، ص 236؛ الوعري، نائلة : دور القنصليات الأجنبية، ص 137-138.

(2) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي، ص 70.

(3) موشيه مونتفيوري : (1784-1885م) زعيم الجالية اليهودية في إنجلترا في القرن التاسع عشر، ولد في إيطاليا، وعمل في مجال التجارة فترة من الوقت، وارتقى في بعض المواقع الرسمية في إنجلترا، أهمها محافظ لندن، ثم لقب بالبارون مقابل أعماله مع اليهود، لدرجة أن صورته غدت معلقة في بيوت اليهود بأوروبا. (عيلام، يغآل: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 308).

(4) أبو بكر، أمين : القدس في ظل الحكم العثماني، ص 236.

(5) مكفيه إسرائيل : حصلت جمعية الأليانس التي أسسها وزير العدل الفرنسي كريميو شاولزنتر، على فرمان عثماني استأجرت بموجبه 2600 دونم من أراضي قرية يازور قرب يافا، لمدة 99 عاماً، لإقامة مدرسة مكفيه إسرائيل الزراعية، وقد بدأ بناؤها سنة 1870م بتمويل من البارون روتشيلد، كأول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين، وقد أوكلت لها مهمة تحضير الدراسات اللازمة عن تربة فلسطين وأنواع الزراعة التي تستجيب لها، وتدريب الوافدين الصهاينة على العمل الزراعي، وإنشاء المستوطنات الزراعية. (سليمان، محمد: قانون التنظيمات العثماني، ص 82).

(6) عناب، محمد : الاستيطان الصهيوني في القدس، ص 31؛ سليمان، محمد : قانون التنظيمات العثماني، ص 82.

(7) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي، ص 72.

واعتماداً على قانون تملك الأجانب تمكن الصحفي اليهودي يوآل موشيه سلومون[1] عام 1878م، من شراء 3375 دونماً من أراضي قرية ملبس، وجرى إبرام العقد أمام قنصل النمسا، لأن المشتري كان يتمتع بالجنسية النمساوية، كما اشترى في العام ذاته قطعة أرض مجاورة للأولى مساحتها عشرة آلاف دونم، وعلى قطعتي الأرض أقيمت عام 1878م مستوطنة بتاح تكفا (بوابة الأمل) من اليهود المقيمين بالقدس، وهي أول مستوطنة صهيونية في فلسطين[2]. وهكذا بدأ تغلغل الصهاينة في فلسطين، وبدأت عمليات شراء الأراضي للصهاينة في ظل الحماية والامتيازات الأجنبية.

ومن الأدلة على ذلك : طلب الباب العالي من متصرف القدس إجراء اتصالات مع قناصل الدول الأجنبية في آب (أغسطس) 1887م؛ لإبلاغهم استياء السلطان، والسلطات العثمانية لعدم قيام القنصليات الأجنبية في القدس، وفروعها في يافا بخطوات لتسهيل إخراج اليهود الأجانب الذين انتهت مدة إقامتهم امتثالاً للقوانين العثمانية، وكان رد القناصل على المتصرف في 23 أيلول (سبتمبر) من العام ذاته، أنهم لن يقبلوا تنفيذ الأمر حتى يتلقوا تعليمات من سفاراتهم[3]. وعندما جددت السلطات العثمانية قوانين المنع[4] ضد اليهود في آب (أغسطس) 1893م، عرقلت بريطانيا قوانين الحكومة العثمانية الخاصة بالهجرة، حتى بلغ عدد العائلات اليهودية التي منحت الحماية البريطانية أكثر من مئتي عائلة. ولم تقتصر مواجهة تلك القوانين العثمانية، عند بريطانيا فحسب، بل إن أمريكا أيضاً احتجت عليها، وواجهتها بحجة أن اليهودي الأمريكي، هو أمريكي أولاً، وقبل كل شيء، وأنه لا يحق للدولة العثمانية منعه من شراء

---

(1) يوآل موشيه سلومون : (1838–1912م) ولد في القدس، وتعلم في مدارسها، وانتقل عام 1859م إلى بروسيا لتعلم الطباعة، ثم عاد إلى فلسطين، وأسس دار الطباعة العبرية في القدس، ثم أنشأ أول مطبوعة دورية عبرية في فلسطين. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 364).

(2) سليمان، محمد : قانون التنظيمات العثماني، ص 82.

(3) حلاق، حسان : موقف الدولة العثمانية، ص 95–96.

(4) كان السلطان عبد الحميد الثاني قد أصدر في عام 1900م قانون جاء فيه : "كنا شددنا على منع دخول اليهود إلى أرض فلسطين، الموظفون تراخوا في تطبيق الأمر، وأساءوا إلى تأويله، واليهود يأتون بحجة الزيارة ويستوطنون، كما أشعرنا متصرف القدس أن مكثهم لا يجوز بأي من الأحوال، إن مأموري الدولة مسؤولون بشدة فوق العادة على تنفيذ هذا الأمر بدقة، وحتى اليهود من أتباع الدولة العلية لا يجوز لهم الإقامة بصفة دائمة، إن هذه الأوامر لا تمانع في زيارة اليهود للأراضي المقدسة منفردين كانوا أو جماعات، ولكنها لا تسمح بإقامتهم الدائمة، ويجب أخذ تعهد من القنصليات التي جاءوا عن طريقها، وقد اتخذ هذا الأمر بقرار مجلس شورى الدولة ومجلس الوزراء وصدر فيه إرادة سنية من الخليفة". (الحوت، بيان : فلسطين القضية الشعب الحضارة، ص 392).

الأراضي، والاستيطان في فلسطين[1]. كما سعت الدول الأوروبية الأخرى لتسهيل الهجرة الصهيونية، وامتلاك الصهاينة أراضٍ في فلسطين.

3) ضعف الاقتصاد العربي في فلسطين :

عانى الاقتصاد العربي في فلسطين أواخر العهد العثماني من ضعف كبير في مجالاته المختلفة : الزراعة، والصناعة، والتجارة.

أ- الزراعة :

كانت الزراعة العربية في فلسطين، حتى أواخر العهد العثماني تعاني من عدم توفر الإمكانيات اللازمة، والظروف الملائمة لإدخال وسائل الإنتاج الحديثة، ويرجع ذلك لعوامل، منها :

- كثرة الضرائب الملقاة على كاهل الفلاح، فإلى جانب ضريبة الأعشار المرهقة، فرضت الحكومة العثمانية في عام 1884م، ضريبة على كل حيوان يحمل منتجات الريف لدى دخوله المدن، وذكر القساطلي[2] أثناء زيارته يبنا قائلاً : "أراضي هذه القرية خصبة، وأهلها أصحاب نشاط في الزراعة، غير أنه لاستغراقهم في مال الفايظ (أي الفائدة وهي الربا) الذي يدفعون عنه 40-50 بالمئة في السنة من ناتج الأرض لا يتمتعون بأثمار أتعابهم"[3]، الأمر الذي ترتب عليه تخلف الزراعة، وأصبحت غالبية الأرض إما مهجورة، أو صحراوية تحتاج إلى مشاريع لاستصلاحها، وأموال لاستثمارها[4].
- أما زيادة الإنتاج التي حدثت أواخر العهد العثماني فلم تكن بفعل إدخال وسائل جديدة للزراعة، وآلات زراعية حديثة، بدل العمل اليدوي البدائي، ووسائل الزراعة المتأخرة، وإنما كانت بسبب زيادة الأراضي المزروعة ببعض الحاصلات الثمينة كالحمضيات، فقد انخفضت الأراضي المزروعة بالحبوب، في حين ازدادت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات بهدف التصدير خاصة في ظل التنافس مع النشاط الاقتصادي الصهيوني[5].
- عرفت فلسطين نمطين من الزراعة هما : الزراعة المروية، والزراعة البعلية، غير أن الزراعة في القرن التاسع عشر كانت بعلية، اعتمدت على الأمطار، فكان الإنتاج يتغير

---

(1) حلاق، حسان : موقف الدولة العثمانية، ص 99-100.

(2) نعمان بن عبده بن يوسف القساطلي : فاضل، من أهل دمشق، كان يكتب في مجلة الجنان، وجريدة لسان الحال قبل الحرب العالمية الأولى، واتصل باللجان العلمية البريطانية، واشتهر مولده ووفاته في دمشق، له "الروضة الغناء في دمشق الفيحاء"، توفي عام 1920م. (الزركلي، خير الدين : الأعلام، ج8، ص 37).

(3) رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (2)، ص 949.

(4) طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية في فلسطين، ص 30-31.

(5) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 41.

بنسبة كبيرة بين عام وآخر؛ تبعاً لكمية الأمطار[1]. فتأثرت الزراعة أحياناً كثيرة من نقص كمية الأمطار، الأمر الذي أضر بإنتاج الحبوب، واستدعى استيرادها أحياناً[2].

- عانى الفلاحون الفلسطينيون من الأوبئة التي أصابتهم، وأصابت مواشيهم، وعطلت فعالياتهم الزراعية[3]، ففي عام 1893م، انتشر مرض الحمى (الهواء الأصفر، الكوليرا)؛ بسبب انحباس المطر؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغلال، وفي عام 1904م، انتشر مرض الطاعون البقري؛ مما أدى إلى وفاة ما يزيد على عشرة آلاف بقرة في ذلك العام[4].
- تضررت الزراعة العربية من كثرة الجراد والحشرات والفئران في الحقول[5]، حيث هجمت أعداد كبيرة من أسراب الجراد ما بين عام (1865–1899م) الأمر الذي أدى إلى إصابة الزراعة بأضرار كبيرة، وهاجمت ما بين عامي (1915–1916م) أسراب الجراد بلاد الشام، وقضت على ما بقي من المزروعات، والأشجار في فلسطين، التي تأثرت باندلاع الحرب العالمية الأولى ما بين (1914–1918م)، وزاد من خطورة الجراد، أنها جاءت في وقت لم يتوفر فيه العلاج، أو المواد الكيماوية لمكافحة تلك الحشرة الفتاكة بالمزروعات[6].

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، تعطل النشاط الزراعي في فلسطين، ومن أسباب ذلك :

- مصادرة كميات البترول الموجودة في فلسطين لأغراض عسكرية؛ مما أدى إلى توقف الآبار الارتوازية التي كانت توفر المياه لبيارات البرتقال، خاصة في يافا وما حولها.
- سحب الفلاحين إلى الخدمة العسكرية، وبذلك أفرغت الحقول من فئة الشباب المنتجة.
- قيام السلطة العسكرية التركية بجمع الحيوانات من فلسطين؛ لاستخدامها للأغراض العسكرية في وقت كان الفلاح الفلسطيني يعتمد على الحيوانات بشكل أساس في أعمال الزراعة كالحراثة، والنقل.
- قيام السلطات التركية بقطع أشجار الزيتون؛ لاستخدامها وقوداً للقاطرات، كما قطعت أشجار الزيتون والنخيل في غزة؛ لاستخدامها في الاستحكامات العسكرية[7].

---

(1) أوين، روجر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 553–554.

(2) رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (2)، ص 950.

(3) رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (2)، ص 950.

(4) نعمة الله، إبراهيم : الرملة في أواخر العهد العثماني، ص 255–256.

(5) رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (1)، ص 813.

(6) رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (2)، ص 950؛ صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 133.

(7) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 132؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 66.

ب- الصناعة :

لم تكن الصناعة بمعناها الواسع موجودة عند العرب في فلسطين، قبل الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، باستثناء صناعة الصابون التي برزت في مدينة نابلس، وبذلك عرفت فلسطين صناعة لا تتعدى معاصر الزيت، والحياكة، والنسيج، والزجاج، ودباغة الجلود، والأحذية، وطحن الحبوب، والفخار، والحدادة، وهي صناعات اعتمدت على اليد البشرية، أو القوة الحيوانية في تشغيلها، ولم تعرف فلسطين استخدام الآلة، إلا في مجالات محددة كبعض مطاحن الحبوب، أو المحركات المستخدمة في ضخ المياه لري بيارات الحمضيات[1].

وترجع أسباب تأخر الصناعة العربية في فلسطين لعدة عوامل، منها :

- عدم توفر الأمن والطمأنينة أواخر فترة الحكم العثماني؛ الأمر الذي جعل الناس يتحفظون على استثمار أموالهم في الصناعة[2].
- عدم توفر وسائل النقل والمواصلات : فكانت الحيوانات والعربات التي تجرها هي الوسائل الرئيسة لنقل البضائع، وذلك قبل افتتاح خطوط سكك الحديد التي كانت نفقات النقل بواسطتها عالية[3].
- الامتيازات الأجنبية : التي حالت دون اتباع الحكومة العثمانية سياسة جمركية تساعد على رقي الصناعة[4].
- غياب التعليم الفني الصناعي : حيث كان الصناع يكتسبون خبرتهم الصناعية من خلال العاملين معهم ممن هم أسبق في المهنة[5].
- عدم وجود تسليف استثماري[6].
- قلة عدد المهندسين الميكانيكيين[7].
- صغر حجم السوق المحلي : وأدى ذلك إلى عدم نجاح بعض الصناعات، فمعظم سكان فلسطين كانوا يعيشون في الأرياف؛ مما أدى إلى عدم توفر قاعدة للتصنيع المحلي[8].
- غياب المواد الأولية والخام اللازمة لتطور الصناعة : مثل النفط، والفحم الحجري، والحديد وغيره[9].

---

(1) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 127-128.
(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 283.
(3) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 25.
(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 283.
(5) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 13-14.
(6) النحال، محمد : فلسطين أرض وتاريخ، ص 91.
(7) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 26.
(8) أوين، روجر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 583.
(9) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 34.

- منافسة الصناعات الصهيونية الحديثة التي بدأت تظهر في فلسطين للصناعات المحلية[1].
- عدم تشجيع الحكومة العثمانية لإقامة صناعة متينة قوية في فلسطين[2].
- ارتفاع أسعار المواد الخام التي كان معظمها محلياً، وما رافقه من تضخم اقتصادي في فلسطين ككل.
- ازدياد الاعتماد على الواردات الأوروبية؛ مما أثر بشكل سلبي على الفنيين، والحرفيين، فسهولة توفر البضائع المستوردة في المدن؛ أدى إلى انحطاط الإقبال على البضائع ذات الصنع المحلي[3].

وترى الباحثة أن الضعف الاقتصادي، وقلة الدخل للأسرة الفلسطينية كان لـــه دور فـــي درجة الإقبال على شراء المصنوعات، وبالتالي كانت المنتجات الصناعية محددة، إضـــافة إلـــى عدم توفر معاهد تقنية للتدريب الصناعي؛ مما أدى إلى ضعف الصناعة في فلسطين.

ت- التجارة :

تحت ضغط القوى الأوروبية، وسّعت الحكومة العثمانية الامتيازات الممنوحـــة للأجانـــب، فأصدرت عام 1858م القانون التجاري الذي نص على تشكيل محاكم تجاريـــة، وأتبعتـــه بقـــانون التجارة البحرية عام 1869م، ونظام إعفاء القناصل ووكلائهم من الرسوم الجمركية[4]. كما سمحت عام 1870م للتجار الأجانب العمل في التجارة الداخلية، بعد أن كانت قد منعت ذلك سابقاً؛ لحمايـــة السوق المحلي. وفي حين استفاد التجار الأجانب من نظام التعريفة الجمركيـــة المنخفـــضة علـــى البضائع المستوردة، فإن التجار المحليين أخفقوا في الحصول على تلك النشاطات التي عمـــل بهـــا الأجانب مثل : بناء الطرق والسكك الحديدية، وتوزيع الماء، والكهرباء، وإنشاء البنوك، وتـــصدير المحاصيل النقدية كالحرير، والدخان[5]. وقد استفاد الصهاينة في فلسطين من تلك النشاطات.

أدى عدم تطور الصناعة، إلى عدم اتساع السوق التبادلية، وبالتالي عدم تطور التجـــارة العربية في فلسطين، ويمكن وصف تلك المرحلة، أنها مرحلة إنتاج استهلاكي، حيث ذهب قـــسم كبير من الإنتاج للاستهلاك الذاتي[6].

وباندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، توقف النشاط التجاري المحلي في فلسطين، وأُغلقت على أثر ذلك كثير من المتاجر داخل المدن، نتيجة اضطراب الأوضاع الاقتصادية، وبسبب

---

(1) أوين، روجر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 583.
(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 129.
(3) سميث، باميلا آن : فلسطين والفلسطينيون، ص 37-39.
(4) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 136.
(5) سميث، باميلا آن : فلسطين والفلسطينيون، ص 31-32.
(6) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 43.

اعتداءات السلطات العسكرية على تلك المحلات، ونتيجة توقف المواصلات المحلية، وتوقف السكك الحديدية؛ بسبب قلة الفحم اللازم لتشغيل القطارات، توقفت الحركة التجارية[1].

ثانياً : عوامل صهيونية داخلية أثرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين :

في بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بدأت تظهر علامات الازدهار والنمو الاقتصادي الذي جاء نتيجة تحسن الأطر المؤسساتية (الإدارية) للسلطات العثمانية في فلسطين، وزيادة نشاط القنصليات الأجنبية في السلطنة العثمانية[2]. التي ساعدت الصهاينة على شراء الأراضي والاستيطان فيها؛ لأن القوانين العثمانية نصت بوضوح على منع بيع الأراضي والعقارات في فلسطين لليهود، وخلال الفترة (1840–1880م) تم تهجير حوالي عشرة آلاف صهيوني إلى فلسطين[3].

1) الهجرة الصهيونية (1882–1914م) :

وصل لفلسطين ما بين (1882–1914م) موجتان من المهاجرين الصهاينة، الموجة الأولى وصلت ما بين (1882–1903م)، في حين وصلت الموجة الثانية ما بين (1904–1914م).

أ- الموجة الأولى من الهجرة الصهيونية (1882–1903م) :

ترجع المحاولات الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين إلى جهود الثري اليهودي موسى مونتفيوري (Montefiore) الذي اشترى في عام 1854م، قطعة أرض في مدينة القدس، وأقام عليها في عام 1857م أول حي سكني يهودي خارج أسوار القدس عُرف باسم حي مونتفيوري، وفي عام 1860م اشترى ثريان يهوديان قطعتي أرض؛ الأولى قرب أراضي قالونيا، والثانية حول بحيرة طبريا[4]. وتم بناء أول عشرين مسكناً، لكنها لم تشغل إلا في عام 1862م، وبذلك بدأت الخطوات العملية الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين[5].

وفي عام 1864م اشترى البارون روتشيلد[6] قطعة أرض قرب يافا، أنشئت عليها أول مدرسة زراعية صهيونية عام 1870م عُرفت باسم (مكفيه يسرائيل)[7]. وفي عام 1878م أقيمت

---

(1) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 125.
(2) فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا لتاريخ أرض إسرائيل (عبري)، ص 43.
(3) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 591–592.
(4) السهلي، نبيل : الاستيطان والصراع الديمغرافي، ص 170؛ دويك، موسى : الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ص 206؛ البديري، هند: أراضي فلسطين، ص 126؛ سليمان، محمد: قانون التنظيمات العثماني، ص80.
(5) دويك، موسى : الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ص 206.
(6) البارون إدموند جيمس روتشيلد : (1845–1934م) الأب المؤسس للييشوف اليهودي، وشارك في إنجاح المشروع الصهيوني، وإخراجه إلى حيز الوجود، فقد ساهم بشكل كبير في شراء الأراضي لصالح الاستيطان الصهيوني، قام بزيارة فلسطين خمس مرات، وفي عام 1929 وافق على تعيينه رئيساً فخرياً للوكالة اليهودية الموسعة. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 467).
(7) مرسي، فؤاد : الاقتصاد السياسي لإسرائيل، ص 20؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 126.

أول مستوطنة صهيونية في فلسطين، هي بتاح تكفا[1] (Petah Teigva)؛ أي (بوابة الأمل) على أراضي قرية ملبس قرب يافا[2]. ونتيجة لسوء معاملة اليهود في روسيا عقب اغتيال القيصر الإسكندر الثاني عام 1881م[3]؛ أنشئت عدة جمعيات في روسيا لدعم هجرة اليهود الروس، كان أهمها : جمعية أحباء صهيون (Hovevei Zion)[4].

وصلت أعداد كبيرة من المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين خلال الفترة ما بين (1882-1903م)، التي عرفت بالهجرة الصهيونية الأولى (First Aliyah) [5]، وقد أرسوا أسس الاستيطان الصهيوني في فلسطين[6]، حيث تمكنوا من تأسيس 23 مستوطنة صهيونية في فلسطين، سكنها نحو 6,500 نسمة[7].

واجه أفراد الموجة الأولى بعض العقبات، منها : أن السلطنة العثمانية وضعت قيوداً ضد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، حيث أصدرت عام 1882م قانوناً اعتبرت بموجبه دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير قانوني[8]، كما أخفقت مشروعات الاستيطان الأولى، واضمحل النشاط الاقتصادي وتلفت الأرض؛ بسبب المستنقعات، وقلَّ عدد المستوطنين وساءت أحوال الصهاينة إلى حد دفع بعضهم إلى التسوُّل من أهالي فلسطين، وبدأت أعداد كبيرة منهم بالعودة إلى الديار التي أتوا منها، لولا دور الجمعيات الصهيونية التي سارعت لدراسة أسباب الضعف، والمشكلات التي كانت تعاني منها المستوطنات وسكانها، ثم قررت طلب المساعدة من الجمعيات اليهودية، والأثرياء اليهود بالخارج، وكان على

---

(1) بتاح تكفا : أقيمت على أراضي قرية ملبس تقع في الجهة الشرقية الشمالية من يافا، أنشئت بتاريخ 1878/8/8م، فكانت أقدم مستوطنة صهيونية أقيمت في فلسطين، لذلك تعرف (أم المستوطنات) ، أسسها يهود من القدس القديمة. (الدباغ، مصطفى مراد : بلادنا فلسطين، ق2، ج4، ص 617).

(2) السهلي، نبيل : الاستيطان والصراع الديمغرافي، ص 170؛ دويك، موسى : الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ص 206.

(3) الحوت، بيان : فلسطين القضية الشعب الحضارة، ص 398؛ سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، ص14.

(4) مجموعة من الجمعيات اليهودية، التي أنشئت في دول أوروبا الشرقية كرد فعل على ما تعرض له اليهود في روسيا عام (1881-1882م)، كما أنشئت مجموعة أخرى من الجمعيات في أوروبا الغربية باسم أحباء صهيون كان معظم أعضائها من يهود أوروبا الشرقية. (عناب، محمد : الاستيطان الصهيوني، ص 32).

(5) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 152؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 124؛ سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص 14؛ النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل، ص 34؛ Palestine, Inc: A study of Jewish, Arab and British policies, Vol. 2, P. 17.

(6) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 31؛ عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 594؛ سعد، إلياس: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص 15؛ عنز، موسى : الكيبوتس من الداخل، ص 10.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص 136.

(8) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 60؛ سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص15.

رأسهم روتشيلد[1]، الذي أسس عام 1883م الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين (البيكا)[2]، التي شرعت بشراء الأراضي[3]، وقدِّر رأس المال الذي استثمره روتشيلد في الاستيطان بحوالي 5.6 مليون جنيه إسترليني في السنوات 1883-1899م[4]، وعمل روتشيلد على تشييد مستوطنات سكنها حوالي خمسة آلاف مستوطن[5]، عمل بعضهم في مجال الزراعة، وكانت الحقول الزراعية التابعة لروتشيلد في البداية استنساخاً للنموذج الزراعي في جنوب فرنسا، فحاول زراعة اللوزيات وكروم العنب؛ لتستخدم للتجارة والصناعة، ولا تكون قائمة على أساس الاستهلاك المحلي[6].

أرسل روتشيلد المتخصصين ليقوموا بتعليم المستوطنين زراعة العنب[7]، وزرع في عام1890م، ألف دونم بشجر التوت، وأقام في الجليل مصنعاً لجمع الحرير[8]. وظل روتشيلد حتى نهاية القرن التاسع عشر يشتري الأراضي، ويطرد منها الفلاحين العرب؛ ليستخدمهم بعد ذلك عمالاً في مزارعه الحديثة[9]. وقد اكتفى مهاجرو الموجة الأولى بالإشراف على العمل، واستأجروا العمال العرب للعمل في الزراعة[10]. لكن الفشل الجزئي في مشروعات واستثمارات البارون روتشيلد جعلته ينقل مسؤولية المستوطنات الزراعية التي أقامها[11] إلى إدارة شركة يكا[12].

---

(1) عرابي،رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 594؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 61.

(2) الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين (البيكا – Pica) (Palestine Jewish Colonization Association)، أسسها البارون إدمون دي روتشيلد سنة 1883م، وكانت تهدف إلى خلق طبقة من الفلاحين اليهود قادرة على الارتباط بالأرض، عن طريق تمليكها الأراضي الزراعية بالمجان؛ أو بأسعار رمزية للغاية؛ لتكون حافزاً يبعث على البذل والعطاء، وقدم البارون روتشيلد منحاً سخية من الأموال لتلك الجمعية، حتى بلغ مجموع ما صرفته حتى عام 1945م، نحو 15 مليون جنيه فلسطيني، وعملت على إنشاء شركات رهن عقاري، وجمعيات تسويق زراعي، كما قامت بتجفيف المستنقعات، وتحسين أساليب الزراعة، وإقامة مشروعات للري وغير ذلك. (البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 114-115، جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 151؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 31).

(3) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 186.

(4) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 45.

(5) مرسي، فؤاد : الاقتصاد السياسي لإسرائيل، ص 21.

(6) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 46.

(7) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 46

(8) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 46.

(9) مرسي، فؤاد : الاقتصاد السياسي لإسرائيل، ص 20-21.

(10) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 155.

(11) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 47.

(12) الشركة اليهودية الكولونيالية (يكا) (Jewish Colonization Association)، أسسها البارون اليهودي موريس هيرش عام 1891م، وسجلها في لندن كشركة رأسمالها 8 مليون جنيه إسترليني، للعمل على مساعدة اليهود على الهجرة إلى فلسطين، والاستقرار في أعمال منتجة، وكان البارون روتشيلد من أبرز أعضاء مجلس إدارة الجمعية، التي قامت بتقديم المساعدات للمستوطنات على شكل قروض بدلاً من المنح، ونقلت إدارة شؤون المزارع، ومعامل النبيذ إلى المستوطنين، ومنذ عام 1900م نقلت كل مشروعات روتشيلد إلى إدارة الشركة. (جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص47؛ عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 595).

ووصف روتشيلد جهوده في دعم المستوطنات والمهاجرين الصهاينة قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى قائلاً : "بدوني ما كان للصهاينة أن يتحركوا خطوة واحدة؛ ولكن جهودي كانت ستتوقف عند نقطة بدون الصهاينة"[1]، وهكذا اتضحت التكاملية في جهود روتشيلد والصهاينة في خدمة الهجرة والاستيطان.

ب- الموجة الثانية من الهجرة الصهيونية (1904-1914م) :

امتدت الهجرة الثانية من سنة 1904م، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م. وتكونت من مجموعات منظمة من الشباب الصهاينة الوافدين من بولندا وروسيا؛ ممن اعتنقوا الأفكار الاشتراكية التي ترمي إلى إقامة مجتمع اشتراكي على النمط الأوروبي[2]؛ لذلك كان أفراد الموجة الثانية مختلفين عن أفراد الموجة الأولى، فبينما كان المهاجرون الأوائل في معظمهم من أفراد الطبقة المتوسطة ويحملون معهم رأسمال مكّنهم من العيش في المدن؛ كالقدس، ويافا، والخليل، وحيفا، وصفد، وعمل 5% منهم فقط في الزراعة، كان معظم أفراد الموجة الثانية من الشباب الذين لا يملكون رأسمال، بل كانوا من الطبقة العاملة، وحملوا الأفكار السياسية التي كانت مزيجاً من المعتقدات الاشتراكية الشائعة تلك الأيام بين أفراد الطبقات العاملة في أوروبا الشرقية، وكان همهم الأول إيجاد عمل لكسب الرزق[3]. ولذلك اعتبروا الانفصال الاقتصادي التام خطوة أولى نحو تحقيق أهداف الصهيونية؛ فمنعوا العمال العرب من العمل في المستوطنات الصهيونية، وكان ذلك بمثابة مقاطعة اقتصادية تامة للسكان العرب أصحاب البلاد الأصليين[4]. ولتحقيق ذلك الهدف تكونت حاميات صهيونية أطلق عليها اسم "الحاميات اليهودية" وكانت تضم فريقاً من العمال الصهاينة، مهمتها التعرض للعمال العرب؛ لمنعهم -حتى بالقوة- من القيام بأعمالهم المعتادة التي لها صلة بالصهاينة بحجة أن "تلك الأعمال خاصة بهم"[5]. ولقد أجبر معظم مهاجري الموجة الثانية للعمل في الأعمال الزراعية، أما الأعمال الصناعية والتجارية فقد كانت بسيطة[6].

---

(1) كورنييف، ليف : جوهر الصهيونية الطبقي، ص 104.

(2) ناؤور، مردخاي : الهجرة الثانية (1903-1914م) (عبري)، ص 4؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 156-157؛
Don, Peretz: The Middle East today, P. 287; Gerner, Deborah: One land two peoples, P. 19.

(3) النقيب، فضل: اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي عشر، ص 38؛ ناؤور، مردخاي : الهجرة الثانية، ص 5.

(4) سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، ص17؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص63.

(5) الردام، عزيز عبد المهدي : المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ص 104-105.

(6) Gerner, Deborah: One land two peoples, P. 16;
جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 64.

ولم يقتصر الصهاينة على تطبيق شعار "العمل اليهودي"[1]، الذي أدى إلى مقاطعة الأيدي العاملة العربية، بل وصل إلى تطبيق شعار "الإنتاج اليهودي"[2] في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة[3].

واستحدث مهاجرو الموجة الثانية نوعين جديدين من المستوطنات الزراعية في فلسطين هما: الكيبوتس[4]، والموشاف[5]، اللذين تميزا بصغر الحجم إذا ما قورنا بالمستوطنات التي أنشأتها موجة الهجرة الأولى[6].

وقد أقيمت أول مستوطنة تعاونية (الموشاف) في عين غانم قرب بتاح تكفا (المقامة على أرض قرية ملبس) عام 1908م، وأقيمت أول مستوطنة جماعية (كيبوتس)، دُعيت (دجانيا 1)

---

(1) اقتحام العمل : تعود فكرة اقتحام العمل إلى المفكر الصهيوني جوردون الذي كان يرى أن اليهود في الدياسبورا يقومون بأعمال كتابية وحسابية ومالية؛ لذا فهم يحيون حياة مشوهة ينقصها الانفعال والإبداع، الأمر الذي أوجب عليهم العودة إلى الأرض؛ ليشتغلوا فيها بالأعمال اليدوية الشاقة. والعمل اليدوي هو أحد وسائل الرجوع إلى عالم الطهارة والحواس والطبيعة، لكن الدافع وراء اقتحام العمل لم يكن نفسياً طبقياً فحسب؛ لأن الأرض التي هاجر إليها اليهود لم تكن خالية من السكان، ولذلك كان يتحتم إجلاؤهم وشغل أعمالهم. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 180–181؛ النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، ص 38–39).

(2) اقتحام الإنتاج : حتى يكتمل انعزال المستوطنين الصهاينة؛ ظهر شعار "اشتروا الإنتاج"، واتخذ ذلك طابعاً منظماً لمقاطعة المنتجات العربية، ومنع التعامل مع العرب، وشراء المنتجات اليهودية وحدها، والتعامل مع اليهود وحدهم. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 181؛ الكرد، ماهر : السياسة الاستيطانية، ص 183).

(3) الردام، عزيز : المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ص 105؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 65.

(4) الكيبوتس : كلمة عبرية تعني تجمع، وجمعها كيبوتسيم، وتصغيرها كيبوتساه، وتستخدم الكلمة في الكتابات الصهيونية لتشير إلى مستوطنة تعاونية، تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة يعيشون، ويعملون سوياً، ويبلغ عددهم ما بين (450–600) شخص، وقد يصل العدد إلى ألف شخص في بعض الأحيان. (المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 186).

(5) الموشاف : المستوطنات التعاونية يعود تاريخها إلى عام 1908م، عندما أسس صغار العمال قرى صغيرة إلى جوار المزارع الكبيرة، وقد أُسست أول قرية في عين غانم قرب بتاح تكفا، وكان الهدف من ذلك إتاحة فرصة لصغار الملاك الذين يزرعون قطعة صغيرة؛ لكسب عيشهم بطريقة أفضل. (ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 293).

(6) مستوطنة دجانيا : أقيمت على مخرج نهر الأردن من بحيرة طبريا، وكان الصهاينة قد اشتروا أراضيها من مالكها الدمشقي سليم العمري وإخوانه، وفيها ولد موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي. (الأحمد، نجيب : الاستيطان والهجرة الصهيونية، ص 149).

Digania 1[1] عام 1910م، ثم تبعتها مستوطنات أخرى[2]. ولقد سبق ذلك في عام 1908م تأسيس مكتب فلسطين في يافا؛ ليتولى توجيه العمل الاستيطاني الزراعي[3].

ومن أهم مميزات الاقتصاد الاستيطاني في الكيبوتس، أنه كان يعطي الأولوية للاعتبارات الاستيطانية على أية اعتبارات أخرى، بمعنى أنه في حالة تعارض المصالح الاقتصادية مع النشاط الاستيطاني فإن الأولوية لا تكون للاعتبارات الاقتصادية، وإنما لضرورات الاستيطان. وأهم تلك الضرورات : الأمن والبقاء المادي[4]. وبناءً على ذلك صرح أحد زعماء الصهاينة بأن المشروعات الناجحة هي أقل المشروعات نفعاً من الناحية المالية؛ لاعتمادها على العامل العربي، والمستهلك العربي، ولصعوبة الدفاع عنها، أما المشروعات الصهيونية الخاسرة مالياً، فهي أكثرها نفعاً؛ لانفصالها الكامل، ولاعتمادها على العمل الصهيوني، والسوق الصهيونية[5].

كان لتلك المستوطنات دور أمني، حيث كان يتم اختيار موقعها تبعاً للاعتبارات الأمنية والاستراتيجية؛ لتتمكن من القيام بمهامها العسكرية[6]. فكان على تجمع المستوطنين داخل المستوطنة أن يقسم نفسه إلى مجموعتين، تقوم واحدة بالزراعة، والأخرى بالحراسة، ومطاردة العرب وإرهابهم. والزراعة الصهيونية التي كان يتم تسميتها "بالزراعة المسلحة" كانت مرتبطة تمام الارتباط بالعسكرية الصهيونية وكانت الحركة الصهيونية تقوم بتمويل تلك التجمعات بحيث لا تؤدي عدم إنتاجيتها؛ بسبب جهل المستوطنين بشؤون الزراعة، أو لأن مواقعها كانت تُختار بالدرجة الأمنية أولاً، والزراعية ثانياً إلى سقوط الأرض مرة أخرى في يد العرب، أما المستوطنات التي كانت تمنى بالخسائر الفادحة، فكانت المنظمة الصهيونية[7] تقوم بدفع خسائرها، وبالتالي فإن المستوطنات الجماعية التي كان يتلقى أعضاؤها أجرهم من المنظمة الصهيونية لن تحتاج للعمالة

---

(1) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 157.

(2) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 130.

(3) صالح، محسن : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 181.

(4) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 173.

(5) النقيب، فضل : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 18؛ المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 174.

(6) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 131.

(7) أسفر المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في مدينة بال بسويسرا عام 1897م، عن تأسيس المنظمة الصهيونية، وتم وضع برنامج عملها، وهو إقامة (وطن قومي) لليهود في فلسطين، يضمنه القانون العام. (شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين، ص 330؛ صالح، محسن : فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 178-179).

العربية الرخيصة[1]. وكان الموشاف يعد وحدة اقتصادية لا يمكن تقسيمها، ويشترك أفراده جميعاً في عملية الإنتاج، كما كانوا يتدربون على العمل والقتال في آن واحد، وإذا وصل أحد أفراده إلى سن المعاش، فإنه يفصل؛ لتعيين عناصر شابة قادرة على العمل والقتال[2]. وللتخفيف من سيطرة العمالة العربية في المستوطنات الزراعية، دفعت الحركة الصهيونية بالصهاينة القادمين من اليمن إلى العمل في الزراعة، وعزلوهم في أحياء خاصة بالقرب من ريشون لتسيون Rishon Lezion[3]، ورحوبوت Rhovot[4]، وبتاح تكفا؛ ولأن المستوطنات كانت قليلة الإنتاج منخفضة المستوى، اضطرت إلى تشغيل العمالة العربية[5].

كان المهاجرون الصهاينة الجدد يفتقرون إلى الخبرة الزراعية، وبالتالي كانوا دائماً في حاجة إلى مساعدة وإشراف فنيين، فكان يتم تدريب المزارعين الجدد على أيدي المزارعين ذوي الخبرة داخل إطار الاقتصاد الجماعي، وبما أن سكان المستوطنات مجتمع وافدين، فقد كان يتسم بسيولة كبيرة، فبعد استقرار فريق من المهاجرين كان كثير منهم يترك الأرض بعد قليل، ويتوجه إلى الولايات المتحدة، حيث توجد فرص أفضل للعمل، ومستوى معيشي أعلى. وقد تمكن الصهاينة من التغلب على تلك المشكلة عن طريق الصيغة الجماعية؛ لأن انسحاب بعض المزارعين لم يكن يعني التوقف الكامل للعملية الإنتاجية، الأمر الذي كان يمكن أن يحدث في حالة الملكية الفردية، فكانت الحركة الصهيونية تقوم باستبدال مهاجر آخر بمن ترك الأرض[6].

خلال الفترة ما بين (1900–1914م) تم إنشاء خمس وعشرين مستوطنة بلغت مساحتها 984,163 دونماً[7]. بينما بلغ عدد الوافدين خلال الموجة الثانية ما بين (35–45) ألف صهيوني[8].

---

(1) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 175.
(2) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 131–132.
(3) ريشون لتسيون : أي (الأولون في صهيون) أسسها اليهود الروس في صيف عام 1882م على القرية العربية عيون قارة، الواقعة في الجنوب الشرقي من يافا. (الدباغ، مصطفى مراد : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 293).
(4) رحوبوت : مستوطنة زراعية أسست عام 1890م، على أراضي قرية زرنوقة، جنوب غرب الرملة بنحو 10كم، وتبعد عن تل أبيب نحو 20كم إلى الجنوب، أعلنت كمدينة عام 1950م، وأصبحت مركزاً تجارياً يجمع بين الزراعة والصناعة والعلوم، فهي تضم محطة للأبحاث الزراعية، ومصانع لإنتاج العصير، وشركات لنقل الحمضيات إلى ميناء يافا لتصديرها إلى الخارج، ويقع فيها معهد وايزمان للأبحاث الطبيعية والعلمية، وفيها مركز للصناعات الدقيقة جداً، وفي مقدمتها مصانع الحواسيب. (عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض، ص 137؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 428؛ منصور، جوني : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 245).
(5) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 158–159.
(6) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 175.
(7) فرسون، سميح : فلسطين والفلسطينيون، ص 107.
(8) سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص 17؛ عنز، موسى حنا : الكيبوتس من الداخل، ص 10؛ الكرد، ماهر : السياسة الاستيطانية للحركة الصهيونية، ص 181.

في حين غادر فلسطين خلال الفترة (1914–1918م) بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى آلاف الصهاينة؛ مما أدى إلى انخفاض أعداد الصهاينة الموجودين بمقدار الثلث تقريباً، كما توقفت الهجرة الصهيونية الوافدة إليها[1]. ففي مطلع الحرب بلغ عدد الصهاينة في فلسطين حوالي 85 ألف نسمة، وأصبح لديهم 44 مستوطنة زراعية، منها 16 مستوطنة على طول الخط الحديدي بين يافا والقدس، وأربع مستوطنات على نهر العوجا، و24 مستوطنة في الجليل الأعلى والسهل الساحلي[2].

2) المؤسسات الاقتصادية الصهيونية :

اهتمت الحركة الصهيونية بإنشاء المؤسسات، والشركات الاقتصادية التي تركز عملها في : السيطرة على الأراضي وإعدادها وتطويرها، وتجفيف المستنقعات، وإقامة مبانٍ مثل : محطات التجارب الزراعية، وإعداد المستوطنين الصهاينة للعمل في تلك الأراضي، واستثمار أموال الصهاينة الفردية والعامة على أساس ربحي، وخلق ظروف اقتصادية لجلب الأموال اليهودية إلى فلسطين[3].

ومن أبرز المؤسسات الصهيونية التي عُنيت بالتطور الاقتصادي في فلسطين :

1- جمعية الأليانس : (الاتحاد اليهودي العالمي) Alliance Israelite Universal

تأسست في عام 1860م في باريس، بواسطة جماعة من اليهود الفرنسيين، كان على رأسهم أدولف كريميه؛ النائب اليهودي في البرلمان الفرنسي، وذلك على إثر الدعوات التي نادى بها تسفي كاليشر[4] لتأسيس جمعيات هدفها تقديم المساعدة لليهود في كل مكان، والدفاع عن الحريات المدنية، والدينية لليهود، وتنمية المجتمعات اليهودية المختلفة عن طريق التعليم، وإغاثة اليهود في الأزمات[5]. فافتتحت في عام 1865م مدرسة للتعليم المهني كان هدفها تدريب

---

(1) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 159؛
Gerner, Deborah: One land two peoples, P. 16.

(2) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 596.

(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 58.

(4) تسفي كاليشر : (1795–1874م) Tzvi Kalischer، حاخام بولندي، من أوائل دعاة الصهيونية، نشر كتاب بالعبرية "السعي لصهيون" (Derishat Zion) دعا فيه للاستيطان الزراعي في فلسطين، وطرح الفكر الديني جانباً، وأخذ زمام المبادرة والعمل لإنشاء جمعيات هدفها استيطان فلسطين، وانضم إلى جمعية رعاية الاستيطان اليهودي في فلسطين في ألمانيا، وفي عام 1864م، كان مسؤولاً عن تأسيس اللجنة المركزية لاستعمار فلسطين في برلين، وساهم في إنشاء الجمعيات الزراعية، وفي توجيه الأليانس لإنشاء مدرسة مكفيه الزراعية في فلسطين. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج6، ص 288–289).

(5) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 592–593.

الصهاينة على المهن المختلفة[1]، وفي عام 1867م قامت الأليانس بتأسيس مجموعة مدارس ابتدائية في القدس وحيفا ويافا وصفد وطبريا؛ لتعليم الفرنسية، والدين اليهودي[2]. وفي عام 1868م، تمكن أدلوف كريميه من الحصول على فرمان من السلطان العثماني[3] تم بمقتضاه السماح للأليانس باستثمار 2600 دونم من أراضي قرية يازور القريبة من يافا، لمدة 99 سنة، وأقامت الأليانس عليها أول مدرسة زراعية لليهود في فلسطين أطلق عليها اسم مدرسة "مكفيه يسرائيل"، بهدف تعليم المستوطنين الأساليب الزراعية تمهيداً لإنشاء مستوطنات زراعية في فلسطين بعد ذلك[4].

وكان البارون أدموند دي روتشيلد، والبارون موريس دي هيرش[5] (Maurice De Hirsch) من أكبر الممولين لها.

2- البيكا : "PICA" (Palestine Jewish Colonization Association) :

أسسها البارون إدموند دي روتشيلد عام 1883م، ضمن سعيه لتملك اليهود الأراضي في فلسطين، وإنشاء المستوطنات عليها، واشترت البيكا ما يزيد عن 450,000 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة في القدس وطبريا وصفد والخليل[6]. كما عملت على تشجيع الملكية الفردية للأراضي الزراعية والعمل فيها، لأن إيجاد طبقة من المزارعين ذوي الأملاك يعمل على تقوية حب المستوطنين الصهاينة للأرض، ويزيد تعلقهم بها[7]، ودليل ذلك ما قاله جوردون فيتكين، أحد الصهاينة الداعين إلى العمل في فلسطين وتملك الأراضي : "كل ما نريده هو أن نعمل بأيدينا كل الأشياء التي تصنع الحياة، وأن نعمل بأيدينا تماماً كل الأعمال والحرف اليدوية من أدقها وأسهلها وأنظفها، وحتى أصعبها وأقذرها، وأن نشعر كما يشعر الذي يقوم بكل تلك

---

(1) عناب، محمد : الاستيطان الصهيوني في القدس (1967-1993م)، ص 31.

(2) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 198.

(3) كان يحكم في تلك الفترة السلطان العثماني عبد العزيز الذي امتد حكمه من 1861-1876م. (ياغي، إسماعيل : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ص 137).

(4) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 593؛ عناب، محمد : الاستيطان الصهيوني في القدس، ص 31؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات، ص 294.

(5) موريس دي هيرش : مليونير ألماني صهيوني، ساهم بتبرعات سخية للأليانس، ومول مشروعات لتوطين اليهود في الأرجنتين وغيرها من البلدان. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 552-553).

(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1112؛ إليتسور، يوفال : الحرب الاقتصادية، ص 38؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 114-115.

(7) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1112.

الأعمال، وأن نفكر كما يفكر، وأن نعيش كما يعيش هو، ولكن بطريقتنا نحن؛ حينئذ سيكون لدينا مجتمع، وتكون لنا حياة"[1].

كما عملت البيكا على بيع الأراضي لليهود بشروط سهلة، منها :

1) دفع ثمن الأرض، الذي يبلغ نسبة صغيرة من جملة تكلفة الأرض والمباني، والحيوانات والمعدات.
2) امتداد فترة السداد إلى 50 سنة.
3) تقاضي فائدة رمزية تتراوح ما بين 1-3% سنوياً على الأقساط غير المسددة[2].

وعند دراسة تلك الشروط، يتضح أن البيع بذلك الشكل يعد شبه منحة أو هبة مقدمة لدعم المستوطنين في نشاطهم الاستيطاني.

وبذلك تمكنت شركة البيكا من شراء حوالي 89% من جملة الأراضي التي كانت ضمن الملكية الفردية لليهود -مزارع كبرى- وقامت بتوزيعها على 11% من الفلاحين ضمن إطار الملكية المحدودة[3].

وشجعت البيكا نشاط شركات الرهون العقارية؛ لتخفيف العبء (الخفيف أصلاً) عن كاهل المشتري، وكذلك جمعيات التسويق، ولم يقتصر نشاطها على تمليك الأراضي للمستوطنين، بل امتد إلى عمليات زراعية أخرى كتنمية الثروة الحيوانية، وزراعة الغابات، وحفر الآبار؛ وساهمت في إقامة مشروعات اقتصادية أخرى : كمعامل الخمور في مستوطنة ريشون ليتسيون[4]، وفي زخرون يعقوب[5].

وبذلك تكون البيكا قد ساهمت في تأسيس وإرساء قواعد البنية التحتية للاستيطان والاقتصاد الصهيوني في ذلك الوقت.

---

(1) إليتسور، يوفال : الحرب الاقتصادية، ص 49.

(2) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 277؛ جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 43.

(3) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 42.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1112؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 277.

(5) زخرون يعقوب : أقامها الصهاينة عام 1882م على قطعة أرض مساحتها ستة آلاف دونم، على أراضي القرية العربية زمارين على جبل الكرمل جنوب حيفا، وكانت تزرع عنباً ليصدر إلى معامل الخمرة في فرنسة، وقد سميت بهذا الاسم تخليداً لذكرى والد الثري اليهودي الفرنسي البارون روتشيلد. (الأحمد، نجيب : الاستيطان والهجرة الصهيونية، ص 147-148).

3- يكا : "ICA" (Jewish Colonization Association) :

جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين، أُسست عام 1891م، بمبادرة من البارون موريس هيرش[1]. وسجلها في لندن كشركة رأسمالها 8 مليون جنيه إسترليني للعمل على مساعدة اليهود في الهجرة إلى فلسطين، والاستقرار في أعمال منتجة، وكان البارون روتشيلد من أبرز أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعية التي لم يبدأ نشاطها في فلسطين إلا عام 1896م، بعد وفاة البارون موريس دي هيرش[2]. فتمكنت ما بين سنتي (1899-1908م)، من تأسيس 9 مستوطنات جديدة، إضافة إلى إعادة تنظيم مستوطنات روتشيلد؛ فقدمت المساعدات لها على شكل قروض بدلاً من المنح، ونقلت إدارة شؤون المزارع، ومعامل النبيذ إلى المستوطنين، ورغم ذلك فشلت في توقعاتها، فذكرت في تقرير لها عام 1899م، أنه يصعب تحويل الصهاينة في فلسطين إلى مزارعين ومعظمهم يعيش في خمول قاتل، ومنذ عام 1900م، نقلت كل مشروعات روتشيلد إلى إدارة الشركة[3]. وقد تركزت كل أعمال شركة يكا في فلسطين في مجال شراء الأراضي، وتوزيعها على المستوطنين بنظام التأجير طويل الأمد، والمورث للعمل عليها، وقامت سنة 1891م بشراء 80,000 دونم من أراضي الجولان، واشترت سنة 1904م (70,000) دونم من أراضي الجليل الأسفل[4]. كما قدمت للمستوطنين الأدوات الزراعية على أساس جعل اليهود أصحاب الجزء الأكبر في الاقتصاد. كما أقامت نظاماً زراعياً مختلطاً اهتم بتربية الدواجن، والماشية، وإنتاج اللحوم، والحليب، والعسل، كما اهتمت بالمزروعات الشرقية: (حبوب، قمح، ذرة، عدس، فاصولياء، سمسم، وغيرها). كما شجعت من خلال استثماراتها الزراعية استخدام المحركات التي تشغل بالبترول، واهتمت برصف الطرق داخل المستوطنات، وفيما بينها[5].

4- صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار : (Jewish Colonial Trust Itd)

كان هرتزل Herzl[6] قد أبدى اهتماماً شديداً بإقامة بنك صهيوني في كتابه "دولة اليهود"، لذلك بدأ جهوده لإنشاء ذلك البنك منذ تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1897م، وعين هرتزل "ديفيد ولفسون"

---

(1) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 225؛ أفراني، أريه : الاستيطان اليهودي وادعاء الاقتلاع (عبري)، ص 83.

(2) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 47؛ عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 595؛ المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 203.

(3) دويك، موسى : الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ص 207؛ عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 595؛ أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 270.

(4) أفراني، أريه : الاستيطان اليهودي وادعاء الاقتلاع (عبري)، ص 84.

(5) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 47-48.

(6) تيودور هرتزل : (1860-1904م) أبو الصهيونية السياسية، ولد في بودابست، انتقلت عائلته إلى فيينا، وهناك درس القانون في جامعتها، وفي عام 1884م حصل على درجة الدكتوراه في القانون، وفي العام التالي قرر الانتقال إلى عالم الأدب والصحافة، وما بين الأعوام (1891-1895م)، بدأت اهتماماته بالمسألة الصهيونية، بدأ نشاطه السياسي، وتوجه إلى الأستانة في يونيو 1896م، عارضاً على السلطات العثمانية حل المسألة اليهودية، إلا أن اقتراحه رفض، ثم توجه إلى لندن لطلب دعم البارون روتشيلد، وبعض الأثرياء اليهود، ومن هناك دعا لعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل السويسرية في أغسطس 1897م. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 183).

David Wolfson[1]؛ أحد الأثرياء اليهود رئيساً للجنة خاصة سميت (لجنة البنك)، كما أعد تقريراً عرضه على المؤتمر الصهيوني الثاني 1898م[2]، أوضح فيه أن العمل المركّز في بضعة أسابيع أسفر عن اكتتاب قيمته 4 ملايين فرنك، وأصدر المؤتمر قراراً حث فيه على إقامة "صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار"[3]. الذي اختص بالأعمال المصرفية، ثم فيما بعد بمهمة الائتمان على الأوراق المالية للمؤسسات الصهيونية المنبثقة عن المنظمة الصهيونية[4]. كما لعب دوراً نشطاً في دعم الاقتصاد الصهيوني، وأنشأ عدداً من المؤسسات المالية الفرعية المتخصصة في الإقراض الزراعي والصناعي، وتقديم الرهون العقارية، وبناء المساكن[5]. ففي عام 1903م، أنشأ الصندوق فرعاً مصرفياً له للعمل في فلسطين، كان مقره مدينة يافا؛ باسم "الشركة الإنجليزية الفلسطينية" لأغراض التمويل الزراعي والصناعي والتجاري، والرهونات العقارية، وبناء المساكن. كما ساهم في إنشاء شركات للبناء، وشركات للكهرباء[6].

أصبح صندوق الائتمان المصرف الأكبر في جميع أنحاء فلسطين، وصار المؤسسة المالية الرئيسة والأكبر لتمويل الاستيطان الصهيوني فيها، ولعب دوراً رئيساً في نقل أموال اليهود من ألمانيا إلى فلسطين عبر شركة (هاعفراه) فيما بعد[7].

5- الصندوق القومي اليهودي : (Jewish National Fund)

أنشئ الصندوق القومي اليهودي "الكيرن كايمت ليسرائيل"[8]، وكان تسفي هيرش هرمان

---

(1) ديفيد ولفسون : (1856-1914م) الرئيس الثاني للمنظمة الصهيونية، بعد موت هرتزل عام 1904م، ولد في لتوانيا، وتلقى تعليماً دينياً، وعمل في تجارة الأخشاب، وانضم إلى أحباء صهيون، ومع ظهور كتاب "دولة اليهود" كان ممن تأثروا كثيراً بهرتزل، وكان مساعده الأبرز، وبعد وفاة هرتزل ترأس المنظمة، وبسبب خلافات مع بعض قيادات المنظمة، وتدهور حالته الصحية استقال من منصبه عام 1911م. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 190-191).

(2) المؤتمر الصهيوني الثاني : عقد في بازل ما بين 28-31 آب (أغسطس) 1898م، وركز اهتمامه على كيفية إدخال الفكرة الصهيونية في أوساط الجماعات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، والإعلان عن إقامة صندوق الائتمان؛ ليكون بمثابة الجهاز المالي للمنظمة الصهيونية. (منصور، جوني : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 452).

(3) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 278.

(4) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 32.

(5) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب، ص 624.

(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1112-1113؛ شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين، ص 331.

(7) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين، ص 436.

(8) الكيرن كايمت ليسرائيل : (Keren Kaymeth) الاسم بالعبرية، ومعنى الاسم الصندوق الدائم لإسرائيل. (لين، وولتر، ديفز، أوري : الصندوق القومي اليهودي، ص 39).

شابيرا[1] قد تقدم بفكرة إنشاء الصندوق لشراء الأراضي في فلسطين، وتحويلها ملكاً لليهود غير قابل للبيع، وإنما للتأجير فقط؛ أمام مؤتمر كاتوفتش Confernce Katovi عام 1884م، وطرحها ثانية أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا 1897م[2]، غير أن ذلك الاقتراح لم يحظَ بالدعم الكافي حتى المؤتمر الصهيوني الخامس[3] 1901م[4].

وكانت للصندوق القومي ثلاث وظائف رئيسة، هي :

أ- شراء الأراضي الزراعية في فلسطين.

ب- استقبال المهاجرين الجدد، وتوظيفهم في تلك الأراضي.

ت- تهويد العمل في كل الممتلكات اليهودية؛ بمعنى استخدام اليهود فقط في إدارتها واستغلالها[5].

نفّذ الصندوق القومي اليهودي بأساليب ملتوية مشترياته الأولى من الأراضي ما بين (1905-1907م) عندما اشترى أراضي بن شيمن Pen Schemen[6]، وخولدة Hulda[7] بين

---

(1) تسفي هيرش هرمان شابيرا : ولد عام 1840م في ليتوانيا، وكان الابن الأكبر لحاخام، وعندما بلغ الثامنة عشرة واصل دراسته التلمودية في روسيا، وكان يعيل نفسه من عمله خازناً للكتب، وفي الرابعة والعشرين من عمره رسم حاخاماً ورئيس مدرسة دينية وأستاذاً للعلوم الرياضية، وكان من أوائل المنضمين لحركة أحباء صهيون. توفي في ألمانيا عام 1898م، ونقلت رفاته ودفنت في القدس عام 1953م. (لين، وولتر، ديفز، أوري : الصندوق القومي اليهودي، ص 31؛ تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات، ص 24).

(2) عقد المؤتمر مابين (29-1897/8/31م)، وحضره 204 أعضاء، من 15 دولة ممثلين عن 117 جمعية صهيونية مختلفة، وترأس المؤتمر هرتزل، الذي حدد في خطاب الافتتاح، أن هدف المؤتمر وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود، كما حدد المؤتمر مقررات عدة عرفت باسم برنامج بازل. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 98؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص 154).

(3) عقد المؤتمر الصهيوني الخامس في مدينة بازل مابين 26-30 كانون أول (ديسمبر) 1901م، وتقرر فيه إقامة الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايميت). (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 405).

(4) أوبرين، لي : المنظمات اليهودية الأمريكية، ص 151؛ الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام، ص 20؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 420؛ شرف، موشيه : (قيم) قاموس الصهيونية وإسرائيل (عبري)، ص 226.

Gerner, Deborah: One land two peoples, P. 17.

(5) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 279؛ أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 268.

(6) بن شيمن : أقامها الصهاينة عام 1906م، على أراضي قرية عرتوف، غرب القدس بنحو 23كم، وعلى مسيرة 3كم للشرق من اللد، وهي موازية لمستوطنة بئير يعقوب، في عام 1927م أنشئت فيها مدرسة زراعية. (الدباغ، مصطفى مراد : موسوعة بلادنا فلسطين، ق2، ج4، ص 627؛ الأحمد، نجيب : الاستيطان والهجرة الصهيونية، ص 149؛ عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض، ص 118).

(7) خولدة : اشتريت أراضيها عام 1907م، وبعد عامين أقيمت المستوطنة عليها، وهي تقع في جنوب الرملة، وعلى مسيرة نحو 10كم للجنوب الشرقي من رحوبوت، وفي ثورة 1929م دمرت، ثم أعيد بناؤها عام 1930م. (الدباغ، مصطفى مراد : موسوعة بلادنا فلسطين، ق2، ج4، ص 627-628).

الرملة والقدس، وأراضي حطين في الجليل الأسفل، وبعد تأسيس مكتب فلسطين بادر إلى إقامة نمط جديد من المستوطنات يتمشى مع أفراد موجة الهجرة الثانية (1904–1914م) يتمثل بالقرى التعاونية (الكيبوتس)، ففي الفترة (1908–1913م) بنيت دجانيا، وكنيرت على الطرف الجنوبي لبحيرة طبريا، وبن شيمن وخولدة بين الرملة والقدس، ومرحافيا Merhavia[1] في مرج بن عامر، وغان شموئيل Gan Shemuel[2] في السهل الساحلي. وكانت كل مستوطنة تمثل نمطاً تجريبياً جديداً، ففي دجانيا كانت بداية الحركة الكيبوتسية، فأعطيت الأرض لعمال زراعيين بمسؤولية جماعية، بينما في بن شيمن أقيمت مستوطنة اعتمدت فروعاً زراعية متنوعة، وفي مرحافيا كانت تجربة الدمج بين الاستيطان الفردي والجماعي[3].

وبما أن شعار الصندوق القومي كان ينص على : "العمل اليهودي على الأرض اليهودية" التي يشتريها الصندوق، وتصبح ملكية جماعية لليهود، ويجب أن تبقى بشكل دائم في أيدي (الشعب اليهودي)[4]؛ فلقد كانت عقود إيجار الصندوق تنص على ما يلي : "يتعهد المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض، وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط، فإذا توفي المستأجر اليهودي، ولم يكن وريثه يهودياً، يحق للصندوق أن يسترد الأرض بشرط أن يعطى الوارث مدة ثلاثة أشهر قبل الاسترداد، وعلى الوارث خلال تلك المدة أن ينقل حقوقه إلى يهودي، وإلا فيسترد الصندوق الأرض دون أن يكون للوارث أي حق بالاعتراض"[5]. ويعاقب من يعترض بدفع غرامة قيمتها عشرة جنيهات عن كل مخالفة، وكان الأسلوب المستعمل لجمع الأموال للصندوق إما عن طريق الهبات العامة، وإما عن طريق الأنواع الخاصة من الهبات المعطاة لأهداف محددة كبناء

---

(1) مرحافيا : أقيمت في 1911/1/24م على أراضي قرية الفولة العربية، الواقعة جنوب الناصرة بنحو 13كم (جنوب العفولة)، حتى أنها كانت تعرف في بادئ الأمر باسم مستوطنة أو كبانية الفولة، وهي ترتفع 257قدماً عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها 2370 دونماً، اشترتها شركة تطوير الأراضي الصهيونية من عائلة سرسق اللبنانية. (الدباغ، مصطفى مراد : موسوعة بلادنا فلسطين، ق2، ج7، ص 141؛ الأحمد، نجيب : الاستيطان والهجرة الصهيونية، ص 150؛ عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض وأسماء المعالم، ص 130).

(2) غان شموئيل : أقامها الصهاينة عام 1894م على أراضي قرية خربة السركس في السهل الساحلي، جنوب شرق قيسارية بنحو 8كم. (الأحمد، نجيب : الاستيطان والهجرة الصهيونية، ص 148؛ عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض وأسماء المعالم، ص 120).

(3) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 331–.332.

(4) ترى الباحثة أن مصطلح (الشعب اليهودي) غير علمي؛ لأن اليهودية ديانة، وليست قومية، ومن ناحية أخرى فإن اليهود لم تجمعهم في يوم من الأيام بقعة أرض واحدة كانت لهم وطناً، وبالتالي فهم ليسوا شعباً.

(5) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج2، ص 173؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 279–280؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 33.

المساكن للعمال، أو الاستيطان التعاوني[1]. ونشط الصندوق في تمويل شراء الأراضي في فلسطين من غير اليهود، والقيام بتنميتها من خلال تجفيفها أو ريها، والائتمان عليها باعتبارها وقفاً أبدياً (للشعب اليهودي)، ولا يجوز التصرف فيها، أو السماح باستغلالها لغير اليهود، وكان يتم إيجار الأرض للمستوطنين الصهاينة[2].

كان لنشاطات الصندوق القومي وجهان : العملي : وهو امتلاك الأراضي، وإقامة المستوطنات، والمشروعات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، والوجه التخطيطي : الذي قدم من خلاله الصندوق القومي أبحاثاً ودراسات، وموّل مشروعات دراسية لأبحاث البيئة والأرض خلال الفترة الممتدة من مؤتمر بازل 1897م، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م[3].

ومن أبرز إنجازات الصندوق :

1- مشروعات التشجير : حيث قام الصندوق بشراء مناطق واسعة من الأراضي بلغت 1,500 دونم، وقام بتشجيرها بشجر الزيتون بواسطة "جمعية زراع الزيتون"، كما نفّذت مشروع تشجير (غابة هرتزل) حيث تم زراعة حوالي 15,000 شجرة زيتون، لكن الخسائر المالية والفشل الاقتصادي لذلك المشروع، بسبب عدم إثمار تلك الأشجار غيّر سياسة الصندوق، حيث حوّل اهتمامه واستثماراته إلى أشجار الفواكه، خاصة الحمضيات[4].

2- مزرعة تعليمية : لإعداد العمال الزراعيين وتعليمهم، وأقيمت في طبريا بهدف التعليم الزراعي.

3- مزرعة التجارب العلمية : وهي المزرعة التي أدارها أهرون أهرونسون[5] في عتليت[6]، وأقيمت بهدف إجراء تجارب علمية زراعية، والمدرسة الزراعية "كريات سيفر".

---

(1) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 279.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 322؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص 163.

(3) شيلوني، تسفي : الصندوق القومي لإسرائيل 1903-1914م (عبري)، ص 409.

(4) شيلوني، تسفي : الصندوق القومي لإسرائيل 1903-1914م (عبري)، ص 411؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص 281.

(5) أهرون أهرونسون : ولد في رومانيا، وفد مع عائلته إلى فلسطين عام 1882م، تعلم في مستوطنة زخرون يعقوب، وأكمل تعليمه الزراعي في فرنسا، حيث تقرب من البارون روتشيلد، ثم عُيِّن مرشداً زراعياً، وعندما اختلف مع موظفي روتشيلد، تم فصله من العمل، ثم اشترك في وفود بحثية زراعية وجغرافية في فلسطين والأردن، وهو الذي أنشأ منظمة (نيلي) الاستخباراتية، التي قدمت خدمات أمنية للقوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 24-25).

(6) مستوطنة صهيونية أقيمت عام 1903م، على أراضي قرية عتليت العربية، الواقعة على شاطئ الكرمل، جنوب حيفا بنحو 15كم. (عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض، ص 135؛ الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 203).

4- مستوطنات احتلالية : شكل من أشكال الاستيطان المؤقت الذي يكون تجريبياً، فإذا نجح يتم تثبيته وتوسيعه، وكانت أول تلك المستوطنات أم جوني، وتل العدس.

5- مستوطنات الفلاحين الصغار : مستوطنات اعتمدت على العمل الزراعي الجماعي في حقول جماعية على شكل عائلات، تكون الملكية المطلقة للأرض تابعة للصندوق القومي.

6- مستوطنات عمالية : تم إقامتها بجوار المستوطنات القديمة الكبيرة؛ لتوطين العمال الزراعيين من خلال تقديم بيت وحقل لكل واحد منهم.

7- الكيبوتس : أقام الصندوق القومي عدداً من الكيبوتسات في دجانيا، وخولدة وطبريا، وكانت إسهامات الصندوق في ذلك المجال من خلال تقديم الأرض والدعم المالي للبناء، وتطوير شبكات الري[1].

8- دراسة الأرض : كانت نشاطات الصندوق في ذلك المجال متواضعة، إلا أنه كان المؤسسة الصهيونية الأولى التي بدأت بدراسة طبيعة فلسطين، وظروفها المناخية، وإجراء دراسات وبحوث جيولوجية على مناطق من أرض فلسطين مثل : البحث عن المياه والبترول في منطقة البحر الميت والعربة، ونهر الأردن وطبريا تمهيداً للاستيطان فيها[2].

وفي سنة 1914م، كان تحت سيطرة الصندوق القومي 16 ألف دونم[3].

6- شركة شراء وتطوير الأراضي : (Company to Buy and Develop land)

تفرعت عن الصندوق القومي اليهودي، بمبادرة من الدكتور آرثر روبين[4] شركة خاصة لشراء الأراضي وتطويرها في فلسطين، كان هدفها إقامة اتحادات لإنشاء الاستيطان الزراعي في أرض فلسطين والمناطق المجاورة، وحتى تؤمن عملاً للوافدين الصهاينة في المستوطنات الزراعية[5].

بدأت الشركة عملها عام 1909م، حيث اشترت أرضاً بلغت مساحتها 2370 دونماً شرقي مرج بن عامر (قرب جبل طابور جنوب شرق الناصرة) أقيمت عليها مدرسة زراعية حُوِّلت فيما

---

(1) شيلوني، تسفي : الصندوق القومي لإسرائيل 1903-1914م (عبري)، ص 413.

(2) شيلوني، تسفي : الصندوق القومي لإسرائيل 1903-1914م (عبري)، ص 409.

(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 151؛
Palestine, inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 2 , P. 18.

(4) آرثر روبين : (1876-1943م) اقتصادي وعالم اجتماع، من مصممي الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ولد في بروسيا، درس القانون والاقتصاد في جامعة برلين، اعتقد أن نجاح المشروع الصهيوني مرهون بإيجاد فرص عمل للوافدين الصهاينة. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 469-470).

(5) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 55.

بعد –إلى مستوطنة تدعى مرحافيا، وخلال الفترة (1911–1913م) أنشأت تلك الشركة مئة بيت في بيتاح تكفا، والخضيرة، ورحوبوت، كما قامت بشراء 10,000 دونم من الأراضي المجاورة لمستوطنة مرحافيا (قرية الفولة جنوب الناصرة) ، وحيفا، والقدس، والحولة[1].

مما سبق يتضح أن الاقتصاد الصهيوني أواخر العهد العثماني، تأثر بعوامل عدة؛ خارجية، وداخلية، فالأنظمة والقوانين العثمانية، والامتيازات التي منحت للأجانب، وكذلك ضعف الاقتصاد العربي في تلك الفترة، سمح للحركة الصهيونية بتملك الأراضي في فلسطين، التي زادت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فوصل حوالي 85 ألف صهيوني بحلول عام 1914م، ليؤسسوا بداية الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، ولكي يتمكن أولئك المهاجرون الصهاينة من البقاء في فلسطين، واستيطانها نشطت عدة مؤسسات صهيونية قدمت الدعم اللازم لهم، فكانت جمعية الأليانس التي أسست أول مدرسة زراعية، والبيكا، ويكا، وصندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، والصندوق القومي اليهودي، وشركة شراء وتطوير الأراضي، وقد عملت تلك المؤسسات جميعاً في مجال شراء الأراضي الزراعية، ودعم المهاجرين الصهاينة بالأموال، والآلات، والأدوات اللازمة، وبذلك كانت بداية العمل الزراعي، ومن ثم الصناعي، والتجاري، والخدماتي.

(1) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 596؛ أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 269.

المبحث الثاني

تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين أواخر العهد العثماني (1882-1918م)

أولاً : تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني.

ثانياً : تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني.

ثالثاً : تطور التجارة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني.

رابعاً : تطور قطاع الخدمات الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني.

تعددت الأنشطة الاقتصادية التي اهتم بها الصهاينة في فلسطين أواخر العهد العثماني، وكانت بداية نشاطهم الاقتصادي بقطاع الزراعة، حيث ترجع جذور الزراعة الصهيونية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم تبعها الاهتمام بالتجارة، حتى وصلت مجموعات من الوافدين الصهاينة ذوي الخبرات الصناعية، الذين جلبوا معهم الآلات والمواد الخام اللازمة للصناعة، ومع جميع تلك الأنشطة الاقتصادية؛ الزراعة والتجارة والصناعة تطور تدريجياً قطاع الخدمات الصهيوني في فلسطين.

أولاً : تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني :

مرت الزراعة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني بمرحلتين، هما :

- المرحلة الأولى : 1870-1900م.
- المرحلة الثانية : 1900-1914م.[1]

1) الزراعة الصهيونية (1870-1900م) :

يرجع تاريخ الزراعة الصهيونية في فلسطين إلى سنة 1870م بإنشاء مدرسة مكفيه إسرائيل (Mikveh Israel) الزراعية، قرب يافا، التي كان الهدف منها إعداد الدراسات اللازمة عن تربة فلسطين، وتدريب الصهاينة وتزويدهم بالخبرة الضرورية للزراعة، لكن تاريخ إنشاء أول مستوطنة زراعية يرجع إلى سنة 1878م، حيث أقيمت بتاح تكفا، وروش بينا[2] (رأس الزاوية) (Rosh Bina)، لكن الزراعة فيهما فشلت؛ بسبب نقص رؤوس الأموال، وقلة الخبرة الزراعية وانتشار الأمراض[3]؛ بسبب كثرة المستنقعات حيث انتشر البعوض، ومرض الملاريا؛ فأصيب عدد من الصهاينة بالحمى، وماتوا. وقد أعيد تأسيسهما سنة 1883م، خلال موجة الهجرة الأولى التي تمكنت من تأسيس مدرسة زراعية، و19 مستوطنة زراعية بلغت مساحتها 275,000 دونم، واستوطنها 4983 مهاجراً صهيونياً[4].

---

(1) Palestine, inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 2, P. 18.

(2) روش بينا : تقع مستوطنة روش بينا جنوب شرق قرية الجاعونة في قضاء صفد، على سفح جبل كنعان، وتشرف على غور الأردن من الجهات كافة، عدا جهة الغرب، أنشئت عام 1878م، وبعد أن أخفقت في البقاء لأول مرة، أعيد إنشاؤها عام 1882م. (الخالدي، وليد : كي لا ننسى، ص 287).

(3) أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، ص 15-16؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص 206؛ بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (عبري)، ص 91.

(4) إيزكس، إيلين، شرئيل، بروخ : موسوعة كارتا العامة (عبري)، ص 669؛ كورنبيف، ليف : جوهر الصهيونية الطبقي، ص 103-104؛ رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (2)، ص 951.

وأدت الصعوبات المادية التي واجهتها تلك المستوطنات إلى تدخل البارون روتشيلد لإنقاذها، فأنفق حوالي 40 مليون فرنك ذهبي، فثبّت الصهاينة أقدامهم في الأرض الفلسطينية[1].

كما استقدم روتشيلد خبراء من فرنسا؛ علّموا المستوطنين الزراعة؛ خاصة زراعة العنب[2]. فبعد التجربة الفاشلة لزراعة الزيتون والقطن تم التركيز على زراعة كروم العنب واللوزيات، التي كانت تذهب محاصيلها لصناعة الخمور[3]، وتم التركيز على زراعة الفواكه الشتوية، والحبوب تماماً كما كان يفعل العرب[4].

وبحلول عام 1895م استطاع الصهاينة، خاصة في بتاح تكفا، ورحوبوت، وريشون ليتسيون، تطوير زراعة الحمضيات، حتى احتلت المرتبة الأولى في المحاصيل المزروعة عند الصهاينة[5].

وفي عام 1899 قرر البارون روتشيلد نقل كل المستوطنات التي كانت تحت وصايته إلى إدارة شركة يكا؛ فبدأت فترة جديدة في تاريخ الاستيطان الزراعي الصهيوني في فلسطين[6].

2) الزراعة الصهيونية (1900-1914م) :

بنقل إدارة المستوطنات الزراعية الأولى من رعاية البارون روتشيلد إلى إدارة شركة يكا 1899م، اتُخذت طرق جديدة لتأمين مصدر رزق المستوطنين عبر : تقليص الطاقم الإداري، وتقليص المدفوعات غير الإنتاجية للمستوطنين، وتطوير التسويق، واعتماد أنواع جديدة من المحاصيل الربحية، وتوسيع ملكية الفرد عبر التأجير طويل الأمد[7].

---

(1) Ben Porat, Amir: Between class and nation, P. 55;
سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 46؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 125؛ النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، ص 34؛ أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 166.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 125؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 46.

(3) أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 284؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين، ص 16-17.

(4) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 45-49.

(5) Nahum, Karlinsky: California Dreaming, P. 26;
أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 285.

(6) أفراني، أريه : الاستيطان اليهودي وادعاء الاقتلاع (عبري)، ص 83-84؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل)، ج7، ص 824.

(7) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 824.

ساد فلسطين خلال تلك الفترة ثلاثة أنماط من المستوطنات الزراعية، هي : المستوطنات الفردية المستقلة، التي كانت تحت إشراف مؤسسة البيكا، والمستوطنات التعاونية (الموشاف)، والمستوطنات الاشتراكية الجماعية (الكيبوتس)، وكان لكل نوعٍ فلسفته الخاصة من حيث تنظيم التجمع، وعلاقات أفراده، والمبادئ المسيطرة على اقتصاده[1].

أ- المستوطنات المستقلة :

هي الأقدم عهداً، وقامت على فكرة الملكية الفردية، والنشاط الفردي على اعتبار أن الملكية تخلق المزيد من حب الأرض، والتعلق بها؛ وتؤدي بالمستوطنين إلى بذل الكثير من الجهد؛ لأن جميع عائدات جهدهم تجد سبيلها إلى جيوبهم الخاصة[2]. كما تميزت تلك المزارع بأنها كانت ذات شكل زراعي واحد، وانتشرت على طول ساحل البحر من الخضيرة حتى زخرون يعقوب، وخصص محصولها للتصدير[3]. وتحول المستوطنون من مستفيدين من ثروة فلسطين إلى مسيطرين عليها، كما تحول المهاجر الصهيوني من مستوطن مستغل إلى مستوطن يعمل وحده في الأرض، يرتبط بها دون أن يستعين باليد العاملة العربية، وقد تهيأ ذلك التحول بسبب المؤسسات التي انبثقت عن المؤتمرات الصهيونية مثل : صندوق الائتمان اليهودي للمستعمرات (1898م)، وبنك الاستعمار (1898م)[4]، والبنك الإنجليزي الفلسطيني (1902م)[5]، والصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت) (1901م)[6].

---

(1) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 40؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، ص 19؛ عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 622.

(2) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 40.

(3) ناؤور، مردخاي : الهجرة الثانية 1903-1914م (عبري)، ص 9؛ ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (عبري)، ص 206.

(4) بنك الاستعمار اليهودي : "Jewish colonial trust" أُسس برأسمال قدره مليونا جنيه، وقد باشر البنك أعماله عام 1902م، وفي السنة التالية أنشأ البنك مؤسسة مالية باسم الشركة الإنجليزية الفلسطينية Anglo Palestine Company، افتتحت فرعاً لها في يافا بفلسطين عام 1903م، وتحول اسمها فيما بعد إلى البنك الإنجليزي الفلسطيني Anglo Palestine Bank. (عايد، خالد : التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، ص 542).

(5) البنك الإنجليزي الفلسطيني : أقيم عام 1903م في يافا كشركة أساسية للاتجار بالأموال لصالح الصهاينة في فلسطين، كما استخدم كأداة مالية للحركة الصهيونية؛ لتمويل المشاريع الاستيطانية في فلسطين. (شرف، موشيه : (قيم) قاموس الصهيونية وإسرائيل (عبري)، ص 34).

(6) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 207؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، ص 18.

ب- المستوطنات التعاونية (الموشاف) Moshav :

بدأت إقامة تلك المستوطنات عام 1908م، عندما أسس صغار العمال قرى صغيرة إلى جوار المزارع الكبيرة، وقد أُسست أول قرية في عين غانم قرب بتاح تكفا[1]. وأصبحت المستوطنات التعاونية عدة أنواع :

1- الموشافيم عوفديم : وهي مستوطنات تعاونية لصغار الملاك من العمال.

2- الموشافيم عوليم : وهي خاصة بصغار الملاك من المهاجرين الجدد.

3- الموشافيم شيتوفيم : وهي مستوطنات لصغار الملاك[2].

أنشئت تلك المستوطنات على مبدأ التصرف الفردي بالأرض المستأجرة إلى جانب التخطيط الجماعي لعمليات الإنتاج والتسويق، فهي إذن تجمع بين مزايا الفردية في التملك مع الجماعية في التخطيط، والاستفادة من الإنتاج، وكانت أراضي تلك المستوطنات على نوعين هما: ما هو ملك المستوطنة (هذا إذا كانت هذه الأراضي قد جاءت عن طريق البيكا، أو أي طريق آخر، حيث توزع الأراضي على المستوطنين؛ لاستثمارها مع بقاء ملكيتها للمستوطنة ككل)، ومنها ما هو مستأجر من الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت)، وفي كلتا الحالتين توزع الأراضي على المستوطنين؛ لاستثمارها ضمن مخطط[3].

اتخذت الموشافات طابع الزراعة المكثفة لإقامتها على مساحات واسعة من الأرض؛ مما أوجب استخدام عمال زراعيين للعمل فيها بالأجر، ونتيجة لذلك ظهرت في الموشاف طبقتان متميزتان من السكان تملك إحداهما الأرض، وتعمل الثانية فيها، إلى جانب طبقة أخرى كانت تقوم بالخدمات داخل الموشاف[4]. وبما أن الموشافا من أقدم المستوطنات فهي تقع قرب المدن والموانئ؛ الأمر الذي أدى إلى تخصصها بزراعات سلعية نقدية كالحمضيات، والكروم والفواكه؛ مما ساهم في تحويل الموشاف إلى مدن صغيرة فيما بعد متأثرة بالمحيط الجغرافي والاقتصادي[5].

ت- المستوطنات الجماعية (الكيبوتس) Kibbutz :

بعد تعثر المحاولات الأولى للاستيطان، التي قامت على أساس الملكية الخاصة، والعمل بأجر، وجدت الحركة الصهيونية أن تحقيق المشروع الصهيوني يقتضي إيجاد نوع من الإشراف

---

(1) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 293.

(2) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 319.

(3) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 40-41.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 77؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 321.

(5) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 321.

المركزي الصارم على حركة الاستيطان، وتقييد حرية المستوطنين، وعدم إتاحة الفرصة لهم لامتلاك وسائل الإنتاج والمساكن، وعلى ذلك الأساس ظهرت فكرة المزارع الجماعية[1].

والكيبوتس مستوطنة صهيونية تعاونية، اعتمدت الزراعة بصفة أساسية، بحيث تكون ما فيها من مبانٍ وآلات وغيرها مملوكة لسكان المستوطنة. والاسم مستقى من كيبوتس جاليوت (تجمع المنفيين)[2]. كما أنه مؤسسة عسكرية بالدرجة الأولى، فقد كان موقع الكيبوتس يتم لاعتبارات عسكرية بالدرجة الأولى، ثم لاعتبارات زراعية، فكان يتم تدريب أعضاء الكيبوتس على الزراعة، وحمل السلاح أيضاً[3]. وأرض الكيبوتس ملك للصندوق القومي (الكيرن كايميت)، ويدفع الكيبوتس إيجاراً رمزياً سنوياً مقابل الأرض[4].

ومارس سكان الكيبوتس الزراعة الكثيفة؛ لتحقق الاكتفاء الذاتي، ولتستوعب المزيد من المستوطنين، ويعمل الأفراد داخل الكيبوتس كل حسب مقدرته، دون تقاضي أية أجور. وتميزت مزرعة الكيبوتس بطابع المزرعة الكبيرة التي تستخدم الآلات الحديثة، كما ساعد حجمها على تنوع الإنتاج، ويقسم العمل في المزرعة إلى قطاعين أساسيين هما : قطاع إنتاج، وقطاع خدمات، وتقسم الأيدي العاملة مناصفة بين القطاعين[5].

ومما يثير الاهتمام أنه لا يوجد في الكيبوتس ملكية خاصة بتاتاً، فالأرض وأدوات الإنتاج، والمساكن، والأثاث ملكية عامة، حتى الطعام مشترك، إذ للكيبوتس مطبخ مشترك، ومطعم مشترك، وكذلك مكتبة مشتركة[6]. حتى إن الأطفال من مسؤولية الجماعة ككل، فمنذ الولادة يوضعون تحت رعاية ممرضات الكيبوتس، في أماكن مخصصة لذلك، وبعد نموهم يدخلون دور الحضانة، ثم حدائق الأطفال ثم المدارس الابتدائية ثم الثانوية، وهم تحت رعاية جماعية، ثم يصبحون أعضاء في الكيبوتس إذا أرادوا[7].

ولا يقبل الكيبوتس في عضويته المرضى والمسنين، بحجة أن الهدف الرئيس من إنشائه هو العمل الزراعي الذي يتطلب مجهوداً جسمانياً مضنياً[8].

---

(1) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 623.
(2) الكرد، ماهر : السياسة الاستيطانية للحركة الصهيونية، ص 182.
(3) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 186.
(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 74.
(5) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 321-322.
(6) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 622.
(7) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 41-42.
(8) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 74.

- أبرز المحصولات الزراعية خلال الفترة (1900-1914م) :

بوصول موجة الهجرة الثانية دخلت الزراعة الصهيونية مرحلة جديدة من التطور حيث حمل أبناء تلك الموجة الفكر الاشتراكي، وأصروا على مبدأ "احتلال العمل"، وبذلك انتقلت الزراعة الصهيونية من الحصانة الخارجية والاعتماد على مبدأ الزراعة الأحادية النوع، إلى العمل الذاتي والاعتماد على الزراعة المنوعة، ومن الاعتماد على الأجير العربي للاعتماد على العامل (الصهيوني)[1]، وعدم الاكتفاء بالزراعة الاستهلاكية، حيث انتقلت إلى الزراعة الإنتاجية المكثفة التي وفرت للاستيطان احتياجاته، كما تم إدخال الآلات الزراعية الحديثة، واستخدمت الأسمدة الكيميائية للزراعة، الأمر الذي لعب دوراً مهماً في زيادة الإنتاج الزراعي[2]، ومن الأمثلة على ذلك :

1) طور الصهاينة زراعة اللوزيات، فارتفع تصديرها من 10 أطنان في عام 1909م، إلى 240طناً في عام 1913م.
2) طور الصهاينة زراعة العنب؛ حتى وصل معدل الأراضي المزروعة بكروم العنب عند الصهاينة حوالي 14,000 دونم، منها 10,000 دونم لصناعة الخمور، و4000 دونم للأكل، وبلغت قيمة صادراته السنوية حوالي 60,000 جنيه إسترليني حتى عام 1913م[3].
3) ما بين عامي (1901-1907م) أُسست مستوطنات في الجليل الأسفل، اقتصرت مهمتها على زرع القمح[4]، وزاد محصول القمح من 120 إلى 180 كجم للدونم الواحد في مناطق سهل مرج بن عامر، ومن 100 إلى 145 كجم للدونم الواحد في وسط فلسطين، ومن 80 إلى 120كجم للدونم الواحد في مناطق سهل الأردن، والسهل الساحلي الجنوبي[5]. وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914م، بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب حوالي 142,000 دونم[6].
4) في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وبسبب الطلب المتزايد في الأسواق الخارجية على محصول الحمضيات، حدثت عدة تجارب لإدخال زراعة أنواع جديدة من الحمضيات مثل: الكرافوت، وبرتقال البالنسيا، الأمر الذي دفع إلى استيراد المزيد من محركات

---

(1) الردام، عزيز عبد المهدي : المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ص 106.

(2) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 825-826؛
Palestine, inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 2, P. 18.

(3) بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (عبري)، ص 92؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج 6، ص 823.

(4) Palestine, inc: A study of Jewish Arab and British policies,Vol. 2, P. 18.

(5) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج 6، ص 827.

(6) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 49.

الكيروسين؛ لسحب المياه من الآبار، وضخها، وخلال عشر سنوات ما بين (1904–1914م)، زادت مساحة بيارات الحمضيات في فلسطين من 13,000 إلى 30,000 دونم[1].

وخلال تلك الفترة تم التركيز على الزراعات التي تشجع الصناعة مثل : التوت للحرير، والتبغ للسجائر، والورد للعطر[2].في حين تراجع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، ومنها :

- القطن : وكان ذلك بسبب عدم قبول مصر شراء محصول القطن.
- الزيتون : خلال أواخر العهد العثماني حدثت زيادة في حجم الأراضي المزروعة بشجر الزيتون، لكن تصدير زيت الزيتون توقف، كما توقفت صناعة الصابون المحلي المعتمد على زيت الزيتون[3].

بلغت مساحة الأراضي المزروعة عند الصهاينة في فلسطين عام 1914م، 420,000 دونم، منها 60,000 دونم مزروعة باللوزيات والحمضيات والزيتون؛ أي ما نسبته 14.3% من إجمالي الأراضي المزروعة لديهم[4].

3) المياه وطرق الري :

يعود الاهتمام بالمياه ومشاريع الري لعام 1871م، عندما أوفدت بريطانيا بعثة فنية خاصة، كان معظم أعضائها من اليهود؛ لدراسة كل ما يتعلق بالماء، والتربة وواصلت عملها ست سنوات في فلسطين لمعرفة قدرتها على استيعاب الوافدين الصهاينة. ومنذ ذلك الحين تعددت الدراسات والاستنتاجات التي توصل إليها المهندسون، وكانت تصب في مجملها حول تحويل مجرى المياه اللبنانية والسورية إلى فلسطين، وبأن فلسطين ذات إمكانيات مائية كبيرة، تمكنها من استيعاب العرب واليهود معاً، وبعدد قد يصل إلى 15 مليون نسمة، ومنذ ذلك الوقت بدأت هجرة الصهاينة إلى فلسطين، وتوجه استقرارهم إلى المناطق التي تتحكم في منابع المياه، والأراضي الخصبة[5]. وفي عام 1903م طلبت الحركة الصهيونية من الحكومة البريطانية إيفاد لجنة لدراسة إمكانية سحب مياه نهر النيل إلى سيناء، تمهيداً لسحب المياه إلى أراضي النقب، ولتحقيق ذلك حاول هرتزل توقيع اتفاق مع الحكومة البريطانية يمنحه استغلال أراضي سيناء

---

(1) بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (عبري)، ج4، ص 91.

(2) أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 284.

(3) بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (عبري)، ص 92.

(4) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 124؛ أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 74.

(5) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 333؛ طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 135.

لمدة 99 عاماً قابلة للتجديد، لكن بريطانيا رفضت ذلك بحجة أن المشروع يؤثر على سياسة التوسع الزراعي في مصر[1].

لم تنجح البيارة الأولى التي زُرعت عام 1878م في بتاح تكفا، لكن خلال 5 سنوات زرع في المنطقة نفسها 22 بيارة على 923 دونماً، كانت تروى بواسطة السواقي، وكان بعضها حقولاً بعلية تسقى بماء المطر[2].

في عام 1904م، أصبح في بتاح تكفا أكثر من 30 بيارة حمضيات، وكان فيها محرك واحد لسحب المياه، وفي عام 1910م، أصبح في بتاح تكفا 80 محركاً لسحب المياه، وفي عام 1913م، وصل عدد البيارات إلى 153، كانت معظمها تروى بالمحركات؛ فزاد إنتاج وتصدير الحمضيات إلى حوالي 1,609,000 كيس حمضيات في عام 1913م، بما قيمته 297,700 جنيه إسترليني، وقد أحضرت المحركات من ألمانيا، ومع الوقت أصبح استيراد المحركات من بريطانيا، وكانت أكثر نجاعاً[3].

4) مؤسسات الدراسات والأبحاث الزراعية :

أنشئت مؤسسات صهيونية للأبحاث والدراسات الزراعية، اهتمت بالتدريس النظري والعملي في كل المجالات الزراعية[4]، مثل جمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية (مؤسسة روتشيلد) التي قامت بالأبحاث بهدف المساعدة في استيطان المزيد من الأراضي الزراعية، خاصة التي تصلح لزراعة الكروم[5]، ومحطة الأبحاث الزراعية في عتليت، والتي أسسها عام 1911م، أهرون أهرونسون التي ادعت بأنها تقوم بمكافحة الجراد، في حين كانت تقوم بالتجسس لصالح بريطانيا ضد تركيا[6].

ثانياً : تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني :

لم تكن الصناعة بمعناها الواسع موجودة في فلسطين قبل بدء الحرب العالمية الأولى عام 1914م، ففي حين اعتمدت الصناعات العربية على إنتاج الضروريات اللازمة لسد حاجة الأهالي مثل : طحن الحبوب، واستخراج زيت الزيتون، وصناعة الصابون، والزجاج، والحياكة والغزل

---

(1) حجازي، يوسف : جذور وأطماع السياسة المائية الصهيونية في فلسطين، ص 18.

(2) بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (عبري)، ص 91؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 91.

(3) بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (عبري) (1914-1918)، ص91-92.

(4) Palestine, inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 2, P. 690.

(5) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 48؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 249.

(6) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 21؛ قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني، ص 303-304.

والنسيج، ودباغة الجلود، وصناعة الفخار وغيرها. وبلغ عدد المصانع والورش الصهيونية في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى 300 مصنع وورشة[1].

1) أبرز الصناعات الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني :

تعددت مجالات الصناعة الصهيونية في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى، وكان من أبرزها : صناعة الخمور، ومواد البناء، وطحن الحبوب، وصناعة الصابون، واستخراج الزيوت النباتية، وصناعة الأدوات الحديدية، وصناعة الجلود، وصناعة الغزل والنسيج، وصناعة الزجاج، وصناعة العطور.

- صناعة الخمور :

أسس البارون روتشيلد عام 1885م، مصنعي خمور في مستوطنتي ريشون ليتسيون (Rishon Lezion)، وزخرون يعقوب (Zikron Jacob)، اعتمد فيهما على عنب الكروم الصهيونية[2]. وكان معظم الخمر المنتج يصدر إلى الخارج، وقد واجهت صناعة الخمر أزمة في أوائل القرن العشرين استمرت أثناء الحرب العالمية الأولى، وامتدت إلى عدة سنوات بعدها. وذلك بسبب زيادة الإنتاج كثيراً، وعدم وجود مؤسسة خاصة للتصريف، وصدور قانون تحريم الخمر في الولايات المتحدة، وضياع روسيا كسوق للخمر بعد انتصار الثورة الاشتراكية فيها عام 1917م، وقلة الاستهلاك في فرنسا وإيطاليا؛ مما أدى إلى تكدس الخمر في هذين البلدين[3]. ورغم كل تلك الصعوبات تجمع 352 من زارعي الكروم في شركة تعاونية عرفت باسم (مؤسسة جاكوب)[4].

- صناعات البناء :

بسبب تواصل الهجرة، كان البناء اقتصادياً من الدرجة الأولى، واشتملت صناعات البناء على:

أ- صناعة الحجارة والكرميد : في عام 1859م، وصل إلى فلسطين قادماً من روسيا يونافريد ليند وابنه دافيد، وفتحا معملاً لصناعة الحجارة والكرميد، وفي عام 1860م، وصل موشيه شقيق دافيد، وأسس في يافا معملاً لصناعة الحجارة والكرميد، وخلال عام 1878م، وصل لفلسطين، ممثلٌ عن صندوق جمعيات مونيتفيوري في فلسطين، هو يهئيل ميخال بينس وأسس خلال عام 1880م، مصنعاً للكرميد في القدس -ويقال على أراضي بتاح تكفا- وبعد سنتين فشل المصنع في إنتاج كرميد جيد، وخسر كل أمواله[5].

---

(1) فرسون، سميح : فلسطين والفلسطينيون، ص 90؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 134؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 272؛ عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 163.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 133؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 161؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 60.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 276-277.

(4) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص 367.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 13-14؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 7.

ب- صناعة الأسمنت : في عام 1911م اقتنع نحوم فلبوش بإمكانية إنشاء مصنع لصناعة الأسمنت في فلسطين، لتوفر الصخر الملائم لصناعة الشيد والأسمنت في جبل الكرمل، فقام بشراء الأرض، وأنشأ مصنعاً في حيفا، عرف فيما بعد بمصنع "نيشر"[1]، في العام نفسه (1911م) أقام دنيئيل ليكتنشتاين المصنع الأول لصناعة الباطون الجاهز، والذي ساعد على إنشاء برك المياه لري البيارات، وتجهيز المصانع، والورش، والبيوت[2].

الحدث المهم في تاريخ البناء الصهيوني كان عام 1907م، عندما قام عدد من الصهاينة بتأسيس الاتحاد البنائي "أحوزات بيت – امتلاك بيت". في يافا قام الاتحاد بشراء عدة أراضٍ خارج محيط يافا، وأقام عليها بمساعدة قروض من الصندوق القومي سنة 1909م، أول 40 بناية، كانت أساس مدينة تل أبيب[3]. وتزايد عدد المباني في ذلك الحي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ووصل سنة 1914م، إلى 139 بناية؛ وذلك بسبب تركز غالبية الصهاينة في مناطق القدس، ويافا وصفد وطبريا، واكتفوا بالمساكن التي كان يبنيها العرب[4].

- طحن الحبوب :

أقامت شركة يكا "المطاحن الكبرى" في خليج حيفا عام 1906م، للقضاء على نقص الدقيق؛ بسبب ضعف المطاحن التقليدية عند العرب، ثم أُدخلت المطاحن التي عملت بالوقود، فقلصت استيراد الدقيق الأوروبي الأبيض[5].

- صناعة الصابون :

أدخلت شركة صهيونية الوسائل الفنية الحديثة في صناعة الصابون إلى حيفا، فأنتجت في سنة 1911م، حوالي 200 طن سنوياً، وفي عام 1913م، أنشئ مصنع عصري آخر في حيفا تحت إدارة أمريكية[6].

---

(1) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 29؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 10.
(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 29.
(3) أول مدينة صهيونية أقيمت في فلسطين، عام 1909م على شاطئ البحر المتوسط وكانت في البداية حياً يهودياً تابعاً لمدينة يافا، ثم فصلت عنها. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 453).
(4) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 69؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج 6، ص 935.
(5) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 161؛ بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (عبري)، ص 95؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 111؛ لدور، يسحاك : استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (1870-1952م) (عبري)، ص 84.
(6) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص 214؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 276.

- استخراج الزيوت النباتية :

أ- استخراج زيت الزيتون : مع تطور زراعة الزيتون حصل تطور في إنتاج زيت الزيتون، والصناعات المتعلقة به، ففي عام 1882م، أُسست المعصرة الأولى لزيت الزيتون، في مدينة الرملة على يد اليهودي يسرائيل نيمونسوفيتش، والتي عملت بالمحركات، وبسبب مرض صاحبها اشتراها يوسف فينبرغ[1] لكنها لم تنجح بشكل كبير[2]. وفي عام 1904م، قام المهندس نحوم فيلوبيتش بدراسة استغلال الجفت (بقايا الزيتون المعصور) واستخراج الزيت منه، وصناعة الصابون، وفي عام 1906م، أقامت عائلة فيلوبيتش مصنع "حديد" لصناعة الزيوت، وفي عام 1907م، أسس شموئيل فبرنر شركة "عتيد" التي ضمت شركة "حديد" إليها، وأحضرت كل تلك المصانع المعاصر الحديثة؛ فازدادت كمية الزيت المستخرج من الجفت بنسبة 10% عن ناتج العصارات القديمة، وتم استغلال الجفت في صناعة الصابون، إلا أن المصنعين أغلقا ما بين (1910-1912م)، وذلك لجودة الصابون العربي، ورخص ثمنه، وتراكم ديون كبيرة على المصانع الصهيونية، كما لم يتم تسويق إنتاجهم لا في فلسطين أو حتى مصر، وسوريا[3].

ب- استخراج زيت السمسم : كان استخراج زيت السمسم من الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المنتجة محلياً، وفي حين بلغ عدد معامل استخراج زيت السمسم حوالي 40 معملاً صغيراً عربياً في كل من : اللد والرملة ويافا والقدس ونابلس، وكان هناك معملان صهيونيان كبيران في يافا، مجهزان بمعاصر تدار بقوة الماء لاستخراج زيت السمسم، وبينما كان معدل إنتاج المصانع العربية الصغيرة يتراوح بين 150 و200 كجم في اليوم، كان أحد المعملين الصهيونيين ينتج 2000كجم في اليوم، والآخر 3000كجم[4].

- صناعة الأدوات الحديدية :

اعتمدت الصناعة الصهيونية في فلسطين على الآلات، والأدوات الحديدية، وكان أول المصانع التي أُنشئت لذلك الغرض مصنع ليون شتاين[5] 1888م في يافا، والذي كان ينتج الأدوات

---

(1) (1855-1902م) من رواد الهجرة الصهيونية الأولى، درس الكيمياء في سويسرا، وألمانيا، وهاجر إلى فلسطين عام 1881م، وكان معه مبلغ مالي كبير، قدم مساعدات للحركة الصهيونية في بدايتها، ومع ظهور هرتسل بدا من المعجبين به، ثم تدهورت صحته، وفقد ثروته. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 389-390).

(2) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 8.

(3) بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (عبري)، ص 94؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 161؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 27-28.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 277؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 214؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 356.

(5) جاء شتاين لفلسطين بعد أن أنهى تعليمه، وبعد أن عمل في مجال الميكانيكا في أحد الورش، في فرنسا. (فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 8).

الحديدية اللازمة للزراعة، وفي عام 1904م، أصبح المصنع شركة مساهمة محدودة بهدف الحصول على قروض من البنك الأنجلوفلسطيني، لكن ذلك التغير لم يساعد المصنع كثيراً[1]. وبحسب معايير تلك الفترة، كان المصنع ضخماً، وكانت له فروع في القدس، ويافا، وبتاح تكفا. وإلى جانب مصنع شتاين كان مصنع مزراح الذي أسس عام 1895م، وكان يهتم بصناعة قطع السيارات، والمواتير، والآلات، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح المصنع يهتم بالاستيراد فقط، وإصلاح أجزاء ماكينات طحن القمح، وأجزاء السيارات[2]، وذلك إلى جانب مصنع سنايبر في يافا، ومصنع فينجر في يافا، ومصنع أيكوفيكس في حيفا، وبعد شدة المنافسة بين مصنع شتاين، والمصانع الأخرى، وزيادة المشاكل الإدارية في مصنع شتاين، قام أصحاب الأسهم بطرد شتاين من المصنع، فقام شتاين بفتح مصنع آخر، اختص بصناعة المواتير وإصلاحها، وبعد ذلك أصبح شتاين وكيل استيراد المواتير من الخارج، وبسبب قلة المواد الخام عمل المصنع في إصلاح المواتير، والماكينات، كانت هناك مصانع أخرى في يافا لكنها كانت أقل أهمية، وأقل إنتاجاً مثل : مصنع ببو لصناعة مضخات المياه 1902م، ومصنع فتنيوس 1912م[3]، ولتوفير المواد الخام اللازمة لتلك الصناعة كان يتم استيراد الحديد، والمواتير من بريطانيا عبر ميناء يافا[4].

- صناعة الجلود :

لم تكن صناعة الجلود متطورة قبيل الحرب العالمية الأولى، وقد أقام مورفان مصنعاً للأحذية في يافا؛ وبسبب المنافسة المحلية، ورخص الأسعار، ووجود الأحذية المستوردة من مصر ودمشق، فشل المصنع، كما أفلس مصنع "بروغرس" الثاني لصناعة الأحذية[5].

- صناعة الغزل والنسيج :

كان أول من بادر لإقامة مصنع للغزل والنسيج عند الصهاينة في فلسطين هو موشيه مونتيفيوري في القدس عام 1854م، لكن المصنع أغلق بعد عدة سنوات من إقامته[6]. في العام نفسه (1854م) استورد مردخاي تسروق عدة آلات للغزل والنسيج من بريطانيا، وكانت تعمل على البخار، وأقام في يافا مصنعاً للغزل[7].

---

(1) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 9؛ فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا (عبري)، ص 43؛ أفي تسور، شموئيل : الحياة اليومية (عبري)، ص 344-345.

(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 18، 31.

(3) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 23، 33.

(4) أفي تسور، شموئيل : الحياة اليومية في أرض إسرائيل (عبري)، ص 345.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 34.

(6) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 7؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص13.

(7) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 13.

وأقام الحنان بولكين مع عائلته مصنعاً للنسيج (لصناعة العبايات) لكنه، وبسبب قلة التسويق اضطر لإغلاق المصنع وبيع الآلات[1].

- صناعة العطور :

أقام البارون روتشيلد مصنعاً لاستخراج العطور من الزهور في الحي اليهودي الأول في يافا –يسود همعلا[2]–، لكنه فشل، وأغلق سنة 1904م[3].

- صناعة الزجاج :

أقام مئير ديزنغوف[4]، وبدعم من البارون روتشيلد مصنعاً للزجاج في طنطورة[5] بجوار مستوطنة زخرون يعقوب، لكنه فشل بسبب إصابة معظم عماله بالحمى، وأغلق سنة 1894م، وتم الاعتماد على الاستيراد الخارجي للزجاج[6].

- حرفة النجارة :

أنشأ الصهاينة مدرسة Bezaled، وتخرج منها 500 طالب، تخصصوا في أعمال النجارة الشرقية[7]. وكانت صناعة الأثاث المنزلي متأخرة مقارنة بصناعة الحديد؛ بسبب استيراد الأثاث من بريطانيا، وقلة الطلب عليها[8].

---

(1) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 8؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 14.

(2) يسود همعلا : كان الصهاينة قد أنشأوا عام 1883م مستوطنة يسود همعلا على بعد 1.5كم شمال غرب قرية تليل قضاء صفد، كما تبعد 2.5كم إلى الجنوب الشرقي من قرية العُلْمَانِيَّة قضاء صفد. (الخالدي، وليد : كي لا ننسى، ص 283، 338؛ أبو حجر، آمنة : موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، ج2، ص 538).

(3) أفي تسور، شموئيل : الحياة اليومية (عبري)، ص 342؛ أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 284.

(4) مائير ديزنغوف : (1861–1936م) أحد مؤسسي مدينة تل أبيب، ورئيس بلديتها الأول، ومن كبار رجال الأعمال في اليشوب اليهودي، درس في مجال الهندسة الكيميائية في فرنسا، وأرسله البارون روتشيلد لإقامة مصنع لتصنيع العبوات الزجاجية الخاصة بشركة الخمور التي كان يملكها، إلا أن المحاولة فشلت، وفي عام 1904م، أسس شركة "غؤولا" لشراء الأراضي في فلسطين، وفي عام 1905م، وصل لفلسطين مرة أخرى، واستقر فيها، وحصل عام 1936م من حكومة الاحتلال البريطاني على رخصة قانونية لإقامة ميناء بحري منفصل، خاص بالصهاينة، على ساحل يافا. (عيلام، يغآل : ألف يهودي، ص 153).

(5) قرية فلسطينية تقع على ساحل الكرمل جنوب حيفا بنحو 23كم، وهي تمتد من المنطقة المحاذية لمستوطنة زخرون يعقوب (جنوب حيفا) حتى تل أبيب، سقطت بيد الاحتلال الصهيوني ليلة 22–23 أيار (مايو) 1948م. (الخالدي، وليد : كي لا ننسى، ص 107–108؛ عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض وأسماء المعالم، ص 122).

(6) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 161؛ أفي تسور، شموئيل : الحياة اليومية (عبري)، ص 342؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 9؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 24.

(7) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص 267–268.

(8) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 33.

2) أهم العقبات التي واجهت الصناعة الصهيونية في فلسطين :

عانت الصناعة الصهيونية في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى من عدة مشاكل منها: أن السوق الداخلي صغير، والزراعة استهلاكية، نقص الأموال، وسوء طرق المواصلات، ونقص القوى العاملة، ونقص الإعداد التقني (التكنولوجي)[1].

لم تنجح المشاريع الأولى لبعض الصناعات؛ بسبب غلاء أسعار المواد الخام، والمنافسة المحلية[2].

عانت الصناعة الصهيونية من صعوبة التسويق خارج فلسطين كمصر، وسوريا[3]. فبدخول تركيا الحرب العالمية الأولى توقفت التجارة الخارجية بين فلسطين وجاراتها؛ مما أثر سلباً على الصناعات الداخلية، كما قامت السلطات التركية بمصادرة جزء من الأملاك الصهيونية[4]. إلا أن تحالف المنظمة الصهيونية مع بعض الأحزاب العمالية[5] قاد إلى إنشاء منظمات اقتصادية، في مجال الصناعة وفي قطاع الخدمات، اعتمدت أسلوب المستوطنات التعاونية نفسه[6] (الموشاف، والكيبوتس)؛ مما ساهم في تقدم الصناعة الصهيونية في فلسطين، وكان الدور الاقتصادي الرئيس للنمو الصناعي لشركة إفك (البنك الأنجلوفلسطيني) الذي بدأ سنة 1903م، بمساعدة المشاريع والنشاطات الصناعية، ووفر لها التمويل اللازم عبر القروض[7]، كما أن الاعتماد على الطاقة، وقوة المحركات ساهم في تطوير الصناعة، فخلال الثلاث سنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر تم إحضار 600 محرك لفلسطين من ألمانيا، وإنجلترا[8].

---

(1) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 111.

(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 29–30.

(3) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 30.

(4) ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (عبري)، ص 207.

(5) من الأحزاب العمالية التي كانت في تلك الفترة حزب هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب)، الذي أُسس عام 1905م، في مستوطنة بتاح تكفا، ومن أهم شعاراته (احتلال العمل) وخلق طبقة عاملة يهودية في مجال الزراعة. ومن أهم مؤسسيه يوسف شبيرا، وأهرون غوردون. وحزب بوعالي تسيون (عمال صهيون) الذي أنشئ في عام 1906م، ودعا أيضاً إلى احتلال الحراسة والعمل. (بدر، كاميليا : نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص 82؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 149).

(6) النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، ص 41.

(7) ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (عبري)، ص 207.

(8) أفي تسور، شموئيل : الحياة اليومية في أرض إسرائيل (عبري)، ص 339.

وترى الباحثة أن الصناعة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني قد وضعت القاعدة الأولية، والمهمة التي تطورت عليها الصناعة الصهيونية فترة الاحتلال البريطاني. وعلى عكس صناعة الدول المجاورة التي تطورت بشكل بطيء، قامت الصناعة الصهيونية في فلسطين على أساس علمي، وتطورت في أواخر القرن التاسع عشر بواسطة خبراء، كان لهم خلفية صناعية في بلاد منشأهم، وبذل الطلائعيون الأوائل في الصناعة الصهيونية مجهوداً كبيراً، واستثمروا أموالهم؛ لأجل إنجاح تلك الصناعات –وعلى عكس الزراعة –لم يتم اعتماد الصناعة على أموال الصندوق القومي اليهودي، أو دعم المؤسسات الصهيونية.

ثالثاً : تطور التجارة الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني :

وضع هرتزل في كتابه (دولة اليهود) خطة تأسيس التجارة الصهيونية في فلسطين قائلاً: "يجب أن لا نتخيل أن يكون رحيل اليهود إلى الدولة الجديدة مفاجئاً، أو دفعة واحدة، فسوف يكون الرحيل تدريجياً، ومستمراً بلا انقطاع، وسوف يمر بفترة عقود عدة، أول من سيذهب هم الفقراء لحرث الأرض، وسوف يشقون الطرق، ويبنون الجسور، والسكك الحديدية، ويبنون أماكن سكناهم، أما العمال فهم من سينشئون التجارة هناك، ومن ثم فإن التجارة سوف تنشئ الأسواق، وأما الأسواق هي من ستجذب القادمين الجدد إلى الدولة الجديدة"[1].

1) التجارة الداخلية :

أدى ازدياد عدد المستوطنين الصهاينة في فلسطين؛ إلى زيادة التجارة الداخلية، فالهجرة الصهيونية الأولى التي كانت ما بين (1882–1903م) جلبت لفلسطين عدداً تراوح ما بين (20–30) ألف وافد صهيوني، في حين جلبت الهجرة الصهيونية الثانية ما بين (1904–1914م) عدداً تراوح ما بين (35–45) ألف وافد[2]. كانت احتياجاتهم، وقدرتهم الشرائية، أعلى من مستوى أهالي البلاد الأصليين؛ مما تطلب فتح أسواق جديدة للصهاينة في فلسطين، كانت الأساس للنشاط التجاري المحلي أولاً، والخارجي ثانياً خاصة مع سوريا ولبنان[3]، إضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة، خاصة في المدن التجارية الرئيسة، مثل : يافا، وحيفا، نظراً لوجود الموانئ الرئيسة[4]. كما اعتمدت تجارتهم الداخلية على نظام التعاونيات، والأسواق الدورية التي كانوا يقيمونها أسبوعياً، أو شهرياً في مستوطناتهم، أوفي المدن التي أقاموها مع سكان فلسطينيين، واعتمدت على بيع المحاصيل، والمنتجات المحلية، مقابل شراء بعض الأشياء الأخرى بثمن تلك المحاصيل والمنتجات[5].

---

(1) Jewish virtual library.org/isource/herz12b.htmi.

(2) سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص 15–17.

(3) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 762–763.

(4) ناؤور، مردخاي : الهجرة الثانية 1903–1914م (عبري)، ص 7.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 174؛ بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 163–164.

وكانت الأسواق المركزية في فلسطين تقام في اللد، وغزة، والرملة، والقدس، ثم أقيمت في تل أبيب، وهي أسواق كبيرة جداً، يتم فيها المساومة على البضائع أو استبدالها، ومعظمها أحادي الطابع؛ أي أسواق للأغنام والمواشي، وأسواق للحبوب، وأسواق للخضروات، وأسواق للنسيج، والملابس، والأحذية وغير ذلك. كما كانت آنذاك طريقة البازارات، وهي طريقة وسطية بين السوق والدكان، وتكون منوعة، حيث يباع فيها الأغذية، والفواكه، والخضار، والبيض، والحلويات، والنسيج، ثم افتتحت الدكاكين، التي قلصت أعداد البازارات[1].

كما نشط التجار الصهاينة مستغلين أموالهم، بإقراضها للسكان مقابل رهن دورهم وممتلكاتهم لهم، وعند عدم سداد الدين، يتم بيع المرهون لصاحب الدين، ومن خلال حركة التعامل التجاري اليومي، بين التجار الصهاينة، وأصحاب الأملاك، والتجار العرب، يمكن تحديد إجراء بيوعات تلك الأملاك، والسلع التجارية في ثلاث طرق :

أ- كان يتم البيع والشراء بالنقد مباشرة.

ب- كان يتم البيع والشراء برهن العقار بتحرير سندات.

ت- كان يتم البيع والشراء بالدين بجهة القرض الحسن (النقدي)، بتحرير سندات (كمبيالات) والقرض الشرعي؛ أي النقد مقابل السلع التجارية بالشراكة، أو برهن العقار لوقت معين، ويفك بتسديد القرض النقدي، وكان يتم إجراء تلك المعاملات، وما ينتج عنها من خلافات في مجالس المحكمة الشرعية[2].

ارتبط التجار الصهاينة بعلاقات تجارية مع التجار العرب، بالمشاركة برأس المال لشراء مواد غذائية، من إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية، وصناعاتها، وإحضارها من المناطق الريفية إلى مدينة القدس، مثل الغلال، والزبيب، وزيت الذرة، والتنباك، وغيرها، وكانت العلاقة التجارية تسير مع أهالي القرى، حسب ما كان مألوفاً بأن يقوم التاجر الصهيوني، أو العربي بالبيع ديناً للفلاح لحين موسم الحصاد[3].

2) التجارة الخارجية :

بدأت التجارة الصهيونية في فلسطين ما بين (1904-1914م) مرحلة من التطور السريع؛ بسبب عدة عوامل، منها :

---

(1) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 164.

(2) الشناق، محمود : العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ص 452-455.

(3) الشناق، محمود : العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ص 460.

- كانت تلك فترة من الازدهار العالمي، تميزت بزيادة حجم التجارة بين الصهاينة في فلسطين، والعالم الخارجي؛ نتيجة لتغير مكانتها السياسية في حسابات الدول العظمى[1].
- زيادة حجم السياحة، والحج، والهجرة الصهيونية[2].
- فتحت عدة دول قنوات مواصلات بحرية مع فلسطين بشكل دائم.
- بسبب الأمن الذي شهدته فلسطين بعد القضاء على ظاهرة قطاع الطرق. وفرض السيطرة على الطرقات، ازدهرت التجارة[3].
- ظهور المصارف التي شجعت حركة الاستيراد والتصدير، وتغلغل الرأسمال الأجنبي في فلسطين؛ مما أسهم في دمج فلسطين بالاقتصاد العالمي[4]. كذلك نشاط المؤسسات الصهيونية، والشركات الأوروبية، ورجال الأعمال الذين استثمروا أموالهم في فلسطين، فساهم ذلك التدفق غير المرئي لرؤوس الأموال في معالجة العجز التجاري في أوائل القرن العشرين، كما حفّز النمو الاقتصادي المطرد، والتوسع في اقتصاد السوق[5].
- زيادة الإنتاج الزراعي خاصة في المستوطنات الصهيونية، والاهتمام بزراعة المحصولات التي توفر السلع اللازمة للتجارة الخارجية[6].
- تتضح زيادة حجم الاستيراد على التصدير، وتلك صفة التجارة الخارجية للحركة الصهيونية، وذلك بسبب ازدياد أعداد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين؛ مما جعل الزيادة في الواردات في مجال المواد الغذائية بشكل خاص[7]، في حين كانت أحجام التصدير حتى عام 1913م على النحو التالي : التفاحيات 40%، الصابون 27%، النبيذ 8%. وقد شكلت تلك المجالات الثلاث 75% من حجم الصادرات الصهيونية في فلسطين لعام 1913م[8].

رغم تصاعد النشاط التجاري في الموانئ الفلسطينية، إلا أن تلك الموانئ لم تكن متطورة، ولم تكن أكثر من مجرد مراسي للسفن[9]، حيث كانت تصلح لاستقبال المراكب الشراعية، ولا تصلح أو تتسع لاستقبال السفن الكبيرة، التي أخذت تسير بقوة البخار؛ بسبب امتلاء بعض أحواضها

---

(1) ناؤور، مردخاي : الهجرة الثانية 1903–1914م (عبري)، ص 6.

(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص 23.

(3) ناؤور، مردخاي : الهجرة الثانية 1903–1914م، ص 6؛ ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (عبري)، ص 205.

(4) فرسون، سميح : فلسطين والفلسطينيون، ص 90.

(5) فرسون، سميح : فلسطين والفلسطينيون، ص 86.

(6) Nahum, Karlinsky: California dreaming, P. 26.

(7) ناؤور مردخاي : الهجرة الثانية 1903–1914م (عبري)، ص 7.

(8) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 74.

(9) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 971.

بالرمال، أو قلة عمقها، أو تعرضها للعواصف الشديدة؛ مما اضطر السفن الكبيرة للرسو في عرض البحر؛ كي تقضي يومين أو ثلاثة لتفرغ شحنتها[1]، وفي عام 1908م، تم بناء مستقطع مائي جديد بجوار ميناء يافا، استخدم لتفريغ البضائع التجارية، خاصة مواد بناء السكة الحديدية الحجازية التي كانت في طور البناء[2].

رابعاً : تطور قطاع الخدمات الصهيونية في فلسطين أواخر العهد العثماني :

بدأت المحاولات الصهيونية لتطوير قطاع الخدمات في فلسطين، بعد أن تزايدت أعداد الوافدين الصهاينة إلى أرض فلسطين، من خلال الاهتمام بالصحة، والتعليم، ووسائل النقل، وطرق المواصلات، والمؤسسات الثقافية كالمسارح والصحف والمجلات.

1) الصحة :

أقيمت المؤسسات الطبية الصهيونية الأولى في فلسطين من خلال تبرعات دينية (خيرية)، وأهمها : مستشفى روتشيلد في القدس (1854م)، ومستشفى "بيكور حوليم" (1860م)، ومستشفى "مشجاف لديرخ" (1889م)، ومستشفى "شعري تسيدك" (1901م)[3].

وخلال عام 1912م أُسست في الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسة "هداسا"[4] التي قررت – بالتعاون مع فرعها في فلسطين– إرسال بعثة طبية دائمة لخدمة القطاع الطبي. ووصلت البعثة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1918م واشتهرت باسم مجموعة المساعدة والخدمة الطبية الصهيونية من يهود أمريكا "هداسا"[5].

2) التعليم :

شكّل اليهود أقلية دينية في فلسطين في أواخر العهد العثماني، واتبعت الدولة العثمانية في سياستها مع الطوائف غير الإسلامية نظام الملل، الذي خول تلك الطوائف إدارة شؤونها الداخلية

---

(1) دلو، برهان الدين : التحولات الاقتصادية الاجتماعية في فلسطين، ص 117.

(2) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 971.

(3) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، 716.

(4) نقابة نسائية صهيونية، أقيمت عام 1912م، في نيويورك بمبادرة من السيدة هنرياتا سالد، وكان من بين أهدافها القيام بنشاطات صهيونية واجتماعية وثقافية بين النساء اليهوديات في الولايات المتحدة، وفي عام 1913م بدأت نقابة هداسا عملها في فلسطين، وقد نشطت كثيراً في مجال تطوير المؤسسات الصحية والطبية في فلسطين، وفي عام 1939م أقامت نقابة هداسا المستشفى الجامعي على جبل المكبر، وفي عام 1960م افتتحت هداسا في عين كارم المركز الطبي الكبير الذي اشتمل على مستشفى للتدريب التابع للجامعة العبرية. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 119).

(5) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 716.

بنفسها، فكان لليهود مدارسهم ومؤسساتهم الدينية الخاصة التي يشرفون عليها بأنفسهم[1]، وفي نهاية الحكم العثماني كان لليهود في فلسطين ثلاثة أنواع من المدارس :

أ- المدارس الدينية :

وهي أشبه بالكتاتيب الإسلامية، وكانت على ثلاثة مستويات :

- مدرسة الحيدر : (Heder) وهي عبارة عن غرفة صغيرة، كان يتولى التدريس فيها معلم واحد، وضمت عدداً قليلاً من التلاميذ تراوح عددهم ما بين 8 إلى 10 أطفال[2]، بين سن السادسة، والثالثة عشرة، وكان التعليم فيها إجبارياً، ويتكون منهجها أساساً من قراءة كتب الصلوات، وأسفار موسى الخمسة بتفسير راشي، وأجزاء من التلمود[3]. ولم تكن تلك المدارس تدرس أية مواد غير دينية. وبوصول التلاميذ إلى سن الثالثة عشرة، كانت الدراسة تنتهي بالنسبة للغالبية العظمى من التلاميذ[4].
- مدرسة اليوشفا[5] : (Yashivah)، وهي مدرسة اجتمع فيها عدد قليل من التلاميذ، وتعلموا دروساً في المشناة[6] (Mishna)، والجمارة[7] (Gemera) والحالوكاة[8] (Halakah)، والقوانين والشرائع اليهودية، واستغرقت موضوعات التوراة معظم الوقت[9].

---

(1) بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، ص 47.

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي، ج2، ص 16.

(3) التلمود : عبارة عن شروح، وتفاسير، وإكمال للتوراة، ويتكون من 63 سفراً، عالجت قضايا الدين، والشريعة، والتأملات الميتافيزيقية، والتاريخ، والآداب، والعلوم الطبيعية، كما تضمنت فصولاً في الزراعة، وفلاحة البساتين، والصناعة، والمهن التجارية، والربا، والضرائب، وقوانين الملكية، والدين، والرق، والميراث، وأسرار الأعداد والفلك، والتنجيم، والقصص الشعبي، وينقسم التلمود إلى قسمين هما : المشناة، والجمارة. (الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج1، ص 572).

(4) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج3، ص 492.

(5) كلمة عبرية معناها الاستيطان، وتطلق على التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، قبل قيام الكيان الصهيوني. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج7، ص 488).

(6) المشناة : مشتقة من الفعل العبري (شانا) بمعنى يثني، والفعل الأرامي (تانا) بمعنى يدرس، وهي كتاب يتضمن مجموعة من الشرائع اليهودية التي جمعها التنائيون، أو معلمو الشريعة على مدى ستة أجيال، والمشناة مصدر من مصادر الشريعة الأساسية وتأتي في المقام الثاني بعد العهد القديم الذي يُطلق عليه (المقرا)، من (قرأ) أي قرأ، باعتبار أن العهد القديم هو الشريعة المكتوبة التي تقرأ، أما المشناة فهي الشريعة الشفوية، التي تتناقلها الألسن. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 365).

(7) مجموعة شروح، وحواش تبسط قواعد المشناة، وترسم تطبيقها على حالات واقعية، أو افتراضية، لم يعالجها رجال الدين من قبل، وتعرضها مصحوبة بأمثلة، أو حكايات. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص784).

(8) الحالوكاة : كلمة عبرية تعني (توزيع)، وهي المساعدة المالية التي كان يرسلها اليهود للبيشوف القديم، أو أتقياء اليهود الذين استوطنوا فلسطين (وخاصة القدس)؛ ليكرسوا حياتهم للتعبد، ودراسة التوراة. (المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 164).

(9) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي، ج2، ص 16.

- مدرسة التوراة[1] – التلمود : (Talmud-Torah) : وهي تعد أفضل من مدرسة الحيدر، ويحتل التعليم الديني فيها قاعدة الهرم في مقررات التعليم، ولكن يتلقى التلاميذ دروساً في الموضوعات العامة. وبصفة عامة كان التعليم الديني قائماً على التلقين والتكرار، والحفظ[2]. أما لغة التعليم في تلك المدارس فكانت تختلف حسب طوائف اليهود، والبلدان التي وفدوا منها[3].

ب- مدارس المؤسسات الأجنبية :

شهد التعليم اليهودي تطوراً خطيراً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما بدأت المؤسسات اليهودية الأجنبية عملها، ومن أهم المؤسسات الأجنبية التي أشرفت وأنفقت على شبكة حديثة من المدارس :

- الاتحاد الإسرائيلي العالمي : (Alliance Israelite Universalle)

منظمة يهودية فرنسية أُسست في باريس عام 1860م، وتولت افتتاح عدد كبير من المدارس في شمال أفريقيا، وسوريا، وتركيا، وإيران، وبنت المنظمة أول مدرسة زراعية في فلسطين عام 1870م، عرفت باسم مكفيه إسرائيل (أمل إسرائيل)، وكان الهدف من تأسيسها بث الروح الزراعية بين اليهود في فلسطين، كما تم بناء عدد من المدارس في القدس، وتل أبيب وحيفا وطبريا وصفد، واستخدمت المدارس اللغة العبرية في تدريس المواد الدينية، بينما استخدمت اللغة الفرنسية في تدريس باقي المواد[4].

- منظمة الهليفسرين اليهودية الألمانية : (The Hilfsverinder Deutschen Judan)

أُسست عام 1900م، في برلين، وأنشأت شبكة واسعة من رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والثانوية في مختلف المدن والقرى التي سكنها الصهاينة في فلسطين، وكان الهدف من تأسيسها، مساعدة اليهود الوافدين من شرق أوروبا، والمجتمعات الشرقية، وبدأت المنظمة نشاطها التعليمي في فلسطين سنة 1911م، وتولت مدارسها التعليم باللغة العبرية في الموضوعات الدينية، بينما استخدمت اللغة الألمانية في المواد الدنيوية[5]، وفي عام 1914م أصبح لتلك المؤسسة 27

---

(1) التوراة : يطلق عليه المسيحيون العهد القديم (old Testament)، ويعد الكتاب المقدس الأول عند اليهود، ويتكون من 39 سفراً مقدساً، تناولت التعاليم والأحكام الدينية وقواعد السلوك بين الناس، كما اشتمل على مجموعة من القوانين، والعادات والتقاليد، وأنماط الحياة عند اليهود. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص 801).

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي، ج2، ص 16.

(3) بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، ص 48.

(4) Palestine, Inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 1, P. 51.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي، ج2، ص 18.

مؤسسة تعليمية، درس فيها 3,000 تلميذاً وعمل بها 100 معلم[1]، لكن الموسوعة العبرية ذكرت أنه بلغ عدد تلك المؤسسات 30 مؤسسة تعليمية[2].

- الجمعية اليهودية الإنجليزية : (Angli Jewish Association)

أُسست عام 1871م، وفي عام 1898م، تولت الإشراف على مدرسة روتشيلد للبنات (Evelinda de Rotchshcild)، التي أسسها اليهود الإنجليز عام 1882م، وعلمت المدرسة باللغتين الإنجليزية، والعبرية، وخرجت معلمات مؤهلات للعمل في رياض الأطفال، وعقدت دورات في الخياطة، والتطريز، والتدبير المنزلي[3].

ت- المدارس الصهيونية :

حاولت المدارس الصهيونية (إحياء التراث اليهودي)، إلا أنها لم تستطع أن تدخل اللغة العبرية في مدارسها؛ بسبب الحاجة إلى الكتب المدرسية، المكتوبة بالعبرية، وإلى المعلمين القادرين على استعمالها، وبذلك كانت اللغات المستعملة في المدارس الأولى هي اللغات التي حملها معهم المهاجرون من بلدانهم الأصلية، وبصورة تدريجية بدأت بعض المدارس إدخال اللغة العبرية[4]. ففي عام (1890م) تم إنشاء المدرسة الصهيونية الأولى في يافا، بواسطة إسرائيل بلكنيد[5]، وكانت تدرس العلوم الطبيعية، ولا تدرس علوم الدين، وكانت مختلطة، ودرس فيها 140 تلميذاً وتلميذة، لكنها أغلقت بعد ثلاث سنوات من افتتاحها؛ أي عام 1893م[6].

وفي عام 1893م، تم إنشاء المدرسة المختلطة في ريشون ليتسيون، وكانت تدرس كافة العلوم إلى جانب الدين، وتدرس باللغة العبرية، وكانت اللغة الفرنسية فيها لغة أجنبية[7]. وذكرت

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي، ج2، ص 18؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 44..

(2) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 988.

(3) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي، ج2، ص 18-19.

(4) بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، ص 48.

(5) يسرائيل بلكنيد : (1861-1929م) ولد في روسيا، تعلم في جامعة خركوف، أسس مع رفاقه رابطة "اليهود من أجل إسرائيل"، وطالب بهجرة يهود روسيا، لأرض فلسطين. واصطحب مجموعة من الفتيان اليهود قدر عددهم بـ 500 طالب لفلسطين، وعمل في مجال التعليم. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث (عبري)، ص 89-90).

(6) أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 310؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 986.

(7) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 986.

بعض المراجع الصهيونية أن تلك المدرسة أسست عام 1897م، ثم بعد ذلك تم إنشاء عدة مدارس في القدس ويافا سنة 1902م[1]، وجميعها كانت في المستوى الابتدائي، كما تم افتتاح أول مدرسة ثانوية صهيونية عام (1904/1903م) وهي جمنازيوم يافا (Gymnasium Jaffa) في يافا وأنشأها يهودا مطمون كوهين[2]. وذكرت بعض المراجع أنه في عام 1905م افتتحت أول مدرسة يهودية ثانوية صهيونية في مدينة تل أبيب وهي هرتزيليا جمنازيوم (Hertzaliah Gymnasioum)[3]، وتلاها تأسيس المدرسة العبرية في القدس عام 1908م عُرفت بالجمانزيوم العبري[4].

وترى الباحثة أنه ربما كانت مدرسة الهرتزليا جمنازيوم في يافا أول مدرسة ثانوية صهيونية في فلسطين وذلك لعدة أسباب منها : يهودا مطمون كوهين والمتفق على أنه أسس أول مدرسة عبرية ثانوية في فلسطين، وصل إلى فلسطين عام 1904م، وأسس المدرسة، في حين أن مدينة تل أبيب أسست عام 1909م، وكانت في البداية كحي يهودي تابع لمدينة يافا، ولكن بسبب تعرض سكان يافا لها أكثر من مرة انفصلت عنها[5]. ولا يمكن أن تكون مدرسة تل أبيب قد أُسست عام 1905م، في حين أُسست المدينة عام 1909م.

بلغ مجموع المدارس الصهيونية في فلسطين بأشكالها الثلاثة (المدارس الدينية، ومدارس المؤسسات الأجنبية، والمدارس الصهيونية)، 60 مدرسة في السنة الدراسية 1914/1913م[6]، وبلغ عدد المدارس التي تستعمل اللغة العبرية في تدريس جميع المواد عام 1914م، والتي تقع تحت إشراف المجلس اليهودي للتعليم[7] 12 مدرسة فقط[8].

---

(1) أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 311.

(2) مربي ورجل أعمال، ومؤسس أول كلية عبرية في العالم، وهي كلية هرتسيليا في تل أبيب، ولد في بودوليا عام 1869م، وهاجر إلى فلسطين عام 1904م، ودرس في ريشون ليتسيون، وكان أحد مؤسسي تل أبيب ورمات جان، توفي عام 1939م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 274).

(3) الدباغ،مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 46؛ بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، ص 49.

(4) أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 311؛ القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص 20.

(5) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 453.

(6) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص 23؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 157.

(7) المجلس اليهودي للتعليم : نشب خلاف بين دعاة اللغة العبرية، ومَن فضلوا استعمال اللغات المنقولة مع المهاجرين، وفي النهاية انتصر دعاة العبرية، وتم تأسيس المجلس اليهودي للتعليم قبل الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة. (بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، ص 49).

(8) بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، ص 49.

نقابة المعلمين :

مع بداية إنشاء المؤسسات التعليمية الصهيونية التي لم تعتمد تدريس الدين لوحده، تولدت الحاجة لخلق هيئة مركزية لإدارة شؤون التعليم في فلسطين، ولم تكن هناك إمكانية لخلق هيئة مركزية لإدارة شؤون التعليم، إلا عبر توحيد المعلمين، وتم ذلك بواسطة مناحيم أوشسكين[1] عام 1903م، حيث نجح في إقامة جمعية للمعلمين، ضمت 60 معلماً، وتطورت بعد ذلك إلى اتحاد المعلمين (العبريين) الأول في فلسطين، ومن ثم إلى نقابة المعلمين. وقد قامت بمجهود كبير؛ من أجل توحيد التعليم الصهيوني في فلسطين، وكانت أهم جهودها : توحيد الامتحانات، وتنظيم الحصص وأوقاتها، وإصدار كتب تعليمية موحدة للتلاميذ[2].

3) المسرح :

تزامن ظهور السينما الصهيونية مع بدايات وصول الصهاينة إلى فلسطين، حيث تناولت التاريخ اليهودي، وزاد اهتمامهم بالموسيقى، والفن خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)؛ لنشر أفكارهم الرامية إلى إنشاء (الوطن القومي) اليهودي في فلسطين؛ عندما بدأ أول صانع أفلام يهودي يدعى يكوي بن دوي (Yaakoy Ben Doy) في تدوير كاميراته لإنتاج فيلم يلفت انتباه العالم نحو المشروع الصهيوني في فلسطين، وكان فيلم بن دوي الصامت موجهاً بالأخص ليهود أوروبا، وأمريكا الشمالية، ولضمان نجاح الفيلم ساهمت المؤسسات الداعمة للصهيونية في دعمه، إضافة إلى الأفلام الإخبارية القصيرة، وقد وزع الفيلم على نطاق واسع؛ ليكون دعاية لتوجيه الصهاينة إلى فلسطين، ولجمع الأموال من التجمعات اليهودية الخارجية، ولتحقيق تأثير سياسي فاعل على الأوساط السياسية في أوروبا وأمريكا[3].

4) الصحف والمجلات :

بدأ نشاط الصحافة الصهيونية في فلسطين بظهور أول صحيفة عبرية، وهي صحيفة (المنحة الجديدة) التي أصدرها البريت كوهين في القدس عام 1856م، وفي عام 1863م، أصدر

---

(1) زعيم صهيوني أطلق عليه لقب "الرجل الحديدي للصهيونية"، ولد في روسيا، ومع أحداث 1881م، انضم إلى حركة أحباء صهيون، وعين أميناً عاماً لها، حضر القمة الصهيونية عام 1887م، وفي عام 1898م انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية، وأصبح عضواً فاعلاً في النقاشات التي تدور حول شؤون الصهيونية. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 29–30).

(2) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 986–987؛ إيزكس، إيلين، شرئيل، بروخ : موسوعة كارتا العامة (عبري)، ص 471؛ أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 314–315.

(3) مهاني، علي : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1918–1936م)، ص 251.

كل من موشيه سالمون، وميخائيل كوهين[1]، صحيفة (هلبانون) الأسبوعية في القدس، بهدف تحقيق الأرباح جراء نشر الإعلانات في الصحيفة، وبالتالي كانت الدوافع وراء إقامة أوائل الصحف العبرية في فلسطين اقتصادية خالصة، وفي العام نفسه 1863م، صدرت صحيفة (حبصليت) الأسبوعية، وصحيفة حافتيلت (اسم زهرة)، التي أصدرها الحاخام يسرائيل باك، الذي أنشأ أول دار طباعة في فلسطين، وكانت الصحيفة ناطقة باسم الجناح الحسيدي[2] في التيار الديني الأشكنازي اليهودي في فلسطين[3].

وفي عام 1869م، حدث تطور مهم أثر على الصحافة الصهيونية في فلسطين، عندما أقنع أحد المستشارين الصهاينة القيصر النمساوي؛ فرانس يازيف تزويد أحد الشبان اليهود الذي كان قد هاجر لفلسطين بأحدث مطبعة أنتجت في أوروبا في ذلك الوقت، وبعد ذلك توالى جلب المطابع للتجمعات اليهودية في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى انتشار الصحف العبرية في فلسطين، وفي عام 1872م، تم إصدار صحيفة (شعاري تسيون) (بوابات صهيون)؛ هدفت إلى تثقيف الشبان الصهاينة، وتعميق إدراكهم بتراثهم المزعوم، وتعزيز الوجود الصهيوني في فلسطين، وفي عام 1874م، صدرت صحيفة (هآريان) التي كانت أول صحيفة دعت إلى تكثيف الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والسيطرة على الأرض وإقامة أحياء جديدة للصهاينة عليها[4]. وفي عام 1877م، ظهرت جريدتان عبريتان هما : (يهودا) و(أورشليم) للغرض نفسه[5]، وفي العام نفسه ظهرت أول صحيفة عبرية ذات توجهات اشتراكية، عرفت باسم صحيفة "هاإيمت" (الحقيقة)، وقد أصدرها اليهودي ليبرمان. وفي عام 1884م، بدأ عهد جديد في الصحافة العبرية، بصدور المجلة الأسبوعية (هاتسفي) (الغزال)، وقد حررها اليعازر بن يهودا، وأصبحت منذ عام 1908م، المتحدث الرسمي باسم الييشوف (الاستيطان الصهيوني في فلسطين)، فقد أدخلت تجديدات لغوية في الموضوعات اليومية، والتي جرى تغييرها فيما بعد إلى (ها أور) (النور)[6]. وفي عام 1897م، أكد المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا على أهمية الصحافة في توجيه الاستيطان إلى

---

(1) شابان يهوديان ينتميان إلى التيار الديني الأرثوذكسي المتشدد. (النعامي، صالح : العسكر والصحافة في إسرائيل، ص 19).

(2) الحسيدية : تعد الحسيدية Hassidism أحد أجنحة الأرثوذكسية اليهودية في عالمنا المعاصر، ومصطلح الحسيدية مشتق من الكلمة العبرية حسيد أي تقي، وهو يستخدم للدلالة على الحركة الدينية الصوفية الحلولية، التي أسسها إسرائيل اليعيزر، الذي عرف باسم "إسرائيل بعل شيم طوف" أو اختصاراً "بعشط" (إسرائيل ذو السمعة الطيبة). (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج5، ص 352؛ عايش، سائد : اليهودية الأرثوذكسية، ص 128).

(3) مهاني، علي : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1918–1936م)، ص 252.

(4) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في إسرائيل، ص 18–19.

(5) مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية (1936–1948م)، ص 261.

(6) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 386؛ النعامي، صالح : العسكر والصحافة في إسرائيل، ص 19.

فلسطين[1]، ومع قدوم الهجرة الصهيونية الثانية إلى فلسطين، نشطت الصحف العبرية، فظهرت صحيفة (هاحيروت) (الحرية)، وصحيفة (موريا)[2]، التابعتين لليهود المتدينين كما ظهرت أول صحف الحركة العمالية الجديدة في فلسطين، وعرفت باسم صحيفة (هابوعيل هاتسعير) (العامل الشاب) 1907م، وفي عام 1910م أسست حركة "أحدوت" (الوحدة) صحيفتها الخاصة بها، وحملت اسم الحركة، وعبرت عن الواقع الجديد للهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وتجسيدها العمل، والحراسة، والأمن، والدفاع[3]. وأثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918م) توقفت جميع الصحف العبرية في فلسطين؛ بسبب إغلاقها من السلطات العثمانية[4].

5) طرق المواصلات :

لا يمكن إغفال دور طرق المواصلات بأنواعها في تسهيل حركة التجارة خاصة وتطور الاقتصاد عامة، فتطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين بدأ يظهر من مدينة يافا التي توفر فيها ميناء يافا، والقدس التي كانت مركزاً إدارياً ودينياً لفلسطين[5].

أ- الطرق البرية :

عانت فلسطين من نقص في شبكة الطرق البرية الجيدة، فحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت أغلب الطرق غير مرصوفة، فأول طريق رصفت كانت عام (1868–1869م)، بين يافا والقدس من أجل استقبال قيصر النمسا، الذي جاء لزيارة فلسطين قبيل افتتاح قناة السويس، أما وسائل النقل عبر الطرق البرية، التي كانت متبعة في تلك الفترة فهي : الجمال، والخيول، والحمير. وقد استخدم الصهاينة في تلك الفترة عربات الجر، التي عدت في ذلك الوقت وسيلة نقل حديثة[6].

ب- السكك الحديدية :

في عام 1856م، طرحت بريطانيا فكرة إقامة خط حديدي يصل يافا بالقدس[7]. وفي سنة 1888م، حصل رجل الأعمال اليهودي العثماني يوسف نافون من الحكومة العثمانية على امتياز ذلك الخط لمدة 71 عاماً، وقد باعه فيما بعد بمبلغ مليون فرنك إلى شركة فرنسية أُسست

---

(1) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 17.

(2) اسم مكان في القدس، ورد في (التناخ)؛ أحد كتب اليهود المقدسة. (النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 19).

(3) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 387–388.

(4) النعامي، صالح : العسكر والصحافة، ص 19.

(5) ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (عبري)، ص 206.

(6) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 82؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 954–955؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 44.

(7) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي، ص 46.

باسم "شركة الخطوط الحديدية العثمانية ليافا–القدس وتمديداتها الفرنسية"، وفي عام 1890م، شرعت الشركة في تمديد الخط المذكور[1]، وفي 25 أيلول (سبتمبر) 1892م، افتتح خط سكة حديد يافا–القدس رسمياً[2].

وفي الأول من أيلول (سبتمبر) 1905م، احتفل رسمياً بافتتاح خط سكة حديد حيفا–درعا[3]، وفي عام 1912م، تم بناء سكة حديد حيفا–عكا، وتم توصيل القدس فيها عبر طولكرم، واكتمل بناء السكة حتى وصلت بئر السبع جنوباً، وكانت لخدمة أهداف الجيش التركي[4]. وفي عام 1915م، تم إنشاء خط سكة حديد حيفا–اللد[5]، الذي أسهم في تطور حيفا، التي بدأت تستخدم منذ ذلك الوقت طريق مواصلات رئيس لدمشق، كما ساعد في تقدم الحركة التجارية بين فلسطين والدول المحيطة بها[6].

مع بداية عام 1916م، قام الجيش البريطاني ببناء سكة حديد في القنطرة على الأراضي المصرية، وتم توصيل السكة إلى رفح؛ لنقل الجنود إلى هناك عبر العريش، وفي آذار (مارس) 1917م عندما قررت بريطانيا احتلال فلسطين؛ تم إكمال بناء السكة حتى اللد. وفي عام 1918م، تم إيصالها حتى حيفا، وقام الجيش البريطاني بإصلاح السكك الحديدية التركية الموجودة التي أنشئت قبل الحرب[7].

6) البريد والهاتف والتلغراف :

نتيجة ضعف الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أقدمت قنصليات الدول الأوروبية في فلسطين على فتح مكاتب بريد لها في القدس ويافا وحيفا[8]، وبسبب معارضة الدولة العثمانية قامت بإقفال جميع تلك المكاتب الأجنبية مع بدء الحرب العالمية الأولى، في الوقت

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 960؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي، ص 46–47.

(2) فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا (عبري)، ص 43؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي، ص 47.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 411.

(4) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 960–961.

(5) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 32.

(6) ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (عبري)، ص 205؛
Divine, Donna: Politics and society, P. 109.

(7) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 961.

(8) أبو الجبين، نادر : تاريخ فلسطين في طوابع البريد، ص 10.

الذي زادت فيه حاجة الصهاينة الموجودين في فلسطين لتلك المكاتب، والذين استخدموا مكاتب البريد الأجنبية قبل الحرب، والمكاتب العثمانية أثناء الحرب حتى احتلال الجيوش البريطانية فلسطين عام 1917م[1].

لم تتوفر خدمة الهاتف في فلسطين طوال العهد العثماني، حيث أدخلت لأول مرة في فلسطين عام 1919م، ولأغراض عسكرية[2]، ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لخدمة التلغراف حيث اقتصر استخدامه على الحكومة العثمانية، والقناصل الأجانب والتجار فقط[3].

7) المصارف :

افتتح أول فرع لأول بنك صهيوني في فلسطين سنة 1892م، في يافا، وكان فرعاً لـ Credit Lyonnais[4].

الشركة الإنجليزية الفلسطينية : Anglo-Palestine Company

بدأت جهود هرتزل لإنشاء ذلك الصندوق منذ تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1897م[5]. واختص أولاً بالأعمال المصرفية، ثم بالائتمان على الأوراق المالية للمؤسسات الصهيونية، المنبثقة عن المنظمة الصهيونية[6]، وقد أنشأ عدداً من المؤسسات المالية الفرعية المتخصصة في الإقراض الزراعي، والصناعي، وتقديم الرهون العقارية، وبناء المساكن[7]. وفي عام 1903م، أنشأ الصندوق فرعاً له في يافا؛ باسم الشركة الإنجليزية الفلسطينية قام بجميع مهام الصندوق[8]، وظلت الشركة مدة 18 عاماً البنك اليهودي المركزي والوحيد في فلسطين[9].

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 980.

(2) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 88؛ بقير، جدعون : مستوطنة تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 120؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 286.

(3) نعمة الله، إبراهيم : الرملة في أواخر العهد العثماني، ص 211؛ صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب، ص 222؛ رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (2)، ص 967.

(4) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 187.

(5) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 278.

(6) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 32.

(7) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب، ص 624.

(8) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1112-1113؛ شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين، ص 331.

(9) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 187.

وكان هدفها تقوية الصهاينة اقتصادياً، وتشجيع التجارة والصناعة الصهيونية؛ من خلال القروض[1]. كما قدم قروضاً للمزارعين الصهاينة الذين لم تكن مزارعهم تابعة للصندوق القومي اليهودي، بشرط التعهد باستخدام العمالة اليهودية في مزارعهم[2].

لذلك قدمت الحركة الصهيونية عام 1907م، حوالي 2000 جنيه إسترليني؛ لتشجيع صندوق القروض، الذي قدم مع نهاية عام 1912م قروضاً لأكثر من 94 تاجراً[3]. وحتى نهاية عام 1913م، أصبحت ميزانية الشركة أكثر من نصف مليون جنيه إسترليني، وشاركت الشركة في شراء عشرات آلاف الدونمات، وفي تأسيس تل أبيب، وحي هرتسيليا في حيفا، وعدة أحياء سكنية صهيونية في القدس وطبريا[4].

نستنتج مما سبق أن الزراعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1882-1918م) عرفت ثلاثة أنماط من المستوطنات الزراعية هي : المستوطنات الفردية المستقلة، والمستوطنات التعاونية (الموشاف)، والمستوطنات الجماعية (الكيبوتس)، وكان لكل نوع منها فلسفته الخاصة من حيث : تنظيم المجتمع، وعلاقات أفراده، والمبادئ المسيطرة على اقتصاده.

أما الصناعة فلم تكن بمعناها الواسع موجودة في فلسطين قبل عام 1918م، ومن أبرز الصناعات الصهيونية آنذاك : صناعة الخمور، ومواد البناء، وطحن الحبوب، وصناعة الصابون، واستخراج الزيوت النباتية، وصناعة الأدوات الحديدية، وصناعة الجلود، والغزل والنسيج، والزجاج، والعطور. وجميعها عانت من صعوبات، من أبرزها : صغر حجم السوق الداخلي، ونقص القوى العاملة، وصعوبة التسويق للخارج.

وفي مجال التجارة أدى ارتفاع مستوى المعيشة في المدن الرئيسة مثل : يافا، وحيفا؛ لنشاط حركة التجارة الداخلية، التي اعتمدت في الأغلب نظام التعاونيات والأسواق الدورية، كما نشطت التجارة الخارجية؛ نتيجة للأمن الداخلي الذي شهدته فلسطين آنذاك، خاصة بعد القضاء على ظاهرة قطاع الطرق، وظهور المصارف، والتوسع في الإنتاج الزراعي.

أما في مجال قطاع الخدمات فقد شهدت تلك الفترة التأسيس لمجالات عدة : كالصحة، والتعليم، والنقل، وطرق المواصلات، والمؤسسات الثقافية كالمسارح، والصحف، والمجلات، والمصارف.

---

(1) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 53.
(2) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 369.
(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 53.
(4) أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية (عبري)، ص 268.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني 1918-1948

المبحث الأول : العوامل الذاتية التي أثّرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1918-1948م).

المبحث الثاني : العوامل الخارجية التي أثّرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1918-1948م).

المبحث الأول

العوامل الذاتية التي أثرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1918-1948م)

أولاً : الهجرة الصهيونية؛ كفاءاتها، ورأسمالها :

1- الهجرة الثالثة (1919-1923م).

2- الهجرة الرابعة (1924-1931م).

3- الهجرة الخامسة (1932-1939م).

ثانياً : المؤسسات الاقتصادية الصهيونية :

1- الصندوق القومي (الكيرن كايمت).

2- الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرن هايسود).

3- الهستدروت.

4- الوكالة اليهودية.

باندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) توقفت موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وبانتهاء الحرب عادت الهجرة من جديد، وكانت ثلاث موجات من الهجرة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م، وقد أفادت تلك الموجات الحركة الصهيونية في جميع المجالات، ومنها الاقتصاد.

1) الهجرة الثالثة : (1919-1923م)

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م، خضعت فلسطين للاحتلال العسكري البريطاني، فأصبحت بريطانيا الآمر الناهي فيها، والمتصرف بشؤونها، فعمدت إلى وضع سياسات من شأنها تسهيل تنفيذ تصريح بلفور القاضي بإنشاء وطن (قومي) لليهود في فلسطين، ومن تلك السياسات :

1- تكثيف الهجرة لتحقيق التوازن العددي بين سكان البلاد الأصليين، والمستوطنين.

2- العمل الدائب لزيادة مساحات الأراضي، التي في حوزة الصهاينة، باستملاك المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة.

3- الاستيلاء على المرافق الحيوية، ومقدراتها الاقتصادية، لقلب الوضع الاقتصادي.

4- قلب الوضع القائم بالنسبة للأماكن المقدسة[1].

كما وفّر صك الانتداب البريطاني[2] على فلسطين النصوص، والشروط الكفيلة بإطلاق يد الحركة الصهيونية والأجهزة التابعة لها في شتى المجالات، التي من شأنها دعم الوجود والاقتصاد الصهيوني في فلسطين، فقد نصت المادة الرابعة من الصك المذكور على ما يلي : "يُعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن (القومي) الصهيوني، ومصالح السكان الصهاينة في فلسطين؛ ولتساعد وتشترك في ترقية البلد، على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة"[3].

---

(1) شريح، أسمهان : جذور الاستيطان، ص 33.

(2) قدمت الحكومة البريطانية مشروع صك الانتداب على فلسطين إلى البرلمان البريطاني في آب (أغسطس) 1921م، ونشرته في لندن في نهاية الشهر ذاته، ثم قامت بعرضه على مجلس عصبة الأمم في 7 أيلول (سبتمبر) 1921م، ووافق عليه المجلس في لندن في 24 تموز (يوليو) 1922م، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من 29 أيلول (سبتمبر) 1923م. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 407).

(3) شريح، أسمهان : جذور الاستيطان، ص 33؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 407.

بعد أن اعترفت سلطة الانتداب بشرعية الوكالة اليهودية، أصبحت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين تأخذ طابعاً قانونياً[1]، فوفد خلال الفترة (1919–1923م) حوالي 35 ألف مهاجر، معظمهم من روسيا، وبولندا، ورومانيا، إضافة إلى أعداد قليلة من لوتوانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية[2]، وغلب على مهاجري تلك الموجة العناصر الشابة، والانتماء إلى حركة الطليعة (الحالوتس) التي كانت تقوم بتدريب الشباب على الأعمال التي سيقومون بها في فلسطين[3]، حتى لقبت "بهجرة الرواد"[4].

ولقد استفاد مهاجرو تلك الموجة من القوانين البريطانية الصادرة خلال تلك الفترة لزيادة أعدادهم في فلسطين، ففي 26 آب (أغسطس) 1920م، أصدر المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل[5] أول قانون للهجرة إلى فلسطين[6]، والذي مُنح بموجبه حق تحديد عدد المهاجرين من آن لآخر، بناءً على ظروف ومتطلبات فلسطين، فسمح بدخول 16,500 رب أسرة عام 1920م[7]، مصنفين حسب الفئات التالية :

1- الأشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية إعالتهم لمدة عام.
2- الأشخاص الذين تتوفر لديهم الموارد المستقلة، أو الذين يقدمون الدليل على قدرتهم على إعالة أنفسهم.
3- رجال الدين الذين تتوفر وسائل إعاشتهم في فلسطين[8].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 64.

(2) شاكر، محمود : موسوعة تاريخ اليهود، ص 321؛ الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج7، ص 73؛ العملة، عمرو : الهجرة اليهودية، ص 29؛
Don, Peretz: The Middle East today, P. 287.

(3) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 160؛
Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 105.

(4) Dunner, Joseph: the republic of Israel, P. 56.

(5) هربرت صموئيل : ولد عام 1870م في ليفربول – بريطانيا، درس العلوم السياسية والاقتصاد في جامعة أوكسفورد، وهو سياسي بريطاني، يهودي الديانة، شغل منصب المندوب السامي البريطاني الأول على فلسطين من تموز (يوليو) عام 1920م، حتى عام 1925م، تقرب من الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى، وطالب حكومته بأن تعلن عن قيام دولة لليهود في فلسطين، كحل لمسألة اليهود، وهو واضع المسودة الأولى لوعد بلفور، كما اهتم بتطوير بعض المنشآت والمؤسسات التي دعمت الوجود الصهيوني في فلسطين، توفي عام 1963م. (منصور، جوني : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 291؛ طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية، ص 13).

(6) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 64؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 40.

(7) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 68؛ سعد، إلياس : الهجرة اليهودية، ص 22.

(8) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 40؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 243.

وعلى إثر أحداث الأول من أيار (مايو) 1921م[1]، في يافا، وتزايد استياء الفلسطينيين من الهجرة الصهيونية[2]؛ عدّل المندوب السامي هربرت صموئيل قانون الهجرة الصادر عام 1920م، وصنف الصهاينة المسموح لهم بدخول فلسطين حسب الفئات التالية[3] :

1- السياح الذين لا ينوون الإقامة في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر.

2- ذوو الوسائل المستقلة، الذين ينوون الإقامة في فلسطين بصورة دائمة.

3- أصحاب المهن الذين ينوون العمل في فلسطين.

4- نساء، وأولاد الأشخاص القاطنين في فلسطين، وغيرهم من الأفراد الذين يعتمدون في معيشتهم على هؤلاء الأشخاص.

5- الأشخاص الذين ينوى استخدامهم عند مخدومين معينين.

6- ذوو الوظائف الدينية، إذا أثبتوا أن لديهم من الوسائل ما يكفي لمعيشتهم في فلسطين.

7- العائدون إلى البلاد من سكانها الأصليين[4].

وعند النظر إلى بنود ذلك القانون، وإلى مهاجري تلك الموجة نجدهم قد أرسوا أسس تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، ومن الأدلة على ذلك :

1- استغنت العناصر المدربة على الزراعة من مهاجري تلك الموجة، عن العمالة العربية في المستوطنات الزراعية الصهيونية[5].

2- كان معظم المهاجرين البولنديين خلال تلك الموجة من الحرفيين، وأصحاب المتاجر الصغيرة[6].

3- ارتبطت بداية ازدهار الصناعة الصهيونية في فلسطين بتلك الموجة، حيث بلغت نسبة القوى العاملة في ذلك المجال 18%[7]. ومن الأمثلة على ذلك : أنه في عام 1920م، أُقيم مصنع "حروت" للأثاث، وفي عام 1923م، أقامت مجموعة من يهود فرنسا مصنع "لوديجيا"

---

(1) تفجرت الأحداث في الأول أيار (مايو) 1921م، حين اصطدمت فئتان مختلفتا الاتجاه من العمال الصهاينة في عيد العمال في تل أبيب، وتحت ضغط الفئة الاشتراكية الصهيونية اضطرت الفئة الشيوعية البلشفية إلى الخروج من تل أبيب ملتجئة إلى حي المنشية الإسلامي في يافا، وعندما حاول أفراد الشرطة تفريق الفئة البلشفية، شمل ذلك سكان الحي من العرب، وسرعان ما امتدت الأحداث في مدينة يافا بأكملها. (طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1009).

(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 93.

(3) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 645.

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 117.

(5) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 162.

(6) سعد، إلياس : الهجرة اليهودية، ص 25؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 242؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 94.

(7) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 60؛
Nahum, Karlinsky: California dreaming, P. 25.

للملابس، كذلك أقيم في العام نفسه مصنع البسكويت لـــ "ل. فـرومين"، ومـصنع كبيـر لصناعة حجارة البناء "سلكيت"، كما أقيم في تل أبيب مصنعان للشيكولاتة هما : "رعنـان"، و"ليبر"[1].

4- نشط أبناء تلك الموجة في مجال بناء معـسكرات الجـيش، وتـشجير الغابـات، وتجفيـف المستنقعات، وبناء المقابر، وإعداد الأراضي الزراعية، وشـق الطـرق، وإنـشاء الـسكك الحديدية؛ الأمر الذي أنقذ عدداً كبيراً منهم من البطالة، كما شاركت مؤسسات صهيونية مثل البيكا في القضاء على البطالة في تلك الفترة، خصوصاً في مجال الزراعة[2].

5- وضعت في عام 1920م، أسس المؤسسات العمالية، والعسكرية، والـسياسية، والاقتـصادية أمثال: الهستدروت، والهاغاناة[3]، والمجلس القومي (فاعاد ليئومي)[4].

6- أتاح السيل المتدفق من رؤوس الأموال مع المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، الفرصة لتنمية القطاع الاقتصادي الصهيوني، حيث أنفق الجزء الأكبر من تلك الأموال في أغـراض بنـاء المساكن، والمنشآت، وإنشاء وتنمية المستوطنات الزراعية، والمصانع، والتجارة[5].

7- أقام معظم مهاجري تلك الموجة في المدن، خاصة في المدن الثلاث الكبرى، وهي : القدس، وتل أبيب، وحيفا[6]، فحسب إحصاء عام 1922م، كان 18% من السكان الـصهاينة فقـط يسكنون الريف[7]، بينما 82% منهم كانوا يسكنون المدن، حـوالي 34,000 فـي القـدس، وحوالي 20,000 في تل أبيب، وحوالي 14,400 في حيفا، وحـوالي 3,000 فـي صـفد، وقدّر رأسمالهم آنذاك بنصف مليون جنيه فلسطيني، في حين قـدرت مـساحة الأراضـي

---

(1) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 163.

(2) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 76.

(3) الهاغاناة : اسم مختصر لمنظمة عسكرية سرية للصهاينة في فلسطين، أقيمت في مؤتمر أحدوت هاعفودا، الذي عقد في مستوطنة "كنيرت" على شاطئ طبريا يوم 1920/6/12م، وتولت الشؤون العسكرية لليشوف اليهودي في فلسطين، وكانت التنظيم الأقوى في حرب 1948م، التي أدت لإقامة الدولة الصهيونية (إسرائيل). (تلمي، أفـرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 112).

(4) المجلس القومي اليهودي : (Vaad Leumi) هو المجلس الذي قام بدعم الوجود الصهيوني في فلسطين مـا بين إنشاء المجلس بتاريخ 1920/10/10م، وإقامة الحكومة المؤقتة (لإسرائيل) في أيار (مايو) 1948م، وقد كان ذلك المجلس بمثابة الجهاز التنفيذي للجمعية المنتخبة لليشوف والمعروفة باسـم Asefat Honivhrim. (الموسوعة الفلسطينية، ق1، ج4، ص 121).

(5) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 301-302.

(6) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 179.

(7) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 244.

الزراعية التي كانت تحت ملكيتهم بحوالي 350,000 دونم، وتوزع العمال على الشكل التالي : 2,663 في مجال الزراعة، 2,196 في فرع البناء، 1,165 موظفين[1].

8- أدخل أفراد تلك الموجة شكلاً جديداً للمستوطنات الزراعية، عرفت باسم (الموشاف عوفديم)[2] "قرية العمال"، التي أقيمت على أخصب الأراضي الزراعية في فلسطين[3]، في السهل الساحلي[4]؛ مما أسهم في تغيير التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للصهاينة في اليشوف اليهودي، فقد نشأ خلاف بين أفراد تلك الهجرة، والصهاينة المقيمين في فلسطين قبل ذلك، فقد دعا أفراد الهجرة الثالثة إلى التخلي عن نظام الكبوتساه الصغيرة، والعمل على إنشاء الكبوتساه الكبيرة؛ لأن الكبوتساه الصغيرة ذات العدد المحدود من الأعضاء، تحتاج إلى تشغيل عمال مستأجرين، عند جني الثمار مثلاً؛ مما يمس أساس (العقيدة الاجتماعية)، أما الكبوتساه الكبيرة، فتكون مستعدة لاستيعاب المهاجرين الجدد، الذين كانوا يعملون في الزراعة، والصناعة، والحرف وتسعى إلى الاكتفاء الذاتي، كما أنها ليست بحاجة إلى عمال مستأجرين؛ لأنها تستطيع أن تجند أعضاءها من العمال، كأن تطلب من النجارين، أو الخياطين، أو البنائين الانتقال إلى العمل في الزراعة، عند الضرورة، ثم العودة إلى عملهم الأصلي بعد إنجاز الأعمال الضرورية، وعندما عرضت فكرة الكبوتساه الكبيرة على المؤتمر الصهيوني الثالث عشر الذي عقد في كرلسباد في تشيكوسلوفاكيا عام 1923م[5]، وافق عليها، واعتمدها أساساً لإقامة المستوطنات الصهيونية في فلسطين، ومع نهاية فترة الهجرة الثالثة عام 1923م، تمكن الصهاينة من إنشاء 23 مستوطنة صهيونية جديدة ما بين كيبوتس، وموشاف، وبلدة، ومدينة[6]؛ فارتفع بذلك عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين إلى 63 مستوطنة[7].

---

(1) كرشنابوم، شمشمون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 120.

(2) الموشاف عوفديم : يعد ذلك النوع من المستوطنات النمط الأكثر شيوعاً، ويتكون من جمعيات منظمة لها هدف مشترك، تحصر ضمن حدودها مصدر عمل وعيش أفرادها، وهم من العمال الذين يقومون بممارسة الزراعة إلى جانب أعمالهم الأخرى، ويقوم الصندوق القومي اليهودي بتأجير الأرض للموشاف لمدة 49 عاماً تجدد في نهايتها. وأُسس الموشاف الأول في أيلول (سبتمبر) عام 1921م. (البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 319؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني ، ج1، ص 294).

(3) لقد باع آل سرسق خلال الفترة (1921-1925م) حوالي 200 ألف دونم من أراضي سهل مرج بن عامر للصهاينة. (ياسين، عبد القدر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 92-93؛ زايد، محمود : تاريخ فلسطين (1914-1948م)، ص 48).

(4) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 162-163.

(5) عقد المؤتمر الثالث عشر في مدينة كرلسباد ما بين 6-18 آب (أغسطس) عام 1923م، وخلال الاجتماع اقترح وايزمان توسيع الوكالة اليهودية، كما تقرر في ذلك المؤتمر افتتاح الجامعة العبرية في القدس. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 407).

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 130-135.

(7) انظر الملحق رقم (1)، ص 339.

وفي أواخر عام 1922م بدأت تظهر أزمة اقتصادية عمت جميع طبقات الصهاينة في فلسطين، خاصة العمال، وقد بلغت ذروتها في عام 1923م، حيث كان هناك حوالي 2,300 عامل دون عمل، شكلوا ربع العمالة الصهيونية في فلسطين آنذاك، الأمر الذي تسبب في هجرة حوالي 3,500 عامل من فلسطين، شكلوا حوالي 43.2% من عدد المهاجرين في السنة ذاتها[1]، واستمرت الأزمة حتى أوائل عام 1924م، فمع قدوم الهجرة الرابعة انتهت الأزمة[2].

2) الهجرة الرابعة : (1924-1931م)

وصلت الهجرة الصهيونية الرابعة إلى فلسطين ما بين عامي (1924-1931م)، وكان أغلبها من يهود بولونيا، من أصحاب الطبقة الوسطى من أرباب العمل والتجارة[3]، ولقبت باسم (هجرة غرابسكي)[4] وقدر عدد أفرادها بحوالي (82) ألف مهاجر صهيوني[5]، 40% منهم من أصحاب رؤوس الأموال، والبقية انتمت إلى فئة العمال[6].

ويرجع ارتفاع عدد مهاجري تلك الموجة لأسباب عدة منها :

- تطبيق قانون الحصص (نظام الكوتا)[7] في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1924م؛ مما أدى إلى زيادة أعداد الصهاينة المهاجرين إلى فلسطين، بعد أن أغلق في وجههم المنفذ التقليدي للهجرة إلى أمريكا[8].
- كما أدت الأزمات الاقتصادية في شرق أوروبا، ووسطها، وخاصةً في بولندا إلى ارتفاع أعداد المهاجرين القادمين من بولندا، حيث تم استحداث ضريبة على الدخل في بولندا عام 1924م، كانت ثقيلة الوطأة على أثرياء اليهود[9].

---

(1) بلغ عدد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين خلال عام 1923م حوالي 8100 مهاجر. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 118).

(2) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 84.

(3) العملة، عمرو : الهجرة اليهودية، ص 29؛ السهلي، نبيل : الاستيطان والصراع الديموغرافي، ص 179؛ Dunner, Joseph: the republic of Israel, P. 56.

(4) غرابسكي هو رئيس الحكومة البولونية التي انتهجت سياسة اقتصادية دفعت العديد من اليهود إلى الهجرة. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 147).

(5) شاكر، محمود : موسوعة تاريخ اليهود، ص 323.

(6) ناؤور، مردخاي : تل أبيب في بدايتها 1909-1934م (عبري)، ص 78.

(7) قانون الحصص : (Quota) نظام أقرته الولايات المتحدة الأمريكية، حددت من خلاله العدد المصرح به لأعضاء فئة اجتماعية، أو قومية ما بالهجرة إليها. وذلك ما جعل أبواب الولايات المتحدة الأمريكية مغلقة نسبياً أمام الهجرة الصهيونية إليها. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 91).

(8) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 167.

(9) Don, Peretz: The Middle East today, P. 288; Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 105;

الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 242.

بينما كان الاقتصاد الصهيوني في فلسطين غارقاً في أزمة اقتصادية، فالأموال التي جمعتها الصناديق القومية الصهيونية، لم تكن تكفي لتغطية كل المجالات الحيوية في الاستيطان الصهيوني، كما أن محاولات العمال لاحتلال العمل فشلت، ووضع السكان في المستوطنات أصبح سيئاً للغاية؛ الأمر الذي تسبب في ارتفاع نسبة البطالة، وتدني عدد المهاجرين إلى فلسطين، وزيادة عدد الصهاينة المهاجرين من فلسطين، بينما كان الوضع كذلك، جاء التحول مع وصول مهاجري الموجة الرابعة[1] الذين غلب عليهم انتماؤهم إلى الطبقة الوسطى (تجار، وصناع)، وقد أحضروا معهم رؤوس أموال خاصة، كانت البداية لنهضة اقتصادية، تركزت بالأساس في تل أبيب[2]، وحيفا ويافا والقدس[3]. فلقد رفض مهاجرو تلك الموجة حياة الزراعة القاسية، وأقبلوا على المعيشة في المدن؛ مما يفسر ارتفاع عدد سكان تل أبيب من 20 ألفاً في عام 1922م، إلى 46 ألفاً في عام 1925م، كما عرفت مدينة يافا، والقدس أيضاً زيادة كبيرة في عدد سكانها من الصهاينة[4].

ومع وصول بداية تلك الموجة منذ منتصف عام 1924م، وحتى نهاية عام 1925م، شهدت مدينة تل أبيب ازدهاراً في مجال البناء، حتى أصبحت مصدر التشغيل الأول للعمال، وهدف الاستثمار المربح لأصحاب رؤوس الأموال[5]. في عام 1925م كان حجم البناء في تل أبيب لوحدها يساوي حوالي 72%[6] من إجمالي حجم البناء الصهيوني في فلسطين عموماً، والسبب هو زيادة حجم الطلب على الإسكان للمهاجرين الجدد في المدينة[7]، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع سعر الأراضي، بسبب الطلب المتزايد على الأحياء السكنية لاستيعاب المهاجرين، كما تطورت فروع أخرى للصناعة المرتبطة بالبناء[8]، حيث تم إقامة عدة مصانع للوازم البناء، والمواد الغذائية، وبعض فروع الكيماويات، والنسيج، والطباعة، وصناعة الأخشاب، والأدوات الحديدية[9].

---

(1) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 143.

(2) تسحور، زئيف : جذور السياسة الإسرائيلية (عبري)، ص 58؛
Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 105.

(3) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 121.

(4) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 168؛ كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 120.

(5) ناؤور، مردخاي : تل أبيب في بدايتها 1909–1934 (عبري)، ص 80–81.

(6) انظر الملحق رقم (2)، ص 340.

(7) ناؤور، مردخاي : تل أبيب في بدايتها 1909–1934 (عبري)، ص 81؛ تسحور، زئيف : جذور السياسة الإسرائيلية (عبري)، ص 59–60.

(8) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين، ص 144.

(9) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 147؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 61.

وقامت سلطات الانتداب البريطاني في آب (أغسطس) عام 1925م، بتعديل قانون الهجرة، حيث شددت على ضرورة انتماء المهاجرين إلى الطبقة الوسطى، فنص القانون الجديد على ألا يقل ما يملكه المهاجر الذي يريد العمل في الزراعة أو التجارة عن 500 جنيه فلسطيني، وخفض ذلك بالنسبة للمهاجرين الحرفيين إلى 250 جنيهاً، وسمح بهجرة الصهيوني الذي يزيد دخله السنوي على 60 جنيهاً فلسطينياً[1].

توافق ذلك القانون مع حاجة المؤسسات الصهيونية للعمال المهرة، حيث وصلت نسبة البطالة بين المهاجرين الصهاينة خلال عام 1925م، إلى 5000 عاطل عن العمل؛ بسبب عدم تأهلهم للعمل[2].

وكان من نتائج ذلك القانون التوسع السريع والمفاجئ للأنشطة الاقتصادية (التجارية، والصناعية)[3]، ففي عام 1924م، أقيم مصنعان لصناعة الحرير هما : "دلفنر" و"هأورج"، كما أقيم في العام نفسه معرض الصناعات الصهيونية الأول في تل أبيب، وفي عام 1925م، بدأت مصانع "شيمن للزيوت"، و"نيشر" للأسمنت، و"منور" لمواد البناء، و"نور" للكبريت بالازدهار، كما ازدهرت صناعة الزجاج، والجلود، والغذاء. وخلال انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع عشر[4] عام 1925م، اتُفق بأن تقوم الإدارة العامة للحركة الصهيونية، بالتعاون مع الكيرن هايسود[5]، وبنك إيفك[6]، بإنشاء مؤسسة خاصة لتقديم القروض للصناعة لمدة طويلة، وفي عام

---

(1) سمارة، سميح : الأساس الاقتصادي لانتفاضة الفلاحين، ص 16؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 164؛ Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 105.

(2) سمارة، سميح : الأساس الاقتصادي، ص 16.

(3) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 242.

(4) عقد في فيينا ما بين 18–31 آب (أغسطس) 1925م، في ظل الهجرة الرابعة، ودار فيه جدل حول المبادرة الخاصة، والاستيطان العامل، وفيه تقرر إلغاء "الشيكلات الخاصة" للأحزاب، واعتماد "الشيكل الموحد". (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 407).

(5) الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرن هايسود) : أقر المؤتمر الصهيوني في لندن في تموز (يوليو) 1920م إنشاءه؛ ليكون الأداة المالية لبناء الوطن (القومي) اليهودي، وذلك بتوفير وسائل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واستيطانها، وخلق الظروف الملائمة للعمل الصناعي والزراعي، والحصول على تسهيلات التعليم، ودعم مؤسسات العمل السياسي، وإنماء المدن والقيام بمشاريع الأشغال العامة. (طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1113).

(6) إيفك اختصار لاسم الشركة الأنجلوفلسطينية المحدودة الضمان Anglo-Palestine Company، أقيمت عام 1903م كشركة أساسية للاتجار بالأموال في الاستيطان اليهودي في فلسطين، وكذلك استخدمت كأداة مالية للحركة الصهيونية لتمويل المشاريع الاستيطانية في فلسطين. وفي عام 1931م، أصبحت شركة إيفك "البنك الإنجليزي الفلسطيني"، وفي عام 1948م، وقعت الشركة اتفاقاً مع الحكومة المؤقتة لإسرائيل، وأصبحت المصدر الرسمي للتعاملات المالية مع الحكومة. (شرف، موشيه : قيم قاموس الصهيونية وإسرائيل (عبري)، ص 34).

1927م، أقيم مصنع "كوخاف جدول" لصناعة النقانق، واللحوم المعلبة، وقد بلغ عدد المصانع الصهيونية في فلسطين عام 1928م (1,098) مصنعاً، عمل فيها 7,381 عاملاً صهيونياً، وانحصر ثلثا المبالغ المستثمرة في المشاريع الكبرى مثل : شركة الكهرباء، ومصانع الزيوت، ومواد البناء، والمطاحن الكبرى، ومصنع الملح في عتليت[1].

كما ازداد الاهتمام بالزراعة، وتركزت الجهود على زراعة الحمضيات، فزرع الصهاينة نحو 8000 دونم عام 1926م، بأشجار الحمضيات على اختلاف أنواعها، ثم أضيف لتلك المساحة 17,500 دونم أخرى عام 1927م، و11,000 دونم في السنة التالية.

كما نشط الصهاينة في زراعة التبغ، فزرعوا نحو 9,000 دونم تبغاً عام 1926م، ارتفعت إلى 10,300 دونم سنة 1927م[2].

غير أن ذلك الازدهار الاقتصادي، وما ترتب عليه من حرية عمل لرأس المال الخاص لم يدم طويلاً، فسرعان ما اجتاحت أزمة اقتصادية القطاع الصهيوني في فلسطين كادت تؤدي إلى شلله، وكان سبب تلك الأزمة النمو الاقتصادي غير المخطط له من ناحية، وانخفاض رؤوس الأموال التي كانت ترسل إلى فلسطين، عقب ازدياد أوضاع اليهود في بولونيا سوءاً، وأدت تلك الأزمة في بدايتها إلى تقلص أعمال البناء، وتفشي البطالة، وإفلاس مشروعات صناعية عدة كانت في بداية طريقها[3]. ثم ازدادت حدة الأزمة خلال عام 1926م، والشهور الأولى من عام 1927م؛ مما أثَّر على الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فتقلص حجمها بنسب كبيرة، فبينما دخل فلسطين خلال عام 1925م، نحو 33,800 مهاجر، انخفض عددهم في السنة التالية 1926م، إلى 13,100، الأمر الذي تسبب في ظهور حركة نزوح[4]. واستمرت الأزمة طيلة عام 1927م، لدرجة أن عدد الذين نزحوا عن فلسطين زاد على عدد الذين هاجروا إليها زيادة كبيرة، فبينما دخل فلسطين 2,700 صهيوني، هاجر منها 5,071 شخصاً[5]. حتى أن

---

(1) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 163؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 53.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 149.

(3) Roy, Sara: The Gaza Strip the political economy, P. 33;
أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 150-151.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 118؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 166.

(5) سمارة، سميح : الأساس الاقتصادي، ص 16؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 118.

العمال العاطلين عن العمل استقبلوا بن غوريون[1] في تل أبيب بمظاهرة صاخبة حملت شعارات منها: "أعطنا الخبز"[2]، أما في عام 1928م، فتعادلت الهجرة الوافدة مع الهجرة العكسية، وفي التسعة أشهر الأولى من عام 1929م، عاد ميزان الهجرة، فتجاوز عدد الوافدين عدد النازحين[3].

قامت نقابة العمال، والمؤسسات الصهيونية بتوزيع الأموال على العمال العاطلين عن العمل في تل أبيب، وحيفا، ويافا، والقدس (المسجلين في النقابة)، لكن ذلك لم يحل الأزمة[4]؛ لذلك استمرت الأزمة عامين متتاليين تقريباً، إلى أن حُلَّت تلقائياً وذلك من خلال انخفاض الهجرة من ناحية، ونمو فرع الحمضيات الذي استوعب معظم العاطلين عن العمل، وأدى إلى اختفاء البطالة تدريجياً[5]، كما تم البحث عن مصادر تشغيل جديدة غير البناء، وتوجيه العمال نحو تعلم المهن، وفتح مصانع جديدة استوعبت العمال[6]، ومع نهاية عام 1927م، نجحت الإدارة الصهيونية في تأمين ميزانية لتشغيل عدد من العمال العاطلين عن العمل في المدن الكبرى؛ القدس، تل أبيب، يافا، وحيفا، وبذلك بدأت بوادر انتهاء الأزمة مع أوائل عام 1928م[7].

وفي كانون أول (ديسمبر) عام 1928م، أصدر الانتداب البريطاني قانوناً جديداً للهجرة، تم بموجبه تصنيف المهاجرين المسموح بدخولهم إلى فلسطين، واعتمد القانون على الوضع الاقتصادي للمهاجر، وحدد الفئات المسموح لها بالهجرة كما يلي :

1) أ- الأشخاص الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن 1,000 جنيه وعائلاتهم.

ب- أصحاب الحرف والمهن الذين يملكون ما لا يقل عن 500 جنيه.

---

(1) ولد دافيد بن غوريون في مدينة بلونسك في بولندا عام 1886م، ونشط منذ شبابه في الحركة الصهيونية، فكان أحد أعضاء حزب عمال صهيون، وفد إلى فلسطين عام 1906م، واشتغل في مستوطنات الجليل، وهو أحد مؤسسي الهستدروت، حيث عمل ما بين (1921-1929م) سكرتيراً رئيساً للهستدروت، وعين عام 1935م رئيساً للإدارة الصهيونية، ورئيساً للوكالة اليهودية في فلسطين، وفي نيسان (أبريل) 1948م انتخب مديراً لشؤون الأمن، وأعلن قيام "دولة إسرائيل" في يوم 1948/5/14م، وعين أول رئيس لتلك الحكومة. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 71-72).

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 81-82.

(3) سمارة، سميح : الأساس الاقتصادي، ص 16.

(4) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 153.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 150؛ أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 153؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 209.

(6) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 121.

(7) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 153.

ت- الصنّاع المهرة الذين يملكون ما لا يقل عن 250 جنيهاً.

ث- الأشخاص الذين لهم إيراد ثابت لا يقل عن 4 جنيهات في الشهر.

2)أ- الأيتام القادمون إلى ملاجئ في فلسطين.

ب- الرجال والنساء الذين يمارسون المهن الدينية، والمضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم.

ت- الطلبة المضمونة معيشتهم.

3)أ- العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم.

ب- الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على أقرباء لهم في فلسطين، إن كان هؤلاء الأقرباء بحالة تمكنهم من إعالتهم[1].

على الرغم من أن ذلك القانون سمح بهجرة أعداد كبيرة، فقد تمكنت الحركة الصهيونية من التحايل عليه بطرق مختلفة؛ لإدخال أعداد أكبر، فقد تمكن عدد كبير من المهاجرين من دخول فلسطين بعد استيفاء الشرط المالي، ومن ثم إعادة المبلغ إلى الخارج؛ لإدخال مهاجرين جدد. كذلك دخول فلسطين لمدة عام، وعدم الخروج منها، فضلاً عن الزواج الصوري ما بين يهود من خارج فلسطين، وداخلها، إضافة لانتحال صفة رجال الدين؛ ليسمح لهم بالدخول[2].

نجح الصهاينة خلال تلك الهجرة في إنشاء 36 مستوطنة صهيونية جديدة[3]؛ فارتفع بذلك عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين إلى 99 مستوطنة، أما عدد الصهاينة فقد ارتفع من 83,790 نسمة بموجب إحصاء عام 1922م، إلى 174,606 نسمة عام 1931م[4]، أي بزيادة 90,816 نسمة، وقد توجه نحو الثلثين منهم إلى السكن في المدن الأربع الرئيسة، وهي : القدس، ويافا، وتل أبيب، وحيفا، وتميزوا بميلهم لليمينية أكثر من اليسارية[5].

3) الهجرة الخامسة : (1932-1938م) :

هاجر إلى فلسطين خلال موجة الهجرة الخامسة، التي كانت من أكبر موجات الهجرة الصهيونية، وأوسعها نطاقاً حوالي 217,000[6] صهيونياً، قدموا من بلدان متعددة، فحوالي 91 ألفاً

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 84؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 40-41.

(2) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 40-41.

(3) انظر الملحق رقم (3)، ص 341.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 151-152.

(5) Gerner, Deborah: One land two peoples, P. 17.

(6) ذكر البعض أن عدد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين ما بين (1932-1938م) بلغ 217 ألف مهاجر. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 94؛ أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 33؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 169؛ مرسي، فؤاد : الاقتصاد السياسي، ص 22).

من بولندا، و40 ألفاً من ألمانيا والنمسا، و16 ألفاً من الاتحاد السوفيتي، و11 ألفاً من رومانيا، و7آلاف من اليمن، إضافة إلى مهاجرين من اليونان وتشيكوسلوفاكيا والمجر[1]؛ مما رفع عدد الصهاينة في فلسطين من 174,606 نسمة عام 1931م[2]، إلى 371,841 نسمة عام 1938م[3].

ترجع أسباب تدفق العدد الكبير من المهاجرين إلى :

1- وصول النازية إلى السلطة في ألمانيا عام 1933م، وسوء معاملة اليهود.

2- الضغوط الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي عانى منها الصهاينة في وسط أوروبا، التي لازمها ضيق اقتصادي في العالم الغربي نتيجة الكساد العالمي الكبير[4].

3- تشديد أمريكا على تطبيق القيود على الهجرة إليها، نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية المترتبة عن الكساد العالمي[5].

كانت فترة الهجرة الخامسة فترة ازدهار اقتصادي، لم ترَ فلسطين مثلها في السابق، وكانت أهم مميزاتها :

أ- توسع السوق المحلية.

ب- إحضار الأموال بكميات كبيرة، فمعظم المهاجرين كانوا من أبناء الطبقة الوسطى.

ت- تطوير ميناء حيفا.

ث- إحضار الخبرات المالية، والاقتصادية، والتقنية (فمهاجرو ألمانيا كانوا أصحاب ثقافات عالية في الفلسفة، والفن، والموسيقى، والطب).

ج- تجدد النشاطات في المجال الزراعي، خصوصاً الحمضيات.

---

(1) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 170-172.

(2) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 61؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 152.

(3) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 61؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 173.

(4) هو أضخم أزمة اقتصادية شهدها النظام الرأسمالي، وهو في الأصل أزمة في الاقتصاد الأمريكي، بدأت بانهيار في سوق الأوراق المالية في نيويورك عام 1929م، واستمرت حتى عام 1931م، وبلغت الخسائر في الأرصدة والودائع خلال سنوات الأزمة ما يقارب 50 مليار دولار، وقد تأثرت اقتصاديات كل دول العالم الرأسمالي بالأزمة، وترجع الأزمة في الأساس إلى ما يعرف بالدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، الذي يتعرض لأزمات دورية حادة، ولكن تلك الأزمة الاقتصادية بالذات بلغت ذلك الحد من الضخامة نتيجة الصراع الحاد، وعجز النظم القائمة، وانهيار القيم في المجتمع الأمريكي، وانتشار الفساد. (الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج1، ص 159).

(5) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 119؛ نير، هنري : الكيبوتس والمجتمع 1923-1933 (عبري)، ص 259؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 172؛
Don, Peretz: The middle East today, P. 288.

ح- توسيع المشروعات الكبرى مثل : مشروع روتنبرغ، ومشروع استخراج الفوسفات.
خ- سرعة اندماج المهاجرين في المنظومة الاقتصادية الاستيطانية (زراعة، وصناعة، وتجارة)[1].

أثر وصول المهاجرين الألمان على الاقتصاد الصهيوني في فلسطين :

زادت هجرة الصهاينة إلى فلسطين مع وصول الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا عام 1933م، وعلى إثر ذلك ضغطت المنظمة الصهيونية على سلطات الانتداب البريطاني؛ لتعديل قوانين الهجرة، فتم سن قانون جديد في آب (أغسطس) 1933م، عرف باسم (قانون الهجرة لعام 1933م)؛ لتسهيل هجرة الصهاينة إلى فلسطين[2]، وقد صنف القانون المهاجرين إلى الفئات التالية :

أ) 1- أشخاص يمتلك كل منهم رأسمال لا يقل عن 1000 جنيه إسترليني[3].
2- ذوو المهن الحرة، على أن يملك كل منهم رأسمال لا يقل عن 500 جنيه إسترليني.
3- حرفيون مهرة يملك كل منهم ما لا يقل عن 250 جنيه إسترليني.
4- أشخاص لكل منهم دخل مضمون، بحد أدنى 4 جنيهات إسترلينية شهرياً.
5- أشخاص يمتلك كل منهم رأسمال لا يقل عن 500 جنيه إسترليني[4].

---

(1) لدور، يسحاك : استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص 95؛ نير، هنري : الكيبوتس والمجتمع (عبري)، ص 259؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 233.

(2) مهاني، علي : العلاقات الصهيونية البريطانية، ص 220.

(3) ويشترط في ذلك أنه إذا أراد ذلك الشخص تعاطي الزراعة فيجوز أن يشمل رأس المال ثمن الأرض، والأدوات الزراعية، والمواشي، وأن تحسب منه قيمة الأرض، والأدوات الزراعية والمواشي التي قد تضعها تحت تصرفه لمدة من السنين، أية وكالة معتبرة من قبل الحكومة، تعنى بمساعدة الاستعمار الزراعي، وأي مال تسلفه له على أن يسدده على مدار عدد من السنين، وإذا أراد تعاطي الأشغال الصناعية، فيجوز أن يشمل رأس المال موقع الأرض الذي ستنشأ عليه المؤسسة الصناعية والآلات والماكينات، وأن تحسب منه قيمة الأرض التي قد تضعها تحت تصرفه لمدة من السنين أية وكالة معتبرة من قبل الحكومة، تعنى بمساعدة المشاريع الصناعية، وأي مال تسلفه له على أن يسدده على مدار عدد من السنين. (قانون المهاجرة لعام 1933م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 861).

(4) ويشترط في ذلك :

أ- أن يجوز للمدير بمحض إرادته، عند حسبان رأس المال الذي يملكه ذلك الشخص أن يأخذ بعين الاعتبار قيمة الأدوات والمخزونات التي يملكها، والمتعلقة بالشغل أو العمل الذي ذكر بأنه ينوي تعاطيه بالنسبة لمقدار ما يستصوبه من رأس المال.

ب- أن يقتنع المدير :

1- بأن استيطان ذلك الشخص في فلسطين لن يؤدي إلى إيجاد منافسة لا مبرر لها في العمل، أو الشغل الذي ذكر بأنه ينوي تعاطيه.
2- أن رأس المال الذي يملكه يكفي لتأمين نجاح العمل، أو الشغل الذي ينوي تعاطيه نجاحاً معقولاً.
3- أنه أهل للقيام بذلك العمل، أو الشغل وتمكنه بنيته من ذلك.

(قانون المهاجرة لعام 1933م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 862-863).

ب) طلاب العلم، ورجال الدين، واليتامى الذين لا يتجاوز عمرهم 16 سنة.
ت) أشخاص لهم دخل ثابت في العمل.
ث) المعالون الذين يعتمدون على أقارب لهم يقيمون في فلسطين[1].

نتيجة لذلك القانون تدفق لفلسطين خلال الفترة (1933–1938م) مهاجرون كان بحوزتهم حوالي 42 ألف جنيه فلسطيني[2]، ساهمت في تقدم كل الفروع الاقتصادية للصهاينة في فلسطين، في حين بلغ عدد المهاجرين الذين يملكون أكثر من ألف جنيه ما بين عامي (1932–1936م) حوالي 18,380 مهاجراً[3]، اعتمد عليهم حوالي 17,119 صهيونياً، يقابلهم حوالي 130 ألف صهيوني وصفوا بأنهم قادمون للاستخدام، أو معتمدون على أولئك القادمين، أو على مهاجرين سبقوهم[4].

ساهمت عملية إحضار الأموال في التوسع في امتلاك الأراضي، وإقامة النشاطات الاقتصادية عليها[5]، فخلال الفترة ما بين 1932–1935م، تم شراء أراضٍ بقيمة 4,352,000[6] جنيه فلسطيني[7]، فخلال عام 1935م وحده اشترى الصهاينة أكثر من 70 ألف دونم[8].

كان لاتفاقية (هعفارا) التي تم توقيعها بين قادة الحركة الصهيونية، وقادة النازية، في نيسان (أبريل) عام 1933م، الأثر الأكبر في تطور الاقتصاد الصهيوني، حيث نصت على عدم السماح للصهاينة الألمان المهاجرين إلى فلسطين، بحمل ثرواتهم النقدية معهم، باستثناء ما قيمته ألف جنيه فلسطيني، على أن ترسل بقية أموالهم على هيئة بضائع ألمانية إلى فلسطين من خلال مكاتب (هعفارا)[9]، ولتحقيق ذلك تم تأسيس شركة احتكارية صهيونية في فلسطين، مقرها مدينة تل أبيب، ولها فرع في برلين لتتولى الإشراف على تنفيذ الاتفاقية، كما تم اختيار بنك الرايخ في ألمانيا ليكون

---

(1) قانون المهاجرة لعام 1933م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 861–863.
(2) انظر الملحق رقم (4)، ص 343.
(3) انظر الملحق رقم (5)، ص 344.
(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 112؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 303
(5) فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا (عبري)، ص 50.
(6) انظر الملحق رقم (6)، ص 345.
(7) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 200.
(8) ياسين، عبد القادر: كفاح الشعب الفلسطيني، ص 153.
(9) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 145؛ سلمان، سلمان : ألمانيا النازية والقضية الفلسطينية، ص 94–95؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 94.

مسؤولاً عن التحويلات المالية التي يودعها الراغبون في الهجرة، والبنك الفلسطيني الإنجليزي، وبنك تمبل سويتي في فلسطين، على أن يكون أول مبلغ يتم تحويله هو ثلاثة ملايين مارك ألماني[1].

وكان من نتائج ذلك : إدخال معظم تلك الأموال إلى فلسطين على شكل بضائع، وأدوات صناعية ألمانية مختلفة، تمكن الصهاينة بواسطتها من إقامة مشروعات اقتصادية وصناعية عدة، مثل : مصانع الأسمنت، والحديد، والمخابز، والخمر، والمطابع، وأجهزة الري، والمعامل الطبية، ومواد البناء، كذلك أسست بأموال (هعفارا) شركات مختلفة، مثل : شركة مكوروت للمياه، ولودزيا للنسيج، وراسكو للإسكان. كما حصل عدد من المؤسسات، والشركات الصهيونية الأخرى على جزء من تلك الأموال لتوسيع نشاطها[2]. فبينما كان للصهاينة في فلسطين عام 1929م، 2,475 مصنعاً وورشة، ارتفع العدد إلى 3,388 مصنعاً وورشة في عام 1933م، ومع نهاية عام 1937م، وصل عدد الورش والمصانع إلى 5,606 مصانع وورش[3].

كما كان لرؤوس الأموال الشخصية التي أحضرها أولئك المهاجرون الدور الأبرز في تغيير وجه الحياة التجارية في فلسطين، فقد ارتفع حجم الاستيراد إلى فلسطين من 7,796,000 جنيه إسترليني عام 1932م إلى 19,000,000 جنيه إسترليني عام 1935م، وقد ارتفع حجم الصادرات من 2,381,000 إلى 3,800,000 في الفترة ذاتها[4]. فخلال السنوات الأربع الأولى للهجرة الخامسة (1932–1935م) ازداد الاستيراد بنسبة 144%، والتصدير بنسبة 95%[5].

كذلك أضاف المهاجرون الألمان عنصراً بشرياً جديداً إلى المستوطنين الصهاينة في فلسطين، حيث كان معظمهم من أبناء الطبقة المتوسطة المثقفة، وكثر بينهم أصحاب المهن الأكاديمية، الذين قدر عددهم بنحو 6,700 شخص، غالبيتهم من الأطباء (لدرجة حملت سلطات الانتداب على إصدار قانون، في أواخر عام 1935م، فرضت بموجبه قيوداً على دخول أصحاب المهن الطبية إلى فلسطين، بعد أن كثر عددهم، كما ازداد عدد المحامين والمهندسين والصناعيين[6]، وتركزوا في

---

(1) حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ص 181.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 273.

(3) انظر الملحق رقم (7)، ص 346.

(4) انظر الملحق رقم (8)، ص 347.

(5) أرئيل، شلومو : 50 سنة هجرة (عبري)، ص 9.
ذكر جريس، صبري في كتابه تاريخ الصهيونية ج2، ص 276 أن حجم الواردات الصهيونية ارتفع من 11,1 مليون جنيه إسترليني عام 1933م، إلى 17,7 مليوناً سنة 1935م، بينما ارتفع حجم الصادرات من 2,6 إلى 4,2 ملايين.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 273–274؛ جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 785؛ فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا (عبري)، ص 50؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 695.

المدن الكبرى خاصة تل أبيب، التي وصل عدد سكانها مع نهاية عام 1931م، إلى 46,000 نسمة، ومع نهاية عام 1935م، إلى 135,000 نسمة، وحيفا 50,000 نسمة مع نهاية عام 1935، والقدس 70,000 نسمة مع نهاية عام 1935م[1]، حيث وجدوا سهولة في العمل في الفروع الخدماتية[2].

ازدهر فرع البناء من جديد، فخلال الفترة (1932-1935م) استثمر الصهاينة في فلسطين حوالي 30 مليون جنيه فلسطيني[3]، منها 16 مليون جنيه في فرع البناء، و4 ملايين في الأراضي، والباقي في مشروعات صناعية، وزراعة للحمضيات[4].

ورغم أهمية تلك الموجة في دعم الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، إلا أنها كانت مصدر تفكيك في التجمعات الصهيونية في فلسطين؛ لأن مهاجري وسط أوروبا، وخاصة الألمان لم يندمجوا اجتماعياً أو ثقافياً مع المستوطنين القدامى، وتعالوا عليهم، كما حرص المهاجرون الجدد على لغتهم، وثقافتهم الألمانية؛ فاستاء المهاجرون القدامى منهم، الأمر الذي أدى إلى الهجرة العكسية في تلك الموجة[5].

أما بالنسبة للمستوطنات التي أنشئت في تلك الفترة، فقد تمكن الصهاينة من إنشاء 53 مستوطنة جديدة[6] ما بين (1932-1935م)، وبذلك وصل عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين مع نهاية عام 1935م، إلى 152 مستوطنة[7]، وخلال الفترة ما بين (1936-1939م) أنشأ الصهاينة 52 مستوطنة جديدة[8]، وبذلك ارتفع عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين عام 1939م، إلى 204 مستوطنات.

ثانياً : المؤسسات الاقتصادية الصهيونية :

ساهمت عملية جلب الأموال، والزيادة السكانية -مع قدوم الهجرات- في النمو الاقتصادي، لكن تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين لم يتم عن طريق المبادرات الفردية فقط، فالاستثمارات

---

(1) أربل، نفتالي وآخرون : ازدهار وأحداث دموية (عبري)، ص 122؛ فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا (عبري)، ص 50؛ أرئيل شلومو : 50 سنة هجرة (عبري)، ص 9.

(2) Nahum, Karlinsky: California Dreaming, P. 25.

(3) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 387.

(4) لدور، يسحاك : استيطاننا في البلاد (عبري)، ص 96؛ كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 123.

(5) Gernner, Deborah: One land two peoples, P. 17;
ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 176.

(6) انظر الملحق رقم (9)، ص 348.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 281.

(8) انظر : الملحق رقم (10)، ص 350.

بواسطة المؤسسات الصهيونية، ونقابة العمال العامة لعبت دوراً مهماً في تطور الاقتصاد الصهيوني فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد واصلت المؤسسات الاقتصادية القائمة عملها، كما أُنشئت عدة مؤسسات ساهمت في تطوير الاقتصاد الصهيوني، أهمها :

1) الصندوق القومي (الكيرن كايمت) :

تجددت عمليات شراء الأراضي ما بين (1920–1948م) بشكل واسع، خاصة في شمال فلسطين، ففي عام 1922م، تمكن الصندوق القومي من شراء حوالي 50 ألف دونم من أراضي مرج ابن عامر من آل سرسق اللبنانيين، وفي عام 1929م، تمكن من شراء أراضي وادي الحوارث قرب طولكرم، من آل التيان (التيناوي)، وهم أيضاً لبنانيون[1]. وهي من أخصب أراضي فلسطين، وبذلك تضاعفت ملكية الصندوق من 22 ألف دونم عام 1920م، إلى 279 ألف دونم عام 1930م، وإلى 516 ألف دونم عام 1940م، وفي عام 1947م، وصل إجمالي الأراضي تحت ملكية الصندوق إلى 856[2] ألف دونم[3]، عمل على إعدادها للاستيطان الزراعي، وقد ساعد الصندوق المستوطنين العاملين فيها من خلال تقليل الرسوم، ورفع الأجور، كما ساهم في تشجير الغابات، وشق الطرقات، وتجفيف المستنقعات، وتشغيل العمال الزراعيين، وتحسين إنشاء شبكات الري، كما كان المسؤول عن تمويل البعثات الدراسية، التي وصلت فلسطين لدراسة ظروف الأرض، والبحث عن مصادر المياه، والبترول فيها، وإقامة المزارع التجريبية، والمدارس الزراعية التعليمية لإعداد جيل زراعي، كما لعب دوراً في تطوير "الاقتصاد المشترك المكثف" كإنتاج الحليب، ومساعدة المجموعات الاحتلالية، وتقديم الدعم المالي للكثير من المشروعات الزراعية مثل : تقديم قروض للفلاح الصغير، والمشروعات الثقافية كإنشاء المدارس، والمدارس الخاصة في القدس، وتل أبيب، وحيفا، وتقديم الأرض لإقامة الجامعة العبرية[4] في القدس[5]، كما ساهم الصندوق في مجال تربية الدواجن، والمواشي؛ حيث قام بتأجير حوالي 4,000 دونم في جنوب فلسطين عام 1931م؛ لإنشاء مزارع تربية الدواجن، والأبقار، والخراف من النوع الأسترالي لإنتاج الصوف واللحم[6]، وبحلول عام 1948م كان الصندوق قد غرس خمسة ملايين شجرة في 22,000 دونم من الأراضي التابعة له[7].

---

(1) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 605.

(2) انظر الملحق رقم (11)، ص 351.

(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 152.

(4) الجامعة العبرية : أقيمت على جبل سكوبس في القدس، على ارتفاع 820م، عن سطح البحر، ووضع حجرها الأساس عام 1918م، وقد بدأت الدراسة فيها عام 1923م، وافتتحها رسمياً اللورد بلفور في أول نيسان (أبريل) من عام 1925م. (الدباغ، مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 47).

(5) شيلوني، تسفي : الصندوق القومي لإسرائيل (عبري)، ص 413؛ جردس، ناحوم : الديمغرافية والاقتصاد (المبادرات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني) (عبري)، ص 298؛ لين، وولتر، ديفز، أوري : الصندوق القومي اليهودي، ص 89–90.

(6) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 52.

(7) لين، وولتر، ديفز، أوري : الصندوق القومي، ص 90.

تعددت طرق حصول الصندوق القومي على الأراضي، وكانت كما يلي :

- تجنب عزل المستوطنات، وجعلها (مجمعات مستوطنات)، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مستوطنات جديدة.
- استملاك الأرض لأغراض مختلفة (الزراعة، والصناعة، وتطوير المدن) مع التركيز على الأراضي الريفية.
- استملاك أكبر قدر ممكن من الأرض بأسرع وقت ممكن لسببين : الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي، والتوقع الدائم لحدوث تغير في سياسة بريطانيا تجاه الصهاينة.
- شراء قطع الأرض، وخصوصاً الكبيرة منها، شرط أن يطرد المالك جميع المزارعين العرب العاملين فيها.
- الاقتصار على استملاك الأراضي الجيدة، أي الصالحة أو القابلة للزراعة.

وهذا ما يثبت كذب ما كان الصندوق يزعمه، بأن أغلبية الأرض التي اشتراها متروكة، وغير منتجة، وأنها تحولت إلى أرض منتجة بفضل العمل الصهيوني[1].

بلغت واردات الصندوق حتى أواخر الانتداب على فلسطين نحو 15 مليون جنيه، أنفق منها 6 ملايين لشراء الأراضي حتى عام 1948م[2].

2) الصندوق التأسيسي الفلسطيني : Palestine Foundation Fund

تأسس الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرن هايسود) Keren Hayesod عام 1920م، خلال الاجتماع الصهيوني الاستثنائي الثالث الذي عقد في لندن؛ ليكون الذراع المالي للمنظمة الصهيونية، ثم للوكالة اليهودية عام 1929م، لتمويل إنشاء "الوطن القومي اليهودي"، خاصة فيما يتعلق بمجالات الهجرة والاستيطان[3]، وخلق الظروف الملائمة للعمل الصناعي والزراعي، وإيجاد التسهيلات للتعليم، وإنشاء ودعم مؤسسات العمل السياسي، وإنماء المدن، والقيام بالمشروعات[4].

---

(1) لين، وولتر، ديفز، أوري : الصندوق القومي اليهودي، ص 67-68.

(2) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 34؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 280.

(3) مرحابيا، ح : شعب ووطن (عبري)، ص 194؛
Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 104;
بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 624؛ طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 13.

(4) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 282-283؛ كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 120.

بينما كان الصندوق القومي اليهودي، يقوم بشراء الأراضي، كان الكيرن هايسود يختص بالخدمات العامة، والتزويد بالمال من خلال قروض طويلة الأجل، لإقامة المستوطنات الزراعية، وتطويرها، وتشييد المباني، وشراء المعدات والحيوانات، والآلات، وإعطاء المستوطنين قروضاً قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل؛ لتمويل عملياتهم الزراعية بفوائد منخفضة، قد تختلف من فترة إلى أخرى على النحو التالي :

- حتى 10 سنوات كانت نسبة الفائدة 5%
- حتى 20 سنة 4%
- حتى 30 سنة 3%
- حتى 40–50 سنة 2%[1]

مع ضرورة التعهد باستخدام العمالة الصهيونية، واحترام الأعياد الدينية اليهودية[2].

بلغ مجموع ما استثمره الصندوق في الاستيطان الزراعي خلال الفترة 1920–1945م حوالي 5 ملايين جنيه فلسطيني، أنفق منها 2.25 مليون على التجارب الزراعية، والأبحاث، والتعليم، ومشاريع مختلفة كالري والمياه والقروض[3].

والجدول التالي يوضح أوجه صرف الصندوق الفلسطيني التأسيسي لعام 1932م[4] :

أوجه الصرف	المبلغ بالجنيه الفلسطيني (بالألوف)
الاستيطان الزراعي (باستثناء محطة التجارب الزراعية في عتليت)	71,700
التعليم	40,000
المؤسسات القومية والاجتماعية	14,700
الاستثمارات في الأرض والأبنية	13,700
الهجرة والأشغال العامة	10,700
الصحة العامة	6,200
المؤسسات الدينية والمزراحية	3,900
مصاريف أخرى	43,700
الجملة	204,600

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين 1918–1948، ص 333–334؛ كودش، شلومو : كتف واحد خمسون سنة للصندوق التأسيسي (عبري)، ص 56؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 50.
(2) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 370؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 38.
(3) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 333.
(4) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 50.

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة مدى الاهتمام بالاستيطان الزراعي، حيث حظي بالنسبة العليا من مصروفات الصندوق، لما كانت تعوله الحركة الصهيونية على الزراعة، ودورها في إقامة الوطن (القومي) خلال تلك الفترة.

منذ الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) قام الكيرين هايسود بإنشاء كثير من المستوطنات الزراعية، وإنشاء شركات مياه الأقاليم، وشركة المياه القُطرية "مكوروت" حيث خصص ثلاثة آلاف جنيه دعماً لميزانيات شركات المياه، كذلك ساهم في تطوير ميناء تل أبيب، وشركة الملاحة البحرية "تسيم"، وشركة الطيران "أفيرون"، التي أصبحت فيما بعد "إل عال"، وشركة الكهرباء، وشركة البوتاس ومشروع بحيرة الحولة، وكان له مشروعات مقامة على مساحة بلغت 45 ألف دونم في قلب مدينة حيفا[1].

أسس الصندوق حتى عام 1944م، حوالي 59% من المستوطنات الصهيونية التي كانت مساحتها تغطي نحو 44% من مساحة الأراضي الصهيونية المزروعة، والتي كان يعمل فيها نحو 31% من مجموع العاملين بالزراعة من الصهاينة، وكانت المؤسسة تمتلك 50% من المواشي التي تربيها المستوطنات[2]، وكانت قد تمكنت من جمع ما يقرب من خمسين مليون دولار[3].

3) الهستدروت[4] :

أُسس الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين) في كانون أول (ديسمبر) 1920م؛ لتنظيم العمال اليهود، وعلى وجه الخصوص العاملين منهم في المزارع الجماعية، والتعاونيات، وخلق الطبقة العاملة الصهيونية، والمساعدة في تكوين العمود الفقري للاقتصاد الصهيوني في فلسطين[5]، وقد قام بدور حكومة داخل حكومة الانتداب البريطاني، وأخذ على عاتقه مسؤولية الاستيطان ومهماته فتجاوزت أعماله حدود الأعمال التي تقوم بها النقابات

---

(1) Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 104.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 624؛ يونس، كريم : الواقع السياسي في إسرائيل، ص 58؛ سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 398؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 104.

(3) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 369؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي، ص 335؛
Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 104.

(4) كلمة الهستدروت اختصار للمصطلح العبري "هستدروت هاكلاليت شل هاعوفديم هاعفريم بـإيرتس يسرائيل" Hahistadrut Haklalit Shel Havdim Haivrim Beeretz Israel، أي الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل. (القاضي، ليلي : الهستدروت، ص 13؛ المسيري، عبد الوهاب : الصهيونية والعنف، ص 185).

(5) الموسوعة الفلسطينية، ق1، ج4، ص 543؛
Jewish virtual library: Keren Hayesod, www.us.israel.org; Shalev, Michael: Labour and the political economyin Israel, P. 23.

التقليدية؛ لذا وضعت الحركة الصهيونية تحت تصرفه الموارد الكافية لتمويل المشروعات التي كانت تجد فيها مجالاً فعالاً لاستقطاب المهاجرين، وتشجيع الاستيطان[1]، ومن ذلك :

- بنك العمال (Hapoelem)، وشركة التأمين (هسنة) Hisna، وشركة هامشبير هامركزي Hammashbir Hamerkazi، وجمعية العمال (حفرات هعوفديم)[2] Havrat ovdim، وشركة سوليل بونيه Solel Boneh، وشركة تنوفا Tnouva، وشركة ياخين Yakhin، ومؤسسة شيكون عوفديم Chicon ovedim، ومجموعات شركات كور، وشركة نير، ومؤسسة التموين المركزي، ومركز هاكوبرازيا[3]، وبينما اهتم الهستدروت بالنشاطات الاقتصادية، وأقام لها المؤسسات سالفة الذكر، اهتم أيضاً بتوفير الرعاية الاجتماعية لأعضائه من خلال المؤسسات التي أنشأها لذلك، ومنها: صندوق المرضى (كوبات حوليم) Kuppat Holim، وصندوق البطالة Keren Avoda، وصندوق المساعدات (مشعان) Mishan، وصندوق من جيل لجيل (دور لدور) Dor L' Dor[4].

وكان للهستدروت العديد من المؤسسات الثقافية، لما للتعليم من دور مهم في تطوير الاقتصاد، فقد كان هناك جهاز تعليم تابع للهستدروت ضم عدة مئات من رياض الأطفال، والمدارس، ودور المعلمين، كما ضم مدارس ليلية، للراغبين من العمال في إتمام تحصيلهم العلمي، وأخرى مهنية. كما كان للهستدروت صحيفة يومية ناطقة باللغة العبرية، هي صحيفة دافار (Davar)، وأخرى بالعربية تدعى (حقيقة الأمر)، ودار نشر خاصة، ومسرح أوهيل، وجمعية للألعاب الرياضية عرفت باسم هابوعيل[5].

خضعت جميع مؤسسات الهستدروت الاقتصادية، والاجتماعية لإشراف مؤسسة (حفرات هعوفديم) Havrat Ovdim، وهي الجمعية التعاونية للعمال الصهاينة في فلسطين.

لعب الهستدروت دور الحاضنة للاتحادات النقابية الصهيونية التالية : اتحاد العمال الزراعيين، واتحاد الكتاب، واتحاد العاملين في البناء والمقاولات، واتحاد العاملين في الصناعة

---

(1) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 187.

(2) حفرات هعوفديم (جمعية العمال) Hevrat Ovdim : أُسست عام 1923م، بهدف توحيد الأسس التعاونية للعمال الصهاينة في فلسطين، وهي تعد الجهاز الاقتصادي المركزي للهستدروت، وتكرس جهدها لتنمية وتقدم الاقتصاد العمالي الصهيوني، وتوجيهه لبناء المجتمع العامل في فلسطين؛ وقد تركز عمل الجمعية في السنوات الأولى من إنشائها، على إيجاد الأعمال اللازمة للعمال، وللمهاجرين الجدد. (طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية، ص 308؛ عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 145؛ السعدي، غازي : الأحزاب والحكم، ص 206).

(3) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 48؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 162-188؛ عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 145؛ طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 312-314.

(4) القاضي، ليلى : الهستدروت، ص 55-57؛ طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 320.

(5) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 49؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في إسرائيل، ص 193.

العامة، واتحاد عمال المعادن، واتحاد المدرسين، واتحاد العاملين في الصناعات الغذائية، واتحاد عمال النسيج، واتحاد عمال الجلود، واتحاد العاملين في النقل، واتحاد عمال الخشب، واتحاد عمال القطاع الصحي، واتحاد المهندسين الفنيين، واتحاد عمال الطباعة والورق، واتحاد العاملين في البحار وصناعة الماس، واتحاد عمال السكك الحديدية والبرق والبريد والهاتف، واتحاد الكتبة ومستخدمي المكاتب، واتحاد الأعمال الحرة[1].

بذلك شكّل الهستدروت قوة اقتصادية واجتماعية كبرى، وأشرف على مؤسسات اقتصادية عديدة، كانت نواة لقيام (إسرائيل) فيما بعد، وقد علق بن غوريون بقوله : "بدون الهستدروت أشك في أننا كنا سنقيم دولة"[2]، ودليل ذلك أن المؤسسات الاقتصادية التي أشرف عليها الهستدروت ساهمت بحوالي 60% من الإنتاج الزراعي، وامتلك الهستدروت من الخدمات والمؤسسات الصناعية ما بلغت نسبته 50%من الصناعات الثقيلة، و25% من الإنتاج الصناعي، و45% من أنشطة البناء، و39% من وسائل النقل، أي أنه سيطر على حوالي ربع الإنتاج الصهيوني، واشترك في أحيان أخرى مع رأس المال الخاص، أو الأجنبي في إقامة المشروعات، وإدارتها[3]، كما أنه مكن العمالة الصهيونية من منافسة الإنتاج العربي بفاعلية كبيرة[4].

4) الوكالة اليهودية :

أقيمت الوكالة اليهودية في فلسطين عام 1922م، استناداً إلى المادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذين وُضِع موضع التنفيذ في 29 أيلول (سبتمبر) 1922م[5].

وقد تحددت مهام الوكالة اليهودية في فلسطين، كما رسمها المؤتمر الصهيوني السادس عشر[6] عام 1929م بالتالي :

1- تطوير حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بصورة متزايدة.

2- شراء الأراضي في فلسطين كملكية يهودية عامة.

---

(1) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 49؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 286، صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 46.

(2) بركات، نظام : دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية في إسرائيل، ص 54.

(3) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 623.

(4) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 285.

(5) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 332؛ الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 169؛

Horwitz, Dan, Lissak, Moshe: Origins of the Israeli polity, P. 45.

(6) عقد في زيورخ في سويسرا (29 تموز (يوليو) – 10 آب (أغسطس) 1929م) في ظل الهجرة الخامسة، وتحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين، وفي حفل بهيج عقد في نهاية جلسات المؤتمر أول اجتماع "للوكالة اليهودية الموسعة ". (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 407).

3- الاستيطان الزراعي المبني على العمل الصهيوني.
4- نشر اللغة، والتراث العبريين في فلسطين[1].

ولتحقيق تلك المهام، كان من أهم أدوات الوكالة اليهودية، الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت)؛ لتهويد الأراضي، ونقابة العمال اليهود (الهستدروت) لتهويد الاقتصاد والعمل، والصندوق التأسيسي لفلسطين (الكيرن هايسود)؛ ليكون بمثابة الجهاز المالي[2].

كان عمل الوكالة اليهودية خلال فترة الانتداب البريطاني أشبه بالحكومة للمستوطنين الصهاينة في فلسطين، ولم يكن ينقصها سوى عنصر السيادة لكي تصبح دولة[3] حيث كانت لها الدوائر التالية : المالية، والسياسة، والأمانة العامة، والاقتصاد، والهجرة، والاستيطان، والعمل، والدائرة الفنية، والإسكان، والبحر وصيد الأسماك، والتجارة، والصناعة، والحرفيين، والتجار الصغار، والأنباء، والصحافة، والإحصاء، والأرشيف، والتموين، والنقل، والمواصلات. ولها أقسام متخصصة مثل : استيعاب المهاجرين، والبحث عن الأقارب، وهجرة الشباب، وتوطين الطبقة الوسطى، والمحطة الزراعية للتجارب، ومعهد البحوث الاقتصادية، وتوطين اليهود الألمان، وتوطين الجنود المسرحين وغيرهم، إلى جانب المؤسسات الكبيرة التي أُقر إنشاؤها في المؤتمرات الصهيونية، التي كانت الوكالة تشرف على أعمالها[4].

وفي المجال الزراعي رصدت الوكالة اليهودية الأموال لإنشاء المراكز الزراعية التي قامت على إعداد برامج منظمة لتدريب العمال الزراعيين، إلى جانب توزيع العمال المدربين لمدة قصيرة على المستوطنات الجديدة، كما تكفلت إدارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية، بتوفير التسهيلات الضرورية لتأسيس المزارع المختلطة، فظهر نوعان للمزارع هما : الكيبوتز (المزارع الجماعية)، والموشاف (مستوطنات صغار الملاك)[5].

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، ق1، ج4، ص 589؛ شريح، أسمهان : جذور الاستيطان، ص 34؛ مرحابيا، ح : شعب ووطن (عبري)، ص 133.

(2) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين، ص 397؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص276؛ Horwitz, Dan, Lissak, Moshe: Origins of the Israeli polity, P. 45.

(3) الموسوعة الفلسطينية، ق1، ج4، ص 589؛ المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 333؛ Rubner, Alex: The economy of Israel, P. 13.

(4) شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 397؛
Gerner, J. Deborah: One land two peoples, P. 17; Polk, William, and others: Backdrop to Tragedyc the struggle for Palestine, P. 187.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 393-394؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص275؛ مرسي، فؤاد : الاقتصاد السياسي، ص 92؛ طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 387.

كما اهتمت الوكالة اليهودية بتدريب النساء على العمل في الريف، وكانت فرص العمل النسائي في مزارع التدريب تتوفر فقط في مزارع الخضروات، وحظائر الدواجن والماشية. كذلك اهتمت بتربية الجيل الجديد من أبناء المستوطنين، وبناتهم على العمل الزراعي، فأنشأت لذلك الغرض مدارس زراعية لنشر التعليم الزراعي بينهم، كما أولت اهتماماً خاصاً بالبحوث الزراعية، من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للأرض، من خلال استنباط سلالات محاصيلية جديدة ترفع إنتاجية الدونم، والمساعدة في إدخال محاصيل زراعية جديدة، فأنشأت محطة التجارب الزراعية عام 1928م، التي أجرت تجارب علمية عديدة على أنواع من الحشائش التي تصلح غذاءً للماشية، وعلى أنواع جديدة من القمح والشعير والذرة[1]، كما عملت الوكالة اليهودية على تحسين وسائل الري، واستغلال المياه الجوفية، فحفرت الآبار في مستوطنات كثيرة، خاصة تلك الموجودة في وادي النعامين[2]، وقامت بتوفير السماد اللازم لزيادة خصوبة التربة، كما استوردت الآلات الزراعية الحديثة، ودربت الزرّاع على استعمالها، وبلغ ثمن الآلات الزراعية المستوردة 72,068 جنيهاً فلسطينياً عام 1935م، مقابل 16,600 جنيه في عام 1926م، إلى جانب إمداد المستوطنين بالسلالات المستحدثة من الأبقار والدواجن، مع التوسع في نظام التأمين على الماشية ضد المرض أو الموت[3]. وفي سنة 1937م، أنشأت الوكالة شركة ميكوروت الصهيونية للقيام بجميع المهام الخاصة بالمياه في فلسطين[4].

انتهزت الوكالة اليهودية فرصة قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939م، فقدمت جزءاً كبيراً من الإنتاج الزراعي الصهيوني لتموين الجيوش البريطانية التي وجدت في المنطقة، وفي الوقت نفسه نشطت في بناء المستوطنات الزراعية، فأنشأت أربعين مستوطنة خلال فترة الحرب، كما استثمرت مليونين من الجنيهات الفلسطينية في توسيع رقعة الاستيطان الزراعي، إضافة إلى قيامها بتجنيد تلاميذ المدارس في العمل الزراعي، في أيام العطلات المدرسية، تعويضاً للنقص في اليد العاملة الصهيونية التي جندت لخدمة المجهود الحربي البريطاني، ونتيجة للقروض الزراعية التي قدمتها حكومة الانتداب للوكالة اليهودية؛ زاد الإنتاج الزراعي الصهيوني بنسبة 70%، واتسعت مساحة الأرض الزراعية الصهيونية إلى 240,000 دونم[5].

---

(1) الخولي، حسن: سياسة الاستعمار والصهيونية، ج1، ص 492؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 365-396.

(2) وادي النعامين : يتبع وادي النعامين لنهر النعامين، وهو نهر دائم تجري فيه المياه على مدار السنة، ولا يتجاوز طوله 9كم، وهو من أنهار شمال غرب فلسطين، وأوديته، ولا يتعدى النهر منطقة سهل عكا، ولكن إذا أضيفت إليه روافده السيلية اتسع حوضه شرقاً ليشمل السفوح الغربية لجبال الجليل التي تخترقها عدة أودية سيلية تنتهي في نهر النعامين فترفده في مواقع مختلفة أهمها وادي الحلزون، ووادي عبلين، ومن ثم تصبح مساحة حوض تغذية النعامين كبيرة. (الموسوعة الفلسطينية، ق1، ج4، ص 473).

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 398-401.

(4) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 139.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 420.

كانت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، قد سمحت لحكومة الانتداب بأن تتفق مع الوكالة على أن تقيم أو تستثمر الأعمال، والمصالح العمومية، وترقي موارد البلاد الطبيعية[1]، فوجدت الوكالة اليهودية بذلك الفرصة المناسبة لزيادة أعداد الهجرة الصهيونية، ولتقدم مجال الصناعة الصهيونية في فلسطين[2]، فخلال فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) طوّرت الصناعة الصهيونية، وسعت الوكالة اليهودية إلى تحقيق أهداف عدة، منها : التوسع في الإنتاج الزراعي، والصناعي؛ لسد الحاجات الاستهلاكية للجيش البريطاني، واستيعاب مهاجرين جدد[3]، كما حققت الوكالة اليهودية نتائج مهمة من خلال نظام التسليف المتنوع، فكونت ثلاثة صناديق للتسليف بالتعاون مع البنك الإنجليزي الفلسطيني، حتى أمكن استيراد مواد خام قيمتها 400,000 جنيه خلال السنة الأولى للحرب[4].

وخططت الوكالة اليهودية للانتقال من مرحلة الحرب التي استوعبت ثلثي الإنتاج الصناعي، إلى مرحلة ما بعد الحرب، من خلال تحقيق استهلاك محلي موسع يؤدي إلى قيام صناعات جديدة، تعتمد على المواد الخام المتوفرة في فلسطين، والبلدان المجاورة، ودعم الصناعة المبنية على المهارة العلمية، حيث تتضاءل تكاليف المواد الخام بالمقارنة مع قيمة الإنتاج كالصناعات الكيماوية، والصيدلة، وصناعة الملابس الجاهزة وغيرها، أو حيث يتضاءل وزن المواد الخام، وحجمها كالفراء، والماس فلا تتأثر بنقل المواد الخام إلى مراكز التصنيع[5]. كما ساهم جهاز إدارة العمل في الوكالة اليهودية بالتعرف على احتياجات الحرفيين، وفتح الطريق أمام الطلائع الشابة منهم للتدريب، وإمداد سوق العمل الصهيوني بالعمال المؤهلين، إضافة إلى مساهمة إدارة العمل في إنشاء المدارس الليلية؛ لتدريب الشبان، واليافعين على الصناعة، وإنشاء شركة المقاولات للأشغال العامة من أموالها الخاصة، كما أولت اهتماماً بالصهاينة العاطلين عن العمل حيث عملت على استيعابهم في العمل الزراعي في المستوطنات الصهيونية[6]، كما عمدت إدارة الصناعة والتجارة التابعة للوكالة اليهودية إلى الترويج للبضائع الصهيونية بوسيلتين، هما :

1- السيطرة على السوق المحلية، ومنافسة البضائع المستوردة، ولتحقيق ذلك شكلت "اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين"، و"مؤسسة الدفاع الاقتصادي وتنظيم الاستيراد".

---

(1) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 45.

(2) طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية، ص 293.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 111.

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 70.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 111.

(6) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 450-451.

2- توسيع قاعدة تجارة الصادر عن طريق "مؤسسة التجارة الخارجية" التي قامت على عرض البضائع الصهيونية المنتجة في فلسطين بالخارج[1].

يتضح مما سبق، أنه بخضوع فلسطين للحكم العسكري، ثم الانتداب البريطاني، بدأت مرحلة جديدة من تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، حيث سمحت حكومة الانتداب للمهاجرين الصهاينة بالقدوم إلى فلسطين بما لديهم من خبرات، وكفاءات، ورؤوس أموال؛ الأمر الذي أسهم في تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، كما سمحت حكومة الانتداب للمؤسسات الصهيونية كالصندوق القومي، والهستدروت، والصندوق التأسيسي الفلسطيني، والوكالة اليهودية بممارسة نشاطها على أوسع نطاق في فلسطين خلال تلك الفترة، وسيظهر الانحياز البريطاني لصالح الحركة الصهيونية في فلسطين، في أبشع صوره خلال المبحث الثاني، عند دراسة القوانين البريطانية التي دعمت الحركة الصهيونية في مختلف النشاطات الاقتصادية.

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 474-475.

المبحث الثاني

العوامل الخارجية التي أثرت في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1918-1948م)

أولاً : الانحياز البريطاني لصالح الصهيونية :

1- دور بريطانيا في دعم مقومات الاقتصاد الصهيوني.

2- منح سلطات الانتداب الامتيازات الاقتصادية للصهاينة.

3- القوانين البريطانية الداعمة للاقتصاد الصهيوني.

ثانياً : الأحداث الجارية محلياً ودولياً :

1- الثورات الفلسطينية.

2- الحرب العالمية الثانية (1939-1945م).

استفاد الصهاينة من العوامل الداخلية –التي سبقت دراستها– في تطوير اقتصادهم في فلسطين، كما استغلوا الانحياز البريطاني لصالحهم، واندلاع الثورات الفلسطينية، ونشوب الحرب العالمية الثانية 1939–1945م؛ لتحقيق الهدف ذاته.

أولاً : الانحياز البريطاني لصالح الصهيونية :

ما أن تسلم الاحتلال البريطاني إدارة فلسطين عام 1918م، حتى شرع بدعم الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، على ثلاثة أوجه أساسية هي : دعم مقومات الاقتصاد الصهيوني، ومنح الصهاينة الامتيازات الكبرى في فلسطين، وإصدار القوانين الداعمة للحركة الصهيونية.

1) دور بريطانيا في دعم مقومات الاقتصاد الصهيوني :

قامت حكومة الانتداب البريطاني بدعم مقومات الاقتصاد الصهيوني (الزراعة، والصناعة، والتجارة) في فلسطين على حساب الاقتصاد العربي الفلسطيني مستخدمة كافة الإجراءات الممكنة لذلك.

أ– الزراعة :

تشددت حكومة الاحتلال البريطاني في جمع الضرائب المتراكمة على الملاك والفلاحين، وفي منح القروض لهم، فقد أصدرت في 30 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1918م، تعليمات لتوضيح شروط الإدارة البريطانية لمنح قروض للفلاحين الفلسطينيين منها :

أ– دفع فائدة بنسبة 10% سنوياً حتى انتهاء القرض.

ب– أن تكون المحاصيل الزراعية ضماناً للقروض التي يحصل عليها المزارعون.

ت– أنه يحق للإدارة البريطانية بيع أي جزء من محاصيل الأراضي بالسعر الذي تحدده مقابل تسديد الديون، والفوائد.

ث– يحق للإدارة البريطانية –بدون الرجوع إلى المحاكم، أو أية تشريعات أخرى– وضع يدها على جميع المحاصيل، أو جزء منها؛ حتى تضمن حقوقها بموجب الاتفاق.

ج– تحرر الاتفاقية المعقودة بين المالك والإدارة على نسختين عربية، وإنجليزية، وفي حال وقوع أية خلافات تعتمد النسخة الإنجليزية[1].

وبذلك تكون حكومة الاحتلال البريطاني قد أغرقت الفلاح الفلسطيني بالأزمات، ضمن سياستها الداعمة للاقتصاد الصهيوني، وفي عام 1920م، جاء محصول القمح، والزيتون وافراً، وقد فاض عن حاجة الاستهلاك المحلي، وكان الطلب على الحبوب من الخارج قوياً، والأسعار عالية[2]،

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 88.

(2) ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948م، ص 57.

لكن هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني، أصدر أمراً بمنع تصدير الحبوب، والزيت، وأحياناً كان يستورد الحبوب، والزيت قبل موسم الحصاد بأسابيع قليلة، ويغرق الأسواق بها؛ حتى تهبط الأسعار، ويعجز الفلاح عن تسديد ديونه؛ فيضطر إلى بيع أرضه، فكان يتلقفها الصهاينة. وفي حين بلغ متوسط الدخل السنوي للفلاح الفلسطيني 26 جنيهاً، بلغ متوسط جملة الضرائب التي عليه دفعها 5 جنيهات و870مليماً، أي نحو 22.5% من دخله السنوي[1].

وحين بدأت الحركة الصهيونية تهتم بزراعة بعض الخضروات كالبندورة، أولتها السلطات البريطانية الرعاية الشاملة، فأصدرت أمراً في عام 1925م، بمنع استيراد البندورة، وذلك بموجب قانون حماية النباتات[2]، وعندما شعرت بتوسع المزارعين العرب في زراعتها، أوقفت سلطات الانتداب مفعول الحماية الجمركية، وأغرقت الأسواق بالبندورة المستوردة قبيل الحرب العالمية الثانية[3]، كما قامت سلطات الانتداب برفع الرسوم الجمركية على البطاطا المستوردة من جنيه إسترليني إلى ثلاثة جنيهات على الطن دعماً لإنتاج المزارع الصهيوني من البطاطا[4].

علم الصهاينة أهمية المناطق الساحلية، وخصوبتها في زراعة الحمضيات، التي كانت تجلب للفلاح الفلسطيني أموالاً طائلة، فخططوا للسيطرة على تلك الأراضي، بمساعدة سلطات الانتداب[5].

كما بذل المندوب السامي بلومر[6] جهده لدعم الصهاينة في زيادة مساحة أراضي الحمضيات التابعة لهم[7]، حتى تمكنوا عام 1926م من زراعة نحو 8000 دونم بمختلف أنواع

---

(1) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 74؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 56-60؛ طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 44؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 223.

(2) أصدرته سلطات الانتداب في الأول من نيسان (أبريل) عام 1924م، ونصت المادة الرابعة منه على أنه يجوز للمندوب السامي بأمر، أو مرسوم يصدره، يحظر استيراد أية نباتات، أو بذور، أو ثمار، أو رزمها، أو غلافاتها، أو لفافاتها، أو أي تراب إلى فلسطين، إذا اقتنع بضرورة ذلك، لمنع انتشار أي مرض، أو وباء، أو لتوقيف تفشيه بين النباتات، ويكون ذلك الحظر مطلقاً، أو مقيداً بشروط تبين في الأمر، أو المرسوم. (قانون وقاية النباتات، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1311).

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1106؛ الشريف، محمد : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 131؛ بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 117؛
Nathan, Robert and others: Palestine, Problem and promise, P. 58.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 664؛ بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 17.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1105؛
Nathan, Robert and others: Palestine, Problem and promise, P. 58.

(6) تولى بلومر منصب المندوب السامي لفلسطين من أول آب (أغسطس) عام 1925م، إلى نهاية تموز (يوليو) عام 1928م. (السفري، عيسى : فلسطين العربية، ص 207).

(7) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1019.

أشجار الحمضيات، زادت فأصبحت 25,500 دونم عام 1927م، وفي عام 1928م، بلغت 36,500[1]، وبحلول عام 1930م أصبح الصهاينة يملكون نحو 48,750 دونماً مزروعة بالحمضيات[2].

كما عملت سلطات الانتداب على تنظيم عمليات تصدير الحمضيات من خلال الجمعيات التعاونية الصهيونية، وكانت بريطانيا أهم البلدان المستوردة للحمضيات الفلسطينية، فقد بلغت نسبة ما استوردته عام 1935م، 79.9%، وارتفعت عام 1936م إلى نحو 96.3% من مجموع الصادرات الفلسطينية من الحمضيات[3].

تضرر تصدير الحمضيات، باندلاع الحرب العالمية الثانية، فقامت سلطة الانتداب البريطاني بتأسيس "مجلس تسويق الحمضيات" عام 1941م، الذي عملت من خلاله على تسويق الحمضيات للجيش، والدول المجاورة. وتطوير صناعة العصائر، وبدعم القروض البريطانية استطاع أصحاب بساتين الحمضيات الحفاظ على زراعتها، حيث قدر حجم القروض لمزارع الحمضيات خلال سنوات الحرب بحوالي 3 مليون جنيه فلسطيني[4].

كما اتبعت سلطات الانتداب سياسة مجحفة ضد زراعة التبغ، التي كانت زراعة عربية إلى حد كبير، ففي مطلع العشرينيات قامت سلطات الانتداب بإلغاء احتكار شركة الريجي العثمانية لصناعة التبغ[5]، فقد أصدرت عام 1925م، قانوناً عرف باسم قانون التبغ لعام 1925م[6] لتنظيم زراعة التبغ، وبسبب اهتمام العرب بتلك الزراعة أدركت سلطات الانتداب أن تلك الزراعة لن تعود بالنفع على المشروع الصهيوني[7]؛ لذا شجعت استيراد التبغ الخام، والسجائر[8].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 149.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 96.

(3) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 663-664.

(4) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية للسلطات البريطانية (عبري)، ص 165؛
Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 121.

(5) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 664.

(6) للمزيد حول زراعة التبغ انظر : جريدة حكومة فلسطين الرسمية، قانون التبغ لعام 1925م، عدد ممتاز، 6 كانون ثانٍ (يناير) عام 1925م، ص 32؛ قانون التبغ، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1622م.

(7) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 15-16؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 664.

(8) للمزيد حول استيراد التبغ انظر : جريدة حكومة فلسطين الرسمية، قانون التبغ لعام 1925م، عدد 145، 16 آب (أغسطس) عام 1925م، ص 467.

ب- الصناعة :

اهتمت السلطات البريطانية بتشجيع الصناعات الصهيونية، وحمايتها على حساب مصلحة العرب الفلسطينيين، فأزالت ضرائب التصدير عن الصناعات الصهيونية، كما أزالت ضرائب الجمارك على استيراد المواد الضرورية لتلك الصناعات[1]، فتم إعفاء جميع آلات، ومعدات مصنع نيشر للأسمنت من رسوم الاستيراد، كما أعفت لوازم الإنتاج مثل الفحم المستخدم في الأفران، والبراميل، والأكياس الورقية من الجمارك[2]، وفي عام 1927م، رفعت سلطات الانتداب الضريبة الجمركية على طن الأسمنت الوارد إلى فلسطين من 20 قرشاً إلى 60 قرشاً، وكانت تلك الزيادة تعادل 33.3% من ثمنه، حتى يظل الأسمنت الصهيوني وحده في السوق[3]. كما أعفته من رسوم التصدير؛ حتى ينافس صناعة الأسمنت في البلاد العربية المجاورة، ويباع بأرخص من أسواق فلسطين[4].

ولحماية إنتاج شركة مطاحن فلسطين الكبرى، التي أسسها البارون روتشيلد في حيفا عام 1923م[5]، ألغت سلطات الانتداب الرسوم الجمركية على القمح المستورد[6]، وقد نتج عن ذلك إغراق الأسواق الفلسطينية بالقمح المستورد؛ فانخفض سعر القمح من 12 جنيهاً للطن الواحد في عام 1929م إلى 6 جنيهات للطن في عام 1930م[7]، وفي الوقت نفسه زادت سلطات الانتداب الضريبة على الدقيق الوارد من الخارج، وقد تأثر المزارع العربي بذلك؛ لأن الحبوب كانت عماد الزراعة العربية، بينما انصرف الفلاح الصهيوني لزراعة الأشجار المثمرة[8].

ولدعم إنتاج مصنع شيمن للزيوت النباتية الذي كان يقوم بصنع الصابون، وزيت للدهان، وروائح عطرية، ألغت سلطات الانتداب الرسوم الجمركية على السمسم المستورد[9]، بهدف توفير المواد الخام اللازمة للمصنع، وحماية إنتاجه من المنافسة الخارجية؛ مما أثر سلباً على الاقتصاد العربي الفلسطيني حيث فرضت سلطات الانتداب ضرائب جمركية عالية على

---

(1) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 360.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 190.

(3) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 52.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 190.

(5) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 669.

(6) للمزيد حول استيراد القمح انظر : مرسوم (تنظيم) استيراد الحبوب والزيوت، مجموعة قوانين فلسطين، ج3، ص 1986.

(7) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685.

(8) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 190.

(9) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 142.

زيت بذر القطن المستورد من مصر؛ من أجل حماية مصانع شيمن لاستخراج الزيوت[1]، بينما سمحت سلطات الانتداب للصهاينة باستيراد بذور عباد الشمس، وبذور القطن، وزيت الزيتون من الأسواق الأرخص، دون رسوم جمركية[2]، وفي المقابل فرضت سلطات الانتداب الضرائب العالية على الصابون الفلسطيني المصدر إلى الخارج[3]؛ فأصبح المستهلك العربي في فلسطين يدفع سعراً أعلى للصابون المحلي؛ بسبب سياسة سلطات الانتداب الداعمة للحركة الصهيونية[4].

كما رفضت سلطات الانتداب البريطاني تخصيص مقدار كاف من الخيوط اللازمة لصناعة النسيج عند العرب، وفي الوقت نفسه وفرت ما يلزم لتلك الصناعة عند الصهاينة؛ مما أضعف صناعة الغزل، والنسيج العربية[5]. كما سنّت قوانين جمركية منعت استيراد الأقمشة السورية، والمصرية التي كان عرب فلسطين يعتمدون عليها[6].

ولم يتوقف الدعم البريطاني للصناعة الصهيونية، فقد أعفت سلطات الانتداب شركة (عسيس) الصهيونية لحفظ الثمار والخضروات في رامات جان[7] من الرسوم الجمركية، كما رفعت التعرفة الجمركية إلى 25% من قيمة جميع أصناف الطعام الذي تصنعه الشركة محلياً[8].

وأنشأ الصهاينة عام 1930م، شركة لصناعة المربى، وعصير الفاكهة ومشتقاته، بأمر من سلطات الانتداب التي أعفت تلك الشركة من دفع رسوم على السكر المستعمل لصناعة المربى والعصير المعد للتصدير[9]، وعلى الفاكهة المستوردة[10]، كما رفعت سلطات الانتداب رسوم الاستيراد على المربى؛ لحماية الشركة الصهيونية[11].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 189؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 142.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1108.

(3) ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 58؛ النل، عبد الله : خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، ص 256.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1108.

(5) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 360.

(6) النل، عبد الله : خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، ص 256.

(7) مستوطنة صهيونية أنشئت عام 1921م، تقع إلى الجنوب الغربي من قرية الجريشة قضاء يافا. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 134؛ الخالدي، وليد : كي لا ننسى، ص 694).

(8) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 92؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109-1110.

(9) للمزيد حول نظام استيراد السكر انظر : نظام استيراد السكر، مجموعة قوانين فلسطين، ج3، ص 1994.

(10) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685.

(11) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109.

ولحماية إنتاج مصنع (نور) للكبريت الذي أنشئ في تل أبيب[1]، فرضت سلطات الانتداب رسوماً عالية على استيراد علب الكبريت[2].

ت- التجارة :

اختلفت تجارة فلسطين في عهد الانتداب البريطاني عما كانت عليه طوال العهد العثماني، فقد أدى تدفق المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين بأعداد كبيرة، وزيادة عدد السائحين القادمين إلى فلسطين، إلى زيادة الكثافة السكانية، فاتسعت السوق المحلية، وزادت القوة الشرائية، نتيجة لما حمله أولئك الوافدون من أموال[3].

انعكست السياسة الاقتصادية البريطانية التمييزية، التي ارتبطت بتوجيه تجارة فلسطين الخارجية لمصلحتها، ولدعم الاقتصاد الصهيوني، من خلال القوانين الجمركية التي أصدرتها[4]، فبعد أن كان النظام الجمركي المتبع في فلسطين يقضي بفرض رسوم جمركية قدرها 11% على البضائع المستوردة، و1% على البضائع المصدرة، وكانت البضائع المستوردة من تركيا، ومصر، وسوريا إلى فلسطين تعامل معاملة خاصة، فالبضائع المستوردة من تركيا ومصر كانت تدفع رسوماً جمركية قدرها 8%، والمستوردة من سوريا كانت معفاة من الرسوم الجمركية، استبدلت حكومة الانتداب ذلك النظام الجمركي بقانون الرسوم الجمركية الصادر في 15 آب (أغسطس) 1924م[5]، الذي أظهر الانحياز البريطاني لصالح الحركة الصهيونية جلياً، فالبند الأول من القانون أعفى مواد البناء المستوردة، التي كانت لازمة للمهاجرين الصهاينة، لإنشاء البيوت، والمدارس، والمستشفيات، والمصانع من الرسوم. أما البند الثاني فقد أعفى الآلات الزراعية، والبذور من الرسوم الجمركية، وكانت لازمة للمهاجرين الصهاينة في الزراعة[6]، أما البند الثالث فكان ذا شقين؛ الشق الأول منه هدف إلى ضرب مصالح الفلسطينيين من خلال رفع رسوم السلع الضرورية لصناعتهم كالسكر مثلاً بهدف حرمان مصانع الشوكولاتة الفلسطينية من

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685.

(2) قانون مكس الكبريت، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1027.

(3) الجندي، إبراهيم :سياسة الانتداب البريطاني، ص 173.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 684.

(5) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 148؛ للمزيد حول بنود هذا القانون انظر : قانون الرسوم الجمركية، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 631، 658.

(6) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 149؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 482؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية للسلطات البريطانية (عبري)، ص 165.

أهم موادها الخام، إلا أن تلك الضريبة ألغيت عندما أقام الصهاينة شركة لتعليب الفواكه[1]. أما الشق الثاني فكان لخدمة المنتجات الصهيونية، وحمايتها من المنافسة الخارجية[2].

استمرت حكومة الانتداب بسياسة التمييز، فوضعت حدوداً جمركية لتبادل البضائع داخل فلسطين نفسها، إمعاناً في إذلال الفلسطينيين، وإرهاقهم بكثرة الضرائب حتى داخل حدود بلدهم[3]، ومن المعلوم أن مثل تلك القوانين لم تطبق إلا على التجار الفلسطينيين، بينما تم غض الطرف تماماً عن التجار الصهاينة.

اعتمدت فلسطين في تجارتها الخارجية على الصادرات الزراعية، التي كانت تشكل عامي (1934–1935م) حوالي 90% من صادرات فلسطين، وكانت الحمضيات تشكل 95% من تلك الصادرات[4]. وإمعاناً في السياسة البريطانية المعادية للتجارة الفلسطينية، أصدرت قانوناً قضى بعرقلة التصدير، سواء كانت الثمار المصدرة حمضيات أم غير ذلك[5]،من خلال تأخير عملية فحصها حتى تفسد، وتصبح غير صالحة للتصدير، حتى أن سلطات الانتداب كانت في موسم قطف الخضار تمنع الدواب من الانتقال من قرية إلى قرية بحجة عدم نقل عدوى الأمراض، لكن الحقيقة هي عدم نقل الخضروات، وبيعها في القرى المجاورة؛ حتى تكسد، ولا يكسب الفلاح شيئاً، فيضطر إلى بيع أرضه إلى السماسرة العرب المتعاونين مع الصهاينة[6].

2) منح سلطات الانتداب الامتيازات الاقتصادية للصهاينة :

منحت سلطات الانتداب الصهاينة الامتيازات الاقتصادية، التزاماً منها بالمادة الرابعة من صك الانتداب، التي تهدف لإنشاء وطن (قومي) للصهاينة في فلسطين، كما أوضحت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب نفسه أنه يمكن لحكومة الانتداب أن تتفق مع الوكالة اليهودية؛ لإنشاء، أو تسيير الأشغال، والمصالح، والمنافع العمومية الموجودة في البلاد، وترقية مرافق البلاد الطبيعية[7]. وبناءً على ذلك منحت سلطات الانتداب الصهاينة عدداً من الامتيازات الاقتصادية، أهمها :

---

(1) الجندي، إبراهيم :سياسة الانتداب البريطاني،ص 188؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 165.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685.

(3) للمزيد انظر : قانون الحدود الجمركية، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 669–670.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 178.

(5) للمزيد انظر : قانون تصدير الأثمار، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 824.

(6) البوجي، محمد، العيلة، رياض : يبنا تاريخ وآثار، ص 73–74.

(7) زقوت،ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 238–240؛ مرحابيا، ح : شعب ووطن (عبري)، ص 76.

أ- امتياز شركة كهرباء فلسطين (مشروع روتنبرغ)[1] لعام 1921م :

نشأت فكرة مشروع روتنبرغ، مع قدوم البعثة الصهيونية إلى فلسطين في آذار (مارس) عام 1918م، وكان من بين أعضائها بنحاس روتنبرغ Pinahas Rutenberg مهندس الكهرباء الروسي[2]، الذي أعد دراسة عن تطوير موارد فلسطين الطبيعية؛ من أجل استيعاب المزيد من المهاجرين، واقترح استغلال مياه نهر الأردن، وروافده من أجل توليد الطاقة الكهربائية، وما أن تولى هربرت صموئيل مهام منصبه كمندوب سامٍ بريطاني في فلسطين، حتى تقدم روتنبرغ إليه بطلب لمنحه استغلال مياه نهر العوجا[3]؛ في توليد الكهرباء في منطقة يافا[4]. أما المشروع الثاني : فهو امتياز نهر الأردن[5]، الذي عدل في آذار (مارس) 1926م، وكانت مدته سبعين سنة، ومن خلاله استفاد روتنبرغ من مياه المنطقة الواقعة ضمن حدود الامتياز لتوليد الطاقة الكهربائية[6].

ومنحت المادة (12) من الامتياز : "المندوب السامي بناءً على طلب الامتياز الخطي، أن ينزع ملكية مطحنة الجريشة، وكل ملك، أو أرض، أو أبنية، أو حقوق يحتاج إليها روتنبرغ في إنشاء سد الهدرة، أو بناء القناة، ومحطة القوة في الجريشة، أو بالقرب منها، وبناء مطحنة الدقيق، والمباني، والمكاتب، والمستودعات، والدور، والمخازن الضرورية، وغيرها من المؤسسات، والمنافع التي يقتضيها ذلك الامتياز لتوليد الكهرباء"[7]. وفي الوقت الذي لم ينفذ فيه

---

(1) بنحاس روتنبرغ : (1879-1942م)، زعيم صهيوني، مؤسس شركة الكهرباء في فلسطين، صاحب الشخصية المركزية الأكثر تأثيراً في اليشوف اليهودي خلال مرحلة الانتداب البريطاني، ارتقى في الحركة الصهيونية مواقع كثيرة، وتنقل بين بلدان عدة لترويج الأفكار الصهيونية، وجلب الدعم للمشروع الصهيوني. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 467).

(2) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 156؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 297-298؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 258.

(3) ينبع من رأس العين على مسافة 20كم شمال شرق يافا، وتغذيه مياه رأس العين، والأمطار المتقدمة من عدة أودية، يبلغ طوله من منبعه حتى مصبه في البحر المتوسط شمال تل أبيب حوالي 25كم. (الدباغ، مصطفى: بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 30).

(4) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 156.

(5) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 258.

(6) قانون امتيازات الكهرباء، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 708؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 43؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 613.

(7) قانون امتيازات الكهرباء، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 729؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 157.

روتنبرغ نص الامتياز، استخدم موتورات لتوليد الكهرباء تعمل بالوقود، إلى جانب أن العمل في تنفيذ المشروع كان يتم ببطء شديد، وهو أمر مخالف لمواد الامتياز[1].

كما نصت المادة (26) من الامتياز ذاته على أنه : "لا يمنح المندوب السامي خلال مدة هذا الامتياز، امتيازاً آخر في منطقة الامتياز لأي شخص آخر، أو شركة أخرى غير صاحب الامتياز"، أما المادة (38) من الامتياز ذاته فقد أوردت أنه : "لا تجبى ضريبة على الأرباح إلا بعد مضي سبع سنوات، وتزيد أرباح المشروع عن المصروفات"[2].

قدمت حكومة الانتداب لشركة روتنبرغ قرضاً بقيمة 250,000 جنيه استرليني، بكفالة وزارة الخزانة البريطانية[3]. وبينما لم تستخدم الشركة أحداً من العرب في العمل بالمشروع[4]، فإن المشروع أتاح للصهاينة التوسع في الأراضي الفلسطينية، وجلب المزيد من المهاجرين، وتشغيلهم[5]، كما دعم انتشار الصناعة الصهيونية، وقلل من توسع الفلاح الفلسطيني بالزراعة، لا سيما المروية منها، وذلك في المنطقة التي استولى عليها صاحب المشروع[6]، حيث تم تمليك الشركة 18 ألف دونم، إضافة للأراضي التي شغلتها مباني المشروع[7]. وفي حين احتكر الصهاينة استخدام مياه نهري الأردن، واليرموك[8]، وروافدهما لتوليد الطاقة الكهربائية في فلسطين، وتوزيعها لإنارة الشوارع، وفي المزارع، والمصانع، والمطاحن وغير ذلك. كان خطر الامتياز مزدوجاً على العرب؛ فقد تسلم الصهاينة مصدر المياه الوحيد في فلسطين من الأنهار الداخلية، باستثناء بعض الجداول الصغيرة التي تجري فيها المياه في أوقات الشتاء فقط، كما

---

(1) قانون امتيازات الكهرباء، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 709.

(2) قانون امتيازات الكهرباء، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 734-737.

(3) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 43.

(4) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 98.

(5) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 43؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 258.

(6) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 613؛ بقير، جدعون : مستوطنة تاج أو بيت قومي (عبري)، ص184.

(7) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 211;

شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 43.

(8) نهر اليرموك : هو الحد الفاصل السياسي بين سوريا، والأردن حالياً، على طول 30كم، ويعرف أيضاً باسم "شريعة المناظرة" أو "شريعة المنظور" نسبة إلى قبيلة المناظرة في تلك الديار، وهي من عشائر الجولان، ويعد اليرموك أكبر روافد نهر الأردن، ينبع من مرتفعات حَوْران، ويلتقي مع نهر الأردن في جنوبي بحيرة طبريا، على بعد ستة كيلو مترات منها، بالقرب من جسر المجامع، وعند نقطة الاتصال تلك كانت تقوم منشآت روتنبرغ الصهيونية، المعروفة باسم "شركة كهرباء فلسطين". (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 78-79).

تركز الوجود الصهيوني بالقرب من حدود فلسطين الشمالية، حيث منابع المياه التي تصب في نهر الأردن، أما الخطر الثاني؛ فتمثل في احتكاره لتوليد الكهرباء في فلسطين سواء بالمولدات التي تدار بالديزل، أم بالمحطات المائية[1] على الصهاينة فقط.

ب- قانون ينابيع أرطاس[2] لعام 1925م :

تعرضت مدينة القدس لمشكلة خطيرة، تتعلق بنقص المياه؛ لوجود نشاط ملحوظ للبناء الصهيوني في المدينة خلال عام 1925م، ولضمان تأمين احتياجات ذلك النشاط واستمراريته، أصدر هربرت صموئيل بتاريخ 25 أيار (مايو) 1925م، قانوناً عرف بقانون ينابيع أرطاس، وحسب ذلك القانون أعلن صموئيل في الجريدة الرسمية، في عددها الصادر بتاريخ 25 أيار (مايو) 1925م : "آمر : أنا السير هربرت لويس صموئيل؛ المندوب السامي لفلسطين، بمقتضى السلطة المخولة لي في المادة (2) من قانون ينابيع أرطاس لسنة 1925م، قد خولت مجلس بلدية القدس، أن يأخذ المياه الجارية من ينابيع قرية أرطاس لمدة 12 شهراً من تاريخ هذا الأمر، وأن يستعمل هذه المياه لزيادة المياه الموجودة في خزانات مياه البلدية الموجودة في برك سليمان، مع مراعاة أحكام القانون المذكور في جميع الأحوال"[3].

بذلك حرم هربرت صموئيل أهالي القرية من استغلال موارد قريتهم المائية في ري مزروعاتهم، وسقي مواشيهم[4]، ومنحها لمدة عام كامل لبلدية القدس لخزنها في برك سليمان؛ لضمان استمرار حركة البناء الصهيونية في القدس.

ت- امتياز البحر الميت لعام 1929م :

منحت حكومة الانتداب البريطاني في نيسان (أبريل) عام 1929م امتيازاً لكل من موئير نوفومسكي Novomeysky M. وهو يهودي روسي، وتوماس تولوك Tolok, T. وهو بريطاني الأصل لاستخراج أملاح البحر الميت، وتم تسجيل الشركة باسم شركة البوتاس الفلسطينية Palestine Potash LTD.، على أن يكون الامتياز ساري المفعول ابتداءً من أول كانون ثانٍ (يناير) عام 1930م[5].

---

(1) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 159-160؛ النحال، محمد : سياسة الانتداب، ص 93.

(2) قرية عربية تقع في ضواحي مدينة القدس. (الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 43).

(3) قانون ينابيع أرطاس؛ جريدة حكومة فلسطين الرسمية، عدد ممتاز، 25 أيار (مايو) عام 1925م، ص 296-297.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 614؛ السنوار، زكريا : دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضٍ في فلسطين (1920-1925)، ص 237.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 151.

تتبع أهمية أملاح البحر الميت من فوائدها العديدة في مجال الصناعة، فالبوتاس يدخل في صناعة الصابون، والزجاج، والكبريت، والمتفجرات، والأسمدة، وتستخدم مركبات البروم في التصوير، وتركيب الأدوية، وكلوريد الصوديوم علاوة على كونه ملح طعام لا غنى عنه في صنع الصابون، والصودا، ويستخدم الكلوريد في صناعة القذائف الغازية، كما يستعمل مطهراً، وفي تبييض الأقمشة، أما كلوريد المغنيسيوم فيستعمل في صناعة النسيج، من أجل تليين الألياف الصوفية، وتنعيمها للصناعة[1].

لم تقتصر أهمية امتياز البحر الميت لشركة البوتاس الفلسطينية على استخراج أملاحه، وإقامة الصناعات المختلفة عليها، واستيعاب أيدٍ عاملة جديدة، وجلبها من الخارج، بل أجازت بريطانيا للشركة حفر الآبار من أجل الحصول على ماء نقي، وحق قلع ما يلزم من الحجارة اللازمة للمشروع، سواء من الأملاك الأميرية غير المملوكة، أم من الأراضي المملوكة للناس بعد موافقة الحكومة[2]. وبذلك استطاع الصهاينة الاستيلاء على أراضي قبيلة الظلام العربية الواقعة إلى الجنوب من البحر الميت، التي بلغت مساحتها 1500 دونم[3]، كما سمح للشركة بحفر الآبار في الأراضي الأميرية، وممتلكات الغير، ولا تخفى أهمية المياه الجوفية في ري مزروعات الفلاحين خاصة في غياب الأنهار الداخلية، وأتاح ذلك الحق للشركة الفرصة لاستخدام المياه لصالح المزارعين الصهاينة[4].

بلغ مجموع ما منحته بريطانيا للشركة من أراضٍ خارج منطقة الامتياز 987 ألف دونم مجاناً[5]، كما حصلت الشركة على 64 ألف دونم بأجر رمزي، واستولت على قطعة أرض بالبقعة الفوقا ضمن منطقة بلدية القدس، وذلك عام 1947م، وأقام الصهاينة مستوطنة بالقرب من البحر الميت، عرفت باسم مستوطنة كاليه، وبذلك تمكن الصهاينة من خلال ذلك الامتياز من التوطن في المنطقة التي شملها الامتياز بكثافة سكانية عالية[6]، كما تحكموا في مستقبل التطور الاقتصادي العربي في فلسطين، بعد أن سيطروا على مصادر الثروة المعدنية، وفتحت أبواب التقدم أمامهم، فبنوا في المنطقة الشمالية للبحر الميت مدينة سياحية، ومشتى عالمياً[7].

---

(1) أبو الرب، مجدولين : ثروات البحر الميت، ص 150–152؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 162.
(2) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 164.
(3) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 614.
(4) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 164.
(5) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 44.
(6) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 164.
(7) التل، عبد الله : خطر اليهودية العالمية، ص 250.

ومن صور التمييز العنصري الذي مارسته سلطة الانتداب لصالح الصهاينة أنها سحبت الموافقة التي كانت قد منحتها لمواطن عربي من أهل القدس، يدعى إبراهيم حزبون لاستثمار مياه البحر الميت، للغرض نفسه، ومنحته لشركة البوتاس الفلسطينية دون الرجوع لصاحب الامتياز العربي[1]. أما مدة الامتياز فكانت خمسة وسبعين عاماً[2]، وذلك يوضح إمعان سلطة الانتداب في تسخير فلسطين بمقدراتها وخيراتها الطبيعية لخدمة المشروع الصهيوني.

ث- امتياز تجفيف بحيرة الحولة لعام 1934م :

كانت الحكومة العثمانية في حزيران (يونيو) 1914م، قد منحت عدداً من اللبنانيين امتيازاً بتجفيف أراضي الحولة، وإحيائها[3]، إلا أنه بسبب العراقيل التي وضعتها حكومة الانتداب في وجه الشركة تمكن الصهاينة في الثالث من تشرين أول (أكتوبر) عام 1934م، من شراء الامتياز من سليم سلام المفوض العام للشركة بمبلغ 192 ألف جنيه إسترليني[4]، وفي العام نفسه صادقت الحكومة البريطانية على منح شركة تطوير الأراضي Palestine Land Development في فلسطين امتياز تجفيف بحيرة الحولة[5]، وكانت هناك أربعة أهداف أرادت الشركة تحقيقها من خلال الامتياز، هي : تحويل 56,940 دونم من المستنقعات إلى أراضٍ زراعية، واستغلال المياه الجوفية في منطقة الحولة، وتخليص المنطقة من الحمى، وتأمين الاستيطان الزراعي، ومياه الري للزراعة المتنوعة في حقول تلك المنطقة[6].

واستمراراً في المحاباة البريطانية للصهاينة، قدمت سلطات الانتداب مبلغ 75 ألف جنيه للشركة الصهيونية مساعدة مالية، وأنقصت من قيمة المبلغ المطلوب 50 ألف جنيه بحجة فارق العملة، كما أعفت أصحاب الامتياز من دفع الضرائب لمدة 15 عاماً[7].

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 614؛ أبو الرب، مجدولين : ثروات البحر الميت، ص 158.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 426.

(3) كانت فكرة الدولة العثمانية في تجفيف بحيرة الحولة، بسبب كثرة المستنقعات، وانتشار الملاريا في أراضي الحولة، وما نتج عن ذلك من وفيات وأمراض، فتقدم ميشيل إبراهيم سرسق بطلب إلى ولاية بيروت لمنحه امتيازاً، لتجفيف مستنقعات الحولة، ثم اتفق مع عمر بيهم للاشتراك معه، فتقدم الاثنان بطلب جديد للدولة العثمانية على أن يشترك معهما سليم سلام، وأحمد مختار بيهم، وبالفعل حصلوا على امتياز تجفيف مستنقعات الحولة، وتم توقيع الاتفاق عام 1914م. (شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 44).

(4) عايد، خالد : التوسعية الصهيونية، ص 557؛ سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 71؛ طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 137؛ حجازي، يوسف : جذور وأطماع السياسة المائية، ص 18.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 41.

(6) يعكوفيفيتش، مردخاي : المياه في إسرائيل (عبري)، ص 73-74.

(7) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 263؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 42.

وبموجب ذلك الامتياز تمكن الصهاينة من السيطرة على حوالي 56,940 ألف دونم[1] من الأراضي العربية، وطرد المزارعين منها، لاسيما وأن حكومة الانتداب أصدرت قانون حدود امتياز الحولة رقم 6 لعام 1938م، ولم يعترف ذلك القانون بحقوق المزارعين الذين شرعوا يزرعون ما جففوه منذ العهد العثماني، وكان عدد المنكوبين 1500 عائلة عربية[2]، كما منحت سلطات الانتداب أصحاب منطقة الحولة دون غيرهم اصطياد سمك بحيرة الحولة المشمولة في منطقة الامتياز، وأعفتهم من أية بدلات إيجار سوى دفع قيمة رخصة صيد السمك التي كانت 500 مليم[3].

وقد ذكر الخبراء أن تجفيف أراضي الحولة يكفيه 750 ألف جنيه فقط ليكون دخلها السنوي بعد ذلك نصف مليون جنيه[4]. كما أعطى الامتياز الصهاينة السيطرة على موقع استراتيجي هو الجليل الشرقي، حيث عمل آلاف الصهاينة مزارعين، وأنشأوا مستوطنات جديدة[5].

3) القوانين البريطانية الداعمة للاقتصاد الصهيوني :

أطلقت سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين، يد الوكالة اليهودية، وخوّلتها بإنشاء المشروعات الاقتصادية، وتطوير الخدمات المدنية بما يعود بالنفع على الحركة الصهيونية، بغرض تطوير المصادر (للوطن) المزمع إنشاؤه في فلسطين، وكان ذلك بمثابة التزام من الحكومة البريطانية للصهاينة، وحماية مصالحهم من أي أذى قد يلحق بهم[6]، فجاءت القوانين البريطانية مؤيدة وداعمة لذلك، ومن تلك القوانين :

1- قانون انتقال الأراضي لعام 1920م :

لم يكن صموئيل بريطانياً فحسب، بل كان صهيونياً متحمساً، ووزيراً في الحكومة البريطانية، فتمكن من خدمة المشروع الصهيوني[7] بإصداره أول قانون لنقل الأراضي في أيلول

---

(1) كانت المساحة الواقعة ضمن امتياز مشروع الحولة تبلغ 56,940 دونماً منها 21,453 دونماً كانت مستنقعات حسب القياسات التي أخذت في سنة 1934م، و16,919 دونماً، كانت تغطيها مياه البحيرة، و18,568 دونماً كانت أراضٍ يابسة. (حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 145).

(2) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 91؛ عايد، خالد : التوسعية الصهيونية، ص 557؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 614؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 44.

(3) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 72؛ النحال : محمد : سياسة الانتداب، ص 91.

(4) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 102.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 41؛ النحال، محمد : سياسة الانتداب، ص 92.

(6) Ismar, Elbogen: Acentury of Jewish Life, P. 592.

(7) سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص 21؛
Ismar, Elbogen: Acentury of Jewish Life, P. 593.

(سبتمبر) 1920م، أي بعد شهرين فقط من تعيينه، وقد أبطل قانونه مفعول قانون عام 1918م، الذي حظر التصرف في الأموال المنقولة، حتى يعاد تأسيس دائرة الطابو[1]، واعترض العرب على ذلك القانون، وذكروا أنه جاء لإفقارهم، وإجبارهم على بيع أراضيهم للصهاينة بأسعار قليلة[2].

2- قانون انتقال الأراضي المعدل لعام 1921م :

أصدر هربرت صموئيل في 4 نيسان (أبريل) عام 1921م، قانوناً عرف "بقانون انتقال الأراضي رقم 2"، منح بموجبه المحاكم صلاحية إصدار الأحكام ببيع الأموال غير المنقولة، تنفيذاً لحكم، أو وفاءً لدين[3]، وتكمن خطورة ذلك القانون في أن كثيراً من الأراضي العربية كانت مرهونة للمرابين الصهاينة، خاصة بعد أن أغلق صموئيل البنك العثماني في آذار (مارس) عام 1921م، وأمام عجز الفلاح عن سداد ما عليه من قروض، كان المرابون الصهاينة يرفعون الأمر إلى المحاكم فتحكم بنزع ملكية الأراضي المرهونة[4].

3- قانون الأراضي المحلولة لعام 1920م :

أصدر هربرت صموئيل في الحادي عشر من تشرين أول (أكتوبر) 1920م، قانون الأراضي المحلولة، الذي طلب من كل شخص وضع يده في وقتٍ قبل صدور القانون على أية أرض أصبحت محلولة؛ لانقطاع ورثة المالك، أو لعدم زراعتها أن يخبر (إدارة الأراضي) بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار القانون، وإذا وضع أي شخص يده على أراضٍ محلولة، ولم يخبر الإدارة عنها خلال تلك المدة، يجوز أن يحكم عليه بغرامة مالية لا تزيد عن خمسين جنيهاً، أو بالحبس مدة ثلاثة أشهر، أو بالعقوبتين معاً[5].

معلوم أن أغلبية الأراضي الفلسطينية كانت أراضٍ ميري، احتفظ حائزوها بحقوقهم ما داموا يقومون بزراعتها، وطبقاً للقانون العثماني، فإنه في حالة ترك الأرض غير مزروعة ثلاثة أعوام متعاقبة، تعود تلك الأرض إلى الدولة بصفتها أراضي المحلول. وكان الهدف البريطاني من سن قانون الأراضي المحلولة عام 1920م، تعيين حدود أراضي الدولة وتنظيمها، والمطالبة بالإبلاغ عن الأراضي التي جرى وضع اليد عليها، أو فلاحتها، بعد أن كانت قد عادت للدولة، طبقاً للقانون العثماني[6].

---

(1) قانون انتقال الأراضي لعام 1920م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1001-1002.
(2) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 112.
(3) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 267؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 25.
(4) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 199-200؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 610.
(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 249-250.
(6) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 270؛ السنوار، زكريا : دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضٍ في فلسطين، ص 318.

وبمقتضى ذلك القانون حُرم الفلاحون من الاستفادة من الأراضي المحلولة، وقت صدور القانون، وقبل صدوره؛ لأنه طُبّق بأثر رجعي مطلق، وبذلك قامت حكومة الانتداب بحصر الأراضي الأميرية المحلولة؛ تمهيداً للاستيلاء عليها، وتغيير صنفها إلى صنف آخر؛ لتمليكها للصهاينة، أو بيعها للمؤسسات الصهيونية عن طريق طرح الأراضي المحلولة بالمزاد[1].

4- قانون تنظيم المدن لعام 1921م :

أصدرت حكومة الانتداب في 14 كانون ثانٍ (يناير) عام 1921م، قانون تنظيم المدن، وقد شكلت بموجب ذلك القانون لجنة مركزية للإشراف على الأبنية، وتنظيم المدن، كما شُكلت لجان محلية لتلك الغاية[2]، وقد أعطت المادة 22 من القانون المذكور اللجنة المركزية الحق في نزع ملكية الأراضي والمباني المقامة عليها بهدف المنفعة العامة[3]. وتحت مظلة ذلك القانون تمكنت حكومة الانتداب في 19 حزيران (يونيو) عام 1936م، من نسف الحي العربي القديم في مدينة يافا -بعد أن استعصى على السلطات دخوله أثناء الثورة الفلسطينية عام 1936م- بحجة توسيع المدينة، وتحسينها، وقد هدمت بذلك 220 منزلاً، وشردت 450 أسرة عربية[4].

5- قانون الأراضي الموات[5] لعام 1921م :

قام هربرت صموئيل في 16 شباط (فبراير) عام 1921م، بإصدار قانون الأراضي الموات[6] الذي نجح في الحد من قيام الأهالي العرب، باستصلاح مساحات من الأراضي غير المستزرعة، عندما اشترط القانون أخذ إذن مسبق قبل استصلاح الأراضي من مدير الأراضي، وهو أبرامسون الصهيوني اليهودي، وقد كان العرب، أثناء الحكم العثماني يتهربون من تسجيل

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 250؛ السنوار، زكريا : دور هربرت صموئيل، ص 318.

(2) للمزيد حول القانون انظر : قانون تنظيم المدن لعام 1921م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1643.

(3) يجوز للجنة المركزية في أي وقت بعد وضع المشروع موضع التنفيذ، وبعد استشارة اللجنة المحلية، أن تكلف المجلس البلدي بالشروع في نزع ملكية الأراضي، والمباني المُقرّر نزع ملكيتها في المشروع. (قانون تنظيم المدن لعام 1921م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1651).

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 29.

(5) الأراضي الموات : هي الأراضي الخالية من السكان، البعيدة عن العمران، تكون ملكيتها للدولة، وأعطى القانون حق امتلاكها لمن استصلح أرضاً بوراً (المادة 172 من القانون المدني العثماني) والتصرف بها حسب نوع الموافقة التي حصل عليها، ويكون الاستصلاح إما بزراعتها، أو بحفر أقنية فيها، أو تحريجها أو غير ذلك، وفي حالة استصلاحها دون إذن، فحق الشفاعة مكفول للمستصلح، مقابل دفع قيمتها الحقيقية. (البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 33).

(6) للمزيد حول القانون انظر : قانون الأراضي (الموات) لعام 1921م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 970.

الأراضي بأسمائهم تهرباً من دفع الضرائب، فأصدرت سلطات الانتداب ذلك القانون، لحرمان المزارعين العرب من الأراضي التي كانوا يشغلونها، وضمها للوكالة اليهودية مجاناً، تنفيذاً للمادة السادسة[1] من صك الانتداب[2].

6- قانون محاكم الأراضي لعام 1921م :

أصدر هربرت صموئيل في 8 نيسان (أبريل) عام 1921م، قانون محاكم الأراضي، للبت في ملكية الأراضي، والحكم في منازعات الملكية[3]؛ مما ساعد الصهاينة على امتلاك الأراضي، التي كان كثير منها مرهوناً للمرابين الصهاينة، لاسيما بعد إغلاق هربرت صموئيل البنك الزراعي العثماني، وساهم ذلك في لجوء الفلاحين إلى المرابين الصهاينة -عبر وسطائهم- لإمدادهم بالمال مقابل فوائد عالية، ورهن أراضيهم، وعندما عجز الفلاحون عن دفع ما عليهم من قروض، لجأ المرابون إلى المحاكم، التي غالباً ما كانت تحكم لهم بنزع ملكية الأراضي المرهونة[4].

7- قانون مثمني الأراضي لعام 1922م :

أصدر هربرت صموئيل في 15 آب (أغسطس) عام 1922م، قانون (مثمني الأراضي)[5] الذي تمكن من خلاله من تعيين الصهاينة في المناصب الحساسة في الدولة، لتسهيل سيطرة الصهاينة على فلسطين، فقد وضع العديد من الصهاينة في منصب مثمني الأراضي مثل: المستر (ن. أبستاين) الذي مُنح رخصة لممارسة مهنة مثمني الأراضي في 20 كانون أول (ديسمبر) 1924م[6]. وبذلك أصبح الصهاينة هم الذين يحددون أسعار الأراضي، وهم الذين يشترونها بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

(1) "على إدارة فلسطين أن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشر الصهاينة في الأراضي الأميرية، والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العامة. (النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 58).

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 250؛ بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 480.

(3) للمزيد حول القانون انظر : قانون محاكم الأراضي لعام 1921م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 944-945.

(4) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 116-117؛ قاسمية، خيرية : الحركة الوطنية، ص 75.

(5) للمزيد حول القانون انظر : قانون (مثمني الأراضي) لعام 1922م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1006-1007.

(6) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 132، 1 شباط 1925م، ص 69.

8- قانون استملاك الأراضي للجيش، ولقوة الطيران لعام 1925م :

أصدر هربرت صموئيل في 15 أيار (مايو) عام 1925م، قانون استملاك الأراضي للجيش، ولقوة الطيران التابعة لجلالته في فلسطين، ومما جاء في ذلك القانون : "يحق للقائد [أحد الضباط في جيش جلالته، أو في قوة الطيران المناطة بها قيادة الجيش، أو قوة الطيران] أن يتفق مع صاحب، أو أصحاب أية أرض يحتاج إليها الجيش، أو قوة الطيران؛ من أجل شرائها شراءً باتاً، أو التصرف فيها، أو استعمالها لمدة معينة، أو للمدة التي تقضي بها مصلحة الخدمة، أو من أجل استملاك أي حق ارتفاق في الأرض، أو عليها، بما في ذلك حق إطلاق النار فيها، وسائر حقوق الاستعمال والانتفاع"[1]. ونصت المادة (4) من القانون على أنه : "إذا عجز القائد عن الوصول إلى اتفاق مع صاحب، أو أصحاب أية أرض يحتاج إليها بمقتضى المادة السابقة، فيقتضي عليه أن يرفع إلى المندوب السامي إعلان، أو إعلانات المفاوضة المنوه بها في الفقرة التالية للموافقة عليها، وللمندوب السامي السلطة إما أن يمسك عن إبداء موافقته، أو أن يمنحها بعد إجراء التعديلات التي يستصوبها في إعلان، أو إعلانات المفاوضة..."[2].

وورد في المادة السادسة من القانون أنه "إذا أصر الشخص الذي بلغ إعلان المفاوضة في تقديم تفاصيل ادعائه بالأرض المبحوث عنها في الإعلان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان المذكور، أو تخلف عن المفاوضة مع القائد بشأن مقدار التعويض الذي يدفع له، أو إذا لم يتفق القائد مع ذلك الشخص على مقدار ذلك التعويض خلال خمسة عشر يوماً : يحق للقائد أن يضع يده في الحال على الأرض المشار إليها في الإعلان المذكور، ويشترط في ذلك أنه إذا رفض أصحاب الأرض، أو مشغلوها، أو المتصرفون بها السماح للقائد بوضع يده على الأرض، فيجوز للقائد أن يقدم طلباً بذلك إلى رئيس المحكمة المركزية الواقعة تلك الأرض في دائرة اختصاصها، فإذا اقتنع الرئيس بأن للقائد الحق في وضع اليد على الأرض بمقتضى هذه المادة؛ يصدر قراراً بتوابعه، يقضي فيه بتسليم الأرض للقائد، وتعين هيئة التحكيم مقدار ذلك التعويض وفقاً للأحكام التالية في هذا القانون"[3].

ونصت المادة (20) من قانون استملاك الأراضي للجيش على أنه : "إذا أصبحت في أي وقت الأرض المستملكة لمنفعة الجيش، أو قوة الطيران حسب رأي القائد غير لازمة لتلك الغايات،

---

(1) قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 932؛ جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 137، 15 نيسان (أبريل) 1925م، ص 162-172.

(2) قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 933.

(3) قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 934.

ولم ترغب حكومة فلسطين في استملاك تلك الأرض من القائد بحسب الشروط التي قد يتم الاتفاق عليها، فيحق له أن يتفاوض ويتفق مع أي شخص لبيعها له ..."[1].

أما المادة (21) فنصت على أنه : "يجوز للمندوب السامي بناء على طلب القائد أن يصدر أنظمة بشأن استعمال الأرض المستملكة أو المشغولة بمقتضى هذا القانون للغايات المخصصة لها، ولتأمين سلامة الجمهور ضد كل خطر قد ينشأ عن ذلك الاستعمال، مع سلطة منع وقوع أي تعدٍ على الأرض، وكل ما يعيق استعمالها ..."[2].

وحسب قانون استملاك الأراضي للجيش أو لقوة الطيران، أصبح من حق قادة الجيش والطيران السيطرة على أية قطعة يرون أنها تناسبهم، وإذا رفض صاحبها بيعها، أو تأجيرها لمدة غير محددة، يرفع الأمر للمحكمة المركزية في المنطقة، وتصدر حكمها، وتقوم هيئة التحكيم بتحديد السعر، أو الأجرة، مع العلم أن هيئة التحكيم، تتكون من : "رئيس محكمة الأراضي، أو رئيس المحكمة، وهو الذي يرأس الهيئة، وأحد ضباط الجيش أو قوة الطيران، وأحد أهالي فلسطين، ويكونان متميزين، معينين من قبل المندوب السامي"[3].

وحتى تتضح مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب ذلك القانون لا بد من ذكر أنه كان لبريطانيا في فلسطين حتى عام 1947م، نحو 100,000 جندي، و5,572 شرطياً، وكان لها سبع مطارات حربية في فلسطين[4].

والأدهى من ذلك أنه إذا تقرر الاستغناء عن الأرض، يحق للقائد بيعها، ومع أن لمالكها الأصلي حق الشفعة في الأرض، إلا أن ذلك مرهون بالموافقة على السعر الذي يحدده القائد، وهذا ما يجعل من المستحيل شراء العربي أرضه التي أجبر بسيف القانون على بيعها، مما يحيلها إلى مالك صهيوني قادرٍ على شراء تلك الأرض، وبأي سعر كان[5].

9- قانون الغابات والأحراش لعام 1926م :

سن هربرت صموئيل قانون الغابات والأحراش لعام 1920م، والذي مُنع بموجبه المواطنون الفلسطينيون من الاستفادة من مساحات شاسعة من أراضي قراهم بحجة أنها تابعة لأراضي الأحراش والغابات[6].

---

(1) قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 940.
(2) قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 941.
(3) قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 936.
(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 29.
(5) السنوار، زكريا : دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضٍ في فلسطين (1920-1925)، ص 328.
(6) للمزيد حول القانون انظر : جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 69.

وأصدر المندوب السامي الثاني بلومر في الأول من آذار (مارس) عام 1926م، قانوناً عرف باسم قانون الغابات، جاء فيه :

المادة (3) : "للمندوب السامي، بمنشور ينشر في الجريدة الرسمية، أن يضع أية غابة ليست من الأملاك الخصوصية تحت إشراف وإدارة الحكومة، ويعلن أنها غابة محفوظة، وعند صدور منشور بهذا تسري أحكام هذا القانون على أية غابة ورد ذكرها في المنشور"[1].

بموجب ذلك القانون صادرت الحكومة البريطانية أراضٍ عربية مليئة بأشجار الغابات، ووضعتها تحت إشرافها، وبلغت مساحتها 38,188 دونماً، وقد وضعتها فيما بعد تحت تصرف الصهاينة، وأصبحت ملكاً لهم[2].

10- قانون نزع الملكية لعام 1926م :

أصدر بلومر قانون نزع الملكية لعام 1926م[3]، الذي أعطى المندوب السامي الحق في نزع ملكية أية أرض تحتاجها الحكومة لاستخدامها في المرافق العامة، ولإقامة أحد مشروعات الامتياز عليها، وكثيراً ما استخدم المندوب السامي ذلك القانون ضد مصلحة العرب أهل البلاد الأصليين، فكانت حكومة الانتداب تصدر بين الحين والآخر شهادات نزع ملكية أراضٍ لم تكن تستخدم للصالح العام، بل لصالح الصهاينة[4].

11- قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م :

كانت معظم ملكية أراضي فلسطين في أواخر العهد العثماني، خاضعة لنظام المشاع، الذي كان يقف حائلاً أمام شراء الصهاينة أراضٍ في فلسطين[5]، فسنت حكومة الانتداب في 30 أيار (مايو) عام 1928م، قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي، ومما جاء فيه :

المادة (3) :

(1) "إذا ظهر للمندوب السامي أن من المستحسن تسوية حقوق الملكية في الأراضي الواقعة في أية منطقة وتسجيلها فينشر في الوقائع الفلسطينية أمراً أو مرسوماً يعرف في هذا القانون بأمر التسوية.

---

(1) للمزيد حول القانون انظر : قانون الغابات؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 811.

(2) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 67؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 611.

(3) للمزيد حول القانون انظر : قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 955.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 29-30.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 752؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 26-27.

(2) يذكر في هذا الأمر موقع وحدود المنطقة التي تجري فيها تسوية وتسجيل الحقوق في الأراضي الواقعة فيها، وتعرف في هذا القانون بمنطقة التسوية ويعلن فيه أنه يجوز الشروع في تخطيط قسائم الأرض الواقعة ضمن منطقة التسوية وتقديم الادعاءات بشأنها بعد مرور المدة المعينة فيه"[1].

ادعت حكومة الانتداب أن ذلك القانون جاء لينظم مسألة الأراضي، ويحل مشاكل ملكيات الأراضي ونزاعاتها، ويمهد لكل مالك مهما كانت حصته أن يحصل على خريطة وسند لحصته، أو ملكه وكان مرد ذلك إلى محاكم الأراضي التي كانت القضايا فيها تطول كثيراً، وقد لا تنتهي، وكانت تلك المشاكل والنزاعات من الثغرات المهمة في سبيل تحقيق مطامع الصهاينة بدرجة كبيرة[2]. فقد انحصرت عمليات التسوية في مناطق السهول الساحلية، والخصبة، والأراضي المروية، أو القابلة للري، وذلك بهدف تحقيق مطامع الصهيونية، الرامية للسيطرة على أكبر قدر من الأراضي الزراعية، وقد اتضح فيما بعد أن تلك الأراضي تقع ضمن المناطق التي اقترحتها الحكومة البريطانية لإقامة دولة للصهاينة عليها[3].

ثانياً : الأحداث الجارية محلياً ودولياً :

أثرت الأحداث التي سادت فلسطين ما بين (1918-1948م) على تطور الاقتصاد الصهيوني فيها، فالصراع بين الفلسطينيين، والصهاينة، الذي تتوج بثورة 1936م، تسبب في انفصال المنظومة الاقتصادية بين الفلسطينيين والصهاينة، وشجع بناء منظومة اقتصادية صهيونية مستقلة، وقد أثرت تلك المتغيرات على تطور الاقتصاد الصهيوني.

1) الثورات الفلسطينية :

كانت المقاطعة العربية للمنتجات الصهيونية تشتد في أوقات الأزمات، والصراعات التي كانت تحدث بين العرب والصهاينة. فقد أكد تقرير المندوب السامي عن أحداث ثورة يافا عام 1921م، أن مقاطعة جميع السلع الصهيونية قد انتشرت، وفي ثورة البراق عام 1929م توسع الفلسطينيون في تطبيق المقاطعة، وتكررت الدعوة إلى المقاطعة في فترة الثورة الفلسطينية

---

(1) للمزيد حول القانون انظر : قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 971.

(2) موسى، صابر : نظام ملكية الأراضي في فلسطين، ص 56.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 752-753؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 28-29.

الكبرى[1]، التي بدأت بالإضراب العام الذي نظمته اللجنة العربية العليا عام 1936م، واستمر قرابة ستة أشهر[2]، من 19 نيسان (أبريل) إلى 30 أيلول (سبتمبر) 1936م[3].

لكن الاقتصاد الصهيوني أخذ يتطور بسرعة، فلم يسقط أي فرع من فروع الاقتصاد، أو حدثت فيه أزمة أو إفلاس، فالبنوك الصهيونية كانت قوية، ومتماسكة، ورغم أن ضخ الأموال كان بطيئاً، لكنه لم يتوقف[4].

ففي مجال الزراعة حفزت الأحداث التي سادت فلسطين ما بين (1936-1939م) الصهاينة على زراعة كل أنواع المزروعات الغذائية، حتى يتم تأمين وتزويد حاجات الاستيطان الصهيوني بشكل ذاتي، فتم توسيع الزراعة الصهيونية التي بلغت مساحتها عام 1936م، حوالي 328,600 دونم[5].

إلا أن انتقام الفلاحين الفلسطينيين، امتد إلى تلك الأراضي الزراعية، فقد أعلنت الوكالة اليهودية أن 80,000 شجرة من الحمضيات، و62,000 شجرة أثمار أخرى، و64,000 شجرة من أشجار الغابات، و16,500 دونم من الحاصلات الزراعية التابعة للمستوطنين الصهاينة كلها أتلفها العرب[6]؛ مما أدى لتوقف عملية زراعة الأشجار الحمضية وقفاً تاماً تقريباً[7]، الأمر الذي دفع الإنجليز إلى التفكير في تقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية، ويهودية. وكان من الضروري دراسة المياه فيها لتحقيق ذلك إذ أن إقامة دولة لليهود سوف ينجم عنه هجرة العرب المقيمين بداخلها، وقد تفاوت الخبراء الصهاينة آنذاك في تقديراتهم لكمياتها فمنهم من كان متفائلاً، فاعتقد أنها كافية لري 3.5 مليون دونم، ومنهم من قدرها بأنها كافية لري 1.5 مليون دونم عدا حاجات المدن[8].

---

(1) الردام، عزيز : المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ص 108-109.

(2) بدأ موقف الصهاينة يزداد سوءاً في وسط أوروبا، خاصة بعد تصاعد قوة هتلر في ألمانيا في عام 1933م، وصدور قوانين التمييز بحق الأعراق الأخرى في عام 1935م، فازدادت هجرة اليهود من ألمانيا، والدول الحليفة لها بشكل مضطرد وكثيف، وكان ذلك التدفق الضخم للمهاجرين اليهود إلى فلسطين أحد أهم أسباب قيام الثورة في عام 1936م. (Gerner, Deborah: One land two Peoples, P. 17).

(3) ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 173-174.

(4) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 236.

(5) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 51.

(6) ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام 1948م، ص 185.

(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 315.

(8) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 139.

كما تضررت الصناعة الصهيونية بفعل المقاطعة العربية للصناعات، والبضائع الصهيونية؛ مما أدى إلى تقليص الإنتاج الصناعي، والبناء، وزيادة حجم البطالة[1]، فالبطالة عادت وارتفعت حتى وصلت إلى 8,000 عام 1936م، و15,000 عام 1939م[2]. ومنذ عام 1936م، ظهر تباطؤ في الصناعات بشكل لافت، كما تأخرت معظم الصناعات القائمة، والسبب في ذلك يرجع لهبوط دخول رؤوس الأموال، وأعداد المهاجرين فرؤوس الأموال الجديدة المستثمرة في الصناعات الصهيونية –كما أشارت الوكالة اليهودية– هبطت من 11,000,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، إلى 7,000,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، وإلى 4,700,000 جنيه فلسطيني عام 1937م[3].

كما هبطت قيمة الآلات الصناعية المستوردة لكل الصناعات في فلسطين (الصهيونية، والعربية) –وقد كانت في معظمها للصهاينة– من 991,892 ليرة فلسطينية عام 1935م، إلى 555,348 ليرة فلسطينية عام 1936م أي بمعدل 36.45%، وهبطت إلى 448,707 ليرة فلسطينية عام 1937م أي بمعدل 10.66% وكان الهبوط الأكبر في حركة البناء، الأمر الذي ترتب عليه تأثيران، فالتأثير المباشر كان هبوط الطلب على الصناعات التي تنتج للبناء إلى نصف درجته، أما التأثير غير المباشر كان ضعف مقدرة الشراء بين العمال في صناعة البناء حيث أصبح عدد كبير منهم عاطلين عن العمل، أو يعملون بشكل جزئي، وكانت نتيجة ذلك قلة الطلب على المنتجات الصناعية عموماً[4]، حتى أنه في عام 1937م كانت نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعة الصهيونية تعادل نصف نسبة الاستثمارات لعام 1935م[5].

أما على الصعيد التجاري، فقد أدى الإضراب العربي الكبير في عام 1936م، إلى وقف العمل في ميناء يافا، وتعطيل أعمال الميناء؛ فنشط العمل في ميناء تل أبيب، وتم افتتاحه موسعاً عام

---

(1) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 124؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 120.

(2) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 250.

(3) اختلفت الإحصائيات حول حجم رؤوس الأموال التي استثمرت في الصناعة الصهيونية ما بين (1935–1937م) فبينما ذكر سعيد حمادة أن حجم رؤوس الأموال التي استثمرت هبطت من 1,800,000 ليرة فلسطينية عام 1935م، إلى 1,200,000 ليرة فلسطينية عام 1936م، إلى 1,000,000 ليرة فلسطينية عام 1937م، ذكر إبراهيم الجندي إحصائيات تخالف ذلك إلا أن الباحثة رجحت ما ذكره إبراهيم الجندي لاعتماده على وثائق الوكالة اليهودية الصادرة عام 1947م. (الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 119؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 314–315).

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 315.

(5) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 250.

1937م، كما استفادت الحركة الصهيونية من الإضراب في تنشيط حركتها في الاستيراد، والتصدير وتقديم مؤسساتها إلى الانتداب على أنها مؤسسات موالية، وحديثة في آن معاً[1]. وقد طالب المستوردون الصهاينة من أصحاب المصانع الذين يتعاملون معهم في الخارج إرسال البضائع عن طريق ميناء تل أبيب، واشترطوا إلغاء كل توصية لا يراعى فيها ذلك الشرط، وقد ردوا بضائع بقيمة 200 ألف جنيه فلسطيني، كانت قد جاءت عن طريق مينائي حيفا، ويافا[2].إضافة إلى أن الانتداب وضع ثقته التجارية منذ البداية بالمؤسسات الصهيونية، وقدم لها التسهيلات[3]، في الوقت الذي ضيّقت فيه حكومة الانتداب على الشاحنات الذاهبة لميناء يافا بالتفتيش هادفة من وراء ذلك شل الحركة في ميناء يافا، وتحويل الأنظار إلى ميناء تل أبيب[4].

حدت الثورة الفلسطينية الكبرى في عام 1936م، من تدفق المهاجرين الصهاينة، فبعد أن كان عدد المهاجرين 61 ألفاً في عام 1935م، انخفض عددهم إلى النصف في العام التالي، واستمر الانخفاض بشكل ملحوظ في العامين التاليين[5]، إلا أن الاستيطان الصهيوني، وبالتعاون مع حكومة الانتداب البريطاني نجح في بناء شبكة من الطرق بين المستوطنات الرئيسة، والمدن، شكلت فيما بعد جزءاً مهماً من البنية التحتية للاقتصاد الصهيوني، وسهلت حركة القوات البريطانية والصهيونية، كما تم في تلك الفترة تعبيد الشارع الرئيس بين حيفا، وتل أبيب، وتوسيع وإعداد ميناء حيفا للتجارة الخارجية[6].

يمكن القول : إن الوضع الاقتصادي في فلسطين تضرر كثيراً من جراء قيام الثورات فيها وخاصة الثورة الكبرى، التي استمرت ثلاث سنوات، وكادت تحصل مجاعة بسبب توقف معظم الأعمال، ولكن قيام الحرب العالمية الثانية كان عاملاً جديداً مؤثراً في اقتصاد فلسطين عامة، والصهاينة الوافدين إليها خاصة.

2) الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) :

لعبت الحرب العالمية الثانية دوراً بالغ الأهمية في نمو الاقتصاد الصهيوني في فلسطين تمثل في زيادة الإنتاج الزراعي، والصناعي، فاتسع نطاق السوق المحلية، وزاد حجم التجارة الصهيونية في فلسطين.

---

(1) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 70.
(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 152.
(3) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 70.
(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 152.
(5) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 175.
(6) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 133.

طورت الحكومة البريطانية في لندن القدرات الاقتصادية الصهيونية، حتى تستطيع الصمود في وجه الطلب المتزايد على الإنتاج، الذي ولّدته ظروف الحرب لسد حاجات ثلاثة أسواق رئيسة : قوات الحلفاء، وفلسطين نفسها، وبقية بلدان الشرق الأوسط، بما فيها تركيا[1].

أ- المجال الزراعي :

تزايد حجم الطلب على المواد الغذائية، والزراعية عند الجانب الصهيوني، حتى يتم تأمين حاجات الاستيطان الصهيوني، والجيش البريطاني[2]، ولقد ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية عند الصهاينة من 328,600 دونم عام 1936م إلى 645,000 دونم عام 1947م[3]، مستفيدين من دعم سلطات الانتداب لهم، التي مكّنتهم من تخطي قانون منع انتقال الأراضي الذي سنته حكومة الانتداب عام 1940م[4]، والتحايل عليه، فكان الصهاينة يستأجرون الأراضي العربية لمدة 99 عاماً، من خلال تقديم التسهيلات من سلطات الانتداب البريطاني، بقصد التحايل على القانون الصادر عام 1940م[5].

وفي حين بلغ عدد العاملين في مجال الزراعة عام 1936م (32,000)، انخفض إلى 24,000 ما بين (1944-1945م)[6]؛ وذلك بسبب توقف تصدير محصول الحمضيات خلال السنوات الأولى للحرب، فإغلاق طرق التصدير لأوروبا بعد دخول إيطاليا الحرب، سبّب أزمة

---

(1) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 65؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 675.

(2) بركائي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 23.

(3) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 51.

(4) نصلت المادة (3) من القانون أنه يحظر انتقال الأراضي الواقعة في المنطقة (أ) إلا للعرب الفلسطينيين، إلا أنها سمحت للمندوب السامي إذا رأى أن من المصلحة منح أراضٍ للإجراءات التالية أن يتجاوز القانون :

أ- أن يصرح برهن أية أرض كهذه لدى الشركات أو الجمعيات التي قد يوافق عليها.

ب- أن يصرح بانتقال أية أراض كهذه من قبل العرب الفلسطينيين إلى أية مؤسسات دينية أو خيرية.

ت- أن يصرح بانتقال أية أرض كهذه إلى أشخاص ليسوا بعرب فلسطينيين، إذا كان من رأيه أن ذلك الانتقال هو ضروري؛ لتوحيد ممتلكات موجودة، أو إفراز مشاع قرية حسب المعنى المقصود في (قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي).

ث- وفي حالة كون الأراضي الواقعة في المنطقة المذكورة مملوكة من أشخاص ليسوا بعرب فلسطينيين، أن يصرح بأمر عام أو خاص، بانتقال أية أرض كهذه إلى أشخاص ليسوا بعرب فلسطينيين. (سيسالم، مازن وآخرون : مجموعة القوانين الفلسطينية، ج6، ص 137-138).

(5) الدباغ، مصطفى : الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين، ص 33-34؛ مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية، ص 233.

(6) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية أرض إسرائيل، ج6، ص 730.

في تصدير وتسويق محصول الحمضيات، فلم تتم زراعة بيارات، أما البيارات الموجودة فقد تم تركها[1]. كذلك بسبب تجنيد عدد كبير من الصهاينة للمجهود الحربي –فترة الحرب– فأصبح هناك عجز في الأيدي العاملة في المجال الزراعي[2]، فقامت الوكالة اليهودية بتجنيد تلاميذ المدارس في العمل الزراعي أيام العطلات المدرسية التي امتدت لذلك الغرض تعويضاً للنقص في اليد العاملة الصهيونية، كما قدمت حكومة الانتداب قرضاً لتنمية الزراعة الصهيونية قدره ثمانمائة ألف جنيه فلسطيني[3].

استمرت الأزمة الاقتصادية حتى عام 1941م، وفي موسم (1942–1943م) عاد الانتعاش لمجال الزراعة، خاصة عندما أصبح الجيش البريطاني زبوناً رئيساً للحمضيات[4]. كما وصل لفلسطين خلال عام 1944م، حوالي 15 ألف مهاجر صهيوني تم استيعابهم في السكن، والعمل[5].

ب– الصناعة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية :

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول (سبتمبر) عام 1939م، أصبح على الصناعة الصهيونية خدمة جيوش دول الحلفاء في الشرق الأوسط، وسكان المناطق المجاورة الذين توقفت عنهم مصادر الإمدادات التقليدية من أوروبا. كما استمرت في السنة الأولى للحرب الأزمة الاقتصادية، إلى جانب الانفصال عن العالم الخارجي، والنقص في المنتجات، والمواد الخام؛ الأمر الذي تسبب في ارتفاع الأسعار، وازدياد التضخم المالي، فتوقف فرع البناء عن العمل، كما ازداد عدد العاطلين عن العمل، حتى وصل في بداية الحرب إلى 26ألف عاطل، ووصلت الأزمة إلى المصانع، حيث أجبرت على التوقف عن الإنتاج أو تقليصه[6]. فاتجه نشاط الوكالة اليهودية بعد المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين المنعقد في جنيف في آب (أغسطس) عام 1939م[7] لتحقيق الأهداف التالية :

---

(1) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 335؛ أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 66.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 435.

(3) مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية، ص 234.

(4) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 65–66.

(5) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 299.

(6) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 65؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 335؛

Lucus, Noah: The modern history, P. 198-199.

(7) المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون : عقد في جنيف في سويسرا ما بين 16–25 آب (أغسطس) 1939م، وناقش التصدي للكتاب الأبيض، وبعد مرور عدة أيام اندلعت الحرب العالمية الثانية. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 408).

أ- تحقيق الحد الأعلى من مشاركة الصناعة الصهيونية في المجهود الحربي البريطاني.
ب- استغلال مشكلة اليهود الأوروبيين بدعوى (الإنقاذ).
ت- تثبيت أركان الوجود الصهيوني في فلسطين.
ث- استمرار التوسع في النشاط الاقتصادي الصهيوني في فلسطين.
ج- تهيئة الجو الملائم لحل المشكلة اليهودية بعد الحرب على أرض فلسطين.

وقد تطلب تحقيق تلك الأهداف الخمسة إجراء العديد من البحوث الاقتصادية[1].

لم تشارك السلطات العسكرية البريطانية الإدارة المدنية التردد السياسي الذي التزمته حيال دعم الصناعة الصهيونية، فقد كانت بحاجة لتوفير المستلزمات العسكرية، ومستلزمات المصانع، والمستشفيات، والمطارات، والطرق، والمواد الغذائية بشكل طارئ ومُلِح، والصهاينة هم القادرون على تلبية تلك الحاجات، وبأقصى سرعة[2]، وبينما بلغت مصروفات الجيش البريطاني ما بين (1939-1944م) 113,645 مليون جنيه إسترليني[3]، بلغ حجم الإمدادات التي تلقتها الجيوش المتمركزة في الشرق الأوسط من الصناعات الصهيونية ما بين (1940-1945م) 33 مليون جنيه فلسطيني[4].

توسعت الصناعة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية، فتم إدخال صناعات جديدة كالصناعات الحربية[5] حتى أصبحت 600 مصنع للإنتاج الحربي، قدر حجم إنتاجها بحوالي 38 مليون جنيه فلسطيني[6]، كما أدخلت صناعة صقل الألماس فمن معمل واحد عام 1936م إلى 33 معملاً لصقل الألماس، وصناعة المجوهرات عام 1942م، عمل فيها 3,500 عامل، وكانت حصيلة عائدات الإنتاج تقدر بمبلغ 5 مليون جنيه إسترليني[7].

خلال عام 1943م، تم تشغيل 44% من المصانع في فلسطين، و88% من القوة العاملة الأمر الذي تسبب في حدوث ازدهار اقتصادي، ففي حين استثمر حوالي 6 مليون جنيه فلسطيني عام 1940م، زاد خلال أربع سنوات الحرب فاستثمر حوالي 20 مليون جنيه فلسطيني، في مصانع المعلبات، ومواد البناء، والحديد، والذخيرة، والنسيج، والكيماويات، وبعد أن كانت بطالة

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 433.
(2) Lucus, Noah: The modern history, P. 198-199.
(3) Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 261.
(4) انظر الملحق رقم (12)، ص 352.
(5) عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي للاقتصاد الإسرائيلي، ص 163.
(6) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 65-66.
(7) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 68.

حادة تغير الوضع، حتى أصبح هناك نقص في القوة العاملة[1]. وبعد تضرر صناعة البناء خلال السنوات الأولى للحرب سنت الحكومة البريطانية عام 1940م، قانون حماية البناء المدني[2].

وارتفع عدد العاملين في مختلف المهن، والصناعات خلال سنوات الحرب من 36 ألف عامل إلى 60 ألف عامل[3]، وأقيم حوالي 500 مصنع جديد خلال سنوات الحرب، وفي رواية أخرى 600 مصنع جديد، كما تحولت المعامل والورش الصغيرة إلى مصانع كبيرة، وأنتجت مصانع الحديد معدات عسكرية للجيش البريطاني، وزودت مصانع الغذاء الجيش البريطاني بالطعام، وأنتجت مصانع الملابس والأحذية ملابس وأحذية للجيش، وفي عام 1943م، أصبحت عائدات الصناعة أعلى من عائدات الزراعة لأول مرة في عهد الاحتلال البريطاني، وقد وصلت تلك العائدات عام 1943م، 45 مليون جنيه فلسطيني، مقابل 9 مليون قبل الحرب[4].

ت- التجارة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية :

أدى تعذر وصول الإمدادات للجيوش المتمركزة في الشرق الأوسط من مراكزها الأصلية، إلى جعل فلسطين قاعدة إمداد عسكري أساسية لتلك الجيوش من مؤن، وأسلحة، وعتاد[5]. فخلال الأسابيع الأولى للحرب العالمية الثانية تم إصدار الأوامر الإدارية لتوسيع مجال التجارة الحيوية الضرورية، والرقابة على تجارة الأموال، والعملات الصعبة، وتعيين لجنة خاصة لمراقبة الأسعار[6]، كما قامت الحكومة بإجراء رقابة على المواد، والبضائع والمنتجات الضرورية التي كانت معرضة للنقص في فلسطين، بسبب الانقطاع التجاري، كما قامت بعدة محاولات لاستيراد تلك البضائع بواسطتها. كذلك أجرت رقابة على توريد البضائع للسوق، وعلى الأسعار لمنع المنافسات والاحتكار، أو تقوية السوق السوداء، ومن أجل تطبيق تلك السياسة أنشأت "مجلس المؤونة الحربي" الذي قام بإدارة التسويق، ودعم البضائع[7].

---

(1) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 65-66؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 166.

(2) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية للسلطات البريطانية (عبري)، ص 165.

(3) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 14؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 68.

(4) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 68؛ لدور، يسحاق : استيطاننا في البلاد (عبري)، ص 116.

(5) Ronall, Joachimo, Industrialization in the middle east, P. 261;

أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 45.

(6) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية للسلطات البريطانية (عبري)، ص 165.

(7) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 335.

اضطربت عملية تصدير الحمضيات، وتجارة بعض المنتجات الزراعية عبر الدول الأوروبية خلال السنوات الأولى للحرب بسبب دخول إيطاليا الحرب، حتى أصبحت عملية التجارة بالحمضيات أمراً أشبه بمغامرة خاسرة[1]. وبعد ذلك تم تجاوز تلك المحنة، واستكمال عملية تصدير الحمضيات في موسم (1942-1943م) وذلك من خلال استفادة الصهاينة من تركز بيارات الحمضيات الصهيونية في منطقة الوسط، ومنطقة الساحل، وكانت الطرق مفتوحة لمينائي يافا، وتل أبيب[2]. كما تراجعت الصادرات البريطانية إلى فلسطين؛ الأمر الذي جعل السوق الفلسطينية حكراً على الصناعة المحلية تقريباً، التي استفادت من الحواجز الجمركية التي كانت قد سنتها بريطانيا لحماية صادراتها إلى فلسطين في مواجهة صادرات الدول الأخرى[3]. في حين تعززت العلاقات التجارية بين الصهاينة في فلسطين، والدول المجاورة لفلسطين (على اعتبار أنها مركز تجاري إنتاجي مهم في الحرب)، لكن تلك العلاقات التجارية توقفت تماماً بعد انتهاء الحرب، بسبب المقاطعة التي فرضتها الدول العربية على المنتجات الصهيونية في فلسطين[4]. كما لم تتمكن بريطانيا رغم انتهاء الحرب العالمية الثانية من استعادة أسواقها القديمة بشكل كامل، وعلى ذلك بقيت السوق الفلسطينية حكراً على الصناعة المحلية دون منافسة جدية حتى عام 1948م[5].

جندت الحكومة البريطانية كل الإمكانيات المتاحة لديها لخدمة المشروع الصهيوني في فلسطين بشكل عام، والجانب الاقتصادي بشكل خاص، فألغت كل القوانين، والأوامر الإدارية العثمانية السابقة المتعلقة بالمبادرات، والنشاطات والاستثمارات الاقتصادية للصهاينة في فلسطين، وأصدرت منظومة جديدة من القوانين، والأوامر سمحت لها بالتدخل بشكل مباشر في شتى المجالات الاقتصادية.

وإذا كانت الثورات الفلسطينية، وخاصة الثورة الكبرى التي اندلعت ما بين (1936-1939م) قد أثرت بعض الشيء على الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، فقد دعمت الحرب العالمية الثانية الاقتصاد الصهيوني في شتى المجالات.

---

(1) Palestine, Inc: A study of jewish, Vol. 2, P. 687; Polk, William and other: Backdrop to tragedy,the struggle for Palestine, P. 187.

(2) بركائي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 23؛ أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 65،

(3) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 45.

(4) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية أرض إسرائيل (عبري)، ج 6، ص 763.

(5) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 45.

الفصل الثالث

تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م)

المبحث الأول : أنماط الزراعة الصهيونية، وتطورها في فلسطين (1918-1948م).

المبحث الثاني : المؤسسات الزراعية، ومشروعات الري، والمحصولات الصهيونية في فلسطين (1918-1948م).

المبحث الأول

أنماط الزراعة الصهيونية، وتطورها في فلسطين ما بين (1918-1948م)

أولاً : أنماط الزراعة الصهيونية في فلسطين.

ثانياً : تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين (1918-1948م) :

1-تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين (1918-1936م).

2-تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين (1936-1939م).

3-تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين (1939-1945م).

4-تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين (1945-1948م).

ثالثاً : تربية الحيوانات.

تميزت الزراعة الصهيونية، منذ بداية الهجرة الثالثة عام 1919م، وحتى عام 1948م عن الفترات السابقة، ببروز الشخصية الصهيونية على أرض فلسطين، ووضوح أهدافها، والاعتماد على مؤسساتها لتحقيق مخططاتها، كما تميزت بالدور الإيجابي من حكومة الاحتلال البريطاني، تجاه الحركة الصهيونية؛ للوفاء بعهدها الذي قطعته للصهاينة، بإيجاد وطن (قومي) لهم في فلسطين.

ولقد سادت عدة أنماط للزراعة الصهيونية في فلسطين، خلال تلك الفترة حيث تم إنشاء الكيبوتسات ذات الطابع الجماعي، في الحياة والعمل، والموشافات ذات الطابع التعاوني، إلى جانب المزارع الخاصة. كما مرت الزراعة الصهيونية خلال ذلك الوقت بمراحل، كان لكل منها مميزاتها الخاصة، كما اهتم الصهاينة بتربية الحيوانات.

أولاً : أنماط الزراعة الصهيونية في فلسطين :

تطورت الحقول الزراعية، التي خضعت لسيطرة الصهاينة في فلسطين فترة الاحتلال البريطاني في ثلاثة اتجاهات تمثلت في : إقامة حقول زراعية جماعية (كيبوتس)، وتعاونية (موشاف)، إلى جانب استمرار إقامة حقول شخصية مؤجرة (مستوطنات مستقلة).

1- المستوطنات الجماعية (الكيبوتس) :

بينما ساد نمط الحقول أحادية المزروع، وكانت قلة في رؤوس الأموال الفردية، وندرة في الأيدي العاملة، وضعفاً في الخبرة اللازمة للعمل قبل عام 1918م، تغير الحال عندما قام الصندوق التأسيسي (الكيرن هايسود) منذ تأسيسه عام 1920م، بالبحث عن طرق لتحسين ظروف الزراعة، وخلق نموذج زراعي معدل يعتمد على الإنتاجية والجماعية، فتم التركيز على الحقول المنوعة (المختلطة) كأحد الأسس لتطوير الاقتصاد الزراعي الصهيوني، وهي حقول تقوم على زراعة متنوعة لكل أنواع المزروعات، إلى جانب تربية الماشية، وممارسة بعض الصناعات التي تقوم على الإنتاج الزراعي أو الحيواني، وكانت أيدلوجية عبّرت عن دوافع اجتماعية، واقتصادية، وأمنية، واستيطانية. الدوافع الاقتصادية التي وقفت وراء تأسيس الحقول المختلطة كانت تنويع المحاصيل؛ من أجل خلق أمن اقتصادي للمستوطنين الصهاينة، فعندما يتضرر فرع من فروع الزراعة يتم تعويض المزارعين من دخل الفروع الأخرى، وكذلك من أجل تزويد الاستيطان الصهيوني بكل المحاصيل، وعدم ارتباطه بالزراعة العربية، أما الدوافع الاستيطانية فكانت تأمين سيطرة الصهاينة على أكبر مساحة من الأراضي، ومع نمو المدن، والتحول نحو المحاصيل السلعية النقدية كالحمضيات، لاقى ذلك النوع من الزراعة رواجاً كبيراً[1]، كما سعى (الكيرن هايسود) إلى توفير العمل المستقل للمستوطنين في الحقول، من

(1) روكح، أبشلوم : الاستيطان والزراعة (عبري)، ص 23؛ نير، هنري : الكيبوتس والمجتمع 1923-1933م (عبري)، ص 9؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 331.

خلال تخصيص قطعة أرض لكل مستوطن، تتوافق مع قدرته الذاتية، وبمساعدة أفراد عائلته، دون الاعتماد على العمال المأجورين، كما تم تعيين خبراء زراعيين للمساعدة في الإرشاد الزراعي، وتم افتتاح قسم للأبحاث الزراعية؛ للاهتمام بكافة أنواع المزروعات التي تصلح زراعتها في فلسطين[1].

وسعى الكيرن هايسود إلى تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي، من خلال أهدافه التي حددها منذ البداية، والتي تمثلت في :

أ- استيطان الأرض.

ب- زيادة الإنتاج الزراعي.

ت- زيادة عدد المزارعين المستوطنين.

ث- إحراز مستوى معيشي لائق للأعضاء[2].

وقد اتسعت مساحة المزارع المختلطة خاصة مع اكتشاف مصادر جديدة للمياه في أجزاء عدة من فلسطين، كانت -كما يزعمون- أرضاً جرداء، أو يعزّ وصول المياه إليها[3]. وكانت إدارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية قد تكفلت بتوفير التسهيلات الضرورية لتأسيس تلك المزارع، ومنها: إعداد العمال لذلك النمط من الزراعة، حيث صرفت إدارة الزراعة في الوكالة اليهودية 15,340 جنيهاً فلسطينياً ما بين عامي 1933-1935م، على تدريب العمال على الزراعة المختلطة[4]. ونتيجة لذلك زاد عدد الكيبوتسات نتيجة لزيادة عدد المنتسبين إليها من 19 كيبوتساً عام 1922م، إلى 47 كيبوتساً عام 1936م[5]، وزاد عدد العاملين فيها من 4,506 نسمة عام 1930م، بنسبة 2.5% من مجموع المستوطنين الصهاينة في فلسطين إلى 15,500 نسمة عام 1936م، بنسبة 3.8% من مجموع المستوطنين. وبحلول عام 1939م، ارتفع عدد سكان الكيبوتسات إلى 22,600، نسمة، بنسبة 4.7%، في حين وصل عددهم 54,221 نسمة عام 1948م، بنسبة 7.1% من مجموع الصهاينة في فلسطين[6]. ومن الملاحظ أن تزايد عدد سكان الكيبوتس كان بطيئاً، ويرجع ذلك إلى أن الكيبوتس، ولو أنه كان مرحلة مهمة لتثبيت أقدام الصهاينة، وتطوير اقتصادهم في فلسطين، إلا أن الحياة فيه كانت جماعية قاسية، لا تستهوي الوافدين الجدد لما فيها من تقشف وحرمان[7].

---

(1) أوليتسور : الثروة القومية (عبري)، ص 55-56؛ فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا (عبري)، ص 45.

(2) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 292.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 412.

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 394.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 76.

(6) انظر الملحق رقم (13)، ص 353.

(7) أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية، ص 51.

ارتفع حجم الإنتاج الزراعي للكيبوتسات (الحقول المختلطة)، الذي اشتمل على (خضار، وفواكه، وحمضيات؛ وحليب، وبيض، ولحوم) من 1,280,000 جنيه فلسطيني عامي (1926-1927م)، إلى 3,791,000 جنيه فلسطيني عامي (1936-1937م)، في حين ارتفع إلى 21,610,000 جنيه فلسطيني عامي (1946-1947م)[1]

2- المستوطنات التعاونية (الموشاف) :

أقام ذلك النوع من المستوطنات الزراعية أفراد من وافدي الموجة الثالثة، بعد فشل المستوطنات الزراعية السابقة من النوع ذاته، حيث قام العمال بتصرفات استغلالية، فراحوا يؤجرون أرضهم؛ ليتفرغوا لأعمال أخرى تدر عليهم أرباحاً أكثر[2]، ولاجتناب تلك الأخطاء، وتصحيح الأوضاع أصدر إليعازر يافي[3] (Eliezer Yafee) عام 1919م، منشوراً صغيراً، حدّد الأسس التي يرتكز عليها الموشاف، وكانت على النحو التالي :

1- المزرعة الخاصة : يكون لكل عضو مزرعته الخاصة، يزرعها على مسؤوليته الخاصة، وعليها يعتمد في تأمين معيشته.
2- العمل الذاتي : على العضو أن يقوم بكل العمل المطلوب في مزرعته بنفسه، دون مساعدة أحد من العمال المستأجرين.
3- ملكية الأرض : يكون للمستوطن حق استعمال الأرض، وليس حق تملكها، إذ ستبقى الأرض ملكاً للصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايميت) المرتبط بالمنظمة الصهيونية.
4- التنظيم التعاوني : تنظيم عمليات تسويق منتجات المستوطنين، وعمليات شراء احتياجاتهم على أساس تعاوني إجباري لكل الأعضاء.
5- المساعدة المتبادلة : على كل مستوطنة أن توفر ترتيبات شاملة للمساعدة المتبادلة لدعم الأعضاء المحتاجين في حالة وقوع كارثة، أو إفلاس اقتصادي، على أن تشمل المساعدة، مساعدة في العمل، والطعام، والمال، كما يجب أن تتخذ المستوطنة الخطوات اللازمة لتأمين المزرعة من احتمالات الخسارة الاقتصادية[4].

---

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 55.
(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 76؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 293.
(3) من رواد الهجرة الصهيونية الثانية، مؤسس البيشوف العمالي في فلسطين، ولد في صربيا 1882م، وخرج إلى الولايات المتحدة عام 1904م؛ ليحقق لنفسه مصدر دخل من العمل بالزراعة، وفي عام 1918م، نشر كتابه حول أسس البيشوف الزراعي الصهيوني في فلسطين، وفي عام 1921م، أقيم البيشوف الأول، وكان أحد النشطاء الأساسيين في منظمة العامل الشاب (هبوعيل هتسعير)، وخلال الحرب العالمية الأولى عارض بشدة التطوع في الجيش البريطاني؛ انطلاقاً من قناعته أن ذلك سيضر بمؤسسة البيشوف على المدى البعيد. (عيلام، يغآل : ألف يهودي، ص 251).
(4) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 294.

أُسس الموشاف الأول في أيلول (سبتمبر) عام 1921م، على الطريق الواصل بين حيفا والناصرة، في أراضي سهل مرج بن عامر، بواسطة الصندوق القومي اليهودي (كيرن كايميت)، عُرف باسم نهلال[1] (Nahlal)، وتوالى بعد ذلك إنشاء الموشافات[2]، فقد ارتفع عددها من 11 موشافاً عام 1922م، إلى 71 موشافاً عام 1936م، وارتفع العدد إلى 104 موشافات عام 1948م، وتزايدت أعداد المستوطنين فيها من 1,410 أشخاص عام 1922م، إلى 15,740 نسمة عام 1936م، وارتفع العدد إلى 30,143 نسمة عام 1948م[3].

3- المزارع المستقلة :

برزت المزارع المستقلة، والوحيدة المحصول، مثل مزارع الخضار، ومزارع تربية الدواجن (سواء التي تنتج اللحم أو البيض)، وبساتين الزهور، كأحد أنماط الزراعة الصهيونية في فلسطين[4].

وتركز ذلك النوع من الحقول الزراعية في المستوطنات المتاخمة للمدن؛ حيث قربها من الأسواق الاستهلاكية، فانتشرت في سهل شارون[5]، وحول تل أبيب مثل مزرعة كفار آذار[6] (Kefar Azar)، التي أنتجت الخضروات كمحصول رئيس، ومزرعة راموت هاشافيم[7] (Ramot Hashavim)، التي أنتجت الخضروات أيضاً، ووجدت بها حظائر لتربية الدواجن[8].

---

(1) أقام الصهاينة عام 1921م أول مستوطنة من نوع الموشاف وذلك إلى الغرب من المجيدل، وكان من بين مؤسسيها إليعزر يافي، وشموئيل دايان (والد موشيه دايان). (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 134؛ منصور، جوني : معجم المصطلحات، ص 476).

(2) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 125.

(3) انظر الملحق رقم (14)، ص 354.

(4) سبق الحديث عن المزارع المستقلة خلال الفصل الأول من هذه الدراسة.

(5) سهل شارون : كان العرب الكنعانيون يسمون الساحل الخصب الممتد من يافا إلى حيفا باسم (صارون) و(شارون)، بمعنى (سهل) و(مرج خصب)، وقد سرق الصهاينة تلك التسمية العربية. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 28).

(6) أُسست في ظاهر تل أبيب الشرقي، في 1932/11/25م، كان بها في 1948/11/8م، (377) يهودياً، وهي اليوم ضاحية من ضواحي المدينة المذكورة. وقد ذكر صبري جريس أنها من نوع الموشاف. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق2، ج4، ص 641؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 279).

(7) أقيمت في 1933/11/9م، بالقرب من قرية بيار عدس، وعلى بعد خمسة كيلو مترات للشمال من قرية ملبس، كان بها في 1948/11/8م، (463) صهيونياً، وقد ذكر صبري جريس أنها من نوع الموشاف. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق2، ج4، ص 642؛ أبو حجر، آمنة : موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، ج2، ص 1018؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 279).

(8) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 413-414؛ جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 42.

وقد انتشرت بيارات صغيرة لزراعة البرتقال، سميت بالمزارع الإضافية، التي كانت لا تحقق الاكتفاء الذاتي. ولم يعد ملاك تلك المزارع زراعاً؛ لأنهم كانوا يحققون الجزء الأكبر من نفقات معيشتهم من خلال مصادر أخرى للرزق، حيث كانت مزارعهم تقوم بدور إضافي فقط في ذلك المجال[1].

أوضح الإحصاء الزراعي الذي أجري في عام 1927م، أن هناك 530 مزرعة مستقلة للإقطاعيين الصهاينة، ثم تزايدت أعداد تلك المزارع، كما زادت مساحاتها، حتى بلغت مساحة كل مزرعة منها حوالي 200 دونم، ورغم أنه من المقبول وصف البنية الزراعية الصهيونية قبل عام 1948م، بأنها زراعة جماعية، إلا أن معظم المعطيات أشارت إلى أن الزراعة كانت فردية، فحسب نتائج إحصاء الوكالة اليهودية كان هناك حوالي 20 ألف حقل زراعي للصهاينة عام 1945م منها : 9000 حقل؛ أي حوالي 45% منها كانت حقولاً فردية، و6000 حقل مختلط (كيبوتسات)، و5000 حقل مساعد للعمال (موشاف)[2].

يتضح مما سبق أن المستوطنات الزراعية الصهيونية تركزت في أخصب مناطق فلسطين، وهي السهل الساحلي، والجليل، وسهل مرج بن عامر[3]. وقد لعبت تلك المستوطنات دوراً رئيساً في دعم الاقتصاد الصهيوني خلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، حيث كانت فكرة الانتظام في المستوطنات جزءاً مهماً في الإطار المؤسس للاقتصاد والتجمع الصهيوني في فلسطين (الييشوف). وبذلك حققت المستوطنات دوراً مهماً في الحياة الزراعية، حيث كانت نسبة كبيرة جداً من الأراضي تابعة للمستوطنات، وكانت المستوطنات الزراعية تعطي دفعة لحركة الاستيطان، والنشاط الصهيوني في مختلف المجالات[4].

ثانياً : تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين (1918-1948م) :

مرت الزراعة الصهيونية، خلال فترة خضوع فلسطين للاحتلال البريطاني ما بين (1918-1948م) بمراحل متعددة، كان لكل منها مميزاتها الخاصة. وقد كان لبريطانيا، إلى جانب الأحداث السياسية التي تعرضت لها فلسطين خلال تلك الفترة، أثر واضح على تطور الزراعة، كجزء من الاقتصاد الصهيوني فيها.

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 414.

(2) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 189.

(3) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 61.

(4) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 42-43.

1) تطور الزراعة الصهيونية ما بين (1918-1936م) :

انتهت الحرب العالمية الأولى، في الوقت الذي كانت فلسطين لا تزال تعتمد على الطرق، والوسائل القديمة في الزراعة[1]، ولتطوير الزراعة الصهيونية، كان لا بد من استخدام الطرق الحديثة؛ لتصبح ملائمة للإنتاج، وأهم تلك الطرق :

1- تجفيف المستنقعات : تم تجفيف معظم المستنقعات المنتشرة في سهل مرج بن عامر، وسهل الحولة[2] وغيرها، بواسطة شركة تطوير الأراضي، وإضافة إلى السيطرة على تلك الأراضي الواسعة، تم التخلص من الأمراض التي كانت تسببها تلك المستنقعات. وقد وصلت نسبة الأراضي التي تم تجفيف المستنقعات عليها حوالي نصف مليون دونم؛ أي ما يزيد عن ربع مساحة الأراضي، التي كان يملكها الصهاينة في فلسطين حتى عام 1948م، وكانت على النحو التالي : سهل مرج بن عامر 186,000 دونم، والوسط 159,000 دونم، وسهل (شارون) 50,000 دونم، وسهل الأردن 39,000 دونم، والجليل الأعلى 34,000 دونم، ومنطقة الخليل والقدس 10,000 دونم[3]،وقد وصل إجمالي تلك المناطق إلى 478,000 دونم[4] كان الصندوق القومي صاحب الحصة الأكبر في تجفيف تلك المناطق، وإعدادها لتصبح مناطق زراعية، حيث بلغت حصته حوالي 300,000 دونم، والباقي كان بواسطة مؤسسة روتشيلد[5].

2- وقاية الأراضي : فمعظم الأراضي الجبلية كانت مغطاة بالصخور، والحجارة، والأعشاب الضارة، وبامتلاك الصهاينة أراضٍ في الجليل، ومنطقة نابلس، ومناطق جبلية أخرى، قاموا بتنظيف تلك الأراضي، ووقايتها حتى تصبح ملائمة للزراعة[6].

3- تشجير الأراضي غير المناسبة للزراعة؛ للحفاظ على طبقة الأرض، وتخزين مياه الأمطار، مع توفير بعض المواد الخام خاصة الأخشاب، اللازمة في البناء ومواده[7]. حيث كان هناك

---

(1) فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا (عبري)، ص 45.

(2) كانت الحكومة العثمانية قد منحت عمر بيهم، وميشيل سرسق في حزيران (يونيو) 1914م امتيازاً بتجفيف أراضي الحولة وإحيائها، إلا أنهما أجبرا على التنازل عن الامتياز في تشرين أول (أكتوبر) 1934م، إلى شركة تطوير الأراضي الفلسطينية. (شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 44؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي، ص 248).

(3) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 24.

(4) بعد تدقيق الباحثة تبين أن إجمالي المناطق وصل إلى 478,000 دونم، وليس 468,000 دونم كما ذكر المرجع (زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 24).

(5) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 24؛ بقير جدعون : مستوطنة تاج أبو بيت قومي (عبري)، ص 125.

(6) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 143.

(7) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 144-145.

نقص حاد في الأخشاب في فلسطين، مع بداية الاحتلال البريطاني؛ بسبب استعمال الحكومة العثمانية الأخشاب وقوداً للقطارات فترة الحرب العالمية الأولى، ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى أصدرت حكومة الاحتلال البريطاني أوامرها بمنع قطع الأشجار غير المثمرة دون إذن رسمي مكتوب، وشجَّرت خلال عام (1918–1919م)، 669 ألف دونم، بأشجار غير مثمرة، كما أعفت المزارعين الذين يزرعون 50 شجرة غير مثمرة في حقولهم من ضريبة الملكية على الأرض[1]، وأصدرت قانون الغابات بتاريخ 1 آذار (مارس) 1926م، الذي حددت من خلاله مناطق الغابات، ومنعت قص الأشجار فيها[2]، وجعلت يوم 18 كانون ثانٍ (يناير) من كل عام عيداً رسمياً للتشجير، تتم فيه زراعة الأشجار غير المثمرة في جميع أنحاء فلسطين[3].

قام قسم التشجير في الصندوق القومي بتشجير حوالي 23,000 دونم، زرع فيها حوالي 5 مليون شجرة، كذلك شجرت شركة البيكا مئات الدونمات[4].

4- تثبيت الكثبان الرملية : التي كانت تقلص نسبة الأراضي الزراعية الخصبة، وكانت تتواجد فوق مناطق تقدر بحوالي 400,000 دونم؛ ولذلك نُفذت مشروعات عدة بواسطة مؤسسة البيكا في قيساريا[5]، وبواسطة حكومة الاحتلال البريطاني في عكا، وغزة، تم خلالها زراعة أشجار حرجية بشكل كبير، وموسع؛ لوقف زحف تلك الكثبان الرملية[6].

5- الري : تعد فلسطين فقيرة في مصادر المياه، ولتوفير المياه اللازمة لري بيارات الحمضيات، والحقول الشخصية، والمزارع المختلطة في سهل مرج بن عامر وغيره، تطلب الأمر إجراء بحوث علمية، وجيولوجية للتحكم في المياه الجوفية، ونقلها، وتوزيعها على الأراضي الزراعية[7]، (كما سيتم توضيحه لاحقاً).

---

(1) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 121–122؛ أفنيري، أريه : الاستيطان اليهودي وادعاء الاقتلاع (1878–1948م) (عبري)، ص 205–206.

(2) قانون الغابات، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 811.

(3) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 123.

(4) أفنيري، أريه : الاستيطان اليهودي وادعاء الاقتلاع (1878–1948م) (عبري)، ص 206.

(5) قيساريا : قرية عربية تقع على بعد 42كم، إلى الجنوب الغربي من حيفا، أول من بناها الكنعانيون، وكانت من المدن المزدهرة في العهد الروماني، حيث كانت مقراً للأسطول الحربي الروماني في سوريا، واشتهرت آنذاك بنسج الحرير، وصبغة الأرجوان، بلغت مساحة القرية عام 1945م، نحو 27 دونماً، فكانت السادسة في قرى قضاء حيفا. (الموسوعة الفلسطينية، ق1، ج3، ص 618–619).

(6) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 144.

(7) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 144–145.

أ) تطور المستوطنات الزراعية الصهيونية (1918-1936م) :

كانت الحكومة البريطانية هي صاحبة الملكية على الجزء الأكبر من الأراضي، في فلسطين، وذلك استمراراً لنظام الملكية العثماني، وركزت حكومة الاحتلال البريطاني تلك الأراضي بيدها؛ ليسهل انتقالها للصهاينة، كما استمرت في إدارة وتأجير الأراضي للفلاحين العرب، للعمل فيها بالقانون العثماني نفسه في البداية[1].

بلغ عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين عام 1914م، 27 مستوطنة[2]، ازدادت مساحة الملكيات الصهيونية من الأراضي الزراعية في فلسطين؛ نتيجة بيع الأراضي التي قام بها أرباب الأرض من الملاك الكبار، خاصة الغائبين إلى الصهاينة، من 420 ألف دونم ما بين (1914-1918م)[3]، إلى 594,000 دونم عام 1922م[4].

انتشرت المستوطنات الزراعية الصهيونية في ذلك الوقت في جميع مناطق فلسطين، فبينما بلغ عدد المستوطنات حتى عام 1922م (75) مستوطنة[5]، كان منها 39 مستوطنة في السهل الساحلي، و15 مستوطنة في مرج بن عامر، وغور الأردن، و17 مستوطنة في الجليل الأسفل، والجليل الأعلى، و4 مستوطنات في المرتفعات الجبلية[6]، كانت جميعاً تتخذ شكل حرف "N" فقد شكّل الضلع الأيسر الاستيطان الساحلي بين يافا وحيفا، والضلع الأيمن الاستيطان بين بحيرة طبريا، وأعالي حوض نهر الأردن، والضلع الأوسط الاستيطان عبر مرج بن عامر الرابط بين الضلعين الآخرين[7].

---

(1) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 164.

(2) ليست كل أراضي المستوطنات مزروعة، أو صالحة للزراعة، ولا يوجد ما يشير إلى تطور مساحات الأراضي الزراعية الصهيونية، إلا أن الصهاينة كانوا يركزون على شراء الأراضي الزراعية، فعلى الرغم من أنهم حتى عام 1948م، لم يستطيعوا أن يملكوا سوى 5.6% من مساحة فلسطين الإجمالية، فقد ملكوا 20% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية. (العامري، عنان : التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ص 20).

(3) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 86؛

Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 18.

(4) العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 20.

(5) اختلفت الآراء حول عدد المستوطنات الصهيونية عام 1922م، فهناك من ذكر أنها بلغت 75 مستوطنة، في حين ذكر البعض الآخر أنها بلغت 71 مستوطنة، ويفسر عنان العامري ذلك بالقول بأن هناك إحصائيتين حول عدد المستوطنات وهما إحصاء أبو رجيلي، والإحصاء السنوي الذي كان يصدر عن حكومة الانتداب البريطاني، الذي يفترض الاعتماد عليه إلا أنه يشير فقط إلى عدد المستوطنات، وتوزيعها الجغرافي ولا يشير إلى المساحة. (العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 20).

(6) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 69-70.

(7) الحكمة من موقع المستوطنات سالفة الذكر تكمن في أن الاستيطان الساحلي يؤمن الاتصال بالخارج عبر البحر، واستيطان أعالي نهر الأردن يهدف إلى السيطرة على موارد مياهه، بينما الاستيطان البيني لا يربط بين الضلعين الآخرين فحسب، ولكنه أيضاً يفصل شمال فلسطين (الجليل) عن باقي فلسطين، كما يتحكم عند طرفه الشرقي، في البوابة الشرقية لفلسطين عند بدء مرج بن عامر. (الخالدي، وليد : الصهيونية في مائة عام، ص 52-53).

ونتيجة لعملية شراء، وامتلاك الأراضي في فلسطين، بواسطة الصندوق القومي (الكيرن كايمت)، بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي أصبحت بحوزة الصهاينة عام 1927م (903,000) دونم، موزعة على 96 مستوطنة[1].

وإلى جانب نشاط الصندوق القومي، نشطت الوكالة اليهودية[2] في شراء الأراضي، فبحلول عام 1930م، كانت الوكالة اليهودية تمتلك حوالي 58 مستوطنة زراعية –أي أكثر من نصف المستوطنات الصهيونية حتى ذلك الوقت[3]–، وبلغ مجموع مساحتها حوالي 144,224 دونماً، منها 130,190 دونماً صالحة للزراعة، و122,003 دونمات مزروعة فعلاً، وبذلك تكون نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 90.27%، ونسبة الأراضي المزروعة 84.59%[4].

وبينما بلغ عدد المستوطنات الزراعية عام 1931م، 110 مستوطنات، قدرت مساحتها بحوالي 1,058,500 دونم، ارتفع عدد المستوطنات عام 1936م، إلى 172 مستوطنة، على مساحة قدرها 1,392,600 دونم[5].

ب) تطور أعداد العاملين في مجال الزراعة (1918–1936م) :

كانت الفترة الأولى من الهجرة الصهيونية (ما قبل 1918م) غير كافية لتطبيق مبدأ احتلال العمل، وتهويده، لعدة أسباب منها : انخفاض أجرة العامل الفلسطيني الذي كان يكتفي بـ(12–15) قرشاً في اليوم، مقابل العامل الصهيوني الذي كان يحتاج إلى (25–30) قرشاً يومياً، ففضلت المستوطنات الصهيونية العامل الفلسطيني، وحسب معطيات عام 1919–1920م، كانت المستوطنات الصهيونية تشغل 5% فقط من العمال الصهاينة في مجال الزراعة[6]، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة بين العمال الصهاينة، وبحلول عام 1922م، بلغ عدد الصهاينة في فلسطين حوالي 83,790 نسمة، بنسبة 11% من مجموع سكان فلسطين البالغ

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 820؛ زايد، محمود : تاريخ فلسطين، ص 48؛ العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 20.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 622.

(3) انظر الملحق رقم (15)، ص 355.

(4) العامري، عنان : التطور الزراعي والصناعي، ص 20.

(5) انظر الملحق رقم (15)، ص 355.

(6) النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل، ص 38؛ أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 74.

عددهم آنذاك 757,182[1]. إلا أن المعلومات غير متوفرة حول عدد العاملين منهم في مجال الزراعة[2]، وفي حين بلغ عدد العاملين في الحقول والمزارع الصهيونية نهاية عام 1926م، حوالي 6,000 عامل، وصل نهاية عام 1927م، إلى 6,500 عامل، وبحلول عام 1928م استوعبت الزراعة حوالي 1,800 عامل جديد في مجال الزراعة، و700 عامل في المزارع، و200 عامل في الشركات الخاصة[3]. وبذلك أصبح إجمالي عدد العاملين في المجال الزراعي عام 1928م حوالي 9,200 عامل. وفي عام 1931م، بلغ عدد المستوطنين الصهاينة في فلسطين حوالي 174,606، بنسبة 16.9% من مجمل سكان فلسطين لذلك العام[4]، سكن منهم في المجتمع القروي ما بين (40–45) ألف نسمة، أي ما يعادل (23–26%) من المستوطنين الصهاينة[5]، ولقد اختلفت الروايات حول عدد من عمل منهم بالزراعة في العام نفسه 1931م، ففي حين ذكر البعض أن عددهم بلغ 12,306 عامل، من أصل 58,675 عاملاً، بمختلف المجالات أي بنسبة 20.9%[6]، ذكر صبري جريس أن عددهم بلغ 12,306 عاملاً، من أصل 66,683 عاملاً بمختلف المجالات، أي بنسبة 18.4%[7]، في حين اتفق عنان العامري والسيد ياسين على أن عدد العاملين بالزراعة بلغ 26,339 عاملاً[8]. وترجح الباحثة أن يكون عددهم 12,306 عامل لأسباب منها :

1- على اعتبار أن عدد الصهاينة في فلسطين عام 1931م بلغ 174,606 نسمة، وأن عدد القوى العاملة تراوح ما بين (58,675–66,683)، وأن نسبة من سكن منهم في المجتمع القروي تراوحت ما بين (23–26%) تكون نسبة من عمل منهم بالزراعة تراوحت ما بين (18.4–20.9%).

---

(1) حوراني، فيصل : جذور الرفض الفلسطيني، ص 65؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 286؛ النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل، ص 47؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 86.

(2) لا تتوفر البيانات الإحصائية عن عدد الناشطين اقتصادياً من الصهاينة في فلسطين، عام 1922م، وذلك لأن الإحصاء الرسمي للعام ذاته، اقتصرت معلوماته على عدد السكان، وتوزعهم حسب المناطق الجغرافية. (الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 105–106).

(3) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 112–113.

(4) بلغ مجموع سكان فلسطين عام 1931م، 1,033,314 نسمة، موزعة كالتالي : 759,700 مسلمون؛ أي 73.5%، و88,907 مسيحيون؛ أي 8.6%، و174,606 يهود؛ أي 16.9%، و10,101 غير ذلك؛ أي 1%. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 241).

(5) Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 685.

(6) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 107؛ أثاث، أسعد : نشوء وتطور الطبقة العاملة، ص 10؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين، ص 31.

Nahum, Karlinsky: California Dreaming, P. 25.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 244.

(8) العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 79؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 248.

2- إذا كان عدد العاملين بالزراعة حسب بعض المراجع العبرية، عام 1928م، 9,200 عامل[1]، ودخل فلسطين خلال عامي (1929م، و1930م)، حوالي 6,768 وافد من الخارج[2]، وعمل بعضهم في مجال الزراعة يكون من المنطقي أن يرتفع العدد إلى 12,306 عامل، وليس إلى 26,339 عامل، أو غير ذلك.

وبوصول مهاجري الموجة الخامسة عام 1932م، تم تطبيق مبدأ العمل (العبري)، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في الأيدي العاملة الصهيونية، في حين تواجد أكثر من 25,000 عامل عربي فلسطيني عاطل عن العمل عامي (1935-1936م)[3].

ت) الأموال المستثمرة في الزراعة الصهيونية (1918-1936م) :

بسبب الأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة الصهيونية أثناء ثورة البراق عام 1929م، قدم البنك المركزي للمؤسسات التعاونية[4]، قروضاً قصيرة الأجل قيمتها 166,000 جنيه فلسطيني، كما قدم بنك الرهونات العقارية الزراعية، قروضاً أخرى قدرها 110,000 جنيه فلسطيني لمعاونة المستوطنات الزراعية[5]، كذلك ساهم التقدم في فرع الحمضيات في إعادة الانتعاش الاقتصادي عامي (1929-1930م)[6].

بلغ حجم رأس المال المستثمر في الزراعة عام 1932م، حوالي 1,350,000 جنيه فلسطيني موزعة كالتالي : في المزارع الجديدة 900,000 جنيه، وفي المزارع المختلطة - التابعة للكيرن هايسود والبيكا- حوالي 100,000 جنيه، وفي بناء مستوطنات زراعية جديدة 200,000 جنيه، وفي شراء الأراضي 150,000 جنيه[7].

---

(1) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 112-113.

(2) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 166.

(3) عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 142.

(4) أُسست عام 1922م، الهيئة الاقتصادية الفلسطينية، التي واصلت العمل في المستوطنات الصهيونية، عن طريق منح القروض للجمعيات التعاونية خاصة الزراعية منها.
(Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 689).

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 402.

(6) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 209.

(7) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 133.

وكان بنك العمال[1] (Hapoelem)، وشركة (نير)[2] (Near) من بين المؤسسات التي عاونت في تنمية الزراعة الصهيونية، وإعانة المستوطنين، فقد منح بنك العمال سلفاً للمستوطنات الزراعية في عام 1934م، قدرها 91,888 جنيهاً فلسطينياً، كما رصد 59,909 جنيهات أخرى للاستيطان الجديد[3].

ومن أجل تجنيد الأموال الإضافية، لخدمة حاجات ومطالب الاستيطان الزراعي الصهيوني، أرادت الكيرن هايسود إشراك الأموال الفردية مع الأموال (القومية)، واستثمارها سوياً في المشروع الاستيطاني الزراعي، رغم أن أصحاب رؤوس الأموال الفردية كانوا لا يحبذون استثمار أموالهم لفترات طويلة، خاصة في المشروعات الزراعية، إلا أن الكيرن هايسود قامت عام 1935م، بإنشاء عدة شركات استيطانية لاستثمار رؤوس الأموال الصهيونية الفردية فيها[4]. بالإضافة إلى ما كانت تخصصه كل عام من أموال معينة تنقل إلى خزينة إدارة الزراعة، التي تقوم باختيار الأراضي الزراعية المناسبة، وتجهيزها بالآلات الزراعية، مع اقتران ذلك بتثبيت حجم الدين بالنسبة لكل وحدة استيطانية، ولكل فرد مستوطن، وكان رصيد الإدارة المخصص للقروض عام 1935م، قد بلغ 700,000 جنيه فلسطيني، وقد قسم لفئتين :

أ- قروض الدعم : وتوزع تبعاً للخطة الكاملة للتوطين.

ب- قروض لتنمية نوعيات زراعية خاصة[5].

---

(1) أسس عام 1921م، ويعد المؤسسة المالية المركزية للهستدروت، وأدمج به صندوق العمال للقروض والتوفير، وشاركت في إنشائه المنظمة الصهيونية، حيث استثمرت مبلغ 50,000 جنيه فلسطيني في شراء الحصص الموجودة، وكان هدف البنك بناء اقتصاد عمالي مستقل، فأرسل عام 1922م، لجنة إلى أمريكا لجمع المال. ويقوم البنك بأعمال مالية واسعة في ميدان التسليف للأفراد والمؤسسات، سواء المستوطنات الزراعية، أم الجمعيات التعاونية التابعة للحركة العمالية، كما يقوم بنشاط واسع في ميدان توظيف رؤوس الأموال. فقدم خلال العشر سوات الأولى من نشاطه قروضاً بمبلغ 1,633,377 جنيه، وكان توزيعها على النحو التالي : المشاريع الزراعية 512,122 جنيهاً، ومشاريع البناء والأشغال العامة 308,350 جنيهاً، وجمعيات الإنتاج 359,368 جنيهات، وجمعيات القروض 39,161 جنيهاً، ومؤسسات العمال الاجتماعية 359,770 جنيهاً، وأغراض أخرى 54,606 جنيهاً فلسطينياً. (طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 315-316؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 48؛ عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 145).

(2) تقوم بتسليف المستوطنين الزراعيين، سُلفاً زراعية، وقد أُسست برأسمال 215,000 جنيه فلسطيني. (شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 47).

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 402.

(4) أوليتسور : الثروة القومية وبناء البلاد (عبري)، ص 59.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 401-402.

ث) الإنتاج الزراعي الصهيوني في فلسطين (1918-1936م) :

بلغ حجم الإنتاج الزراعي عام 1922م، حوالي 22% من مجمل الإنتاج العام[1]، وقد ساعد على ذلك : التوسع في استخدام الآلات الحديثة، حيث استعمل الصهاينة في العام ذاته (1922م) حوالي 33 جراراً[2].

لم يستمر الازدهار الاقتصادي الصهيوني طويلاً، حيث تعرض عام 1926م، لأزمة كبيرة، نتيجة توقف تدفق الأموال، وتوقف العمل في مجال البناء، إلا أن الأزمة أضرت بالأساس اقتصاد المدن، في حين لم يتأثر وضع القرى والمستوطنات الزراعية، بل على العكس استمر في ازدهاره، وتطوره[3]. وفي نهاية عام 1927م، حاولت نقابة العمال (الهستدروت) الخروج من الأزمة، ودعم العاطلين عن العمل، من خلال عدة مشروعات اقتصادية، تستوعب الأيدي العاملة، كتشغيلهم في تجفيف المستنقعات[4]. كما أقامت عدة مؤسسات، كانت صاحبة مشروعات تطوير مثل : شركة هامشبير هامركزي[5] (Hammashbir Hamerkazi)، وشركة تنوفا[6] (Tnouva)، وشركة ياخين[7] (Yakhin)، وشركة نير[8].

---

(1) Nahum, Karlinsky: California Dreaming, P. 26.

(2) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 146.

(3) لدور، يسحاك : استيطاننا في البلاد (عبري)، ص 88.

(4) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 122.

(5) أسست عام 1922م، لتطبيق استراتيجية "احتلال السوق"، فكانت تختص بتزويد التعاونيات بما تحتاج إليه، حتى من الجرارات الزراعية، وكانت تقوم بتصريف المنتجات الزراعية من خلال دائرة الحبوب والعلف، وتملك مشاريع صناعية كمطاحن الحبوب، ومصانع الألبان، وحفظ الطعام، ومصانع المنسوجات والأحذية، ومصانع الصابون، وكان بها قسم خاص لتسليف المزارعين الصهاينة، ولها ثلاثة فروع رئيسة في كل من : القدس، ويافا، وتل أبيب. (عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 145؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 188؛ القاضي، ليلى : الهستدروت، ص 50؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 208).

(6) شركة تسويقية زراعية، كانت تقوم بتصريف زهاء 75% من مجموع الإنتاج الزراعي المختلط، من الحليب ومشتقاته، والبيض، والدواجن، والفواكه، والخضروات، والأزهار، والحبوب، كما أنشأت مشاريع صناعية مثل : مصنع للأغذية، والعصير، والمجففات، كما قدمت خدمات اجتماعية كتوزيع الحليب بأسعار مخفضة للنساء الحوامل، ولعمال المصانع، وطلاب المدارس. (طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية، ص 312؛ القاضي، ليلى : الهستدروت، ص 50؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 47-48).

(7) أنشئت عام 1928م، من أجل الاهتمام بالزراعة، خاصة زراعة الحمضيات، وإنتاجها، وتسويقها، وأنشأت مصنعاً لحفظ الحمضيات، وتغليفها، وتخزينها. وقد بلغت ميزانيتها عام 1944م، نحو 355,000 جنيه فلسطيني. (عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 145؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 188؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 210).

(8) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 122.

حرص الصهاينة على تطوير الإنتاج الزراعي؛ لذلك توسعوا في استعمال الآلات الحديثة لحرث الأرض وزراعتها، حتى بلغت قيمة الآلات المستوردة 72,068 جنيهاً عام 1932م، مقابل 16,600 جنيه عام 1931م، كما بلغت قيمة السماد المستورد عام 1932م، حوالي 107,151 جنيهاً مقابل 38,900 جنيه عام 1931م[1]. وذلك يشير بشكل واضح إلى درجة التوسع في استيراد الآلات الزراعية والسماد؛ مما يؤكد ازدياد التوسع في مجال الزراعة عند الصهاينة في فلسطين.

أولى الكيرن هايسود اهتماماً خاصاً بتوفير المقومات الضرورية لدعم المستوطنات القديمة[2]، ونتيجة لزيادة الأموال المستثمرة في الزراعة من المؤسسات التابعة للهستدروت، في عام 1934م؛ زادت مساحة الأراضي التي بحوزة الصهاينة، حتى بلغت عام 1935م حوالي 1,392,432 دونم[3]. فازدادت نسبة الإنتاج الزراعي، حتى بلغت حوالي 75% من مجمل الناتج في فلسطين لعام 1935م، وقد كان معظمه من محصول الحمضيات، الذي يؤول إلى القطاع الخاص، وليس لمزارع المستوطنات العمالية[4]. في حين بلغ إجمالي ثمن الإنتاج الزراعي الصهيوني عام 1934-1935م، خمسة ملايين جنيه فلسطيني[5].

2) تطور الزراعة الصهيونية ما بين (1936-1939م) :

واصلت الزراعة الصهيونية ما بين (1936-1939م) تطورها، رغم اندلاع الثورة التي مرت بها فلسطين خلال تلك الفترة، والتي أثرت إيجابياً على الزراعة الصهيونية، فمعظم العمال الفلسطينيين تركوا العمل في المستوطنات الزراعية الصهيونية، وحل محلهم عمال صهاينة[6].

أ) تطور المستوطنات الزراعية الصهيونية (1936-1939م) :

استحدث نوع جديد من المستوطنات الزراعية الصهيونية ما بين (1936-1939م)، أطلق عليه اسم "سور وبرج"[7]، وبلغ عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين عام 1936م،

---

(1) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 265.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 402.

(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 149.

(4) Nahum, Karlinsky: California Dreaming, P. 26.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 412.

(6) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 127.

(7) (حوماه ومفدال) مصطلح أطلق على الاستيطان الزراعي الصهيوني في فلسطين، فترة الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م)، والهدف من ذلك هو الاستيلاء على الأراضي، لزيادة ملكية الاستيطان، وبسبب الظروف السائدة، ولأجل سرعة التنفيذ، كانوا يبدأون ببناء أسوار المستوطنة، ثم يضعون برجاً للمراقبة، فوق الأرض المسيطر عليها، وهو مزود بالأضواء الكاشفة، للتحذير من أي خطر، وقد تركزت تلك المستوطنات فوق الأراضي الزراعية الخصبة في الجليل، وسهل الأردن. (شرف، موشيه : قيم (قاموس الصهيونية وإسرائيل) (عبري)، ص 106؛ عايد، خالد : التوسعية الصهيونية، ص 558-560؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 383).

172 مستوطنة[1]، امتدت على مساحة قدرها 1,392,600 دونم[2].

كان من بين تلك المستوطنات 88 مستوطنة أنشأتها الوكالة اليهودية، والكيرن هايسود، استوعبت 24,400 مستوطن، وبلغ إجمالي مساحتها 269,000 دونماً، زرع منها[3] 12,100 دونم حمضيات، و9,000 دونم محاصيل متنوعة أخرى، و14,200 دونم محاصيل مروية، و177,200 دونم محاصيل غير مروية، كما وجد في تلك المستوطنات 8,500 رأس من الأبقار الحلوب[4].

أنشأ الصهاينة عام 1937م، 15 مستوطنة وفق سياسة السور والبرج، وبذلك ارتفع عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين عام 1937م، إلى 187 مستوطنة. وخلال عام 1938م، تم إنشاء 17 مستوطنة جديدة[5]؛ فأصبح عدد المستوطنات الزراعية الصهيونية في فلسطين 204 مستوطنة.

ب) تطور أعداد العاملين في مجال الزراعة (1936-1939م) :

بلغ عدد العاملين الصهاينة في مجال الزراعة، عام 1936م، حوالي 32,000 عامل، شكّلوا 18.7% من مجمل الأيدي العاملة الصهيونية في فلسطين[6]، بينما عمل في الصناعة 30,000 عامل، بنسبة 17.5%، وعمل في البناء 14,000 عامل، بنسبة 8.1%، وعمل في التجارة، والنقل 32,000 عامل، بنسبة 18.7%، وفي خدمات أخرى 63,000 بنسبة 37%[7].

---

(1) اختلفت الآراء حول عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين عام 1936م، فبينما ذكر البعض أنها بلغت 172 مستوطنة، ذكر البعض الآخر أن عددها بلغ 202 مستوطنة، توزعت كالتالي : 163 مستوطنة في السهل الساحلي، 18 مستوطنة في مرج بن عامر وغور الأردن، 13 مستوطنة في الجليل الأعلى والجليل الأسفل، 8 مستوطنات في المرتفعات الجبلية. (العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 20؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 61؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 44).

(2) انظر الملحق رقم (15)، ص 355.

(3) ليست كل أراضي المستوطنات مزروعة، أو صالحة للزراعة. (العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 20).

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 416.

(5) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 200.

(6) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 731-732؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 69.

(7) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 731-732؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 69.

ت) الأموال المستثمرة في الزراعة الصهيونية (1936-1939م) :

قامت الكيرن هايسود عام 1936م، بإنشاء مؤسسة مالية، تحولت مع الأيام إلى بنك زراعي[1]؛ لتقديم القروض للمزارعين، وكان إجمالي رأس مال ذلك البنك حوالي 25,000 جنيه فلسطيني، وقدم قروضاً لأكثر من 182 مزارع بفائدة 7.5%[2].

وقد أسهمت عمليتا جلب الأموال، والهجرات المتتالية في إضافة عناصر إنتاجية مهمة؛ لنمو الزراعة الصهيونية في فلسطين[3].

ث) الإنتاج الزراعي الصهيوني في فلسطين (1936-1939م) :

تعاونت إدارتا الزراعة، والعمل في الكيرن هايسود، والوكالة اليهودية، وأسستا جمعية استيطانية جديدة، هي (جمعية أرض إسرائيل للاستيطان الزراعي)[4]، التي كان أول مشروع لها إعادة بناء مستوطنة بيئرطوفيا[5]، كمستوطنة عمالية اهتمت بالمجال الزراعي المختلط، والتي دمرت في عام 1929م أثناء ثورة البراق[6]. كما قامت الجمعية بإقامة مشاريع ري تخدم الزراعة الصهيونية، وحتى عام 1937م، كانت الجمعية قد استثمرت حوالي 110,000 جنيه فلسطيني لخدمة الزراعة الصهيونية، وقدمت خدمات لحوالي 18 مستوطنة في مشاريع الري الجديدة، التي أشرفت عليها[7]، كما أنشأت تلك الجمعية ثلاث مستوطنات زراعية متخصصة في المنتجات الداجنة، والألبان، ومزارع الخضروات، والفواكه، الأمر الذي أدى إلى تطور الحقول المختلطة، على يد تلك الجمعية الاستيطانية؛ الأمر الذي مكّن الحرفيين، ورجال الأعمال

---

(1) بنك المزارعين أو البنك الزراعي : أسسه عام 1934م اتحاد مزارعي فلسطين، وكان يهدف إلى منح قروض طويلة الأمد مقابل عمليات رهن.
(Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 689).

(2) أوليتسور : الثروة القومية وبناء البلاد (عبري)، ص 60.

(3) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 44.

(4) أسستها الوكالة اليهودية عام 1936م، وكان هدفها منح قروض بفوائد بسيطة للمستوطنات الصهيونية، التي أنشئت غالبيتها على نفقة الكيرن هايسود، بغرض تطويرها.
(Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 689).

(5) مستوطنة بيئرطوفيا : أسست عام 1886م، حيث اشترى روتشيلد قطعة من الأرض مساحتها نحو 6,500 دونم، تابعة لقرية قسطينة العربية، وأرسى عليها أسس المستوطنة. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص 125).

(6) Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 688;
أوليتسور : الثروة القومية وبناء البلاد (عبري)، ص 59؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 406.

(7) أوليتسور : الثروة القومية وبناء البلاد (عبري)، ص 59.

الصهاينة من العمل في حيفا؛ لبناء مساكن في الضواحي على نطاق صغير، ملحقة بأراضٍ زراعية منتجة للخضروات، والفواكه[1].

وصلت مساحة الأراضي التي قامت عليها زراعة الفواكه (الحمضيات، والتفاحيات، واللوزيات)، التي وصلت إلى ذروتها في عام 1936م، إلى 182,000 دونم[2]، كان منها لمحصول الحمضيات وحده نحو 102 ألف دونم[3]. ويؤكد ذلك ما ذكرته الوكالة اليهودية قائلة : "الإنتاج الزراعي كان مشجعاً في أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث نال المستوطنون عائداً مالياً كبيراً، وقد اقترن ذلك التشجيع بنتائج جيدة في زراعة الحمضيات، والأشجار المثمرة، مع الارتفاع في الأسعار في السوق الخارجية؛ مما زاد من الاتجاه نحو إقامة مستوطنات على مساحات صغيرة، وقد حقق إنتاج الحمضيات أعلى أسعار في موسم 1938/1937م، حيث كان نصيب الصهاينة من ذلك الإنتاج يعادل 60% من مجمل الإنتاج في فلسطين"[4].

توزع الإنتاج الزراعي الصهيوني، عام (1936–1937م)، كالتالي : 31% حبوب وخضروات، 46% حليب وبيض، 8% فواكه بدون حمضيات، 15% حمضيات[5].

وقد أقيمت عام 1937م، مؤسسة خاصة لتسويق إنتاج المزارع الخاصة، وهي مؤسسة تينا التعاونية، كانت الثانية في حجمها بعد مؤسسة تنوفا التعاونية[6].

3) تطور الزراعة الصهيونية ما بين (1939–1945م) :

كان من أهم المخططات التي عمد إليها الصهاينة لتطوير الزراعة الصهيونية في فلسطين فترة الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، مشروع ترسيخ سلطة صهيونية تشرف على الفعاليات الزراعية في وادي الأردن، مع وجوب وجود تعاون مسبق مع الدول المجاورة للوادي، ومن الأهداف الأخرى لتلك الخطة إمكانية استيعاب الملايين من المهاجرين الصهاينة الجدد، وعلى الرغم من كثرة الآراء التي ناقضت الخطة، إلا أن المنظمة الصهيونية أصرت

---

(1) Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 688.

(2) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 46.

(3) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 59.

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 412.

(5) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 54.

(6) عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، ص 626.

على أن الوقت والمال الممنوح سوف يساهما في إنشاء ذلك المشروع الضخم[1]. أما الخطوات الأولى التي يجب أن يقوم النظام السياسي الجديد بالبدء بتنفيذها هي : تأميم جزء من الأراضي من أجل التطور الاقتصادي، مع وضع قوانين تحدد ملكية مقلصة للفرد من الأراضي الزراعية، ونسب استخدام المياه، كما يجب أن تشمل خطة التطوير : مشاريع إعداد الأرض كي تصبح ملائمة للزراعة، وتجفيف المستنقعات والبرك، ومشاريع ري لتلك الأراضي، وإحضار أدوات زراعية متطورة، وإنشاء أماكن للتعليم والتوجيه الزراعي، وتعيين مرشدين زراعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تركيز إدارة جميع تلك المشاريع بيد سلطة يتم تعيينها لذلك الهدف، وتهتم بنظام قروض زراعية، تؤمن للمزارع حاجاته، أما طرق الزراعة فيجب أن تكون مكثفة، وموسعة، ومتنوعة، وتهتم بكل المنتجات[2].

وتحقيقاً لذلك أصدرت سلطة الانتداب البريطاني عام 1940م "قانون الأراضي" الذي قسم الأراضي لثلاثة أقسام، هي :

أ- مناطق محظورة البيع، وإجمالي تلك المناطق كان 18 مليون دونم.

ب- مناطق مسموح للصهاينة شراؤها، وامتلاك أراضٍ فيها بواسطة المندوب السامي، وقدرت مساحتها بحوالي 8.5 مليون دونم (في الجليل والسهل الساحلي).

ت- مناطق مسموح فيها للصهاينة بشراء أراضٍ بشكل مباشر من أصحابها، وقدرت بحوالي ربع مليون دونم[3].

أ) تطور المستوطنات الزراعية الصهيونية (1939-1945م) :

اشترى الصهاينة عام 1939م، حوالي 27,973 دونم من الأراضي الفلسطينية، فبلغ مجموع ما امتلكوه 1,533,400 دونم[4].

ارتفع عدد المستوطنات الزراعية عام 1939م، إلى 222 مستوطنة، وبحلول عام 1941م أصبح عدد المستوطنات 231 مستوطنة امتدت على مساحة 1,604,800 دونم، وفي عام 1944م، بلغ عددها 259 مستوطنة، ضمت 1,731,300 دونم[5].

---

(1) Polk, William and others: Back drop to tragedy, P. 188.

(2) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 58-65.

(3) شرف، موشيه : قيم (قاموس الصهيونية وإسرائيل) (عبري)، ص 109.

(4) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 108؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 149؛ العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 20؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 44.

(5) انظر الملحق رقم (15)، ص 355.

ب) تطور أعداد العاملين في مجال الزراعة :

بلغ مجموع الصهاينة في فلسطين عام 1939م، 445,457 نسمة، بنسبة 29.7% من مجموع سكان فلسطين البالغ آنذاك 1,501,698 نسمة، وقد تراجعت نسبة الأيدي العاملة في الزراعة من حوالي 32,000 عامل أي 18.7% عام 1936م، إلى 14.2% عام 1939م، وقد ذكر البعض أن الالتحاق بالمجال الزراعي لدى الصهاينة أواخر الثلاثينات كان يمثل سُبع مجموع الأيدي العاملة الصهيونية في فلسطين آنذاك[1]. وفي عام (1944-1945م)، بلغ مجموع الأيدي العاملة الصهيونية حوالي 245,000 عامل، عمل منهم في الزراعة 24,000 عامل، بنسبة 10%[2] -ما بين مالك، وعامل، ومهندس، وأجير، ومتطوع- توزعوا كالتالي : 7,000 إقطاعي، 5,800 عضو مستوطنة زراعية، 7,500 عضو كيبوتس، 400 مزارعين شخصيين يعملون لحسابهم، 2,500 عامل أجير بالأرض، و800 موظف[3]. ومن الملاحظ انخفاض عدد العاملين في مجال الزراعة عام (1944-1945م) مقارنة بالأعوام السابقة. وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى تقدم، وازدهار الصناعة فترة الحرب العالمية الثانية، على حساب الزراعة؛ لتفي بمتطلبات الحرب، فبينما بلغ عدد العاملين في الصناعة عام 1936م، حوالي 30,000 عامل، بلغ عددهم عام (1944-1945م)، حوالي 66,000 عامل[4]. كذلك مع توقف حركة التصدير للخارج، تراجع الإنتاج الزراعي.

ت) الأموال المستثمرة في الزراعة الصهيونية (1939-1945م) :

خصص المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون[5]، الأموال الآتي بيانها دعماً مالياً للتوطين الزراعي : (وهي مقدرة بالجنيه الفلسطيني).

- 74,430 جنيهاً فلسطينياً لتوفير مقومات الاستقرار الكامل لـ 2,500 مستوطن في المستوطنات القديمة.
- 58,450 جنيهاً فلسطينياً مساعدة لمائة وخمس وتسعين أسرة في مناطق التوطين التقليدية.
- 119,500 جنيه فلسطيني لتوفير مقومات التوطين الكامل في سبع مستوطنات في مرج بن عامر.

---

(1) Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 685.

(2) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 730؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 70؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 380.

(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 189.

(4) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 731-732.

(5) المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون : عقد في جنيف بسويسرا ما بين (16-25 آب (أغسطس) 1939م، وليس المؤتمر العشرون كما ذكر محمد سليم. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 408؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 404).

- 45,000 جنيه فلسطيني لإنهاء العمل في تسع مستوطنات جديدة.
- 283,000 جنيه فلسطيني لتوطين 630 أسرة في المستوطنات التسع المذكورة أعلاه[1].

وبذلك يكون إجمالي ما تم تخصيصه من المؤتمر الحادي والعشرين دعماً للزراعة الصهيونية 580,380 جنيه فلسطيني[2].

ث) الإنتاج الزراعي الصهيوني في فلسطين (1939-1945م) :

لأجل زيادة الإنتاج الزراعي الصهيوني، ارتفع عدد الجرارات المستعملة في الزراعة من 33 جراراً عام 1922م، إلى 237 جراراً عام 1939م[3]. كما زاد الاهتمام بالزراعة المروية، وبالمحاصيل التجارية، وقل الاهتمام بالمحاصيل التقليدية، فحسب إحصائيات أجراها البريطانيون عامي (1938-1939م) شملت معظم أراضي فلسطين، تبين أنه من بين 9 مليون دونم، هناك 400 ألف دونم تزرع زراعة مروية، و8.6 مليون دونم تزرع زراعة بعلية[4]. ذلك الاهتمام المتركز في الزراعة المروية، وعلى المحاصيل التجارية إن دل على شيء فإنما يدل على تغير الطرق الأساسية في الزراعة الصهيونية، لكن أحداث الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، ووقف التجارة الخارجية؛ أضعف معدل إنتاج الفواكه، وخاصة الحمضيات[5].

لكن الحرب -العالمية الثانية- بثّت روحاً جديدة في الاقتصاد الصهيوني، وتغير الموقف كلية بالنسبة للمستوطنات، التي كانت المصدر الأول للمنتجات الزراعية، فقد ترعرعت وازداد نتاجها، وصادراتها منذ اللحظة التي قرر فيها الجيش البريطاني الاعتماد على تأمين موارد طعامه منها[6]. ولحفظ المنتجات من التلف؛ قامت سلطات الاحتلال البريطاني بإنشاء غرف تبريد في المستوطنات الزراعية، وقدر ما دفعته لتحقيق تلك الغاية عام 1940م، نحو عشرة آلاف جنيه فلسطيني، ارتفعت إلى 105,000 جنيه عام 1942م[7]. ولتطوير التعاون بين المستوطنات الزراعية الصهيونية، تم تأسيس الاتحاد الزراعي الصهيوني عام 1944م[8].

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 404-405.

(2) وليس 1,248,335 جنيه فلسطيني كما ذكر المرجع. (سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 405).

(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 146.

(4) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 144.

(5) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 46.

(6) Polk, William and others: Back drop to tragedy, P. 187-188.

(7) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 341.

(8) اتحاد قطري ضم 60 مستوطنة، أقيم عام 1944م لتطوير التعاون بين أعضائه، ولتطوير المستوطنات، وسكانها ابتداءً من يسود هامعلا في الجليل، وحتى عين حتسيبا، ونيئوت هاكيكار في الجنوب. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 109).

4) تطور الزراعة الصهيونية ما بين (1945-1948م) :

تعرضت الزراعة الصهيونية في فلسطين عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) إلى صعوبات جمة، كان أهمها أن الإهمال الشديد الذي تعرضت له الحقول والمزارع فترة الحرب العالمية الثانية جعلها بحاجة إلى نفقات كبيرة؛ لإعادة اصلاحها[1]. والمشكلة الثانية أن الهيكلية الزراعية الصهيونية لم يكن بمقدورها ضمان شحن المنتجات الزراعية إلى الخارج، وضمان وصولها إلى الأسواق الأوروبية بأحوال جيدة بعيدة عن العطب، والتعفن. أما المشكلة الثالثة فكانت تتمثل في أن تلك الصادرات كانت تتطلب تقديم خدمات من أطراف أخرى تسهل عملية خروجها إلى الأسواق العالمية[2]، الأمر الذي كان يتطلب نوعاً من الاستقرار السياسي لإيجاد الفرصة لتوسع زراعي في فلسطين، من خلال زراعة مساحات جديدة من الأراضي، وزيادة الاستثمار، والعمالة الزراعية، وبالتالي زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية المختلفة،[3].

أ) تطور المستوطنات الزراعية الصهيونية (1945-1948م) :

بلغت مساحة الأراضي المزروعة فعلياً لدى الصهاينة في فلسطين عام 1945م، حوالي 1,176,745 دونم، مشكِّلة بذلك حوالي 12.8% من مجموع الأراضي المزروعة في فلسطين عامة، والتي بلغت 9,205,538 دونم[4]. وكان الكيرن هايسود يملك 59% من المستوطنات الزراعية الموجودة آنذاك[5]. وبينما بلغ عدد المستوطنات الزراعية الصهيونية في فلسطين عام 1946م، 274 مستوطنة، امتدت على مساحة 1,807,300 دونم[6]. وبحلول عام 1948م، ارتفع عدد المستوطنات الزراعية الصهيونية في فلسطين إلى حوالي 300 مستوطنة[7].

---

(1) كان يلاحظ عام 1945م، مدى الإهمال الذي تعرضت له البساتين، والمزارع المنتجة، فلعدم قدرة المزارعين على تسويق منتجاتهم، لم يعودوا قادرين على توفير المياه، والأسمدة والمواد الأخرى اللازمة للزراعة، أو حتى الحفاظ على بقاء مزارعهم بحالة جيدة، وقد قدر خبراء الزراعة في تلك الفترة أن كل دونم أرض يحتاج إلى 9 جنيهات إسترلينية لإصلاحه من جديد. كما كانت الكثير من المزارع تحتاج إلى دعمها بالمعدات؛ لأن المزارعين قاموا ببيع ممتلكاتهم الزراعية من مضخات وأنابيب بسبب الحاجة، وقد عجزوا عن حفر آبار جديدة. (Nathan, Robert and others: Palestine problem and promise, P. 428-429).

(2) كان حل تلك المشكلة بأيدي الدول التي تمتلك الحق في تمرير وسائل الشحن المحملة بالمنتجات طبقاً للسياسة التجارية العامة، ولذلك فإن السماح بتمرير تلك المنتجات إلى الأسواق الأوروبية كان قضية سياسية كبرى. (Nathan, Robert and others: Palestine problem and promise, P. 428-429).

(3) Nathan, Robert et. al.: Palestine problem and promise, P. 428-429

(4) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 328؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 194.

(5) أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين، ص 28.

(6) انظر الملحق رقم (15)، ص 355.

(7) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 313.

ب) تطور أعداد العاملين في الزراعة الصهيونية (1945-1948م) :

بلغ مجموع الأيدي العاملة في الزراعة الصهيونية عام 1946م، 24,000 عامل، مشكّلة بذلك نسبة 10% من الأيدي العاملة[1].

ت) الإنتاج الزراعي الصهيوني (1945-1948م) :

كان الإنتاج الزراعي الصهيوني عام (1946-1947م) كالتالي : 29% حبوب وخضروات، 42% حليب وبيض، 8% فواكه بدون حمضيات، 21% حمضيات[2] ومن الملاحظ أن محصول الحمضيات بدأ بزيادة الإنتاج من جديد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، فبينما شكل 15% من مجمل الإنتاج لعام 1936-1937م، شكّل 21% من مجمل الإنتاج لعام 1946-1947م؛ الأمر الذي تسبب في تسريع وتيرة النمو للإنتاج الصهيوني، والتي زادت بحوالي 18% عام 1946م، وبحوالي 10% عام 1947م[3]. وقد كان لانتشار استعمال الآلات الزراعية من جرارات وموتورات وغير ذلك من تقنيات زراعية الأثر الأبرز في توسع الزراعة الصهيونية، حيث بلغ عدد الجرارات الصهيونية المستعملة في الزراعة حتى عام 1948م (693) جراراً، وبلغ عدد آلات الحصاد 261 آلة، في حين بلغ عدد آلات البذر نحو 237 آلة، وكان هناك نحو 10,000 سيارة[4].

رغم الأساليب التي اتبعت في عهد الاحتلال البريطاني من احتلال للأراضي، وقوانين للتسوية، وإقامة مشروعات لأجل الاستيلاء على الأراضي، إلا أن المطامع الصهيونية المتوخاة للسيطرة على الاقتصاد سواء الزراعي أو غيره لم تتحقق حيث إن نسبة ما استولى عليه الصهاينة بشتى الوسائل لم تزد على 5.6% من مساحة أراضي فلسطين، حتى نهاية عهد الاحتلال البريطاني[5]، في حين كان 72% من صهاينة فلسطين يعيشون في المدن الثلاث الكبرى، وهي تل أبيب 41%، وحيفا 15%، وفي القدس 16%، ولم يكن في المستوطنات الجماعية (الكيبوتسات) سوى 6%، وفي القرى التعاونية (الموشاف) سوى 5%، والباقون من الصهاينة، الذين كانوا يمثلون 17% عاشوا في مزارع مستقلة، أو انتشروا في أحياء أخرى من فلسطين، وبذلك يكون الطابع الحضري قد غلب على الاستيطان الصهيوني في فلسطين[6].

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل)، ج6، ص 730.

(2) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 54.

(3) بركائي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 16.

(4) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 340.

(5) النحال، محمد : فلسطين أرض وتاريخ، ص 88.

(6) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 184؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 72.

ثالثاً : الثروة الحيوانية :

رافق التطور الزراعي الصهيوني، وإنشاء المزارع المختلطة، التي اعتمدت على الحقول الزراعية المتنوعة، وعلى تربية المواشي، والدواجن، وإنتاج الحليب، والبيض، دون التركيز على نوع محدد؛ ازدياد الاهتمام بالإنتاج الحيواني. وقد انعكس ذلك التطور الزراعي الصهيوني على جمعية التسويق الصهيونية التعاونية –تنوفا– التي تكفلت بتسويق كميات كبيرة من إنتاج المستوطنات الصهيونية من الحيوانات، واللحوم، والحليب، والبيض.

1) تربية المواشي والبهائم :

تقدمت تربية الحيوانات من بقر، وغنم، وماعز، وخيل، وبغال، وحمير، وجمال في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)، وتلت في أهميتها تقدم زراعة الأشجار الحمضية، فتربية الحيوانات الحلوبة على الطرق العصرية كادت تنحصر في المستوطنات الصهيونية، حيث كانت تربي الأبقار المؤصلة في اصطبلات جيدة، وتأكل العلف المزروع على الري، فتعطي كل واحدة مقداراً يتراوح ما بين 3,000–5,000 لتر حليب في العام[1]. كذلك شهدت تربية المواشي (أغنام، ماعز) تطوراً ونمواً ملحوظاً مابين (1927–1948م)، فبينما بلغ عدد رؤوس الماشية في المستوطنات الصهيونية عام 1927م، حوالي 5,900 رأس، ازداد العدد عام 1937م، ليصل إلى 7,000 رأس، وفي عام 1948م، وصل العدد إلى أكثر من 40,000 رأس، موزعة بين الكيبوتسات، والمستوطنات الزراعية[2]، بينما امتلك الصهاينة حسب بعض الروايات عام 1933م، نحو 1,356 رأساً، وكان إنتاجها من الحليب سنوياً 4,782,100 لتر[3]. وارتفع عدد الأبقار الحلوبة الموجودة في فلسطين عام 1937م إلى 83,000 رأس، امتلك الصهاينة منها حوالي 10,000 رأس، وأنتجت كل واحدة منها حوالي 3,500 لتر في العام، وبذلك يكون مجموع إنتاجها من الحليب حوالي 35,000,000 لتر في العام[4].

وقد بلغ مقدار ما بيع بواسطة جمعية تنوفا من الحليب المنتج في المزارع الصهيونية عام 1936–1937م، حوالي 18,750,000 لتر، كان منها 6,412,000 (بنسبة 34%) على شكل حليب طازج، و2,570,000 (بنسبة 14%) منها على شكل زبد (كريما)، و1,400,000 (بنسبة 8%) على شكل لبن، و8,368,000 (بنسبة 44%) على شكل زبدة وجبن[5]. وبينما

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 225؛ ليفي، يهودا : القطاع الزراعي (عبري)، ص 81.
(2) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 52.
(3) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 42؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 125–126.
(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 226.
(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 227–228.

شكّل إنتاج الحليب والبيض 25% من مجمل الإنتاج الزراعي عام 1926–1927م، قفز إلى 46% من مجمل الإنتاج الزراعي عام 1936–1937م، إلا أنه عاد وتراجع إلى 42% عام 1946–1947م[1].

استوردت المستوطنات الصهيونية معظم المواشي والبهائم من سويسرا، وأستراليا، وأمريكا، أما الخيول فمن سوريا، والأبقار من أستراليا، واللحوم من أمريكا، وهنغاريا، وألمانيا[2]. وبسبب توسع الصهاينة في مد شبكات الطرق، واستعمالهم الآلات في أعمالهم الزراعية، لم يهتموا بتربية حيوانات الجر كالحمير، والبغال، واقتصر ذلك الاهتمام على الفلسطينيين العرب فقط، بينما اهتم الصهاينة بتربية الخنازير، وبلغ عددها عندهم عام 1945م، نحو 10,635 رأساً[3].

2) الطيور الداجنة والبيض :

كانت تربية الطيور الداجنة في فلسطين تتم على طريقتين؛ الأولى الطريقة الحديثة التي تستخدم فيها آلة التفريخ التي تعمل بالكهرباء، فتنتج الطيور التي من أصل جيد، وتكثر من وضع البيض، وتدعى بالطريقة الكثيفة، وقد استخدمها معظم الصهاينة في فلسطين، أما الطريقة الثانية فهي الطريقة البسيطة الأولية، حيث ترقد الدجاجة على البيض، وفيها يقل وضع البيض، ونفقاتها قليلة جداً حتى تكاد تكون معدومة، وهي بالأغلب تنتشر بين المزارعين العرب[4].

تطورت تربية الدواجن عند الصهاينة في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وتركز ذلك في الكيبوتسات التي تقع بجوار المدن، لتكون قريبة من الأسواق الاستهلاكية، وقد تم إدخال أنواع جديدة من الدجاج إلى فلسطين، خاصة مع تزايد هجرة الصهاينة إليها، وإجراء أبحاث ودراسات حول درجة تكيف تلك الأنواع الجديدة مع مناخ فلسطين[5]، فتخصص المزارعون في المستوطنات الصهيونية بتربية نوع الدجاج المعروف بـ "هويت لكهورن" لإنتاج البيض، وبالنسبة للغايات العامة كإنتاج البيض واللحم فقد أظهر النوعان "رودايلاندرد"، و"ليط سكس"" نجاحاً باهراً[6].

---

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيوني إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 54.

(2) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 85.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 126.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 208.

(5) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 85؛ جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 42.

(6) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 209.

كانت أنواع الدجاج الجديدة التي أحضرت لفلسطين تضع حوالي 180 بيضة في العام، وقد وصل إجمالي عدد الدجاج في فلسطين في عام 1934م، حوالي 2,000,000 دجاجة[1]، حيث ازداد حجم الطلب على البيض ولحم الدجاج، بعد هجرة الصهاينة لفلسطين، وكان بالمقارنة مع دول أخرى مجاورة، أعلى نسبة طلب خصوصاً على البيض[2]، حيث تنامى حجم المستورد من البيض ما بين 1925–1937م، فبينما بلغ حجم الاستيراد عام 1925م (8,773,311) بيضة، ارتفع عام 1926م، إلى 14,902,973 بيضة بزيادة 6,129,662 بيضة، إلا أن حجم الاستيراد انخفض عام 1927م، إلى 9,794,452 بيضة، وانخفض أكثر عام 1928م، حتى بلغ عدد البيض المستورد 6,452,302 بيضة، وبحلول عام 1929م قفز حجم الاستيراد إلى 11,254,861 بيضة[3]، لكن ذلك الارتفاع لم يدم طويلاً حيث انخفض حجم الاستيراد في العام التالي مباشرة 1930م إلى 7,706,159 بيضة، وفي العام التالي (1931م)، لم يطرأ تزايد يذكر على حجم الاستيراد، ولوحظ تطور ملموس على حجم الاستيراد منذ عام 1932م، حيث بلغ عدد البيض المستورد 18,102,975 بيضة، وفي عام 1933م استمر حجم الاستيراد في الارتفاع حتى بلغ عدد البيض المستورد 34,316,000 بيضة، في حين وصل العدد إلى 56,982,000 بيضة عام 1934م، وقفز إلى 75,924,000 بيضة عام 1935م، واستمر العدد في الزيادة حتى بلغ 91,225,000 بيضة عام 1936م، وبلغ العدد الإجمالي عام 1937م 92,910,000 بيضة[4].

ويمكن تفسير سبب الارتفاع الكبير في عدد البيض المستورد، إلى الزيادة في أعداد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، وارتفاع مستوى المعيشة، وانتشار الصناعات المحلية التي تستخدم البيض (كالمخابز، ومعامل الحلويات وغير ذلك)، إضافة إلى أن تلك المستوردات القادمة خاصة من سوريا، ومصر ورومانيا دخلت فلسطين بأسعار رخيصة، تراوحت ما بين (210 ملات إلى 182 ملاً) لكل مئة بيضة ما بين عامي 1931–1935م[5].

قامت الجمعيات التعاونية الصهيونية، التي كان على رأسها جمعية تنوفا بتسويق البيض، المنتج محلياً، والمستورد، وبلغ عدد البيض الذي سوقته جمعية تنوفا وحدها عام 1930م (1,651,000) بيضة، وارتفع العدد إلى 4,500,000 بيضة عام 1934م[6]، وبينما بلغ عدد

---

(1) بينما ذكر سعيد حمادة أن عدد الدجاج عام 1934م وصل إلى 1,370,000 دجاجة. (حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 210).

(2) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 85.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 211.

(4) انظر الملحق رقم (16)، ص 356.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 208–212.

(6) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 85.

البيض المسوق بواسطة الشركات التعاونية عام 1935م (9,000,000) بيضة، سوّقت شركة تنوفا وحدها حوالي 6,000,000 بيضة، وفي العام التالي (1936م)، سوقت 11,000,006 بيضة، بينما بلغ عدد البيض المسوق عام 1937م، بواسطة الجمعيات التعاونية الصهيونية حوالي 32,000,000 بيضة[1].

كما تنامى استيراد الدواجن من سوريا ومصر ورومانيا؛ لقلة تكاليف الاستيراد. فبينما بلغ عدد الدواجن المستوردة عام 1927م (16,468) دجاجة، تراجع العدد عام 1928م، إلى 10,238 دجاجة، ثم ما لبث أن ارتفع عام 1929م، إلى 48,397 دجاجة، ثم انخفض عام 1930م، إلى 39,833 دجاجة، وارتفع من جديد عام 1931م، إلى 40,223 دجاجة، وازداد الاستيراد أكثر عام 1932م حيث وصل إلى 179,703 دجاجة، وقفز العدد عام 1933م، إلى 280,236 دجاجة، وقفز العدد ثانية خلال الأعوام الأربعة التالية إلى 678,820 دجاجة عام 1934م، و1,764,614 دجاجة عام 1935م، و1,919,000 دجاجة عام 1936م، و1,261,469 دجاجة عام 1937م[2]. وتعزى تلك الزيادة في استيراد الدواجن إلى فلسطين، إلى صعوبة الحصول على قطع جيدة من اللحم، وإلى طلب فنادق السياح لذلك النوع من الطعام[3].

مما سبق يمكن استنتاج أنه رغم تعدد أنماط الزراعة الصهيونية في فلسطين ما بين كيبوتس، وموشاف، ومزارع مستقلة، إلا أن نمط المزارع المستقلة كان الأغلب بينها، ولقد تطورت أعداد المستوطنات الزراعية، وأعداد العاملين فيها، وازداد حجم رأس المال المستثمر؛ مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وكان لحكومة الاحتلال البريطاني دورٌ كبيرٌ في تسهيل ذلك، كما رافق التطور الزراعي، تطور في الإنتاج الحيواني، حيث ازدادت أعداد الحيوانات، وكميات إنتاجها.

---

(1) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 85؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 208.

(2) انظر الملحق رقم (16)، ص 356.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 211.

المبحث الثاني

المؤسسات الزراعية، ومشروعات الري، والمحصولات الصهيونية في فلسطين (1918-1948م)

أولاً : مؤسسات الدراسات والأبحاث الزراعية الصهيونية.

ثانياً : المياه، ومشروعات الري الصهيونية.

ثالثا : أبرز المحصولات الزراعية لدى الصهاينة في فلسطين.

لتطوير الإنتاج الزراعي لابد من إنشاء مؤسسات تعنى بإعداد الدراسات والأبحاث حول التربة وأنواعها، وأمراض النباتات والحيوانات، وغير ذلك. كما لا بد من توفير المياه اللازمة لري المحصولات، وإصلاح أراضٍ جديدة، إضافة إلى توفير أفضل أنواع البذور.

ولقد أدركت الحركة الصهيونية في فلسطين ذلك منذ البداية، فحاولت تحقيقه.

أولاً : مؤسسات الدراسات والأبحاث الزراعية الصهيونية :

ظهرت مشاكل عديدة، واجهت الزراعة الصهيونية في فلسطين، الأمر الذي ترتب عليه إنشاء مؤسسات صهيونية خاصة للدراسات، والأبحاث الزراعية؛ لمواجهة تلك المشاكل، ومن تلك المؤسسات :

1- مدرسة مكفيه إسرائيل :

تقع على بعد نحو ميلين إلى الشرق من يافا، على أرض مساحتها 2,600 دونم منحتها الحكومة العثمانية لمؤسسيها[1]. وتوجد بها ثلاثة أقسام هي : قسم الكيمياء، وتربية النحل، والطيور الداجنة.

أ- قسم الكيمياء : ويقوم بدراسة أنواع التربة، وإصلاح الأراضي القلوية بطرق مختلفة، وتحليل التربة لاختيار الطريقة الملائمة لزراعتها، وإجراء اختبارات على أنواع السماد الكيماوي، والطبيعي، والخضري، ودراسة تأثيرها على مجموع القوة الغذائية في التربة، ودراسة انحلال المادة العضوية في التربة المعالجة، ودراسة امتصاص المواد الغذائية، والأسمدة المستعملة في تسميد الأشجار الحمضية المزروعة في أماكن خاصة؛ لمعرفة ترشح المياه في التربة، وتحليل الجوامد فيها، بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة بتسميد الأشجار الحمضية[2].

ب- قسم تربية النحل : ويقوم بتهجين نحل فلسطين، بنحل إيطالي؛ للحصول على نوع يجمع بين انقياد النوع الإيطالي، وجَلَد النوع الفلسطيني، وقدرته على تحمل المشاق، كما يقوم بدراسة عدد المرات التي يمكن أن يستخرج فيها العسل في مدة معينة[3].

ت- قسم تربية الطيور الداجنة : ويقوم بإعداد دراسات حول تطوير الطيور الداجنة، مثل المقارنة بين تفقيس البيض المغسول، وتفقيس البيض غير المغسول، كما يدرس أنواع المواد المستعملة في بناء بيوت الطيور الداجنة[4].

---

(1) الدباغ، مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 47؛ البرغوتي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب، ص 56.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 251.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 251.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 251.

2- جمعية الاستعمار اليهودية (البيكا) :

وقد اهتمت بإعداد الأبحاث التي تساهم في زيادة مساحة الأراضي الزراعية، وخاصة التي تصلح لزراعة الكروم، كما أجرت تجارب حول زيت الخشب الصيني (Tung oil)، والبيرتروم (نوع شبيه بالبابونج)[1]، من خلال محطة الأبحاث الزراعية في عتليت.

3- الجامعة العبرية :

أعدت الجامعة العبرية أبحاثاً زراعية بواسطة دوائر الجامعة لعلم الحيوان، والكيمياء، والطفيليات، والصحة، والبكتيريا، فدائرة علم الحيوان قامت بدراسة شاملة لفئران الحقل، التي توقع أضراراً جسيمة في مواسم الحبوب، ودرست دائرة الكيمياء تأثير استخدام المياه المالحة للري، على بعض أنواع التربة، ودائرة الطفيليات درست الطفيليات التي تصيب الحيوانات، وحاولت أن تجد لقاحاً يقي منها، ودرست دائرة الصحة والبكتيريا أسباب مرض التهاب الضرع الذي يصيب الأبقار الحلوبة، وطريقة مكافحته، وانتشار مرض الجدري بين الدواجن وطريقة علاجه، كما درست مرض "سبيروشيتوس" الذي يصيب الطيور، وحاولت اكتشاف لقاح فعال لمقاومته[2].

4- محطة الأبحاث الزراعية في رحوبوت :

أولت الوكالة اليهودية اهتماماً خاصاً بالأبحاث الزراعية؛ من أجل رفع الكفاية الإنتاجية للأرض، من خلال استنباط سلالات محاصيلية جديدة، ترفع إنتاجية الدونم، وإدخال محاصيل زراعية جديدة، فأنشأت الوكالة محطة للتجارب الزراعية عام 1928م[3]، ومن بين التجارب التي أجرتها تلك المحطة : ترك الأرض دون زراعة خلال الصيف لإراحتها، ثم زراعتها على مدار باقي فصول السنة، وتنظيم الدورات الزراعية خلال العام، واستنباط نوع من الحشائش يصلح غذاء للماشية، وأنواع جديدة من القمح والشعير والذرة. كما أنشأ المستوطنون عام 1935م، محطة للخدمة الزراعية الموسعة، ضمت قسماً للغرس، وآخر لسلالات الماشية، وثالثاً للدواجن، ورابعاً للخضار[4].

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 251.

(2) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 48؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 252.

(3) قام على إدارة تلك المحطة فولكاني مدير محطة التجارب الزراعية التي أنشئت عام 1928م، إلا أن هناك من يقول بأن فولكاني أسس محطة للتجارب الزراعية عام 1921م في رحوبوت، وبيت دجن، بإشراف من الهستدروت، وبتمويل من الكيرن هايسود عرفت فيما بعد بمعهد فولكاني. (سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 396؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 445).

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 395-396.

وقد حصرت الأبحاث المنظمة الشاملة في محطة رحوبوت التابعة للوكالة اليهودية التي أُنجزت من خلال أحد عشر قسماً هي : الكيمياء الزراعية، وتغذية الحيوانات، وحقل الحيوانات، وأمراض النباتات، والحشرات والهوام، وفسيولوجيا وتأصيل الأشجار البستانية، والزراعة الحقلية، وتأصيل النباتات، والبستنة العامة، والاقتصاد الزراعي، والإرشاد[1].

وقد اشتركت محطة التجارب الزراعية في رحوبوت في برنامج خدمة الحقل، الذي خططت له إدارة التوطين الزراعي التابعة للوكالة أثناء الحرب العالمية الثانية؛ من أجل توسيع رقعة الأرض الزراعية، ورفع إنتاجية الدونم، وقد نجحت المحطة في إنتاج أنواع مختلفة من القمح مثل الأنواع المغربية، والأسترالية[2].

كما كان هناك خمسة مختبرات تعاونية؛ اثنان منها لمشاكل الأشجار الحمضية، وثلاثة للمشاكل المتعلقة بالزراعة المختلطة[3].

5- المعهد الزراعي الجامعي (القومي) :

أُسس عام 1920م، وافتتح عام 1922م، وأشرفت عليه المنظمة الصهيونية بالتعاون مع قسم التجارب الزراعية بالوكالة اليهودية، ومعهد دانيال زيف للبحوث فيما بعد، ارتبط المعهد بالجامعة العبرية عام 1924م، وكان هدفه تقديم دورات تدريبية مدة خمس سنوات؛ لدراسة العلوم الطبيعية، وكان الطالب يدرس أول عامين في الجامعة، أما السنة الثالثة فتكون الدراسة فيها عملية، حيث ينتدب فيها الطلاب للدراسة في المستوطنات الزراعية، تحت إشراف قسم التجارب الزراعية التابع للوكالة اليهودية، وفي السنتين الأخيرتين، فكانت الدراسة فيهما تخصصية، ومعظمها عملية من خلال المعامل التابعة لمعهد دانيال زئيف للبحوث.

ضم المعهد عدداً من الأقسام هي : قسم الحشرات، والدواجن، والألبان، والتربة، والري، والهندسة الزراعية[4].

---

(1) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 48؛
Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 690.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 396-397.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 249.

(4) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 51؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 704.

6- معهد فولكاني للزراعة :

أسس عام 1921م، بدعم من المنظمة الصهيونية؛ ليكون مزرعة تجريبية في تل أبيب، وقد سمي على اسم مديره الأول إسحاق اليعازر فلوكاني – فلينسكي. ومن بين أبرز الأهداف التي أقيم المعهد لأجلها : السعي من أجل تطوير طرق وأساليب تتعلق بمجالات الزراعة المختلفة، مثل : الزراعة، والري، والأسمدة، والجني، وغير ذلك[1].

وقد ضم المعهد مزرعة تجريبية، وأقساماً لتطوير أنواع من المزروعات الجديدة، وقسماً لتربية الأبقار، وقسماً لحماية الكائنات الحية، والنباتية، وفيه جرى تطوير طرق تكنولوجية؛ لإنتاج أنواع جديدة من الفواكه والخضار، وقد تم نقل المعهد إلى رحوبوت عام 1927م، وعملت فيه طواقم من الأخصائيين في مجال الأبحاث الزراعية، وكانت له اتصالات مع جهات رسمية، وتجارية خارج فلسطين[2].

7- معهد دانيال زيف :

أنشأه عام 1934م، الدكتور حاييم وايزمان[3]، في مستوطنة رحوبوت[4]، وكان يعرف باسم مؤسسة دانيال زيف[5] (Daniel Steef) للبحث العلمي، حيث أجرى الأبحاث والدراسات حول طرق زيادة إنتاجية التربة، ومكافحة أمراض النبات، والحيوان، ودعم الصناعات القائمة على الزراعة، وقد بدأ المعهد العمل بعشرة علماء، وعشرة تقنيين، وكان يضم مختبراً خاصاً بحاييم وايزمن، وقد استدعى علماء مشهورون لإجراء بحوث ودراسات، وللتعليم في المعهد، وعمل المعهد بشكل مباشر مع محطة التجارب الزراعية في رحوبوت، والجامعة العبرية في القدس. ووجه أبحاثه لخدمة المشروع الصهيوني[6].

---

(1) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 279؛ منصور، جوني : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 441.

(2) منصور، جوني : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 441.

(3) حاييم وايزمن : أول رئيس لإسرائيل، وأحد زعماء الحركة الصهيونية، وكان من أوائل أعضاء حركة أحباء صهيون الذين رافقوا هرتزل، وانتدب لعضوية المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل عام 1897م، وكان من بين واضعي حجر الأساس للجامعة العبرية في القدس عام 1918م، وحضر مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م، ونظم مؤتمر لندن عام 1920م، واختير رئيساً للهستدروت عام 1920م، ونظم الوكالة اليهودية عام 1929م، كما اهتم بتوسيع الاستيطان في فلسطين. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 170-171).

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 641.

(5) عالم صهيوني بارز في مجال البحوث الزراعية، والعلوم البكتيرية، والكيمياء الفيزيائية، والصيدلة. (Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 690).

(6) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 279؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 690; Jewish virtual library: Weizmann institute of science, www.us.israel.org.

8- معهد وايزمن للعلوم :

أسس عام 1944م، في رحوبوت، وقد شكّل معهد دانيال زيف النواة الأولى له، وفي عام 1949م، تم تغير اسم معهد دانيال زيف إلى معهد وايزمن للعلوم بالاتفاق مع عائلة الدكتور زيف[1].

إن تطوير الزراعة الصهيونية في فلسطين، كان لا يحتاج فقط إلى تقدم التعليم الزراعي، وتشجيعه، وتقديم الخدمات والإرشادات الزراعية، بل كان محتاجاً إلى أموال، حيث طالب الصهاينة بإقامة بنوك خاصة للخدمات الزراعية، وتحرير المستوطن الذي يعمل في الزراعة من عبء الضرائب، وفوائد الديون المتراكمة من القروض الزراعية[2]، والتي كانت تصل نسبتها ما بين (30-40%)، وأحياناً أكثر من ذلك، ولتحقيق ذلك رأى الصهاينة أنه يجب على النظام السياسي تسديد كل ديون المستوطنين، وتقليل نسبة الفوائد على القروض الزراعية، كما فعلت معظم دول أوروبا فترة الإصلاح الزراعي، وفي حالة فشل ذلك الأمر، على النظام السياسي حماية الفلاح، عند عدم استطاعته تسديد ديونه، ونسبة فوائدها، وأن تضمن له عدم خسارته للأرض التي يزرعها، من خلال وضع قوانين فعلية للبيع، وألا يكون أمر بيع الأرض مربوطاً برغبة المستوطن فقط، بل بمحكمة أو مؤسسة تقوم على دراسة ظروف الفلاح، وأسباب البيع[3].

ثانياً : المياه، ومشروعات الري الصهيونية :

اهتمت الحركة الصهيونية منذ بداية وصول هجراتها إلى فلسطين بالتمركز حول مصادر المياه، وفي المناطق التي تتوفر فيها المياه الجوفية بغزارة؛ ليتمكن المستوطنون من ري مزروعاتهم، وقد نجح وايزمن مع لجنته التي زارت فلسطين عام 1918م[4] في التأثير على قرارات مؤتمر الصلح في باريس 1919م، التي بلورت اتفاقية الحدود بين فرنسا، وبريطانيا عام

---

(1) عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 153؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات، ص 279.

(2) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 154.

(3) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 80-82.

(4) قررت الحكومة البريطانية في مطلع عام 1918م، إرسال بعثة صهيونية إلى فلسطين؛ لدراسة أحوال البلاد على الطبيعة، ووضع المشروعات التي تتمشى مع تصريح بلفور، ومهمتها الأساسية كانت وضع الأسس؛ لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين. وقد شكلت البعثة الصهيونية من ممثلي اليهود في كل من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وكان حاييم وايزمن -من يهود بريطانيا- رئيساً للبعثة. (المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري البريطاني، ص 155؛ مهاني، علي : العلاقات الصهيونية البريطانية، ص 32-33؛ Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 35; Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 103-104).

1922م، بضم منابع نهر الأردن، والليطاني[1] في أصبع الجليل، وبحيرة الحولة، وطبريا إلى فلسطين بدلاً من إبقاء قسم منهما مع سوريا، كما أسفرت توصيات اللجنة عن حصول الصهاينة على امتياز روتنبرغ، الذي وضع نهري الأردن، واليرموك، تحت تصرف الصهاينة؛ لأجل توليد الطاقة الكهربائية[2]. وفعلاً أتاح ذلك المشروع الفرصة للصهاينة للتوسع في الزراعة، وجلب المزيد من المهاجرين للعمل في أراضي فلسطين[3]. كما ساعد استخدام الطاقة الكهربائية في أعمال الحفر، والسحب، والضخ على تطوير مشروعات الري[4].

وبذلك سارت سياسة بريطانيا المائية، الرامية إلى منح الصهاينة كل ما يطلبون من الامتيازات المائية، وعرقلة إمكانية قيام أية جهة عربية باستثمار أي موارد مائية من المحتمل أن يكون لها صلة بالمشروعات الصهيونية، وقد تمثل ذلك في منح امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية (روتنبرغ) للصهيوني بنحاس روتنبرغ عام 1926م، لاستخدام مياه نهري الأردن، واليرموك، وحرمان الأردن من استغلال حصتها من مياه نهر الأردن[5].

كان من بين مهاجري الموجة الثالثة (1919–1924م) خبراء في المياه، ومع توسع الاستيطان الصهيوني، وزيادة المستوطنين، بدأ اهتمام المؤسسات الصهيونية بتطوير مصادر المياه، ومشروعات الري الزراعي، من خلال زيادة حفر الآبار في المناطق الساحلية، واستخدام المواتير في سحب، وضخ المياه من جوف الأرض إلى الأراضي الزراعية، وتطوير شبكات ري حديثة، أوصلت المياه لكافة مناطق الاستيطان، وبذلك زادت نسبة استخدام المياه في المستوطنات ثلاثة أضعاف نسبتها قبل الحرب العالمية الأولى[6].

أدى تطوير وسائل الري، واستخدام الآلات الزراعية الحديثة، والارتقاء بأساليب استخدام التربة إلى جني عائد مالي كبير عوّض المساحة الصغيرة من الأرض المزروعة، حتى أصبح طابع الملكيات الصغيرة سائداً منذ أن أصبح المستوطن الصهيوني على خبرة في زراعة

---

(1) نهر الليطاني : ينبع من منبع "العليق" شمال البقاع، ويصب في البحر على مسافة سبعة كيلو متر شمالي صور، بعد أن يكون قد قطع في مسيره 160كم، ويعد أطول أنهار لبنان. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، حاشية 3، ص 65).

(2) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 333–334؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 258؛ حجازي، يوسف : جذور وأطماع السياسة المائية الصهيونية، ص 18.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 39.

(4) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 866.

(5) حجازي، يوسف : جذور وأطماع السياسة المائية، ص 18.

(6) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 866.

الأرض المروية، وبذلك أصبح إنتاج الأرض المروية يعادل ثلاثة أضعاف إنتاج الأرض غير المروية التي ظلت تعتمد على مياه الأمطار[1].

اتسعت مساحة الحقول المروية من 10,400 دونم عام 1914م، إلى 20,300 دونم عام 1927م، وقفز إلى 177,300 دونم عام 1936م، وبحلول عام 1947م بلغت مساحتها 235,000 دونم[2]، وقد ساعد على ذلك استخدام الطاقة الكهربائية، فبحلول عام 1929م، كان لدى الصهاينة خمس آلات ضخمة لسحب المياه من باطن الأرض لأجل الري[3].

ولم يقتصر حرص الصهاينة على فرض سيطرتهم على منابع الأنهار –من خلال مشروع روتنبرغ– بل كانوا حريصين أيضاً على السيطرة على مصباتها، ولما كان نهر الأردن يصب في البحر الميت، سعوا للحصول على امتياز استثمار أملاح البحر الميت، وتم لهم ما أرادوا منذ عام 1930م، وقد حصلوا من خلال ذلك الامتياز على منافع مادية، واستراتيجية لا حصر لها، إضافة إلى السيطرة على مسارات المياه من منابعها وحتى مصابها[4]. ولم تنج بحيرة الحولة من مخططهم الهادف للسيطرة على مياه فلسطين، وجيرانها طبقاً لاتفاقية ترسيم الحدود عام 1922م، وتمكنوا بأساليب ملتوية من انتزاع حقوق سوريا في تلك البحيرة، وانتزاع حقوق أصحاب الامتياز السابقين، والحصول لأنفسهم على امتياز تجفيف بحيرة الحولة عام 1934م[5].

مشروعات الري :

عملت الوكالة اليهودية على تحسين وسائل الري، واستغلال المياه الباطنية، فحفرت الآبار في مستوطنات كثيرة، خاصة تلك الموجودة في وادي النعامين، كما وجدت إدارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية بالتعاون مع الكيرن هايسود أن من الضروري رصد الأموال للتنقيب عن المياه لأغراض الري في الأراضي البعلية، حتى تدفع حركة التوطين الزراعي إلى الأمام،

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 399، 412.

(2) زادت الحقول المروية في المستوطنات الجماعية (الكيبوتسات) وحدها من 12 ألف دونم مروية، عام 1929م، إلى 25 ألف دونم عام 1936–1937م، في حين بلغت 106 آلاف دونم في عام 1946م. ولذلك تم تقليص مساحة المناطق الزراعية إلى نسبة الحقول المروية، وتقلصت الحقول الزراعية التقليدية التي لم تكن مروية. (زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 28؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 188؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 417).

(3) أربل، نفتالي وآخرون : ازدهار وأحداث دموية (عبري)، ص 216

(4) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 866؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 334.

(5) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 334–335.

فتكونت عدة شركات للمياه؛ لتحقيق تلك الغاية، منها : شركة (عيمك) (ومعناها الأعماق أو العمق)، والتي أسستها الوكالة اليهودية، وكان إجمالي رأس مالها 10,000 جنيه فلسطيني، وشركة (جلبوع) التي كانت تتبع الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايميت)، وكان إجمالي رأس مالها 5,000 جنيه فلسطيني[1]. وعلى مدار 15 عاماً استثمر الكيرن هايسود في شركة المياه (عيمك) مبلغ 7,178 جنيهاً فلسطينياً، كما استثمر في شركة المياه (جلبوع) حوالي 13,083 جنيهاً فلسطينياً، وبينما أشرفت شركة (عيمك) على توصيل المياه لتسع مستوطنات، أشرفت شركة (جلبوع) على توصيل المياه لست مستوطنات[2].

- مشروع شركة مكوروت للمياه : (Mecroth Water)

كان المشروع الأكبر الذي أقيم لسحب المياه الجوفية، وتوزيعها في مناطق حيفا، ومرج بن عامر للري، عبر قنوات بطول 25 كم –مشروع شركة المياه مكوروت (Mecroth Water)، التي أُسست عام 1937م، من خلال التعاون المشترك بين الصندوق القومي –الكيرن كايمت–، والكيرن هايسود، وجمعية نير[3]. واختلفت الآراء حول رأس مال الشركة، ومساحة الأراضي التي روتها في العام الأول، فبينما ذُكر أن الشركة بدأت برأسمال 30,000 جنيه فلسطيني، وأشرفت على ري 8,000 دونم في 12 مستوطنة[4]، ذكر مرجع آخر أنه في العام الأول للشركة استثمر حوالي 50,000 جنيه فلسطيني، ووفرت الشركة 18,000 متر مكعب بالمياه، وقدرت نسبة عائداتها في العام ذاته بمبلغ 25,000 جنيه فلسطيني[5].

قامت الشركة ببناء محطات سحب للمياه، وإيصالها إلى المستوطنات الصهيونية في حيفا، وللأحياء السكنية في سهل مرج بن عامر، وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) –وعلى الرغم من نقص الموارد– استمر العمل على توصيل المياه لمناطق الزراعة الصهيونية، في حوالي 20 مستوطنة، كما تغيرت خلال تلك الفترة معدلات استخدام المياه من

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 398؛ أوليتسور : الثروة القومية وبناء البلاد (عبري)، ص 60.

(2) أوليتسور : الثروة القومية وبناء البلاد (عبري)، ص 61.

(3) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 27؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 866؛ طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 139؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 339؛

Palestine, Inc.: A study of Jewish, P. 689.

(4) أوليتسور : الثروة القومية وبناء البلاد (عبري)، ص 61.

(5) أربل، نفتالي وآخرون : ازدهار وأحداث دموية (عبري)، ص 216.

نصف مليون لتر مكعب عام 1939م، إلى 3.3 مليون لتر مكعب عام 1943م، كذلك ارتفعت نسبة توفير المياه في شركة مكوروت من (1–7.6) مليون لتر مكعب سنوياً[1].

- مشروع إيونيدس : (Ionides M.G)

مارس الصهاينة مختلف الضغوط على حكومة الاحتلال البريطاني؛ لتخرج توصيات لجنة بيل عام 1937م[2]، متضمنة تجميع مصادر مياه فلسطين في القسم الصهيوني، وتحقيقاً لذلك؛ انتدبت الحكومة البريطانية إيونيدس (Ionides) –الذي كان يعمل مديراً للتنمية في حكومة شرق الأردن– عام 1938م، لدراسة المياه في فلسطين، وإمكانيات استخدامها في تحديد مراكز الاستيطان، وقد قدم إيونيدس اقتراحاته عام 1939م[3]، وقد أوصى بالتالي :

أ– ضرورة استخدام مياه نهر الأردن لري واديه، وحوضه.

ب–سحب جزء من مياه نهر اليرموك، وبعض الأودية الأخرى كوادي العرب، ووادي زقلاب بواسطة قناة تمتد في الغور الشرقي، بتصريف عام 2.56 متر مكعب/ثانية لري 45,360 دونم.

ت–تخزين فائض نهر اليرموك في بحيرة طبريا.

ث–جر المياه من بحيرة طبريا بقناة تمتد في الغور الغربي لري أراضيه، وكذلك ري 300,000 دونم في الغور الشرقي.

ج– استغلال الأودية والأمطار في حوض الأردن في الزراعة المروية والبعلية.

إلا أن الحركة الصهيونية رفضت المشروع؛ لأنه لا يحقق أطماعها في نقل مياه نهر الأردن إلى النقب لإعماره[4].

ذكرت إحصائيات الوكالة اليهودية أن دائرة الزراعة البريطانية صرفت على تحسين وسائل الري أكبر جزء من ميزانيتها خلال عامي 1938، 1939م، حيث بلغت تلك المصروفات

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 866؛ يعكوفيتش، مردخاي : المياه في إسرائيل (عبري)، ص 88.

(2) حيال الفشل الذي لحق بمساعي القوات البريطانية لوقف الثورة الفلسطينية الكبرى، اضطرت بريطانيا لإعادة النظر في مشروعها الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وفي 29 تموز (يوليو) 1936م، أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل لجنة للتحقيق عرفت باسم رئيسها بيل، وبعد أن زارت اللجنة فلسطين، واستمعت لشهادات البريطانيين، والصهاينة، وبعض العرب أعدت تقريرها الذي تلخص في : إنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولتين في فلسطين؛ عربية ويهودية، واقتطاع أجزاء من فلسطين، ووضعها تحت سلطة الانتداب لحمايتها؛ بوصفها أماكن مقدسة. (مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية، ص 37–41).

(3) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 335.

(4) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 140–141؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 335.

100,000 جنيه فلسطيني، إضافة إلى 3,500 جنيه فلسطيني صرفت قروضاً لشركات المياه. أما ما صرفته تلك الدائرة على خطط الري لتسع عشرة مستوطنة فقد بلغت 68,000 جنيه فلسطيني، علاوة على العديد من الآبار التي حفرتها، الأمر الذي أسهم بزيادة المساحة المروية – في التسع عشرة مستوطنة التابعة للوكالة اليهودية– إلى 7,673 دونماً، في حين تم ري باقي الأراضي بواسطة الرش الصناعي[1].

بلغ عدد الجمعيات المهتمة بشؤون الري حتى عام 1937م، (872) جمعية تعاونية مسجلة، وصل رأسمالها في ذلك العام 12,630,116 جنيهاً فلسطينياً، كانت إحداها "جمعية المياه التعاونية" التي بلغ عدد الجمعيات التعاونية التابعة لها حتى عام 1938م، 61 جمعية لتحسين وسائل وسبل الري[2]. ولقد أسهم تزايد استخدام الطاقة الكهربائية في تطوير مشروعات الري، فبينما بلغ حجم الطاقة المستخدمة في مشروعات الري عام 1939م، 23,600,000 كيلو وات، ارتفع إلى 58,000,000 كيلو وات بحلول عام 1944م[3]. كما تزايد عدد آلات ضخ المياه، فبينما كان عددها خمس آلات عام 1929م، أصبح هناك 80 آلة لضخ المياه عام 1939م[4].

– مشروع لاودرميلك (Lowdermilk W.C) :

لتطوير الزراعة، ومشاريع الري؛ أرسلت وزارة الزراعة الأمريكية عام 1938م، –تلبية لطلب من الوكالة اليهودية– الخبير الأمريكي بشؤون الأراضي والري لاودرميلك (Lowdermilk) إلى فلسطين، ووضع لاودرميلك أساس خطته حسب خطة ري إقليمية عامة، تقوم على نقل المياه من المصادر الأساسية لها، وري جميع الأراضي شبه الصحراوية؛ لتصبح صالحة للزراعة[5]، في الوقت ذاته يتم العمل على استخدام قنوات الري لإنتاج الكهرباء، كما يجب العمل على نقل المياه من نهر الأردن ومرج بن عامر للنقب[6].

---

(1) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 335؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 398.

(2) Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 689;
البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 339.

(3) انظر الملحق رقم (17)، ص 357.

(4) أربل، نفتالي وآخرون : ازدهار وأحداث دموية (عبري)، ص 216؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 146.

(5) شرف، موشيه : قيم (قاموس الصهيونية وإسرائيل) (عبري)، ص 243؛ الكايد، أحمد : الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة، ص 122.

(6) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 141؛ بترجي، عادل : المياه حرب المستقبل، ص 76.

ويمكن تلخيص مشروع لاودرميلك بالتالي :

1- السيطرة على مياه نهر الأردن وروافده، وتحويلها إلى وسط وجنوب فلسطين، يؤدي إلى توحيد المصادر المائية لحوض نهر الأردن.

2- فتح قناة بين البحر المتوسط، والبحر الميت؛ للاستفادة من فرق الارتفاع في توليد الطاقة الكهربائية المهمة للتنمية.

3- البحث عن المياه الجوفية، وتخزينها في بحيرات صناعية مع مياه نهر الأردن وروافده، كذلك استغلال مياه منطقة الخليل، والحافة الجبلية لري أراضي النقب، التي يجب أن يجري التنقيب فيها عن المياه الجوفية أيضاً.

4- ضرورة مساهمة عصبة الأمم، والانتداب البريطاني، والحركة الصهيونية، في تمويل المشروع، على أن تظل إدارة المشروع للصهاينة، الأمر الذي سيجعل فلسطين قادرة على استيعاب أكبر عدد من الوافدين الصهاينة إلى فلسطين[1].

بقيت الخطة سراً حتى نشرها لاودرميلك عام 1944م، في كتاب أسماه "فلسطين أرض الميعاد"، أشاد فيه (بالشعب اليهودي) وتاريخه في فلسطين، ودعا إلى تهجير الشعب الفلسطيني إلى خارج فلسطين (كالعراق مثلاً)، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن لاودرميلك لم يكن باحثاً علمياً موضوعياً، وإنما كان صهيوني النزعة[2].

وحصل مشروع لاودرميلك على اهتمام صهيوني كبير؛ حتى اعتبرت توصياته أهدافاً، كما اعتبرت "دستور الصهاينة المائي"، وبالفعل بدأ الصهاينة في تنفيذ الخطة، فقاموا بأعمال تجفيف بحيرة الحولة، وشق الأقنية لتحويل مياه نهر الأردن؛ إلا أن أحداث عام 1948م، أجّلت تنفيذ الخطة[3].

وكانت الوكالة اليهودية قد دخلت في خلاف حول تردد حكومة الاحتلال البريطاني بالتكفل بالأعباء المالية لمشروع مد أنابيب المياه إلى منطقة النقب؛ حيث تعللت الحكومة أن المشروع غير اقتصادي، إلى جانب الخلاف حول حقوق سكان المنطقة التي تستخرج منها المياه، ورغم اعتراف الوكالة اليهودية بارتفاع تكاليف المشروع، إلا أنها أصرّت على تنفيذه، في حين كان خبير المياه في حكومة الاحتلال البريطاني، يرى أن الأنابيب حجم ست بوصات

---

(1) للمزيد حول مشروع لاودرميلك، انظر الملحق رقم (18)، ص 358.

(2) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 141-142.

(3) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 336-338؛ شرف، موشيه : قيم (قاموس الصهيونية وإسرائيل) (عبري)، ص 243.

المراد استخدامها في النقب غير متوفرة بكميات كافية، وقد ردت الوكالة بإمكانية توفيرها من مخلفات الحرب العالمية الثانية في بريطانيا، كما أن استعمال تلك الأنابيب في تطوير الري في الشمال يكاد يكون مستحيلاً؛ نظراً للحاجة لتوفير آلات إضافية للحفر، فضلاً عن حصول الوكالة على تراخيص لاستيراد واحد وعشرين ألف طن من الأنابيب المختلفة المقاسات؛ لاستعمالها في الشمال[1]، إلا أن المشروع تعثر في النهاية، ثم تحقق بعد قيام الدولة الصهيونية (إسرائيل).

- مشروع هيز (J. Hays) :

لم يكن المهندس الأمريكي جيمس هيز (J. Hays) أقل صهيونية من لاودرميلك، حيث جاء مشروعه مشابهاً لسابقه، وقد أعد هيز مشروعه عام 1946م، ونشره عام 1948م، تحت عنوان "سلطة وادي تنسي ونهر الأردن : مقترحات للري ولتطوير الطاقة الكهربائية في فلسطين"، وهو تطبيق عملي لمشروع لاودرميلك، جاء على مراحل عدة، سبعٌ منها للري، وواحدة لتوليد الكهرباء[2].

ويمكن إيجاز أبرز مراحل مشروع هيز بالتالي :

1- استغلال المياه الجوفية في السهل الساحلي، وسحب مياه الحاصباني[3] من لبنان إلى فلسطين، واستخدامها في الري وتوليد الكهرباء.

2- تحويل مياه أنهار دان[4]، وبانياس[5]، والحاصباني، إلى مناطق الحولة، ومرج بن عامر، والجليل، ويخزن الفائض منها في سهل البطوف[6].

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 400.

(2) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 144.

(3) نهر الحاصباني : يقع إلى الغرب من نهر دان، وهو أطول ينابيع نهر الأردن، يبلغ طوله حوالي 38.5كم، يجري نحو 14كم منه في لبنان، حيث ينبع في لبنان، من بركة قليلة الغور، ارتفاعها 1700 قدم عن سطح البحر، تقع على جانب جبل الشيخ الغربي، وعلى مسافة نصف ميل للجنوب الغربي من بلدة حاصبيا. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 64-65.

(4) نهر دان : أو اللدان نسبة إلى مدينة دان الكنعانية، وهو يتصل بتل القاضي. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 64).

(5) بانياس : أقصى ينابيع نهر الأردن شرقاً، ينبع من تحت كهف كلسي قديم بالقرب من قرية بانياس السورية، عند قاعدة جبل الشيخ، وعلى مسافة 19كم من بحيرة الحولة، ثم ينفجر بين الصخور مندفعاً بين الغياض والبساتين، طوله نحو خمسة أميال ونصف الميل، يقع منها 800م في سوريا، ويبلغ تصريفه السنوي 157 مليون متر مكعب. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 63-64).

(6) سهل البطوف : يقع إلى الشمال من الناصرة، ويمتد من جنوبي قضاء عكا إلى صفورية، وتبلغ مساحته مع ما جاوره من الأراضي 70,000 دونم. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 49).

3- تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، واستخدامها في ري أراضي الغور الأردنية، ومنطقتي المثلث، وبيسان في فلسطين.
4- إنشاء قناة تربط البحرين –البحر المتوسط والبحر الميت–؛ تولد منها الكهرباء في محطتي أبو سدرة والبحر الميت.
5- خزن المياه بسهل البطوف بطاقة استيعابية تصل إلى مليار متر مكعب.
6- استصلاح أراضي الحولة، واستغلال مياه ينابيعها في ري أراضيها وأراضي منطقة أريحا.
7- استغلال الأودية الغربية في وادي الأردن وينابيع المنطقة لري الأراضي الزراعية بالوادي، ونقل جزء منها إلى خارجه؛ لأن الأراضي المزروعة في الوادي ملحية، وقليلة الجدوى من الناحية الاقتصادية.
8- استغلال أودية السفوح الغربية، وتحويل الفائض من مياهها إلى النقب[1].

وقد قدر هيز جملة المياه في فلسطين، التي يمكن استغلالها بنحو (2,340–2,800 مليون متر مكعب)، واقترح استخدام بحيرة طبريا لتخزين مياه نهر اليرموك، كما اقترح إقامة خزان آخر في سهل البطوف لتخزين مياه نهر الأردن الأعلى، ومنهما تنقل المياه لري الأراضي الفلسطينية في وادي بيسان، والعفولة، والنقب وغيرها، بينما تروى منطقة الجليل الأعلى بقناة تبدأ من سد يقام على نهر الحاصباني في لبنان، ويستغل في توليد الكهرباء أيضاً. كما اقترح نقل مياه البحر المتوسط إلى وادي الأردن، والبحر الميت، وقدر أنه في حالة إتمام مشروعه فسوف تزيد مساحة الأراضي المروية بمعدل 2.4 مليون دونم، ويؤمن من الكهرباء 560 مليون كيلو وات في الساعة[2]. وبذلك أظهر هيز تحيزه للحركة الصهيونية التي اتخذت مشروعه أيضاً –بجانب مشروع لاودرميلك– قاعدة أساسية تعتمد عليها في جميع مشروعاتها اللاحقة، حيث مارس الصهاينة –بدعم من الولايات المتحدة– ضغوطاً ضخمة على لجنة الأونسكوب[3] عام 1947م، ليضمنوا إدخال كل مصادر المياه في فلسطين، أو القريبة من حدودها ضمن نطاق "دولتهم" بما فيها أراضي النقب، وميناء العقبة،

(1) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 146؛ بترجي، عادل : المياه حرب المستقبل، ص 78؛ الكايد، أحمد : الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة، ص 123.
(2) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 144؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 234.
(3) أحالت بريطانيا بعد فشل مؤتمر لندن الثاني عام 1946–1947م، قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة لتفرض الحل الذي تراه مناسباً، فدعيت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 نيسان (أبريل) عام 1947م، بناءً على طلب بريطاني إلى عقد دورة استثنائية لمناقشة المسألة الفلسطينية، وفي 28 نيسان (أبريل) من العام ذاته، عقدت الأمم المتحدة جلستها الاستثنائية للنظر في الطلب البريطاني، وانتهى رأيها في 15 أيار (مايو) إلى تشكيل لجنة دولية؛ لدراسة الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والديمغرافية في فلسطين، ورفع توصياتها بناء على ذلك، عرفت تلك اللجنة بلجنة تقصي الحقائق الأونسكوب (UNSCOP). (مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين، ص 116).

وبالفعل جاء قرار التقسيم عام 1947م، متوافقاً تماماً مع رغباتهم، التي عبر عنها أحد خبراء الصهاينة بقوله : "إنه من حسن الحظ أن الذين كانوا مسؤولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على معرفة بوجهات النظر الأساسية لمشروعي لاودرميلك، وهيز وأنهم اتخذوهما إلى حد بعيد قاعدة، عينوا على أساسها حدود المناطق العربية، والمناطق اليهودية"، التي أسفرت عن ضم النقب، بما فيه ميناء العقبة للصهاينة[1].

ولقد قابل الاهتمام البريطاني بمشروعات المياه الخاصة بالصهاينة، كثير من الإهمال البريطاني لمشروعات المياه التي تخص الفلسطينيين، فخلال الثلاثين عاماً التي حكمت فيها بريطانيا فلسطين، اكتفت بتعيين سبع مناطق لحفر الآبار، وتخطيط خرائط في خمس مناطق أخرى، واستكشاف ثلاث عشرة منطقة جبلية تصلح لإنشاء خزانات لجمع مياه الأمطار، دون أن يتم تنفيذ أي من تلك المشروعات[2].

يلاحظ مما سبق أن الحركة الصهيونية بذلت جهوداً حثيثة؛ لوضع مخططات مدروسة لاستغلال مصادر المياه في فلسطين، من خلال سحب مياه الشمال إلى السهول الخصيبة، وإلى المناطق المجدبة في الجنوب؛ لاستخدامها في الري على نطاق واسع، ولإقامة المستوطنات الزراعية، وإنشاء محطات توليد الكهرباء.

ثالثاً : أبرز المحصولات الزراعية لدى الصهاينة في فلسطين :

أدى تنوع التضاريس، وتنوع المناخ في فلسطين، إلى تنوع الحاصلات الزراعية فيها، وأهم تلك المحصولات : الحبوب بأنواعها، والخضار، والفواكه، والحمضيات، والزيتون، والتبغ. وتوزعت زراعة تلك المحصولات على المناطق كما يلي :

1- السهل الساحلي : أهم محصولاته الحمضيات، ثم الخضار، كما كان يزرع فيه القمح، والشعير، والقطاني، والذرة، والذرة الصفراء، والسمسم، والأشجار المثمرة.
2- السهول الداخلية : أهم منتجاتها الخضار، والعلف، كما كان يزرع فيها القمح، والشعير، والقطاني، والذرة الصفراء، والسمسم، وبعض الأشجار الحمضية، والزيتون.
3- المرتفعات الجبلية : أهم منتجاتها الزيتون، والقمح، والشعير، والقطاني، والسمسم، إلا أن إنتاج الحبوب بها غير كثير ويستهلك محلياً.
4- غور الأردن : أهم منتجاته الموز، وبعض الأشجار الحمضية، والقمح، والشعير، والقطاني والخضار.

---

(1) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 338.

(2) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 336.

5- هضبة بئر السبع : قليلة الإنتاج إلا أن أهم منتجاتها الشعير، والقمح، بشكل محدود، والذرة، والبطيخ[1].

1) الحمضيات :

ازدهرت زراعة الحمضيات في السهل الساحلي من غزة حتى عكا، وتركزت بشكل خاص حول مدينة يافا، لتوفر المياه الكافية، والتربة الخفيفة المناسبة. كما كانت تزرع في غور الأردن حول مدينة أريحا[2].

رغم أن زراعة الحمضيات تحتاج إلى استثمارات كبيرة من ناحية، وإلى انتظار ست سنوات، حتى يبدأ الإنتاج، إلا أن الصهاينة أدركوا، منذ مطلع عشرينيات القرن العشرين، أهمية ذلك المحصول، وقدرته على توفير أرباح كبيرة، وسريعة. فسارعوا إلى ابتياع الأراضي في السهل الساحلي، دون اكتراث إلى ارتفاع أسعارها، كما وجهوا إلى ذلك المحصول، القسم الأكبر من استثماراتهم في الزراعة[3]. وبينما كان معظم المستثمرين في عامي 1926-1927م إقطاعيين من أبناء المستوطنات القديمة، أصبح الاستثمار بعد ذلك في بيارات الحمضيات مفتوحاً لأصحاب رؤوس الأموال من الصهاينة في الخارج، والأثرياء الصهاينة في داخل فلسطين، إلى جانب بعض المستوطنين الجدد[4].

كانت مساحة مزرعة الحمضيات تتراوح بين عشرين وخمسين دونماً، حقيقة أنه وجدت مزارع حمضيات بلغت مساحة الواحدة منها مائة دونم، غير أن عددها كان قليلاً، وعلى ذلك وقعت مزارع الحمضيات في عداد الملكيات الصغيرة، التي مثلت انتقالاً إلى نظام الري المتطور[5]، حيث اتبع الصهاينة آنذاك الطرق الحديثة في العمل الزراعي، من حيث القطف والتعبئة، واستخدام السماد الكيماوي، والحرص على نوعية الأشتال المغروسة، وإجراء الدراسات والأبحاث، واستدعاء خبراء زراعيين من الخارج، إلى جانب وجود المدارس الزراعية التي تؤهل المزارعين، وترشدهم؛ مما أسهم في زيادة كمية الإنتاج من المحصولات؛

---

(1) العامري، عنان : التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ص 30.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 659؛ العامري، عنان : التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ص 49.

(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 125؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 264؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين، ص 114؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1105.

(4) جلعادي، دان : الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (عبري)، ص 209.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 411.

وبالتالي العائدات، والاستثمارات[1]، وتشغيل أكبر نسبة من العمال الصهاينة في ذلك المجال[2]. وقد استطاع الصهاينة خلال سنوات قليلة، امتلاك أكثر من نصف مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات في فلسطين[3].

فبينما قدرت مساحة الأراضي المزروعة حمضيات عام 1922م، بحوالي 32,000 دونم، امتلك الصهاينة منها حوالي 10,000 دونم[4]، وعلى اعتبار أن الدونم الواحد يزرع فيه حوالي 50 شجرة، فقد امتلك الصهاينة آنذاك حوالي 500,000 شجرة[5]، ازدادت مساحة الأراضي المزروعة حمضيات لدى الصهاينة في فلسطين، حتى بلغت حوالي 11,500 دونم نهاية عام 1925م، ثم ارتفعت إلى 17,000 دونم نهاية عام 1926م، ثم قفزت إلى 24,000 دونم نهاية عام 1927م، وبحلول عام 1928م بلغت حوالي 31,000 دونم، ارتفعت إلى 46,000 دونم نهاية عام 1929م[6]، وبينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة حمضيات عام 1930م، حوالي 110,000 دونم، امتلك الصهاينة منها حوالي 60,000 دونم[7].

ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة حمضيات لدى الصهاينة حوالي الضعف ما بين (1930–1933م)، حيث سيطر الصهاينة على 120,000 دونم عام 1933م[8]، ازدادت لتصل 140,000 دونم عام 1934م من أصل 250,000 دونم زرعت بالحمضيات في فلسطين، في حين امتلك الصهاينة حوالي 160,000 دونم عام 1935م بنسبة 57.2%، في حين امتلك الفلسطينيون حوالي 42.8% من أصل 280,000 دونم زرعت حمضيات[9]، في حين بلغ مجموع الأراضي التي

---

(1) جلعادي، دان : الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (عبري)، ص 209؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 65.

(2) ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (عبري)، ص 209.

(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 125.

(4) حوراني، فيصل : جذور الرفض الفلسطيني، ص 68؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 118–119؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 68.

(5) النحال، محمد : فلسطين أرض وتاريخ، ص 80.

(6) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 145؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 47.

(7) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 72.

(8) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 224؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 47.

(9) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 72؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 1105.

زرعت حمضيات ما بين (1936–1939م) حوالي 300,000 دونم، امتلك الصهاينة منها عام 1936م (170,000) دونم أي 56.7% بينما امتلك الفلسطينيون 43.3%[1].

وفي شهر آذار (مارس) 1938م، بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات، التي سيطر الصهاينة منها على حوالي 156,000 دونم، مقابل 144,000 دونم للفلسطينيين[2].

ومن الملاحظ أن مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات، قد تزايدت بسرعة كبيرة خلال سنوات العشرينيات، والثلاثينيات من القرن العشرين، وربما السبب في ذلك يرجع إلى توسع الصهاينة في اتباع نمط الزراعة المختلطة[3]. كما أدخل الصهاينة آنذاك أنواعاً جديدة على زراعة الحمضيات، وهي الكرفوت، والكلمنتينا. وقد تواصل الطلب على الحمضيات في الأسواق العالمية، خاصة أوروبا، حيث بلغت نسبة تصدير محصول الحمضيات خلال عام 1938–1939م، حوالي 66% من إجمالي التصدير في فلسطين[4]، حيث عرفت تجارة الحمضيات عهدها الذهبي خلال الحرب الأهلية الأسبانية ما بين (1936–1939م)، التي أدت إلى تأثر زراعة البرتقال في أسبانيا، وبالتالي عدم تصديرها إلى أوروبا، فحلت الحمضيات الفلسطينية مكانها، حيث بلغ مجموع الصناديق المصدرة في عام 1939م، 15,264,776 صندوقاً[5].

فقدت مزارع الحمضيات مكانتها، مع نشوب الحرب العالمية الثانية، حيث توقف تصدير الحمضيات إلى الدول الأوروبية؛ مما سبّب أزمة حادة عام 1939م، حتى اضطر الكثير من أصحاب بيارات الحمضيات، إلى اقتلاع أعداد من أشجار الحمضيات، للتخفيف من تضخم الإنتاج[6]. كما تَلِفَت أعداد أخرى من الأشجار؛ بفعل الإهمال، حيث دمرت أنظمة الري الواصلة للعديد من البيارات، وطلب المزارعون الصهاينة الدعم من حكومة الانتداب، التي استجابت ببطء، وسمحت للمصارف والمؤسسات المالية أن تقدم المبالغ اللازمة لأصحاب البيارات الصهاينة؛ للحفاظ على بياراتهم[7]. ومع ذلك لم يعد إنتاج الحمضيات لسابق عهده، حيث تقلصت جملة مساحة

---

(1) انظر الملحق رقم (19)، ص 360.

(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 125؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 47؛ أوين، روجر وآخرون : الاقتصاد الفلسطيني، ص 35.

(3) Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 687.

(4) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 47؛
Nahum, Karlinsky: California Dreaming, P. 26.

(5) أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية، ص 114–115؛ العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 51.

(6) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 411؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية، ص 115؛ سليمان، محمد : الزراعة الفلسطينية، ص 8؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 46.

(7) Palestine, Inc.: A study of Jewish, Vol. 2, P. 688;
سليم، محمد : الحيازة الفردية في الزراعة اليهودية، ص 119؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 1105.

الأراضي التي زرعت بالحمضيات إلى 250,000 دونم تقريباً عام 1940م، امتلك الصهاينة منها 120,000 دونم، وبينما بقيت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات على ما هي عليه حتى عام 1945م، حوالي 250,000 دونم، امتلك الصهاينة منها حوالي 100,000 دونم، أي 40% فقط[1].

ازدهرت بيارات الحمضيات من جديد، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، حيث تم إعادة تأهيلها للزراعة، لتحتل مكانتها في التصدير، وظل الزبون التقليدي الأساس، هو بريطانيا، وبعض دول أوروبا[2]. وبذلك عاد فرع الحمضيات الفرع الرئيس في الزراعة الصهيونية من جديد. حيث بلغت مساحة الأراضي التي زرعت بالحمضيات عام 1948م، حوالي 125,000 دونم، بلغ إنتاجها 272,700 طن[3].

تمكن المنتجون الصهاينة من ضمان تنظيم التسويق، والتصدير، عن طريق الجمعيات التعاونية لتصريف الحمضيات، التي كان منها "اتحاد هبرديس" لتسويق الحمضيات، فقد زاد من حجم نشاطاته، وسوّق في موسم (1928–1929م) حوالي 22% من إجمالي صادرات الحمضيات في فلسطين، حيث سوّق لحوالي 116 بيارة صهيونية[4]، في حين صدرت الجمعيات التعاونية في أواسط الثلاثينيات أكثر من خمسين بالمئة من مجموع صادارات الحمضيات[5]. أما العمل في بيارات الحمضيات، التي تم الاهتمام بها من أجل التصدير، فقد تم العمل فيها بالأجرة، وقد شغّلت تلك البيارات حوالي 13 ألف عامل، كان منهم 7700 عامل صهيوني، و5300 عامل فلسطيني[6].

2) الحبوب :

ركزت الزراعة الصهيونية منذ بدايتها على زراعة الحبوب، إلى جانب اهتمامها بزراعة الفواكه –خاصة الحمضيات–، فمن بين 903,000 دونم من الأراضي الزراعية لدى الصهاينة

---

(1) اختلفت الآراء حول مساحة الأراضي التي زرعت بالحمضيات عام 1945م، حيث قدرها البعض بـ 244,310 دونم، امتلك الفلسطينيون منها 126,000 دونم؛ أي 51.6%، وكانت معظم المساحات المزروعة في سهل يافا؛ وسهل صارون، وغزة. (جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 41؛ أبو رجيلي، خليل: الزراعة اليهودية، ص 115؛ سليمان، محمد : الزراعة الفلسطينية، ص 8؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 125).

(2) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 69؛ بركائي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 16.

(3) أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية، ص 116–118.

(4) جلعادي، دان : الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (عبري)، ص 209.

(5) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 129.

(6) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 147.

عام 1927م، زرع منها بالحبوب 254,600 دونم بنسبة 28.19%؛ وذلك لتوفير حاجة الاستيطان الصهيوني من القمح، والخبز، والغذاء اللازم خاصة مع تزايد أعداد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين. وبحلول عام 1936م، ارتفعت مساحة الأراضي التي زرعت بالحبوب، حتى بلغت 328,600 دونم، من أصل 1,392,600 دونم، أي بنسبة 23.5%، ثم ارتفعت إلى 645,000 دونم عام 1947م[1]. بينما قدرت قيمة الإنتاج للعام ذاته (1947م)، بحوالي 497,048 جنيه فلسطيني[2]. مع العلم أن حجم محصول الحبوب يعتمد أساساً على الأمطار الشتوية، إلى جانب استعمال المزارعين في المستوطنات الصهيونية نظاماً للتناوب، يتكرر بدورة زراعية لكل أربع، أو ثلاث سنوات، حيث كانوا يزرعون في الأرض نباتاً يعد سماداً خضرياً، أو يزرعونها ذرة صفراء لإنتاج الحبوب، ثم يستخدمون العلف الأخضر من سيقان الذرة[3].

أما بالنسبة لمحصول القمح فمن أفضل مناطق زراعته، السهل الساحلي؛ لأن التربة تحت سطحه رطبة دائماً؛ بسبب المطر والندى، اللذين يسقطان عليها شتاءً، وربيعاً[4]. فهو يزرع في شهري تشرين أول، وتشرين ثانٍ (أكتوبر، ونوفمبر)، وينضج ما بين شهري أيار (مايو)، وحزيران (يونيو)، وهو حسب المساحات التي يشغلها، يكون أكبر قطاع للمحصولات السنوية، ولكن بالنسبة للدول المجاورة لفلسطين، فإن إنتاج محصول القمح كان متدنياً جداً في فلسطين[5]، فبينما بلغ متوسط إنتاج الدونم الواحد في فلسطين، خلال الأعوام الستة ما بين (1931–1936م)، حوالي 33.1 كجم من القمح، بلغ إنتاج الدونم الواحد من القمح في سوريا ولبنان 77.6 كجم، وفي مصر 190.5 كجم[6].

وقد بلغ محصول القمح في فلسطين عام 1944م، 57,456 طناً، منها 5,500 طن أنتجته الأراضي التابعة للصهاينة، أي بنسبة 9.5% من المحصول العام[7].

---

(1) صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 44؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 45–49.

(2) ذكر بعض الباحثين قيمة الإنتاج ذاتها (497,048) جنيه فلسطيني لعام 1945م وليس لعام 1947م. (سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 410؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 105؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين، ص 374).

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 156؛ أوين، روجر وآخرون : الاقتصاد الفلسطيني، ص 33.

(4) الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 39.

(5) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 66.

(6) حوراني، فيصل : جذور الرفض الفلسطيني، ص 67.

(7) الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 39.

وكان يصدر معظم القمح الفلسطيني بالدرجة الأولى إلى فرنسا، وإيطاليا؛ لأنه مناسب لصناعة الخبز الفرنسي، أما استيراده لفلسطين فكان يتم بالأساس من أستراليا، وأمريكا، وسوريا[1].

أما الشعير فكان يزرع أيضاً في شهري تشرين أول، وتشرين ثانٍ (أكتوبر، ونوفمبر)، ويحصد في نيسان (أبريل) وأيار (مايو)، وكان يحتل المكان الثاني في زراعة الحبوب، ومنطقة زراعته الأساسية هي جنوب فلسطين؛ لذلك ارتبطت كمية الإنتاج بوضع الأمطار في بئر السبع، وحركة السوق، والأحداث السياسية التي مرت بها فلسطين[2]. فقد تبع الانخفاض الكبير بالأسعار في سنوات الكساد العالمي سلسلة من المواسم الزراعية الرديئة؛ بسبب قلة الأمطار ما بين 1931–1934م. وحسب بعض الإحصائيات، انخفض سعر طن القمح من 10.81 جنيه عام 1929م إلى 6.97 جنيه عام 1931م، في حين انخفض سعر طن الشعير من 7.66 جنيهات، إلى 3.03 جنيهات للفترة ذاتها[3].

بلغ محصول الشعير عام 1944م، 41,482 طناً، منها 6,000 طن من محصول الصهاينة في فلسطين؛ أي بنسبة تقرب من 14.4% من محصوله العام[4].

أما إنتاج الصهاينة من القطاني (كالفول، والعدس، والحمص، والذرة، والسمسم) عام 1944م، بلغ 1,350 طن، أي بنسبة 3% من الإنتاج العام الذي بلغ 45,065 طن[5].

وإجمالاً يمكن القول : إن زراعة الحبوب كانت إلى حد كبير زراعة عربية، بحيث بقيت مساهمة الصهاينة فيها مساهمة ضئيلة جداً، لم تتجاوز 12% من مجمل مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب عام 1945م، حيث امتلك الصهاينة فقط 936,948 دونم، من أصل 7,710,051 دونم زرعت بالحبوب[6]. كما لم يتجاوز الإنتاج نسبة 10% من مجمل إنتاج الحبوب في فلسطين عام 1947م، فقد بلغت قيمة إنتاج الصهاينة 497,048 جنيه فلسطيني، من أصل 4,900,457 جنيه، والباقي 90% كان لصالح الفلسطينيين[7]، وربما السبب في ذلك يرجع إلى رخص أسعار الحبوب

---

(1) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 67.

(2) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 68.

(3) أوين، روجر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 33–34.

(4) الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 41.

(5) الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 41.

(6) سليمان، محمد : الزراعة الفلسطينية في إسرائيل، ص 11.

(7) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 420؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 374.

مقارنة بغيرها من المحصولات كالحمضيات مثلاً، كذلك قلة الطلب عليها في الخارج، وقلة إنتاج الدونم الواحد في فلسطين مقارنة بالدول المجاورة؛ بسبب رداءة أنواع البذور المزروعة.

3) الخضروات :

تقدمت زراعة الخضروات في فلسطين، وانتشرت انتشاراً كبيراً، فازدياد عدد السكان، ولا سيما في المدن يؤمّن لكل أنواع الخضروات سوقاً واسعة، كما أن فلسطين كانت تتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضروات[1].

في أوائل العشرينيات اهتم الصهاينة بزراعة بعض الخضروات كالبندورة، في محاولة منهم للاستغناء عن الإنتاج الفلسطيني للخضروات، وقد أولتها سلطات الاحتلال البريطاني بالرعاية الشاملة، فمنعت استيراد البندورة إلى فلسطين، وذلك بموجب قانون وقاية النبات[2]، ولكن عندما شعرت بإقبال المزارعين الفلسطينيين على التوسع في تلك الزراعة، والاستفادة من زيادة الطلب على تلك السلعة، وارتفاع سعرها نتيجة ازدياد سكان المدن من فلسطينيين، وصهاينة، عمدت إلى تخفيض الرسوم الجمركية، وأغرقت الأسواق بالبندورة المستوردة خاصة قبيل الحرب العالمية الثانية[3].

بالمقابل نالت زراعة البطاطا المستحدثة في المزارع الصهيونية تشجيعاً كبيراً من حكومة الاحتلال البريطاني، حيث رفعت الرسوم الجمركية على البطاطا المستوردة من جنيه إسترليني إلى ثلاثة جنيهات على الطن، فارتفع الإنتاج على أثر ذلك من 2,850 طناً عام 1935م، إلى 53,000 طن عام 1944م –وكانت نسبة الإنتاج الصهيوني منه 23.5% فقط– وعلى الرغم من ضآلة تلك النسبة، فإن الإنتاج الصهيوني من البطاطا كان مهماً للإنتاج، والتسويق الصهيوني[4]، خاصة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، حيث كانت تؤمّن بعض ما يلزم للجيش البريطاني من مؤن خلال الحرب، ويؤكد ذلك المراسلات التي دارت بين مكتب المستشار الاقتصادي لسلطة الانتداب البريطاني بالقدس، والحكومة البريطانية.

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 200.

(2) قانون وقاية النبات، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1310–1311.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 1106؛ بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 17.

(4) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 17؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 662.

فقد راسل مكتب السكرتير العام للمستشار الاقتصادي في القدس "السيد وولش" (Walsh) بتاريخ 20 كانون ثانٍ (يناير) 1942م، كابت بيك (Capt Peck) طالباً ترشيح أسماء شركات بريطانية، تعمل في فلسطين وسوريا؛ لتعين من قبل السلطات العسكرية البريطانية كعملاء لهم في مخططات زراعة البطاطا المقترحة في فلسطين وسوريا[1].

واستجابت السلطات البريطانية لذلك الطلب، فقد صدرت رسالة بتاريخ 24 كانون ثانٍ (يناير) 1942م، من دائرة الزراعة والثروة السمكية بالقدس، موجهة إلى كابت بيك[2]، ومما جاء فيها : "بالإشارة إلى مذكرتكم بتاريخ 20 كانون ثانٍ (يناير) 1942م، أعيد إرفاق نسخة اتفاقية خطط زراعة البطاطا المقترحة كما طلبتهم ..."[3]. وتم ترشيح أسماء عدة شخصيات، لوظيفة عميل القوات المسلحة في مشروع خطط زراعة البطاطا، مثل "دوو" (Dawe)، الذي كان يعمل في قبرص مساعداً للجيش البريطاني هناك، و"تيير" (Tear)، الذي رفض التخلي عن وظيفته مع الجيش البريطاني، ما دامت الحرب قائمة؛ لأجل عمل موسمي، ولكنه أبدى استعداده للإشراف على خطط زراعة البطاطا، بشرط الاستفادة من طاقم العمل الميداني الخاص بسلطة الانتداب البريطاني، والذي كان مثقلاً بالأعباء، لذلك تم الاتفاق على اختيار عميل مستقل، للاهتمام بما فيه الكفاية بالعمل الملقى عليه[4]؛ الأمر الذي أبقى على الدعم البريطاني لزراعة البطاطا عند الصهاينة.

فاق الإنتاجُ العربي، الإنتاجَ الصهيوني في فلسطين في مجال زراعة الخضروات على الرغم من الدعم البريطاني للإنتاج الصهيوني، فبينما قدرت قيمة إنتاج الأراضي التي زرعت بالخضروات عام 1947م، حوالي 6,859,423 جنيه فلسطيني، كان منها للفلسطينيين 5,113,553 جنيه فلسطيني، أي بنسبة 74.5% بينما بلغ إنتاج الصهاينة حوالي 1,745,870 أي بنسبة 25.5% فقط[5].

---

(1) الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم (EA/39/42) رسالة رقم (CR/PAL/28493/ST/LR)، الصادرة بتاريخ 20 كانون ثانٍ (يناير) 1942م.

(2) الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم (EA/39/42) رسالة رقم (AG/51/10/17/2)، الصادرة بتاريخ 24 كانون ثانٍ (يناير) 1942م.

(3) للمزيد حول مضمون الرسالة انظر الملحق رقم (20)، ص 361.

(4) الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم (EA/39/42)، رسالة رقم (AG/51/10/17/2) الصادرة بتاريخ 24 كانون ثانٍ (يناير) 1942م.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 420.

وترجع الباحثة سبب ذلك إلى تركيز الزراعة الصهيونية في فلسطين على محصول واحد وهو الحمضيات، واهتمام الصهاينة بالصناعة أكثر من الزراعة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1936-1945م)، وما تلاها.

4) الزيتون :

كانت أشجار الزيتون، إلى جانب أشجار الحمضيات، هي الأكثر زراعة في فلسطين حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهي من الأشجار التي تحتاج إلى الري بمياه الأمطار فقط، كما لا تتطلب تربة محددة لزراعتها، بل تلائم جميع الأراضي في فلسطين، سواء المرتفعات الجبلية، أم السهول الساحلية، لكن شجرة الزيتون لا تثمر إلا بعد حوالي 10 سنوات من زراعتها[1]. ورغم اهتمام الصهاينة في فلسطين بزراعة أشجار الزيتون، إلا أن معظم المساحات المزروعة حتى عام (1944-1945م)، كانت لصالح الفلسطينيين، فمن بين 595,405 دونماً، امتلك الصهاينة منها 7,000 دونم فقط[2]، وكان معظم الإنتاج حتى عام 1947م، لصالح الفلسطينيين، وليس الصهاينة، فبينما قدرت قيمة الإنتاج عام 1947م، بحوالي 3,373,555 جنيه فلسطيني، كان منها للصهاينة فقط 53,235 جنيه فلسطيني، أي بنسبة 1.5%، بينما 3,320,320 جنيه فلسطيني أي بنسبة 98.5% كانت لصالح الفلسطينيين[3]. وترجع الباحثة سبب ذلك إلى عقيدة الفلسطينيين بأنها شجرة مباركة، ولاعتمادهم في حياتهم وبشكل أساسي على زيت الزيتون للأكل ولصناعة الصابون، بخلاف الصهاينة.

5) البطيخ :

يعد محصول البطيخ، من المحصولات الموسمية، حيث ينضج في فصل الصيف، وأكثر غلة الموسم تستهلك محلياً، وما كان يصدر منه إلى مصر كان يتراوح ما بين 20-30 ألف طن في الفترة ما بين 1925-1930م، ولكن بسبب فرض حكومة الاحتلال البريطاني الرسوم الجمركية العالية على صادرات البطيخ عام 1930م تراجعت قيمة الصادرات[4]، فبينما بلغ المنتج من البطيخ عام 1932م، (31,727) طن، صُدِّر منه فقط 10,479 طن، وفي عام 1936م، بلغ المنتج من

(1) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 70-71.

(2) الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 58.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 420؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 105؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 374.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 199.

البطيخ حوالي 81,335 طن، إلا أن قيمة الصادرات من البطيخ كانت 6,642 طن فقط[1]، وذلك بسبب القيود والجمارك التي وضعتها سلطة الانتداب البريطاني على تصديره، ولقد كان معظم المنتج من البطيخ حتى عام 1944م، لصالح المزارعين الفلسطينيين، وليس الصهاينة، حيث بلغت قيمة المنتج منه 102,502 طن، منها 6,552 طن أنتجته الأراضي التابعة للصهاينة، أي بنسبة 6.3% من محصوله العام، والباقي كان من إنتاج المزارع الفلسطينية[2]، في حين بلغت قيمة المنتج من البطيخ عام 1947م (1,053,605) جنيهات فلسطينية، كان منها لصالح الصهاينة فقط 83,975 جنيهاً؛ أي حوالي 7.97% من قيمة الإنتاج، بينما أنتجت المزارع الفلسطينية حوالي 969,630 جنيهاً فلسطينياً، أي حوالي 92.03% من قيمة الإنتاج[3].

6) الموز :

ازدهرت زراعته في فلسطين خاصة بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، وهو الفاكهة الوحيدة التي تزرع في فلسطين، من أشجار المناطق الحارة، للاستفادة منه تجارياً. وهو يغرس في أراضٍ إروائية منتخبة، في غور الأردن، وخاصة أريحا، ومعظمه من النوع الكناري الصغير. والطلب على الموز في فلسطين كبير، لكن الآمال بتصديره ضعيفة؛ لأن الدول الأخرى تنتجه بنفقة أقل مما تنتجه بها فلسطين، فضلاً عن القيود التي تضعها عليه الدول المستوردة[4].

ومعظم إنتاج الموز في فلسطين هو زراعة عربية، وليس صهيونية، فبينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالموز عام 1943م، حوالي 3,730 دونم، كان منها لصالح الصهاينة 1,430 دونم فقط، بنسبة 38.3%، بينما امتلك الفلسطينيون من جملة تلك الأراضي 2,300 دونم، أي حوالي 61.7%[5].

خلاصة :

مما سبق يمكن استنتاج : أن الزراعة الصهيونية في فلسطين تطورت ما بين (1918-1948م) متأثرة بعوامل عدة، منها :

- اهتمام الحركة الصهيونية بتأسيس المعاهد الخاصة بإجراء الدراسات، والأبحاث الزراعية، بهدف الحصول على أفضل إنتاج يمكن الحصول عليه.

---

(1) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 76؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 199.

(2) الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص 41.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 420؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 105.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 198؛ بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 75.

(5) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 329.

- محاولات القيادات السياسية، والمؤسسات الصهيونية الحصول على الامتيازات لاستغلال مصادر المياه في فلسطين، مثل : مشروع روتنبرغ.
- أسست الحركة الصهيونية شركات عدة؛ للبحث عن المياه في باطن الأرض، كما انتدبت لتحقيق الهدف ذاته شخصيات عدة، قدمت الدراسات حول إمكانية استغلال المياه.

إلا أنه رغم تنوع المحصولات الزراعية، التي اهتم بها الصهاينة، وحاولوا زراعتها في المستوطنات الصهيونية في فلسطين، وعلى الرغم من الرعاية البريطانية لهم ولجميع محصولاتهم، إلا أن الزراعة العربية في فلسطين تقدمت عليها، باستثناء زراعة الحمضيات التي ركز الصهاينة على زراعتها، وتصدير إنتاجها، لما لها من دور كبير في الحصول على الأموال.

الفصل الرابع

تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م)

المبحث الأول : تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين، والعوامل المؤثرة فيهـا (1918-1948م).

المبحث الثاني : أبرز الصناعات الصهيونية في فلسطين (1918-1948م).

المبحث الأول

تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين، والعوامل المؤثرة فيها (1918-1948م)

أولاً : أبرز مقومات الصناعة الصهيونية في فلسطين.

ثانياً : تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين (1918-1948م) :

أ- الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1918-1936م).

ب-الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1936-1939م).

ت-الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1939-1945م).

ث-الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1945-1948م).

ثالثاً : أبرز المشكلات التي واجهت الصناعة الصهيونية في فلسطين.

تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين خلال الفترة ما بين (1918-1948م)، مستغلة توفر المقومات الأساسية اللازمة لها، وهي : أيدي عاملة، وكفاءات علمية، ورأس مال، وأسواق تجارية، وغير ذلك، كما أسهمت الأحداث السياسية في تطوير الصناعة الصهيونية، فصعود النازية للحكم في ألمانيا دفع عجلة الصناعة الصهيونية للأمام، كما لعبت الحرب العالمية الثانية دوراً بارزاً في تطوير الصناعة الصهيونية في فلسطين، إلا أنها واجهت العديد من المشكلات، التي تمكنت من التغلب عليها.

أولاً : أبرز مقومات الصناعة الصهيونية في فلسطين :

شهدت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، نهضة صناعية كبيرة، حققت معدل نمو أعلى من مثيله في البلدان المجاورة، وظهر ذلك في زيادة عدد المؤسسات الصناعية، وارتفاع الرأسمال المستثمر، ودخول التقنية الآلية بشكل واسع، وبروز فروع صناعية جديدة، إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصهيونية، بشكل لافت للنظر، وإسهامها في خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين[1]. وكان لذلك التقدم الصناعي، عددٌ من المقومات التي أسهمت في توسعه وتطوره، منها :

1) المواد الخام :

تكاد تخلو فلسطين من المواد الخام الضرورية للصناعة، كالفحم، والحديد وغيرها من المعادن اللازمة للصناعات، باستثناء بعض الأملاح المعدنية المتوفرة في مياه البحر الميت؛ لذلك كانت الصناعات الصهيونية في البداية صناعات تحويلية، اعتمدت على المحصولات الزراعية بشكل أساس[2]. ومع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين حصل الصهاينة على امتياز باستخدام مياه نهر الأردن كمصدر للطاقة الهيدروكهربائية الرخيصة، الأمر الذي وفَّر لصناعاتهم ما تحتاج إليه من الكهرباء، كما حصلوا على امتياز آخر سمح لهم باستغلال الأملاح المعدنية من البحر الميت، من بوتاس وبروم وغير ذلك، والتي أقيمت عليها صناعة الأسمدة، والمواد الكيماوية[3]؛ الأمر الذي أسهم في تزايد الإنتاج، حتى أصبح يوفر نصف صادرات فلسطين الصناعية عام 1938م، وبسبب قلة الموارد الطبيعية؛ اعتمدت الصناعات الصهيونية على المواد الخام المستوردة[4].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 1107.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 147.

(3) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 130.

(4) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.

2) الأيدي العاملة :

امتازت الصناعة الصهيونية بتدفق مستمر للعمالة الصهيونية ذات الخبرة من خلال موجات الهجرة الصهيونية، وكان السواد الأعظم من أولئك الوافدين يعملون بالصناعة في البلدان التي جاءوا منها، وخصوصاً الذين قدموا من ألمانيا، حيث حظر عليهم الخروج بأموالهم؛ فاستبدلوها بآلات، ومعدات صناعية حملوها معهم إلى فلسطين، وأنشأوا بها مصانع صهيونية، قصروا العمل فيها على العمال الصهاينة فقط[1]. ومن أبرز الصناعات التي أنشأها الوافدون من ألمانيا صناعة الجوارب، والحقائب الجلدية، والأسنان الصناعية، كما ضمت الموجة التي بدأت عام 1933م، رجالاً من ذوي المواهب الفائقة، منهم من كان يتمتع بشهرة عالمية في العلوم، والمهن الحرة، كما جاء عدد من العلماء والأطباء، والمحامين، ورجال لهم خبرتهم، ومقدرتهم في الأمور المالية، وفي تنظيم الأعمال التجارية[2].

3) رأس المال :

اعتمدت الصناعة الصهيونية على تدفق رأس المال الأجنبي إلى فلسطين، مما سمح لها بالتقدم خلال وقت قصير بما تسمح به إمكانيات فلسطين الاقتصادية، فبين عامي 1922-1939م، تدفق مبلغ 126 مليون جنيه فلسطيني على الحركة الصهيونية في فلسطين، إلا أن الصناعة الصهيونية لم تنل سوى جزء ضئيل من ذلك المبلغ لم يتجاوز 11% من رأس المال الداخل[3]، وبينما اتجهت الاستثمارات إلى قطاع البناء، وإسكان الوافدين، تمكنت الصناعة الصهيونية من النمو والتقدم من خلال تمويل الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، والإسكان، وبازدياد عدد المستهلكين، وتوسع حجم السوق الصهيونية، والحاجة إلى السكن، نما النشاط الصناعي الصهيوني[4].

لا يمكن إغفال دور المؤسسات الصهيونية، كالكيرن هايسود، والكيرن كايمت، والوكالة اليهودية في توفير التمويل اللازم للصناعة الصهيونية، فقد قام الكيرن هايسود بتأمين المال اللازم، وتوفير الضمانات للقروض التي قدمتها مؤسسات التمويل الأخرى كالبنك الأنجلو فلسطيني للصناعة الصهيونية؛ الأمر الذي انعكس على تطوير الصناعة الصهيونية، لا سيما خلال فترة الحرب العالمية

---

(1) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 130-131.

(2) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 390؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 237.

(3) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 107.

(4) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 239.

الثانية، كما أسهمت الوكالة اليهودية بما نسبته 40% من التمويل الصهيوني الصناعي الذي بدأ أنشطته الفعلية عام 1938م[1].

ارتفع رأس المال المستثمر في الصناعة الصهيونية من 600,000 جنيه فلسطيني عام 1921م[2]، إلى 5,371,136 جنيهاً فلسطينياً عام 1933م[3].

4) الأسواق الداخلية والخارجية :

استطاعت فلسطين –بعدد سكانها البالغ 750 ألف نسمة عام 1922م– أن تمثل سوقاً محلية ضئيلة، كما أن السوق المحلية للصناعة الصهيونية كانت أصغر من ذلك بكثير؛ لاقتصارها على المستوطنين الصهاينة، وفي عام 1935م لم يشترِ المواطنون العرب الذين كانوا يمثلون (70%) من السكان سوى 10% من الإنتاج الصناعي الصهيوني[4]، ونتيجة لذلك التفت الصهاينة إلى الأسواق العالمية، لتسويق منتجاتهم بها، وقد ساعدتهم حكومة الانتداب للوصول إلى تلك الأسواق، بعقدها الاتفاقيات التجارية مع الخارج باسم فلسطين، ومن الأمثلة على ذلك : الاتفاقية التي عقدتها حكومة الانتداب مع سوريا عام 1929م[5]، والتي حددت بموجبها البضائع المصدرة لسوريا، وكانت جميعها من إنتاج المصانع الصهيونية في فلسطين[6].

5) الخبرة الصناعية :

كانت الغالبية العظمى من الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، من ذوي المهارات الصناعية خاصة الذين وفدوا في الموجة الخامسة ما بين (1933–1938م)، ووجود الخبراء الصناعيين، إلى جانب وجود طبقة عمال مهنية مدربة بشكل جيد على الصناعة، مما أسهم في تقدم الصناعة[7]. كما انتشرت المدارس الصناعية التي قدمت التدريب المهني للصهاينة في فلسطين، ومنها مدرسة ماكس باين (Meax Bean) في تل أبيب، التي ركّزت على أعمال ميكانيكا السيارات، والسباكة، وصناعة الأقفال، والنجارة، والمدرسة البحرية في حيفا، التي قدمت دورات

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 680.

(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 309.

(4) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 105.

(5) سيتم الحديث حول الأسواق الداخلية، والخارجية، والاتفاقيات التجارية للصهاينة في فلسطين خلال الفصل الخامس من هذه الدراسة.

(6) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 149–150.

(7) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 78.

في صناعة السفن[1]. كذلك أتاح معهد التخنيون[2] الفرصة اللازمة للطلاب للتدريب العملي من خلال أربعة عشر معملاً[3].

6) المواصلات :

سمح تواجد أرض فلسطين بين ثلاث قارات (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا) لها أن تكون مركزاً تجارياً عالمياً، ولذلك كان على الذين يضعون الخطط الاقتصادية، حل مشكلة المواصلات، التي تشكل شرطاً أساسياً للتطور الصناعي والتجاري في فلسطين، لأن المواصلات تفتح الأسواق الخارجية على الصناعات المحلية[4].

ولقد أسهمت طرق المواصلات الداخلية في تنشيط الحركة الصناعية، ومن ثم التجارية، حيث كانت الحكومة العثمانية قد عملت على تحسين شبكة الطرق البرية في فلسطين؛ لمقتضيات نقل الجيش والعتاد، في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)[5].

وما أن تسلمت حكومة الاحتلال البريطاني الحكم في فلسطين عام 1918م حتى شرعت في إصلاح طرق المواصلات القديمة التي خربتها الحرب، وشق طرق جديدة لخدمة جيوشها، وخدمة الصهاينة في فلسطين[6].

7) الحماية الجمركية :

لم تكن الصناعة الصهيونية في فلسطين قادرة على الاستمرار، والتطور، دون حمايتها من الرسوم الجمركية المرتفعة، التي وفَّرتها لها حكومة الاحتلال البريطاني، فتم إعفاء الآلات، والمواد الخام اللازمة للصناعة الصهيونية من الرسوم الجمركية[7]، حيث أصدرت حكومة الاحتلال البريطاني بتاريخ 15 آب (أغسطس) 1924م، قانون الرسوم الجمركية، الذي أعفى مواد البناء

---

(1) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 702.

(2) أول معهد للصهاينة في فلسطين، تأسس عام 1912م، في حيفا بهدف رعاية الدراسات العلمية، والتكنولوجية لدى الصهاينة في فلسطين، وتطوير المستوطنات الصهيونية.
(Jewish Virtual Library: Technion, www.israel.org).

(3) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab countries, P. 295.

(4) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 56.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 135.

(6) سيتم الحديث عن طرق المواصلات بأنواعها، ودورها في تنشيط الصناعة، والتجارة خلال الفصل السادس من هذه الدراسة.

(7) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 239؛ البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 360.

المستوردة من الخارج كالحديد، والخشب، والقرميد، من الرسوم الجمركية[1]. كما تم إعفاء جميع آلات، ومعدات مصنع نيشر للأسمنت من رسوم الاستيراد، كما أعفت لوازم الإنتاج مثل الفحم المستخدم في الأفران، والبراميل، والأكياس الورقية من الجمارك[2].

8) الطاقة الكهربائية :

اهتمت معظم الخطط الاقتصادية الصهيونية بدراسة المياه، وذلك لإنتاج الكهرباء[3]، التي بدونها لا يمكن للصناعة أن تتقدم[4].

لخص نحوم فلبوش الذي عين مديراً للقسم الصناعي في المكتب الصهيوني في تقريره الموجه للجنة النواب المنبثقة عن المؤتمر الصهيوني أبرز المقومات اللازمة لتطور الصناعة الصهيونية في فلسطين قائلاً : "إن الصناعة الصهيونية في فلسطين، لن تتطور من تلقاء نفسها، وهي بحاجة إلى عدة ظروف وشروط مسبقة، هي : قانون لتأمين الملكية الخاصة، وإلغاء الاحتكار، وتمويل (قومي)، واستغلال مصادر فلسطين، والحصول على الامتيازات، واستقدام الخبرات والعقول، ورؤوس الأموال الصهيونية من الخارج". كل ذلك يؤدي إلى تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين[5].

ثانياً : تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين (1918-1948م) :

تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين، -بعد الحرب العالمية الأولى، ووقوعها تحت الاحتلال البريطاني- تطوراً ملموساً، وكان ذلك تمشياً مع سياسة الاحتلال التي عملت على تشجيع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فقد جاء الوافدون إلى فلسطين، وهم مزودين بالخبرة الصناعية التي اكتسبوها من البلدان التي قدموا منها، وحملوا معهم إلى فلسطين، إضافة لخبرتهم رأس المال اللازم لإقامة الصناعة نقداً، وعيناً.

1) الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1918-1936م) :

لعبت السنوات العشر الأولى التي تلت الحرب العالمية الأولى، الدور الأهم والأبرز في تاريخ الصناعة، بل الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، فكانت قاعدة التطور لذلك الاقتصاد، فعلى الرغم من النقص في التمويل، والدعم الرسمي، والحكومي للصناعة الصهيونية في فلسطين، إلا

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 187.

(2) للمزيد حول الحماية الجمركية للصناعة الصهيونية انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(3) سيتم الحديث عن الطاقة الكهربائية، وأثرها في الصناعة خلال الفصل السادس من هذه الدراسة.

(4) جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 57.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38.

أنها تطورت بشكل كيفي، وليس كمي[1]، فبينما بلغ عدد المعامل الصناعية الصهيونية في فلسطين عام 1918م (272) معملاً صناعياً وحرفياً[2]، وكانت معظمها برؤوس أموال فردية[3]، وصناعات ذات صفة زراعية[4]، فغالبية المهاجرين الصهاينة حتى ذلك الوقت كانوا يعملون في النشاط الزراعي.

تغير وضع الصناعة الصهيونية، مع وصول موجة الهجرة الثالثة (1919–1923م) من أبناء الطبقة الوسطى من شرق أوروبا، فانتقلت من صناعة بسيطة إلى صناعة بالمقاييس الحديثة[5]، فتم استيراد الآلات، كما تم البدء باستخدام مولدات كهربائية –تعمل على النفط– في تشغيل عدد من المصانع، كذلك تم تشغيل محطة لتوليد الكهرباء في تل أبيب أشرف عليها بنحاس روتنبرغ عام 1923م[6]، وتأسس اتحاد أصحاب الصناعات الصهيونية في يافا[7]، وارتفع عدد المصانع الصهيونية في فلسطين حتى بلغ عام 1921م –حسب الإحصائيات الصهيونية– 1850 مصنعاً (جميعها خاصة)، وقد شغّلت 4750 عاملاً، واستثمر فيها رأس مال بلغ 600,000 جنيه فلسطيني،

---

(1) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 36؛
Ben Porat, Amir: Between class and nation, P. 55.

(2) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 13.

(3) إسهامات المؤسسات الصهيونية، كالوكالة اليهودية، والنقابات العامة، كانت ضئيلة في سنوات العشرينيات، والثلاثينيات، فمن بين 200 اتحاد مهني صهيوني كانت مسجلة رسمياً عام 1928م، كان 25 اتحاد صناعي فقط، فلقد كان هناك شبه تقسيم غير رسمي للعمل، فالمؤسسات استثمرت أموالها في الاستيطان، والزراعة، والبناء، وأصحاب رؤوس الأموال استثمروا أموالهم في الصناعة. (جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 121–122؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 160؛ شبير، يوسف، إليعزر، كبلن : الحلم والواقع (عبري)، ص 109).

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 135؛ جوتمن، يهوشع (وآخرون) : الموسوعة العبرية؛ أرض إسرائيل (عبري)، ج6، ص 898؛
Ronall, Joachimo: Industrialization in the Middle East, P. 258.

(5) لدور، يسحاق : استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه 1870–1952 (عبري)، ص 85؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 136.

(6) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 36؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 135.

(7) أُسس في يافا عام 1921م، لخلق نقابة للعاملين في مجال الصناعة، وفي عام 1922م، أعلن ذلك الاتحاد عن نفسه كاتحاد إقليمي لأصحاب الصناعات في فلسطين، وعندما لم يكفِ الدعم الذي قدمه الكيرين هايسود للصناعة الصهيونية حاول رؤساء اتحاد الصناعة تغيير طريقة تعامل الإدارة الصهيونية تجاه مشاكل الصناعة في فلسطين، فطالبوا بإنشاء بنك صناعي، وخلال انعقاد المؤتمر الصهيوني الثالث عشر في أغسطس (آب) 1923م، وافق على المساهمة بمبلغ 100,000 جنيه مصري، بشرط أن يقدم أصحاب الصناعات في فلسطين مبلغاً موازياً من أجل إنشاء البنك، لكن البنك أقيم بمساعدة صهاينة أمريكا. (دروري، يجائيل : بداية المنظمات الاقتصادية في أرض إسرائيل (عبري) ص 100–105).

وقدر إنتاجها بنحو 500,000 جنيه فلسطين[1]، وذكر أحمد سعد أن رأس المال المستثمر في الصناعة الصهيونية عام 1921م، بلغ 485,000 جنيه فلسطيني، وقُدر الإنتاج بقيمة 1,000,000 جنيه فلسطيني[2]. وترجّح الباحثة ما أوردته المراجع الصهيونية لأسباب عدة، منها : أنه ما بين (1919–1923م) دخل فلسطين 35 ألف مهاجر[3]، وخلال عام 1920م وحده بموجب قانون الهجرة الصادر عن هربرت صموئيل في العام نفسه دخل فلسطين حوالي 16,500 مهاجر[4]، وخلال عام 1921م، وبموجب قانون الهجرة المعدل للعام نفسه كان معظم المهاجرين من الحرفيين، وأصحاب المتاجر الصغيرة، وبذلك تأسست قاعدة الصناعة الصهيونية في فلسطين[5].

وعلى اعتبار أن عدد المصانع بلغ 1850 مصنعاً، شغلت 4750 عاملاً، يكون متوسط عدد العاملين في المصنع الواحد 2.5 عاملاً، وهو ما يتناسب مع المنشأة الصناعية في ذلك الوقت. وبالنظر للمال المستخدم، ولقيمة الإنتاج، يتضح أن من الطبيعي جداً لأي منشأة في عامها الأول ألا تجني أرباحاً، وإن كان هناك ربح فهو قليل.

وأكد ذلك ما أورده فضل النقيب، حيث ذكر أن حجم الإنتاج الصناعي الصهيوني عام 1922م، بلغ 660,000 جنيه فلسطيني[6].

ارتفع حجم رأس المال المستثمر في الصناعة الصهيونية عام 1923م، إلى 966,548 جنيه فلسطيني[7]. ومن أوائل المصانع الصهيونية التي أقيمت خلال تلك الفترة : المطاحن

---

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى أرض إسرائيل (عبري)، ص 60؛ لدور، يسحاق : استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص 86؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 162؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38؛
Ben Porat, Amir: Between class and nation, P. 55.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 72.

(3) شاكر،محمود : موسوعة تاريخ اليهود، ص 321؛ الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج7، ص 73.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 64؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 68؛ سعد، إلياس : الهجرة اليهودية، ص 22؛ العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني لفلسطين، ص 198.

(5) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 645؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 94.

(6) النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، ص 50.

(7) أورد محمد عبد الرؤوف سليم أن عدد المصانع الصهيونية بلغ عام 1923م (276) مصنعاً، وفي رواية أخرى (293) مصنعاً، استوعبت 2231 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 966,548 جنيه فلسطيني، وتتساءل الباحثة هنا هل كان بإمكان المنشآت الصناعية في عام 1923م أن تستوعب المنشأة الواحدة ما يقرب من ثمانية عمال لو افترضنا أن عدد المصانع 276 مصنعاً، وكذلك 7.6 عامل لو افترضنا أن عددها 293 مصنعاً. (سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 429؛ الصناعة اليهودية في فلسطين، ص 84).

الكبرى في حيفا، ومصنع إنتاج الملح بعتليت (Atlit)، ومصنع إنتاج الفوسفات في البحر الميت، ومصنع (شيمن) لصناعة الزيوت في حيفا، ومصنع (سلكيت) لحجارة البناء في تل أبيب، ومصنع (محتسبوت عتليت) لحجارة البناء، ومصنع (نيشر) للأسمنت في حيفا[1]، فمن أوائل الصناعات الصهيونية التي تم الالتفات إليها : صناعة الأسمنت، ومواد البناء، والأثاث، وذلك تلبية لحاجة المستوطنين الجدد، الذين كانوا بحاجة لكل شيء تقريباً[2]، وكانت حيفا المركز الصناعي الأول؛ بسبب وجود الميناء فيها، مع تقاطع لطرق السكك الحديدية، فمنذ عام 1928م، تركز فيها 9% من مجمل المشروعات الصناعية الإنتاجية في فلسطين، و16% من مجموع العاملين في مجال الصناعة، واستثمر فيها ما يعادل 35% من إجمالي الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة الصهيونية في فلسطين[3]، حيث تركز وافدو الموجة الرابعة (1924–1931م) من أبناء الطبقة الوسطى في المدن الرئيسة : تل أبيب، ويافا، والقدس، وحيفا، وقد استثمر معظم أولئك الصهاينة أموالهم في مجالات الصناعة، والتجارة، حيث أُسست نواة الصناعة الصهيونية فأقيمت مصانع حديثة، ومتطورة مثل : مصنع (عسيس) للمعلبات، ومصنع السجائر في حيفا، و(لوديجيا) للنسيج، ومشروع الكهرباء في طبريا، كما تم البدء بتشغيل المصانع التي أُسست فترة الهجرة الثالثة مثل : مصنع (شيمن) للزيوت، و(نيشر) للأسمنت[4].

احتلت مدينة تل أبيب المركز الصناعي الأبرز، فتعدد الصناعات فيها كان الأعلى بين كل المدن، والمراكز الصناعية الصهيونية في فلسطين، حيث اشتملت عام 1918م على 12 منشأة صناعية[5]، وخلال عام 1924م، أقيم فيها لوحدها 61 ورشة مهنية، عمل فيها حوالي 850 عاملاً، وفي عام 1926م بلغ عدد الورش 170 ورشة، عمل فيها 1780 عاملاً، مع العلم أن حوالي 38% من مصانع تل أبيب كانت تستوعب في المتوسط ما بين (4–5) عمال، و60% استوعبت عشرة عمال، و2% كانت تستوعب في المتوسط 80 عاملاً فأكثر[6]. وفي عام

---

(1) لدور، يسحاق : استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص 85؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38؛ كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 122؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 72.

(2) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 45.

(3) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38؛ بقير، جدعون : البنية الصناعية (عبري)، ص 83.

(4) لدور، يسحاق : استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص 85؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 160.

(5) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 13.

(6) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 122؛ سمارة، سميح : الأساس الاقتصادي لانتفاضة الفلاحين في فلسطين، ص 16.

1928م، شملت حوالي 65% من أنواع الصناعات الصهيونية في فلسطين، التي كان أهمها : مصانع الأغذية، والبناء، والنسيج، والورق[1].

كما أدى تنوع إنتاج مدينة يافا، إلى جعلها أحد أكبر وأهم المدن الصناعية عند الصهاينة في فلسطين، حيث أنتجت عام 1928م، حوالي 22% من مجموع المنتجات الصناعية الصهيونية في فلسطين، وتركز فيها حوالي 30% من إجمالي الأموال الصهيونية المستثمرة في المجال الصناعي في فلسطين[2]، كما شكلت مدينة القدس أحد المراكز الأولى للصناعة الصهيونية في فلسطين، حيث أنتجت كل الصناعات المهنية، والحرفية تقريباً، ما عدا الصناعات الكيماوية[3].

عمل في الصناعة الصهيونية عام 1925م، حوالي ثلث جمهور العمال الصهاينة في المدن، وكانت فروعها الرئيسة تشمل صناعة المواد الغذائية، ومواد البناء، وصناعة النسيج، والطباعة، وصناعة الجلود. فقد استوعبت معظم المصانع مابين (10–15) عاملاً في المصنع؛ وذلك لنقص الطلب في الأسواق الداخلية المحلية، ولنقص الاستثمارات[4]، حيث بدأت تظهر بوادر أزمة اقتصادية ازدادت حدتها عام 1926م[5]، وعلى الرغم من أن الصناعة الأكثر تضرراً كانت صناعة مواد البناء، إلا أن الصناعات الأخرى تضررت، حيث أغلق حوالي 101 مصنعاً، معظمها تم تأسيسه في عامي (1924–1925م)، منها سبعة مصانع للنسيج، كما تم إغلاق 4 مصانع لصناعة خيوط الخياطة كانت قد أنشئت عام 1924م، واستثمر كل واحد منها حوالي 3,000 جنيه مصري، وإجمالاً في مجال صناعة الملابس تم إغلاق، وإفلاس 27 مصنعاً، استثمرت فيها أموال بقيمة 23,318 جنيهاً مصرياً[6]، وفي فرع صناعة الجلود أغلق 11 مصنعاً، استثمر فيها مبلغ 3,765 جنيهات مصرية، وفي مجال صناعة الأخشاب أغلق 23 مصنعاً، استثمر فيهم مبلغ 2,260 جنيهاً مصرياً، وفي فرع الطباعة وصناعة الورق تم إغلاق 5 مصانع، وفي مجال صناعة الأغذية والأطعمة تم إغلاق 20 مصنعاً، استثمر فيها مبلغ 39 ألف جنيه مصري، كذلك تم إغلاق ثلاثة مصانع لصنع السجائر[7].

---

(1) انظر الملحق رقم (21)، ص 364.

(2) انظر الملحق رقم (22)، ص 365.

(3) انظر الملحق رقم (23)، ص 366.

(4) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 160.

(5) تم الحديث عن الأزمة الاقتصادية خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(6) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 50–51.

(7) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 51–52.

بلغ عدد العاطلين عن العمل عام 1927م، حوالي 8000 شخص، منهم 7000 في المدن، وحوالي 1000 في المستوطنات، وهو ما شكل حوالي 35% من نسبة القوى العاملة الصهيونية[1].

عظمت الأزمة الاقتصادية في مدينة تل أبيب؛ لاعتمادها على صناعة مواد البناء التي كانت أكثر الصناعات تضرراً، وكانت الأزمة في حيفا أقل؛ لوجود مشروعات صناعية أخرى لا تعتمد على فرع البناء، حيث كان هناك مصنع (شيمن) للزيوت، والمطاحن الكبرى لإنتاج الدقيق، ومصنع نيشر للأسمنت، ومحطة الكهرباء، وقد وفرت تلك المشروعات فرص عمل ثابتة للعمال[2]، وقد تضرر مصنع (نيشر) بسبب تراجع الطلب على الأسمنت، فطلبت إدارة المصنع من حكومة الاحتلال البريطاني فرض ضريبة بمقدار 20 قرشاً على كل طن أسمنت مستورد من الخارج، وفرضت حكومة الاحتلال في عام 1927م، 60 قرشاً على كل طن أسمنت مستورد؛ مما دعم مصنع نيشر، وأصبح إنتاجه يقدر بحوالي 72% من إجمالي احتياجات فلسطين عام 1927م، و88% من احتياجاتها عام 1928م[3]، الأمر الذي يفسر ارتفاع متوسط حجم الاستثمار في حيفا عام 1927م، مقارنة بالمدن الأخرى، حيث بلغ 3,827,000 جنيه، بينما في تل أبيب 2,483,000 جنيه، وفي يافا 1,693,000، وفي القدس 451,000 جنيه[4].

الصناعة الصهيونية بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية :

لم تستمر الأزمة الاقتصادية في فلسطين طويلاً فخلال عام 1927م، بدأت الأزمة بالانفراج حيث قامت حكومة الاحتلال البريطاني بدعم قطاع الخدمات العامة، والاستثمار فيها، كما رافق ذلك حدثان مهمان منحا الاقتصاد الصهيوني الفرصة للنهوض من جديد، أولهما : كان إصدار العملة المحلية (الجنيه الفلسطيني) بدلاً من الجنيه المصري، وبدء التعامل بها، وثانيهما : تقديم القروض للصهاينة من البنوك البريطانية الموجودة في فلسطين[5]، كذلك تم إنشاء عدد من المصانع الجديدة، وزادت نسبة التصدير الصناعي للدول المجاورة من أسمنت، وملبوسات،

---

(1) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 110؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 50.

(2) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 122.

(3) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 52.

(4) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 115.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 52.

وغذاء؛ مما ساعد على إنعاش الاقتصاد الصهيوني من جديد[1]. وفي تقرير اتحاد أصحاب الصناعات الصادر في نيسان (أبريل) عام 1928م ورد ما يلي :

1) زاد عدد العمال في مجال الصناعة عام 1927م، حوالي 1,500 عامل.
2) بلغ إجمالي إنتاج الصناعة الصهيونية في فلسطين عام 1927م، حوالي 1,250,000 جنيه فلسطيني، مقابل 570,000 جنيه عام 1926م.
3) صُدِّرت خلال عام 1927م، بضائع بمبلغ 200,000 جنيه فلسطين، مقابل 40,000 جنيه عام 1926م.
4) عملت معظم المصانع خلال عام 1926م، نصف يوم، وبالمقابل عملت فترتين عام 1927م.[2]

وبحلول عام 1928م، أعلنت حكومة الاحتلال البريطاني حسب إحصاء لها أجري حول الصناعة الصهيونية في فلسطين لعام 1928م، عن وجود 1,098 مصنعاً، عمل فيها 7,386 عاملاً[3]، في حين ذكرت الوكالة اليهودية[4] أنه كان تحت ملكية الصهاينة 2,265 مصنعاً، استثمر فيها 1,1 مليون جنيه فلسطيني، وعمل فيها 9,529 عاملاً[5].

رغم أحداث ثورة البراق التي نشبت في آب (أغسطس) 1929م، كانت الصناعة الفرع الأهم من ناحية تشغيل الأيدي العاملة، واستثمار الأموال فيها، ومن ناحية العائدات الصافية التي تدخلها على الاقتصاد الصهيوني[6]، وحسب نتائج ومعطيات الإحصاء الذي أجرته الوكالة اليهودية على الصناعات الصهيونية، اتضح أن عدد المصانع بلغ عام 1929م (2,475) مصنعاً وورشة، كان منها 160 مصنعاً، 464 ورشة حرفية، 1,851 ورشة صناعات صغيرة، وقد بلغ عدد العاملين فيها 10,968 عاملاً، ووصل إجمالي الأموال المستثمرة فيها 2,235,000 جنيه فلسطيني، بينما بلغت قيمة الإنتاج السنوي 2,510,000 جنيه فلسطيني[7].

---

(1) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 210.
(2) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 112.
(3) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 53؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص12.
(4) هناك فرق بين الإحصائيات التابعة لحكومة الانتداب، وإحصائيات الوكالة اليهودية بالنسبة للصناعات، فإحصائيات الوكالة تشمل المحلات الصناعية، والحرف اليدوية، ومحلات القبعات، ومحلات التصليح، والكراجات، ومحلات غسل الملابس، والحلاقة، وغيرها، بينما تقتصر إحصائيات حكومة الاحتلال البريطاني على المصانع ومحلات الصناعة التي تنتج سلعاً جاهزة للبيع. (الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 90).
(5) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12.
(6) جلعادي، دان : الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (عبري)، ص 206.
(7) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 121؛ كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 123؛ أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 43؛
Palestine, Inc: A study of Jewish Vol. 2, P. 696; Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 258; Ben Porat, Amir: Between class and Nation, P. 55.

في حين ذكر محمد سليم في كتابه (نشاط الوكالة اليهودية) : إن عدد المنشآت الصناعية الصهيونية بلغ عام 1929م (617) منشأة، استوعبت 6,777 عاملاً صهيونياً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 1,653,000 جنيه فلسطيني[1]. وبالنظر إلى التفصيلات التي أوردها إحصاء الوكالة اليهودية، تتضح دقة بياناتها مقارنةً بما أورده محمد عبد الرؤوف سليم في دراسته التي لم يتم فيها تفصيل.

ولقد تركزت المصانع الصهيونية خلال عام (1929م) في مدينتي تل أبيب وحيفا[2].

وبحلول عام 1933م تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين بشكل لافت للانتباه، وكان العامل الأبرز الذي أسهم في ذلك، هو صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا عام 1933م؛ الأمر الذي قاد إلى هجرة صهيونية من ألمانيا إلى فلسطين، كان معظم أفرادها من أصحاب رأس المال، وأصحاب الخبرات العالية؛ مما أعطى الصناعة الصهيونية دعماً على صعيدي رأس المال والخبرات[3]، فبلغ عدد المنشآت الصناعية 3,388 منشأة، وعدد العاملين فيها 19,595 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 5,371,136 جنيهاً فلسطينياً[4]، وبلغت قيمة منتجاتها 5,352,497 جنيهاً فلسطينياً[5]، وربما يرجع ذلك لأن معظمها كان لا يزال في عامه الأول والتأسيسي.

لعبت اتفاقية هاعفارا[6] التي وقعتها الحركة الصهيونية مع النازية الألمانية عام 1933م، دوراً بارزاً في استقطاب الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، كما ساهمت الإجراءات البريطانية التي رافقت صعود النازية، والتي سمحت بدخول السياح الصهاينة إلى فلسطين وبشكل استثنائي، فدخل ما بين (1933–1935م) حوالي 10,300 سائح، ولم يغادروها[7]، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال، فبلغ ما دخل فلسطين عن طريق البنوك الألمانية بصورة رسمية تنفيذاً لاتفاقية هاعفارا ما بين (1933–1936م) ما قيمته 4.7 مليون جنيه فلسطيني، أو ما يعادل 81 مليون

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 429؛ الصناعة اليهودية في فلسطين، ص 84.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 429.

(3) النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، ص 46.

(4) انظر الملحق رقم (24)، ص 367.

(5) أربل، نفتالي وآخرون : ازدهار وأحداث دموية (عبري)، ص 122؛ حوراني، فيصل : جذور الرفض الفلسطيني، ص 69؛ أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 43–44؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 696.

(6) سبق الحديث عنها في الفصل الثاني.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 118.

مارك ألماني، عدا عن أموال الصهاينة الألمان الواردة من غير ذلك الطريق الرسمي، وعدا الأموال الواردة من مصادر أخرى[1].

رافق ذلك تغير في وجهات نظر قيادات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وقيادات الحركة الصهيونية في الخارج حول الصناعة، وبدأ التوجه العملي لدعم الصناعة الصهيونية في فلسطين، حيث تبين لهم أن استيعاب الوافدين الجدد في المجال الصناعي، له تكلفة أقل من استيعابهم في الزراعة، وقد ذكر ديفيد هوروبيتش[2] : "إن الزراعة تحتاج إلى كميات كبيرة من الأموال لدعمها، لكنها لا تجذب رؤوس الأموال الشخصية للاستثمار فيها"[3].

وتبعاً لذلك ارتفعت قيمة الآلات المستوردة من 134,888 جنيه عام 1927م إلى 991,892 جنيه عام 1935م، والتي كانت سنة الذروة من سنوات العمل باتفاقية هاعفارا[4]. ويؤكد ذلك ما أوضحه تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات، المرفوع إلى مجلس عصبة الأمم عام 1936م، الذي أكد أن الوضع الاقتصادي في فلسطين تقدم كثيراً عام 1935م، إذ أنشئت مصانع صهيونية جديدة خلال العام متعددة المجالات الإنتاجية[5]، حتى بلغ عددها 4,050 مصنعاً، ووصل عدد العاملين فيها 20,700 عامل[6].

يتضح مما سبق أن المقومات الأساسية اللازمة لنشاط الصناعة توفرت لدى الصهاينة في فلسطين، إلا أن الأحداث السياسية، والأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الصهيوني في بعض الأوقات، أثرت وبشكل واضح على تطور الصناعة فيها، فبينما بدأت الصناعة الصهيونية بالنهوض والتقدم بعد الحرب العالمية الأولى، تراجعت خلال عام 1926م؛ بسبب الأزمة الاقتصادية التي مر بها الصهاينة في فلسطين في ذلك الوقت، إلا أنها عادت للنهوض مع وصول موجة الهجرة الخامسة، وقدوم الصهاينة من ألمانيا، بعد توقيع اتفاقية هعفارا عام 1933م[7].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 273.

(2) ديفيد هوروبيتش : (1899-1999م) اقتصادي، محافظ بنك إسرائيل، انضم إلى (هاشومير هاتسعير) الحارس الشاب، ثم وصل لفلسطين عام 1920م، وبين عامي (1935-1948م) أصبح مسؤول القسم الاقتصادي في الوكالة اليهودية، وكان عضو وفد الوكالة اليهودية إلى مجلس الأمن الدولي لمناقشة قرار تقسيم فلسطين عام 1947م. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 170-171).

(3) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12.

(4) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 42؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 321-322.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 430.

(6) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 900.

(7) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 398-399.

ولقد ساعدت رؤوس الأموال التي وصلت إلى فلسطين بموجب العمل باتفاقية هاعفارا على تقدم مختلف الصناعات، فمع زيادة أعداد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، ارتفع حجم الطلب على المنتجات الصناعية المحلية، والأساسية، ومن بين الصناعات التي أُسست وتطورت خلال تلك الفترة[1] : صناعة الحديد، وصناعة المواد الغذائية، وصناعة الأحذية، والبلاط، والأثاث المنزلي، والألعاب، وأدوات التجميل، والأدوات الكهربائية، وصناعة النسيج، وصناعة البويات، وصناعة المطاط، وصناعة مواد البناء[2]، غير أن الإسهام الأبرز لأولئك المهاجرين كان في صناعة المواد الكيماوية، خاصة الأدوية[3]، كما أقيمت مصانع ضخمة لصناعة الأدوات الصحية، والمشغولات المعدنية المتعددة، إضافة لبدء العمل على إنشاء مصافي البترول في حيفا[4]، مع وصول خط أنابيب النفط العراقي عام 1935م، فأصبح الحصول على الوقود ميسوراً، سواء للصناعات التي كانت موجودة، وكانت تعتمد على الفحم، والقليل من الطاقة الكهربائية التي وفرها مشروع روتنبرغ، أو الصناعات الجديدة[5]. فبينما بلغ حجم الطاقة الكهربائية المستهلكة عام 1929م (2,214,000) كيلو وات، ارتفع عام 1933م إلى 6,576,000 كيلو وات[6].

2) الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1936-1939م) :

أثرت الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت في الفترة ما بين 1936-1939م على تطور الصناعة، وقد ظهر التأثير واضحاً في انخفاض رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وانخفاض قيمة الواردات الصهيونية من الآلات الصناعية[7]، كما انخفضت قيمة المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الصهيونية من 1,322,846 جنيه فلسطيني عام 1935م، إلى 971,813 جنيهاً عام 1937م[8]. كما انخفض عدد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين[9]؛ فتراجعت صناعة البناء الصهيونية

---

(1) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 402.

(2) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 13؛ جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 400.

(3) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 403.

(4) Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 260;
فلبر، موشيه : تاريخ الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 13.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 134-135.

(6) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 696.

(7) سبق الحديث عن ثورة 1936م، وبعض آثارها الاقتصادية خلال الفصل الثاني.

(8) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 42؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 322؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 119.

(9) خلال أحداث الثورة وتحديداً في تموز (يوليو) 1937م، أصدرت، حكومة الانتداب قانون الهجرة المعدل رقم 33 لعام 1937م، وبموجبه وضعت القيود على الهجرة الصهيونية المتدفقة إلى فلسطين، وتبعاً لذلك انخفض عدد الصهاينة الوافدين إلى فلسطين من 61,854 مهاجراً عام 1935م، إلى 10,536 مهاجراً عام 1938م. (الوقائع الفلسطينية، عدد 736، 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1937م، ص 10).

المقترنة بالهجرة، ويؤكد ذلك النقص الذي طرأ خلال عامي 1936م، و1937م، فقد هبط معدل المساحة المخصصة لبناء البنايات المرخصة في المدن الأربع الرئيسة : القدس، ويافا، وتل أبيب، وحيفا، من 101,192 متراً مربعاً عام 1935م، إلى 61,507 متراً مربعاً عام 1936م، وإلى 48,115 متراً مربعاً عام 1937م[1]. وكان من نتائج ذلك أن هبط الطلب على الصناعات التي تنتج عن البناء، فقد هبط إنتاج الصناعات المعدنية؛ مما اضطر أكبر مصنع لصنع الأدوات المعدنية، وهو معمل فلسطين للسبك والأدوات المعدنية إلى وقف الإنتاج[2].

إلا أن النشاط الصناعي ارتفع من جديد عام 1937م، حيث بلغ عدد المصانع الصهيونية 5,612 مصنعاً، وعدد العمال 30,186 عاملاً[3]، وبلغ حجم رأس المال المستثمر 4,700,000 جنيه فلسطيني[4]، وبلغت قيمة الإنتاج للعام نفسه حوالي 9,909,000 جنيهاً فلسطينياً[5]. وليس أدل على تقدم الصناعة الصهيونية في ذلك العام من ارتفاع حجم استهلاك الكهرباء من 6,576,000 كيلو وات عام 1933م، إلى 28,324,000 كيلو وات عام 1937م[6]. فبسبب خبرات الصهاينة القادمين من ألمانيا، وكفاءاتهم، ورؤوس الأموال الفردية التي أحضروها معهم، زاد عدد المنتجات، وتم إضافة أنواع من الصناعات الكيماوية، وصناعة الآلات، والسيارات، والنسيج، والمعلبات[7]، وأوضحت مذكرة للوكالة اليهودية أن المراكز الرئيسة للتنمية الصناعية الصهيونية في فلسطين خلال عام 1937م، كانت موجودة في تل أبيب، وحيفا[8].

---

(1) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 119؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 315.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 356.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431.

(4) أورد البعض أن عدد المنشآت الصناعية بلغ عام 1937م حوالي 1,556 منشأة، وبلغ عدد العاملين فيها 21,964 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر 11,063,970 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة الإنتاج للعام نفسه 7,891,940 جنيهاً فلسطينياً. (الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 119؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 901؛ جلبر، يوآف : وطن جديد (هجرة يهود مركز أوروبا) (عبري)، ص 413؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 218).

(5) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 61؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص13؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431؛
Palestine, Inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 2, P. 696.

(6) أورد حمادة أن حجم الاستهلاك من الكهرباء عام 1937م بلغ 20,314,114 كيلو وات، وعلل الزيادة الكبيرة في الاستهلاك عامي 1936م و1937م بأن المحلات الصناعية كانت تستبدل القوة الكهربائية المولدة في المحلات نفسها بقوة كهربائية مشتراه من الشركة. (حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 322).

(7) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 123؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 900.

(8) سليم، محمد : الصناعة اليهودية في فلسطين، ص 84.

إلا أن الاهتمام بإنشاء مصانع جديدة تزايد بصفة خاصة منذ خريف عام 1938م، ذلك أن الأحداث السياسية في تشيكوسلوفاكيا[1]، والنمسا[2] آنئذ اضطرت عدداً من رجال الصناعة، وخبرائها من الصهاينة هناك إلى البحث عن مجال لنشاطهم الصناعي في فلسطين، فقد تلقت إدارة الصناعة والتجارة التابعة للوكالة اليهودية في فترة تقل عن تسعة أشهر نحو ألف طلب، واقتراح يتعلق بإنشاء مصانع جديدة في فلسطين، وقد تمكن عدد من مقدمي تلك الطلبات من الاستثمار في فلسطين، وعاد مجال الإنتاج الصناعي للاتساع من جديد[3].

من ناحية أخرى سعت الوكالة اليهودية لمعالجة الأزمة التي منيت بها الصناعة الصهيونية في فلسطين خلال الثورة الفلسطينية (1936-1939م)، فأنشأت بالاشتراك مع بنك إنجلوفلسطين Anglopalestine مصرفاً خاصاً، لمساعدة صغار الحرفيين الصهاينة، ومدهم بالقروض اللازمة لاستمرار بقائهم، كما أنشأت إدارة خاصة بالصناعة، أوكلت إليها القيام بإعداد الدراسات اللازمة للمشروعات الصناعية الجديدة، ومتابعة تنفيذها. وعلاوة على ذلك، قامت بافتتاح العديد من مراكز التدريب الصناعي في فلسطين؛ من أجل إعداد شباب البيشوف للمهن، خاصة الصناعات غير الموجودة في فلسطين[4].

3) الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1939-1945م) :

ساعدت الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) في دفع عجلة الصناعة الصهيونية إلى طريق التطور[5]، وذلك لما فرضته ظروف الحرب من زيادة الطلب على السلع المحلية سواء من السكان في فلسطين، أم من القوات البريطانية التي تواجدت في فلسطين خلال فترة الحرب، كما كان

---

(1) تطلعت الأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا عام 1935م، لدولة ألمانية تضمها إليها، خاصة بعد أن عرفت المناطق الصناعية (حيث توجد تلك الأقلية) تحولات كبيرة، وكذلك مع صعود نجم هتلر، وقام كونراد هانيلاين بتأسيس حزب السوديت الألمان، الذي فاز بالمرتبة الثانية في انتخابات عام 1935م، فتضاعف الضغط النازي على الحياة السياسية التشيكوسلوفاكية، وفي 23 نيسان (أبريل) 1938م، أذاع كونراد هانيلاين بيانات تضمنت مطالبة ألمان السوديت الانضمام إلى الرايخ، ولم يقبل بينين (حام تشيكوسلوفاكيا)، في بادئ الأمر لكنه في 4 أيلول (سبتمبر) 1938م، رضخ لطلب الألمان، فأعلن هتلر ضم المناطق المتاخمة لبلاده إلى الرايخ. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص 752).

(2) دخلت القوات الألمانية إلى النمسا في 11 آذار (مارس) 1938م، وأصبحت الوحدة بينهما أمراً واقعاً منذ يوم 13 آذار (مارس) من العام ذاته، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، حيث احتلتها قوات الحلفاء، وقسمتها إلى أربع مناطق نفوذ. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج6، ص 616).

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 433.

(4) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 119-120.

(5) سبق الحديث عن أثر الحرب العالمية الثانية على الصناعة الصهيونية خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

لتدفق رؤوس الأموال الصهيونية الفردية على فلسطين من جديد أثره على الصناعة، حيث تم استيراد المزيد من الآلات الصناعية من الخارج، وذلك إما لتجديد مصانع قائمة، أو لإنشاء مصانع جديدة[1]. إلى جانب عدد كبير من الآلات التي تم استيرادها بموجب (اتفاقية هعفارا) ما بين (1933–1939م)، والتي كانت تفوق مستلزمات ذلك الوقت، فأصبحت احتياطاً استراتيجياً للتوسع الصناعي الذي وقع خلال الحرب العالمية الثانية[2]. فالتوقف المطلق للاستيراد من الخارج أثناء الحرب، تسبب في زيادة الحاجة للاعتماد على البضائع والسلع المصنعة محلياً، كما زاد من حجم الإنتاج المحلي في فلسطين، حيث تطلب الأمر إيجاد حلول، وبدائل للمنتجات التي كان يتم استيرادها من الخارج، ومن الأمثلة على ذلك : مصانع صناعة أدوات العمل كالمقادح، والمخارط، والمكابس، وما شابه ذلك التي لم تكن منتشرة قبل الحرب، إلا أنها أصبحت عام 1939م، من أهم مجالات الصناعة الصهيونية في فلسطين حيث أصبح لديهم 40 مصنعاً لصناعة أدوات العمل[3]. إلا أن الازدهار لم يبدأ مع اندلاع الحرب عام 1939م، ففي العام الأول من الحرب ارتفعت الأسعار، وانتشر الاحتكار؛ مما اضطر الحكومة البريطانية إلى فرض رقابة على الأسعار للقضاء على التضخم المالي[4]. وفي العام التالي (1940م) كان لدى الصهاينة في فلسطين حوالي 26 ألف عاطل عن العمل، ولكن خلال فترة الحرب ارتفع عدد العمال الذين يعملون في القطاع الصناعي من الصهاينة من 36 ألف عامل عام 1939م، إلى 60 ألف عامل[5] عام 1945م، وبالتالي ارتفعت نسبتهم من 19% من إجمالي عدد العمال الصهاينة في فلسطين عام 1939م، إلى 29% عام 1945م[6]. وللتغلب على نقص الأيدي العاملة في بعض الأوقات، كان يتم نقل العمال من فرع البناء، والحمضيات للعمل في فروع الصناعة المختلفة[7].

وبينما أسهمت الصناعة الصهيونية بحوالي 80% من إجمالي ناتج فلسطين الصناعي عام 1939م، ارتفعت النسبة إلى 85% خلال السنوات الأخرى من الحرب العالمية الثانية[8].

---

(1) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 120.

(2) Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 260.

(3) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 15.

(4) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 67.

(5) في بعض الروايات بلغ عددهم 66 ألف عامل عام 1945م. (طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية في فلسطين، ص 185؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 131).

(6) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 124؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 14؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 160.

(7) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 123.

(8) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 103؛ سليم، محمد : الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، ص 68–69.

أنشئ بتاريخ 1941/2/25م –وبدعم من حكومة الانتداب البريطاني– "مجلس المؤن الحربي البريطاني"، الذي عمل على توجيه كافة طلبيات الجيش البريطاني إلى الصناعة الصهيونية، من خلال مكتبه الذي أقيم في مدينة القدس، وكان معظم موظفيه من الصهاينة؛ الأمر الذي دفع اتحاد أرباب الصناعة الصهيونية في فلسطين، لإقامة مكتب خاص للارتباط بمجلس المؤن الحربي، وبالسلطات العسكرية البريطانية[1]. ولتلبية الطلبيات المقدمة من مجلس المؤن الحربي، تم إعداد طبقة من المهنيين، والصناع المحترفين، عملت على ثلاث فترات في اليوم، وفق جداول محددة؛ لإنتاج الطلبيات[2].

كانت الاستثمارات في قطاع الصناعة الصهيونية خلال سنوات الحرب بواسطة الأموال الصهيونية الشخصية، وليس بواسطة المؤسسات الصهيونية، الأمر الذي أسهم في تطور، وزيادة قوة الطبقة الرأسمالية الصناعية الصهيونية، في حين استثمرت الشركات، والمؤسسات الصهيونية أموالها في الامتيازات، كشركة الكهرباء، وشركة الفوسفات، كما شاركت في تقديم القروض للصناعة، وإدارة المفاوضات مع السلطات البريطانية لإنجاز بعض الموافقات على مطالب الصناعيين، وإيقاف استيراد البضائع المنافسة، وتخفيض الضرائب[3].

تم إنشاء حوالي 500 مصنع جديد خلال سنوات الحرب، وتركز 60% من الصناعات الصهيونية فترة الحرب في مدينة تل أبيب، وفي حين كانت صناعة البناء هي الفرع الاقتصادي الأهم في المدينة قبل الحرب، فقد تنوعت الصناعات فترة الحرب، فأقيم فيها مصانع كبرى مثل: مصنع (أتا)، ومصنع (فلكن)، ومصنع (مفجر)، وبقيت مدينة القدس على حالها، ولم تتطور؛ بسبب نقص المياه فيها، وصعوبة المواصلات، وظلت تعتمد على الطباعة، وبعض الصناعات البسيطة في مجال الملابس، والأحذية[4]. وتطورت مدينة حيفا، بشكل سريع وقت الحرب، وتركزت فيها الصناعات الكيماوية، وصناعة الزيوت، وصناعة الحديد؛ بسبب الحركة التجارية النشطة فيها، وقربها من الميناء[5].

إن ما ميز تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين لم يكن بالتحديد ارتباطها بالمجهود الحربي للجيش البريطاني فترة الحرب، وإن لعب الدور الأبرز، حيث سمح بتنويع المنتجات

---

(1) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 77.

(2) جردس، ناحوم : السياسية الاقتصادية للسلطات البريطانية الانتدابية (عبري)، ص 165؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 377.

(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 131.

(4) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 69.

(5) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 70.

والصناعات؛ مما تسبب في إحراز الكثير من الإنجازات[1]. لكن ما ميزها هو تطور صناعات حديثة، وكبيرة لم يكن لها قاعدة، أو أساس قبل الحرب[2]، وكان أهمها : صناعة الحديد التي تركزت في صناعة السيارات، والآلات الزراعية، وآلات المصانع، وصناعة الأخشاب، والأدوية، والأجهزة الطبية، والمأكولات خاصة المعلبات، والمجوهرات، والألماس، والورق، والكرتون، والكيماويات كصناعة الأسمدة الكيماوية، وصناعة الزجاج، والصناعات البلاستيكية، والأدوات الكهربائية، والصناعات العسكرية وتشمل : الذخيرة والألغام المطلوبة للجبهة الحربية[3]، ولم يكن ذلك ممكن الحدوث لولا وجود الخبراء الصناعيين، الذين وفدوا من أوروبا لفلسطين فترة الهجرة الخامسة، ووجود طبقة عمال مهنية مدربة بشكل جيد على الصناعة[4].

شكلت الصناعة الصهيونية في تلك الفترة 85% من إجمالي حجم الصناعة في فلسطين، وتم وضع 35% من حجم الإنتاج لخدمة القوات العسكرية البريطانية، وتم استثمار 10,095,000 جنيه فلسطيني في ذلك المجال[5]. وفي فترة الذروة (عام 1943م)، وصل عدد المصانع الكبيرة في فلسطين إلى 2,300 مصنعاً إضافة إلى المصانع العادية، ووصل حجم الأموال المستثمرة فيها إلى 40 مليون جنيه فلسطيني[6].

تميز عام 1944م بالحد من التطور الصناعي، وتقلص الإنتاج والتصدير، حيث بدأ معدل الاحتياجات العسكرية بالهبوط، فقلّ عدد العمال، وعدد أيام العمل، فبدأت تظهر المخاوف في أواسط الصناعيين من اختفاء الازدهار الصناعي مع انتهاء الحرب، لكن النصف الأخير من العام ذاته شهد استقراراً في الوضع الاقتصادي؛ بسبب انتقال العمال من مجال الصناعات العسكرية، إلى مجالات التصنيع المدني كالملابس، والأغذية[7].

---

(1) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 14–15؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 166.

(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 79.

(3) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 124؛ جلبر، يوآف : وطن جديد (هجرة يهود مركز أوروبا) (عبري)، ص 412؛
Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 120-121; Ronall, Joachiom: Industrialization the middle east, P. 260.

(4) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 78؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 434.

(5) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 141؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 434–438.

(6) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 69.

(7) Polk, William, and others.: Back Drop to Tragedy (The struggle for Palestine), P. 188;
بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 82.

وفي عام 1945م، توقف الإنتاج العسكري تماماً، حيث قلص مجلس المؤن العسكري طلبياته إلى الحد الأدنى، واقتصر ذلك على صناعة الأغذية فقط، وظهرت بعض المخاوف من جديد، من أن يتم إغراق فلسطين بالبضائع الرخيصة بعد الحرب؛ بسبب الأزمة الاقتصادية الموجودة في العالم، لكن تلك المخاوف سرعان ما تبددت عندما تبين أن السوق الأوروبية المدمرة لن تستطيع إغراق فلسطين بالبضائع بعد الحرب، كذلك أدى رفع الرقابة عن الأسعار التي فرضت في وقت الحرب، وإمكانية استيراد المواد الخام من الخارج إلى تحسن ظروف الصناعة الصهيونية، وساعدها على الانتقال إلى فترة السلم[1]. أما التصدير الذي توقف تماماً للبلاد التي كان يتواجد فيها الجيش البريطاني، فقد تحول إلى دول أخرى مثل : تركيا، وسوريا، ولبنان، فشركة التجارة الخارجية فتحت آفاقاً جديدة للعلاقات التجارية مع دول أخرى، لم تتعامل معها فترة الحرب، فعادت مبيعات الشركة للازدياد حتى وصل حجم مبيعاتها في نهاية عام 1945م، إلى 842,600 جنيه فلسطيني[2].

4) الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1945-1948م) :

أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تضرر العديد من الصناعات الصهيونية، خاصة المتعلق منها بخدمة الأهداف العسكرية البريطانية، وكان التصور أن مستقبل الصناعة الصهيونية في فلسطين يجب أن يسير في خطوط ثلاثة، هي :

1- اعتماد الإنتاج على المواد الخام المتوفرة في فلسطين، والبلاد المجاورة.

2- دعم الصناعة المبنية على المهارة العلمية حيث الاستيعاب أكثر احتمالاً مع ضآلة تكاليف المواد الخام بالمقارنة بقيمة المنتج، مثل : الكيماويات، والصيدليات، والملابس الجاهزة، وغيرها.

3- الاهتمام بالصناعات التي تعتمد على المواد الخام ذات الوزن الخفيف، والحجم المتضائل كالفراء والماس وغيرها؛ لأن تلك الصناعات لا تتأثر بالمسافة بين مصدر المواد الخام، ومراكز التصنيع.

وكان التخطيط يرمي إلى تخطي الفجوة بين الانتقال بالاقتصاد من مرحلة الحرب إلى آفاق حياة السلام[3].

حدث هبوط في الصناعة الصهيونية في النصف الأول من عام 1946م؛ بسبب زيادة حجم تشغيل الطاقة الكهربائية؛ وتراجع صناعة النسيج، نتيجة لانفتاح السوق المحلية على

---

(1) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 15؛ جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 124.

(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 84.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 440.

البضائع الخارجية، فمع انتهاء الحرب، فُتحت الطرق البحرية على أوروبا؛ ففتحت الأسواق الأوروبية من جديد[1].

ورغم تضرر العديد من الصناعات خاصة صناعة الحديد، التي قل الطلب عليها؛ لأنها كانت تستخدم لأغراض عسكرية حربية، إلا أن الطلب زاد على صناعات أخرى، بانتهاء الحرب كالبناء، والمتعلقة بالحمضيات، فكان النمو بهما يساوي 18% عام 1946م، و28% عام 1947م، وصناعة القطن، والألماس[2]. وتدفقت رؤوس الأموال من جديد من دول أوروبا[3]؛ مما سمح باستيعاب الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة سواء من الوافدين الجدد، الذين قدر عددهم ما بين (15–20) ألف مهاجر، أم من الجنود المسرحين من الجيش البريطاني بعد الحرب، والذين قُدّر عددهم بحوالي 27,000 مجند[4]، حتى بلغ عدد العاملين في مجال الصناعة عام 1947م، ما يزيد على سبعين ألف شخص[5]، وبلغ حجم الإنتاج 45 مليون جنيه فلسطيني[6].

كان فرع البناء المجال المتصاعد في النمو والازدهار، بعد فترة الجمود أثناء الحرب، فعادت نسبة الاستثمار في مجال صناعة مواد البناء إلى ذروتها[7]، فقد استثمرت عشرة ملايين جنيه عام 1946م، حققت إنجازاً تمثل في بناء ثمانية عشر ألف حجرة في القطاع الصهيوني في الريف، والحضر[8].

زادت نسبة الاستثمار في صناعة الحديد، في إنتاج السيارات، والأدوات الحديدية التي تحسن إنتاجها[9]. كما قام الصهاينة بإنشاء ورش صيانة للعربات المعطوبة التابعة للجيش البريطاني، إضافة إلى محلات بيع قطع الغيار، والأدوات العلمية التي انتشرت لأول مرة في فلسطين[10].

---

(1) بركائي، حاييم : أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 15.

(2) بركائي، حاييم : أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 16.

(3) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 39.

(4) بركائي، حاييم : أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 16؛ شاكر، محمود : موسوعة تاريخ اليهود، ص 326.

(5) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 43.

(6) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 61.

(7) بركائي، حاييم : أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 16؛ أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 68.

(8) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 441.

(9) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 67–68.

(10) Polk, William and others: Back Drop to Tragedy (The struggle for Palestine), P. 188.

كما ظهرت صناعات جديدة تلائم اتجاه الصناعة في ذلك الوقت –الذي اتجه نحو السلام– تمثلت في مصانع المنتجات الكيميائية، ومصانع للصباغة، كما تطورت صناعة الغزل، وإنتاج حامض الكبريتيك، وغير ذلك، تحقيقاً لسياسة الاكتفاء الذاتي المعتمدة على المنتج محلياً[1].

نستنتج مما سبق أن الصناعة الصهيونية الحديثة قد تأسست خلال سنوات العشرينيات، وازدهرت وتطورت خلال الثلاثينيات، حتى أصبحت قادرة على إمداد الجيش البريطاني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، بمعظم احتياجاته من الصناعات المختلفة، وبعد انتهاء الحرب حاولت الصناعة الصهيونية التركيز على الصناعات التي تلائم مرحلة السلام.

ثالثاً : أبرز المشكلات التي واجهت الصناعة الصهيونية في فلسطين :

عانت الصناعة الصهيونية في فلسطين من مشكلات عدة، يمكن تلخيص أهمها بالتالي :

1) ظلت الصناعة الصهيونية حتى عام 1922م، صناعة استهلاكية خفيفة غلب على بعض فروعها الطابع المهني، فقد كانت قليلة المواد الخام، اللازمة لتطور الصناعة مثل : النفط، والفحم الحجري والحديد وغير ذلك؛ مما أدى لارتباط تطور الصناعة بالزراعة، واعتمادها على المنتجات الزراعية[2].
2) جاء في نتائج الإحصاء الصناعي، الذي تم إجراؤه، وجمعت نتائجه في عام 1927م، أن الصناعة الصهيونية في فلسطين حتى ذلك العام كانت تعاني من مشكلات أبرزها :

أ– اعتمدت الصناعة على العمل اليدوي، ولم يكن هناك استخدام للآلات، فقد تم إحصاء 815 محركاً، كان نصفها محركات كهربائية.

ب–معظم المصانع كانت صغيرة، وهي تطوير لورش حرفية، ولم تكن تشغل عمالاً بالأجرة.

ت–استثمار الأموال في الصناعات كان قليلاً، فكان أعلى حد للاستثمار في معظم المصانع يصل إلى 1,000 جنيه فلسطيني، وكان حوالي 1.5% من المصانع يصل حجم الاستثمار فيها إلى 100,000 جنيه[3].

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 441.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 70؛ جلبر، يوآف : وطن جديد (هجرة يهود مركز أوروبا) (عبري)، ص 398.

(3) جوزنسكي، تمار : تطور الراسمالية في فلسطين (عبري)، ص 112–113.

ث- معظم المصانع تركزت في صناعة الأنسجة، والغذاء، وبلغت نسبة تلك المصانع 50%، وكانت تشغل 40% من العاملين في الصناعة آنذاك.

ج- تطورت الصناعة الجديدة في حيفا، وتل أبيب، أما في باقي المدن فقد بقي التطور بطيئاً، وكانت تلك المدن مجرد سوق تجاري لتلك الصناعات[1].

3) عانت الصناعة الصهيونية في فلسطين من مشكلة ضيق نطاق السوق المحلية الفلسطينية في مجتمع يعتمد على الزراعة[2].

4) بداية الصناعة الصهيونية في فلسطين كانت عبارة عن استثمارات فردية، وكانت الأمور التي تشجع الاستثمارات الفردية قليلة، خاصة وأن فلسطين فقيرة في المصادر الطبيعية[3]. رافق ذلك مشكلة نقص القروض، والدعم المالي طويل المدى، وطالب ممثلو الاتحادات الصناعية، وأصحاب الصناعات بإنشاء بنك صناعي خاص للصناعة؛ لتقديم القروض للمشروعات الصناعية، لكن مدير "بنك إيفك" عارض الاقتراح، وفي عام 1933م، أقيم بنك للصناعة، وبنطاق مقلص[4].

5) قاطع العرب في فلسطين، المنتجات الصناعية الصهيونية في بعض الأوقات، وكان من نتائج ذلك أن أغلق مصنعان صهيونيان أحدهما للكبريت في حيفا، والآخر للطوب في تل أبيب، واشتدت المقاطعة على إثر ثورة البراق عام 1929م[5]، وفي عام 1935م لم يشترِ العرب في فلسطين، الذين كانوا يشكلون 70% من السكان سوى 10% من الإنتاج الصناعي الصهيوني[6]، وبلغت المقاطعة ذروتها عام 1936م، حيث تألفت في المدن الفلسطينية، وقراها لجان لمقاطعة التجارة، والصناعة الصهيونية. وفي عام 1946م، تسببت تلك المقاطعة في تقليص حجم الإنتاج الصناعي للأسواق العربية المجاورة، التي كانت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية السوق الاستهلاكي الأول للصناعات الصهيونية[7].

---

(1) جوزنسكي، تمار : تطور الراسمالية في فلسطين (عبري)، ص 114.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 70.

(3) جردس، ناحوم : الديمغرافية والاقتصاد (المبادرات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني) (عبري)، ص 295.

(4) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 165.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 151-152.

(6) ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 105.

(7) إلا أن تلك المقاطعة، لم تحقق أهدافها في القضاء على الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، كما أن هناك مجالات صناعية كاملة لم تكن مرتبطة بجمهور العرب بتاتاً مثل : الخمور. (بركائي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 15؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 901).

6) ويرى البعض أنه لعدم قدرة السوق المحلية في فلسطين على استيعاب الإنتاج الصناعي الصهيوني، التفت الصهاينة إلى الأسواق الخارجية، وفي السنوات الأولى ركزوا على مصر، وسوريا، غير أن الأمر الذي أغاظ الصهاينة هو أن مصر، وسوريا بدلاً من أن تكونا أسواقاً للصناعة الصهيونية، أصبحتا تصدران إلى فلسطين، من السلع الصناعية أكثر مما تستوردان منها[1]، ففي عام 1937م استوردت فلسطين من مصنوعات مصر، وسوريا بقيمة 750 ألف جنيه فلسطيني، بينما صدرت لهما بقيمة 210 ألف جنيه فلسطيني فقط[2].

7) أحد أهم المشاكل المادية التي واجهتها الصناعة الصهيونية في بدايتها : النقص في الإدارة، والتقنيات الفنية[3]، والعجز في إيجاد الصناع المهرة[4]، إضافة إلى الافتقار إلى موانئ حديثة، كما تعذر توفير وسائل مواصلات، وتسهيلات مرورية ملائمة؛ مما تسبب في زيادة التكاليف على كاهل أرباب الصناعة، الأمر الذي اضطرهم إلى رفع مستوى الاستثمار للتغلب على العقبات المالية التي واجهتهم[5].

يتضح مما سبق أن المقومات الأساسية اللازمة للصناعة توفرت لدى الصهاينة في فلسطين، إلا أن الأحداث السياسية، والأزمات الاقتصادية التي مر بها الصهاينة في بعض الأوقات، أثرت بشكل واضح على تطور الصناعة فيها، فبينما بدأت الصناعة الصهيونية بالنهوض والتقدم بعد الحرب العالمية الأولى، تراجعت خلال عام 1926م؛ بسبب الأزمة الاقتصادية التي مر بها الصهاينة في فلسطين، إلا أنها عادت للنهوض مع وصول موجة الهجرة الخامسة، وقدوم مهاجري ألمانيا، وتوقيع اتفاقية هعفارا عام 1933م، إلا أن الصناعة عادت وتراجعت ما بين (1936–1939م)؛ لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م أسهم في ازدهارها، وتطورها، وتنوع مجالاتها من جديد.

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسية الانتداب البريطاني، ص 149.

(2) العجز في الميزان التجاري لم يكن سلبياً، لأن جزءاً كبيراً من البضائع المستوردة كانت تستخدم في مجال الصناعة، صحيح أن التصدير قل مقابل الاستيراد لكن حجم السوق المحلية تضاعف، وتضاعفت معه القدرة الشرائية لسكان الاستيطان الصهيوني في فلسطين. (ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 105؛ برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 140).

(3) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 160.

(4) غلب على مهاجري الموجة الثالثة قدوم العناصر الشابة، والانتماء إلى حركة الطليعة التي كانت تقوم بتدريب الشباب على الأعمال التي سيقومون بها في فلسطين، في حين غلب على مهاجري الموجة الرابعة انتماؤهم إلى الطبقة الوسطى (تجار، وصناع). (ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 159؛ تسحور، زئيف : جذور السياسة الإسرائيلية (عبري)، ص 58؛

Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 105).

(5) Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 258.

المبحث الثاني

أبرز الصناعات الصهيونية في فلسطين ما بين (1918-1948م)

1- صناعة المواد الغذائية.

2- صناعة مواد البناء والأسمنت.

3- صناعة المنسوجات والألبسة.

4- صناعة المواد الكيماوية.

5- صناعة الصابون.

6- الصناعات الخشبية.

7- الصناعات العسكرية.

8- صناعة صقل الألماس.

9- صناعة التبغ.

10- صناعة الأسنان الصناعية.

11- صناعة الجلود.

12- صناعة الأدوات المعدنية.

13- صناعة المسكرات.

تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين في عهد الاحتلال البريطاني، وأخذت الصناعات البيتية في الزوال التدريجي، في الوقت الذي زاد فيه العدد النسبي للصنّاع، والمستخدمين في المعامل الصناعية، كما بدأت المحلات المجهزة بالآلات الحديثة، وعمال مستأجرين تظهر تدريجياً، خاصة مع قدوم موجتي الهجرة الرابعة، والخامسة في أواخر العشرينيات، وأوائل الثلاثينيات، حيث كان معظم الصهاينة الوافدين إلى فلسطين يفضلون العمل خارج قطاع الزراعة، ومن أبرز الصناعات الصهيونية التي تطورت في فلسطين خلال تلك الفترة :

1) صناعة المواد الغذائية :

شملت صناعة المواد الغذائية : طحن القمح لإنتاج الدقيق، وإنتاج الزيوت النباتية، والخبز، وصنع البسكويت، والمعكرونة، والخبز الفطير (ماتزوت)، وقشر الأرز، وحفظ الأثمار، والخضروات، وصنع الشوكولاتة، والحلويات، وصنع الزبدة، والسمن، والجبن وغيرها[1].

تطورت صناعة المواد الغذائية لدى الصهاينة في فلسطين تطوراً كبيراً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م، فالإحصاء الصناعي الأول الذي أجري عام 1924م، دلل على تطور صناعة المواد الغذائية من خلال عدد العمال المتزايد في كل مصنع، فالمطاحن الكبرى كان يعمل فيها 75 عاملاً، في حين شغل مصنع كوخاف جدول لصناعة النقانق 20 عاملاً، ومصنع الحلويات في يافا شغّل ما بين 30–40 عاملاً، ومصنع رعنان لصناعة الحلويات والمربى كان يشغّل 75 عاملاً[2]، ولحماية الإنتاج الصناعي الصهيوني من المنافسة المحلية، والأجنبية قامت حكومة الاحتلال البريطاني، بإصدار قانون الرسوم الجمركية الذي أصدرته في ذلك العام (1924م)، فدعمت الكثير من الشركات والصناعات الغذائية، التي منها شركة (عسيس) لحفظ الثمار والخضروات، وكذلك الشركة المحدودة لصناعة عصير البرتقال، والكريب فروت، حيث أعفت حكومة الاحتلال البريطاني المواد التالية من الرسوم الجمركية إذا استوردها شخص يمارس صناعة حفظ الثمار والخضروات وتعليبها، وتلك المواد هي : ألواح كرتون مهيأة للجمع، وعلب فارغة، وأجزاء العلب المهيأة للجمع، والآلات، وأدوات تصريف المياه كالمغاسل، والأحواض، وأية أدوات أخرى من الأدوات الضرورية لإنشاء مصانع لحفظ الثمار، والخضروات، أو عصيرها وحفظها في علب أو زجاجات[3].

واستكمالاً لتلك السياسة أعفت السلطات البريطانية في عام 1931م، السكر إعفاءً تاماً من رسوم الاستيراد إذا كانت الغاية من استيراده استخدامه في صنع منتجات عصير الثمار الحمضية المعدة للتصدير فقط، كما اتسع إعفاؤه حتى شمل صناعة المربيات المعدة للتصدير أيضاً[4].

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 326.
(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 46.
(3) قانون الرسوم الجمركية، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 653.
(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 191.

أصبح لدى الصهاينة في فلسطين بحلول عام 1925م (148) مصنعاً للمواد الغذائية، وبسبب الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الصهيوني عام 1926م، أغلق 20 مصنعاً للأغذية، استثمر فيها حوالي 39 ألف جنيه مصري[1]. إلا أن الصناعة عادت للتطور من جديد حتى بلغ مجموع مصانع الأغذية عام 1933م، حوالي 300 مصنع، عمل فيها 2,634 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 887,303 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة الإنتاج 1,046,497 جنيهاً فلسطينياً[2]، وبحلول عام 1937م، ارتفع عدد المصانع إلى 383 مصنعاً، عمل فيها 3,929 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر 1,651,000 جنيه فلسطيني، وبلغت قيمة الإنتاج 2,305,000 جنيه فلسطيني[3].

تطورت صناعة المواد الغذائية تطوراً كبيراً فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، فظروف الحرب جعلتها المزود الأول للدول العربية المجاورة، وللجيش البريطاني خاصة في مجال صناعة المعلبات، حيث شغَّل ذلك القطاع الصناعي 2000 عامل، وأنتج حوالي 20,000 طن معلبات سنوياً. كذلك ازدهرت صناعة الحلويات فترة الحرب؛ بسبب توقف الاستيراد الخارجي للحلويات، فارتفع عدد العمال العاملين في مصانع الحلويات، فشركة (عليت) شغَّلت فترة الحرب 50 عاملاً، وشركة (برومين) شغَّلت 200 عامل، ووفرت شوكلاتة وبسكويتاً للجيش البريطاني، بينما قامت شركة (أوسم) للمواد الغذائية عام 1943م، بشراء أسهم شركة (برومين) وزادت من إنتاجها[4]. وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، قلَّص مجلس المؤن الحربي طلبياته إلى الحد الأدنى، الذي اقتصر على صناعة الأغذية فقط[5].

أما بالنسبة لأبرز مجالات صناعة المواد الغذائية عند الصهاينة، فكانت :

أ- صناعة الدقيق :

شغلت صناعة الدقيق -طحن الحبوب- مركزاً مهماً جداً بين صناعات المواد الغذائية، ومن أكبر المطاحن الصهيونية في فلسطين "مطاحن فلسطين الكبرى" التي أسسها البارون روتشيلد عام 1922م، في حيفا برأسمال قدره 75,000 جنيه فلسطيني، وبلغت قدرتها الإنتاجية 75 طناً في اليوم. وكانت تحتوي على دائرة خاصة لصنع خبز الفطير رأسمالها 25,000 جنيه فلسطيني[6]، وبحلول عام 1926م، بلغ حجم رأس المال المستثمر في مطاحن فلسطين الكبرى

---

(1) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 48-51.
(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 309.
(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431.
(4) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 75-76.
(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 82.
(6) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 327؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 135.

حوالي 125 ألف جنيه إسترليني[1] في حين بلغ عدد العاملين فيها عام 1929م، أكثر من 100 عامل[2]. وقد ألغت حكومة الاحتلال البريطاني الضريبة الجمركية المفروضة على القمح الأجنبي، وفي الوقت نفسه زادت الضريبة الجمركية على الدقيق الوارد من الخارج، وقد نتج عن ذلك إغراق الأسواق الفلسطينية بالقمح الأجنبي؛ مما سبّب هبوطاً في سعر القمح المحلي حيث كان يباع الطن منه عام 1929م، بسعر 12 جنيهاً، أما بعد أن فتحت حكومة الاحتلال البريطاني الأبواب أمام استيراد القمح من الخارج، فقد أصبح طن القمح يباع في عام 1930م، بسعر 6 جنيهات[3].

ب- صناعة الزيوت النباتية :

انتشر في فلسطين عصر الزيتون، والسمسم واستخراج الزيت منهما، وتلك الصناعة قديمة؛ لتوفر مادتها الخام في فلسطين، وقد أنشأ الصهاينة مصنعين لإنتاج الزيوت النباتية، هما شركة صناعات الزيوت الفلسطينية (شيمن) في حيفا عام 1922م، وشركة (أزهار) المحدودة في رامات جان، وكان المعملان يكرران زيت الزيتون، والسمسم، والزيوت النباتية الأخرى كزيت الفول السوداني، وعبّاد الشمس[4].

كانت الكميات اللازمة لصناعة الزيوت من الفول السوداني (الفستق) وبذور عباد الشمس، وجوز الهند (الذي يستخرج منه زيت جوز الهند) تدخل فلسطين معفاة من الرسوم الجمركية[5]، وقد بلغ حجم الاستثمارات الفردية في مصانع الزيوت والصابون عام 1926م، حوالي 125 ألف جنيه إسترليني[6]، في حين احتل مصنع (شيمن) للزيوت النباتية عام 1929م، المرتبة الثانية[7] من حيث حجم المصانع الصهيونية في فلسطين، وعمل به 260 عاملاً جميعهم من الصهاينة[8].

وكان يُصنع علف الحيوانات من بقايا البذور بعد استخراج الزيوت منها[9].

---

(1) بقير، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 84.
(2) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12.
(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 190.
(4) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 78؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 135-136.
(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 327.
(6) بقير، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 84.
(7) احتل مصنع نيشر لإنتاج الأسمنت المرتبة الأولى في حجمه عام 1929م، حيث عمل به في ذات العام 260 عاملاً صهيونياً، و130 عاملاً عربياً. (فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12).
(8) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12.
(9) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 328.

ت- صناعة عصير البرتقال، والكريب فروت :

أسس الصهاينة شركة لعصير البرتقال، والكريب فروت في مستوطنة رامات جان[1].

ث- صناعة الخبز :

كانت تمارس بطرق بيتية بسيطة، وأكبر مخبزين كانا مجهزين بالوسائل الحديثة هما مخبز شركة (صوفا) الفلسطينية في تل أبيب، ومخبز شركة بيت لحم المحدودة[2] في نحلات يتسحاق[3].

وبينما كانت مدينة القدس تضم 44 مخبزاً وفرناً عام 1947م، كان الصهاينة يملكون منها 31 مخبزاً[4].

ج- صناعة الحلويات :

مع تزايد أعداد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين في موجة الهجرة الثالثة (1919-1923م)، بدأت الصناعات الصهيونية في فلسطين بالتنوع، ففي عام 1921م، أقيم مصنع (رعنان)، الذي كان المصنع الأول للحلويات عند الصهاينة في فلسطين[5].

ح- صناعة البسكويت والخميرة :

أكبر مصانع البسكويت كانت تابعة لشركة (ل. برومين) المحدودة في القدس[6]، والتي أُسست عام 1923م، برأسمال قدره 15,000 جنيه فلسطيني، وكانت تنتج عشرين نوعاً من البسكويت من الدرجة الوسطى في الجودة، ومقدرتها على الإنتاج تعادل نحو الطن يومياً، وتنتج أيضاً مسحوق خميرة الخبز Baking Powder[7].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 136.

(2) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 89؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 328.

(3) موقع استيطاني يقع على بعد 11كم غرب القدس، بين جبل القسطل، وقرية بيت نقوبة العربية حيث يقع في موقع استراتيجي يكشف كل ما حوله، ويشرف على القريتين العربيتين قالونيا، وبيت نقوبة، كما يشرف على طريق يافا القدس. (نيف، دافيد : تاريخ إتسل (معارك المنظمة العسكرية القومية) (عبري)، ج2، ص 53).

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 329.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 40.

(6) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 135.

(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 328؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 41.

خ- صناعة الشيكولاتة :

أسس الصهاينة عام 1930م، مصنعاً للشيكولاتة في مستوطنة رامات جان[1]، كان إنتاجه يكفي للاستهلاك المحلي، ويصدر منه للخارج، حيث صدر عام 1930م، ما قيمته 2,610 جنيهات فلسطينية، وارتفعت قيمة الصادرات عام 1937م، من الشيكولاتة والحلويات إلى ما قيمته 26,488 جنيهاً فلسطينياً[2].

د- صناعة حفظ الثمار :

أنشأ الصهاينة في فلسطين عام 1930م، شركة (عسيس) لحفظ الثمار والخضروات في رامات جان، برأسمال قدره 35,000 جنيه فلسطيني، وكانت تصنع عصير الأثمار، والخضروات المحفوظة، والمربيات، ومنتجات البندورة من النوع الجيد[3].

ذ- صناعة قشر الأرز :

أنشأ جماعة من الإنجليز، بالاشتراك مع شركة فلسطين المحدودة عام 1936م، شركة الطحن والتجارة المحدودة، برأسمال قدره 35,000 جنيه فلسطيني، وكانت تلك الشركة تنتج أرزاً مقشوراً، ومنتجات الأرز[4].

2) صناعة مواد البناء والأسمنت :

تطورت صناعة مواد البناء لدى الصهاينة في فلسطين، تمشياً مع الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة الصهيونية لفلسطين، فمع قدوم الموجة الثالثة للهجرة الصهيونية (1919-1923م)، بدأت صناعة البناء، مع كل ما يتعلق بها من صناعة للأسمنت، والآجر، وقلع الحجارة وتوضيبها، بالإضافة إلى الأدوات المعدنية، وغيرها من الصناعات الوثيقة الصلة بصناعة البناء[5].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 135.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 332-333؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 99.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 136؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 329.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 329؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 136.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 134.

ولتشجيع أعمال البناء قام هربرت صموئيل في أيلول (سبتمبر) 1920م بخفض الرسوم الجمركية على مواد البناء من 11% إلى 3%[1]. وفي أواخر عام 1920م، ومع توحد العمال الصهاينة في إطار النقابة العامة للعمال (الهستدروت)، تم تأسيس مكتب الخدمات العامة والبناء[2]، ومن المصانع التي أنشئت في عام 1920م، مصنع (حيروت) لمواد البناء[3].

حفزت الثورة التي اندلعت في يافا عام 1921م؛ عدداً كبيراً من الصهاينة للانتقال إلى مناطق، وأحياء يهودية خالصة؛ وبذلك أصبح البناء في مدينة تل أبيب الجديدة الفرع الاقتصادي الأول[4]، وساهمت النقابة العامة للعمال (الهستدروت) في تشغيل عدد كبير من الشباب الصهاينة في مجال البناء، بعد إعداد خطتها الهادفة لإنشاء أحياء سكنية لاستيعاب الوافدين الجدد[5]. وساعد التطور السريع للبناء في المدن الجديدة، في تطور صناعة البناء، وكل ما يتعلق بها من صناعات (أدوات بناء، وحجارة، وباطون جاهز)، وخلال السنوات الأولى لإقامة تل أبيب أنشئت فيها 8 مصانع لصناعة الحجارة، والأسمنت، والقرميد، شغَّلت 230 عاملاً صهيونياً، كما أُقيمت عدة مصانع لصناعة أدوات وآلات البناء[6]. أما المصنع الأهم والأكبر في مجال البناء في تل أبيب فهو مصنع (سلكيت) الذي أنشئ عام 1921م، واستثمر فيه حوالي 75 ألف جنيه مصري، وشغَّل حوالي 150 عاملاً، وكان لديه محطة لتوليد الكهرباء خاصة به. بينما شغَّل مكتب العمل في أواخر عام 1921م (50) عاملاً في مجال البناء، ثم ارتفع عدد العمال عام 1922م، إلى 1,565 عاملاً صهيونياً[7]، خاصة مع تأسيس مصنع (نيشر بورتلاند) للأسمنت في حيفا، والذي سجّل في لندن بتاريخ 31 آب (أغسطس) 1922م، وأُنشئ في فلسطين بتاريخ 30 تشرين أول (أكتوبر) 1922م[8].

وافقت حكومة الاحتلال البريطاني في أوائل عام 1924م، على إقامة شركة عمالية اتحادية للخدمات العامة والبناء محدودة الضمان (سوليل بونيه) التي بدأت بالعمل في شهر أيار (مايو) من

---

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 254.
(2) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 63.
(3) بيلين، يوسي : جذور الضناعة العبرية (عبري)، ص 40.
(4) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 69.
(5) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 76.
(6) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 40.
(7) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 76-78.
(8) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/73/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 20 تموز (يوليو) 1938م؛ أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 78.

العام نفسه. وقد بلغت قيمة عقود العمل والمقاولات التي وقِّعت ما بين (سوليل بونيه) ومكتب الخدمات العامة والبناء التابع لنقابة العمال (الهستدروت) ما بين (1924–1927م) حوالي 46,608 جنيهات مصرية[1]، الأمر الذي أجبر مكتب الخدمات العامة والبناء على إقامة عدة مشروعات صناعية اتحادية، لخدمة فرع البناء، فقد أقام المكتب ما بين (1924–1927م) عدة مصانع لتجهيز الأخشاب، والزجاج، والحديد، والحجارة، والبلاط، منها (مصنع نمليط) لصناعة البلاط، ومصنع (درور) لصناعة الأخشاب، ومصنع (فينيا) للزجاج، ومصنع (فالكن) للحديد[2].

وقد شغَّلت (سوليل بونيه) ما بين (1924–1925م) من 2000–2500 عامل صهيوني في أعمال البناء[3]، وفي منتصف عام 1924م، أصبح فرع البناء الفرع الاقتصادي الأهم في مجال التشغيل، والاستثمار[4]، حيث بلغ حجم الاستثمار فيه ما بين (1924–1926م) مليون ونصف جنيه فلسطيني، وفي عام 1925م، تم تشغيل 43% من إجمالي عدد العمال الصهاينة في مجال البناء، إلا أن النسبة انخفضت إلى 34.2% عامي (1926–1927م)[5]، وتفسير ذلك هو أن الاقتصاد المدني لم يصمد كثيراً، وفي نهاية عام 1925م حل به انهيار كبير، وكان فرع البناء الفرع الاقتصادي الأكثر تضرراً، وخلال عامي (1926–1927م)، ارتفعت نسبة البطالة، وشملت كل فروع المهن التي ارتبطت بفرع البناء[6]. وذلك بسبب التوقعات المبالغ فيها من حجم الأرباح؛ الأمر الذي رفع نسبة الاستثمار، حتى أن المستثمرين اعتمدوا على قروض بنسبة فوائد وصلت إلى 2% وأسعار البيوت ارتفعت، وخفَّت نسبة الطلب على الإسكان، ولم يستطع المستثمرون تحمل الأعباء؛ فانهار فرع البناء في تل أبيب، حيث تركز فيها البناء، وكانت الأزمة أقل منها في حيفا، وأقل بقليل في القدس، وقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل عام 1926م، 35%[7]. إلا أن الأزمة شكلت خطورة كبيرة على مصنع (نيشر) للأسمنت[8]، الأمر

(1) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 63.
(2) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 84.
(3) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 161.
(4) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 148.
(5) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 935.
(6) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 122.
(7) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 48؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 168.
(8) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 78.

الذي دفع حكومة الاحتلال البريطاني لإعفاء جميع آلاته من الرسوم الجمركية، كما زادت من قيمة الضريبة الجمركية على الأسمنت الوارد من الخارج[1].

عاد فرع البناء بالانتعاش من جديد عامي (1929–1930م)، فأعيد العمل في البناء من جديد في القدس، وحيفا، وبشكل أكبر في تل أبيب[2]، فعاد مصنع (نيشر) لإنتاج الأسمنت، وأصبح من أكبر المصانع، حيث بلغ عدد عماله عام 1929م (260) عاملاً صهيونياً، إلى جانب 130 عاملاً عربياً[3].

تضاعف عدد عمال البناء أربع مرات خلال الهجرة الخامسة، فقد ارتفع عددهم من 30,000 عامل صهيوني في عام 1932م، إلى 112,000 عامل في عام 1939م[4]. فاستعداداً لاستقبال الوافدين الجدد، عمدت شركات البناء الصهيونية إلى إنشاء مشروعات إسكانية، وبناء وحدات إيواء للوافدين من البلدان الأخرى[5]. وحسب تقديرات قسم التخطيط في بلدية تل أبيب، وصل البناء إلى ذروته عام 1933م؛ ففي النصف الأول من عام 1932م، أصدرت بلدية تل أبيب رخص بناء على مساحة 40,000 متر مربع،، بني منها على مساحة 20,000 متر مربع، وفي عام 1933م، رخّصت البلدية البناء على مساحة 30,000 متر مربع تم بناؤها كلها[6]. وقد بلغ في ذلك العام 1933م، عدد معامل الحجارة والأسمنت التابعة للصهاينة في فلسطين 156 معملاً، وبلغ عدد العاملين فيها 2,705 عامل، ووصل حجم رأس المال المستثمر فيها 817,094 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة الإنتاج 1,085,198 جنيهاً فلسطينياً[7]. في حين بلغ متوسط حجم الاستثمار في المدن الأربع الرئيسة (تل أبيب، وحيفا، ويافا، والقدس) عام 1933م (782,000) جنيه فلسطيني، وارتفع عام 1934م، إلى 1,064,000 جنيه فلسطيني، وبلغ 1,215,000 جنيه فلسطيني عام 1935م[8]. وبحلول عام 1937م، بلغ عدد معامل الحجارة والأسمنت 251 معملاً، وعدد العاملين فيها 3,286 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 1,069,000 جنيه

---

(1) سبق الحديث عن دور حكومة الاحتلال البريطاني في حماية صناعة الأسمنت خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(2) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 210.

(3) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12.

(4) أرئيل، شلومو : 50 سنة هجرة (عبري)، ص 9.

(5) Polk, William and others: Back Drop to Tragedy The struggle for Palestine, P. 188.

(6) برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 147.

(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 309.

(8) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 70.

فلسطيني، ووصلت قيمة الإنتاج 1,322,000 جنيه فلسطيني[1]، ففي مصنع (نيشر) للأسمنت وحده عمل عام 1937م، 450 عاملاً، وتراجع العدد عام 1938م، إلى 433 عاملاً[2].

عانت صناعة البناء من عدم الاستقرار خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)؛ الأمر الذي تسبب في نقصان فرص العمل في ذلك المجال[3]. إلا أن الطلب المتزايد على الإسكان تسبب في زيادة حجم الاستثمار في فرع البناء إلى ثلاثة أضعاف ما بين عامي 1945-1947م، واستطاع ذلك الفرع أن يستوعب بسهولة معظم الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية، ومعظم العمال من الوافدين الجدد، حتى ازداد عدد العاملين بنسبة الضعفين ما بين (1945-1947م)[4].

3) صناعة المنسوجات والألبسة :

تشمل صناعة المنسوجات غزل القطن، وحياكته، والحرير، وصناعة الحبك، والصباغة، وتشتمل صناعة الألبسة على حياكة البلايز، والقمصان، والبيجامات، والألبسة الرجالية، وفساتين النساء، والمشدات، والألبسة الداخلية، والقبعات، والمناطق (الزنانير)، والجوارب، والقفازات، وربطات العنق، وغيرها[5].

بدأت صناعة المنسوجات، والألبسة خطواتها الأولى في بداية العشرينيات، فكان مصنع (لوديجيا)، الذي أنشأه أريه شنكر عام 1923م، عند الصهاينة في فلسطين -مؤسسة اتحاد الصناع الصهيوني في فلسطين- أول مصنع ضخم، وعصري لإنتاج النسيج، والملابس المحبوكة، والجوارب لدى الصهاينة في فلسطين. لكن صناعة المنسوجات والألبسة عانت في ذلك الوقت من ارتفاع ضرائب الاستيراد، والتصدير على الملابس الجاهزة، والمواد الخام، خاصة القطن، حيث كان يتم إحضار معظمه من مصر، وجزء بسيط منه كان يزرع في محيط أريحا، الأمر الذي دفع شركة (دلفينر) الحريرية المحدودة .Delfiner silk factory LTD في تل أبيب، التي أُسست عام 1924م؛ لإغلاق أبوابها[6]. إلى جانب مزاحمة الحرير الأجنبي المستورد للحرير المحلي[7]. فقامت

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431.

(2) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/73/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 20 تموز (يوليو) 1938م.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 435.

(4) بركائي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 16.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 137؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 348-351.

(6) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 42؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 350.

(7) طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية في فلسطين، ص 35.

حكومة الاحتلال البريطاني، بإصدار قانون الرسوم الجمركية وبزيادة التعريفة الجمركية على الحرير المستورد، الأمر الذي ساعد على تطور صناعة المنسوجات من جديد[1]، فازداد عدد العمال في كل مصنع، أواخر عام 1924م، ومن الأمثلة على ذلك مصنع (سورج) للملابس في القدس، الذي أصبح يشغِّل 30 عاملاً وخياطاً، وبحلول عام 1925م، وصلت صناعة النسيج إلى ذروتها، فعاد مصنع (لوديجيا) لصناعة الملابس، كما عاد مصنع (دلفينر) لصناعة الملابس القطنية، والحرير للإنتاج من جديد، وافتتحت مصانع جديدة حتى أصبح لدى الصهاينة في فلسطين في ذلك العام 73 مصنعاً للنسيج والملابس[2].

أغلقت سبعة مصانع للنسيج أبوابها عام 1926م؛ بسبب الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام 1926م، أحد تلك المصانع السبعة كان مصنع (تسلال) الذي أنشئ في تل أبيب عام 1925م، واستثمر فيه حوالي 2000 جنيه مصري. إضافة لذلك تم إغلاق 4 مصانع لصناعة خيوط الخياطة، أقيمت عام 1924م، واستثمر في كل واحد منها حوالي 3,000 جنيه مصري، وفي مجال صناعة الملابس تم إغلاق، وإفلاس 27 مصنعاً، استثمرت فيها أموال بقيمة 23,318 جنيهاً مصرياً[3].

احتلت صناعة المنسوجات والألبسة عام 1933م، المرتبة الأولى من حيث عدد المصانع على اعتبار أنهما صناعتان مكملتان لبعضهما البعض، فقد بلغ عدد تلك المصانع مجتمعة 787 مصنعاً، منها 76 مصنعاً للمنسوجات، عمل فيها 1,182 عاملاً، واستثمر فيها 232,411 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة عائداتها 258,680 جنيهاً فلسطينياً، في حين بلغ عدد مصانع الألبسة 711 مصنعاً، عمل فيها 2,282 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 120,041 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة الإنتاج 375,286 جنيهاً فلسطينياً[4].

لم يبدأ العمل بغزل القطن إلا في عام 1935م، حين قامت شركة منسوجات (أتا) المحدودة بتأسيس معمل حديث في عام 1934م[5]، والعمل الرئيس في ذلك المعمل كان الغزل،

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 137–138.

(2) ذكر محمد عبد الرؤوف سليم أنه في عام 1925م، بلغ عدد مصانع النسيج والملابس لدى الصهاينة في فلسطين 42 مصنعاً، وكانت الشركة التعاونية لصناعة النسيج تمتلك الجزء الأكبر منها. (سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 429).

(3) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 50–51.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 309.

(5) أقيم المعمل في كفر عطا على بعد 12كم من حيفا. (الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 137؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 348؛ كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 123؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 13).

ولكنه قام بالحياكة، والصبغ، وكان فيه 5,500 مغزل و120 نولاً، وشغّل نحو 160 عاملاً. وكان يصدر إنتاجه إلى الأسواق الخارجية، خاصةً إلى سوريا، وتركيا. وقد بلغت قيمة صادراته عام 1936م، نحو 158 طناً، قيمتها 19,298 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت في عام 1937م (306) أطنان، قيمتها 41,873 جنيهاً فلسطينياً. ويعزى نجاح ذلك المعمل إلى تقنية أصحابه، وهم عائلة (مولر) في تشيكوسلوفاكيا، وفي نهاية عام 1936م، بلغت قيمة الأموال المستثمرة في شراء الآلات والمعدات 80,000 جنيه فلسطيني[1].

أما حياكة الحرير على أساليب حديثة فإلى جانب معمل (دلفينر)، أُسست شركة (مشي) للأشغال الحريرية (Meshi silk works) في مستوطنة (رامات جان) عام 1933م. كما عمل معمل غرب (Gereb) الذي أُسس عام 1936م، في مستوطنة رامات جان، إلى جانب معمل (لوديجيا) في صناعة المنسوجات المحبوكة والجوارب وغيرها، وكان العمل بآلات أوتوماتيكية حديثة[2].

أما صناعة الملابس فقد كان أكبر مصانعها تابعاً لشركة (حاليفا) المحدودة (Halifa Ltd) في تل أبيب، والتي كانت تقوم بخياطة البدلات، والأردية، كما قامت شركة الملبوسات الأمريكية (American Dresses company) في تل أبيب بخياطة فساتين النساء، وكانت شركة (جازا) Jasa company في تل أبيب تصنع القبعات، وشركة أريغ (Arig) في تل أبيب تصنع الألبسة الداخلية، والأقمشة الصوفية، ومحل بوعز وشركاؤه (Boas) في تل أبيب يصنع المشدات، والألبسة الداخلية[3].

بلغ عدد معامل النسيج عام 1937م (116) معملاً، عمل فيها 1,576 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 484,000 جنيه فلسطيني، وبلغت قيمة الإنتاج 377,000 جنيه فلسطيني، في حين بلغ عدد مصانع الملابس لذات العام 1937م (1,207) مصانع، عمل بها 3,450 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر 286,000 جنيه فلسطيني، في حين بلغت قيمة الإنتاج 546,000 جنيه فلسطيني[4].

استطاعت مصانع النسيج والملابس التجاوب مع حجم الطلب المتزايد عليها للسوق المحلي المدني، وللجيش البريطاني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، فبينما كان معدل استيراد الملابس للصهاينة في فلسطين قبل الحرب يساوي 85%، هبطت

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 348-349.

(2) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 104؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 349.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 352؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 138.

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431.

النسبة بعد الحرب إلى 30% فقط[1]. وبينما بلغ عدد المغازل عام 1939م، ستة آلاف مغزل، ارتفع العدد إلى ثلاثين ألف مغزل عام 1946م، وكان العمل جارياً لزيادة ذلك العدد إلى خمسة وسبعين ألف مغزل في عام 1948م. وكانت صناعة النسيج تحقق تقدماً مشابهاً حيث ارتفع عدد أنوال النسيج من ستمائة نول في عام 1939م إلى ثلاثة آلاف نول في عام 1946م[2].

4) صناعة المواد الكيماوية :

يمكن تصنيف صناعة المواد الكيماوية إلى صنفين، وذلك حسب كونها أعمالاً صناعية، أو استخراجية.

أ- استخراج الأملاح المعدنية :

أجرى مهندس المياه الصهيوني موشيه نوفومسكي[3] (Mosheh Novomeysky) دراسة حول استخراج الفوسفات، والملح من البحر الميت لأغراض تجارية، ولقد أنفق نوفومسكي آلاف الجنيهات المصرية من أمواله الشخصية لإجراء تلك الدراسة، التي توصل من خلالها إلى أنه يمكن استخراج الملح من البحر الميت، بطريقة بسيطة جداً، في المرحلة الأولى يتم تركيز المياه في ملاحات، ومن ثم يتم تعريضها لأشعة الشمس، وفي المرحلة الثانية يتم فصل الملح عن الشوائب[4].

بدأت شركة استخراج الملح الفلسطينية عام 1922م، باستخراج ملح الطعام من البحر الميت، وكانت الشركة مدعومة مالياً من شركة البيكا[5]. وبعد جهود كبيرة، وبمساعدة قيادات

---

(1) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 77؛ الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم EA/30/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 12 شباط (فبراير) 1942م.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 441.

(3) موشيه نوفومسكي : كيميائي صهيوني، مؤسس مصانع البحر الميت، ولد في سيبيريا، وأكمل تعليمه في مجال الهندسة بألمانيا، انضم للحزب الاشتراكي، ثم انتقل للحركة الصهيونية، وفي سنة 1911م، وصل فلسطين وأخذ عينة من ماء البحر الميت لفحصها في مختبرات روسيا، وأسس مصنعاً قرب البحر الميت، هناك لكنه دُمّر خلال حرب عام 1948م، وأقام علاقات جيدة مع عبد الله ملك الأردن بغرض إقامة مشروعات صهيونية في الأردن. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 341).

(4) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 162؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 42؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل)، ج6، ص 914.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 42؛ فلبر، موشيه : تاريخ الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 11؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي، ص 72.

صهيونية نجح نوفومسكي في الحصول على امتياز من حكومة الاحتلال البريطاني، لاستغلال أملاح البحر الميت عام 1929م[1].

استخرجت شركة البوتاس الفلسطينية، التي أُسست بموجب امتياز استخراج أملاح البحر الميت عام 1929م برأسمال قدره 400,000 جنيه إسترليني، عدة أنواع من الأملاح المعدنية[2] كملح الطعام العادي، وأملاح الماغنيسيوم، وأملاح الاستحمار-تستخدم للاستعمال الطبي-، ومادة سائلة تستخدم لرش الشوارع ضد الغبار، وسلفات البوتاس التي تستعمل كسماد[3].

وبما أن استهلاك البوتاس، والبروم محلياً قليل، لا يعبأ به، فإنه يمكن معرفة إنتاجهما من خلال إحصائيات التصدير، فقد بلغ حجم الإنتاج والتسويق ما بين (1939-1947م) حوالي 650 ألف طن من الفوسفات المركز، بما يعادل 35 مليون دولار. وتم تسويق معظم الإنتاج لبريطانيا، والدول المتحالفة معها[4].

ب- الأعمال الكيماوية الصناعية :

يدخل في ذلك صناعة عيدان الثقاب، واستخراج الروائح العطرية من الأزهار، والنباتات، وإنتاج الروائح العطرية، ومواد التجميل، كما تشتمل على المنتجات الكيماوية والصيدلة، والدهان، والألوان، والطلاء، ومواد الصقل، والمطهرات، والحبر، والأصباغ، وغير ذلك[5].

بدأت شركة نور لعيدان الثقاب Nur safety match company في عكا عام 1926م، بصنع عيدان الثقاب، وفي عام 1936م، أسس معمل (جفورا) في تل أبيب، وأصبح مثل معمل نور تماماً، أما شركة مقالع الكبريت الفلسطينية Palestine wphur Quarries، وهي شركة إنجليزية، فقد قامت باستخراج الكبريت، من طبقاته بالقرب من غزة. وكانت عيدان الثقاب المنتجة تسد كل الطلب المحلي تقريباً، ولكن لا يُصدّر منها شيء[6].

---

(1) سبق الحديث حول الامتياز الذي منحته حكومة الاحتلال البريطاني لنوفومسكي حول استخراج أملاح البحر الميت، وأهمية ذلك الامتياز، وتلك الأملاح خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(2) مرحابيا، ح : شعب ووطن (عبري)، ص 84؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 914؛

Palestine, inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 2, P. 695.

(3) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 163.

(4) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 917-918؛ مرحابيا، ح : شعب ووطن (عبري)، ص 84؛ أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 67.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 365.

(6) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 365؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 109؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 48.

وليس أدل على تقدم صناعة الكبريت آنذاك، من تقدم مالكي كروم العنب في سوريا، ممثلين بالسيد أحمد الأوشي[1]، بطلب موجه إلى قسم الزراعة والثروة السمكية في حكومة فلسطين؛ لتصدير 30 طن من الكبريت إلى سوريا؛ ليستخدم في مكافحة مرض الكروم المسمى "أويديوم"[2].

وقامت شركة (أزهار) المحدودة في مستوطنة رامات جان بصناعة الروائح العطرية[3] إلى جانب معمل زيوت بيكا P.J.C. oil factory في بنيامينا[4] Binyamina وشركة (فركتاروم) الفلسطينية المحدودة Palestine Fractarum Ltd في حيفا[5]. وبينما بلغ عدد مصانع مواد التجميل ستة مصانع قبل الحرب العالمية الثانية، ارتفع العدد خلال سنوات الحرب إلى 12 مصنعاً[6].

كان لدى الصهاينة في فلسطين عام 1925م (37) مصنعاً في المجال الكيميائي، وبقدوم الصهاينة الوافدين من ألمانيا ما بين (1933–1937م) تطورت صناعة الأدوية، ومواد الطلاء فأُنشئ مصنع (تسيبع)، ومصنع (طمبور) للطلاء، أما في مجال الأدوية فقد قام عدد من الصيادلة القادمين من ألمانيا عام 1933م، بإنشاء مصنع (برملو) للأدوية، وفي عام 1934م، أقيم في تل أبيب مصنع (تسري) للصناعات الكيماوية والأدوية، وفي عام 1935م، أُسس مصنع (تيبع) في القدس، و(هلال) في حيفا، ومصنع (فياكافارم)، و(آسيا)، وفي عام 1936م، أقيم مصنع (بريا) في تل أبيب لصناعة الإبر، ومصنع (تمار) في رحوبوت[7]. وارتفع عدد مصانع المواد الكيميائية لدى الصهاينة في فلسطين من 120 مصنعاً قبل الحرب العالمية الثانية، إلى 220 مصنعاً مع نهاية الحرب[8].

وفي مجال صناعة الأدوية أصبح لدى الصهاينة حوالي 15 مصنعاً للأدوية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية[9]، عمل فيها حوالي 1,000 عامل[10]. وذلك لخدمة المجهود الحربي، وقد

---

(1) شغل السيد أحمد الأوشي آنذاك منصب منظم مستوردي الفواكه السوريين لعام 1943م، (الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/12/43، الرسالة الصادرة بتاريخ 1 أيار (مايو) 1943م).

(2) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/12/43، الرسالة الصادرة بتاريخ 1 أيار (مايو) 1943م

(3) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 89.

(4) بنيامينا : أُسست عام 1922م، على أراضي قرية الشونة الواقعة شمال شرق قيساريا بنحو 7كم، وسميت بذلك الاسم نسبة إلى البارون بنيامين روتشيلد. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص77؛ عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 118).

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 366.

(6) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 73.

(7) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 400؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 48.

(8) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 71.

(9) ذكرت بعض المراجع أن عدد مصانع الأدوية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بلغ 12 مصنعاً، عمل فيها 6,000 عامل. (الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 126).

(10) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري) ، ص 15.

أنتجت شركة آسيا، وشركة تسري للأدوية ملايين حبات الأدوية، وشركة تيبع قامت بإنتاج الزفت من البحر الميت، واستخراج الأدوية؛ حتى أن الإنتاج المحلي للكيماويات أصبح يصدر إلى سوريا، ولبنان، ووصلت قيمة عائداته إلى 260 ألف جنيه فلسطيني سنوياً، وكانت صناعة البنسلين أحد أهم إنجازات صناعة الأدوية الصهيونية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حتى أنهم احتلوا المرتبة الثالثة في العالم لصناعة البنسلين. فلقد تم إنتاج مادة البنسلين عام 1943م، في الجامعة العبرية. كما تم تطوير صناعة الأدوات والمعدات والأجهزة الطبية[1].

كانت صناعة الأسمدة مركزية في الصناعات الكيماوية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، حيث تم إنشاء حوالي 22 مصنعاً للأسمدة لخدمة الزراعة. وفي مجال صناعة الحبر ارتفع عدد مصانع الحبر من ستة مصانع قبل الحرب، إلى 20 مصنعاً خلال سنوات الحرب[2].

5) صناعة الصابون :

تتبع صناعة الصابون الصناعات الكيماوية لما يدخل في تركيبها من أملاح الصوديوم وغيره، كما تتبع صناعة الزيوت النباتية؛ لاعتمادها بشكل رئيس على زيت الزيتون وغيره من أنواع الزيوت التي تدخل في تركيبها.

وقد عمل الصهاينة في فلسطين في صناعة الصابون، بعد أن أنشئت شركة (شيمن) للزيوت النباتية في حيفا عام 1925م، التي قامت بتكرير الزيوت كزيت السمسم، والفول السوداني، وعباد الشمس، وجوز الهند لتصنع منها الصابون بأنواعه، وزيت الدهان وغيره، الأمر الذي ترتب عليه طرح أصناف جديدة من الصابون، بأسعار أرخص من الصابون العربي الذي كان يعتمد على زيت الزيتون؛ مما أدى لتضعضع صناعة الصابون العربية خاصة في نابلس[3]. إلى جانب شركة (أزهار) المحدودة التي أُسست في مستوطنة رامات جان، وكانت تقوم بصنع صابون الوجه، وصابون الغسيل، كما قامت شركة (شرف) في مستوطنة ريشون لتسيون بصنع الصابون[4]. وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية ارتفع عدد مصانع الصابون من 6 مصانع إلى 17 مصنعاً[5].

---

(1) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 70.

(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 70.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 142.

(4) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 89؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 346.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 70.

6) الصناعات الخشبية :

كان التركيز في الصناعات الخشبية على صناعة الأثاث المنزلي، إلى جانب صناعة الأبواب، والشبابيك وصناديق الحمضيات، وغيرها من لوازم المباني[1].

ولقد ذكر تقرير أجري حول الصناعة في يافا عام 1919م، عن وجود 10 مصانع لصناعة الأثاث المنزلي في يافا، والتي كانت في تلك الفترة المركز الصناعي الأكبر للصهاينة في فلسطين[2]. في حين توسعت صناعة الأخشاب في مدينة تل أبيب فبلغ مجموع مصانع الأخشاب فيها عام 1924م، حوالي 15% من إجمالي عدد مصانع المدينة، وبلغت نسبة العاملين فيها 9% من إجمالي عمال المدينة، وبلغت نسبة الإنتاج 10% من إجمالي الإنتاج العام في تل أبيب، وحوالي 26% من إجمالي إنتاج صناعة الأخشاب لدى الصهاينة في فلسطين، وقد استثمر فيها حوالي 30% من إجمالي الأموال المستثمرة في صناعة الأخشاب[3].

بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت عام 1926م، أغلق 23 مصنعاً للأخشاب، استثمر فيها مبلغ 2,260 جنيهاً مصرياً[4].

بما أن الصناعات الخشبية مرتبطة بالزيادة السكانية؛ لتوفير مساكن للوافدين الجدد، وتجهيز تلك المساكن بما تحتاج إليه من مصنوعات خشبية، فقد تأثرت كغيرها من الصناعات المرتبطة بالهجرة الصهيونية إلى فلسطين، لذلك نشطت مع زيادة الهجرة، بدليل زيادة المستورد من الأخشاب من 56,965 متراً مكعباً عام 1931م، إلى 207,047 متراً مكعباً عام 1935م، ثم انخفضت الكمية إلى 90,036م^3، عام 1936م[5] نتيجة للثورة الفلسطينية.

بلغ عدد مصانع المنتجات الخشبية عام 1933م (477) مصنعاً، بنسبة 13.19% من مجموع المصانع الصهيونية آنذاك، وعمل فيها 2,462 عاملاً، واستثمر فيها حوالي 204,820 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة الإنتاج 536,052 جنيهاً فلسطينياً[6]. وقد ارتفع عدد المصانع إلى 653 مصنعاً بحلول عام 1937م، وتبعاً لذلك زاد عدد العمال المستخدمين فيها إلى 3,011

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 357؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص44.

(2) فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 11.

(3) بقير، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 89.

(4) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 51.

(5) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 100.

(6) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 309.

عاملاً، وبلغت رؤوس الأموال المستثمرة فيها نحو 482,000 جنيه فلسطيني، في حين بلغت قيمة الإنتاج حوالي 806,000 جنيه فلسطيني[1].

ومن أهم مصانع الأثاث الصهيونية آنذاك مصانع (كرينتزي) Krinitzi في مستوطنة نخلة غانم[2]، وشركة تيرزا (Tirza co.) في مستوطنة ريشون ليتسيون، وشركة بروغريس Progress في تل أبيب، أما أشهر مصانع صناديق الحمضيات الصهيونية، فكانت مصانع (كاهاني إخوان) Cahaniفي يافا، والشركة التعاونية (هاركاز) في تل أبيب Haargaz Cooperative Company، التي كانت تصنع صناديق السيارات الشاحنة، إلى جانب أجسام الحافلات (ألأوتوبيسات)[3].

7) الصناعات العسكرية :

مرت الصناعات العسكرية ما بين (1918–1948م) بمراحل متعددة كان لكل منها مميزاتها، وصفاتها الخاصة وهي كالتالي :

أ- الصناعات العسكرية ما بين (1918–1929م) :

كان الإنتاج في سنوات العشرينيات فردياً وسرياً يتم في البيوت والبيارات، وتركز في القدس، وتل أبيب[4]، فقد أنتج الكيميائي (فينيك) قنابل يدوية بدائية في تل أبيب عرفت باسمه، ونجح مناحيم بن غوري في عام 1921م، في إنتاج قنبلة مصنوعة من زجاجة مملوءة بمواد متفجرة، ومغلفة بالأسمنت، فكانت تظهر كحجر عادي، وفي العام ذاته أنتج يعكوف جولدمان قنبلة تشبه البرتقالة[5].

وفي عام 1927م، قام بن غوري بصناعة قنبلة ميلز، على شاكلة الميلز الإنجليزية، وفي مرحلة لاحقة أنتج بن غوري قنبلة ترمى باليد أو بالبندقية، فكانت تصل لبعد 300 متر، إذا قذفت بالبندقية، وتصل 90 متراً إذا قذفت باليد، وأنتج حاييم ملفن (المهندس بشركة الكهرباء – نهرايم)، خمسمائة قنبلة مستغلاً مواسير السباكة (الكوع) التي ملأها بمواد متفجرة، ووضع لها فتيلاً، ووزعها على المستوطنات[6].

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431.

(2) لم تعثر الباحثة على تعريف للمستوطنة.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 357؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 138.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 76.

(5) عفرون، يوسف : الصناعة العسكرية في إسرائيل (عبري)، ص 7.

(6) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 78–79

ب- الصناعات العسكرية ما بين (1930-1936م) :

تمكن دافيد ليفوفيتسي في تل أبيب من إنتاج قنبلة تشبه الميلز، في مشغل مكابيه يسرائيل، وحاول إنتاج صواعق، وحاول موشيه روكل إنتاج صواعق أكثر أمناً، وأفضل أداءً، لكنه أخفق في ذلك[1].

كان التأسيس الرسمي والانتقال من العمل الفردي للعمل المؤسساتي في التصنيع العسكري عام 1933م، وظهر انفتاح كبير في الصناعة العسكرية، في إقامة المصانع، وامتلاك الآلات، وإنتاج أنواع جديدة، وتغيير أنظمة العمل. ففي آذار (مارس) 1933م، تم شراء أول آلة تصنيع، ووصلت إلى (إسرائيل رابين) في 15 حزيران (يونيو) 1933م، فأقام المصنع الأول في منطقة بورخوب في القدس، وتم تصنيع القنابل اليدوية، وقنابل البندقية، وتم إنتاج مائة قنبلة أو أكثر يومياً[2].

بدأت في معامل الجامعة العبرية في القدس، عام 1934م، عملية استبدال الرصاص القديم بجديد، وفي عام 1935م، أشرف دافيد ليفوفيتسي على إنتاج قنابل في مكافيه يسرائيل، وتم إنتاج 120 قنبلة في اليوم الواحد، وتم تخزين القنابل في مدرسة (مكافيه يسرائيل)، أما الصواعق فخزنت في غرفة وسط البيارة المجاورة[3].

ت- الصناعات العسكرية ما بين (1936-1939م) :

مع اندلاع الثورة الفلسطينية عام 1936م، تم نقل مصنع الأسلحة في تل أبيب إلى شاطئ البحر، وسمي (المصنع أ)، وقام المصنع بإنتاج أجسام القنابل، والقنابل اليدوية، وقنابل البندقية[4]. وفي العام نفسه 1936م، أقيم مصنع للرصاص في حيفا، ومعمل وايزمان في رحوبوت، وأنتج المعمل أكثر من ألف رصاصة يومياً، وتم إنتاج حوالي 70,000 رصاصة في شهرين ونصف[5]. كما افتتحت ورشة في عين حارود[6] لإصلاح الأسلحة، ولإنتاج الرصاص، وفي العام ذاته بدأ

---

(1) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 134؛ عفرون، يوسف : الصناعة العسكرية في إسرائيل (عبري)، ص 13.

(2) عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 163؛ هويدي، أمين : صناعة الأسلحة في إسرائيل، ص 9؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 135.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 136.

(4) سلوتسكي، يهودا : الثورة العربية الكبرى، ص 408-409.

(5) عفرون، يوسف : الصناعة العسكرية الإسرائيلية (عبري)، ص 25.

(6) أسس عام 1921م، بالقرب من نبع عين حارود، على أراضي قرية قومية، شمال غرب بيسان بنحو (11-12كم)، ويعد من أوائل الكيبوتسات الكبيرة في فلسطين، التي جمعت بين الصناعة، والزراعة. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 329، 339؛ عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 134).

إنشاء مادة (T.N.T) في مصنع يفاؤرة، وصنعت قنابل في حيفا، وفي مصنع فريزر في تل أبيب، كما تم تصنيع الصواعق، أما في القدس فتم إنتاج آلاف القنابل اليدوية على شاكلة القنبلة البولونية، وافتتح مصنع في رحوبوت لإجراء فحوصات لمادة (TNT)[1].

عين يسرائيل زفلودوفسكي (عمير)، مديراً للصناعة العسكرية عام 1937م، فوضع عام 1938م، مشروعاً لتطوير العمل، وتنظيمه، واهتم بأجرة العاملين، وفتح قسماً إلكترونياً، وقسماً لصناعة القنابل، وآخر لتركيب الصواعق، وفي عهد عمير اتسع عمل المصنع (أ)، فصنع في عام 1938م، 17,500 قنبلة بندقية، و16,000 قنبلة يدوية، ومئات من خزانات الأسلحة، وقنابل تدريب، وأنتج المصنع الموجود في رحوبوت 2,800كجم من مادة (TNT)[2].

تمت المرحلة الأولى من إنتاج راجمات الهاون (3) في نهاية عام 1938م، كما تم إنتاج أول مدافع هاون، وخلال عام 1939م، تم إنتاج 48 مدفع هاون عيار 3 بوصات، و5,000 قذيفة، وفي عام 1939م، تم فتح فرع تقني لفحص الإنتاج، كما أقيم في تل أبيب مصنع لإنتاج الصواعق، وفي عام 1939م، تم توسيع المصنع (أ)، حيث نقل إلى شارع هشارون في تل أبيب، لبناية مكونة من ثلاثة طوابق، ليتناسب مع توسع الإنتاج، وبدأ إنتاج القنبلة البولونية[3].

ث- الصناعات العسكرية ما بين (1939-1945م) :

تم إنتاج مادة TNT عام 1940م، كما تم صب القنابل، والقذائف، والراجمات 2 إنش (52ملم)، كما أقيم مصنع (ج) في شباط (فبراير) 1941م، في شارع مزراحي بيافا، لخراطة مواسير الراجمة (3)، وأنتج الهاونات، وقنابل البندقية وصواعق القنابل، والستنات، والمسدسات، وأجريت تجارب لإنتاج الرصاص، وفي عام 1942م أنتج الزئبق في رحوبوت[4].

وفي حزيران (يونيو) 1944م أقيم مصنع شمرون لتجهيز قذائف الراجمة (2، 3)، والقنابل البولندية[5].

---

(1) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 210-211.

(2) عفرون، يوسف : الصناعة العسكرية الإسرائيلية (عبري)، ص 25؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 210، سلوتسكي، يهودا : الثورة العربية الكبرى، ص 412.

(3) سلوتسكي، يهودا : الثورة العربية الكبرى، ص 413-414؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 211-212.

(4) عفرون، يوسف : الصناعة العسكرية الإسرائيلية (عبري)، ص 54، 60؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 287.

(5) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 287-288.

ج- الصناعات العسكرية ما بين (1945-1948م) :

ازداد الاهتمام بالصناعة العسكرية ما بين (1945-1948م)، حيث ازدادت الاستثمارات المالية من 109,000 جنيه فلسطيني عام 1945م، إلى 155,447 جنيهاً عام 1946م، ووصلت إلى 158,057 جنيهاً عام 1947م، أما قيمة إنتاج الصناعة العسكرية فزادت من 77,538 جنيهاً فلسطينياً عام 1945م، لتصبح 114,235 جنيهاً عام 1946م، وبلغت 117,515 جنيهاً عام 1947م، وارتفعت ساعات العمل من 297,075 ساعة عام 1945م، إلى 369,920 ساعة عام 1946م، وبلغت 380,663 ساعة عمل عام 1947م[1].

أقيمت مسكبة ومصنعاً لتجهيز الذخائر عام 1945م، حتى أنتج لكل مدفع هاون 2 إنش أكثر من 50 قذيفة، كما تم إنتاج 600 ستن، ولتزويدها بالرصاص، أقيم مصنع أيلون، الذي أنتج ما بين صيف 1946م، وحتى نهاية أيلول (سبتمبر) 1947م، نحو مليوني رصاصة ستن[2].

8) صناعة صقل الألماس :

ارتبطت صناعة صقل الألماس والمجوهرات بالشخصية اليهودية، عبر التاريخ، التي عُرف عنها الميل إلى الحرف، والأعمال التي تتطلب مجهوداً جسمانياً قليلاً، وتدر الأرباح الوفيرة، وقد حرص اليهود على توارث تلك المهنة جيلاً بعد جيل دون السماح بانتشارها على نطاق واسع؛ كي لا تفقد أهميتها بوجود منافسين من غير اليهود[3]، إلا أنها ازدهرت بين الصهاينة في فلسطين فترة الحرب العالمية الثانية، خاصة مع وصول الوافدين الصهاينة من دول أوروبا، ممن يجيدون تلك الصناعة. فخلال عام 1936م، أسس الصهاينة أول معمل لصقل الألماس، وفي عام 1937م، أقاموا معملاً آخر، وعمل في كل منهما 35 عاملاً[4]، وبحلول عام 1939م، بلغ عدد مصانع صقل الألماس أربعة مصانع، عمل بها 197 عاملاً، بمعدل 49 عاملاً لكل مصنع. ويدل ذلك على أن مصانعها كانت ضخمة تستوعب كثافة عمالية عالية، وبلغت قيمة إنتاجها 25,058 جنيهاً، بمعدل 6,264 جنيهاً لكل مصنع[5].

---

(1) سلوتسكي، يهودا : حرب فلسطين 1947-1948م، ص 56.

(2) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 380-381.

(3) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 67؛ سعادة، عمر : ألماس أهم فروع الصناعة الإسرائيلية، ص 53.

(4) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 68؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 14.

(5) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 126.

قفز عدد العاملين في صناعة صقل الألماس إلى 1,200 عامل، بحلول عام 1941م، وفي عام 1942م، أصبح لدى الصهاينة في فلسطين 33 معملاً لصقل الألماس، عمل فيها 3,500 عامل، وبلغت قيمة الإنتاج 5 مليون[1] جنيه فلسطيني[2].

استمر عدد العمال في الصعود حتى بلغ عام 1946م، حوالي 4,000 عامل، غالبيتهم من التخصصين في صقل الألماس الصغير جداً ذي الثمانية أوجه[3].

نتيجة لاستقرار الأوضاع في معظم دول أوروبا الغربية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعودة النشاط إلى صناعة الألماس في تلك الدول؛ عاد عدد كبير من العمال الصهاينة الذين هاجروا إلى فلسطين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد العمال في صناعة الألماس في فلسطين، حتى وصل عددهم عام 1947م، إلى 2,000 عامل، واستمر عددهم في الهبوط إلى أن بلغ 800 عامل فقط عام 1948م[4].

9) صناعة التبغ والسجائر :

كانت زراعة التبغ، وصنع السجائر وغيرها قبل عام 1921م تحت إدارة شركة احتكار التبغ التركية Le Regie Co-interesse des tabacs، فلم يزرع التبغ، ولم تصنع السجائر حتى ألغي ذلك الاحتكار عام 1921م[5].

أقيم المصنع الأول لإنتاج السجائر (سبيرو) في يافا عام 1921م[6]، وكانت صناعة السجائر عصرية ومتطورة في يافا، وذات جودة عالية، حيث أقيم فيها 4 مصانع لصناعة السجائر والتبغ فترة الاحتلال البريطاني، وفي تلك المصانع الأربعة استثمر حوالي 30% من إجمالي الأموال المستثمرة في صناعات المدينة، ووصل إجمالي إنتاجها إلى 20% من إجمالي الإنتاج الصناعي العام في مدينة يافا، كما أقيمت 4 مصانع لصناعة التبغ والسجائر في حيفا، وصل معدل إنتاجها 60% من إجمالي الناتج العام لصناعة السجائر لدى الصهاينة في فلسطين، وقد استثمرت فيها نصف الأموال التي استثمرت في مجال صناعة السجائر[7].

---

(1) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 68؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 14.

(2) ذكرت بعض المراجع أن معامل صقل الألماس بلغت عام 1942م (36) معملاً، وبلغ عدد العاملين فيها 3,404 عمال، وبلغت قيمة إنتاجها نحو 1,256,859 جنيهاً. (الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 127).

(3) سعادة، عمر : ألماس أهم فروع الصناعة الإسرائيلية، ص 54-55.

(4) سعادة، عمر : ألماس أهم فروع الصناعة الإسرائيلية، ص 55.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 338؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 664.

(6) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 41.

(7) بقير، جدعون : البنية الصناعية (عبري)، ص 84، 92.

تم إغلاق ثلاثة مصانع سجائر عام 1926م؛ بسبب الأزمة الاقتصادية، أحد تلك المصانع كان مصنع حرمون الذي أقيم في تل أبيب عام 1924م، واستثمر فيه 3,250 جنيهاً مصرياً، وبسبب قلة العائدات أغلق المصنع[1].

مرت صناعة التبغ الصهيونية في فلسطين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، بمشكلة قلة التبغ الخام المتوفر للصناعة المحلية، الأمر الذي اضطر مصنع (بيجارنو بروز) لإنتاج السجائر والتبغ في تل أبيب، لمراسلة السيد وولش -المراقب العام للسلع التجارية-، والسيد أف آلان روبينسون -مدير جمارك حيفا-، بتاريخ 26 آذار (مارس) 1942م[2]؛ وطلب منهما منع تصدير التبغ من فلسطين إلى مصر؛ ليتوفر التبغ اللازم للمصانع المحلية، لإنتاج ما يلزم محلياً، ولتوفير احتياجات الجيش البريطاني من التبغ[3]، ووفقاً لسياسة الدعم البريطاني للصناعة الصهيونية رفض السيد أف آلان روبينسون مدير جمارك حيفا، اعتماد أية رخصة تصدير للتبغ من فلسطين إلى مصر[4].

وفي الوقت ذاته طلب مصنع (بيجارنو بروز) تسهيل استيراد التبغ من الولايات المتحدة الأمريكية[5].

10) صناعة الأسنان الصناعية :

تطورت صناعة الأسنان الصناعية في فلسطين، مع قدوم وافدي الموجة الخامسة (1932-1938م) خاصة القادمين من ألمانيا. ومن أشهر مصانعها الشركة الأمريكية للأسنان الخزفية المحدودة American porcelain tooth company Ltd في تل أبيب، والتي كان رأسمالها عام 1936م، (13,000) جنيه فلسطيني، وصدرت الشركة معظم إنتاجها إلى الخارج، وبلغت قيمة الصادرات عام 1937م (34,431) جنيهاً فلسطينياً، مقابل 10,325 جنيهاً فلسطينياً عام 1930م[6].

حصلت الشركة الأمريكية لصناعة الأسنان الخزفية على ترخيص للعمل في فلسطين عام 1942م، حمل رقم 1957، وذلك بموجب قانون الهيئة العامة لمراقبة السلع الصادر في عام

---

(1) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 52.

(2) انظر الملحق رقم (25)، ص 368.

(3) الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 26 آذار (مارس) 1942م.

(4) الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 11 نيسان (أبريل) 1942م.

(5) الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 30 آذار (مارس) 1942م.

(6) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 368.

1939م[1]، وقد طلبت الشركة الأمريكية لصناعة الأسنان الصناعية من المستشار الاقتصادي، السيد وولش بتاريخ 10 نيسان (أبريل) 1942م، أن يتم إدراج الشركة ضمن الشركات التابعة لإشراف المكتب الاقتصادي لحكومة فلسطين[2].

ومما يسترعي الانتباه أن تلك الصناعة قد نمت بالرغم من أن كل المواد الأولية المستخدمة فيها كانت تستورد من الخارج[3].

11) صناعة الجلود :

تشمل صناعة الجلود : الدباغة، وصناعة الأحذية، وصنع حقائب اليد، والمناطق (الزنانير)، وغيرها من البضائع الجلدية.

بدأت صناعة الجلود لدى الصهاينة في فلسطين بالتطور عقب الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)، فقد شكلت 10% من الإنتاج الصناعي لمدينة تل أبيب ما بين (1924–1928م)، وهو ما شكّل 75% من إجمالي صناعة الجلود عند الصهاينة في تلك الفترة. أما في مدينة القدس فقد شكلت حوالي 5% من إجمالي إنتاج المدينة في الفترة ذاتها[4].

أوضح الإحصاء الصناعي الذي أجري عام 1925م، أن هناك 54 مصنعاً للجلود والأحذية لدى الصهاينة في فلسطين، وبسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الصهيوني في فلسطين عام 1926م، أغلق 11 مصنعاً لصناعة الجلود، كان قد استثمر فيها 3,765 جنيهاً مصرياً[5].

تحقق لصناعة الجلود الصهيونية في فلسطين التقدم الكبير عقب وصول وافدي الموجة الخامسة (1932–1938م)[6]، فحسب الإحصاء الصناعي لعام 1933م، تبين أن هناك 450 مصنعاً للجلود والأحذية، عمل فيها 1,311 عامل، بنسبة 6.6% من مجموع العمال الصهاينة في قطاع الصناعة، وبلغ رأس المال المستثمر فيها 97,196 جنيهاً فلسطينياً، بنسبة 1.8%، وبلغت قيمة الإنتاج 261,018 جنيهاً فلسطينياً، بنسبة 4.9% من مجمل الإنتاج الصناعي للعام ذاته[7].

---

(1) الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم EA/82/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 10 نيسان (أبريل) 1942م.
(2) الأرشيف الصهيوني؛ وثيقة رقم EA/82/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 10 نيسان (أبريل) 1942م.
(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 368.
(4) بقير، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 88–90.
(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 48، 51.
(6) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 217؛
www.jewishvirtuallibrary.org/ejvd.htmi.
(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 309.

كانت صناعة الأحذية تستخدم الجلود المدبوغة محلياً، ومن أكبر مصانعها في عام 1936م، شركة كورونا (The Corona Company) في ريشون لتسيون، التي بلغ رأسمالها 20,000 جنيه فلسطيني، وشركة لكوفتش إخوان (Lekovithch Pros)، في تل أبيب، والشركة الإنجليزية الفلسطينية للجلود (The Anglo Palestine Leather) في يازور[1]. لكن صناعة الأحذية حتى ذلك الوقت لم تكن تكفي الطلب المحلي، فكان يتم استيراد باقي ما يلزم من الخارج، خاصة من سوريا[2].

استخدمت الجلود المستوردة من الخارج في صناعة حقائب اليد، والجزادين، وأبرز مصنعين لصناعة حقائب اليد عام 1936م، شركة زتجي (Zetge Company)، وشركة غرين وفريد لندر المحدودة (Green and Freid Lander LTD.)، وكلتاهما في تل أبيب. وكان الإنتاج من هذه الصناعة يسد معظم الطلب المحلي، ويصدر الفائض إلى سوريا بالدرجة الأولى[3].

بلغ عدد مصانع الجلود حسب الإحصاء الصناعي لعام 1937م، 683 مصنعاً، عمل فيها 1,830 عاملاً، واستثمر فيها 199,000 جنيه فلسطيني، وبلغت قيمة الإنتاج 420,000 جنيه فلسطيني[4].

تقدمت صناعة الجلود خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ وذلك لإمداد الجيش البريطاني بما يلزمه من الأحذية، ولتصدير ما يلزم لبعض الدول، فتم تركيز ربع الكميات المصنوعة للجيش البريطاني، والربع الآخر صُدِّر للعراق، وإيران، ونصف الكمية كانت للاستخدام المحلي[5].

ازداد عدد الأحذية التي كانت تصنعها مصانع الجلود الصهيونية لصالح الجيش البريطاني من 8 آلاف حذاء في عام 1942م، إلى 400 ألف حذاء في عام 1944م، إضافة إلى 700 ألف حذاء كانت تصنعها الورش المحلية للاستخدام المحلي[6].

12) صناعة الأدوات المعدنية :

صنع الصهاينة في فلسطين أدوات معدنية متنوعة جداً، معظمها من لوازم البناء، لذلك ارتبط إنتاجها بتقدم صناعة البناء، كما صنعوا عدة أدوات معدنية لسد طلبات الزراعة، لا سيما

---

(1) يازور : قرية قديمة لعلها بيت الزور الكنعانية، عرفت هي وغيرها من القرى المجاورة لها باسم (بلاد الفتوح)، تقع إلى الشرق من يافا، وتبعد عنها 6كم، وترتفع 25 متراً عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها 87 دونماً، يمر بالقرب منها الخط الحديدي الممتد بين يافا، والقدس. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق2، ج4، ص 303، 313؛ أبو حجر، آمنة : موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، ج2، ص 1006).

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 138؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 360.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 360؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 138.

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 317.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 77.

(6) www. jewishvirtuallibrary.org/ejvd.htmi.

أدوات الري. وبعض الأدوات لأغراض صحية، والأثاث من الفولاذ، والصناديق الحديدية، والمسامير، والبراغي، والأسلاك الشائكة، والأسلاك المزيبقة، والشبك، والأدوات البيتية من الألمنيوم، والآلات، والكراسي، والمضخات، والأنابيب من حديد الصب، والأوعية المعدنية، واللوازم المعدنية للأبواب والشبابيك، وأقفال الأبواب، وأجزاء الآلات، وشفرات الحلاقة[1].

بلغ عدد مصانع الأدوات المعدنية عام 1919م، 8 مصانع، كانت تشغّل أكثر من 50 عاملاً[2]، وكان أكبر تلك المصانع، معمل فلسطين للسبك والأدوات المعدنية (Palestine Foundries and Metal Work) قرب حيفا، وبلغ رأسماله 100,000 جنيه فلسطيني، ومن منتجاته المغاطس، والمعدات الصحية، والأنابيب من حديد الصب، وخزانات الماء للحمامات، وكان يليه في الأهمية معمل بارزليت للأدوات المعدنية (Berzelite Metal Work) قرب تل أبيب، ورأسماله 18,000 جنيه فلسطيني، وكان ينتج المسامير والأسلاك الشائكة، والأسلاك المزيبقة، وأسلاك الأسيجة[3]، وكان أكبر مصنع لصنع الأدوات المعدنية من غير الحديد، معمل صناعة النحاس الفلسطيني (نششتار) (Palestine Copper Industry Nechushtar) في حيفا، ورأسماله 45,000 جنيه فلسطيني، ومن منتجاته مرشات الماء للحمامات، وأدوات معدنية نحاسية[4].وأنشأ يعكوف بنتسبرغ، مصنع بلالوم (Palalum) لصناعة آلات تصفيف الفواكه، والحمضيات، وأواني الألمنيوم في رامات جان، كما أقام يعكوف جولد مان مصنع ميجن (Meign) لصناعة الخزانات الحديدية[5].

كانت صناعة الأدوات المعدنية فرعاً مهماً ومتطوراً في تل أبيب، فمن بين 119 مصنعاً في المدينة عام 1924م، تبين أن هناك 7 مصانع لصناعة الأدوات المعدنية[6]، وصلت نسبة إنتاجها حوالي 11% من إجمالي الإنتاج العام في المدينة ما بين (1924–1928م)[7]. وفي إحصائية الصناعة لعام 1924م، شغل مصنع شتاين في يافا –بعد تطويره عقب الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)–، 64 عاملاً وموظفاً[8]، وقد أوضح الإحصاء الصناعي الذي أجري عام 1925م، عن وجود 53 مصنعاً لإنتاج الآلات لدى الصهاينة في فلسطين، كان أكبرها، وأهمها

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 354–356.
(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 11، 23.
(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 138؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 356.
(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 356؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 138.
(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 11–23؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 356.
(6) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 41.
(7) انظر الملحق رقم (21)، ص364.
(8) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 45–48.

المصانع الموجودة في يافا، في حين تركز حوالي 13% من مصانع الأدوات المعدنية لدى الصهاينة في فلسطين، في مدينة القدس حسب الإحصاء الصناعي لعام 1928م[1].

تأثرت صناعة الأدوات المعدنية، كغيرها من الصناعات بوصول وافدي الموجة الخامسة من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين (1932–1938م)، حيث بدأ الاهتمام بمجالات جديدة ضمن صناعة الأدوات المعدنية مثل : صناعة آلات خلط الباطون، وقطع غيار السيارات، ومضخات المياه، والأفران[2]. ومن بين المصانع التي أسست لتلك الأغراض مصنع فولكان، ومصنع نحشون[3].

بلغ عدد مصانع الأدوات المعدنية، بما في ذلك مصانع الآلات، حسب الإحصاء الصناعي لعام 1933م، 631 مصنعاً، عمل فيها 2,934 عاملاً، واستثمر فيها 344,080 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة الإنتاج 672,125 جنيهاً فلسطينياً[4].

استمرت صناعة الأدوات المعدنية، بما فيها صناعة الآلات في التطور[5]، حيث قفز عدد المصانع حسب الإحصاء الصناعي لعام 1937م، إلى 1,043 مصنعاً، وبلغ عدد العاملين 4,241 عاملاً، وبلغ رأس المال المستثمر فيها 965,000 جنيه فلسطيني، وبلغت قيمة الإنتاج 1,089 جنيهاً فلسطينياً[6].

ولدعم صناعة الأدوات المعدنية لدى الصهاينة في فلسطين، طلب أريه شنكر –مؤسس اتحاد أصحاب الصناعات الصهاينة– في فلسطين، من المستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين السيد وولش، بتاريخ 7 تشرين أول (أكتوبر) 1938م، منع تصدير خردة الحديد إلى إيطاليا، كما كان عليه الحال في السابق؛ وذلك ليتم استخدامها في الصناعات المحلية من جديد؛ لأنها تشكل المادة الخام الأساسية للصناعات المعدنية[7]. وتكرر الطلب من جديد بتاريخ 19 نيسان (أبريل) 1939م[8].

---

(1) بقير، جدعون : البنية الصناعية (عبري)، ص 87.
(2) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 145.
(3) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 400؛ أرئيل، شلومو : 50 سنة هجرة (عبري)، ص 33.
(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 309.
(5) ذكر البعض أن إنتاج الصناعات المعدنية لدى الصهاينة في فلسطين قد هبط عامي (1936–1937م)؛ بسبب تقلص صناعة البناء، التي تأثرت بالأحداث السياسية، مما اضطر أكبر مصنع لصنع الأدوات المعدنية، وهو مصنع فلسطين للسبك والأدوات المعدنية لوقف الإنتاج. (الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 138؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 356.
(6) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431.
(7) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/108/38، رسالة رقم 2138/2252، الصادرة بتاريخ 7 تشرين أول (أكتوبر) 1938م.
(8) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/39، رسالة رقم E/7843، الصادرة بتاريخ 19 نيسان (أبريل) 1939م.

استمرت صناعة الأدوات المعدنية، كأحد الصناعات الصهيونية المتقدمة فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)[1]، والفرع الجديد الذي استحدث خلال سنوات الحرب كان صناعة الآلات والأدوات المنزلية، وأدوات العمل، والذي يشتمل على صناعة المقادح، والمخارط، والملازم، والمكابس، وما شابه، حتى أنه في عام 1943م، أصبح في فلسطين حوالي 40 مصنعاً لصناعة أدوات العمل، والأدوات المنزلية[2].

ازدهرت صناعة شفر الحلاقة، وكان من أبرز مصانعها، مصنع (أوكبا)، الذي وصل إنتاجه خلال سنوات الحرب إلى بريطانيا، ومصر، والأردن، والعراق، وإيران، وقبرص، وأرتيريا. وفي ذروة إنتاج المصنع تمكن من صناعة 5 مليون شفرة حلاقة في الشهر، وهو ما يعادل خمسة أضعاف إنتاجه فترة ما قبل الحرب[3].

عارض المستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين -وولش-، الاقتراح الذي أبداه مدير الصناعات الثقيلة -أريه شنكر-، القاضي بضبط ومنع استيراد الصناعات الثقيلة -التي تشتمل على صناعة الأدوات المعدنية، ومن ضمنها منتجات أنابيب الحمامات-، ووضعها في قائمة المصنوعات محظورة الاستيراد؛ بحجة حماية المنتج (الوطني) حيث قدر بأن ذلك الأمر سيشكل سابقة خطيرة[4].

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تقلص معدل إنتاج صناعة الأدوات المعدنية؛ نتيجة لتقلص حجم الطلب العسكري[5]، واستقرت الصناعة في إنتاج السيارات، والأدوات الحديدية، التي تحسن إنتاجها[6]، إلى جانب قيام الصهاينة بإنشاء ورش صيانة للعربات المعطوبة التابعة للجيش البريطاني، إضافة لمحلات بيع قطع الغيار، والأدوات العلمية التي انتشرت لأول مرة في فلسطين[7].

---

(1) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 412.

(2) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 69-70؛ فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 15..

(3) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 73-78.

(4) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/27/44، ملف أل C.S، رقم C/226/44، الصادر بتاريخ 3 تشرين أول (أكتوبر) 1944م.

(5) بركائي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 15.

(6) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 67-68.

(7) Polk, William and others: Back Drop to Tragedy (The struggle for Palestine), P. 188.

13) صناعة المسكرات :

تشمل صناعة المسكرات، صناعة الخمر، والعرق[1]، والكُنياك[2]، والبيرة (الجعة)[3]، ومشروبات روحية أخرى أقل أهمية مثل : ماء الصودا "الكازوز"[4]، وجميعها خاضعة للمكس[5].

أ- صناعة الخمور :

تركزت مصانع الخمور التي أسسها البارون روتشيلد في مستوطنتي ريشون لتسيون، وزخرون يعقوب[6]، لكن صعوبات تصريف الإنتاج للخارج أخّرت صناعة الخمور، فانتقصت المساحات المزروعة كروماً لفسح المجال لزراعة الأشجار الحمضية، وأشجار الأثمار الأخرى، لكن من ناحية أخرى ازداد الطلب المحلي على الخمر، فبينما بلغت كمية الخمر المستهلك محلياً عام 1932م، 7,958 هكتولتر من أصل 31,559، ازدادت كمية الاستهلاك المحلي عام 1935م، إلى 16,260 هكتولتر من أصل 26,200 هكتولتر[7].

واجهت صناعة الخمور لدى الصهاينة في فلسطين العديد من المشاكل، فقد طلب وكلاء صانعي الخمور في فلسطين ممثلين بالسيد إن جي ثيسباي (N, J, Thischby)، من المستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين السيد وولش بتاريخ 26 نيسان (أبريل) 1938م، القيام بزيارة لخمسة من المصانع المنتجة للخمور في تل أبيب؛ للاطلاع على أوضاعها، وإجراء المقابلات مع رؤساء تلك المصانع، والقائمين عليها، من أجل تطوير تلك الصناعة[8].

ولدعم صناعة الخمور، طلب القائمون على صناعتها من حكومة فلسطين، بتاريخ 28 نيسان (أبريل) 1938م، منع استيراد المشروبات الكحولية المصنعة في الخارج، خاصة في سوريا. ولإنهاء تلك المشكلة طلبت اللجنة القائمة على مراقبة التجارة والصناعة في حكومة الانتداب من

---

(1) العرق : الكحول المصنوعة من الأثمار، واليانسون بالتقطير. (قانون صنع وبيع المسكرات، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 909).

(2) الكُنياك : العصير المقطر من عصير العنب المختمر. (قانون صنع وبيع المسكرات، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 910).

(3) البيرة (الجعة) : المشروب المختمر المصنوع من الحبوب أو السكر، وتشمل المشروب المعروف بـ "أيل" و"بورتر" وأي نوع آخر من الجعة. (قانون صنع وبيع المسكرات، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 910).

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 333.

(5) للمزيد حول المكوس المفروضة على صناعة المسكرات، انظر قانون صنع وبيع المسكرات، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 914.

(6) سبق الحديث عنها في الفصل الأول من هذه الدراسة.

(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 334-336.

(8) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/48/38، رسالة رقم 218/899، الصادرة بتاريخ 26 نيسان (أبريل) 1938م.

مدير الجمارك تقديم تقارير مفصلة عن نوعية، وكمية، وأسعار المواد المستوردة، والضرائب المستوفاة عليها؛ ليتم نقاشها في الجلسة التالية للجنة القائمة على مراقبة التجارة والصناعة[1].

وعندما منعت الحكومة البريطانية صانعي الخمور الصهاينة في فلسطين، من إضافة قصب السكر، أو سكر البنجر إلى المسحوق الصناعي المكون من عصير العنب، احتج صانعو الخمور على ذلك، مدعين ثقل الضرائب الملقاة عليهم، خاصة الضرائب المفروضة على استيراد السكر، والمواد الإضافية المستخدمة في صناعة الخمور، سواء استخدمت للاستهلاك المباشر، أم لغرض الصناعة[2].

ب- صناعة البيرة :

بدأ إنتاج البيرة في فلسطين عام 1935م، حين أُسست في كانون أول (ديسمبر) عام 1934م، شركة البيرة الفلسطينية المحدودة برأسمال قدره 50,000 جنيه فلسطيني، ثم زيد رأسمالها إلى 80,000 جنيه فلسطيني، بواسطة إصدار سندات الاستقراض. فأسست الشركة مصنعاً للبيرة في ريشون لتسيون، وابتدأت في تصريف الإنتاج في أواسط كانون ثان (يناير) 1936م[3].

تم البدء بإقامة مبنى تابع للشركة في مستوطنة بات يام[4] (Bat Yam)، عام 1936م، كان ينوي من خلاله توسيع دائرة صناعة البيرة (الجعة)، لكن ذلك المشروع تم هجره؛ لأن فرع ريشون لتسيون كان قادراً على إيفاء الكميات المطلوبة منه في أوقات السلم[5].

بلغ إنتاج شركة البيرة الفلسطينية المحدودة عامي 1936 و1937م، (19,548، و18,302) هكتولتر بالترتيب، واستهلك معظمه محلياً[6].

أصدرت حكومة فلسطين بتاريخ 10 حزيران (يونيو) 1938م، قراراً بمنع استيراد زجاجات البيرة غير المختومة[7]، ومن المؤكد أن ذلك القرار كان قد صدر لدعم صناعة البيرة الصهيونية في فلسطين.

---

(1) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/48/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 28 نيسان (أبريل) 1938م.
(2) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/44/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 8 أيلول (سبتمبر) 1938م.
(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 334.
(4) (تعني بنت البحر)، أُسست عام 1926م، على شاطئ البحر المتوسط، على بعد 3كم للجنوب من يافا، و4كم للغرب من قلعة حولون، عرفت في بادئ أمرها باسم (بيت فيغان). (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق2، ج4، ص 638-639؛ أبو حجر، آمنة : موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، ج2، ص 1018).
(5) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/94/41، تقرير حول المقابلة مع السيد هيرسبراش المدير العام لشركة فلسطين لصناعة البيرة، بتاريخ 22 تشرين ثان (نوفمبر) 1941م.
(6) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 334.
(7) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/44/38، رسالة رقم C/139/38، الصادرة بتاريخ 10 حزيران (يونيو) 1938م.

أراد السيد هيرسبراش –المدير العام لشركة فلسطين لصناعة البيرة (الجعة)– عام 1941م، إكمال المبنى الذي بدأ إنشاؤه في بات يام عام 1936م، لإنتاج البيرة، لكن ذلك واجه مشكلات، منها :

1– إعادة إكمال المبنى تحتاج لتكلفة لا تقل عن (40–50) ألف جنيه؛ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية.

2– ضرورة توفير المواد الخام التي يحتاجها المصنع الجديد، خاصة اللازمة لصناعة البيرة[1].

3– توفير الزجاجات الفارغة للتعبئة[2].

ولأجل ذلك قابل السيد هيرسبراش مجلس المؤن الحربي بتاريخ 8 كانون أول (ديسمبر) 1941م، طالباً منه عدة ضمانات لدعم المصنع[3].

وضمن سياسة الانحياز والدعم البريطاني للصناعة الصهيونية، وافق مجلس المؤن الحربي على تقديم التسهيلات اللازمة للشركة؛ لاستيراد ما يلزمها من مواد خام من الخارج؛ لأجل عمليات التصنيع، كما أوضح أنه لن يتدخل في السياسة السعرية للشركة، ما دامت الشركة لا تنوي رفع الأسعار[4]. وبذلك تم للشركة ما أرادت من توسع في صناعة البيرة في فلسطين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وما تلاها بعد ذلك.

تخلص الباحثة مما سبق إلى أن الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1918–1948م) لعبت دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد والتجمع الصهيوني في فلسطين، ومما يؤكد ذلك ما قاله دافيد بن غوريون حيث قال : "إن الصناعة هي الوسيلة الأكثر أهمية في استيعاب الوافدين، وبناء الاقتصاد الصهيوني في فلسطين"[5]، خاصة بعد أن تبين لهم أن استيعاب

---

(1) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/94/41، تقرير حول المقابلة مع السيد هيرسبراش المدير العام لشركة فلسطين لصناعة البيرة، بتاريخ 22 تشرين ثان (نوفمبر) 1941م.

(2) كانت عملية شحن البيرة من القضايا المهمة التي تشغل مجلس الشركة، خاصة ضرورة تأمين زجاجات غير مستردة بسبب صعوبة إعادتها من مناطق الحرب، ومن الأماكن البعيدة؛ لذلك قررت الشركة العمل على توفير أكبر كم من الزجاجات الفارغة للإيفاء بذلك الغرض، ولكن على حساب سعر الزجاجة الواحدة. (الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/94/41، تقرير حول المقابلة مع السيد هيرسبراش المدير العام لشركة فلسطين لصناعة البيرة، بتاريخ 22 تشرين ثان (نوفمبر) 1941م).

(3) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/94/41، تقرير مجلس شركات صناعة البيرة في فلسطين، بتاريخ 8 كانون أول (ديسمبر) 1941م.

(4) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/94/41، رسالة من مجلس الإمدادات الحربية إلى المستشار الاقتصادي بتاريخ 5 كانون ثان (يناير) 1942م.

(5) بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 82.

الوافدين الجدد في المجال الصناعي له تكلفة أقل من استيعابهم في المجـــال الزراعـــي، وبـــذلك تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين معتمدة على رؤوس الأمـــوال الشخـــصية، وشـــملت مختلف أنواع الصناعات كصناعة المواد الغذائية، ومواد البناء والأسمنت، وصناعة المنسوجات والألبسة، وصناعة المواد الكيماوية، والصناعات الخشبية، وقد ظهرت وتطـــورت خـــلال تلـــك الفترة صناعات جديدة كالصناعات العسكرية، وصناعة صـــقل الألمـــاس، وصـــناعة الأســـنان الصناعية، وصناعة الأدوات المعدنية، ولم يكن بإمكان الصناعة أن تحقق تلـــك النجاحـــات دون تكاملها مع النشاط التجاري.

الفصل الخامس

تطور التجارة الصهيونية في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م)

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في التجارة الصهيونية، والتجارة الداخلية.

المبحث الثاني : التجارة الخارجية الصهيونية، وميزان العجز التجاري.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في التجارة الصهيونية، والتجارة الداخلية

أولاً : أبرز العوامل المؤثرة في التجارة الصهيونية في فلسطين.

ثانياً : التجارة الداخلية الصهيونية، والمقاطعة العربية لها.

1- نظم التجارة الداخلية الصهيونية.

2- تأسيس النقابات التجارية الصهيونية.

3- المقاطعة العربية للتجارة الصهيونية.

لم تنشأ التجارة الصهيونية في فلسطين، كجرم يدور في فلك الإنتاج الزراعي، والصناعي على أساس تسويق الإنتاج، سواء على مستوى السوق المحلية، أم الأسواق الخارجية، وإنما كوّنت التجارة –والواردات منها بالذات– مقوماً أساسياً لتطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، في مجالي الزراعة، والصناعة؛ لأنهما تطلبا استيراد الآلات، والمواد الخام، والبذور، وغيرها. وفي مجال التصدير كانت التجارة ضرورية لنقل البضائع التي أنتجها الصهاينة سواء كانت زراعية أم صناعية لعدد من الدول.

وللوقوف على تطور التجارة الصهيونية في فلسطين ما بين (1918–1948م)، لا بد من معرفة أبرز العوامل التي أثرت فيها، إلى جانب طرق التسويق الداخلي، وموقف العرب من التجارة الصهيونية في فلسطين، وأبرز الصادرات، والواردات، والدول التي أقام الصهاينة معها علاقات في مجالي الاستيراد والتصدير.

أولاً : أبرز العوامل المؤثرة في التجارة الصهيونية في فلسطين :

تحتاج التجارة إلى توفر رأس المال، والأسواق الداخلية، والخارجية، وطرق المواصلات الجيدة، والحماية الجمركية؛ وذلك لتسويق الإنتاج الزراعي والصناعي، إلى جانب المواد الخام، سواء داخلياً أم خارجياً.

ومن أبرز العوامل التي أثّرت في التجارة الصهيونية في فلسطين :

1- الموقع الجغرافي : انعكس موقع فلسطين الجغرافي المركزي، بين قارات آسيا، وأفريقيا، وأوروبا على قيام تجارة خارجية نشطة نسبياً، إضافةً إلى قيام فلسطين بدور المركز لإعادة تصدير المنتجات المستوردة من جنوبي شرقي آسيا إلى أوروبا، وازدادت أهمية فلسطين بعد حفر قناة السويس، وفتحها للملاحة باعتبارها ممراً مائياً حيوياً ربط الشرق بالغرب، وخلال عهد الاحتلال البريطاني كانت موانئ فلسطين الرئيسة على البحر المتوسط تقوم بدور مهم، وأهمها : حيفا، ويافا، وتل أبيب، وعكا، وغزة[1].

2- محدودية الموارد الطبيعية في فلسطين : كان لمحدودية الموارد الطبيعية في فلسطين أثر في تشكيل الإنتاج، وبالتالي التصدير، فقد تركزت تلك الموارد بالدرجة الأولى في الإنتاج الزراعي، ومستخرجات البحر الميت الكيماوية؛ فاعتمدت الصادرات على الحمضيات بالدرجة الأولى، إلى جانب تصدير كميات محدودة من المنتجات الكيماوية المستخرجة من

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 682؛
Dunner, Joseph: The Republic of Israel, P. 134.

البحر الميت، وبعض المواد الخام كالجلود والصوف الخام، وأمعاء الماشية. وقد انعكس ذلك على إقامة حركة متصاعدة للمستوردات لتغطية حاجات السكان[1].

3- زيادة عدد المنتجات الصناعية، واختلاف أشكالها، إلى جانب بدء البنية التحتية الكبيرة للتسويق، والتوزيع، والبيع، وأيضاً زيادة أجور الموظفين، وظهور أساليب جديدة للبيع عن طريق الأقساط، أو الدفع الكامل وطدت النزعة الاستهلاكية الحديثة[2].

4- إنشاء الغرف التجارية : فقد تمتعت الغرف التجارية باعتراف ودعم حكومة الاحتلال البريطاني؛ لأنها أصبحت بمثابة الجهة التي ستعمل على تطوير الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، إلى جانب اهتمام المؤسسات الاقتصادية الصهيونية، وأصحاب رؤوس الأموال الفردية بها؛ حتى يتم حماية مصالحهم التجارية، كما اهتمت الشركات العالمية بها؛ لأجل تأمين تسويق تجارتها في فلسطين[3].

5- ساعد تخفيض نفقات النقل بالسيارات، وازدياد الطرق الجيدة على توسيع نطاق السوق داخلياً، وخارجياً في وجه المنتجات الصناعية، فمعظم الطرق البرية كانت مؤدية إلى مدينتي يافا، وحيفا، حيث الموانئ التجارية هناك؛ مما سهّل نقل البضائع عبر الميناءين إلى دول أوروبية عبر البحر المتوسط، كما ساعدت الطرق البرية على زيادة التجارة مع الدول المجاورة خاصةً شرق الأردن، وسوريا، والعراق[4].

6- توسع الوكالة اليهودية في تهجير الصهاينة إلى فلسطين، فرض زيادة في الطلب على أنواع معينة من البضائع؛ للاستهلاك المحلي، خاصة الحديد، والسيارات، والمواتير، والأخشاب؛ لأن قسماً كبيراً من أولئك الصهاينة وفدوا من بلاد أكثر تحضراً، وكان بعضهم يعيش في مستوى عالٍ نسبياً[5]، الأمر الذي أسهم في زيادة الطلب على بعض السلع والبضائع الضرورية لهم، خاصة في مجال البناء، وللحفاظ على مستوى من الرفاه.

7- أسهمت عملية جلب رؤوس الأموال من الخارج، في دعم التجارة الصهيونية خاصة ما بين (1922-1947م)، ويمكن حصر مصادر إحضار رؤوس الأموال الأساسية بما يلي :

أ- إحضار رؤوس الأموال عبر الوافدين الجدد لفلسطين، فمن حوالي 120 مليون جنيه فلسطيني دخلت فلسطين ما بين (1922-1947م)، كانت حصة رؤوس أموال

---

(1) Dunner, Joseph: The Republic of Israel, P. 136.

(2) ألموغ، عوز : ثقافة المستهلك والتسوق في إسرائيل (عبري)، ج1، ص 4.

(3) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 44.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 288؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 107.

(5) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 133؛ بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 162.

الوافدين تقريباً 75 مليون، أي ما يعادل 62.5% من إجمالي المبلغ، وكان أعلى معدل لتلك الأموال قد دخل إلى فلسطين مع الصهاينة الذين وفدوا من ألمانيا، خلال سنوات الثلاثينيات.

ب-عبر البضائع التي تم جلبها لفلسطين.

ت-عبر المؤسسات الخاصة، التي أقيمت بهدف إحضار رؤوس الأموال.

ث-عبر المؤسسات الرسمية، والمنظمات الصهيونية، ومؤسساتهم المالية الرسمية كالصندوق القومي، والوكالة اليهودية، وصناديق التبرعات والصدقات التي كانت مخصصة لدعم التعليم، والصحة، والمتدينين اليهود[1].

8- التجربة الناجحة لاستعمال العملة الجديدة -الجنيه الفلسطيني-، التي كانت ذات قيمة ثابتة، ومستقرة، فقد أسهمت في تشجيع الاستثمار الصهيوني في فلسطين[2].

9- أسهمت الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، في نمو التجارة الصهيونية، بحكم توقف الاستيراد لكثير من السلع الأوروبية، واعتماد الحكومة البريطانية على التجارة، والصناعة الصهيونية؛ لإمداد الجيش البريطاني المرابط في المنطقة[3].

10- اهتمام الصهاينة بالعمل في مجال التجارة؛ لأنها لا تحتاج إلى تدريب مهني، كما وفَّرت فرص عمل للضعفاء والمسنين، الذين لا يمكنهم العمل في مجالات تحتاج لقوة عضلية، كما ازداد العمل في التجارة في أوقات ضعف العمل في قطاعات : الزراعة، والصناعة، والبناء[4].

11- أولت اللجنة التنفيذية بالوكالة اليهودية اهتماماً بالتجار الصهاينة؛ للتخفيف من حدة الصعوبات التي واجهتهم إثر ثورة 1936م؛ فتقرر تكوين إدارة تابعة للوكالة؛ لرعاية الحرفيين، وصغار التجار، عملت في تنسيق مع إدارة الصناعة والتجارة في عام 1938م، وقد بدأت اللجنة الجديدة عملها بدراسة وضع الحرفيين، وصغار التجار؛ عملاً على سد الفجوة بين مطالبهم والإمكانات المالية المتاحة. وبعد الدراسة اضطرت الإدارة لتعدي حدود ميزانيتها الأصلية، والاستعانة بجهود المؤسسات المالية؛ لإنشاء صندوق مساعدة الطبقة الوسطى[5].

---

(1) ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية (عبري)، ص 3؛ جوتمن، يهوشع، وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 771.

(2) جوتمن، يهوشع، وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 771.

(3) Lucus, Noah: The Modern History of Israel, P. 204.

(4) ألموغ، عوز : ثقافة المستهلك (عبري)، ج1، ص 4.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 475-476.

12- الاتفاقيات التجارية : أسهمت الاتفاقيات التجارية التي وقعتها حكومة فلسطين (سلطة الاحتلال البريطاني) مع سوريا في تنشيط الحركة التجارية بين البلدين، حيث بلغ معدل ما استوردته فلسطين من سوريا نحو أربعة أضعاف ما صدرته لها. وكانت التجارة بين فلسطين وسوريا معفاة من الرسوم الجمركية بموجب النظام الجمركي الذي كان سائداً في أواخر العهد العثماني، والذي ظل معمولاً به حتى عام 1924م، حيث أصدرت حكومة الاحتلال البريطاني قانون الرسوم الجمركية في 15 آب (أغسطس) 1924م، الذي ألغى المعاملة الخاصة التي كانت تتمتع بها البضائع السورية في فلسطين، وقد أثّر ذلك على مستوى التجارة بين البلدين[1].

إلا أنه في أيار (مايو) 1929م، عُقدت اتفاقية جديدة للرسوم الجمركية بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية في سوريا وفلسطين، نصت على تسهيل تبادل البضائع التي من أصل أجنبي، إذا استوردتها إحدى البلدين، ثم عادت صدرتها إلى الدول الأخرى، كما نصت الاتفاقية على أن البضائع المصنوعة في أي من البلدين سواء كانت من مواد محلية، أم غالبيتها أو كلها من المواد الأجنبية، يسمح لها بدخول البلاد الأخرى معفاة من الرسوم الجمركية، وكذلك تجارة الترانزيت[2] فإنه مسموح لها أن تُجرى بحُرية من إحدى البلدين إلى الأخرى، وأن البضائع المصدرة من إحدى البلدين -حتى إذا لم يعلن عنها أولاً، أنها برسم الترانزيت- يسمح لها بأن تتمتع بحصانة الترانزيت، بشرط أن تتوفر فيها بعض الشروط. ولتسهيل تنفيذ المعاهدة، ولمنع التهريب، تُعيِّن كل حكومة الطرق التي يجب أن ترسل عليها البضائع من فلسطين وإليها[3].

لقد ساعدت تلك الاتفاقية الوكالة اليهودية على تصريف الفائض من الإنتاج الزراعي، والصناعي الصهيوني في السوق المحلية السورية، دون حواجز جمركية، الأمر الذي ساعد على إنماء الإنتاج الصهيوني في فلسطين، رغم أن الواردات من سوريا إلى فلسطين زادت على الصادر منها في أعقاب عقد الاتفاقية[4].

---

(1) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 203؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص187؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 562.

(2) ازدهرت تجارة الترانزيت في فلسطين بعد وصل أنابيب بترول كركوك بالعراق، بميناء حيفا، وربط ذلك الميناء بطريق صحراوي ببغداد، وأصبح بذلك الطريق البري سالكاً من مصر، إلى الهند، وإيران، وقد بلغ مجمل قيمة تجارة الترانزيت التي مرت عبر الأراضي الفلسطينية ما بين (1922-1939م)، حوالي 6,001,947 جنيهاً فلسطينياً، وأهم الدول التي كانت تمر تجارتها عبر فلسطين برسم الترانزيت بريطانيا، والعراق، وإيران، ومصر، وسوريا، وشرق الأردن، والولايات المتحدة الأمريكية، وكان البترول غير المكرر أهم موارد تجارة الترانزيت في فلسطين. (الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 185).

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 561.

(4) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 136.

وبشأن مصر عقدت اتفاقية بين السلطتين البريطانيتين في فلسطين ومصر في آب (أغسطس) 1936م، غايتها تسهيل العلاقات التجارية بين البلدين، وكان مما نصت عليه، تخفيض الرسوم الجمركية المصرية على أثمار وخضروات معينة تصدرها فلسطين إلى مصر في أوقات معينة من السنة، خاصة عندما لا تزاحم تلك الصادرات المنتجات المصرية، كما نصت الاتفاقية على تخفيض الرسوم الجمركية على الصابون الفلسطيني المصنوع من زيت الزيتون الصافي، وقد جُعلت الاتفاقية مؤقتة لمدة سنة واحدة، ثم جُددت لسنة أخرى، وكانت نتيجتها زيادة العلاقات التجارية بين البلدين[1].

كان لتلك العوامل، وغيرها أثر مهم في طبيعة التجارة الداخلية والخارجية للصهاينة في فلسطين خلال عهد الاحتلال البريطاني مابين 1918-1948م.

ثانياً : التجارة الداخلية الصهيونية، والمقاطعة العربية لها :

اختلف مسار حركة التجارة الداخلية في فلسطين، في عهد الاحتلال البريطاني (1918-1948م)، عما كان عليه طوال العهد العثماني؛ ذلك أن تدفق الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، وتركزهم في المدن، والارتفاع الملحوظ في عدد السائحين القادمين سنوياً إلى فلسطين، أدى بالضرورة إلى إحداث تغييرات جذرية ناجمة عن ارتفاع القوة الشرائية، سبّبها ما حمله الوافدون الصهاينة معهم من أموال، وما صاحب ذلك من تغيير الأنواع المعروضة للبيع، وطرق العرض، والتسويق تبعاً للتغيرات الحادثة في أذواق السكان؛ مما أدى إلى اتساع نطاق السوق المحلية، وتنشيط الحركة في داخلها[2].

1) نظم التجارة الداخلية :

اعتمدت التجارة الداخلية للصهاينة في فلسطين على عدة نظم، منها : نظام الأسواق الدورية، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة، والباعة المتجولون، ونظام التعاونيات.

أ) الأسواق الدورية :

كانت الأسواق المركزية في فلسطين -بشكل عام- تقام في المدن، وأهمها : اللد، وغزة، والرملة، والقدس، ثم أقيمت للصهاينة في تل أبيب، وكانت تلك الأسواق كبيرة يتم فيها المساومة على البضائع أو استبدالها، وكان معظمها أحادي الطابع؛ أي أسواق للأغنام والمواشي، وأسواق للحبوب، وأسواق للخضروات، وأسواق للنسيج والملابس والأحذية، وغير ذلك. كما كانت آنذاك

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 564-565.

(2) محمد، سليم : نشاط الوكالة اليهودية، ص 473-474؛ الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 140؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 163.

طريقة البازارات، وهي طريقة وسطية بين السوق والدكان، وكانت منوعة، بيعت فيها الأغذية والفواكه، والبيض، والخضار، والحلويات، والنسيج، ثم بُنيت الدكاكين، التي قلصت وجود البازارات[1].

ب) تجارة الجملة :

اتخذت تجارة الجملة لدى الصهاينة في فلسطين بالأكثر شكل المؤسسات الفردية، إلى جانب وجود بعض الشراكات بين عدد من التجار، والتي كانت في الأغلب بين أعضاء العائلة الواحدة، فمن بين مجموع المؤسسات الصهيونية لتجارة الجملة عام 1931م، كان هنالك 66% محلات فردية، و27% شراكات، و7% شركات تعاونية، وكانت المؤسسات الفردية في الأغلب لتجارة المأكولات، والمنسوجات، والأثاث، بينما الشراكات موجودة بشكل كبير في تجارة الجملة لمواد البناء، والألبسة، والمنسوجات، وعملت الشركات التعاونية في تجارة الأثمار الحمضية[2].

وقد تخصص التجار الصهاينة بتجارة الجملة لمواد البناء، والأثاث، والمنسوجات؛ لمعرفتهم لمصادر تلك البضائع، وذلك لأن الوافدين الصهاينة جاءوا من أنحاء مختلفة من أوروبا، وعرفوا بالتالي أحوال التجارة، والسلع التجارية فيها أكثر من التجار العرب، وقد ساعدتهم حكومة الانتداب البريطاني على استيراد البضائع من تلك الدول، وقد مكنتهم من ذلك[3].

وحسب إحصاء التجارة الصهيونية في فلسطين في عام 1931م، بلغ معدل قيمة المبيعات للمحل الواحد لتجارة الجملة 20,600 جنيه فلسطيني سنوياً، وقد وضعت تجارة الحمضيات، ومؤسسات التصدير في ذلك الإحصاء تحت محلات تجارة الجملة، وبلغ معدل قيمة المبيعات في مؤسسة عادية لتجارة الجملة 14,100 جنيه فلسطيني فقط، على أنه منذ عام 1930م، ازداد مقدار مبيعات تجارة الجملة زيادة كبرى سريعة؛ نتيجة للزيادة الكبيرة في التصدير والاستيراد[4].

كانت تجارة الجملة لمواد البناء، والحديد، والخردوات خلال سنوات الثلاثينيات لا تزال في طور متوسط، فكان متوسط بيع المحل الواحد منها ما بين (5,000–50,000) جنيه فلسطيني سنوياً، وذلك حسب توفر مواد البناء لديه، ومكانه الحيوي، وحسب نتائج إحصاء التجارة الصهيونية في عام 1931م، بلغ معدل متوسط رأس المال المستثمر في المحل الواحد

---

(1) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 164.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 459.

(3) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 140.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 459–460.

لبيع الجملة نحو 3,350 جنيهاً فلسطينياً، وكان يتراوح معدل رأس المال المستثمر في مؤسسة لبيع الأثمار الحمضية بالجملة 4,000 جنيه فلسطيني، ومؤسسة لبيع مواد البناء 5,000 جنيه فلسطيني، وفي محل لبيع السمانة أو لبيع المأكولات تراوح رأس المال المستثمر نحو 3,000 جنيه فلسطيني، وبلغ متوسط الأشخاص العاملين في محل واحد لتجارة الجملة عند الصهاينة عام 1931م، 3.7 عاملاً[1].

ت) تجارة المفرق (التجزئة) :

ترتب على حركة البناء السريعة في مدينة تل أبيب –خاصة وغيرها من المدن التي تركز فيها الصهاينة عامة– في النصف الأول من سنوات العشرينيات، بناء المحلات التجارية في الشوارع الرئيسة، إلى جانب انتشار باعة البسطات في الشوارع ذاتها[2]، وكانت المحلات الفردية هي الأكثر شيوعاً في تجارة المفرق، فعدد الشراكات في تجارة المفرق أقل كثيراً منه في تجارة الجملة، بينما كانت الشركات التعاونية قليلة جداً، وحسب إحصاء التجارة الصهيونية عام 1931م، بلغ متوسط قيمة المبيعات السنوية في المحل الواحد لتجارة المفرق 1,120 جنيهاً فلسطينياً، وقد اختلفت معدلات مداخيل تلك المحلات من مكان لآخر، خاصة في المدن الكبرى، فقد بلغ معدل المبيعات للمحل الواحد في حيفا 1,420 جنيهاً فلسطينياً، وفي تل أبيب 1,357 جنيهاً فلسطينياً، وفي القدس 970 جنيهاً فلسطينياً[3].

اختلف معدل رأس المال المستثمر ومعدل المبيعات السنوي في المحل الواحد لبيع المفرق في فروع التجارة المختلفة، حسب إحصاء التجارة لعام 1931م، والجدول التالي يوضح ذلك[4] :

مجال البيع	رأس المال المستثمر بالجنيه الفلسطيني	معدل المبيعات بالجنيه الفلسطيني
المأكولات والسمانة	157,6	828
الأثاث والحديد والخردوات	604,1	1,561
المنسوجات والألبسة	708,9	1,166
مواد البناء	2,453,6	4,704
الفروع الأخرى	518,6	1,150

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 461.

(2) ألموغ، عوز : ثقافة المستهلك (عبري)، ج1، ص 5.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 462.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 463–464.

ويتضح من الجدول السابق أن تجارة المفرق في المأكولات والسمانة كانت بسيطة أولية، من حيث رأس المال المستثمر، ومعدل المبيعات، كما يتبين أن المعدل العالي لرأس المال المستثمر، والمبيعات كان في محلات مواد البناء، وذلك يفسّر درجة إقبال الصهاينة على بناء المساكن الجديدة، للوافدين الجدد، ويوضّح خطورة الهجمة الصهيونية على فلسطين في تلك المرحلة.

بسبب قيام بعض تجار التجزئة خلال سنوات العشرينيات، ومطلع الثلاثينيات بعرض البضائع أمام المحلات في الشوارع، وبتعليق إعلانات غير مسموح بها، وبإهمال مظهر المحلات التجارية مكان عرض السلع الرسمي، إلى جانب انتشار باعة البسطات خاصة في الشوارع الرئيسة في مدينة تل أبيب، ظهر منظرٌ غير لائق في شوارع المدينة؛ فقامت بلدية تل أبيب بمحاربة جميع تلك الممارسات، إلا أنه مع قدوم المهاجرين الألمان تغير الحال، حيث جلبوا معهم فن تصميم واجهات المحلات، خاصة في الأعياد[1].

وحسب إحصاء التجارة الصهيونية لعام 1931م، كان معدل عدد الأشخاص المشتغلين في المحل الواحد لتجارة المفرق 1.97، واختلفت تلك النسبة باختلاف فروع التجارة كما يلي : في محل للمأكولات 1.76 شخصاً، وفي محل للمنسوجات 1.94 شخصاً، وفي محل للأثاث 1.98 شخصاً، أما في المطاعم 2.71 شخصاً، وفي الفروع الأخرى 2.11 شخصاً. ومن مجموع عدد الأشخاص المشتغلين بتجارة المفرق الصهيونية، كانت نسبة مالكي المحلات 52.8%، ونسبة المعتمدين على مالكي المحلات 26.9%، ونسبة المستخدمين 20.3% فقط، ونحو 78% من محلات المفرق لم تستخدم عمالاً مأجورين[2].

ث) الباعة المتجولون :

انتشرت ظاهرة الباعة المتجولين خلال سنوات العشرينيات، والثلاثينيات حيث عمل العاطلون عن العمل، والمرضى، والمسنّون، والذين لم يتمكنوا من الاشتغال بشيء آخر، والأطفال ما بين (8–14) عاماً، باعة متجولين في المقاهي، والشوارع، وباعوا الزهور، وأربطة الأحذية، والحليب، والذرة الساخنة، والكعك، والمثلجات، والعصائر على شاطئ البحر، حيث شغلت شركة عسيس لصناعة العصائر عشرات الباعة المتجولين، كما شغلت الصحف اليومية عشرات الباعة المتجولين من الرجال، والفتيان، والأطفال الذين لبسوا ملابس خاصة، وقبعات سجل عليها اسم الصحيفة[3]، إلا أن ارتفاع مستوى المعيشة، والتغييرات الحديثة في الأحوال الاقتصادية العامة، ضيّقت حقل العمل للبائع المتجول، فتقلص عمله وضعف شيئاً فشيئاً[4].

---

(1) ألموغ، عوز : ثقافة المستهلك (عبري)، ج1، ص 5.
(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 464–465.
(3) ألموغ، عوز : ثقافة المستهلك (عبري)، ج1، ص 5.
(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 469.

ج) الجمعيات التعاونية :

سادت فكرة الجمعيات التعاونية في التجمع الصهيوني في فلسطين، ولم تقتصر على المستوطنات الزراعية فقط، بل امتدت إلى المدن[1]. وقد أسهمت عوامل عدة في انتشار تلك الجمعيات التعاونية، منها :

1- رغبة العديد من المؤسسات الصهيونية، في تشجيع هجرة الصهاينة، واستيطانهم في فلسطين، فقامت بتأسيس الجمعيات التعاونية.

2- اتصل كثير من الصهاينة بالحركات التعاونية قبل مجيئهم إلى فلسطين، الأمر الذي سهّل نمو الجمعيات التعاونية.

3- حاجة بعض المحاصيل الكبرى كالحمضيات، لمن يقوم بتسويق الإنتاج[2].

4- إحضار رؤوس الأموال عبر المؤسسات، والمنظمات الصهيونية مثل : الصندوق القومي، والوكالة اليهودية[3].

تعددت أنواع الجمعيات التعاونية الصهيونية في فلسطين، وكان منها :

أ- جمعيات التعاون الخاصة بالمنتجين : وكانت في الغالب خاصة بمنتجي الأثمار الحمضية، واللوز، والتبغ الذين ينتجون للأسواق الخارجية. ومن أهم جمعيات التعاون للأثمار الحمضية، جمعية باردس التعاونية المحدودة في تل أبيب، التي صدَّرت عام 1937-1938م، نحو 2,973,000 صندوق، أو نحو 26% من مجموع صادرات الأثمار الحمضية[4].

ب- جمعيات التعاون غير المختصة بالمنتجين : وتركزت معظمها في مرج ابن عامر، وسهل الأردن، وكانت أهم منتجاتها الحليب، ومنتجات الألبان الأخرى، والدواجن، والخضروات، والعنب للأكل، وكان معظم الإنتاج يسوّق في المدن الساحلية، وفي القدس. ومن أهم جمعيات ذلك النوع جمعية تنوفا، التي قسمت عملها إلى ثلاثة فروع لوائية، وسبعة فروع محلية. الفروع اللوائية مركزها في حيفا، وتل أبيب، والقدس، وكل فرع من تلك الفروع الثلاثة يقبل المنتجات في لوائه، كما يقبل أيضاً منتجات إضافية من اللواء الشمالي، وتباع المنتجات على أساس العمولة[5]، بحيث تحصل الشركة على نسبة من الأرباح.

عندما أضرت الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام 1926م، بقطاع التجارة الصهيونية، توقف تدفق الأموال الصهيونية من الخارج، كما توقف العمل في مجال البناء، وللخروج

---

(1) Jones, Clive & Murphy, Emmac: Israel Challenges to Identity Democracy, P. 63.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 480.

(3) ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية (عبري)، ص 3.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 482-483.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 483.

من الأزمة قامت مجموعة من الشركات التعاونية بزيادة نشاطها، وكان منها شركة نير، ويخين ، واتحاد همشبير، وشركة تنوفا[1] التي سوقت حاصلات زراعية ما بين (1928-1930م)، بحوالي 1,172,602 جنيهاً فلسطينياً[2].

ت- الجمعيات التعاونية للصناعات الزراعية : ومن أبرزها جمعية التعاون لمنتجي الخمور في ريشون لتسيون، وزخرون يعقوب، وجمعيات التعاون للمنتجات الثانوية من الأثمار الحمضية، وقامت تلك الجمعيات بصنع بضائع مصنفة على نماذج، من منتجات أعضائها، وباعتها مشتركة، وقامت أيضاً ببعض أعمال التصريف[3].

كما عمدت إدارة الصناعة والتجارة التابعة للوكالة اليهودية إلى الترويج للبضائع الصهيونية، وذلك من خلال وضع اليد على السوق المحلية، ومنافسة البضائع المستوردة : ولتحقيق ذلك شكلت الوكالة مؤسستين مهمتين، هما : اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين، ومؤسسة الدفاع الاقتصادي، وتنظيم الاستيراد[4].

وعملت اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين، من خلال جمعياتها الاثنتي عشر المنتشرة في خمس مدن، وبعض المستوطنات الكبيرة، على تسويق المنتجات الزراعية، والصناعية الصهيونية في السوق المحلية، إلى جانب الإشراف على جودة الإنتاج بمساعدة الأجهزة الرسمية للوكالة اليهودية. وكان على كل منتج أن يثبت العلامة التجارية على إنتاجه بعد اختبارها بواسطة مندوب عن اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين، التي اتسع نشاطها حتى شمل مائتي منشأة في مجالات إنتاجية مختلفة، كما مثلت ما يعادل 85% من جميع مؤسسات المبيعات في فلسطين[5]. كما ارتبطت اللجنة المركزية -إلى جانب ذلك- مع التعاونيات التجارية الصهيونية بفلسطين بتعاقدات لبيع المنتج محلياً من البضائع، واتفاقيات بمحاربة تسويق البضائع الأجنبية التي تنافس الإنتاج المحلي من خلال الاتفاقيات الجماعية التي عقدتها اللجنة المركزية، مع العديد من المستوردين، والتي كانت تقضي بعدم استيراد البضائع التي تنافس الإنتاج المحلي[6].

---

(1) لدور، يسحاك : استيطاننا في البلاد (عبري)، ص 88؛ جلعادي، دان : الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (عبري)، ص 210.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 174؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 474.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 484.

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 474-475.

(5) سليم، محمد : التجارة اليهودية، ص 134.

(6) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 475.

2) تأسيس النقابات التجارية :

مع اكتمال السيطرة البريطانية على فلسطين نهاية عام 1918م، قسمت فلسطين إلى 12 منطقة إدارية، أدار كل منطقة منها حاكم عسكري، وكان من ضمن مهامه إدارة منطقة حكمه من الناحية الاقتصادية، عبر الغرف التجارية التي أُنشئت لكل منطقة. وقد وضعت سلطات الاحتلال البريطاني قواعد وقوانين للغرف التجارية عام 1919م، تم العمل بها في كافة المناطق التي سيطرت عليها، تلخصت في التالي :

1- حماية مصالح التجار.

2- جمع المعلومات من التجار بهدف تطوير الصناعة والتجارة.

3- السماح بالصفقات التجارية، وتسهيلها.

4- تشجيع إنشاء المشاريع التجارية، والصناعية.

5- تقديم الاستشارات التجارية للسلطات.

6- التنسيق بين التجار.

7- لتغيير قوانين الغرفة يلزم موافقة ثلثي الأعضاء.

8- للتغيير أو سحب العضوية، يلزم موافقة ثلثي الأعضاء.[1]

كان من بين الغرف التجارية التي أنشئت عام 1919م، الغرفة التجارية لتل أبيب-يافا، فقد عقد اجتماع لكافة ممثلي الأطر الاقتصادية في فلسطين، وكان اجتماع منطقة تل أبيب-يافا، في يافا بتاريخ 5 كانون ثان (يناير) 1919م، وقد شارك في الاجتماع تجار يافا، وتل أبيب من الصهاينة والعرب، وانتخبوا من بينهم 8 تجار ممثلين لهم في إدارة لجنة الغرفة التجارية، ووضعت السلطات البريطانية 4 ممثلين بريطانيين، وتم تعيين الجنرال بوستلويت رئيساً للجنة من قبل أعضائها الاثني عشر، ونائبه اليهودي إليعيزر هوفاين، لكن التجار الصهاينة زعموا أن لجنة غرفة التجارة كانت تمييزية لصالح التجار العرب ضد الصهاينة، وبدأ التجار الصهاينة بالبحث في آليات تشكيل إطار اقتصادي خاص بهم[2].

أصبح التعاون بين الصهاينة والعرب في إطار الغرفة التجارية غير ممكن، خاصة بعد ثورة مقام النبي موسى في القدس عام 1920م، والتي أسفرت عن مقتل 5 صهاينة، واستشهاد 4 عرب، وإصابة 211 صهيونياً، و21 عربياً[3]. فكونوا غرفة تجارية خاصة بهم عام 1920م، سميت "هكلوف"، بمعنى القفص، وأعلن عنها عام 1921م، على أنها الغرفة التجارية للتجار

(1) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 35-43.

(2) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 35.

(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 34.

الصهاينةفي تل أبيب ويافا، حيث عقد الاجتماع التأسيسي الأول لها في شهر آذار (مارس) 1921م، واختارت لجنة إدارية مكونة من ثمانية أعضاء، وعين مئير ديزنغوف أول رئيس لها[1].

عندما أنشئ الهستدروت عام 1920م، قامت جميع الاتحادات التجارية الصهيونية بالتوحد خلاله، واهتم بدوره بجميع المناحي الاقتصادية، فأنشأ بنوك التسليف، والإسكان، والدعم الزراعي، والصناعي، والتجاري، حتى إنه بنى المطاعم والفنادق من أجل تعزيز التجارة السياحية[2].

وانقسمت غرفة تجارة حيفا عام 1921م، إلى غرفتين واحدة للصهاينة، وأخرى للعرب؛ نتيجة للمشاكل بين الطرفين[3].

كانت أعمال ونشاطات الغرفة التجارية –في يافا وتل أبيب– عام 1921م، متدنية لقلة المشروعات التجارية الصهيونية آنذاك، فبحثت عن طرق جديدة لتطوير التجارة الصهيونية، إلا أن نشاطاتها اقتصرت في تلك المرحلة على تفريغ شحنات السفن في ميناء يافا، حتى تم إغلاق الغرفة رسمياً عام 1922م[4]. في حين تطابقت سياسة الغرفة التجارية في حيفا، مع الأهداف السياسية للحركة الصهيونية، فتوحدتا في عمل موحد؛ لتحويل حيفا إلى مدينة صهيونية؛ لذلك دعمت الحركة السياسية سراً وعلناً –على حد سواء– الحملات المتعددة لمقاطعة التجارة، والعمالة، والخدمات العربية، وشجعت المحاولات الصهيونية للاستيلاء على السوق، إلا أنها في الوقت ذاته اقتنعت بما قاله قادة الحركة الصهيونية في العمل المنظم، والصناعة، والمصارف، وشركات البناء، وتعاونيات التسويق، بضرورة المحافظة على درجة من التعاون مع التجار العرب العاملين في قطاعات لا تزال الطاقة الصهيونية فيها منخفضة، أو غير جديرة بالاهتمام[5].

في 10 كانون ثان (يناير) 1923م، أنشئت غرفة تجارية صهيونية جديدة في تل أبيب ويافا، سجلت بشكل قانوني في منظومة الإدارة المدنية لحكومة الاحتلال البريطاني، وحصلت على اعتراف السلطات البريطانية بها، وكانت مهمتها الأساسية تمثيل المصالح الاقتصادية الصهيونية، أمام سلطات الاحتلال البريطاني[6].

---

(1) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 36.

(2) Kimmerling, Baruch: The Israeli state and society, P. 100; Jones, Clive and Murphy, Emmac: Israel challenges to Identity Democracy, P. 64.

(3) صيقلي، مي : حيفا العربية (1918–1939م)، ص 144.

(4) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 36؛ دروري، يجائيل : بداية المنظمات الاقتصادية (عبري)،ص 106.

(5) صيقلي، مي : حيفا العربية، ص 144.

(6) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 43.

كانت واردات الغرفة التجارية الصهيونية (في تل أبيب ويافا) مع بداية نشاطاتها عام 1923م، 250 جنيهاً مصرياً، وصادراتها 251 جنيهاً مصرياً، وكانت تضم 137 عضواً مسجلاً، يدفعون الضرائب، وعلى الرغم من مواردها القليلة، ونشاطاتها المتدنية عام 1923م، إلا أنها أصبحت ذات وزن وأهمية منذ بداية عام 1924م، حيث أصبحت لا تمثل التجار فقط، بل مثلت قطاعات الصناعة، والبنوك ، والزراعة، وكافة أصحاب المهن، والحرف من الصهاينة، وكانت الزراعة من أهم الفروع التي مثلتها تلك الغرفة التجارية[1].

أبرز إنجازات الغرفة التجارية في تل أبيب:

حققت الغرفة التجارية الصهيونية في تل أبيب منذ عام 1924م، عدداً من الإنجازات، أهمها:

- شاركت الغرفة التجارية –في يافا وتل أبيب– عام 1924م، عبر لجنة خاصة من الحكومة البريطانية، وأرباب الصناعة في تغيير قيمة الرسوم والدفعات في فلسطين.
- وضعت إجراءً جديداً في الإدارة بالنسبة لتغيير الضرائب، حيث أقرت الإعلان عن أي تغيير قبل أن يدخل حيز التنفيذ[2].
- ضغطت على الحكومة البريطانية لتحسين أوضاع ميناء يافا، فقامت الحكومة البريطانية عام 1924م، ببناء سكة حديدية جديدة[3] ربطت يافا، وميناءها بالمركز الرئيس للسكك الحديدية في اللد.
- ضغطت على الحكومة البريطانية؛ لإصدار عملة محلية، بدلاً من التعامل بالعملة المصرية، وبالفعل قامت الحكومة البريطانية عام 1924م، بتعيين لجنة خاصة لإصدار عملة محلية[4].
- عندما أصدرت حكومة الاحتلال البريطاني عام 1930م، أوامر للحد من استيراد القمح إلى فلسطين، ووزعت رخصاً خاصة للتجار لاستيراد القمح بكميات محدودة؛ لتشجيع زراعة القمح وزيادة محصوله في فلسطين، توجهت غرفة التجارة الصهيونية في تل أبيب باحتجاج رسمي مكتوب للحكومة البريطانية عام 1931م، كما عقدت اجتماعاً طارئاً في يافا لكافة التجار الصهاينة، وبمشاركة رئيسي بلديتي تل أبيب ويافا، وكافة المجالس المحلية، وممثلي البنوك الصهيونية، والغرف التجارية الأخرى، والاتحادات الزراعية، وذلك بهدف الضغط على الحكومة البريطانية لإلغاء أوامر استيراد القمح، وفعلاً تم إلغاء تلك الأوامر بتاريخ 14 تموز (يوليو) 1938م[5].

كانت العلاقة بين الغرف التجارية الصهيونية، ومثيلاتها العربية في فلسطين قليلة وسطحية، حيث قامت بعض العلاقات بين التجار العرب، والصهاينة على أساس فردي مثل شركة قرمان مع

---

(1) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 43.

(2) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 48.

(3) كانت الحكومة البريطانية قد أنشأت في شباط (فبراير) 1918م، خط سكة حديد ربط بين اللد ويافا بطول 60كم، وتم ربطه بالميناء. (بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 82).

(4) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 48.

(5) بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 50–58.

سوليل بونيه في شركة "إيفن فاسيد" "الحجر والكلس". وفي مطلع الثلاثينيات عندما توسعت صناعة البناء، جرت علاقات بين الطرفين وفق علاقة الزبون بصاحب العمل، فشركات البناء مثل سوليل بونيه رفضت أن توظف مقاولين عرب، أو حتى تشتري مواداً من تجار عرب كمكافأة على خدمات أخرى، سياسية أو اقتصادية قدمها أشخاص ذوو علاقة بالمقاول أو التاجر، الأمر الذي أصبح يعرض سلامة التاجر، وأسباب معيشته للخطر[1].

3) المقاطعة العربية للتجارة الصهيونية :

كان الصهاينة هم البادئون في زرع فكرة المقاطعة في فلسطين، فكانوا منذ بداية الاحتلال البريطاني يمتنعون عن شراء البضائع، والحاجيات من المتاجر العربية، عندما كان يتوفر لديهم مثيلاتها، ويمتنعون قدر الاستطاعة عن الاستعانة باليد العاملة العربية، تحت شعار احتلال السوق، واحتلال العمل[2].

ذكر البعض أن المقاطعة العربية للتجارة الصهيونية قبل عام 1948م، مرت بمرحلتين مهمتين، هما :

أولاهما : مقاطعة أبناء فلسطين السلع الصهيونية المنتجة في فلسطين، وذلك منذ اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية أي ما بين عامي 1936-1945م.

ثانيتهما : تدخل جامعة الدول العربية[3]، ومشاركة بعض الدول العربية في المقاطعة ما بين (1945-1948م)[4].

إلا أن الحقيقة هي أن المقاطعة العربية للتجارة، والصناعة الصهيونية في فلسطين بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما بدأت المقاومة الشعبية الفلسطينية للوجود الصهيوني، حيث كانت المقاطعة إحدى أسلحة تلك المقاومة[5]، ومن الأدلة على ذلك :

---

(1) صيقلي، مي : حيفا العربية، ص 145.

(2) مغيزل، جوزف : المقاطعة العربية والقانون الدولي، ص 55-56؛ الردام، عزيز : المقاطعة الاقتصادية العربية، ص 106.

(3) هيئة عربية، ضمت الدول الموقعة على ميثاقها، والتي تتكلم العربية على امتداد الوطن العربي، هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي، ضمن الحفاظ على التجزئة العربية، ولقد جاءت بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي، ولمطلب الوحدة العربية من قبل بريطانيا والحلفاء في الحرب العالمية الثانية. أُسست بتاريخ 10 أيار (مايو) 1945م، نتيجة اجتماع الإسكندرية، في خريف 1944م، وتكونت من مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، وسوريا، واليمن، ووسط مشكلة فلسطين، ومعارضة إنشاء دولة يهودية، واحتجاجاً على الاحتلال الفرنسي للجزائر انضمت تونس، والمغرب للجامعة، ثم بقية الدول التي حصلت على استقلالها وهي : الجزائر، والبحرين، والكويت، وليبيا، وموريتانيا، وعُمان، وقطر، والصومال، واليمن الديمقراطي، والسودان، ودولة الإمارات العربية، وجيبوتي، أما فلسطين فكانت تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج2، ص 19).

(4) مغيزل، جوزف : المقاطعة العربية والقانون الدولي، ص 55؛ بسيسو، فؤاد : تأثر المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي، ص 1؛ الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 38.

(5) الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 38.

عقدت الجمعية الإسلامية – المسيحية[1] في نابلس، بتاريخ 26 كانون ثان (يناير) 1920م، مؤتمراً، دعت إليه وجهاء نابلس ومزارعيها، وقرر ذلك المؤتمر "مقاطعة الصهاينة مقاطعة تامة، والحيلولة دون إسكانهم، أو دخولهم منطقة نابلس وضواحيها، والاستمرار على هذه المقاطعة، والمقاومة إلى أن لا يبقى أثر للفكرة الصهيونية، أو إلى أن نفنى عن آخرنا"[2].

وكانت هناك مواجهات واشتباكات عديدة في أكثر من منطقة في فلسطين بين أهل فلسطين الأصليين العرب، وبين الصهاينة الوافدين، إلا أن مقتل يوسف ترمبلدور[3] (Joseph Trumpeldor) –القائد الصهيوني المتطرف– وعدد من المستوطنين في أوائل آذار (مارس) 1920م، في مستوطنة تل حاي[4] –في أقصى شمال فلسطين– كان أهم مواجهات تلك السنة، ويبدو أن تلك الحوادث، وما خلقته من أجواء متوترة دفعت دعوة المقاطعة إلى الأمام، حيث بدأت تلقى صدى إيجابياً، واستجابة واسعة بين الجماهير العربية[5].

---

(1) ظهرت فكرة الجمعية الإسلامية المسيحية إلى الوجود بعد أن بلغ أهل فلسطين نبأ تصريح بلفور، ومع قدوم البعثة الصهيونية إليها برئاسة وايزمن في أوائل نيسان (أبريل) 1918م، وأثناء سعي السلطات البريطانية إلى خلق جو من الوفاق العربي–الصهيوني، مما زاد من مخاوف العرب من الصهيونية، وصعد المعارضة لها، والتنديد بأطماعها. وكانت أولى تلك الجمعيات الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس التي شُكِّلت في أيار (مايو) 1918م، وبسبب رفض الاحتلال البريطاني تسميتها "الجمعية العربية الوطنية"، حتى لا يكون ذلك اعترافاً منها بحركة عربية، ألزمت زعماء القدس بتسميتها "الجمعية الإسلامية المسيحية"؛ لتظل محلية. (الموسوعة الفلسطينية، ق1، ج2، ص 64).

(2) الجندي، إبراهيم :المقاطعة العربية وأثرها على الاقتصاد الإسرائيلي، ص 42؛ السعدي، غازي : أساليب الاختراقات الإسرائيلية للمقاطعة، ص 54؛

Dowty, Alan : Critical Issues in Israel Society, P. 133.

(3) يوسف ترومبلدور : عسكري صهيوني، وقائد الجيل القديم من الصهاينة الغزاة (الرواد)، هاجر إلى فلسطين عام 1912م، وعمل في مستوطنة دجانيا، وحضر المؤتمر الصهيوني الحادي عشر في فيينا عام 1913م، ولما عاد إلى فلسطين أبعدته السلطات التركية إلى الإسكندرية، حيث شارك في تكوين فرقة البغالة الصهيونية، وساهم في محاولات تكوين الفيلق اليهودي، ثم قتله الثوار العرب عام 1920م. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص 724).

(4) تل حاي اسم لموقع استيطاني أسسه أعضاء من هشومير عام 1918م، في شمال فلسطين في أصبع الجليل، وكانت مستوطنة تل حاي، ومنطقة الجليل تتبع الحكم الفرنسي في لبنان، ولم يتقبل العرب وجود تلك المستوطنة وغيرها في المنطقة، فقاموا بالعمل من أجل إزالتها، وعندها نظم الصهاينة حراسة للمستوطنة ترأسها يوسف ترومبلدور، وفي آذار (مارس) 1920م، اشتبك مع مقاومين فلسطينيين فقتل مع مجموعته من الصهاينة، ولما ضمت المنطقة التي فيها المستوطنة إلى الانتداب البريطاني، حاول الصهاينة تجديد الاستيطان فيها إلا أنهم فشلوا، وأعلنوا عن المستوطنة كموقع تذكاري ليوسف ترومبلدور، وفيما بعد أعيد بناء المستوطنة، وتم إنشاء أكاديمية فيها؛ لتأكيد الوجود الصهيوني، وربطه بالدور الذي قام به ترومبلدور. (منصور، جوني : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 142–143).

(5) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 147.

وتركت دعوة المقاطعة بعد أحداث يافا عام 1921م آثارها على الصهاينة حيث أسفرت عن رغبة حقيقية لدى أهالي فلسطين، في مقاطعة الصهاينة، وعدم التعامل معهم، وقد نفذوا ذلك بطريقة منظمة؛ مما أسفر عن ارتفاع الأسعار في تل أبيب ارتفاعاً فاحشاً، ولم يُرضِ ذلك الموقف زعماء تل أبيب فقدم إلى يافا يومي 11 و12 أيار (مايو) 1921م، كل من ديزنغوف –رئيس البلدية– وآخرون، وطلبوا من رئيس بلدية يافا وأعضائها أن يتوسطوا لهم لدى الجمعية الإسلامية المسيحية أن تذيع منشوراً إلى الأهالي تدعوهم إلى بيع الصهاينة، والشراء منهم، ولكن تلك الوساطة لم تأتِ بالنتيجة المطلوبة، ورغم ضغط الصهاينة على الفلاحين، فإن المقاطعة استمرت بنجاح[1].

ومن المستبعد أن يكون الصهاينة في تل أبيب وحدهم، قد لمسوا فعالية المقاطعة في تلك الفترة، ذلك أن أحد المراجع السياسية الصهيونية يقدم تعريفاً للمقاطعة العربية، ويحددها بأنها سلاح سياسي استهوى القادة العرب منذ الأيام الأولى لكفاحهم ضد الصهاينة في فلسطين، وقد بدأ القادة المحليون الحملة للمقاطعة ضد الصهاينة ومنتجاتهم، وخدماتهم في العشرينيات، والثلاثينيات، وحاولوا فرضها (بالعنف)[2].

شهدت مدينة نابلس بتاريخ 1922/8/22م –ولمدة ثلاثة أيام– دورة المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس[3]، برئاسة موسى كاظم الحسيني[4]، وضم المؤتمر مندوبين من مختلف أنحاء

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 165؛ الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 59–60.

(2) الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 60.

(3) عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس في نابلس ما بين 20–25 آب (أغسطس) 1922م، وحضره مائة مندوب، واتخذ المؤتمر قرارات أهمها :
1– رفض دستور فلسطين الجديد، ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقبلة.
2– تأسيس مكتب عربي فلسطيني في لندن.
3– تأليف تاريخ للحركة الفلسطينية، وتشكيل لجنة لذلك.
4– إرسال وفد لأمريكا، وتفويض اللجنة التنفيذية بإجراء ذلك.
5– تشكيل اللجنة التنفيذية لجاناً تحكيمية مؤقتة؛ لأجل إزالة الخلافات بين الفئات الوطنية كلما دعت الحاجة.
6– تشكيل جمعيات إسلامية مسيحية في جميع النواحي والأقضية.
7– إحداث طوابع عليها أوسمة وطنية، تباع لأجل إلصاقها على الصادرات، والتحريات، والمعاملات التجارية الوطنية.
8– تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين.
9– مقاطعة اليهود في شراء وبيع الأموال غير المنقولة، على أن تعهد اللجنة التنفيذية تعيين ميعاد وكيفية تطبيقها.
10–عدم الاشتراك بمشروع روتنبرغ. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج6، ص 387؛ زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 234–235).

(4) موسى كاظم الحسيني : سياسي وزعيم وطني فلسطيني، ولد في القدس، وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، ثم درس في اسطنبول، والتحق بالإدارة العثمانية التي عينته قائم مقام على صفد، وعجلون، ثم متصرفاً في الأناضول، وشرقي الأردن، والجزيرة العربية. تولى عام 1918م، منصب رئاسة بلدية القدس شرط ألا يتعاطى بالسياسة، إلا أنه لم يتقيد بذلك، بل قاد مظاهرات ضخمة في آذار (مارس) 1920م، طالبت بانضمام فلسطين إلى سوريا، وهاجمت الاستيطان الصهيوني، ونتيجة لذلك أقاله الحاكم العسكري البريطاني من منصبه، انتخب عام 1920م، في المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث رئيساً للجنة التنفيذية العربية، وظل في ذلك المنصب حتى استشهاده متأثراً بجراحه التي أصيب بها أثناء المواجهات مع البريطانيين، وكان ذلك عام 1934م، وهو والد البطل الشهير الشهيد عبد القادر الحسيني. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج6، ص 444).

فلسطين، ولقد تبنى المؤتمر 17 قراراً، كان منها مقاطعة الصهاينة في الشراء، وبيع الأموال غير المنقولة، ومشروع روتنبرغ[1].

كتب المندوب السامي البريطاني على فلسطين "جون تشانسلور" بتاريخ 1929/10/12م، إلى وزير المستعمرات في أعقاب ثورة البراق[2] "أن العرب لا يزالون يكنون مشاعر مريرة ضد الصهاينة، ولا يزال فرض المقاطعة مستمراً، أما المحرضون فيعملون سراً متجنبين افتضاح أمرهم"[3].

وبعد أن اتسعت المقاومة في خريف 1929م، وحملت الجماهير –في الريف خاصة– السلاح، أقدمت البورجوازية الوطنية العربية على إبداء اهتمام أكثر بمسألة المقاطعة، ووجوب تنظيمها، فبدأ تجار القدس بتشكيل لجنة عربية لمقاطعة التجار الصهاينة، والبضائع الصهيونية، وانتشرت فكرة تشكيل تلك اللجان، فانتقلت من القدس إلى بقية المدن الفلسطينية، حتى أن التجار العرب رفعوا الكتابة العبرية عن لوحاتهم وإعلاناتهم، كما نشرت الصحف العربية إعلانات طلبت فنيين من الدول العربية المجاورة للاستغناء عن الصهاينة، ولاستكمال حركة المقاطعة[4].

وقد بلغت حركة المقاطعة حداً باهراً في يافا في العام نفسه 1929م، حيث أجبرت الجماهير مجلس بلدية المدينة على اتخاذ قرار بمقاطعة شركة كهرباء (روتنبرغ)، وإنارة المدينة بالمصابيح، ونظمت الحكومة البريطانية حملات مضادة لشل حركة المقاطعة، استخدمت فيها الصهاينة في أسواق المدن العربية، وقُدم العديد من الشباب الفلسطيني للمحاكمة بتهمة التحريض على المقاطعة[5].

واتخذت المقاطعة بعداً إقليمياً لأول مرة، عندما أقسم مندوبون عرب من سوريا، وشرق الأردن، ولبنان، وفلسطين في اجتماع لهم بالقدس في 27 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1929م، على

---

(1) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 209؛ السعدي، غازي : أساليب الاختراقات الإسرائيلية، ص 54.

(2) ثورة 1929م : نشبت في فلسطين بتاريخ 23 آب (أغسطس) 1929م، ثورة البراق، التي أسفرت عن وقوع صدامات دموية في أماكن مختلفة في فلسطين، استمرت نحو أسبوع، حتى التاسع والعشرين من الشهر ذاته، وذهب ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى من العرب واليهود، بالإضافة إلى خسائر مالية كبيرة لحقت بالممتلكات، وشكلت تلك الثورة بداية مرحلة سياسية جديدة في فلسطين. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 203–204).

(3) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 209.

(4) الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 62.

(5) الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 62.

منع بيع الأراضي للصهاينة، ومقاطعة المصنوعات والمتاجر الصهيونية، وتنشيط المصنوعات والمتاجر العربية، ومقاطعة كل عربي يشتري من الصهاينة غير الأرض[1].

التطور الأهم في المقاطعة وقع خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م)، التي شهدت صراعاً مسلحاً ضد الانتداب البريطاني والصهيونية[2]، حيث شُكِّلت لجان مقاطعة في سوريا، والأردن، ولبنان؛ لمنع إرسال البضائع والسلع إلى فلسطين، ما لم تكن مقترنة بموافقة اللجان القومية[3] التي كانت تقود حركة الإضراب، والعصيان العام في فلسطين؛ خوفاً من تسلل البضائع والسلع العربية إلى أيدي الصهاينة في فلسطين[4].

تبع ذلك عقد المؤتمر القومي العربي بتاريخ 1937/9/8م، في مصيف بلودان بسوريا، بحضور مندوبين من سوريا، والعراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، ومصر، وفلسطين، والذي وسّع حدود المقاطعة لتأخذ بعدها العربي خارج فلسطين، ولتشمل إضافة إلى مقاطعة الصهاينة في فلسطين، مقاطعة بضائع الدول الأجنبية التي تدعم مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين[5].

---

(1) Dowty, Alan : Critical Issues in Israel Society, P. 133;
السعدي، غازي : أساليب الاختراقات الإسرائيلية، ص 54.

(2) شهدت فلسطين إلى جانب الأحداث العربية تطورات هامة، منها بدء الصدامات في يافا، في أوائل عام 1936م، فقد تعاقدت السلطات البريطانية في شباط (فبراير) 1936م، مع مقاول صهيوني على بناء ثلاث مدارس، ورفض المقاول تشغيل أي عامل عربي، فتقدمت مجموعة من العمال العرب وطوقت موقع إحدى المدارس المراد بناؤها، ومنعت العمال الصهاينة من الوصول إلى المكان، وتطورت الأمور إلى صدامات في يافا، وعلى حدودها، وانتقلت تلك الصدامات في منتصف نيسان (أبريل) 1936م، إلى مناطق أخرى، وانفجرت الثورة المسلحة، وبدأ الكفاح الدامي منذ ذلك اليوم وامتدت حتى عام 1939م. (الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 262).

(3) اللجان القومية : أحد أشكال التنظيم الذي تفتقت عنه أذهان زعماء الحركة الوطنية والقومية في كل من سوريا وفلسطين؛ لأجل قيادة العمل الشعبي، وتنظيم الكفاح الجماهيري ضد الاحتلالين الفرنسي، والبريطاني. برزت اللجان القومية في سوريا لأول مرة في مطلع عام 1936م، عندما أعلن الإضراب العام الذي استمر خمسين يوماً ضد الاحتلال الفرنسي ومطالبته باستقلال سوريا، ومن سوريا انتقلت الفكرة إلى فلسطين، حيث سارع زعماء الحركة الوطنية إلى تشكيل "اللجان القومية"، إثر إعلان الإضراب العام في 19 نيسان (أبريل) 1936م، وقد برزت الحاجة الماسة لتلك اللجان بعد أن استمر الإضراب أكثر من ستة شهور، ومن ثم انتهى إلى إعلان ثورة (1936-1939م). (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج5، ص 444-445).

(4) Dowty, Alan : Critical Issues in Israel Society, P. 133;
الجندي، إبراهيم : المقاطعة العربية وأثرها على الاقتصاد الإسرائيلي، ص 42.

(5) Dowty, Alan : Critical Issues in Israel Society, P. 133.

كان التحول الثاني في المقاطعة العربية بانتقالها من المستوى الشعبي إلى المستوى الرسمي، عندما تبنى مجلس الجامعة العربية في جلسته الثانية بتاريخ 1945/12/2م، مقاطعة المنتجات والمصنوعات الصهيونية في فلسطين، وخارجها من الدول العربية[1]، وكان هدف المقاطعة مزدوجاً :

أ- الإضرار بقوة الصهاينة الاقتصادية، ونبذهم اجتماعياً في فلسطين والشرق الأوسط، من خلال تعطيل الأيدي العاملة، وعدم السماح للصناعات الصهيونية باستيعاب المزيد من الوافدين الجدد؛ مما يهدد أمانيهم بإقامة (وطن قومي)، ويبقى الإنتاج محصوراً داخل حدود المستوطنات، حيث إن الخروج منها يحتاج إلى مصاريف نقل باهظة، مما يزيد في تكلفة الإنتاج، ويجعله عاجزاً عن المنافسة في الأسواق الخارجية.

ب- تشجيع الصناعة، والتجارة العربيتين[2].

وقد انقسمت تلك المقاطعة إلى ثلاث مراحل، هي :

1- منع الصهاينة من المتاجرة، وتبادل السلع مع فلسطينيي الداخل، أو تصدير منتجاتهم إلى الدول العربية المجاورة.

2- دعوة الشعوب العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة، أن تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة، فتمنع المؤسسات، والهيئات، والتجار، والوسطاء، والأفراد من التعامل مع المنتجات، والمصنوعات الصهيونية.

3- أن تؤلف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة للتنسيق، وللإشراف على تنفيذ ذلك القرار، ودراسة ما يقدم لها، أو ما ترتئيه من الاقتراحات والوسائل؛ لتحقيق غرض العرب في دفع خطر الاقتصاد الصهيوني عنهم[3].

وبالفعل تشكلت لجنة بتاريخ 5 كانون ثانٍ (يناير) 1946م؛ للإشراف على المقاطعة وافتتحت مكتباً دائماً لها في فلسطين[4].

---

(1) الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 72؛ بسيسو، فؤاد : تأثير المقاطعة، ص 2؛ الجندي، إبراهيم : المقاطعة العربية، ص 42؛ السعدي، غازي : أساليب الاختراقات الإسرائيلية، ص 53.

(2) سلوتسكي، يهودا : حرب فلسطين 1947-1948م، ص 11؛ الجندي، إبراهيم : المقاطعة العربية، ص 44.

(3) مغيزل، جوزف : المقاطعة العربية والقانون الدولي، ص 57؛ الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 72-73؛ الجندي، إبراهيم : المقاطعة العربية، ص 43؛
Dowty, Alan : Critical Issues in Israel Society, P. 133.

(4) السعدي، غازي : أساليب الاختراقات الإسرائيلية، ص 54.

آثار المقاطعة العربية على الاقتصاد الصهيوني :

سلك الصهاينة إزاء المقاطعة العربية اتجاهين اثنين :

1- إنكار تأثيرها عليهم، والتقليل من آثارها السلبية إلى أقصى الحدود.

2- التماس الحلول، والمخارج لإلغاء الإجراءات، والوصول إلى تفاهم كانوا يريدونه مؤقتاً، وخطوة على طريق برامجهم التوسعية[1].

وقد زعمت بعض المصادر الصهيونية أن المقاطعة العربية كانت ذات فائدة للاقتصاد الصهيوني، وأنها دعمته، وعززته. ولكنّ رئيس بلدية تل أبيب ذهب في أيار (مايو) 1921م، إلى يافا؛ وطلب من رئيس بلديتها وضع حد للمقاطعة، بسبب ما تركته من آثار سلبية على اقتصادهم. وإذا كان ذلك الحادث يرجع إلى بداية الانتداب البريطاني، فإن أحداث ثورة (1936-1939م)، رغم "فائدتها للاقتصاد الصهيوني" لم تحل دون صدور النشرات الصهيونية المخصصة لسوريا ولبنان؛ لحمل العرب فيهما على عدم مقاطعة البضائع الصهيونية مهددة إياهم بإقامة الحواجز الجمركية بينهم وبين فلسطين إذا ما استمروا على مقاطعتهم تلك[2].

وعندما طبقت المقاطعة العربية على المنتجات الصهيونية في فلسطين عام 1946م، استنجد المستوطنون الصهاينة بالقوات البريطانية المرابطة بمصر آنذاك، طالبين منها أن تقوم بتزويد مصانعهم في فلسطين بالمواد الخام اللازمة للصناعة، كالجلود، والخيوط، والأقمشة، وغيرها، تحت ستار إرسالها للقوات البريطانية في فلسطين[3].

فشلت المقاطعة العربية للتجارة الصهيونية في تحقيق أهدافها، ومن الأدلة على ذلك :

1- عندما أعلن الإضراب، والمقاطعة التجارية عام 1936م، وانضم عمال الموانئ للإضراب، ووقع الصهاينة في حصار بحري، قامت شركة "كنوز البحار" التي أقامتها الوكالة اليهودية، بالتعاون مع بعض اتحادات تصدير الحمضيات، ونقابة العمال العامة، وبعض البنوك، ورجال الأعمال ببناء ميناء على شاطئ تل أبيب، وخلال عام 1939م، تم تفريغ وشحن بضائع عبر الميناء الجديد، بما يعادل 206,000 طن، حيث تم تفريغ وشحن بضائع عبر ميناء يافا العريق 267,000 طن[4]، أي أن الميناء الحديث الذي أنشأه الصهاينة عمل بنسبة 77.1% مقارنة بميناء يافا، فكان ذلك مكسباً للصهاينة.

---

(1) الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 79.

(2) الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، ص 165.

(3) الجندي، إبراهيم : المقاطعة العربية، ص 44؛ السعدي، غازي : أساليب الاختراقات الإسرائيلية، ص 54.

(4) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائي) (عبري)، ج6، ص 972.

2- لم تتوقف حركة الاستيراد من الخارج حتى عام 1936م، فخلال شهر آب (أغسطس) 1936م، وصل حجم الاستيراد إلى 995,229 جنيهاً فلسطينياً، وفي الشهر التالي أيلول (سبتمبر) انخفض حجم الاستيراد إلى 868,616 جنيهاً فلسطينياً، وخلال شهر تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1936م، ارتفع حجم الاستيراد إلى 1,450,000 جنيه فلسطيني، مع العلم أن الزيادة كانت في شتى فروع الاستيراد كالطعام، والمواد الخام[1].

3- صدّر الصهاينة ما يعادل 11% من إنتاجهم الصناعي قبل الحرب العالمية الثانية، وسوّقوا ما يقرب من ثلث تلك الصادرات إلى البلاد العربية، بما يساوي 290,000 جنيه فلسطيني، ثم ارتفعت نسبة الإنتاج الصناعي المصدّر للدول الأجنبية، فبلغت قيمتها 8.2 مليون من الجنيهات الفلسطينية عام 1945م، بما يعادل 17.5% من إجمالي الإنتاج الصناعي الصهيوني في فلسطين[2]. وكان نصيب الدول العربية من تلك الصادرات حوالي الثلث (32.9%)، بما يساوي 2.7 مليون جنيه فلسطين. وإذا كانت نسبة الصادرات للدول العربية قد انخفضت عام 1946م، فذلك يرجع إلى الزيادة الملحوظة في الصادرات الصناعية الصهيونية من الماس، والبوتاس، وهي نوعيات لم تصدر إلى الدول العربية التي اشتركت في المقاطعة، بينما سوقت في دول أوروبا بأسعار مرتفعة[3].

4- عدم التزام جميع الدول العربية بقرار إنشاء مكاتب للإشراف على المقاطعة العربية.

5- ساهمت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، والفرنسي في لبنان بإفشال المقاطعة للمنتجات الصهيونية[4].

6- نشطت شبكة تهريب للبضائع الصهيونية، وبيعت منتجاتهم بتغطيات مختلفة في أسواق الدول العربية، وذلك لمواجهة المقاطعة[5].

7- أمام تدني حجم التبادل التجاري الصهيوني في الأسواق العربية، فتحت أمام الصهاينة أسواق جديدة في دول أوروبا، -وبذلك تبددت آمال الدول العربية- حيث كانت هناك مجالات صناعية، وتجارية عدة غير مرتبطة بتاتاً بالعرب مثل : الخمور[6]، والماس، والبوتاس[7].

---

(1) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 220-221.

(2) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 137.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 479.

(4) السعدي، غازي : أساليب الاختراقات الإسرائيلية، ص 54.

(5) سلوتسكي، يهودا : حرب فلسطين 1947-1948م، ص 11.

(6) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 765، 901.

(7) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 479.

خلاصة :

أرسيت أسس التجارة الصهيونية في فلسطين، طـــوال ثلاثـــة عقـــود (1918–1948م)، تأثرت خلالها بعوامل عدة منها : الموقع الجغرافي، والمـــوارد الطبيعيـــة المتـــوفرة، والتقـــدم الصناعي، وإحضار رؤوس الأموال الصهيونية من الخارج، كمـــا ســـارت التجـــارة الداخليـــة للصهاينة في فلسطين عبر أشكال عدة منها : الأسواق الكبيرة، والبـــازارات، والبيـــع بالجملـــة، والبيع بالتجزئة، إلى جانب الباعة المتجولين، والجمعيات التعاونية.

رغم النجاح الذي حققته التجارة الداخلية للصهاينة في فلسطين، خاصـــة بعـــد تأســـيس النقابات التجارية، إلا أن المقاطعة العربية للتجارة الصهيونية أضرت بها، خاصة بعد أن اتخذت بعداً قومياً ما بين (1936–1948م).

المبحث الثاني

التجارة الخارجية الصهيونية، وميزان العجز التجاري

أولاً : تطور التجارة الخارجية للصهاينة في فلسطين :

1- الواردات :

2- الصادرات :

ثانياً : العجز في الميزان التجاري.

تتكون التجارة الخارجية من عنصري الاستيراد، والتصدير، ولا بد من تفوق الصادرات على الواردات؛ للمساهمة في تطور الاقتصاد، إلا أن التجارة الخارجية للصهاينة في فلسطين، حتى عام 1948م رغم تعدد صادراتها، ووارداتها، ودول الاستيراد والتصدير تميزت بعجز دائم في ميزان تجارتها الخارجية.

أولاً : تطور التجارة الخارجية للصهاينة في فلسطين :

ازدهرت تجارة فلسطين الخارجية؛ نتيجة لموقعها الجغرافي المتوسط على ملتقى الطرق التجارية، ولتوافد السياح والحجاج على الأماكن المقدسة[1]. وقد مارست حكومة الاحتلال البريطاني في فلسطين ما بين (1918-1948م)، -في بعض الأحيان- سياسة الباب المفتوح[2] في مجال التجارة الخارجية بالنسبة لفلسطين[3]، تنفيذاً لما جاء في المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب[4]، كما أدخل قانون الجمارك الصادر في 15 آب (أغسطس) 1924م، تسهيلات عدة لصالح التجارة الخارجية في فلسطين[5]، إضافة لذلك وضع قانون الجمارك لعام 1929م، أحكام الاستيراد والتصدير، بشكل عمل على تنشيط حركة التجارة الداخلية، والخارجية مع ربط

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 171.

(2) أسلوب سياسي تنتهجه بعض الدول في سياستها الخارجية، ويقوم تاريخياً على تعهد الدول العظمى بعدم انفراد أية دولة بالحصول على امتيازات تجارية، أو صناعية، أو سياسية خاصة بها. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص 453).

(3) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 746؛ هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 112.

(4) "يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدول) ورعايا الدول المنتدبة، أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب، أو التجارة، أو الملاحة، أو تعاطي البضائع، أو المهن، أو في معاملة السفن التجارية، أو الطيارات المدنية، وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة، أو تكون مرسلة إليها، وتطلق حرية مرور البضائع بطريق (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضرورياً من الضرائب والرسوم الجمركية، وأن تتخذ ما تراه صالحاً من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها، ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدول المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914م، داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب". (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 412).

(5) سبق الحديث حول قانون الجمارك الصادر في 15 آب (أغسطس) 1924م، وأثره على التجارة الخارجية خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

المستوطنات الصهيونية بشبكة من الطرق البرية تصلها بميناء حيفا[1] الذي افتتح عام 1933م[2]، كما تم إقامة المعارض الصناعية، والزراعية سنوياً في تل أبيب، والعمل على فتح الأسواق الخارجية في الدول العربية المجاورة، وبعض الدول الأوروبية للمنتجات الصهيونية في فلسطين[3].

ولقد قامت تجارة فلسطين الخارجية عن طريق العملاء بالعمولة، وتجار مستوردين، وسياح متاجرين، ووكلاء وحيدين لمحلات تجارية أجنبية، وفروع لمؤسسات أجنبية، فالعملاء بالعمولة كانوا يمثلون أصحاب المصانع في الخارج، ويطلبون منهم البضائع لباعة الجملة والتجزئة، أما التجار المستوردون العموميون فكانت لهم علاقات مباشرة بأصحاب المصانع، وباعة الجملة الأجانب، فكانوا يستوردون البضائع على مسؤوليتهم، ويبيعونها لباعة التجزئة، ولصغار بائعي الجملة في فلسطين[4]، كما أن السائحين الذين كانوا يزورون فلسطين كممثلين لبعض أصحاب المصانع الأجانب، كانوا يحملون معهم أصنافاً معينة من البضائع، وبالإضافة إلى ذلك كانت بعض المحلات التي تبيع بالجملة تشتري بضائعها من المنتج في الخارج رأساً[5].

وقد كانت معظم تجارة فلسطين الخارجية ما بين (1918-1948م) بيد الصهاينة؛ لأن حكومة الاحتلال البريطاني قد ألغت في عام 1923م، الامتيازات التي كان يتمتع بها التجار الأجانب في فلسطين خلال الحكم العثماني عليها[6]، وقد جاء ذلك الإلغاء تطبيقاً للمادة الثامنة من صك الانتداب[7]، وكانت حكومة الاحتلال قد سحبت تلك الامتيازات من الأجانب؛ لتسلمها للصهاينة، ولا غرابة في ذلك، فقد كان المسؤول عن دائرة التجارة -في حكومة الاحتلال البريطاني- يهودي

---

(1) سليم، محمد : التجارة اليهودية، ص 139؛ للمزيد حول القانون انظر قانون الجمارك؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 567.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1138.

(3) سليم، محمد : التجارة اليهودية، ص 139.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 511.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 177.

(6) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 143.

(7) "إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا الحكم القنصلية، والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين. غير أنه متى انتهى أجل الانتداب عادت هذه الامتيازات في الحال برمتها، أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن، إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب (أغسطس) عام 1914م، أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات، أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 408).

صهيوني هو الكابتن هراري الذي تولى رئاسة تلك الدائرة مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين، ثم خلفه في المنصب الكابتن سالمون الذي كان أيضاً يهودياً صهيونياً، وقد عمل المسؤولون على تفضيل التجار الصهاينة على أمثالهم من الفلسطينيين في مجال التجارة فخصوهم بـ 90% من رخص الاستيراد والتصدير، وبعملهم ذلك أُجبر التجار الفلسطينيون على شراء ما يلزمهم من التجار الصهاينة، وبواسطتهم[1].

1- الواردات :

ارتفع معدل الاستيراد لدى الصهاينة في فلسطين، عقب الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)؛ لتزويد المشروع الصهيوني بكل ما يلزمه، ولقد شابهت معدلات الاستيراد من الأسواق الخارجية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، معدلات الطلب في الدول المتقدمة، الأمر الذي دلل على ارتفاع مستوى حياة الفرد، وانتعاش الحركة التجارية لدى الصهاينة في فلسطين[2]، إلا أن الأمر كان يختلف قليلاً في أوقات الحرب، حيث يتقلص حجم الاستيراد؛ نتيجة للارتفاع المتسارع في الأسعار، ولصعوبة استيراد المواد الخام، ووقف طرق التجارة العالمية[3].

بلغ مجموع واردات فلسطين عام 1922م، 5,726,241 جنيهاً فلسطينياً، كان منها للصهاينة 5,681,132 جنيهاً فلسطينياً بنسبة 99.2%، واستمر الحال كذلك حتى عام 1929م، حيث بلغ مجموع واردات فلسطين 7,166,593 جنيهاً فلسطينياً، كانت جميعها للصهاينة، أي بنسبة 100%[4]. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع حجم الواردات من مستلزمات البناء، خاصة مع وصول وافدي الموجتين الثالثة، والرابعة ما بين (1919-1931م)، الأمر الذي تطلب ضرورة توفير مساكن، وغير ذلك من مستلزمات لإيوائهم.

وترتب على اندلاع ثورة البراق عام 1929م، تراجع قيمة الواردات إلى فلسطين، حيث بلغت عام 1930م، 6,985,285 جنيهاً فلسطينياً، كانت جميعها لصالح الصهاينة، وبوصول الوافدين من الصهاينة الألمان عام 1933م، ارتفع حجم واردات فلسطين إلى 11,123,489 جنيهاً فلسطينياً، كانت جميعها للصهاينة، أي بنسبة 100%، واستمر الحال كذلك إلى عام 1935م، حيث بلغ مجموع واردات فلسطين 17,853,493 جنيهاً فلسطينياً، كان منها للصهاينة 17,853,000 جنيهاً فلسطينياً، بنسبة 99.9% من مجموع واردات فلسطين لذلك العام[5].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 177.

(2) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 74-75؛ ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (عبري)، ص 210.

(3) ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية (عبري)، ص 10.

(4) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 139.

(5) انظر الملحق رقم (26)، ص 370.

كما تراجع حجم الواردات لدى الصهاينة في فلسطين؛ نتيجة لاندلاع الثورة العربية الكبرى ما بين (1936–1939م)، وما رافقها من مقاطعة فلسطينية، وعربية للبضائع الصهيونية، فقد انخفضت قيمة الواردات الصهيونية من 13,979,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، بنسبة 73.6% من مجموع واردات فلسطين، إلى 6,641,000 جنيه فلسطيني عام 1938م، بنسبة 58.4% من مجموع واردات فلسطين[1]. وباندلاع الحرب العالمية الثانية ما بين (1939–1945م)، توقف الاستيراد تقريباً لدى الصهاينة في فلسطين.

قسمت دائرة الجمارك والمكوس والتجارة لحكومة الاحتلال البريطاني الواردات إلى فلسطين، لأربعة أقسام، هي :

أ- المأكولات والمشروبات والتبغ.

ب- المواد الأولية، والمواد غير المصنوعة بالأكثر.

ت- البضائع التي أكثرها مُصنَّع.

ث- متفرقات[2].

أ- المأكولات والمشروبات والتبغ :

وتشمل الحنطة، والدقيق، والأبقار، والأغنام، والماعز، والثمار الطازجة، والزبدة، والسكر، والبيض، والشعير، والسمك، والأرز، والدواجن[3]. ولقد طرأت زيادة ملموسة في حجم الواردات من تلك الأصناف؛ وذلك لسد العجز الناجم عن زيادة أعداد الوافدين الصهاينة، فضلاً عن زيادة الطلب على السكر للاستهلاك؛ ولصنع المربى والشيكولاتة، وعصير الأثمار[4].

بلغت قيمة القمح المستورد من مصر، وأمريكا عام 1934م، 232,000 جنيه فلسطيني، و349,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، ارتفعت إلى 353,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، بينما استورد الأرز من الصين والهند، وبلغت قيمته 126,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، و193,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، و162,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، واستورد السكر من مصر، وبريطانيا بقيمة 151,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، و207,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، و195,000 جنيه فلسطيني عام 1936م[5].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 186.

(2) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 142؛ أوين، روجر وآخرون : الاقتصاد الفلسطيني، ص 32.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 518؛ الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 142.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 182.

(5) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.

واستورد السمسم من الصين، والهند بقيمة 170,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، ارتفعت إلى 209,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، و248,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، بينما استوردت البطاطا من مصر، وسوريا بقيمة 73,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، و97,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، ارتفعت إلى 105,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، أما القهوة فقد استوردها الصهاينة من البرازيل بقيمة 58,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، و60,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، و56,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، واستوردت البهائم من بلغاريا، وقبرص بقيمة 344,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، ارتفعت إلى 549,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، وإلى 626,000 جنيه فلسطيني عام 1936م[1].

وبينما بلغت مستوردات الصهانية من ذلك القسم عام 1928م، 26.6% من مجموع الواردات الصهيونية، فقد ارتفعت عام 1938م، إلى 28.2% من مجموع الواردات الصهيونية للعام ذاته[2].

ب- المواد الأولية والمواد غير المصنوعة بالأكثر :

وتشمل الخشب، والبذور (التقاوي)، والحبوب، والجوز لاستخراج الزيت، وزيوت الوقود، والأسفلت، والفحم الحجري، وزيت الزيتون للصناعة، والزيت الحامض[3].

وقد ارتفعت نسبة الواردات من الأخشاب ما بين (1932-1936م)؛ بسبب ازدياد بناء الصهاينة مساكن؛ لإيواء الصهاينة الوافدين خلال موجة الهجرة الخامسة التي تعد من أكبر موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين[4].

وبينما بلغت قيمة المستورد منها من مصر، ورومانيا عام 1934م، 155,000 جنيه فلسطيني، ارتفعت إلى 199,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، لكنها تراجعت عام 1936م، إلى 189,000 جنيه فلسطيني[5]؛ بسبب اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى، وتراجع حركة البناء.

---

(1) انظر الملحق رقم (27)، ص 371.

(2) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية (عبري)، ص 119؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 74-75.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 521؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 182.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 182.

(5) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.

كما استورد الصهاينة البنزين من مصر، ورومانيا بقيمة 206,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، ارتفعت إلى 275,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، لكن الاستيراد الصهيوني من البنزين تراجع عام 1936م، إلى 209,000 جنيه فلسطيني[1].

أما البترول فقد استوردوه من سوريا، والعراق، وبلغت قيمة المستورد منه عام 1934م، 155,000 جنيه فلسطيني، و199,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، و189,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، واستورد الفحم من مصر، وسوريا، وبريطانيا، بقيمة 52,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، و92,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، و55,000 جنيه فلسطيني عام 1936م[2]. وترجع الباحثة سبب تراجع قيمة الواردات عام 1936م، إلى اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى التي استمرت حتى عام 1939م.

شكلت مستوردات الصهاينة من المواد الأولية والمواد غير المصنوعة بالأكثر ما بين (1928–1938م) حوالي 9.5% من مجموع الواردات الصهيونية لتلك الفترة[3].

ت- البضائع التي أكثرها مُصَنَّع :

وتشمل الآلات الصناعية، والألبسة، والأقمشة القطنية، والجسور، والقضبان والعوارض الحديدية، والأخشاب المعدة لصناديق الأثمار الحمضية، وأنابيب حديدية (مواسير)، ومعدات وأدوات كهربائية[4].

وقد ألفت تلك الأصناف أكبر قسم في مستوردات الصهاينة في فلسطين، حيث شكلت عام 1928م، حوالي 54.1%[5] من مجموع واردات الصهاينة، في حين بلغ معدل قيمتها السنوية ما بين (1932–1936م)، 7,232,600 جنيه فلسطيني[6]، ويلاحظ أنه في عام 1936م، أصاب الاستيراد لدى الصهاينة في فلسطين هبوط، انحصر تأثيره في المواد الأولية، والبضائع المصنوعة، ومن أسباب ذلك الهبوط، اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939م)، وما رافقها من إضراب، إضافة إلى تحسن الأحوال الاقتصادية نسبياً في الخارج، فكانت النتيجة أن قلت رؤوس الأموال الداخلية إلى فلسطين[7]، بينما شكلت حوالي 61.5% عام 1938م[8].

---

(1) انظر الملحق رقم (27)، ص 371.
(2) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.
(3) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 119.
(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 523.
(5) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 119.
(6) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 156.
(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 525.
(8) انظر الملحق رقم (28)، ص 373.

حيث تم استيراد الجسور، والقضبان، والعوارض، والأنابيب الحديدية؛ لإنشاء ميناء حيفا، ومد أنابيب البترول الواصلة من كركوك إلى حيفا، والتابعة لشركة النفط العراقية[1]، كما استورد الصهاينة في فلسطين، من بريطانيا، وفرنسا، ومصر، ملابس قطنية بقيمة 521,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، تراجعت إلى 306,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، كما استوردوا ملابس صوفية من سوريا، وإيطاليا، بقيمة 245,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، تراجعت إلى 180,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، وملابس حريرية من اليابان، وتشيكوسلوفاكيا بقيمة 307,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، تراجعت إلى 153,000 جنيه فلسطيني عام 1936م[2]، وتم استيراد الآلات الصناعية، وأدوات للمواصلات، وللزراعة، ومواد بناء.

1) الآلات الصناعية :

بلغت قيمة الواردات من الآلات الصناعية لدى الصهاينة في فلسطين عام 1932م، 304,000 جنيه فلسطيني، ارتفعت على أثر توقيع اتفاقية هعفارا عام 1933م، إلى 664,000 جنيه فلسطيني، و1,278,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، و1,394,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، لكنها تراجعت عام 1936م؛ بسبب الثورة الفلسطينية الكبرى، إلى 609,000 جنيه فلسطيني، واستمرت في التراجع خلال الأعوام التالية، فبينما بلغت قيمتها عام 1937م، 522,000 جنيه فلسطيني، تراجعت إلى 415,000 جنيه فلسطيني عام 1938م[3].

2) أدوات للمواصلات :

بلغت قيمة الواردات الصهيونية من الأدوات، والآلات اللازمة لتحسين شبكة المواصلات في فلسطين عام 1932م، 477,000 جنيه فلسطيني، ارتفعت إلى 719,000 جنيه فلسطيني عام 1933م، و1,023,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، و1,060,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، وكغيرها من الواردات تراجعت عام 1936م؛ بسبب اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 524,000 جنيه فلسطيني، وعادت لترتفع من جديد في عام 1937م، حيث بلغت 752,000 جنيه فلسطيني، وبلغت عام 1938م، 717,000 جنيه فلسطيني[4]،أما قطع غيار السيارات المستوردة من أمريكا، وبريطانيا، فقد تراجعت قيمتها من 102,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، إلى 63,000 جنيه فلسطيني عام 1936م[5].

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 52.

(2) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.

(3) هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 104.

(4) انظر الملحق رقم (29)، ص 374.

(5) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.

3) الآلات والأدوات الزراعية :

بلغت قيمة الآلات والأدوات الزراعية المستوردة لصالح الصهاينة في فلسطين عام 1932م، 276,000 جنيه فلسطيني، و530,000 جنيه فلسطيني عام 1933م، وارتفعت إلى 694,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، و769,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، وتراجعت عام 1936م، إلى 464,000 جنيه فلسطيني، و372,000 جنيه فلسطيني عام 1938م[1].

يلاحظتفوق قيمة الواردات من الآلات الصناعية، على قيمة الواردات من الآلات الزراعية، ما بين (1932–1938م)، فبينما بلغت قيمة الآلات الصناعية 5,186,000 جنيه فلسطيني، بلغت قيمة الآلات الزراعية 3,672,000 جنيه فلسطيني[2]، الأمر الذي يدلل على اهتمام الصهاينة خلال تلك الفترة بإقامة المشروعات الصناعية أكثر من اهتمامهم بإقامة المشروعات الزراعية.

4) مواد البناء :

ارتفعت قيمة الواردات من مواد البناء ما بين (1932–1938م)، بسبب ارتفاع أعداد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، خلال الموجة الخامسة التي اعتبرت من أكبر موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين[3]، فقد بلغت قيمة المستورد منها عام 1932م، 527,000 جنيه فلسطيني، ارتفعت إلى 2,141,000 جنيه فلسطيني عام 1935م، وتراجعت كغيرها عام 1936م، فبلغت قيمتها 891,000 جنيه فلسطيني، وتراجعت إلى 800,000 جنيه فلسطيني عام 1938م[4]، ومن الملاحظ أن قيمة الواردات من مواد البناء ما بين (1932–1938م)، فاقت قيمة الواردات من الآلات الصناعية، فبينما بلغت قيمة الآلات الصناعية 5,186,000 جنيه فلسطيني، بلغت قيمة مواد البناء 7,997,000 جنيه فلسطيني[5].

تراجعت قيمة المستورد من الحديد، من ألمانيا، وفرنسا من 521,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، إلى 290,000 جنيه فلسطيني عام 1936م، كذلك المستورد من أدوات السباكة الحديدية والمواسير من ألمانيا، وفرنسا، تراجع من 366,000 جنيه فلسطيني عام 1934م، إلى 243,000 جنيه فلسطيني عام 1936م[6].

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 757.
(2) هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 104.
(3) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 169.
(4) انظر الملحق رقم (29)، ص 374.
(5) هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 104.
(6) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.

ث- متفرقات :

شملت المستوردات الحكومية، والعسكرية، والبحرية، وقوى الجيش، والطيران، ومخـــازن شركة النفط العراقية، إلى جانب المقتنيات الشخصية التي كانت تـــدخل لفلـــسطين مـــع الوافـــدين الصهاينة، والأسمدة الكيماوية، والحيوانات لغير الأكل[1].

إذا استثنينا الصنفين الأخيرين (الأسمدة الكيماوية، والحيوانات لغير الأكل)، فإن الأصـــناف الداخلة تحت هذا القسم ليست جزءاً من التجارة الخارجية للصهاينة، لكنها كانت تؤثر في اقتصادهم بطريقة غير مباشرة[2].

بينما بلغ مجموع مستوردات هذا القسم عام 1928م، حوالي 9.8%، هبط إلى أدنى مستوى عام 1938م، حيث لم يشكل سوى 0.3% فقط[3]، ويمكن إرجاع سبب ذلك الهبوط إلى اشتداد الثورة الفلسطينية الكبرى، التي كانت قد بدأت عام 1936م، واستمرت حتى عام 1939م.

أبرز الدول التي استوردت منها الحركة الصهيونية سلعاً :

كان من نتائج انهيار الدولة العثمانية، وفرض الاحـــتلال البريطـــاني علـــى فلـــسطين، أن أصبحت فلسطين لأول مرة كياناً سياسياً له حدوده، وتنظيمه السياسي، والاقتـــصادي لكنـــه كـــان خاضعاً للاحتلال، وسُخّر لخدمة المشروع الصهيوني، وقد أصبح للصهاينة فيها علاقات تجارية مع العديد من الدول الأوروبية، والعربية. ومن الأمثلة على ذلك :

1- بريطانيا :

استوردت الحركة الصهيونية من بريطانيا المنـــسوجات القطنيـــة، والـــصوفية، والأدوات الكهربائية، والأسمدة، والشاي، والسكر، والملح، والسمك المجفف، والسمك المحفوظ، والـــدواجن، وآلات صناعية، وغير صناعية، وسيارات، وصفائح تنكية، والسجائر، والبيرة، والشوكولاتة[4].

اهتمت بريطانيا بالسيطرة على فلسطين، والمنطقة العربية؛ لتأمين الطريق التجاري للهند، وبالتالي المواصلات البحرية العسكرية لذلك الطريق، كما أرادت الاحتفاظ بالمنطقة لصالحها، عن طريق سيطرة أسطولها على منطقة غير متنازع عليها، فأقامت أول قنصلية بريطانية في القدس عام 1938م، وجهت معظم جهودها، ونشاطها لحماية الجالية اليهودية في فلـــسطين، بهـــدف اســـتقدام جاليات يهودية لفلسطين، لأسباب ودوافع استعمارية خاصة بها[5].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 181-182؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 157؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 684.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 526.

(3) انظر الملحق رقم (28)، ص 373.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 684-685؛ الجندي، إبراهيم : أوضـــاع التجـــارة، ص 142-143؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 530.

(5) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 22-23.

كانت بريطانيا على رأس الدول التي استوردت منها فلسطين عامة، والحركة الصهيونية خاصة، ففي عام 1920م، بلغت قيمة الواردات الفلسطينية من بريطانيا 1,513,017 جنيه إسترليني، بما يعادل 28% من قيمة مجموع المستوردات لذلك العام، وقد ارتفعت القيمة في العام التالي 1921م، حيث بلغت 1,885,406 جنيه إسترليني، بما يعادل 32% من إجمالي الواردات، وفي عام 1922م، بلغت قيمة المستوردات 1,550,502 جنيه إسترليني، أي حوالي 28%.

وقد احتلت الواردات من بريطانيا المرتبة الأولى، ما بين (1923-1925م)، فبينما بلغت نسبة الواردات منها عام 1923م، 22.7%، بلغت عام 1924م، 17.8%، وفي عام 1925م، بلغت 14.4%[1]، بينما احتلت المرتبة الثالثة[2] عام 1926م، وبلغت قيمة وارداتها 11.3%[3].

استمرت بريطانيا -رغم توقيع اتفاقية هعفارا بين ألمانيا والحركة الصهيونية في فلسطين-، أهم الدول التي تستورد منها الحركة الصهيونية في فلسطين مستلزماتها، فقد بلغت قيمة الواردات منها عام 1933م، 1,400,023 جنيهاً إسترلينياً بنسبة 12.5%، وفي العام التالي 1934م، بلغت قيمة الواردات منها 3,534,000 جنيه إسترليني[4] بنسبة 23.3%، ارتفعت عام 1935م، إلى 3,800,000 جنيه إسترليني بنسبة 21.2%، إلا أنها تراجعت في العام التالي 1936م، إلى 3,285,000 جنيه إسترليني بنسبة 17.3%، وتراجعت أكثر عام 1937م، فوصلت إلى 3,250,000 جنيه إسترليني بنسبة 20.4%، واستمرت في التراجع إلى 2,222,217 جنيه إسترليني بنسبة 19.5%[5] عام 1938م[6]. وترى الباحثة أن سبب ذلك التراجع في الواردات

---

(1) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 193-194.

(2) كانت مصر قد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة الواردات منها 26.8%، بينما احتلت سوريا المرتبة الثانية، وبلغت نسبة الواردات منها 15.5%. (محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194).

(3) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194.

(4) ذكر سعيد حمادة أن قيمة البضائع التي استوردتها فلسطين عام 1934م، من المملكة المتحدة 2,961,000 جنيه فلسطيني، ومن الممتلكات البريطانية 526,000 جنيه فلسطيني، وبذلك يكون المجموع 3,487,000 جنيه فلسطيني، في حين ذكر ماهر الشريف أن قيمة البضائع التي استوردتها فلسطين من بريطانيا عام 1934م، بلغت 2,960,706 جنيه فلسطيني، أو ما يعادل 17.9%. (محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 529؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 157).

(5) انظر الملحق رقم (30)، ص 375.

(6) كانت قيمة مستوردات فلسطين من بريطانيا ما بين (1936-1939م)، تعادل 16% من قيمة مجموع المستوردات الفلسطينية خلال تلك الفترة، وإذا أضفنا لتلك النسبة قيمة المستوردات من الممتلكات البريطانية، خلال الفترة ذاتها لظهر لنا أن قيمة مجموع البضائع التي استوردتها فلسطين من أجزاء الإمبراطورية البريطانية المختلفة ما بين (1936-1939م)، كان يعادل 21.1% من قيمة مجموع المستوردات الفلسطينية. (الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 158).

من بريطانيا ما بين (1936–1939م)، هو الأحداث السياسية التي مرت بها فلسطين حيث اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى، وما رافقها من إضراب، وإعلان أهل فلسطين المقاطعة التجارية للبضائع الصهيونية في فلسطين. إضافة إلى التجنيد الذي فرضته بريطانيا على مواطنيها، الأمر الذي أوقف المصانع والمتاجر، إضافة إلى تعرضها للقصف الألماني، الذي دمر جزءاً كبيراً من اقتصادها.

اضطرت الحركة الصهيونية في فلسطين، بسبب انقطاع خطوط المواصلات البحرية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، إلى تقليص حجم مستورداتها من بريطانيا، والاعتماد بشكل أكبر على البلدان المجاورة لها[1]. لكنها أبقت على بعض العلاقات مع بريطانيا، ومن الأمثلة على ذلك: الرسالة الموجهة بتاريخ 25 شباط (فبراير) 1942م، من قسم الجمارك والتجارة والمكوس في حيفا، إلى المستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين السيد وولش[2]، بخصوص طلب عبد القادر وفايز مهتدي استيراد أنسجة صوفية، وملابس، ومستحضرات تجميل من بريطانيا، ومصر[3].

بعد أقل من سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، عادت بريطانيا والمستوطنات التابعة لها، واحتلت الموقع الأول في لائحة الدول المصدِّرة إلى فلسطين، حيث بلغت قيمة الواردات منها عام 1946م، حوالي 38%، مقابل 22.7% في عام 1939م[4].

2- ألمانيا :

كانت واردات الحركة الصهيونية في فلسطين من ألمانيا تتألف من جسور وقضبان حديدية، وخشب للبناء، وألبسة، وأدوات ألومنيوم، وأقمشة، وأدوات موسيقية، وعقاقير طبية، ودهانات، ومشروبات كحولية، وورق، وأسمنت، وأدوات زجاجية، ومقتنيات شخصية مستعملة[5].

قبل أن تسوي الحكومة الألمانية علاقاتها السياسية بفلسطين، استأنفت صادراتها إليها منذ عام 1921م، واحتلت المرتبة الرابعة بعد بريطانيا، ومصر، والهند، بين الدول المصدرة إلى فلسطين في ذلك العام، كما احتلت المرتبة الثانية في العام التالي 1922م، بعد بريطانيا. وبينما بلغت قيمة الواردات عام 1921م، 264,889 جنيه إسترليني، بنسبة 5% من مجموع واردات فلسطين، بلغت عام 1922، 661,616 جنيه إسترليني، بنسبة 12%[6].

---

(1) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 159–160.
(2) انظر الملحق رقم (31)، ص 376.
(3) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/48/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 25 شباط (فبراير) 1942م.
(4) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 160.
(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 183؛ محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 193؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 531.
(6) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 192.

واحتلت الواردات الألمانية ما بين (1923–1925م)، المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة إلى فلسطين، وتراجعت عام 1926م، فاحتلت المرتبة الرابعة، وكانت قيمة تلك الواردات كالتالي: عام 1923م، 471,432 جنيه مصري بنسبة 9.6%، ارتفعت عام 1924م، لتصل إلى 574,066 جنيه فلسطيني بنسبة 10.3%، وفي عام 1925م، بلغت 954,329 جنيه فلسطيني بنسبة 12.4%، أما عام 1926م فقد تراجعت إلى 734,305 جنيه فلسطيني بنسبة 11.1%[1]. وترجع الباحثة سبب التراجع في الواردات إلى الأزمة الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الصهيوني عام 1926م.

استمرت قيمة الواردات الألمانية في التراجع، حيث بلغت عام 1927م، 557,617 جنيهاً فلسطينياً، إلا أنها بدأت بالارتفاع من جديد عام 1928م، فبلغت 667,218 جنيهاً فلسطينياً، وفي العام التالي 1929م، بلغت 743,656 جنيهاً فلسطينياً، واستمرت في الارتفاع لتصل عام 1930م، 762,075 جنيهاً فلسطينياً، والسبب في ذلك الارتفاع يعود إلى انتهاء الأزمة الاقتصادية التي كانت قد حلت بالاقتصاد الصهيوني عام 1926م، إلا أنها تراجعت من جديد عام 1931م، حيث بلغت 638,185 جنيهاً فلسطينياً، لكنها في العام التالي 1932م، ارتفعت إلى 775,104 جنيهاً فلسطينياً[2].

أثر اتفاقية هعفارا على العلاقات التجارية الألمانية–الصهيونية :

شرع هتلر[3] منذ وصوله إلى السلطة في ألمانيا عام 1933م، بسن القوانين والأنظمة؛ لمكافحة اليهود، وإكراههم على مغادرة البلاد[4]. وبينما أعلنت المنظمة الصهيونية مقاطعة

---

(1) انظر الملحق رقم (32)، ص 377.

(2) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194.

(3) أدولف هتلر : زعيم ألماني، ولد في عام 1889م، بقرية برونا و النمساوية، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى انضم متطوعاً إلى الجيش الألماني، واشترك في الجبهة الغربية. وعاد إلى ميونخ مع هزيمة ألمانيا، حيث تأثر بعاملين : وجود طبقة كبيرة من اليهود تعيش حياة رغد بعد هزيمة ألمانيا، مع انتشار المجاعة فيها، والثاني انتشار الأحزاب السياسية المتباينة المذاهب. اشترك في حزب العمال الألماني، الذي آلت إليه رئاسته، والذي عرف لاحقاً باسم الحزب الاشتراكي الوطني (أو النازي اختصاراً) ألف كتاب كفاحي الذي ضمنه مبادئ الحركة النازية، وفي 30 تموز (يوليو) 1934م، جمع هتلر بين منصب رئاسة الحكومة، ورئاسة الجمهورية، وعرف بلقبه الفوهرر (الفيرر) أو الزعيم، انتحر في أيار (مايو) 1945م. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج7، ص 63–65).

(4) أصدر هتلر في 7 نيسان (أبريل) 1933م، قانون العودة إلى الوظيفة العامة، بهدف تطهير أجهزة الدولة من العناصر غير المرغوب فيها من غير الآريين. وفي اليوم نفسه صدر نظام بمنع المحامين من غير الآريين من الدفاع أمام المحاكم الألمانية. وصدر في 22 نيسان (أبريل) من العام نفسه نظام لا يعترف بالأطباء غير الآريين لدى شركات التأمين الطبي. وبعد ذلك بثلاثة أيام صدرت تعليمات تحدد عدد التلاميذ، والطلبة اليهودفي المدارس الثانوية، والجامعات الألمانية وفق نسبة عدد اليهود في ألمانيا. ومنذ الأول من نيسان (أبريل)، كانت قد بدأت المقاطعة الألمانية للمتاجر اليهودية؛ بحجة الدعاية المعادية التي تشنها الصهيونية ضد ألمانيا، وقد جاء الرد اليهودي على تلك الإجراءات في الصحيفة الصهيونية الألمانية (Juedische Rund Schau) في 4 نيسان (أبريل) 1933م، في الصفحة الأولى منها، وبالخط العريض : "احملوا باعتزاز النجمة الصفراء". وانطلقت الحركة الصهيونية في العالم بحملة عنيفة ضد ألمانيا، وبدأت بمقاطعة البضائع، والمنتجات الألمانية. (محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 195–197).

المنتجات، والبضائع الألمانية، كانت ردة فعل الصهاينة في فلسطين مغايرة تماماً[1]، ذلك أن اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية أوفدت حاييم أرلوزوروف[2] (Haim Arlosoroff)، رئيس المكتب السياسي في الوكالة اليهودية، إلى ألمانيا لدراسة الوضع، فاتصل بأقطاب الصهيونية الألمان، وتم الاتفاق على أن الحل الوحيد لمشكلة اليهود الألمان هو تنظيم هجرتهم إلى فلسطين، وفق برنامج محدد، ومتفق عليه مع الحكومة الألمانية[3]، بحيث تشارك ألمانيا في تمويل ذلك المشروع[4].

كان من نتائج اتفاقية هعفارا زيادة قيمة الصادرات الألمانية إلى فلسطين، فبينما لم تزد عام 1932م، عن 775,104 جنيهاً فلسطينياً، ارتفعت في عام 1933م، 1,193,303 جنيهاً فلسطينياً، وفي العام التالي 1934م، ارتفعت إلى 1,670,000 جنيه فلسطيني، واستمرت في الارتفاع خلال الأعوام الثلاثة التالية حيث بلغت عام 1935م، 2,170,000 جنيه فلسطيني، وفي عام 1936م، 2,035,000 جنيه فلسطيني، أما عام 1937م، فقد بلغت 2,628,226 جنيهاً فلسطينياً، إلا أنها انخفضت بشكل كبير عام 1938م، حيث بلغت 644,838 جنيه فلسطيني فقط[5]، وذلك بسبب اشتداد الثورة الفلسطينية الكبرى، إلى جانب المقاطعة العربية للتجارة الصهيونية.

ترتب على انخفاض نسبة الاستيراد من ألمانيا عام 1938م، أن تقدم مدير مكتب التأمين والتحويلات بشركة هعفارا، الدكتور ورنر فيلتشنفيلد (Werner Feilchenfeld)، باقتراح قدمه للمستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين السيد وولش بتاريخ 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1938م؛ لإنشاء غرفة تجارية فلسطينية على أساس ثنائي القومية، على أن يبدأ تنفيذ المشروع بتاريخ 25 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1938م[6].

---

(1) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 197.

(2) سياسي صهيوني، ولد عام 1899 في أوكرانيا، تلقى تعليمه في ألمانيا، انضم إلى حركة الوحدة في برلين عام 1918م، وفي عام 1919م نشر مجموعة مقالات بعنوان "الاشتراكية اليهودية العالمية" وحاول فيها إيجاز المبادئ الاشتراكية اليهودية غير الماركسية، وفي عام 1922م، شارك في الاجتماع الصهيوني العالمي وانتخب عضواً في اللجنة التنفيذية الصهيونية، وفي عام 1933م بذل جهوداً لإنجاح الحملة المعروفة باسم "الترانسفير" لتهجير اليهود من ألمانيا إلى فلسطين، بالتنسيق مع الحكومة النازية، وفي حزيران (يونيو) 1933م، تم اغتياله على شاطئ تل أبيب في ظروف غامضة. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 62-64).

(3) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 197؛ المسيري، عبد الوهاب : الصهيونية والنازية، ص 152؛ Berman, Arron: Nazism the Jews and the American zionism (1933-1948), P. 39.

(4) سبق الحديث حول بنود اتفاقية هعفارا الموقعة بين الحكومة الألمانية، وقادة الحركة الصهيونية في فلسطين خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(5) انظر الملحق رقم (32)، ص 377.

(6) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/124/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1938.

جاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة عام 1939م، بعد كل من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، في حين اختفت نهائياً من قائمة الدول المصدرة إلى فلسطين بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية[1]، بسبب هزيمتها في الحرب، ووقوعها تحت الاحتلال، الذي قسم أراضيها.

3- الولايات المتحدة الأمريكية :

اشتملت واردات الصهاينة في فلسطين من الولايات المتحدة الأمريكية على : طحين القمح، والتفاح، والبرادات –الثلاجات– وقطعها، والسيارات، وأجسام السيارات، و"التراكتورات"، وقطع السيارات ولوازمها، إضافة إلى التبغ[2].

وقد بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1923م، 8.3%، تراجعت عام 1924م، إلى 7.3%، وعادت لترتفع من جديد عام 1925م، حيث بلغت 9.1%، ثم انخفضت في العام التالي 1926م، إلى 5.2%[3]، بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الصهيوني عام 1926م.

وقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بعد بريطانيا، وألمانيا عام 1934م، فقدمت 8.5% من مستوردات فلسطين، وشغلت المنزلة نفسها في عام 1935م، فكانت حصتها 8.4%، وفي السنتين التاليتين هبطت إلى الدرجة الخامسة حيث سبقتها سوريا، ورومانيا، وقدمت 7.2% في سنة 1936م، و6.9% في سنة 1937م. والسبب الرئيس لذلك التراجع هو الهبوط الكبير في مستوردات السيارات، من 192,112 جنيهاً فلسطينياً في عام 1935م، إلى 54,953 جنيهاً فلسطينياً فقط في عام 1936م، وكذلك هبطت مستوردات أجسام السيارات، والتراكتورات من 158,621 جنيهاً فلسطينياً في عام 1935م، إلى 49,245 جنيهاً فلسطينياً في عام 1936م[4]، وكان ذلك بمثابة نتيجة طبيعية للثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت عام 1936م، واستمرت حتى عام 1939م.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939م، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الثانية بعد بريطانيا، وبلغت نسبة الواردات منها 13.3% من مجموع واردات فلسطين لذلك العام، إلا أنها تراجعت خلال سنوات الحرب، حيث بلغت نسبة الواردات منها عام

---

(1) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 159.
(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 532.
(3) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194.
(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 532.

1943، فقط 7%، وبدأت تسترجع مكانتها من جديد عقب انتهاء الحرب فبلغت نسبة الواردات منها عام 1946م، 8%[1] من مجموع واردات فلسطين لذلك العام[2].

وكان التبغ أحد السلع التي استوردها الصهاينة في فلسطين من الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فبتاريخ 30 آذار (مارس) 1942م، طلب مدير مصنع بيجارنو بروز لإنتاج التبغ والسجائر في تل أبيب، من المستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين السيد وولش، أن يعمل على تسهيل إيصال شحنة التبغ المشتراة بموجب تصريح استيراد التبغ رقم 47877 الصادر بتاريخ 30 تموز (يوليو) 1941م، والمشتراة من شركة ميسريس ديبرال إخوان (Messre, Dibrell Brothers) في ولاية دانفيلي، بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي يبلغ وزنها عشرة أطنان[3].

4- رومانيا :

كانت الأصناف الرئيسة التي استوردت من رومانيا الحيوانات (الثيران، والبقر، والعجول)، والدواجن، والأخشاب لصنع صناديق الحمضيات، وللبناء، والبترول (الزيت غير المكرر، وزيت الوقود، والبنزين، والكيروسين)[4].

ارتفعت حصة رومانيا منذ عام 1934م، حيث أصبحت في المرتبة الخامسة بين الدول المصدرة إلى فلسطين، وقدمت لها 6.3% من مجموع مستورداتها، وفي خلال عام 1935م، ارتفعت النسبة إلى 6.8%، وخلال العامين 1936، و1937م أصبحت رومانيا في المنزلة الرابعة، إذ ارتفعت حصتها إلى 7.6% عام 1936م، و8.6% عام 1937م، وفي عام 1937، زاحمت رومانيا سوريا على المنزلة الثالثة مزاحمة شديدة، ولم تتفوق عليها سوريا إلا بـ 2,406 جنيه فلسطيني فقط[5].

توقف الاستيراد تقريباً من رومانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) حيث بلغت نسبة الاستيراد عام 1939م، 8.2% تراجعت إلى 0.5% عام 1943م، في حين بلغت قيمة المستوردات منها عام 1946م، عقب انتهاء الحرب 0.1% فقط[6].

---

(1) انظر الملحق رقم (33)، ص 378.

(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 159.

(3) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 30 آذار (مارس) 1942م.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 183؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 532.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 531-532.

(6) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 159.

5- أستراليا :

استورد الصهاينة في فلسطين من أستراليا القمح والدقيق[1]، ورغم تراجع قيمة المستوردات من أستراليا، حيث شكلت عام 1920م، حوالي 5% من مجموع مستوردات فلسطين، تراجعت عام 1922م، إلى 2% فقط[2]. ومع ذلك ظلت العلاقات التجارية بين الحركة الصهيونية في فلسطين ممثلة بصفة رسمية بحكومة الاحتلال البريطاني، والحكومة الأسترالية، فقد أرسلت الحكومة الأسترالية بتاريخ 6 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1945م، إلى مكتب حكومة الاحتلال البريطاني تخبره بأن السيد سيريل مبسكومب ستيل (Cyril Mpscombe Steel) قد عين خلفاً للسيد جيمس باين (James Payne) (كمفوض تجاري للحكومة الأسترالية في القاهرة)، وتطلب منه تقديم التسهيلات، والمعونة الملائمة للسيد ستيل خلال زياراته للمناطق الواقعة تحت إدارة الحكومة البريطانية[3].

6- دول الشرق الأوسط :

إن التجارة بين فلسطين والبلدان المجاورة لها، سوريا، ولبنان، ومصر، والعراق،وتركيا قبل الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، كانت محدودة؛ لأنها دول زراعية بالدرجة الأولى، وتنتج كثيراً من السلع المتشابهة[4].

وكان النظام الجمركي السائد في فلسطين خلال العهد العثماني يقضي بفرض رسوم جمركية قيمتها 11% على البضائع المستوردة، و1% على البضائع المصدرة، وكانت البضائع المستوردة من تركيا، ومصر، وسوريا، تعامل معاملة خاصة، حيث فرضت ضريبة بقيمة 8% فقط على البضائع الواردة من تركيا، ومصر، أما البضائع المستوردة من سوريا فكانت معفاة من كل الرسوم الجمركية[5]. واستمر ذلك النظام قائماً في فلسطين حتى استبدلته حكومة الاحتلال البريطاني، عندما أصدرت قانون الرسوم الجمركية في 15 آب (أغسطس) 1924م، الذي ألغى المعاملة الخاصة التي كانت تتمتع بها البضائع التركية، والمصرية، والسورية في فلسطين[6].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 183.

(2) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 193.

(3) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/18/45، الرسالة الصادرة بتاريخ 6 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1945م.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 562.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 187؛ أوضاع التجارة، ص 144.

(6) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 685؛ للمزيد حول القانون انظر قانون الرسوم الجمركية، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 627.

وقد ارتفعت نسبة الواردات من دول الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، من 18% عام 1939م، إلى 60% عام 1943م[1].

أ- سوريا ولبنان :

استوردت فلسطين من سوريا القمح، والشعير، والبيض، وطحين القمح، والألبسة، والمنسوجات الحريرية، والأحذية الجلدية، والأسمنت، والبطاطا، والمعكرونة والشعرية[2].

كان رصيد تجارة فلسطين مع سوريا إيجابياً حيث بلغت قيمة الواردات من سوريا عام 1923م، 16.5%، وفي العام التالي 1924م، بلغت 17.8%، وبينما تراجعت قيمة الواردات قليلاً عام 1925م، حيث بلغت 14.1%، عادت لترتفع من جديد عام 1926م، حيث بلغت 15.5%[3].

استمرت تجارة فلسطين مع سوريا في الارتفاع، حيث بلغت قيمة الواردات منها عام 1927م، 882,132 جنيهاً فلسطينياً، وفي العام التالي 1928م، بلغت 944,654 جنيهاً فلسطينياً، وارتفع حجم الواردات عام 1929م، ليصل إلى 1,055,611 جنيهاً فلسطينياً[4]. وربما يرجع سبب ذلك إلى الاتفاقية الخاصة بالرسوم الجمركية التي عقدت بين سوريا وفلسطين في أيار (مايو) 1929م[5]، وفي عام 1930م، بلغ حجم الواردات 1,035,411 جنيهاً فلسطينياً، وفي العام التالي 1931م، هبط حجم الواردات قليلاً ليصل إلى 1,016,873 جنيهاً فلسطينياً، واستمر في الهبوط ليبلغ عام 1932م، 813,218 جنيهاً فلسطينياً، وفي العام التالي 1933م بدأ بالارتفاع قليلاً، ليبلغ 924,663 جنيهاً فلسطينياً[6]، ويعزى ذلك الهبوط في حجم الواردات من سوريا عامي 1932م، و1933م، إلى هبوط قيمة الجنيه الإسترليني، وبالتالي هبوط قيمة الجنيه الفلسطيني في أيلول (سبتمبر) عام 1931م، الأمر الذي جعل البضائع السورية تظهر غالية الثمن بالجنيهات الفلسطينية، والارتفاع في قيمة المستوردات من سوريا منذ عام 1934م، يوافق الارتفاع العام في قيمة مجموع المستوردات[7]، حيث بلغت قيمة المستوردات عام 1934م، 1,083,095 جنيهاً فلسطينياً، وفي العام التالي 1935م، بلغت 1,310,363 جنيهاً فلسطينياً،

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 686.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 562.

(3) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 561.

(5) سبق الحديث حول اتفاقية الرسوم الجمركية بين سوريا وفلسطين في المبحث الأول من هذا الفصل.

(6) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 203؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 561؛ سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 136.

(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 562؛ برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 203.

واستمر حجم المستوردات من سوريا في الارتفاع ليبلغ خلال الأعوام الثلاثة1936، 1937، 1938م، على التوالي 1,401,484 جنيهاً فلسطينياً، 1,374,444 جنيهاً فلسطينياً، 1,014,953 جنيهاً فلسطينياً[1].

ترتب على ارتفاع حجم الواردات من سوريا عام 1938م، أن تقدم مدير مصنع "إتريث" للمعكرونة والشعيرية، بتاريخ 28 نيسان (أبريل) 1938م، بطلب إلى المستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين السيد وولش، يطلب منه فرض ضريبة استيراد على شحنات المعكرونة والشعيرية المستوردة من سوريا، –التي كانت معفاة من الرسوم الجمركية بموجب الاتفاقية الخاصة بالرسوم الجمركية بين سوريا وفلسطين الصادرة عام 1929م–؛ وذلك بهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية[2].

كما توجهت شركة "تنوفا" لتسويق منتجات التجمعات التعاونية الزراعية الصهيونية في فلسطين، بأكثر من طلب، للمستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين، بهدف فرض ضرائب جمركية على المنتجات المستوردة من سوريا؛ وذلك لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية. ومن الأمثلة على ذلك :

1– بتاريخ 23 أيلول (سبتمبر) 1938م، طلبت "تنوفا" فرض ضرائب جمركية على مختلف الخضار، والفواكه المستوردة من سوريا[3].

2– بتاريخ 3 تشرين أول (أكتوبر) 1938م، طلبت تنوفا فرض ضريبة بمقدار 40 مليمتر على كل كيلو عسل، و40 ليرة لبنانية على كل طن من العسل المستورد من سوريا[4].

اضطرت الحركة الصهيونية، بسبب انقطاع خطوط المواصلات البحرية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إلى زيادة مستورداتها من الدول المجاورة خاصة سوريا، ولبنان، حيث بلغ حجم الاستيراد من سوريا ولبنان عام 1939م، 9.3% من مجموع مستوردات فلسطين، إلا أن حجم المستوردات تراجع عام 1943م، إلى 5%، وبقي كذلك حتى انتهاء الحرب، وخلال عام 1946م، بلغ حجم المستوردات تقريباً 4.5% من مجموع مستوردات فلسطين[5].

---

(1) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 201؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 561.

(2) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/106/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 28 نيسان (أبريل) 1938م.

(3) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/104/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 23 أيلول (سبتمبر) 1938م.

(4) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/107/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 3 تشرين أول (أكتوبر) 1938م.

(5) الشريف، ماهر : تاريخ فلسيطن، ص 159.

وكان من مستوردات الحركة الصهيونية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية البصل من لبنان، والقمح من سوريا، حيث أرسل المستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين السيد وولش إلى مسؤول الإمدادات في الحكومة اللبنانية السيد أنطوني إيد بتاريخ 13 كانون ثانٍ (يناير) 1942م، يطلب منه إرسال 50 طن من شتلات البصل إلى حكومة فلسطين، وذلك من خلال عملائها في بيروت إبراهيم هيتي وفريوس[1]. وبسبب احتمال نقص كمية القمح اللازمة للاستيطان الصهيوني عام 1942م، عرض السيد غيلات –وهو عضو استشاري في لجنة مراقبة المواد التموينية، وصاحب مطحنة كبرى للقمح، ومدير شركة فرانغو أي غيلات في يافا–، على المستشار الاقتصادي لحكومة فلسطين السيد وولش بتاريخ 11 آذار (مارس) 1942م، استيراد القمح من الدول المجاورة؛ سوريا، ومصر، وتركيا، والعراق[2].

ب– مصر :

استوردت فلسطين من مصر الأرز، والسكر، والأسفلت، والسمك الطازج، والمملح، والبيض. وقد كانت قيمة تلك الأصناف المستوردة تقريباً 60% من مجموع المستوردات من مصر[3].

كانت تجارة فلسطين مع مصر أقل كثيراً في الأهمية من تجارتها مع سوريا، ويظهر ذلك من خلال حجم الواردات، حيث استوردت فلسطين من مصر عام 1920م، بمبلغ 730,783 جنيهاً إسترلينياً، وهو ما شكّل 14% من مجموع مستوردات فلسطين لذلك العام، ورغم أن ما استوردته فلسطين في العام التالي 1921م، كان بمبلغ 731,879 جنيهاً إسترلينياً، إلا أنه شكّل 13% فقط، وفي العام التالي 1922م، تراجعت واردات فلسطين من مصر إلى 564,249 جنيهاً إسترلينياً، شكّلت 11% من مجموع واردات فلسطين لذلك العام[4].

استمرت قيمة واردات فلسطين من مصر في التراجع ما بين (1923–1925م) فبينما شكلت عام 1923م، 7.3%، بلغت عام 1924م، 6.9%، في حين بلغت عام 1925م، 6.1% فقط من مجموع المستوردات لذلك العام، إلا أنه في عام 1926م حدث تغير مفاجئ حيث قفز حجم الواردات إلى 26.8%[5]. ولقد حافظ حجم الواردات على معدله تقريباً ما بين (1927–

(1) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/13/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 13 كانون ثانٍ (يناير) 1942م.
(2) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/FC/12/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 11 آذار (مارس) 1942م.
(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 565.
(4) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 193.
(5) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194.

1933م)، فبينما بلغت قيمة الواردات عام 1927م، 1,755,538 جنيهاً فلسطينياً، بلغت عام 1933م، 1,208,227 جنيهاً فلسطينياً[1].

حدث هبوط مفاجئ في قيمة المستوردات من مصر عام 1934م، فقد بلغت قيمتها 456,832 جنيهاً فلسطينياً بنسبة 3.01%، وهو ناتج عن التغيير في تقسيم المستوردات من التقسيم حسب البلدان المشحونة منها البضائع، إلى التقسيم حسب البلدان التي منها البضائع في الأصل، وقد أثر ذلك التغيير خاصة في أرقام المستوردات من مصر؛ لأن تلك الأرقام حتى عام 1934م، كانت تشمل كميات كبرى من البضائع المشحونة بالسفن إلى فلسطين عن طريق مصر[2].

ارتفعت قيمة الواردات من مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فبينما بلغت قيمتها عام 1939م، 4.8%، بلغت عام 1943م، 7.5%، ويعود ذلك لتوقف خطوط المواصلات مع الدول الأوروبية خلال سنوات الحرب. وبمجرد انتهاء الحرب، تراجع حجم الواردات من مصر حيث بلغ عام 1946م، 2.3% فقط من مجموع واردات فلسطين لذلك العام[3].

دول أخرى :

استوردت فلسطين عامة، والحركة الصهيونية خاصة عدة سلع وبضائع من عدد من الدول الأخرى، أهمها :

- بلجيكا : جسور وزوايا وقضبان حديدية.
- تشيكوسلوفاكيا : أنابيب حديدية، ومنسوجات قطنية.
- بولندا : خشب لصنع صناديق الحمضيات.
- اليابان : أقمشة قطنية[4].
- قبرص : البطاطا.
- الهند : الفول السوداني المقشر.
- بلغاريا : بذور عباد الشمس.
- يوغسلافيا : المواشي (الثيران، والبقر، والعجول)، والأسمنت، والخشب المعد لصناديق الأثمار الحمضية.
- جزر الهند الشرقية : السكر.

---

(1) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 203؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 564.
(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 563.
(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 159.
(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 183.

- إيران : البترول غير المكرر، وزيت الوقود.
- تركيا : الغنم والحملان[1].

2) الصادرات :

كانت صادرات فلسطين طوال عهد الاحتلال البريطاني تتوزع على الأقسام الرئيسة التالية:

1- المنتوجات الزراعية، والمواد الغذائية.

2- المواد الأولية، والبضائع غير المصنعة.

3- البضائع المصنعة[2].

أ- المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية :

كانت صادرات المنتوجات الغذائية والمواد الزراعية تشكل الحصة الأكبر في الصادرات، حيث لم تهبط خلال سنوات العشرينيات، والثلاثينيات عن 70% من مجموع صادرات فلسطين من منتجاتها المحلية، فخلال السنوات الخمس من (1927-1931م)، بلغت قيمة الصادرات 1,270,000 جنيه فلسطيني، أو ما يعادل 75.2% من مجموع صادرات فلسطين، وبلغ المعدل السنوي خلال السنوات الست التالية من (1932-1937م)، 1,330,000 جنيه فلسطيني، أو ما يمثل حوالي 86.3% من المعدل السنوي لمجموع الصادرات الفلسطينية[3].

وقد شكلت الحمضيات أهم صنف في صادرات فلسطين على الإطلاق، حيث شكلت عام 1925م، 44.5% من مجموع صادرات فلسطين، وارتفعت القيمة عام 1930م، لتبلغ 84.4%، وبلغت عام 1935م، 83.4%، إلا أنها بدأت بالتراجع بعد ذلك حيث بلغت عام 1938م، 74.7%[4]، واستمرت في التراجع خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لتوقف خطوط المواصلات وخاصة التصدير إلى أوروبا[5]، لتصل عام 1944م، إلى 10.7%، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تعد معدلات تصدير الحمضيات إلى سابق عهدها، وذلك لسببين هما :

1- ظلت حركة التجارة الدولية صعبة.

2- تدمير جزء كبير من بيارات الحمضيات في فلسطين، خلال سنوات الحرب.

فبلغت قيمة الصادرات منها عام 1946م، 19.9% من إجمالي الصادرات[6].

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 532-533.

(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 160؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 683.

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 533-534؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 683.

(4) ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية (عبري)، ص 14.

(5) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 746؛ هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 109.

(6) ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية (عبري)، ص 14-15.

ب- المواد الأولية، والبضائع غير المصنعة :

شملت الجلود الخام، والمجففة، والصوف الخام، والكبريت، وكانت تمثل نسبة ضئيلة جداً من صادرات فلسطين، ومنذ عام 1936م، أصبحت الجلود فقط تصدر بكميات كبيرة؛ مما أدى إلى زيادة نسبة مساهمة أصناف ذلك القسم في مجموع الصادرات الفلسطينية، من 1.7% في عام 1934م، إلى 6.5% في عام 1937م، أو بحسب القيمة من 55,000 جنيه فلسطيني في عام 1934م، إلى 377,000 جنيه فلسطيني في عام 1937م[1].

كما ظهرت منتجات تصديرية جديدة، كان أبرزها البنزين، والمازوت من مصفاة حيفا، والفوسفات، والماس المصقول[2]، وذلك خلال سنوات الأربعينيات[3].

ت- البضائع المصنعة :

شملت البسكويت، والمربى، والمشروبات الكحولية، والكولونيا، وصابون غسل الثياب، والبوتاس، والبروم، والأسنان الصناعية، والأسمنت، والألبسة، والجوارب، وبعض العقاقير الطبية، ومنتجات الورق[4].

كان الإنتاج الصهيوني يوجه في الأغلب إلى السوق المحلية، دون الاعتماد على الأسواق الخارجية، حتى بداية الثلاثينيات. وقد صُدِّرت للخارج بضائع مصنعة بلغت قيمتها 313,000 جنيه فلسطيني في عام 1933م، كانت تمثل 5.8% من إجمالي الإنتاج الصناعي الصهيوني في ذلك العام، ثم ارتفعت قيمة المصدر إلى 320,000 جنيه فلسطيني في العام التالي 1934م، بنسبة 4.9%، وتلقي الوكالة اليهودية بمسؤولية ضعف تلك النسبة على كاهل حكومة الاحتلال البريطاني

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 542؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 161؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 684.

(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 163؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 746.

(3) أدى ذلك إلى تعويض الانتكاسة التي أصابت صادرات الحمضيات خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وإلى ارتفاع قيمة الصادرات من 5,100,000 جنيه فلسطيني عام 1939م، إلى 24,400,000 جنيه فلسطيني، عام 1946م، وبلغت الصادرات النفطية منها 3.6 ملايين جنيه فلسطيني، مع العلم بأنه لم يكن للصادرات النفطية علاقة بالحرب، حيث تم الانتهاء من إنشاء خط أنبوب النفط العراقي خلال سنوات الثلاثينيات، وتم إنشاء معمل تكرير النفط الأول في فلسطين في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الثانية، في حين بلغت قيمة الصادرات من الماس المصقول عام 1946م، 5.5 مليون جنيه فلسطين، أو ما نسبته 37% من القيمة الإجمالية لمجموع الصادرات الفلسطينية. (بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 684؛ ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية (عبري)، ص 15).

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 180؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 162).

متهمة إياها بالتقاعس عن السعي في سبيل خلق أسواق خارجية للإنتاج الصهيوني في فلسطين[1]، إلى جانب سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها في فلسطين، مع الدول الأجنبية[2].

دول التصدير :

تعددت الصادرات التي أخذت طريقها من فلسطين للخارج، وإن كان محصول الحمضيات قد استأثر على النسبة الأعلى منها، كما تعددت الدول التي اتجهت إليها تلك الصادرات، وإن كانت بريطانيا قد احتلت المرتبة الأولى، فإن باقي الصادرات أخذت طريقها إلى ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الشرق الأوسط، وغيرها من الدول.

1- بريطانيا :

تكونت الصادرات الفلسطينية إلى بريطانيا من السلع الزراعية، والمواد الخام اللازمة للصناعة كالحمضيات، والبوتاس، والكروم، واستوعبت بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية (1939م تحديداً) ما نسبته 51.5% من قيمة الصادرات الفلسطينية، وبسبب ظروف الحرب، وتحول التجارة إلى منطقة الشرق الأوسط تراجعت المستوردات البريطانية، وفي أعقاب الحرب مباشرة عادت الصادرات الفلسطينية، صوب أسواقها التقليدية، فارتفعت نسبة الاستيعاب البريطاني للصادرات الفلسطينية من 14.5% في عام 1943م، إلى 28% في عام 1946م[3].

2- ألمانيا :

اقتصرت صادرات فلسطين إلى ألمانيا على المنتجات الزراعية، وبخاصة الحمضيات، ولقد احتلت ألمانيا المرتبة الثانية بعد بريطانيا، بين الدول المستوردة من فلسطين حتى عام 1935م، ثم تراجعت مستورداتها فأصبحت تحتل المرتبة الخامسة عام 1936م، واستمرت في التراجع حتى بداية الحرب العالمية الثانية، ويرجع سبب ذلك الانخفاض في قيمة المستوردات الألمانية إلى الثورة الكبرى (1936-1939م)، وإلى القيود التي فرضتها حكومة الاحتلال البريطاني على الاستيراد اعتباراً من عام 1936م[4].

3- الولايات المتحدة الأمريكية :

ارتفعت نسبة ما استوردته الولايات المتحدة الأمريكية من 1.6%، ما بين (1936-1939م)، إلى 18.3% عام 1943م، وإلى 16.3% عام 1944. ويرجع سبب ذلك الارتفاع إلى

---

(1) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 140.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 684.

(3) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 685.

(4) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 201-202.

بروز الولايات المتحدة الأمريكية كسوق لإنتاج الصهاينة من الماس المصقول، فقد استوعبت ما يزيد عن 70% منه[1]، إلى جانب استيرادها عصير الحمضيات[2].

4- دول الشرق الأوسط :

نتيجة لانقطاع خطوط المواصلات البحرية، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، اتجهت معظم الصادرات الفلسطينية نحو الأسواق العربية، وعلى الأخص نحو سوريا ولبنان، ففي عام 1943م، استوردت دول الشرق الأوسط ما نسبته حوالي 63.5% من قيمة مجموع الصادرات الفلسطينية لذلك العام[3].

أ- سوريا :

صدرت فلسطين إلى سوريا زيوتاً للأكل غير زيت الزيتون، والألبسة وجلود الغنم والماعز، وصابوناً لغسل الثياب، والبرتقال، والبطيخ الأحمر، والحلويات والمربيات، وخيوطاً قطنية[4].

وبينما بلغ حجم صادرات فلسطين إلى سوريا عام 1927م، 260,727 جنيهاً فلسطيناً، ارتفع عام 1936م، إلى 310,248 جنيهاً فلسطينياً، وفي العام التالي بلغت قيمة الصادرات أكثر من ضعفي العام السابق، حيث بلغت عام 1937م، 625,264 جنيهاً فلسطينياً[5].

ب- مصر :

استوردت مصر الصابون، وكميات قليلة من زيت الزيتون للأكل؛ بالإضافة إلى كميات أخرى من زيت الزيتون للصناعة، وغير ذلك من زيوت روح العطورات، بالإضافة إلى الخمر[6].

ترتب على فرض الحكومة المصرية عام 1931م ضرائب جمركية عالية على الواردات من فلسطين، أن تراجع حجم الصادرات الفلسطينية إليها، فبينما بلغت قيمة الصادرات عام 1927م، 552,669 جنيهاً فلسطينياً، تراجع إلى 177,945 جنيهاً فلسطينياً عام 1931م، واستمر ذلك حتى عام 1936م، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها 63,000 جنيه فلسطيني[7].

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 685.

(2) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/1/43، الرسالة الصادرة بتاريخ 6 كانون ثانٍ (يناير)، 1943م.

(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 164.

(4) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 562.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 562-564.

(6) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 565.

(7) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 202؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 565.

إلا أن الحكومة المصرية عقدت اتفاقية مع فلسطين في آب (أغسطس) 1936م، ترتب عليها زيادة الصادرات الفلسطينية إلى مصر بعد ذلك، حيث بلغ حجم الصادرات إليها عام 1937م، 99,242 جنيهاً فلسطينياً[1].

صادرات أخرى إلى بلدان متفرقة :

- بلغاريا : أسلاك كهربائية، فقد أرسل برويدو Broido (مدير شركة الأسلاك الكهربائية)، إلى مدير الصناعات الثقيلة في حكومة الانتداب البريطاني، رسالة بتاريخ 22 تشرين أول (أكتوبر) 1945م، حول طلب بلغاريا استيراد 1,200,000 متر من أسلاك VRP، و430,000 متر من أسلاك PBJ، ولعدم إمكانية إتمام عملية الدفع المباشر من بلغاريا، اقترحت إجراء صفقة مقايضة لتصدير الأسلاك، مقابل استيراد ألواح الشبابيك الزجاجية من بلغاريا[2].
- تشيكوسلوفاكيا : حمضيات، تم تصدير الحمضيات إلى تشيكوسلوفاكيا، عن طريق الشركة التركية التي قامت بدور الوسيط بين فلسطين وتشيكوسلوفاكيا، حيث قامت بشراء الحمضيات، وإعادة تصديرها إلى تشيكوسلوفاكيا[3].
- السودان : حمضيات، حصلت وكالة الحمضيات الفلسطينية بتاريخ 16 آذار (مارس) 1942م، على إذن من مجلس تسويق الحمضيات بيافا، سمح لها بتصدير 360 صندوقاً من البرتقال إلى السودان تحت قسيمة رقم 22252، وفي الثامن عشر من الشهر نفسه صدّرت الوكالة 156 صندوق برتقال تحت قسيمة رقم 24953، كما حصلت على إذن آخر بتصدير 516 صندوق برتقال للسودان، وقامت الوكالة باستئجار قاطرتين من محطة السكة الحديد، وبعد التأكد من سلامة البرتقال في الصناديق، فوجئت الوكالة من خلال عملائها في الإسكندرية بقرار وزارة الزراعة بمنع تصدير الحمضيات، وإعادته إلى فلسطين؛ لأجل بيعه إلى السلطات العسكرية البريطانية القائمة في فلسطين[4].
- هولندا : حمضيات.
- بلجيكا : حمضيات، وبوتاس[5].

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 564.

(2) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/12/45، الرسالة الصادرة بتاريخ 22 تشرين أول (أكتوبر) 1945م.

(3) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/13/45، الرسالة الصادرة بتاريخ 7 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1945م.

(4) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/68/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 24 آذار (مارس) 1942م.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 547.

- سان سلفادور : زيت زيتون، طلب مصنع شمن للزيوت النباتية من حكومة الاحتلال البريطاني أن تشمل الاتفاقيات التجارية التي عقدتها بريطانيا، مع عدد من الدول، والتي منحت منتجات بريطانيا، وما تبعها من مستوطنات، حق التمتع بدفع الحد الأدنى من التعريفة الجمركية، حيث إن فلسطين مستثناة من ذلك الحق، لأنه لم يتم الإشارة إليها في تلك الاتفاقيات؛ ولأن زيت الزيتون الفرنسي، والإيطالي يتمتعان بحق دفع الحد الأدنى من التعريفة الجمركية، فإنه يصعب على زيت الزيتون الفلسطيني المنافسة خاصة في سان سلفادور التي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لمصنع شمن؛ لذلك طلب أن تعقد اتفاقية تجارية جديدة بين بريطانيا، وسان سلفادور في أقصر وقت ممكن[1].

ثانياً : العجز في الميزان التجاري :

تميز الميزان التجاري[2] للتجارة الخارجية الصهيونية في فلسطين بالعجز الدائم، طوال عهد الاحتلال البريطاني، ومن أسباب ذلك العجز أن المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب كانت قد منحت جميع الدول الأعضاء في عصبة الأمم أفضلية اقتصادية في التعامل التجاري مع فلسطين، الأمر الذي ترتب عليه خضوع فلسطين لنظام الباب المفتوح في التجارة الخارجية[3]. إلى جانب ارتفاع معدلات الاستيراد للفرد الواحد، مقابل قلة التصدير الخارجي[4].

وقد اتخذت الواردات الصهيونية إلى فلسطين بالأغلب شكل آلات، ومواد خام، ومواد بناء؛ نظراً لتزايد أعداد الوافدين الصهاينة، وتحسن مستوى المعيشة لديهم[5].

---

(1) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/109/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 1 حزيران (يونيو) 1938م.

(2) الميزان التجاري : بيان أو حساب تسجل الدولة فيه ما ينشأ لها من حقوق (أو إيرادات)، وما يترتب عليها من ديون (أو مدفوعات)، بسبب تصدير واستيراد السلع بين المقيمين فيها، والمقيمين في الخارج خلال مدة معينة، يجري العمل على أن تكون سنة، ويسمى ميزان التجارة المنظورة أو العمليات المنظورة؛ لأن السلع المصدرة والمستوردة تمر تحت نظر رجال الجمارك فيفحصونها ويسجلونها في بياناتهم، والميزان التجاري قسم من أقسام ميزان المدفوعات، ولذلك لا يمكن الحكم على مركز بلد في معاملاته مع الخارج بناء على الميزان التجاري وحده، فقد يكون الميزان التجاري في عجز مع الخارج وضد صالح الدولة، ومع ذلك تكون بقية المعاملات الأخرى مع الخارج والتي يشملها ميزان المدفوعات كافية لتغطية ذلك العجز، أو لتوليد فائض. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج6، ص 510-511).

(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 152.

(4) انظر الملحق رقم (34)، ص 379.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 488؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربية، ص 683؛ أوين، روجر وآخرون : الاقتصاد الفلسطيني، ص 31.

تم تمويل العجز في ميزان التجارة الخارجية بفعل الصادرات غير المنظورة، كالسياحة[1]، وتحرك رأس المال الوافد إلى فلسطين مع الوافدين الصهاينة[2]، والذي قدر ما بين (1918–1938م)، بحوالي 110 مليون جنيه فلسطيني تقريباً[3]، بينما بلغ العجز في الميزان التجاري عام 1932م، 4,855,000 جنيه فلسطيني، غطت رؤوس أموال الوافدين الصهاينة منها 3,850,000 جنيه فلسطيني، وبذلك بقيت قيمة العجز فقط 1,005,000 جنيه فلسطيني، وفي العام التالي 1933م، بلغت قيمة العجز 8,349,000 جنيه فلسطيني، غُطى منها 6,550,000 جنيه فلسطيني من خلال استثمارات الوافدين، وبقيت قيمة العجز فقط 1,799,000 جنيه فلسطيني، وفي عام 1934م، كان العجز بقيمة 10,858,000 جنيه فلسطيني، سُدِّد منها 9,400,000 من استثمارات الأموال، وبقي فقط 1,458,000 جنيه فلسطيني، وفي عام 1935م، كان العجز بقيمة 12,504,000 جنيه فلسطيني، بعد أن غطت استثمارات الأموال 10,700,000 جنيه فلسطيني، ولم يبقَ سوى 1,804,000 جنيه فلسطيني[4]. بينما غطت أموال الوافدين عام 1936م، 6,800,000 جنيه فلسطيني، من أصل 8,392,000 جنيه فلسطيني، بذلك بقي 1,592,000 جنيه فلسطيني لم تُغَطَّ، وعام 1937م، ساوت قيمة العجز 8,519,000 جنيه فلسطيني، 6,000,000 منها غطتها أموال الوافدين، ولم يبقَ سوى 2,519,000 جنيه فلسطيني كعجز حقيقي، وأما عام 1938م، بلغت قيمة العجز 5,099,000 جنيه فلسطيني، غطت أموال الوافدين منها 4,700,000 جنيه فلسطيني، وبقي فقط 399,000 جنيه فلسطيني كعجز حقيقي[5]. كما تم تمويل العجز خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من خلال المشتريات العسكرية البريطانية، التي زادت قيمتها عن 100,000,000 جنيه فلسطيني[6].

خلاصة :

تطورت التجارة الخارجية للصهاينة في فلسطين ما بين (1918–1948م)، فبينما اشتملت الواردات على المأكولات والمشروبات، والمواد الأولية، والبضائع المصنعة، كانت معظم الصادرات من المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية، وخاصة الحمضيات.

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 1684؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 153.

(2) انظر الملحق رقم (35)، ص 380.

(3) هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 106.

(4) هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 107.

(5) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 757.

(6) ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية (عبري)، ص 6.

تعددت الدول التي استوردت منها الحركة الصهيونية، وكان أبرزها : بريطانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ورومانيا، وأستراليا، ودول الشرق الأوسط (سوريا، ولبنان، ومصر)، في حين صدَّر الصهاينة سلعاً إلى دول عدة منها : بريطانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الشرق الأوسط، وتشيكوسلوفاكيا، والسودان، وهولندا، وبلجيكا، وسان سلفادور.

امتازت التجارة الصهيونية في فلسطين ما بين (1918–1948م)، بارتفاع حجم الواردات، مقابل انخفاض حجم الصادرات؛ الأمر الذي ترتب عليه عجز دائم في الميزان التجاري، ولقد تم التغلب على ذلك العجز من خلال الأموال التي جلبها الوافدون الصهاينة معهم إلى فلسطين، إلى جانب ارتفاع حجم مشتريات الجيش البريطاني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945).

الفصل السادس

تطور قطاع الخدمات الصهيوني في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م)

المبحث الأول : الصحة والتعليم والمؤسسات الثقافية الصهيونية في فلسطين (1918-1948م).

المبحث الثاني : المواصلات والاتصالات والمصارف والكهرباء عند الصهاينة في فلسطين (1918-1948م).

المبحث الأول

الصحة والتعليم والمؤسسات الثقافية الصهيونية في فلسطين (1918-1948م)

أولاً : الصحة.

ثانياً : التعليم الصهيوني.

ثالثاً : المؤسسات الثقافية.

صرفت السلطات البريطانية في فلسطين ما بين (1919–1939م) ميزانيتها على الشكل التالي : 29% للشؤون الإدارية، و29% للأمن والمحاكم، و(10–20%) للخدمات الاجتماعية (تعليم وصحة)، و30% خصصت لتطوير البنية التحتية. فالنسبة الأكبر من مصروفات الحكومة خصصت للخدمات الاقتصادية، التي انعكست إيجابياً على تطور قطاع الخدمات الصهيونية في فلسطين، ومنها : الصحة، والتعليم، والمؤسسات الثقافية، وطرق المواصلات، والاتصالات، والنقود والمصارف، والكهرباء.

أولاً : الصحة :

ظهر تنسيق وتعاون واضح بين الحكومة البريطانية، والحركة الصهيونية، مما أسهم في تطوير مؤسسات القطاع الصحي للصهاينة في فلسطين، وكانت بدايتها على شكل مؤسسات خيرية، حتى أن مستشفى هداسا في القدس أصبحت المركز الطبي الأول في ذلك الوقت، لإسهامها في القضاء على الملاريا[1].

أرسلت منظمة هداسا في صيف عام 1918م، وفداً طبياً لفلسطين؛ ليدير المستشفى القديم في يافا، ويحسن وضع مستشفيات القدس. وهكذا كانت بداية تطور القطاع الصحي لدى الصهاينة في فلسطين[2].

الإنفاق على الصحة :

اهتمت دائرة الصحة العامة التابعة لحكومة الاحتلال البريطاني، بالجانب الصحي للصهاينة في فلسطين، فقد استفاد من تلك الخدمات عام 1921م، 5,022 صهيونياً، وارتفع العدد إلى 6,718 عام 1922م، رغم أنهم كانوا يحتفظون لأنفسهم بدائرة صحية خاصة بهم، أنفقوا عليها ما بين عامي (1921–1923م)، نحو 200,000 جنيه فلسطيني، أما بالنسبة للعرب (مسلمون ومسيحيون)، فبلغ عدد المستفيدين منهم من الخدمات المقدمة من حكومة الاحتلال البريطاني عام 1921م، 170 شخصاً، ارتفع عددهم في العام التالي 1922م، إلى 188 شخصاً فقط[3].

وبلغ ما أنفقته حكومة الاحتلال البريطاني على الصحة عام 1944م، –وكان معظم اعتماد العرب على الخدمات الحكومية في ذلك المجال– 500,000 جنيه فلسطيني، في حين بلغ ما أنفقه

---

(1) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 151؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 99؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 206.

(2) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 99.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 222.

صندوق المرضى التابع للهستدروت وحده في العام ذاته 1,200,000 جنيه فلسطيني[1]، ويدل ذلك على التمييز الواضح من حكومة الاحتلال البريطاني، لصالح الصهاينة.

مكافحة الأمراض والأوبئة :

أنشأت السلطات البريطانية فترة الحكم العسكري في فلسطين ما بين (1918-1920م)، وبالتعاون مع المؤسسات الطبية الصهيونية في فلسطين، منظومة "الطب الوقائي"؛ لمعالجة الأمراض، والقضاء على الأوبئة، وخصصت الحكومة حوالي 10% من ميزانيتها للعلاج الطبي، وللطب الوقائي، وساهمت المؤسسات الصهيونية بالتخفيف من انتشار الحمى، وقد تركزت الجهود في البداية في المدن التي أقامها الصهاينة، أو تركزوا فيها مثل حيفا والقدس ويافا، وبعد ذلك حازت المستوطنات على الاهتمام الطبي[2].

أنشأت الحكومة البريطانية العيادات، وطوّرت المراكز الصحية في المستوطنات، والبلدات، وقدمت الخدمات، والإرشادات الطبية من خلال تلك المراكز -خاصة للأمهات، وطلاب المدارس- حول الحمى، والملاريا، وقامت بتوفير المياه الصالحة للشرب في المستوطنات النائية، كما عملت على تطوير شبكات الصرف الصحي المحلية، كما قامت الوفود الطبية بزيارة المستوطنات بشكل دوري لتوجيه السكان، وبمشاركة (هداسا) تم نقل المرضى للمستشفيات في المدن، وتم إنشاء وحدات طبية متنقلة مزودة بطواقم طبية، كانت تزور المستوطنات بشكل دوري[3].

استفاد الصهاينة من قانون مكافحة الملاريا لعام 1922م، الذي خول دائرة الصحة العامة جميع السلطات والصلاحيات؛ لإرغام ملاك الأراضي ومستأجريها من الفلسطينيين على تنفيذ أية إجراءات توعز بها الدائرة المذكورة على حسابهم الخاص، فأصبح بمقدور دائرة الصحة أن تتولى أعمال المكافحة في رقعة واسعة من الأراضي، وتتسق لتنفيذ الخطة الموضوعة لذلك، وكان ما أنفقه الصهاينة لمكافحة الملاريا يستهدف توسيع مستوطناتهم، وشراء المساحات الكبيرة من الأراضي التي كانت مرتعاً للملاريا منذ سنوات طويلة[4].

---

(1) الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام، ص 54.

(2) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 139؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 151.

(3) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 151؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 139.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1145.

تطور أعداد الأطباء الصهاينة :

كان لدى الصهاينة في فلسطين عام 1921م، نحو 274 طبيباً عاماً، و43 طبيب أسنان، و51 طبيب ولادة وأطفال، و99 صيدلية، وبحلول عام 1944م، بلغ العدد 2,521 طبيباً عاماً، و742 طبيب أسنان، و496 صيدلي، و507 طبيب أطفال وولادة[1]، والسبب في ذلك يرجع إلى قدوم عدد كبير من الأطباء مع وافدي الموجة الخامسة من الهجرة الصهيونية (1932-1936م).

المستشفيات وعدد الأَسِرّة :

بلغ إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات الصهيونية عام 1921م، حوالي 1,456 سريراً، وبحلول عام 1945م، وصل عدد الأسرة في المستشفيات الصهيونية حوالي 4,139 سريراً[2].

ترتب على النسبة الضئيلة في عدد الأسرة بالمستشفيات التابعة للحكومة البريطانية، عجز الحكومة عن تلبية طلبات الأهالي، وظهور العيادات، والمستوصفات، والمستشفيات الخاصة لسد ذلك النقص؛ فازدهرت تلك المستشفيات، وزاد عددها، ونما نشاطها خاصة ما بين (1930-1936م)، حين هاجر عدد كبير من الأطباء الصهاينة من دول أوروبا إلى فلسطين، وبدأ قسم الصحة التابع للإدارة الصهيونية بالعمل في سنوات الثلاثينيات تحت اسم "اللجنة الصحية" ودعم مالياً كل المؤسسات الصحية[3].

تحسن وضع العلاج في المستشفيات الصهيونية، فخلال عام 1939م، تم إنشاء مركز طبي تابع للجامعة العبرية، في منطقة جبل سكوبس بالقدس، بالتعاون مع مؤسسة هداسا في أمريكا، وضم المركز مشفى (هداسا) الجامعي التابع لمؤسسة مئير روتشيلد، ومدرسة (هينريتا زولد) للتمريض، ومبنى (رانولف) الذي خصص لدراسة علم الطفيليات، والأساليب الصحية، وقسم علم التشريح، ومعمل الأبحاث السرطانية، ومعمل الأبحاث الهرمونية[4].

وبينما أسست هداسا مدرسة التمريض الأولى عام 1922م، والقسم الأول لجراحة المخ في فلسطين، فقد أنشأت كلية الطب الأولى التابعة للجامعة العبرية عام 1948م[5].

---

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 99.

(2) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 99.

(3) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 206؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1143.

(4) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 704.

(5) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 717؛
Gerner, Deborah: One land two peoples, P. 17.

الوفيات من الأطفال :

تدنت نسبة وفاة الأطفال عند الصهاينة في فلسطين، فبينما بلغ عدد الصهاينة عام 1925م، 121,725 نسمة، بلغ عدد حالات الوفاة من الأطفال لديهم حوالي 132 حالة، وبحلول عام 1945م ارتفع عدد السكان الصهاينة في فلسطين إلى 579,000 نسمة، في حين انخفض عدد الوفيات من الأطفال لديهم إلى 36 حالة[1].

دور الحركة الصهيونية في دعم القطاع الصحي :

اهتمت الحركة الصهيونية بتوفير الرعاية الصحية، والاجتماعية للصهاينة في فلسطين، فأنشأت العديد من المؤسسات لتحقيق ذلك، وكان أبرزها :

- صندوق المساعدات (مشعان) : Mishan

أُسس عام 1931م، برأسمال قدره 1,236 جنيهاً فلسطينياً، من أجل تقديم المساعدات المالية السريعة، في الأحوال الطارئة لمن يحتاجها من أعضاء الهستدروت، كحالات المرض، أو البطالة، أو غير ذلك. وقد أدار الصندوق دوراً للعجزة، والمسنين، وأنشأ مؤسسة خاصة لتزويد المحتاجين بالطعام، والأغذية بأسعار رمزية[2]، وكل تلك الأعمال من شأنها المساهمة في تحسين الوضع الصحي لأعضاء الهستدروت وأسرهم.

- صندوق المرضى (كوبات حوليم) : Kuppat Holim

أنشأه الهستدروت عام 1933م، بهدف الإشراف على الحالة الصحية لأعضائه، وكان الصندوق يدير ثلاث مستشفيات ضخمة، وعدداً من المصحات، ودور النقاهة، ويقدم خدماته مجاناً، كما دعم الصندوق قيام عدة مؤسسات طبية مثل : مستشفى العفولة، ومستشفى أرزا للمعاقين، وبلغت ميزانية الصندوق عام 1937م، نحو 220,000 جنيه فلسطيني[3].

وفي حين بلغ ما أنفقته حكومة الاحتلال البريطاني على الصحة عام 1944م (وكان اعتماد العرب في معظمه على الخدمات الحكومية في ذلك المجال) نصف مليون جنيه، بلغ ما أنفقه صندوق المرضى التابع للهستدروت وحده في العام ذاته 1,200,000 جنيه[4].

---

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 99؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 241؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 245..

(2) القاضي، ليلى : الهستدروت، ص 56-57؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 192.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 163؛ صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 49؛ القاضي، ليلى : الهستدروت، ص 55-56؛ ناؤور مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 206.

(4) الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام، ص 54.

- صندوق المرضى القومي (كوبات حوليم ليئوميت) Kuppat Holim Lyomeet:

أُسس عام 1933م بمبادرة من الدكتور يعقوب فاينشال، وعدد من الأطباء الذين تم فصلهم من أعمالهم عقب مقتل أرلوزوروف، ولقد أكد المدير العام الأول للصندوق "ميلمدوفيتش" أن باب العضوية في الصندوق مفتوح لكل الموظفين و(المواطنين) بغض النظر عن أصولهم الدينية، أو (القومية)، أو العرقية، أو الانتماء السياسي، وأولى الصندوق أهمية للعمال، الذين لا ينتمون للهستدروت العامة[1].

وصلت خدمات الصندوق إلى كل تجمع سكني يهودي في المدن والأحياء والمستوطنات، وقدمت الخدمات الصحية للوافدين الجدد، وللمتدينين، والعلمانيين، والأقليات. ووفر الصندوق التأمين الصحي للأعضاء، وخدمات العلاج الكاملة في المستشفيات، وكذلك التأمين على الحياة. وقام بحملات توعية واسعة في مجال الإرشاد الصحي، عبر المحاضرات، والكراسات، والدورات مثل : "برئيوت لكول" أي "الصحة للجميع"، وبذل جهوداً خاصة لإنعاش الوافدين الجدد[2].

- نجمة داود الحمراء :

جمعية طبية صهيونية تقدم الإسعاف الأولي، وهي موازية لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أنشئت عام 1920م، في تل أبيب كذراع طبي لمنظمة الهاغاناة، وأصبحت الجمعية الطبية المتخصصة بالإسعافات الأولية وخدمات الطوارئ والإنقاذ[3].

أنشأت منظمة الهاغاناة فرعاً لنجمة داود الحمراء في حيفا، وآخر في القدس، وقامت باستغلال تلك المؤسسة الطبية في عدة مجالات أهمها :

1- نقل الأسلحة ورجال الهاغاناة، وبعض المواد الممنوعة.
2- تنسيب الفتيات، وانتقاء الأفضل منهن، والقيام بتدريبهن على السلاح، وبذلك أصبحت نجمة داود الحمراء مفتاحاً لدخول الفتيات للهاغاناة، خاصة في حيفا.
3- تدريب طواقم كبيرة من الفتيات على الإسعاف الأولي.
4- تزويد المستوطنات بوحدات إسعاف أولي، وحقائب علاجية تساعد في معالجة المصابين حال تعرضها لهجوم عربي[4].

---

(1) أبو جلهوم، سامي : تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية، ص 114-115.
(2) أبو جلهوم، سامي : تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية، ص 115.
(3) منصور، جوني : معجم الأعلام والمصطلحات، ص 472.
(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 198.

نستنتج مما سبق أن القطاع الصحي لدى الصهاينة في فلسطين، تطور وبشكل ملحوظ، ما بين (1918–1948م)، في جميع الاتجاهات، بدليل تقدم الطب الوقائي؛ لمكافحة الأمراض والأوبئة، وتطور المستشفيات، وزيادة أعدد الأسرة فيها، كذلك زيادة أعداد الأطباء العاملين في المستشفيات، وفي جميع التخصصات، وتناقص أعداد الوفيات من الأطفال، وإن كان لحكومة الاحتلال البريطاني دور في تحقيق ذلك، فقد كان العبء الأكبر على عاتق الحركة الصهيونية ذاتها. ومعلوم أن قطاع الصحة من القطاعات الحيوية في المجال الاقتصادي، ففيه يعمل عدد كبير من أطباء وصيادلة وممرضين ومسعفين وإداريين، إلى جانب أهمية الصحة لجميع الوافدين الصهاينة كباراً وصغاراً، مما يؤثر على مستوى إنتاجهم في مجالات عملهم أياً كانت.

ثانياً : التعليم الصهيوني :

ارتبط تطور التعليم اليهودي في فلسطين، بموجات الهجرة الصهيونية، التي تركت أثراً بارزاً على التعليم، حيث ساهمت في تنويع المجالات التعليمية، إلى جانب كثافة الخبرات المتنوعة، لكل جماعة يهودية قدمت إلى فلسطين. ولقد اتسم النظام التعليمي اليهودي آنذاك بثلاث صفات هي: البناء المؤسسي، والمضمون الخاص بالهوية اليهودية، ولغة البناء التعليمية[1].

وقد اتبعت الحركة الصهيونية آنذاك نهج التعليم العلماني، الذي هدف إلى نقل الصهاينة من ثقافتهم اليهودية التقليدية، إلى ثقافة حية متجددة، بهدف صياغة مفهوم الوطن (القومي) الجديد بشيء أكثر حداثة[2].

واختارت سلطات الاحتلال البريطاني آنذاك أن لا تلزم نفسها بدعم المؤسسات التعليمية، والثقافية في فلسطين؛ مما أفاد اليهود والصهاينة من التعليم العام، فقد أعلنوا أنهم يريدون أن يتولوا بأنفسهم الإشراف على مدارسهم الخاصة، مع أقل قدر ممكن من التدخل الحكومي، كما خططوا ليتضمن صك الانتداب ذلك، فإلى جانب المادة (22) التي كفلت الاعتراف باللغة العبرية واحدة من اللغات الرسمية الثلاث في فلسطين (العربية، والإنجليزية، والعبرية)، فقد نصت المادة (10) على حق كل طائفة في الحفاظ على مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها[3]، فكان من الواضح أن الصهيونيين أرادوا أن يديروا مدارسهم على أسس (قومية) لصنع جيل يناسب الدولة التي سعوا لإنشائها في فلسطين، فالمدارس المختلطة التي كانت تضم العرب واليهود، سوف

(1) Shlomo, Swirski: Politics and Education in Israel, P. 19.
(2) Shlomo, Swirski: Politics and Education in Israel, P. 20.
(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 411–414؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1124.

تميل "بنظرهم" إلى التعاون بين العرب واليهود في النهاية، وبالتالي سوف تجرد "الوطن القومي اليهودي" من الصفة اليهودية الخالصة والمميزة[1]؛ لذلك كان النظام التعليمي العربي تحت إدارة حكومة الانتداب مباشرة، بينما النظام التعليمي الصهيوني لا تديره الحكومة مباشرة، وإنما من خلال سلطة صهيونية مركزية، ما دام الصهاينة قد أخذوا على عاتقهم العناية بشؤون التعليم.

وقد كانت سلسلة مدارس مزراحي[2]، نموذجاً للفصل التعليمي خاصة وأنها خصصت لاستيعاب القادمين الجدد، التي كان يرى فيها القائمون على النظام التعليمي الصهيوني، فترةً لتعديل النظام التعليمي، خاصة وأن الوافدين في معظمهم كانوا من الطبقات الأقل حظاً في التعليم[3].

1) مراحل التعليم الصهيوني في عهد الانتداب البريطاني :

تكون السلم التعليمي في المدارس الصهيونية من شبكة متكاملة من مؤسسات التعليم التي تبدأ من رياض الأطفال، وحتى الجامعة العبرية، التي وقفت على رأس الهرم التعليمي، وهي مرتبة كالتالي :

أ- رياض الأطفال :

تعد رياض الأطفال إحدى الظواهر البارزة في التعليم الصهيوني، وينظر إليها باعتبارها حجر الأساس في بناء التعليم الصهيوني، وكانت تستقبل الأطفال في سن الرابعة والخامسة، والسادسة. وفي المستوطنات الزراعية كان يلتحق الأطفال في سن الثانية، والثالثة من أعمارهم. وكانت رياض الأطفال مستقلة عن المدارس الابتدائية، ومنها عدد قليل يُلحق بالمدارس. وكانت تديرها المؤسسات الخاصة، والبلديات والمجالس المحلية، ويتلقى فيها الأطفال التعليم باللغة العبرية[4].

أشارت المصادر الصهيونية إلى أن عدد الأطفال الذين التحقوا في الرياض التابعة للتعليم الصهيوني الذي أداره، وموّله مجلس الاتحاد الصهيوني "الفيعاد هاخنوخ"[5] بلغ 2,525 طفلاً،

---

(1) قانون المعارف لعام 1933م، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 693-698.
Shlomo, Swirski: Politics and Education in Israel, P. 19.

(2) كانت تلك المدارس تمثل وجهة النظر الأرثوذكسية، ذات الطابع الديني اليميني، والتي أولت الدراسات الدينية اهتماماً كبيراً، وقد حظيت باحترام الحركة الصهيونية حيث عهد إليها المجلس التنفيذي اجتماعه الاستثنائي الثالث المنعقد في لندن عام 1920م بالإشراف على التربية الدينية. (عايش، سائد : اليهودية الأرثوذكسية، ص 173؛ القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 37).

(3) Shlomo, Swirski: Politics and Education in Israel, P. 19-20.

(4) بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، ص 51-52؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 358.

(5) يقصد به "مجلس التعليم الصهيوني"، شكل عام 1914م بهدف الإشراف على السياسة العامة للتعليم في جميع المدارس الصهيونية، ولكنه لم يكن يملك السلطة في رسم السياسة الداخلية للمدارس الصهيونية، التي عرفت منذ العام الدراسي (1926-1927م) باسم المدارس العبرية العمومية. كما تولى فحص ميزانية التعليم التي كانت تقدمها دائرة التعليم الصهيونية. (القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 35).

وشكّل أولئك نسبة 25% من مجموع التلاميذ اليهود في المدارس الصهيونية في العام الدراسي 1918–1919م[1]، كما حرصت الوكالة اليهودية على إنشاء قسم خاص بالإدارة التعليمية التابعة لها، لمتابعة رياض الأطفال، وأشرفت في عام 1927م، على 84 روضة، ضمت 3,400 طفل صهيوني، ويرجع اهتمام الوكالة اليهودية برياض الأطفال؛ لأنها كانت أفضل السبل لتعليم الأطفال الصهاينة اللغة العبرية؛ لأنهم كانوا منحدرين من أجناس متباينة، ويتكلمون لغات مختلفة[2]، وفي العام الدراسي 1947/1946 كانت يتبع المجلس القومي اليهودي "فيعاد ليئومي" 392 روضة أطفال ضمت 13,791 طفلاً. كما أن عدد رياض الأطفال بلغ حوالي 52% من مجموع المدارس التابعة لفيعاد ليئومي[3].

ب- المدارس الابتدائية :

وهي المرحلة الثانية بعد رياض الأطفال، وكانت تقبل التلاميذ الصهاينة في سن السادسة، أو السابعة من أعمارهم، ومدة الدراسة فيها ثماني سنوات، وتعادل السنة الثامنة السنة الأولى ثانوي في مدارس حكومة الانتداب، والتعليم الابتدائي الصهيوني اختياري وليس إلزامياً، ورغم ذلك فإن 90% من أطفال الصهاينة الذين في سن التعليم التحقوا بالمدارس الابتدائية. وكان التعليم الابتدائي أساس التعليم الصهيوني، ففي العام الدراسي 1923–1924م، بلغ عدد المدارس التابعة للمنظمة الصهيونية 102 مدرسة، من بينها 65 ابتدائية، ضمت 8,289 تلميذاً، أو ما يوازي 75% من عدد التلاميذ في المدارس الصهيونية[4]. وفي العام الدراسي (1943–1944م)، التحق بالمدارس الصهيونية (مدارس فيعاد ليئومي، ومدارس خصوصية) 97,991 تلميذاً، من بينهم 63,777 تلميذاً في المدارس الابتدائية، أو ما يعادل 65% من التلاميذ الصهاينة في جميع المدارس[5]. وكانت النفقات المالية التي أنفقها فيعاد ليئومي على المدارس الابتدائية مستمدة من بلديات القدس، وحيفا، لكنها كانت ضئيلة جداً، حيث كانت السيطرة العربية على تلك البلديات كبيرة جداً؛ مما حال دون تأمين واردات محلية مناسبة[6].

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 25.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 359.

(3) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 25.

(4) البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب، ص 53؛ القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 26؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1125.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 26.

(6) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 700.

ت- المدارس الثانوية :

احتلت المدارس الثانوية الترتيب الثالث في السُّلَّم التعليمي الصهيوني، وضمت ثلاثة أنواع من المدارس، هي :

1- **المدارس الثانوية الأكاديمية (النظرية) :**

ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، وكانت تقبل التلاميذ في سن الرابعة عشرة، أو الخامسة عشرة، وينتهي التلاميذ من الدراسة الثانوية في سن الثامنة عشرة، أو التاسعة عشرة[1]. وكانت مؤسسات خاصة تدير المدارس الثانوية، وتعتمد في نفقاتها بشكل رئيس على رسوم التعليم التي يدفعها التلاميذ، ولا تتلقى العون المادي من (الفيعاد ليئومي) إلا في حدود ضيقة للغاية، مثل تقديم عدد من المنح الدراسية للتلاميذ المتفوقين، بينما أشرف الفيعاد ليئومي على الامتحانات النهائية للدراسة الثانوية، والتي تؤهل حامليها للالتحاق بمعهد التخنيون، أو الجامعة العبرية[2].

2- **المدارس الثانوية الفنية :**

على النقيض مما كانت عليه المدارس الزراعية العربية في قلة أعدادها، وقلة إمكاناتها، وإهمال سلطات الانتداب لها، تمتعت المدارس الزراعية الصهيونية بكثرة أعدادها، وكان من أشهرها مدرسة خضوري في الجليل الأسفل، ومدرسة بردس حنا، ومدرسة مكفيه إسرائيل، التي كانت تستوعب 400 طالب وطالبة لمرحلة ما بعد الإعدادية، وكذلك مدرسة نهلال الزراعية، كما كانت هناك مدارس زراعية خاصة كمدرسة الأليانس، وهداسا، إضافة إلى حقول التدريب في المستوطنات[3]. كما أسست منظمة المرأة الصهيونية العالمية[4] (World Woman Zionist Organization) (منظمة الويزو) مدرستين زراعيتين للبنات، تلقت فيها الفتيات العلوم النظرية، ثم كانت تطبقها عملياً في الحقل. كما أنشأت منظمة الويزو مزرعة تدريبية في مستوطنة نس تسيونة[5] (Nes Tsiunh) عام 1932م، قدمت فيها منهاجاً دراسياً مدته عامان، وضمت 120 صهيونية وافدة، كما أنشأت الوكالة اليهودية مدارس

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 26.

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 26-27.

(3) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 345؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 395.

(4) أنشئت في لندن عام 1921م، خلال انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني عشر، وقد حددت مهامها في مجالات التعليم، ورعاية الطفولة، ومساعدة الشباب، وتدريب الفتيات على العمل الزراعي، والحرفي، والتمريض، ومساعدة الوافدات الجديدات على الاندماج في التجمع الصهيوني في فلسطين، وتشجيع دراسة اللغة العبرية، والأدب، والتاريخ اليهودي، وإعداد النساء اليهوديات في الخارج للهجرة إلى فلسطين. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 172-173؛ www.palestineeinoy.net).

(5) أسسها الصهاينة عام 1883م، على مساحة 2000 دونم، جنوب شرق يافا، في أراضي وادي حنين. (الأحمد، نجيب : الاستيطان والهجرة الصهيونية، ص 148).

زراعية لنشر التعليم الزراعي بين الجيل الجديد من أبناء المستوطنين، وبناتهم. كذلك عاون اتحاد الفلاحين الصهاينة[1] في المجال ذاته[2].

وكان طلاب المدارس الزراعية يدخلون كلية الزراعية التابعة للجامعة العبرية؛ لمتابعة دراستهم العليا، أو المعهد الزراعي الجامعي القومي الذي أسسته المنظمة الصهيونية، ولم يكن لحكومة الانتداب أي إشراف، أو مراقبة على تلك المدارس الزراعية الصهيونية[3].

ومن المدارس الثانوية الفنية التي كانت تتبع مؤسسة مزراحي التعليمية مدرسة ماكس باين في تل أبيب، التي سُميت بذلك الاسم نسبة إلى أحد قادة العمال الصهاينة، وقد أشرف على إنشاء تلك المدرسة الجمعية العمالية القومية، بالاشتراك مع الهستدروت. واستقبلت المدرسة الطلاب الحاصلين على الشهادة الابتدائية، وكانت تقدم دورات تدريبية تصل مدتها إلى عامين، أو ثلاثة، وترتكز فيها الدراسة على أعمال ميكانيكا السيارات، والسباكة، وصناعة الأقفال، والنجارة، كما كان للغة العبرية، وبعض الموضوعات العامة نصيب من الدراسة فيها[4].

كان لدى الصهاينة ما بين (1922–1947م)، 33 مدرسة فنية، وزراعية، مقابل 6 مدارس عربية فقط[5].

تطور أعداد المدارس، والمعلمين، والطلبة الصهاينة (1918–1948م) :

بلغ عدد المدارس الصهيونية العاملة في فلسطين عام (1918–1919م)، 110 مدرسة، عمل فيها 584 مدرساً، وضمت 11,220 طالباً[6]، أي حوالي 19.2 طالباً لكل مدرس.

وبينما بلغ إجمالي المدارس في فلسطين عام (1920–1921م)، 662 مدرسة، كان منها 170 مدرسة للصهاينة[7]، عمل فيها 814 مدرساً، وكان يتعلم فيها 18,000 طالب[8]، أي

---

(1) منظمة اتحد بداخلها كل الإقطاعيين أصحاب الحقول، والمزارع الزراعية الصهاينة، وأصبحت تمثلهم في الأمور العامة، والمهنية، وكان هدفها الاهتمام بالمشاكل والمسائل الاقتصادية المهنية، والثقافية التربوية، فاهتمت بمجال النمو الزراعي، والإنتاج، والتسويق، ومعظم أعمالها تركزت في البيارات، والكروم، وزراعة الفواكه، وتربية الدواجن. كما أنشأت مؤسسة بردس لرعاية شؤون الحمضيات في فلسطين (زراعة، وتسويقاً، وتصديراً)، كما أقامت المدرسة الثانوية الزراعية في بردس حنا، وفي عام 1930م، أصدرت المجلة الأسبوعية "البستاني". (شرف، موشيه : (قيم) قاموس الصهيونية وإسرائيل (عبري)، ص 86).

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 395.

(3) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 345.

(4) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 702.

(5) الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام، ص 54.

(6) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 233.

(7) بلغ عدد المدارس في فلسطين عام (1920–1921م) 662 مدرسة، كانت كالتالي : 170 مدرسة للصهاينة، 311 مدرسة تتبع الحكومة البريطانية، 139 مدرسة مسيحية، 42 مدرسة إسلامية. (زمين، يهشوع: من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 101).

(8) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 101.

حوالي 22.1 طالباً لكل مدرس. وفي العام الدراسي (1930–1931م)، كان عدد المدارس الصهيونية 377 مدرسة، عمل فيها 1,669 مدرساً، وكان يدرس فيها 33,500 طالب[1] بنسبة 20.7 طالباً لكل معلم.

ارتفع عدد المدارس الصهيونية عام (1934–1935م)، إلى 497 مدرسة، عمل فيها 2,498 مدرساً، وتعلم فيها 51,359 طالباً[2] أي حوالي 20.5 طالب لكل معلم. وبحلول عام (1938–1939م)، ارتفع عدد المدارس الصهيونية إلى 714 مدرسة، عمل بها 3,602 مدرساً، وكان يدرس بها 78,500 طالب أي حوالي 21.7 طالباً لكل معلم، وارتفع عدد المدارس الصهيونية إلى 997 مدرسة بحلول عام (1946–1947م)، عمل بها 5,961 معلماً، وكان يتعلم بها 112,800 طالباً[3] بنسبة 18.7 طالب لكل معلم.

ومن الملاحظ مدى الجودة في العملية التعليمية لدى الصهاينة في فلسطين، حيث تراوح متوسط عدد الطلاب لكل مدرس ما بين (1918–1947م) (18.9–21.7) طالب لكل معلم، وهو مناسب جداً في العملية التعليمية.

كانت المدارس الصهيونية مختلطة، ضمت البنين والبنات معاً، فيما عدا المدارس الدينية التابعة لحزب عمال مزراحي (هابوعيل همزراحي)[4]، ومنظمة أجودات إسرائيل[5]، وبعض المدارس التابعة للمؤسسات الدينية المحافظة[6].

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 41.

(2) انظر الملحق رقم (36)، ص 381.

(3) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 101.

(4) هابوعيل همزراحي : (العامل الشرقي) تفرع عن همزراحي عام 1922م، سعى إلى تنظيم وتوحيد صفوف العمال المتدينين الذين رفعوا شعار "التوراة والعمل". وأكد الحزب على أنه حزب صهيوني (قومي) إلى جانب كونه دينياً. ومن ذلك المنطلق عارض فرضية الحركة الصهيونية العلمانية بأن الدين موضوع شخصي، ورأى أن مهام الحزب الأساسية تتلخص في تعميق روابط المستوطنين اليهود مع تعاليم وفرائض الدين اليهودي. (السعدي، غازي : الأحزاب والحكم، ص 315).

(5) منظمة عالمية دينية وسياسية لليهود المتدينين، اعتمدت مبدأ حل جميع القضايا اليهودية بموجب التوراة، أسست عام 1912م، في مدينة كاتوبيتس، عارضت المنظمة الصهيونية بشدة وحاربتها بسبب معارضتها المبدئية للاشتراك في الهستدروت. حاربت المؤسسات التعليمية العبرية، وفرض اللغة العبرية كلغة حديثة. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 10؛ السعدي، غازي : الأحزاب والحكم، ص 316).

(6) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 28.

لغات التعليم في المدارس الصهيونية :

كان من الطبيعي أن يحمل الوافدون الصهاينة إلى فلسطين، عدداً من اللغات حسب المناطق التي عاشوا فيها قبل مجيئهم إلى فلسطين، وكان من أهم اللغات التي استخدموها في مدارسهم :

- لغة اللادينو[1] : فقد التحق نحو 66% من التلاميذ الصهاينة في المدارس غير اليهودية (الخاصة أو العمومية)، والمدارس الدينية، وكانت معظم تلك المدارس تعلم بلغة اللادينو.
- اللغة العربية : وكان يتكلم بها اليهود الوافدون من الدول العربية، وكانت تُدَرَّس في المدارس اليهودية ذات الطابع التقليدي[2].
- اللغة العبرية : شهدت موجة الهجرة الصهيونية الثالثة (1919–1923م) تبني اللغة العبرية للتعليم في تخنيون حيفا[3]، ولأن غالبية المهاجرين الجدد القادمين لفلسطين، لم يكونوا يعرفون العبرية، فقد أشرفت الوكالة اليهودية على إعطاء مقررات لغوية، في المدارس التي أقيمت في المستوطنات الزراعية[4]، وانتقلت إلى عدد من رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية، والثانوية في المدن، وبلغ عدد المدارس التي علمت باللغة العبرية، ما يقارب من 60 مدرسة كانت غالبيتها في المستوطنات الزراعية، فيما عدا ست مدارس ابتدائية في مختلف المدن، والمدارس الثانوية في يافا، وتل ابيب، والقدس، ومدرسة بازل للفنون، ومدرسة مكافيه إسرائيل الزراعية. وكانت تلك المدارس تخضع لإدارة عدد من المؤسسات المختلفة، ولكنها كانت متفقة على استخدام اللغة العبرية للتعليم في المدارس التابعة لها[5].

2) مؤسسات التعليم العالي الصهيوني في فلسطين :

تمكن الصهاينة في فلسطين من تطوير التعليم، وإكمال مراحله بتأسيس مؤسسات التعليم العالي، وكان من أهمها :

---

(1) Ladino : هي مزيج من اللغة العبرية، والأسبانية، كانت منتشرة بين اليهود الأسبان، ويهود البحر المتوسط. (القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 23).

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 23.

(3) نشب نزاع بين أنصار تعليم اللغة العبرية الحديثة، وبين إحدى المنظمات اليهودية–الألمانية التي عرفت باسم الهليفسرين عام 1914م، التي حاولت إدخال اللغة الألمانية للتعليم في معهد التخنيون، وعارض القسم الأكبر من السكان اليهود إدخال اللغة الألمانية في المعهد، وتلقى أنصار اللغة العبرية التأييد من المنظمة الصهيونية. (القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص30؛ Frank, W. and others: The history of Israel, P. 46).

(4) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ص 335.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 23–24.

أ- الجامعة العبرية :

خطط الصهاينة لإنشاء جامعة عبرية في القدس؛ لتكون مركزاً للحياة العلمية الاستيطانية في فلسطين، وكان أول من دعا لضرورة تأسيس تلك الجامعة ليون مندلسون (Leon Mandelstan)، في حين وضع هيرمان شابيرا[1] (Herman Shapira) أول خطة واضحة لإنشاء جامعة يهودية في فلسطين، ووجدت فكرته التأييد، والعطف من مختلف الأوساط اليهودية؛ نتيجة للعراقيل، والقيود التي وضعتها الجامعات، والمعاهد العليا في عدد من الدول الأوروبية على دخول الطلاب اليهود، وتمكن شابيرا من عرض وجهة نظره، أمام المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل (Bazle) عام 1897م[2].

في عام 1908م، نوَّه الدكتور إسرائيل برهام، لأهمية تأسيس جامعة يهودية في القدس؛ تتولى التعليم باللغة العبرية[3]، فقد دعا المؤتمر الحادي عشر المنعقد في فينا عام 1913م[4]، إلى إنشاء الجامعة العبرية في القدس[5]، وبدأت أولى الخطوات العملية لإنشاء تلك الجامعة عام 1914م، حينما زار الدكتور جوديا ماغنس[6] Judah Magnes فلسطين، وقام بشراء قطعة الأرض على جبل المشارف (سكوبس)، ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، حال دون تنفيذ مشروع بناء الجامعة[7].

---

(1) تسفي هيرش هيرمان شابيرا : حاخام وأستاذ في الرياضيات، وهو أول من خطط لإقامة الجامعة العبرية في القدس، والصندوق القومي. ولد في ليتا عام 1840م، وكان من أوائل المنضمين لحركة هواة صهيون، دعى إلى إقامة الجامعة العبرية لتستخدم كمركز روحي لليهود. توفي في ألمانيا عام 1898م، ونُقِل رفاته إلى فلسطين، ودُفن في القدس عام 1953م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات، ص 441).

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 22.

(3) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 22.

(4) عقد في فينا ما بين 3-9 أيلول (سبتمبر) 1913م، وناقش موضوع الاستيطان في فلسطين، وفي ذلك المؤتمر اقترح وايزمان وأوسبشكين إقامة جامعة عبرية في القدس. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 406).

(5) صبري، جريس : تاريخ الصهيونية، ج1، ص 212.

(6) ولد في سان فرانسيسكو عام 1877م، وأنهى دراسته في دار الحاخاميين الإصلاحيين، وفي جامعات مختلفة، زار فلسطين مرتين، وفي الثالثة أقام فيها، وكان ذلك عام 1922م، ووقف إلى جانب الدكتور حاييم وايزمان أثناء تأسيس الجامعة العبرية في القدس، وفي عام 1925م، عيِّن كأول عميد لتلك الجامعة. ومنذ عام 1935م، وحتى يوم وفاته في عام 1948م عمل رئيساً للجامعة. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 257-258).

(7) Jewish Virtual Library: Hebrew University; www.israel.org.

وضع حاييم وايزمان في 24 تموز (يوليو) عام 1918م، حجر الأساس للجامعة العبرية بحضور الجنرال اللنبي على جبل سكوبس في القدس[1].

بدأت الدراسة في الجامعة العبرية عام 1923م، بعد تأسيس معهد الكيمياء، وقبل أن يتم افتتاحها رسمياً عام 1925م، على يد بلفور الذي أصر على حضور الافتتاح بنفسه، رغم بلوغه في ذلك الوقت، السابعة والسبعين من عمره[2]، وعين الدكتور ماغنس أول رئيس للجامعة، وتقلد وايزمان منصب رئيس مجلس الأمناء[3].

اشترطت الجامعة في قبول الطلاب المنتسبين إليها حصولهم على شهادة الثانوية من المدارس، داخل فلسطين، أو ما يعادلها من المدارس الأوروبية[4]. وقد تم التركيز على التخصصات القائمة على حل المشاكل المتعلقة بتطور المجتمع الصهيوني في فلسطين، والمتعلقة بالصحة، والزراعة، والري، والتاريخ، واللغة، والأدب؛ ونتيجة لذلك كانت كلية العلوم الإنسانية، وكلية العلوم، من أهم كليات الجامعة[5]، ففي العام الذي تم فيه افتتاح الجامعة العبرية، تم افتتاح معهد التاريخ الطبيعي الفلسطيني[6]، وفي عام 1926م افتتحت دائرة الدراسات الشرقية، ودائرة الصحة، وشملت قسم الجراثيم، وفي عام 1927م، افتتح معهد الدراسات الإنسانية، وزودت الجامعة بمعهد الفيزياء، والكيمياء[7].

منذ عام 1933م حدث تطور سريع للجامعة العبرية، حيث أقدم الكثير من الطلبة على الانتساب للجامعة، بعد أن انسحبوا من الجامعات الأوروبية[8]. وبحلول عام 1934م، ومن خلال مبادرات قام بها مجموعة من الأساتذة الصهاينة من أصل أمريكي أسس قسم أصول وطرق التدريس؛ لتأهيل مدرسي المدارس الثانوية، وبدأ القسم عمله الفعلي عام 1935م، وركّزت المحاضرات على توجيه الطلبة، وتعليمهم طرق التدريس الحديثة، وكيفية استخدام الوسائل

---

(1) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 254؛ الدباغ، مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 47؛ Frank, W. and others: The history of Israel, P. 47.

(2) البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب، ص 57؛ عوض، عبد العزيز : الأطماع الصهيونية، ص 852؛ Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 291; Jewish Virtual Library: Hebrew University; www.israel.org.

(3) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 52.

(4) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 703.

(5) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 291; Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 703.

(6) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 52.

(7) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 292.

(8) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 703.

التعليمية[1]، وما بين (1935–1939م) اهتمت الجامعة بشكل كبير بطابع الحياة في فلسطين، خاصة فيما يتعلق بالمجال الزراعي، والصحة العامة، والتعليم[2].

بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عام (1928–1929م)، 40 مدرساً، إلا أنه بحلول عام (1944–1945م) ضمت الجامعة 37 أستاذاً، و38 محاضراً، و23 مساعداً، و60 مدرساً جميعهم متطوعون من بريطانيا، وأمريكا. وفي عام (1945–1946م) أصبح يدرس فيها نحو 167 من كبار الأساتذة، بينهم 38 أستاذاً (بروفيسور)، و44 محاضراً[3].

التحق بالجامعة عام (1928–1929م)، 166 طالباً، ارتفع عددهم إلى 710 طلاب عام 1935م، وفي عام 1939م، بلغ عدد الطلبة بالجامعة 1,041 طالباً[4]، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، لم يلتحق بالجامعة عام 1945م، سوى 784 طالباً، التحق أكثر من نصفهم (428) بكلية الآداب لدراسة علم اللغات، والعبرية، والتوراة، والتلمود، وآداب اللغة العبرية، والفلسفة اليهودية، والتاريخ الصهيوني، وعلم الأسر الفلسطينية، والتاريخ الإسلامي والثقافة الإسلامية، والتربية وعلم النفس، بينما داوم 294 طالباً في كلية العلوم، التي كان من أهم موادها الدراسية الرياضيات، والطبيعيات، والكيمياء، وعلم الحيوان، والنبات، والصحة، والطفيليات[5].

وكان على الطالب أن يقضي في أي من الكليتين أربع سنوات، يمنح الناجح في نهايتها درجة البكالوريوس في العلوم الإنسانية أو العلوم الطبيعية. وكان التعليم كله باللغة العبرية، إلا في بعض دراسات اللغة الأجنبية، وللجامعة مكتبة ضمت 400,000 مجلد[6].

بلغت نفقات الجامعة عام (1927–1928م)، 43,000 جنيه، ارتفعت إلى 50,000 جنيه عام (1928–1929م)، وفي عام (1945–1946م)، وصلت إلى 313,385 جنيهاً فلسطينياً[7].

---

(1) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 701-704.

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 52؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 704.

(3) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 292.

(4) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ص 53.

(5) الدباغ، مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 47.

(6) الدباغ، مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 47؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 703.

(7) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 52؛ الدباغ، مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 47.

يمكن ملاحظة مدى الاهتمام الصهيوني بالتعليم الجامعي إذا علمنا أن الجامعة قد خصصت تقريباً أستاذاً جامعياً (قد يكون برتبة بروفيسور أحياناً) لكل 4.1 طالباً عام (1928–1929م)، واستمر الحال على ذلك طوال فترة الانتداب البريطاني حيث كان هناك أستاذ لكل 4.6 طالباً عام (1945–1946م)، وهو عدد مناسب جداً بالنسبة للتعليم الجامعي.

ويظهر الاهتمام الصهيوني بالتعليم الجامعي بصورة أوضح إذا علمنا أن الجامعة قد أنفقت حوالي 1,025 جنيهاً على كل طالب عام (1928–1929م)، حيث كانت ما تزال في أعوامها الأولى التأسيسية، وأنفقت حوالي 39,972 جنيه على كل طالب عام (1945–1946م).

ب– المعهد الفني العبري (التخنيون) :

يعد المعهد الفني العبري (التخنيون) أول معهد للصهاينة في فلسطين، فقد وضع حجر الأساس له عام 1912م، في حيفا بدعم من ألمانيا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية[1]؛ بهدف رعاية الدراسات العلمية، والتقنية، وتطوير المستوطنات الصهيونية في فلسطين ، وقبل أن يكتمل البناء عام 1914م، ثار جدل حول اللغة التي ستستخدم في التدريس، فقد رأت أغلبية الهيئة الإدارية أن اللغة الألمانية هي الأنسب للتدريس، بينما رأى آخرون وجوب استخدام اللغة العبرية، ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أجّل الصراع، وتمكن الهستدروت من شراء المعهد[2]، وافتتحه للتدريس في 9 شباط (فبراير) عام 1925م، ولعبت سلطات الانتداب دوراً كبيراً في دعم المعهد، فكانت تقدم له الكثير من المنح، إضافة إلى تبرعات من جهات أخرى[3].

ضم المعهد عدداً من الأقسام الرئيسة أهمها : قسم الهندسة المدنية، وقسم الهندسة المعمارية، وقسم الهندسة الكهربائية، وقسم الهندسة الكيميائية، كما ضم المعهد مدرسة مسائية انتسب إليها الطلبة الذين يشتغلون في النهار[4].

استخدم قادة الصهاينة المعهد في بث أفكارهم الصهيونية، فقد ألقى دافيد بن غوريون السكرتير العام للهستدروت عام 1933م، خطاباً في معهد التخنيون، دعا فيه الصهاينة إلى ضرورة تهويد العمل، ومنع تشغيل العرب، ولو بالقوة في المشروعات الصهيونية الصناعية والزراعية[5].

---

(1) تلمي، أفرايم، ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 213.

(2) Jewish Virtual Library: Technion; www.israel.org.

(3) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 295.

(4) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 214؛ الدباغ، مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 48؛ Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 702.

(5) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 49.

تفرع عن المعهد المدرسة الثانوية الفنية، والمدرسة البحرية في حيفا، التي أُسست عام 1938م برعاية ودعم جمعية فلسطين للملاحة، والأعمال البحرية التابعة للوكالة اليهودية، وقد كانت تلك المدرسة تقدم دورات في الملاحة، والهندسة البحرية، والمهام اللاسلكية، وصناعة السفن؛ بهدف تهيئة موظفين صهاينة قادرين على القيام بالشؤون الملاحية، والتجارة عبر البحر[1]، إضافةً إلى إعداد كادر مهم يكون أساس سلاح البحرية الصهيونية في مرحلة لاحقة.

خلال العام الدراسي (1938–1939م) التحق بالتخنيون 566 طالباً، بينما التحق بالمدرسة الثانوية الفنية، والبحرية 225 طالباً، وانخفض عدد الطلاب أثناء فترة الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)؛ بسبب الاحتياجات العسكرية التي تطلبتها الحكومة البريطانية، وقوات التحالف، حيث عمل الطلبة كلٌ في مجاله[2].

كما أتيحت الفرصة داخل المعهد، لممارسة التدريب العملي، من خلال 14 معملاً من معامل المعهد، منها معمل مواد البناء الذي استخدم لأغراض تدريبية، ولكن سرعان ما وضع تحت خدمة الحكومة البريطانية؛ لبناء الوحدات، والثكنات الخاصة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)[3].

تكوّن طاقم التدريس في المعهد من مجموعة من العلماء، من مختلف دول العالم، الذين وفدوا إلى فلسطين، خاصة بعد صعود النازية للحكم في ألمانيا[4]، ففي العام الدراسي (1945–1946م) ضم التخنيون 55 أستاذاً أكاديمياً، وكانوا يدرّسون 479 طالباً[5]، وكان يتبع المعهدَ مكتبةٌ ضمت 18,000 كتاب في مختلف التخصصات العلمية[6].

كان المعهد يمارس نشاطاته التعليمية مستخدماً اللغة العبرية كلغة أساسية للتعليم، وكان يمنح درجة الإجازة (البكالوريوس)، وكانت تلك الشهادة تمنح تحت إشراف الحكومة البريطانية[7].

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 52؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 702.

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 52؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 703.

(3) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 295.

(4) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 703.

(5) الدباغ، مصطفى : التعليم في فلسطين، ص 48.

(6) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 53.

(7) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 703.

ت- معهد التوراة العبري :

أُسس عام 1927م، في مدينة القدس، وكان يتبع معهد التوراة اليهودي في إيطاليا، واهتم المعهد بتعليم ودراسة جغرافية وتاريخ فلسطين القديم، والتوراة، وقام المعهد بأبحاث أثرية، وكان يتبع المعهد متحف احتوى على قطع أثرية تعود لما قبل التاريخ، وأصدر المعهد العديد من الأبحاث حول نشاطه في عمليات التنقيب[1].

ويتضح أن ذلك المعهد كان يهدف إلى إثبات الحق التاريخي لليهود في فلسطين من خلال التنقيب الآثاري.

ث- مدرسة الحقوق والاقتصاد :

أُسست عام 1935م، في تل أبيب، وعملت المدرسة على إعطاء الدروس في الحقوق، والعلوم الاجتماعية، والعلوم السياسية، والمحاسبة، وإدارة الأعمال[2].

يمكن القول : إن التعليم الصهيوني، نجح إلى حد بعيد في تحقيق الأهداف التربوية للتجمع الصهيوني في فلسطين، حيث تمكن من بث الروح الصهيونية المتطرفة في نفوس التلاميذ، عن طريق العلوم الدينية والاجتماعية بطريقة تخدم بناء الوطن (القومي) اليهودي، كما نجح التعليم الصهيوني في تخريج أعداد كبيرة من العمال الصهاينة المهرة في الزراعة، والصناعة والتجارة، والإدارة، والملاحة البحرية، وغير ذلك؛ لخدمة الأغراض الاقتصادية للصهاينة المقيمين في فلسطين.

ج- معاهد المعلمين :

وبلغ عدد معاهد تدريب المعلمين عام 1945م خمسة معاهد، اثنان كانا يتبعان الاتجاه العام[3]، واثنان يتبعان مزراحي، وواحد يتبع اتجاه حزب العمال[4].

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 51.

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 51.

(3) يمثل الاتجاه الليبرالي، والغالبية العظمى من أعضائه ينتمون للطبقة الوسطى، ويرى الحزب وضع بناء الوطن (القومي) اليهودي فوق كل الاعتبارات الضيقة، ونادى بضرورة تدعيم التعاون بين جميع الأحزاب، والطبقات الصهيونية في فلسطين. كان يعارض الاتجاهات اليمينية، واليسارية المتطرفة داخل الحزب. (القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 27).

(4) بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، ص 53.

ثالثاً : المؤسسات الثقافية الصهيونية :

احتل شعار "الثقافة الوطنية اليهودية" مكاناً مرموقاً، في مجموعة الأفكار الأيديولوجية، بوصفه الحلقة التي تربط بين جميع اليهود، القدامى والمعاصرين، بوشائج روحية، وكان آحاد هاعام [1] (Ahad Ha-am) قد طرح ذلك الأمر قبل تأسيس المنظمة الصهيونية عام 1897م، وأعلنه رسمياً من على منبر المؤتمر الصهيوني المنعقد عام 1901م[2]. واشتملت المؤسسات الثقافية الصهيونية على معاهد الموسيقى، والمسرح، والصحف والمجلات وغير ذلك.

أ- الموسيقى والمسرح :

اقتصر تعليم الموسيقى والفن، في البداية على مجموعات صغيرة نسبياً، كانت مدعومة من مدارس الفنون التابعة للحركة الصهيونية في القدس، وتل أبيب، فيما استطاع مدرسو الفن الصهاينة في رياض الأطفال إدخال تعليم الموسيقى والمسرح إلى النظام التعليمي الصهيوني[3].

وقد دعمت سلطات الاحتلال البريطاني الصهاينة في المجال الفني، فمنذ بداية العشرينيات تنامى عدد الأطفال الذين نشأوا على اللغة العبرية الغربية، مما أثار جدلاً حول إمكانية استمرار استخدام النغمات الغربية، الأمر الذي ترتب عليه اختفاء الاعتماد على الأغاني الثقافية الخارجية؛ بسبب التشجيع على دمج الطابع العبري داخل الثقافة الصهيونية[4].

كما اهتم الهستدروت بالجانب المسرحي والفني، فأنشأ مركز التعليم والثقافة؛ ليكون المؤسسة المسؤولة عن التعليم العمالي، وتنظيمه والتخطيط له، وقد اهتم المركز بالوافدين الجدد، ووضع خططه لإكسابهم ثقافات، ومعلومات حول الهستدروت، وبالإضافة إلى الاهتمام بالثقافة العامة، أنشأ مراكز لتعليم اللغة، والثقافة والفنون، ووضع لها لجاناً خاصة بها[5].

وقد أنشأ مركز التعليم والثقافة فرقة مسرحية، وعدداً من الفرق الغنائية، وفرق الرقص الشعبي، ومراكز مخصصة للفنون الشعبية؛ لتقديم المسرحيات والحفلات الموسيقية في

---

(1) آحاد هاعام هو الاسم المستعار لآشر غنزبرج Asher Ginsberg (1856-1927م)، وقد اهتم آحاد هاعام بنشر الثقافة اليهودية بين اليهود، فدعا إلى الصهيونية الثقافية أو الروحية، ومن أقواله "إن المطلوب ليس مجرد ملجأ يهاجر إليه جميع اليهود ليحتموا به من الاضطهاد، وإنما المطلوب دولة صهيونية تكون المركز الروحي لليهودية". (عوض، عبد العزيز : الأطماع الصهيونية في القدس، ص 847).

(2) كورنييف، ليف : جوهر الصهيونية الطبقي، ص 51-52.

(3) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 296.

(4) Hirshberg, Joseph: Music in the Jewish community, P. 152.

(5) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 322.

المستوطنات، كما قام المركز بتزويد مراكز العمال والمستوطنات بالأفلام العلمية والترفيهية[1]. ومع بداية عام 1925م كان الصهاينة يمتلكون 7 مسارح فاعلة في فلسطين[2]، وكان منها مسرح أوهل (الخيمة)، الذي أنشأه الهستدروت في العام ذاته، للترفيه عن العمال الاشتراكيين الزراع والصناع في المستوطنات الصهيونية، وكان أول مسرح صهيوني ناطق في فلسطين هو مسرح سوني بوي (Sony Boy) عام 1929م[3]، وفي عام 1930م نشب خلاف حول وضع ذلك المسرح، هل يبقى باسم الطبقة العمالية الصهيونية، أو يصبح المسرح (القومي) اليهودي؟، وفي عام 1934م اتجه المسرح إلى تقديم التمثيليات الدينية، وقام برحلات خارجية عديدة إلى أوروبا، بمساعدة الجمعيات الصهيونية في أوروبا وحكومة الانتداب، قدم خلالها عدداً من المسرحيات بهدف ترويج السياسة الصهيونية ذات الطابع الديني التراجيدي والسياسي معاً، وأصبحت الفرقة بعد فترة من الزمن رائدة النشاط المسرحي الصهيوني في فلسطين، ولعبت دوراً بارزاً في تطوير الحياة الثقافية بين العمال، فقد قدمت خلال عام (1944–1945م) 321 تمثيلية حضرها حوالي 227,000 شخص[4].

أما مسرح الهابيما (Habimah) (منصة المسرح) فقد أسس في موسكو عام 1917م، من قبل مجموعة من الشبان الروس بقيادة ناحوم تسيمح، وانتقلت الفرقة إلى فلسطين عام 1931م، واستقرت في تل أبيب[5]، واهتمت بتعليم الفنون الدراسية والاجتماعية التي تمس الصهاينة، أما أهم الفرق الموسيقية فكانت فرقة الموشحات الدينية اليهودية، التي ضمت 70 عازفاً، وقد تلقت دعماً واسعاً من سلطات الاحتلال البريطاني، والمنظمات الصهيونية[6].

وأنشئ المركز الثقافي الذي عرف بجمعية (فلسطين الخطابية) في القدس، كما كان هناك هيئات خاصة تعنى بأصول اللغة العبرية، وأهمها لجنة اللغة العبرية "الفيعاد هلامشون"[7]. وقد أعلن عن عدة جوائز أدبية منها جائزتا (بياك، وتشرنكوسكي) للشعر وجوائز "در نجوف"، والحاخام كوك والبروفيسور "كلاوفر" وغيرها[8].

---

(1) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 322–323.

(2) Leora, Batnitzky: Idolatry and representation, P. 259.

(3) مهاني، علي : العلاقات الصهيونية البريطانية، ص 251.

(4) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 323؛

Hirshberg, Joseph: Music in the Jewish community, P. 152.

(5) شلحت، أنطوان : المسرح العبري، ص 88.

(6) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 296.

(7) Max, Tauch: Higher Education, P. 58.

(8) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, P. 301.

ب- الصحافة :

تطورت الصحافة الصهيونية سريعاً في عهد الاحتلال البريطاني، وتميزت بالطابع الحزبي الأيديولوجي، فقد ركزت على الفروق الأيديولوجية بين الأحزاب، والحركات السياسية الصهيونية في فلسطين[1]، ورغم الاختلافات الأيديولوجية بين الصحف، كان إجماع بينها على خدمة أهداف الحركة الصهيونية، ومساعدتها في إقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين، وركزت على :

أ- رفض المس بأهداف الوجود الصهيوني في فلسطين.

ب- الدعوة لتكثيف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

ت- مساعدة اليهود في البناء والسكن في أية بقعة من فلسطين.

ث- رفع شعار "العامل العبري" من أجل تكريس اعتماد الوجود الصهيوني على نفسه، وليس على (الأغيار)[2].

تعد جريدة (حدشوت هآرتس) "أخبار الأرض" التي صدرت في القدس عام 1918م، أول صحيفة صهيونية، عقب الاحتلال البريطاني لفلسطين، وهي الطبعة العبرية لنشرة الأخبار الأسبوعية التي كانت تصدرها هيئة أركان الجيش البريطاني في فلسطين، إلا أن المنظمة الصهيونية وجدت أن هناك ضرورة ماسة لإصدار جريدة يومية صهيونية مستقلة، غير مرتبطة بسلطات الانتداب، فاشترت جريدة (حدشوت هآرتس)، وتحولت إلى صحيفة عبرية يومية، ثم تحولت فيما بعد إلى (هآرتس)[3].

كما تم إصدار صحيفة "دوآر هيوم" (بريد اليوم) عام 1919م، وكانت تحمل نفس اسم (Daily Mail) البريطانية، وكان مؤسسها زئيف جابوتنسكي[4]؛ مؤسس الحركة الصهيونية

---

(1) Esco Foundation: A study of Jewish Arab and British Policies, Vol. 1, P. 341.

(2) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص 20؛ اللبدي، محمود : جولة في العقل الإعلامي الصهيوني، ص 124-126.

(3) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص 18؛ جمال، أمل : الصحافة والإعلام، ص 48.

(4) زعيم صهيوني، ولد في أوديسا عام 1880م، درس القانون في إيطاليا عام 1898م، وفي عام 1901م عاد إلى أوديسا ودخل المجال الصحفي، اشترك في المؤتمر الصهيوني السادس عام 1903، ودعته الحركة الصهيونية للقيام بمهمة الدعاية لها في الآستانة، وصل فلسطين وشارك في أحداث عام 1920م في يافا؛ مما أدى لاعتقاله، وحكم عليه بالسجن 15 عاماً، لكن فور تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين في تموز (يوليو) 1920م أطلق سراحه. وأسس الصهيونية التصحيحية، وجناحها العسكري (إتسل)، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م، بذل جهوداً غير طبيعية لإلحاق الهزيمة بألمانيا، خرج إلى الولايات المتحدة لترويج المواقف السياسية الصهيونية في شباط (فبراير) 1940م، لكنه توفي بصورة مفاجئة بأزمة قلبية حادة. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 211-212).

التصحيحية[1]، وتبنت الصحيفة خطاً يمينياً متطرفاً، وفي عام 1920م أُصدرت صحيفة "بريد السلام" التي كان يرأس تحريرها الصحافي الصهيوني نسيم ملول[2].

أنشأ الهستدروت عام 1925م صحيفة يومية عرفت باسم دافار (شيء)، والتي مثلت نقلة نوعية في تاريخ الصحافة الحزبية الصادرة في التجمع الصهيوني في فلسطين (الييشوف)، وقد هدفت الصحيفة لسد الاحتياجات الثقافية لدى العمال، بالإضافة إلى نشر الأخبار اليومية، كما قدمت لقرائها كتابات أدبية، وأخباراً علمية، ومعلومات اقتصادية مهمة، وكانت تقدم يومياً صفحة باللغة العبرية السهلة؛ وذلك لمساعدة الوافدين الجدد على تتبع الأخبار والمعلومات، كما قام الهستدروت بإنشاء صحيفة دافار الأسبوعية للأطفال، كذلك أصدر جريدة هيجي (Heggy)، التي كانت تلبي احتياجات الوافدين الجدد الذين كانوا يتعلمون اللغة العبرية[3].

وفي عام 1931م، أسست الحركة الصهيونية التصحيحية صحيفة "هعام" (الشعب)، فأغلقتها سلطات الانتداب، وذلك بسبب تعارض سياسة الحركة التصحيحية مع سلطة الانتداب، ومهاجمتها له في صحافتها، فأصدرت الحركة صحيفة جديدة أطلقت عليها اسم "هياردين" (الأردن)، صدرت في القدس كصحيفة يومية، في مطلع الثلاثينيات، واستمرت في الصدور لعدة سنوات، وبسبب ضعف التمويل أصبحت أسبوعية، ثم نقلت عام 1935م إلى تل أبيب[4]. وقد مثل ذلك الاسم جزءاً مهماً من عقيدة تلك الحركة، التي ظلت لستة عقود تنادي بأن الأردن جزء من "أرض إسرائيل التاريخية"[5].

---

(1) الصهيونية التصحيحية : تيار صهيوني نابع من فكر فلاديمير جابوتنسكي، ظهر داخل المنظمة الصهيونية عام 1923م، وتأسس عام 1925م، بهدف تصحيح أو تنقيح ومراجعة السياسة الصهيونية، وعارض تطبيق التعاليم الدينية بقوة القانون، وطالب بإلغاء القوانين الدينية التي تحد من الحريات الشخصية، وضم التيار كبار الممولين اليهود في خارج فلسطين، ونادى بتفريغ أوروبا من اليهود، وتهجير أكبر عدد ممكن من اليهود في أقصر وقت، من خلال خلق أغلبية يهودية في فلسطين، وتأهيل الشباب الصهيوني عسكرياً، وتبني سياسات هجومية إزاء بريطانيا، من أجل إقامة (دولة يهودية) على ضفتي نهر الأردن. (أبو حلبية، حسن : تاريخ الأحزاب العمالية، ص 6-7).

(2) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص 21-22.

(3) طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية، ص 324؛ جمال، أمل : الصحافة والإعلام، ص 48؛ كنفاني، مروان : حول وسائل الإعلام الصهيوني وأساليبه، ص 64.

(4) أبو جلهوم، سامي : تاريخ الحركة الصهيونية، ص 121.

(5) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص 21-22.

اشترى صحيفة هآرتس عام 1937م الأخوان شلومو وزلمان شوكن، وخولا الكاتب اليهودي الشهير (س.ي. اغمون) إدارتها[1]. وفي عام 1938م، أصدرت الحركة التصحيحية صحيفة أطلقت عليها "همشكيف" (المراقب)، وكان رئيس تحريرها جابوتنسكي، وفي العام ذاته أصدرت حركة همزراحي صحيفة "هاتسوفيه" (المشاهد)[2].

وفي عام 1939م أسس غيرشوم كوماروف صحيفة "يديعوت أحرونوت" المستقلة، وهي صحيفة مسائية متطرفة في عدائها للعرب، وتنشر أخباراً مثيرة عنهم دون أن تكلف نفسها عناء التحقق من صحتها، وأحياناً كثيرة تكون أخبارها كاذبة[3]. وفي عام 1942م، وقفت جميع الصحف الصهيونية موقفاً موحداً، وشكلت لجنة عرفت باسم "لجنة الرد"، وكان هدفها الأساس هو عدم نشر أية مواد تخص الييشوف الصهيوني، إلا بموافقة قيادته، وبلورة موقف موحد للصحف الصهيونية لمواجهة سياسة الانتداب، والبحث عن طرق مشتركة لتجاوز الرقابة البريطانية، وتولت اللجنة نقل التعليمات من الحركة الصهيونية لمختلف الصحف الحزبية والدينية الصهيونية ليتم نشرها للجمهور[4].

أصدر حزب "هاشومير هاتسعير" (الحارس الصغير) في عام 1943م صحيفة همشمار (الحارس)، التي تحول اسمها عام 1948م إلى "علهمشمار"، وأصبحت ناطقة باسم حزب العمال الموحد، كما أصدر الحزب الشيوعي الصهيوني صحيفة "الاتحاد" التي صدرت منذ عام 1944م، بشكل أسبوعي. وفي عام 1947م أصدر الحزب الشيوعي الصهيوني صحيفة "كول هعام" أي (صوت الشعب)، وفي العام نفسه تم إصدار صحيفة "هاموديع" (المخبر)، الناطقة بلسان حزب "هاعبوداة يسرائيل"، وفي نهاية عام 1947م، وبداية عام 1948م، أُصدرت صحيفة (معاريف)[5].

انتبه الصهاينة خلال فترة الانتداب البريطاني إلى إصدار صحف صهيونية باللغة العربية بهدف التأثير على الفلسطينيين، ومحاولة تغيير مواقفهم من الهجرة الصهيونية، فقد عملت تلك الصحف على تسويق الدعاية الصهيونية القائلة إن إقامة "الدولة الصهيونية" يأتي لرفعة المنطقة، وبث روح الحضارة في الشرق، وأن سكان المنطقة الفلسطينيين لن يكون أمامهم إلا الاستفادة، في حال تعاونوا مع المشروع الصهيوني[6].

---

(1) أبو هلالة، يوسف : الإعلام اليهودي المعاصر وأثره في الأزمة الإسلامية، ص 76.

(2) جمال، أمل : الصحافة والإعلام، ص 49؛ النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص 22.

(3) جمال، أمل : الصحافة والإعلام، ص 48.

(4) جمال، أمل : الصحافة والإعلام، ص 50.

(5) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص 22؛ مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية، ص 264.

(6) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص 22.

ومن ذلك يتضح أن الحركة الصهيونية قد أصدرت عدداً كبيراً من الصحف الناطقة بالعبرية، للتعبير عن أفكار التيارات والأحزاب الصهيونية بمختلف توجهاتها، وقد عمل في تلك الصحف عدد كبير من الصهاينة مراسلين ومحررين وطبّاعين، وباعة، وكان لذلك أثره في دعم الاقتصاد الصهيوني، وتوفير فرص عمل إضافية للصهاينة.

تكامل دور المؤسسات الثقافية، مع باقي المؤسسات والاتحادات النقابية التي سعت لتحقيق هدفين، هما :

1- زيادة عدد أماكن العمل للعمال الصهاينة في الاقتصاد المتنامي، الذي يستوعب الهجرة.

2- تحقيق أهداف أيدلوجية سياسية[1].

فقد تولت الوكالة اليهودية مهمة الإعلام الاقتصادي، منذ أن تزايدت التساؤلات وطلبات الاستفسار من خارج فلسطين، عن الأحوال الاقتصادية في فلسطين، ومجالات الاستثمار، ونوعيات الصناعة القائمة في فلسطين، ومن ثم افتتحت الوكالة اليهودية مكتباً خاصاً في تل أبيب، تركزت مهمته في الإمداد بالمعلومات الاقتصادية داخل فلسطين، وخارجها. كما نشرت الوكالة اليهودية في عام 1934م دليلاً للصناعات اليدوية اليهودية في فلسطين، تضمن بيانات بالمشروعات الصناعية في فلسطين، وأماكن تمركزها[2]. أما الهستدروت فإلى جانب الصحف التي أنشأها فقد أسس داراً للطباعة والنشر هي (عام عوفيد) أي (شعب عامل) (Am Oved)، وذلك لنشر الكتب الأدبية والعبرية، ولترجمة الكتب من اللغات الأخرى[3].

يتضح مما سبق أن الصهاينة عملوا على إرساء بنية تحتية متينة للصحافة العبرية الصهيونية في فلسطين، التي كان لها دور كبير في اصطفاف الصهاينة خلف الحركة الصهيونية، وفي تطوير اقتصادها، وتجذير إيمان قطاعات كبيرة من الصهاينة بشعارات الحركة الصهيونية تجاه فلسطين.

ت- الإذاعة الصهيونية :

كانت الإذاعة من أهم وسائل الإعلام الصهيوني التي أسهمت في نقل وجهة النظر الصهيونية إلى العالم الخارجي، وتحقيق الأهداف المنشودة وتعميمها على التجمعات الصهيونية في فلسطين، كما استغلت الإذاعة الصهيونية لرفع معنويات الصهاينة، وتضخيم الخطر الذي

---

(1) جردس، ناحوم : المبادرات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني (عبري)، ص 300.

(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 451.

(3) طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية، ص 324.

شكله العرب الفلسطينيون والدول العربية المجاورة؛ وذلك كي ينسوا الخلافات الداخلية ويجمعوا صفوفهم ويلتفوا حول قيادتهم، كما استغلت لتوجيه الصهاينة وتنوير الرأي العام الصهيوني[1].

- راديو صوت إسرائيل :

شكلت الإذاعات التي وجدت في فلسطين فترة الانتداب البريطاني الأساس الذي قام عليه راديو صوت إسرائيل فيما بعد، ومن تلك الإذاعات :

دار الإذاعة الفلسطينية : وهي المحطة التي أقامتها سلطات الانتداب البريطاني تحت اسم "صوت فلسطين" عام 1936م، وكانت تعد جزءاً أو امتداداً لهيئة الإذاعة البريطانية، وأشرف عليها مدير بريطاني عينته سلطات الانتداب، وقدمت الإذاعة أربع خدمات، خدمة بالعبرية، وأخرى بالعربية، وثالثة بالإنجليزية، إضافة إلى البرنامج الموسيقي[2].

- الإذاعات الصهيونية السرية :

وهي عبارة عن مجموعة من الإذاعات التي أنشأتها المنظمات الصهيونية، وهي :

1- إذاعة صوت إسرائيل أو (كول إسرائيل) : أنشأتها الوكالة اليهودية عام 1940م، وكانت تبث برامجها في بادئ الأمر لمدة لا تزيد عن خمس دقائق نظراً لقدراتها التكنولوجية الضعيفة ولمطاردة سلطات الانتداب البريطاني لها؛ وذلك لأنها لم تكن مرخصة من سلطة الانتداب البريطاني.

2- إذاعة الهاغاناة : أنشأتها منظمة الهاغاناة في القدس.

3- إذاعة صوت صهيون المحارب : وهي الإذاعة السرية التي أنشأتها الأرجون (إتسل) الصهيونية[3].

وجميع تلك الإذاعات كانت مرفوضة من سلطة الانتداب، وقد زادت ملاحقة الانتداب البريطاني لها في المرحلة ما بين 1945-1948م؛ بسبب سوء العلاقة بين الحركة الصهيونية وسلطة الانتداب.

---

(1) أبو هلالة، يوسف : الإعلام اليهودي المعاصر، ص 84-85.

(2) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 63.

(3) مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين، ص 267.

المبحث الثاني

المواصلات والاتصالات والمصارف والكهرباء عند الصهاينة في فلسطين (1918-1948م)

أولاً : المواصلات والاتصالات.

ثانياً : المصارف.

ثالثاً : الكهرباء.

شمل قطاع الخدمات الصهيوني في فلسطين إلى جانب الصحة والتعليم مجالات أخرى مهمة، منها : المواصلات والاتصالات بفروعها التي ساهمت في تشغيل عدد من الصهاينة، وتطوير الاقتصاد الصهيوني، كما أنشأوا عدداً من المصارف التي عملت على توفير القروض اللازمة لتطوير الاقتصاد، وتمكّن الصهاينة من الحصول على ترخيص بإنشاء شركة كهرباء فلسطين التي انفردت بتوزيع الكهرباء اللازمة لمناحي الحياة، ومنها الاقتصاد.

أولاً : المواصلات والاتصالات :

حرصت حكومة الاحتلال البريطاني على تطوير قطاع المواصلات والاتصالات في فلسطين؛ لخدمة مصالحها العسكرية، خاصة فترة الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي ساهم في تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، وذلك من خلال الوظائف، والخدمات الرئيسة التي وفرتها خطوط المواصلات، إلى جانب شبكات الاتصالات[1].

1- طرق المواصلات :

تشمل الطرق البرية، وخطوط السكك الحديدية، والموانئ البحرية، والمطارات الجوية.

أ- الطرق البرية :

اضطرت الدولة العثمانية، لتحسين شبكة الطرق البرية في فلسطين، لمقتضيات نقل الجيش والعتاد في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، وللأسباب ذاتها استمرت السلطات العسكرية البريطانية في تحسين الطرق؛ فازداد طول الطرق من 230كم عام 1917م، إلى 400كم عام 1920م، من الطرق المحصبة الصالحة للسير وقت الجفاف فقط. ورغم أن تلك الطرق أنشئت لأغراض عسكرية بالدرجة الأولى، إلا إنها ساعدت على تقدم الاقتصاد الصهيوني[2]، خاصة وأن مهاجري الموجة الثالثة (1919-1923م)، نشطوا في شق الطرق، وإنشاء السكك الحديدية، في شمال فلسطين[3] حيث تركزت غالبية المستوطنات

---

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 81.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1135؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 396؛ دلو، برهان الدين : التحولات الاقتصادية، ص 115؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 143-144، جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل)، ج6، ص 955.

(3) لأجل تمويل تلك المشاريع طلب هربرت صموئيل، بصورة سرية من وزارة الخارجية البريطانية في صيف عام 1920م، قرضاً بقيمة مليونين ونصف من الجنيهات، ورغم رفض وزارة المالية طلبه، إلا أنه استمر في إلحاحه، وكتب في كانون ثانٍ (يناير) 1921م، إلى الحكومة البريطانية أن القرض ذو أهمية بالغة لدعم الهجرة الصهيونية لفلسطين، وإيقافها يحمل أضراراً سياسية خطرة، الأمر الذي سيسفر عن تثبيط كبير لهمة الصهاينة في أنحاء العالم، وسوف يمتعض لذلك الصهاينة في فلسطين، إضافة لذلك فقد خشي صموئيل أن يترك التأخير انطباعاً بأن سياسة إنشاء وطن قومي للصهاينة في فلسطين يجري التقليل من شأنها، وبما أن استيطان الأرض يستغرق وقتاً، وبما أن نمو صناعات جديدة كان بطيئاً، فإن منح قرض، كي يستخدم في الأشغال العامة لتوفير فرص العمل، كان ضرورياً للغاية، باعتباره وسيلة مؤقتة ملائمة، وذلك لأن مئات من المهاجرين الشبان كان قد تم تشغيلهم فعلاً في إنشاء الطرق، وبناء سكك الحديد. (ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ص 162؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 254-255).

الصهيونية[1]، فقد وقّعت نقابة العمال الزراعيين الصهاينة في صيف عام 1920م، على عقد مقاولة مع قسم العمل في حكومة الاحتلال البريطاني، لرصف الطريق الرئيس الذي يربط القدس بطبريا، ومن ثم سوريا، وكان ذلك هو الطريق الأول الذي تم إصلاحه، وبلغت تكلفة الإصلاح حوالي 85,000 جنيه مصري، وفي عام 1921م، تم شق طرق جديدة بين يافا والرملة، وطريق طولكرم إلى مستوطنة زخرون يعقوب، وطريق العفولة–الناصرة[2]، وفي عام 1922م، تم شق طرق ربطت صفد برأس الناقورة، والناصرة–طبريا، والقدس–أريحا، واللد–المجدل، وحتى حزيران (يونيو) 1923م، استطاعت حكومة الاحتلال البريطاني أن تنجز 516كم طرق أسفلتية مرصوفة[3]. إلا أن أكثر الطرق في فلسطين حتى عام 1925م كانت من النوع المحصب والمعبد بعد رشه بالماء[4]، وقد بلغ طولها في العام ذاته 1925م (600) كم[5].

أسهمت الأحداث السياسية التي سادت في فلسطين، بدءاً من ثورة البراق عام 1929م، حتى ثورة عام 1936م، في دفع سلطات الاحتلال البريطاني لإنشاء العديد من الطرق الرئيسة، والفرعية؛ لحماية الصهاينة من جهة، ولفرض الأمن حسب زعمها من جهة أخرى[6]، ونتيجة لذلك بلغ طول الطرق المعبدة عام 1930م، (912)كم، وسرعان ما بلغت 1,207كم عام 1933م، وبعد أن تم نقل بترول العراق عام 1935م لفلسطين، بواسطة خط أنابيب حيفا–كركوك، تم وصل حيفا ببغداد بطريق بري صحراوي، وأصبح بعد ذلك بوسع المسافر من مصر أن يتابع سيره براً عبر الأراضي الفلسطينية إلى الهند، وإيران[7].

---

(1) ركزت سلطات الاحتلال البريطاني على بناء الطرق في شمال فلسطين، وأهملت جنوبها الذي لم يكن يسكنه سوى العرب، فحالت دون إنشاء الطرق فيه، وجر المياه إليه، وتنشيط الزراعة الكثيفة فيه، وعرقلت نموه وإعماره لئلا يجتذب العرب، فيقبلوا على أرضه، ويقيموا المشاريع عليها، ويشتد ساعدهم فيها، ومن شأن ذلك إعاقة مشاريع الاستيطان الصهيوني المرتقبة التي لم يحن أوان تنفيذها بعد هناك. (طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1140–1141).

(2) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 74؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 97.

(3) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 107.

(4) دلو، برهان الدين : التحولات الاقتصادية، ص 115.

(5) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 956؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 433.

(6) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 23.

(7) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 176؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 956.

فرضت الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) على الاستراتيجيين البريطانيين، تهيئة جنوب قناة السويس؛ ليكون الخط الثاني في مواجهة الجيش الألماني الزاحف في الصحراء الليبية؛ مما أوجب إنشاء طرق جديدة في فلسطين[1].

بعد تطور طرق المواصلات وإصلاحها عقب الحرب العالمية الثانية (1945م)، بدأت حركة النقل المدني على تلك الطرق، وبعد أن كان الجيش البريطاني هو المسؤول عن النقل، خاصة طريقي الخليل–القدس، ويافا–القدس، وبعد زيادة حجم حركة المواصلات، اضطرت سلطات الاحتلال البريطاني لإصدار أوامر إدارية قلّصت تدخل الجيش في حركة النقل المدني[2]، وبالتالي تولى الصهاينة مهمة الإشراف على معظم تلك الطرق، والتي وصل طولها عام 1946م، حوالي 2,720كم[3]، والسبب في ذلك أن معظم تلك الطرق كانت واصلة بين المستوطنات الصهيونية بشكل التفافي، بعيداً عن التجمعات السكنية العربية، تفادياً لهجماتهم على المركبات الصهيونية أثناء تنقلها بين المستوطنات، وقد أدى تحكم الصهاينة بغالبية تلك الطرق إلى توظيفها بالشكل الأمثل لخدمة أمنهم من ناحية، واقتصادهم من ناحية أخرى.

تطور حركة النقل بالمركبات :

بدأ استخدام المركبات في فلسطين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، فقد بلغ عددها عام 1920م، 450 مركبة، وارتفع عددها إلى 1,963 مركبة عام 1925م، وبحلول عام 1930م، وصل العدد إلى 3,186 مركبة، وقفز عام 1933م، إلى 11,874 مركبة[4].

أسهم تقدم الهندسة الميكانيكية لدى الصهاينة من خلال تقدم التعليم الفني في التخنيون، والجامعة العبرية في زيادة عدد المركبات من 12,748 مركبة عام 1940م، إلى 17,000 مركبة عام 1946م[5]، ولقد أشرف الهستدروت على أكبر شركتين للمواصلات، (إيجيد، ودان)[6]، الأمر الذي ترتب عليه التوسع في التجارة الداخلية، والخارجية عند الصهاينة، حيث

---

(1) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 23.

(2) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 98.

(3) انظر الملحق رقم (37)، ص 382.

(4) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 956؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 433.

(5) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 288؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 956.

(6) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية، ج7، ص 183.

اتصلت المراكز الزراعية والصناعية بالموانئ البحرية، وبذلك سهلت حركة الاستيراد والتصدير[1]. خاصة من خلال المراكز التي أنشئت لذلك، والتي منها مركز هاكو برازيا (Hako Brazia Center)، الذي كان بمثابة المؤسسة المركزية للجمعيات التعاونية للنقل، والمنتجين الصناعيين[2].

ب- خطوط السكك الحديدية :

كان القطار البريطاني الأول قد دخل مدينة القدس في 17 كانون أول (ديسمبر) عام 1917م، وعقب السيطرة العسكرية البريطانية على كل فلسطين عام 1918م، أولت الحكومة البريطانية أهمية خاصة للسكك الحديدية، فأصلحت الخطوط التي كانت الحكومة العثمانية قد أنشأتها[3]، وحاولت جعل الخطوط الجديدة محاذية للبحر؛ لتأمين الإمدادات العسكرية؛ ولربط تلك الخطوط بالموانئ. ففي شباط (فبراير) 1918م تم إنشاء خط سكة حديد ربط بين اللد وميناء يافا بطول 60كم، كما تم وصل الخط الساحلي من بورسعيد بمصر إلى حيفا، وكان ذلك أول اتصال بين شبكة الخطوط الحديدية الحجازية، والخطوط الحديدية المصرية، كذلك تم إطالة خطوط السكة الحديد التي ربطت بين غزة واللد -والتي أنشئت في العهد العثماني- حوالي 21كم، ومن اللد تم ربطها بالسكة الحديد المؤدية إلى القدس[4].

كما أنشأت حكومة الاحتلال البريطاني عام 1935م، سكة حديد، وخط أنابيب البترول من مدينة الموصل بالعراق إلى حيفا[5]، وأثناء الحرب العالمية الثانية أُنجز الخط الواصل بين حيفا وبيروت وطرابلس لبنان، وأُكمل الخط الواصل بين محطة رامين[6] وطولكرم، كما جرى تحديث القاطرات التي أخذت تعتمد في وقودها على النفط بدلاً من الفحم، وأنشئت ورشة هندسية قرب حيفا؛ لتقوم بأعمال الصيانة اللازمة للقطارات والمقطورات[7].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1136.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 162؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 48.

(3) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 23؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 81-82؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 961.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 175؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 82.

(5) النقيب، فضل : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 27.

(6) تقع قرية رامين في الجنوب الشرقي من عنبتا، على بعد 4كم منها، وتبعد عن طولكرم 17كم، وهي آخر أعمال طولكرم من جهة الشرق. تبلغ مساحة أراضيها 8868 دونماً، منها 168 دونماً للطرق والأودية، تحيط بها أراضي قرية بُرقة، وبزارية، ودير شرف، وبيت ليد، وكفر اللبد. (أبو حجر، آمنة : موسوعة المدن والقرن الفلسطينية، ج2، ص 589).

(7) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1138.

بلغ عدد القطارات التي تحركت فوق السكك الحديدية، فترة الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، في فلسطين حوالي 50 قطاراً[1]، وقُدِّر طول خطوط السكك الحديدية في فلسطين ما بين (473–477كم)[2]، وعلى طول تلك الخطوط تم بناء محطات تربط فلسطين ما بين يافا ورفح، وتم إصلاح 101 جسراً[3].

بلغ المتوسط اليومي لعدد العمال الصهاينة في مجال السكة الحديد عام 1940م حوالي 2,206 عمال، وارتفع العدد إلى 4,863 عاملاً عام 1942م، إلا أنه انخفض عام 1943م إلى 3,620 عاملاً[4]، واستمر في الانخفاض حتى بلغ عام 1945م حوالي 2,764 عاملاً[5].

إجمالاً يمكن القول بأنه فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين (1918–1948م)، كان الجيش البريطاني هو المستخدم والمستهلك الأول للقطارات في فلسطين، وحتى الأول من تشرين أول (أكتوبر) 1920م، كانت إدارة شؤون القطارات، والسفر، والسكك الحديدية بيد الجيش البريطاني حتى السفر المدني، والنقل التجاري تم من خلال الجيش البريطاني، الذي لم يمنع استخدام تلك القطارات لأغراض مدنية، أو تجارية خاصة بالصهاينة، بينما كان يمنع الأهالي الفلسطينيين من استخدامها[6]. ولقد أدخل الاحتلال البريطاني قاطرات جديدة لفلسطين، وربط فلسطين بمصر بشكل مباشر من خلال خط السكة الحديد الذي ربط رفح بالقنطرة، وبالدول المجاورة الأخرى بشكل غير مباشر عبر السكة الحجازية، الأمر الذي أسهم في نقل المسافرين، وشحن البضائع، لا سيما الحبوب، والأسمنت، ومواد البناء، والمؤن، والأدوات المستوردة الثقيلة، والبوتاس والحمضيات للتصدير عن طريق مصر، كما تم نقل النفط للاستهلاك المحلي، وقد استمرت تلك الحركة التجارية حتى فُتح ميناء حيفا عام 1933م، حيث تحول الجزء الأكبر من الحركة التجارية في فلسطين إلى النقل البحري[7]. إلا أن السكك الحديدية أسهمت في تطور

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 962.

(2) ذكر البعض أنه فترة ما بين الحربين (1918–1938م) لم يتم بناء أي سكة حديد جديدة في فلسطين. (جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 961).

(3) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 286؛ حوراني، فيصل : جذور الرفض الفلسطيني، ص 70.

(4) ذكر البعض أن عدد العاملين في مجال خطوط السكة الحديد بلغ عام 1939م (4,174) عاملاً، ووصل عددهم عام 1943م إلى 7,778 عاملاً، كانت نسبة العمال الصهاينة بينهم 12%. (جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 962.

(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 549–550.

(6) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 84؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 210.

(7) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 84–88؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 961.

الحركة التجارية، كما أدى التطور التجاري إلى إنعاش خطوط السكك الحديدية، والمواصلات بشكل عام[1]. وقد أوضحت تقارير حكومة الاحتلال البريطاني أن غالبية مستخدمي سكك الحديد كانوا عرباً، وقدرت نسبة الصهاينة المستخدمين بحوالي 11% فقط[2]، ورغم قلة العاملين الصهاينة في ذلك المجال، إلا أن عملهم فيه كان مصدر دخل اقتصادي على مستواهم الشخصي، كما ساهم في دعم الاقتصاد الصهيوني من خلال تفعيل حركة المواصلات.

ت- الموانئ البحرية :

مع تطور وتقدم التجارة الخارجية في فلسطين، ازدادت أهمية المواصلات بشكل عام، والموانئ بشكل خاص، وقد احتلت موانئ فلسطين الأهمية الأكبر بالنسبة لموانئ الشرق الأوسط فترة الاحتلال البريطاني[3]، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي، ومن أبرز تلك الموانئ :

1- ميناء يافا :

شكَّل ميناء يافا الميناء الرئيس في فلسطين طوال العهد العثماني، رغم أنه لم يكن آمناً للملاحة خاصة في فصل الشتاء، وغير صالحٍ لرسو البواخر الكبيرة، إلا خارج حاجز الأمواج، ولم يكن به إلا حوضان لزوارق تفريغ السفن، واحد في يافا القديمة، والآخر في تل أبيب الملاصقة لها، وكان أشبه بالطريق السيئ الذي يربط يافا بالقدس[4].

رأت السلطات البريطانية أنه من الواجب عليها القيام بتحسين الموانئ البحرية؛ لخدمة أهدافها التجارية، والعسكرية، وكجزء من خطتها لتطوير فلسطين تمهيداً لإنشاء وطن قومي للصهاينة فيها. وبسبب الصعوبات المالية، لم يكن هناك إمكانية لأن تتكفل الحكومة البريطانية بتحسين الموانئ على نفقتها، فتم البدء في تنفيذ إصلاحات بسيطة في مينائي يافا، وغزة من رسوم الضرائب التي جمعت من الموانئ نفسها[5].

فبين أعوام 1929-1933م، تم إنفاق مليون وربع مليون جنيه فلسطيني، وتم تشغيل متوسط 1,090 عاملاً سنوياً، واقتضى توسيع ميناء يافا الذي بدأ العمل به من عام 1934م، إتمام العديد من الأشغال كلفت جميعها 360,000 جنيه فلسطيني[6].

---

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 83.
(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1138.
(3) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 85.
(4) رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (2)، ص 959؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1138.
(5) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 115.
(6) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 23.

2- ميناء حيفا :

لاحظ هربرت صموئيل أن المطلب الأساس لنمو التجارة والصناعة الصهيونية في فلسطين، هو إنشاء ميناء في حيفا، وأضاف أنهم (دون ذكر الصهاينة بالاسم)، قد واجهوا عوائق شديدة بسبب الإزعاج، والتكلفة الباهظة للمتاجرة بالسلع في المراسي المكشوفة في حيفا، ويافا. كتب هربرت صموئيل بصورة شخصية إلى وزير المستعمرات البريطانية في أيلول (سبتمبر) 1924م -بينما كانت فترة ولايته تقترب من نهايتها-، يعرض مقترحات لبناء ميناء في حيفا بموارد مالية يقدمها (المجلس الاقتصادي)، وطبقاً للمحاضر الرسمية لوزارة المستعمرات في 4 تشرين أول (أكتوبر) 1924م، فإن : "المجلس مكون بطبيعة الحال من اليهود، وسيكون من المستحيل بوضوح من الناحية السياسية السماح بتمويل منشأة عامة على ذلك القدر من الأهمية بواسطة التجمع اليهودي وحده. ويقترح المندوب السامي أن تكون فعاليات المجلس في ذلك الاتجاه مموهة، إذا جاز التعبير، بإنشاء "مجلس تحسينات حيفا"، وعلق فيرلون في 17 تشرين أول (أكتوبر) 1924م، بقوله إنه ربما يكون من غير الممكن رفض اقتراح السير هربرت صموئيل حالياً، لكن طلبات الحصول على مزيد من التفصيلات في المستقبل "يجب صوغها بعناية، كي لا تعطيه انطباعاً بأن الفكرة قد تم الموافقة عليها من حيث المبدأ"[1]، وبناءً على ذلك اتخذت الحكومة البريطانية عام 1925م، قراراً ببناء ميناء جديد في حيفا؛ ليكون الميناء الرئيس في فلسطين، لكن بسبب الصعوبات المالية تأخر تنفيذ القرار حتى عام 1929م، حيث تم البدء بإنشاء الميناء، واستمر العمل به حتى عام 1932م[2]، وافتتح رسمياً عام 1933م، وكان ذلك تجاوباً مع الحاجات الضرورية للاقتصاد الصهيوني في فلسطين[3]، حيث تم خلال ذلك العام توقيع اتفاقية هاعفارا.

وقد أسهم ميناء حيفا وبشكل كبير في تطوير مدينة حيفا، وتحسين مكانتها التجارية، حيث أصبح ميناؤها المركز الرئيس لتصدير بترول العراق، بعد أن تدفق إليها عام 1935م، بواسطة خط أنابيب حيفا-كركوك[4].

---

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 257.

(2) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 115؛ عدوان، عاطف : السياسة البريطانية تجاه الهجرة الصهيونية (عبري)، ص 97؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 176؛ النقيب، فضل : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 27.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1138؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 143.

(4) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 143؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 176.

وخلال عام 1936م، أضيف لميناء حيفا مرفأ جديد[1]. وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) حافظ ميناء حيفا على مكانته التجارية، ولأن الأسطول التجاري للصهاينة كان صغيراً، تمت معظم عمليات النقل التجاري بواسطة سفن أجنبية[2].

بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، أقيمت شركة النقل البحري الصهيونية (تسيم) (أسطول بحري تجاري)، التي تركز عملها في النقل البحري المدني أولاً، ثم انتقلت تدريجياً لنقل البضائع والشحنات التجارية الصهيونية، وفي العام ذاته (1945م)، نقل بواسطة ميناء حيفا 95% من إجمالي صادرات فلسطين، و92% من الواردات، إلا أن الأهمية الكبرى للميناء كانت لكونه الميناء الرئيس لنقل البترول الخام من العراق إلى بريطانيا، وأوروبا، وتسويق الفوسفات للأسواق العالمية[3].

3- ميناء تل أبيب :

اعتقد الكثيرون أن أسباب إقامة ميناء تل أبيب، كانت مرتبطة بأحداث عام 1936م، إلا أن بداية فكرة إنشاء ذلك الميناء ترجع إلى عام 1920م، عندما قدم مائير ديزنغوف للحكومة البريطانية خطة مقترح لإنشاء ميناء تل أبيب، لكن الحكومة البريطانية آنذاك رفضت ذلك، وادعت أن الموافقة مرتبطة بموافقة الحكومة المركزية في بريطانيا. فسافر ديزنغوف إلى لندن؛ لإقناع وزير المستعمرات هناك بخطته[4].

في آب (أغسطس) 1924م، وصلت إلى تل أبيب رسالة، بموافقة الحكومة في بريطانيا على اقتراح رئيس البلدية ديزنغوف، لإقامة الميناء، واشترطت أن يتم البناء على حساب أصحاب الخطة، وبدون أن يكون للحكومة مساهمات في ذلك، وعلى الرغم من موافقة الحكومة البريطانية، لم يتم البدء في بناء الميناء في ذلك العام بسبب الأزمة الاقتصادية[5].

بدأ العمل في بناء الميناء مع بداية الإضراب العام في فلسطين عام 1936م، حيث تم إيقاف العمل في مينائي يافا، وحيفا؛ بهدف محاصرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وضرب

---

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 286.

(2) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 70.

(3) أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 69-70.

(4) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 249؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 115؛ شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 115.

(5) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 143؛ شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 115.

اقتصاده الذي كان مرتبطاً بشكل كبير بتلك الموانئ. وبذلك تولدت الحاجة لوجود ميناء جديد يكون للصهاينة فقط، وغير مرتبط بالعمال العرب[1].

ولأجل بناء الميناء، أنشأ اتحاد "كنوز مشاريع البحر"، الذي شاركت فيه شخصيات عامة، ومؤسسات من الاستيطان الصهيوني (بنك إفك، والوكالة اليهودية، وعدد من التجار وأرباب الصناعات في تل أبيب)، وفي ذاك العام 1936م اجتمعت في تل أبيب "لجنة الطوارئ للاستيطان الصهيوني" وكلفت مدير القسم السياسي في الوكالة اليهودية، بأن يحصل على رخصة العمل في الميناء (تفريغ الشحنات التجارية)، رغم أنه كان ما يزال في طور البناء، وفعلاً تم الحصول على رخصة العمل في أواخر عام 1936م، وفي عام 1937م وسع البريطانيون ترخيص مجال العمل في الميناء ليشمل تفريغ كل أنواع البضائع التجارية المستوردة من الخارج[2].

وفي عام 1938م، سمح للحركة المدنية، والنقل البحري المدني بالعمل عبر ميناء تل أبيب، ومن أجل ذلك تم التنسيق بين اتحاد "كنوز مشاريع البحر"، وبين قسم الضرائب الحكومي، وقسم الهجرة، والصحة في الوكالة اليهودية؛ للعمل في الميناء. إلا أنه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) أوقف العمل في الميناء، وأصبح يستخدم فقط للسفن الصغيرة، ومنطقة تخزين للبضائع، وبعد انتهاء الحرب تم تشغيل الميناء من جديد خاصة لتسويق الحمضيات، وتم تفريغ شحنات بضاعة فيه قدرت ما بين (150–220) ألف طن في السنة الواحدة[3].

شكل ميناء تل أبيب بالنسبة للصهاينة الميناء الصهيوني الأول، الذي يعبر عن البعد (القومي)، بمعزل عن ارتباطهم بالموانئ العربية، وكذلك كان بالنسبة لهم مصدراً اقتصادياً يسيطر عليه الصهاينة، وعُلقت عليه آمال اقتصادية كبيرة[4].

---

(1) ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 171؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 249؛ شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 116؛ فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا (عبري)، ص 50.

(2) شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 118؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل (عبري)، ص 249.

(3) ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 249؛ شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 116؛ أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 70؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 694.

(4) شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 116.

فشل العمل في ميناء تل أبيب، وذلك لعدة أسباب، منها[1] :

- قلة أعمال التجارة في الميناء : حيث اقتصرت على أعمال الاستيراد فقط، وتفريغ الشحنات، التي بلغت حوالي (150–220) ألف طن في العام، وتلك كمية قليلة في الموانئ الكبيرة.
- استمرت مدة عمل الميناء ثلاث سنوات فقط، ثم بدأت الحرب العالمية الثانية، وشُلت الحركة فيه تماماً، وبعد الحرب كان العمل فيه لنقل الوافدين الصهاينة، والسلاح[2].
- لم يكن الميناء متصلاً بخطوط السكة الحديد، مثل مينائي يافا، وحيفا، وكان بعيداً عن المركز التجاري للمدينة حوالي 3.7كم.
- تدني حجم الأعمال البحرية التجارية في فلسطين، والتي كانت مرتبطة بالموانئ القائمة من قبل.
- لم تكن الصناعة في تل أبيب مرتبطة بالميناء[3].

ث– المطارات الجوية :

لأجل خدمة الأهداف والمصالح العسكرية، والإدارية، والتجارية البريطانية، والصهيونية، وللمساهمة في إنشاء وتطوير الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، وبعد أن كانت فلسطين خالية من المطارات الجوية طوال العهد العثماني[4]، بدأ مطار واحد بالعمل في غزة ما بين (1922–1927م)؛ لنقل البريد والخدمات العسكرية بين فلسطين، ومصر، والهند، وبريطانيا، كما قامت الحكومة البريطانية عام 1927م ببناء عدة مطارات في الرملة، وبئر السبع، وأريحا، وقلنديا، ورفح، لخدمة الأهداف العسكرية البريطانية فقط، ولم تشكل قاعدة للمواصلات الجوية المدنية[5].

وفي عام 1931م، أقيم مطار مائي في بحيرة طبريا، كانت الطائرات البريطانية المدنية، والعسكرية تستخدمه في رحلاتها إلى العراق، والهند[6]. وفي عام 1935م، بدأت الحكومة البريطانية تفكر في إنشاء مطار في حيفا، أما عام 1937م فقد تم البدء في المرحلة الأولى من بناء مطار دولي في اللد[7].

---

(1) شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 133–135.

(2) أغلق الميناء تماماً بعد افتتاح ميناء أسدود عام 1965م. (شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 116).

(3) شترن، شمعون : ميناء تل أبيب (عبري)، ص 135.

(4) النقيب، فضل : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 27؛
Nathan, Robert and others: Palestine problem and promise, P. 585.

(5) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 116.

(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1138.

(7) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 143.

تولى إدارة المطارات مدير الطيران المدني، الذي كان مسؤولاً عن الخدمات الأرضية للطائرات، وعن الخدمات المتعلقة بالأرصاد الجوية، واللاسلكية، وعن مراعاة الاتفاقات الدولية، المتعلقة بالطيران المدني[1].

كان التطور في مجال الطيران المدني بالنسبة للصهاينة محكوماً بمدى اتساع عمليات الطيران الممتدة، والمتواصلة، وقد ساهمت الحرب العالمية الثانية في تطور نوعي للمطارات في فلسطين، خاصة مع تواصل المعارك الحربية الجوية. حتى أصبح مطار اللد عام 1946م، قادراً على القيام برحلات متواصلة. وقد خطط الصهاينة آنذاك لأن يكون ذلك المطار بمثابة المطار المركزي للدولة الجديدة[2].

ولكون فلسطين مركزاً لخطوط جوية متعددة، فقد كان التخطيط الصهيوني يطمح في أن يساهم النقل الجوي في تصدير المنتجات الزراعية لدول عدة، خاصة وأن عملية شحن البضائع كانت تؤرق التجار الصهاينة. وعلى الرغم من أن مجال النقل الجوي، لم يكن في البداية مجالاً لتوظيف عدد كبير من العمال الصهاينة، إلا أنه في عام 1943م، عمل في مجال النقل والمواصلات 3.8% من مجمل الأيدي العاملة الصهيونية في فلسطين[3].

2- الاتصالات :

عملت الحكومة البريطانية على تطوير منظومة الاتصالات، وخدمات البريد كجزء من خطتها لتسهيل إنشاء الوطن (القومي) للصهاينة في فلسطين، وكوسيلة اقتصادية ترتكز عليها؛ لتقديم خدماتها للسكان خاصة الصهاينة منهم، وسوياً مع البدء في تطوير المواصلات، جرى العمل على تطوير منظومة البريد، والهاتف، والتلغراف[4].

أ- البريد :

بقيت الطوابع العثمانية مستخدمة في فلسطين، إلى حين دخول الجيوش البريطانية في نهاية تشرين أول (أكتوبر) 1917م، ثم دخولها القدس في 11 كانون أول (ديسمبر) 1917م، وعندئذ توقف استخدام الطوابع العثمانية نهائياً[5].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1138.

(2) Nathan, Robert and others: Palestine problem and promise, P. 583-585.

(3) Nathan, Robert and others: Palestine problem and promise, P. 585-586.

(4) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 141.

(5) أبو الجبين، نادر : تاريخ فلسطين في طوابع البريد، ص 10.

وبعد احتلال الجيوش البريطانية لفلسطين، تم إلغاء منظومة البريد العثمانية، والعمل على تشغيل منظومة بريد موحدة تحت إدارة السلطات العسكرية، فتحت لخدمة البريد المدني، والسكان في فلسطين[1]، مستخدمة مكاتب البريد العثماني في بادئ الأمر[2].

عملت الحكومة العسكرية البريطانية على ربط شبكة الاتصالات البريدية الموجودة في فلسطين بالعالم الخارجي، فبالإضافة إلى عملها في جمع الرسائل وتوزيعها بالمجان في بادئ الأمر عملت في عام 1918م، على تبادل الرسائل البرقية مع مصر، ولبنان، وسوريا، وشرق الأردن، وبريطانيا[3].

أصدرت الإدارة العسكرية البريطانية تعليمات جديدة في 10 شباط (فبراير) 1918م، فرضت بموجبها رسوماً على نقل الرسائل إلى الدول الأجنبية، أما نقل الرسائل داخل فلسطين، أو مصر فبقيت بالمجان، إلى أن أصدرت الإدارة العسكرية تعليمات أخرى فرضت رسوماً على نقلها[4].

كما أقامت الحكومة العسكرية البريطانية عام 1919م مكاتب للبريد، في معظم المدن المركزية مثل : عكا، وبيت لحم، وغزة، ويافا، والخليل، والقدس، وحيفا، ونابلس، وصفد، والناصرة، وطولكرم، والرملة، وطبريا. وفي عام 1920م تحولت إدارة مكاتب خدمات البريد من السلطة العسكرية، إلى السلطة المدنية لحكومة الاحتلال البريطاني[5].

وبما أن الصهاينة هم الذين كانوا يسيطرون على التجارة في فلسطين، في عهد الاحتلال البريطاني، فقد كانوا أكثر المستفيدين من الخدمات البريدية، حيث يسهل على التاجر الاتصال بعميله في أقصر فرصة ممكنة، وبالتالي وصول البضائع في الأوقات المحددة[6].

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 980؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 118.

(2) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 221.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 176؛ صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 221؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 118.

(4) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 221.

(5) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 118؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 980.

(6) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 209-223.

وقد بدأ العمال الصهاينة دخول مجالات العمل في البريد والقطارات، منذ أواخر عام 1919م، ومع نهاية عام 1922م بلغ عدد العاملين في هذين المجالين حوالي 600 عامل[1].

استمرت جباية الاحتلال البريطاني رسوم طوابع البريد بنوعيها العادية، والحجازية حتى عام 1927م، حيث استبدلتها بطوابع جديدة مرسوم الطوابع الذي صدر عام 1927م[2].

شملت خدمات البريد الحوالات المالية، ونقل الطرود أو الرزم بقصد الأغراض التجارية الصادرة من فلسطين، أو الواردة إليها، بواسطة مكاتب البريد. وقد حققت تلك الخدمات موارداً كبيراً من إيرادات مكاتب البريد؛ لأن التجار –خاصة الصهاينة منهم– أقبلوا على إرسال بضائعهم على شكل طرود بريدية؛ لأنها كانت أكثر ضماناً، من نقل البضائع بالسكك الحديدية، التي كانت مسؤولية النقل فيها تقع على التاجر، وليس على عاتق إدارة السكك الحديدية[3].

استوعبت الجيوش البريطانية، أعداداً كبيراً من الصهاينة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ للعمل في مجال إدارة البريد، والبرق فبينما بلغ عدد العاملين في عام 1940م، 730 عاملاً، ارتفع العدد ليصل 869 عاملاً عام 1941م، وقفز العدد إلى 1,116 عاملاً عام 1942م، وبحلول عام 1943م بلغ العدد 1,139 عاملاً، إلا أن عدد العمال تراجع عام 1944م حيث بلغ فقط 1,008 عمال، وعاد ليرتفع من جديد خلال التسعة أشهر الأولى من عام 1945م حيث بلغ 1,142 عاملاً[4].

وقد حاز الصهاينة في فلسطين على النصيب الأكبر من الخدمات البريدية، فحتى نهاية فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين كان هناك 102 مكتب للبريد[5]، وفي رواية أخرى 127 مكتباً، لم يكن منها في المدن والقرى العربية سوى 33 مكتباً فقط، والباقي تركز في المدن والمستوطنات الصهيونية؛ مما أسهم في تطوير اقتصادهم[6]، وذلك من خلال تقديم الخدمات وتسهيل الاتصال بالعالم الخارجي لشتى الأسباب والأهداف، ومن ناحية أخرى فإن العاملين في تلك المكاتب كانوا بالضرورة من الصهاينة، وبذلك توفرت لديهم فرص عمل إضافية لعدد من الصهاينة.

---

(1) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 78.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 208.

(3) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 222.

(4) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 450.

(5) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 980.

(6) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 209؛
Elston, D.R.: Israel, The making of a nation, P. 95.

ب- الهاتف :

أدخلت خدمة الهاتف لفلسطين لأول مرة عام 1919م؛ ولأغراض عسكرية، وكانت بدايتها في القدس، ويافا، وحيفا. حيث توجهت شركات اتصالات بريطانية للحكومة المركزية في لندن، بطلب تمديد شبكات هاتف في فلسطين[1].

ومع إقامة الحكومة المدنية البريطانية في فلسطين عام 1920م، بدأت تتطور شبكة موسعة من خدمات الهاتف[2]، حيث قامت الحكومة بربط فلسطين مع مصر، وشرق الأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق بخطوط هاتف[3].

اختلفت الآراء حول عدد أجهزة الهاتف، التي أوجدت في فلسطين، فبينما ذكر البعض أنه أصبح في فلسطين عام 1920م، 9 هواتف عمومية -مدنية- (في مراكز البريد)، و90 جهاز هاتف شخصي في البيوت، وارتفع العدد عام 1921م، ليصبح 28 هاتفاً عمومياً في مراكز البريد، وبلغ معدل المكالمات السنوي حوالي 14,860 مكالمة، قدر آخر عدد أجهزة الهاتف في فلسطين عام 1921م (80) جهازاً، ووصلت عام 1928م، إلى 3,000 جهاز هاتف عمومي، ووصل معدل المكالمات عبر تلك الأجهزة 500,000 مكالمة خلال ذلك العام[4].

بلغ طول شبكة خطوط الهاتف عام 1921م، بين المدن 11,200كم، أما داخل المدن فقد بلغ 200كم في العام ذاته، وفي عام 1929م، بلغ طول شبكة خطوط الهاتف بين المدن 12,800كم، أما داخل المدن فبلغ 10,400كم[5].

وبحلول عام 1934م وصل عدد أجهزة الهاتف 8,200 جهاز، بينما بلغ طول شبكة خطوط الهاتف بين المدن 14,200كم، أما داخل المدن فبلغ طول خطوط الشبكة 25,500كم[6].

يتضح مما سبق أن الزيادة في طول شبكة الهاتف بين المدن ما بين عامي 1929م، و 1934م، كانت زيادة بسيطة، بلغت 1,400كم فقط خلال خمس سنوات، أما الزيادة في طول شبكة الهاتف داخل المدن في الفترة ذاتها، فكانت زيادة كبيرة، فقد بلغت 15,100كم، وفي ذلك

---

(1) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 120.

(2) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 87.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 176؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 286.

(4) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 120؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 87.

(5) انظر الملحق رقم (38)، ص 383.

(6) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 88.

دليل واضح على تزايد توصيل الهواتف داخل البيوت والمؤسسات والمصانع، والمستوطنات الصهيونية بشكل لافت للنظر.

ولِما لخطوط الهاتف وطرق المواصلات من أهمية اقتصادية بالنسبة للبريطانيين والصهاينة في فلسطين، سنت الحكومة البريطانية منذ اليوم الأول للإضراب –الذي ساد فلسطين عام 1936م– قانوناً أسمته "قانون الطوارئ"، تضمن عقوبات بالغة القسوة ضد كل فلسطيني يحمل سلاحاً، أو يخرب أياً من الممتلكات الحكومية، من طرق، وخطوط حديدية، وأسلاك تليفون، وغيره[1].

باندلاع الحرب العالمية الثانية عام1939م، ولخدمة الجيوش البريطانية، والحركة الصهيونية، ارتفع سريعاً طول شبكة خطوط الهاتف بين المدن إلى 21,100كم، وداخل المدن 95,500كم، وفي عام 1944م وصل طول شبكة خطوط الهاتف بين المدن 33,400كم، وداخل المدن 168,000كم[2]. أما عدد أجهزة الهاتف فبينما بلغ عام 1939م، 17,400 جهاز، ارتفع إلى 20,000 جهاز عام 1944م، وبحلول عام 1948م، بلغ عدد أجهزة الهاتف في فلسطين 31,000 جهاز هاتف، 70% منها كانت مع السكان الصهاينة[3]. وترى الباحثة أن امتلاك الصهاينة 70% من أجهزة الهاتف في فلسطين في الأشهر الأخيرة من حكم الانتداب البريطاني عام 1948م، يعني أنهم كانوا يوظفون تلك الوسيلة المهمة والسريعة في الاتصال لصالح اقتصادهم وأمنهم بشكل كبير.

ت– التلغراف :

أقام الجيش البريطاني في فلسطين خدمات تلغراف جديدة، استبدل بها خدمات التلغراف العثمانية التي تم تدميرها، فقام عام 1918م، بتمديد خطوط تلغراف جديدة، ربطت بين فلسطين، ومصر، وكانت مراكزها في القدس، وحيفا، ويافا، وفي عام 1919م، تم إنشاء محطة تلغراف في الخليل، وغزة، وطولكرم، وعكا، والناصرة، وطبريا، وفي عام 1920م، تم توصيل شبكة التلغراف لرام الله، وبئر السبع[4].

كما تم ربط مكاتب البريد الجديدة التي افتتحت بخدمة التلغراف، كما تم ربط فلسطين مع أوروبا، خاصة بريطانيا عبر تمديد كوابل من يافا، وحيفا، إلى بيروت، وقبرص، كذلك على

(1) ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 169.
(2) انظر الملحق رقم (38)، ص 383.
(3) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 87–88.
(4) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 118.

طول خطوط السكة الحديدية من حيفا إلى مصر، ومن مصر إلى إنجلترا[1]. وفي عام 1923م، تم توصيل خدمة التلغراف إلى المجدل، ومستوطنة زخرون يعقوب، ومستوطنة ريشون ليتسيون، وبيتاح تكفا، وبيسان[2].

وقد حررت البرقيات المرسلة عبر التلغراف باللغة الإنجليزية، أو الفرنسية، أو الإيطالية[3].

يبدو واضحاً أن خدمة التلغراف كانت في البداية في المدن الرئيسة (القدس، وحيفا، ويافا) وهي مدن مختلطة، كان للصهاينة فيها وجود واضح، كما ركز الاحتلال البريطاني بعد ذلك على تزويد المستوطنات المركزية بخدمة التلغراف لخدمتها.

وقد عملت التركيبة الجديدة من شبكة الاتصالات (البريد، والهاتف، والتلغراف)، على فتح مجالات للعمل أمام الصهاينة في فلسطين، وخدمت بشكل كبير التجارة الصهيونية، وبالتالي أسهمت في نمو وتطوير الاقتصاد الصهيوني[4].

ثانياً : النقود والمصارف :

تعد الأموال الشريان الحيوي، الذي يغذي الدولة، ويقوم عليه اقتصادها؛ لذلك اهتمت الحركة الصهيونية منذ البداية بالإشراف على النقود المتداولة في فلسطين، وتحديد نوع وقيمة العملات، ثم قامت تحت ستار الانتداب البريطاني بسك عملة فلسطينية، كما اهتمت بإنشاء المصارف تمهيداً لإنشاء الدولة.

1) النقود :

كان نظام النقد المتداول في العهد العثماني هو النقود الذهبية والفضية، إلى جانب العملات الأجنبية المصرية والأوروبية، وما أن تسلمت حكومة الاحتلال البريطاني الحكم في فلسطين، حتى أعلنت في 23 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1917م، عن استخدام النقد المصري استخداماً قانونياً في فلسطين، وأعلنت أن الورق التركي لم يعد قانونياً[5]، وفي 21 شباط (فبراير)عام 1921م، أصدر

---

(1) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 141؛ بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 118.

(2) بقير، جدعون : مستوطنات تاج أو بيت قومي (عبري)، ص 118.

(3) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 222.

(4) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 141.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 301؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 36؛ يوسف، عبد النبي : السياسة النقدية في إسرائيل، ص 37؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 136.

هربرت صموئيل بلاغاً رسمياً حدد فيه العملات المستخدمة في فلسطين، اعتباراً من 22 شباط (فبراير) 1921م على النحو التالي :

أ- العملة المصرية (ذهب، فضة، نيكل).

ب- الجنيه البريطاني، ويعادل 97.5 قرشاً مصرياً.

وأعلن أنه تصادر العملات التي لم يرد ذكرها في المرسوم، إذا تم التعامل بها في التجارة، أو تم التداول بها[1].

ولتوفر العملة المصرية لدى السكان، أكثر من الجنيه البريطاني، فقد غدا التعامل بها أكثر من التعامل بالجنيه البريطاني، عقب صدور المرسوم؛ الأمر الذي قلل من مخاطر عدم الوضوح المرتبط بالنشاطات الاقتصادية، وساهم في تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، وبسبب رغبة بريطانيا إنشاء (وطن قومي) لليهود في فلسطين، كما جاء في وعد بلفور، بدأ تفكيرها في إحلال عملة فلسطينية، محل العملة المصرية في التداول، ولتحقيق ذلك نشرت دعايتها بين الناس، أن فلسطين لا يصيبها شيء من أرباح الإصدار التي تحققها مصر، من الكمية المتداولة في فلسطين[2].

لذلك قرر هربرت صموئيل في نيسان (أبريل) عام 1924م، إنشاء نظام مصرفي، مستقل عن العملة المصرية، مرتبط بالجنيه الإسترليني[3]. وشُكِّلت لجنة خاصة لذلك، ضمت أربعة من مديري البنوك الأجنبية، وثلاثة من الصهاينة، وثلاثة من موظفي الحكومة البريطانية، واثنين من الفلسطينيين، دون أن يسمح للجنة التنفيذية العربية باختيارهما، مع أن الحكومة البريطانية خولت اللجنة الصهيونية حق اختيار ممثليها[4].

أعلنت الحكومة البريطانية في 21 شباط (فبراير) 1927م، أن النقد الفلسطيني سيحل محل النقد المصري، اعتباراً من الأول من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1927م[5]. ونصت المادة

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 690؛ عبد الخالق، نبيل : النظام النقدي والمصرفي، ص 238؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 36؛ يوسف، عبد النبي : السياسة النقدية في إسرائيل، ص 38؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 136.

(2) يوسف، عبد النبي : السياسة النقدية في إسرائيل، ص 38-39.

(3) عبد الخالق، نبيل : النظام النقدي والمصرفي، ص 238؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1018؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 690؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب، ص 36؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 136.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 301-302؛ بيتلهايم، آفي : التجار (عبري)، ص 48.

(5) أقدمت الحكومة البريطانية على تغيير العملة في وقت كانت فلسطين تعاني فيه من أزمة اقتصادية حادة، فلم يكن قد انقضى على الزلزال الذي أصاب فلسطين في 11 يوليو (تموز) عام 1927م، إلا أربعة أشهر فقط، كذلك عانت فلسطين كلها، خاصة طبقة الفلاحين، وأصحاب الحرف، والعمال من الارتفاع المفاجئ في الأسعار الذي رافق عملية تغيير النقد. (طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1018؛ جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 136؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 303-304).

الثانية من القانون على أن "كل إشارة إلى جنيهات مصرية، وليرات تركية وردت في أي قانون، أو تشريع معمول به في فلسطين، بتاريخ نفاذ هذا القانون تقرأ، وتفسر كأنها إشارة إلى جنيهات فلسطينية، وكل إشارة إلى قروش مصرية، أو تركية تقرأ وتفسر كأن القرش المصري، أو التركي قد استبدل بعشرة ملات[1].

كما كتبت سلطات الاحتلال البريطاني على النقد باللغات الثلاث (العربية، والإنجليزية، والعبرية)، ووضعت الحرفين الأولين من عبارة (أرض إسرائيل) بجانب كلمة فلسطين كما حملت بعض قطعه صوراً لبعض الآثار التي ادعى اليهود حقهم فيها في فلسطين، بناءً على طلب الصهاينة[2]، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تهويد فلسطين، ودعم الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، من خلال ربط العملة بالجنيه الإسترليني، مما ألحق الضرر بالاقتصاد الفلسطيني[3].

وقد رافق هجرة الصهاينة لفلسطين دخول غير متوقف لرأس المال اليهودي الفردي، والمؤسسي، الأمر الذي ترتب عليه تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين خاصة ما بين (1918-1947م) حيث أدخلوا خلال تلك الفترة حوالي 184 مليون جنيه فلسطيني[4]، حتى أنهم أقاموا عام 1935م، البورصة الصهيونية الخاصة في تل أبيب، بمساعدة مجموعة من الوافدين الصهاينة الألمان، وقد ساعدت البورصة على تطور الأسواق المالية المحلية للصهاينة، كما ساعدت على تدفق العملات الصعبة لفلسطين، واستثمارها في كافة المجالات الاقتصادية خاصة الصناعة[5].

وبذلك قامت منظومة مالية خاصة للصهاينة في فلسطين من أموال التبرعات والجباية، التي جمعت من اليهود في خارج فلسطين، ومن منظومة الضرائب والمدفوعات الداخلية التي فرضها الاستيطان داخلياً على نفسه[6]، ولقد تعددت الآراء حول توزيع مصروفات ميزانية الاستيطان ما بين الحربين العالميتين، فبينما ذكر البعض أنها توزعت 48% لصالح الهجرة واستيعاب الجدد، و40% للخدمات الاجتماعية والعامة (تعليم، صحة، بنية تحتية)، و12% خصصت لمصاريف الإدارة والأمن، في حين ذكر آخر أنها توزعت كالتالي : 37% في الاستيطان الزراعي، والذي كان الهدف الأساسي للمؤسسات الصهيونية، وشمل شراء الأراضي للمستوطنات، 25% للاستثمار في المجال البلدي (الأشغال العامة، استيعاب المهاجرين)، و25% استثمرت في مجال

---

(1) قانون استبدال النقد الفلسطيني؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1188.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 37.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1018.

(4) انظر الملحق رقم (39)، ص 384.

(5) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 421.

(6) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 180.

التعليم، والصحة، والثقافة، والنشاطات الاجتماعية، 10% تم استثمارها في الشؤون الأمنية، والمنظمات الأمنية القومية، 3% المتبقية استثمرت في الشؤون الإدارية[1].

طرأ انخفاض على حجم تداول النقود بعد عام 1936م، الأمر الذي ترتب عليه إنشاء ما يشبه وزارة مالية صهيونية ذاتية، فترة الحرب العالمية الثانية[2].

وقد بلغ إجمالي دخل الميزانية الذاتية للحركة الصهيونية خلال الفترة الممتدة من تشرين أول (أكتوبر) عام 1940م، وحتى نهاية آذار (مارس) عام 1948م، 76 مليون جنيه فلسطيني، في حين بلغت مصروفات الميزانية في تلك الفترة 67,342,000 جنيه فلسطيني، كان جزء كبير منها قروضاً، ولقد تم توزيعها على النحو التالي : 27% في مجال استثمار الاستيطان الزراعي، و12% للأشغال العامة (إسكان وبنية تحتية)، و14% كانت مصاريف للإعداد، و24% للتعليم والصحة، كما تم تخصيص 9% من إجمالي مصاريف الميزانية (القومية) الصهيونية لباقي الأمور[3].

2) المصارف :

يمكن قسمة مؤسسات التسليف في فلسطين حسب مكان تسجيلها إلى مؤسسات أجنبية ومؤسسات محلية[4]، وحسب عملها الرئيس إلى مصارف تجارية (في عرف القانون مصارف)[5]، ومصارف تسليف[6]، وجمعيات تعاونية للتسليف[7]. ولقد تم العمل بذلك منذ

---

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 90.

(2) عبد الخالق، نبيل : النظام النقدي والمصرفي، ص 239؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 91؛ يوسف، عبد النبي : السياسة النقدية في إسرائيل، ص 42.

(3) زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 92.

(4) التمييز بين المصارف الأجنبية، والمصارف المحلية مبني أساساً على مكان تسجيلها، وليس على المكان الذي يقع فيه معظم أعمالها، وأهمية ذلك التمييز هي في الأكثر في أنها يطبق عليها، كفروع لمؤسسات أجنبية، أنظمة تختلف في بعض النقاط عن الأنظمة التي تطبق على المصارف المحلية. (حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 602).

(5) التمييز بين المصارف التجارية، ومصارف التسليف هو في عملها الرئيس، والصلاحيات المعطاة لها من القانون. فالمصارف التجارية هي الشركات التي "تتعاطى الصرافة أو تستعمل لفظة "مصرف" أو إحدى مشتقاتها كجزء من الاسم الذي تتعاطى أشغالها بموجبه". والصرافة حسب تحديد القانون هي : "استلام النقود من الناس لوضعها في الحساب الجاري، على أن تدفع لهم حين الطلب بواسطة شيكات، وإصدار سلفات للعملاء". (قانون الصرافة؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 52-53).

(6) مصارف التسليف : حسب تحديد القانون لها هي تلك الشركات (المفوضة من قبل المفوض السامي للعمل كمصارف للتسليف)، التي غايتها الرئيسية إقراض نقود، بضمانة أموال غير منقولة. (قانون مصارف التسليف؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 444).

(7) جمعيات التعاون للتسليف : ويدخل فيها ما يعرف بالمصارف التعاونية، تمييزاً عن المصارف التجارية، ومصارف التسليف، وهي ترمي إلى تحسين أحوال أعضائها الاقتصادية، وفقاً لمبادئ التعاون، كما تخضع لأنظمة قانون جمعيات التعاون، وهي تقرض أموالاً لأعضائها فقط الذين تقبل منهم الودائع. (حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 602-603).

السنوات الأولى للحكم المدني البريطاني في فلسطين[1]. حيث أكد هربرت صموئيل في الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري في تشرين أول (أكتوبر) 1920م، على أهمية إنشاء المصارف؛ وذلك لأجل تقديم قروض طويلة الأجل بضمان الملكية العقارية[2]. ونتيجة لذلك صدر القانون المصرفي الأول عام 1921-1922م، الذي لم يضع قيوداً عملية على فتح البنوك الجديدة، بل أنشأ رقابة غير جدية، انحصرت في العمليات المصرفية، وحتى جمعيات التسليف التعاونية، خضعت لتعليمات سطحية فقام معظمها بممارسة أعمال البنوك، رغم أنها لم تنشأ أصلاً لتلك الغاية. وقد أدت تلك السياسة المصرفية، بالإضافة إلى الهجرة الصهيونية، وتدفق رأس المال على نطاق واسع لا سيما من ألمانيا، إلى تنشيط الجهاز المصرفي وتطويره، الأمر الذي أسهم في ذلك الوقت إلى تطور سريع إلى حد ما في العمليات التجارية، والصناعية الصهيونية، لا سيما ما بين (1920-1943م)[3].

بينما اقتصر النشاط المصرفي عند الفلسطينيين حتى أوائل الثلاثينيات على مصرفين فقط، هما البنك العربي[4]، والبنك الزراعي العربي[5] الذي أصبح اسمه فيما بعد بنك الأمة العربية[6]. لكن الصهاينة توسعوا في إنشاء المصارف في فلسطين فبالإضافة إلى المؤسسات المصرفية التي أنشاؤها قبل عام 1917م[7]، أنشأ الهستدروت عام 1921م، بنك هابوعاليم (بنك العمال)[8]، وفي عام 1922م، تم تأسيس البنك المركزي للمؤسسات

---

(1) جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 136.

(2) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 254.

(3) Shalev, Michael: Labour and the political economy in Israel, P. 134;
بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي، ص 687؛ طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 108.

(4) البنك العربي : أنشئ عام 1931م، في القدس، وقد أسسه عبد الحميد شومان، برأسمال قدره 15,000 جنيه فلسطيني، وقد أسهم نشاط ذلك المصرف في مساعدة التجارة، والصناعة، والزراعة. (شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 106).

(5) البنك الزراعي العربي : أنشئ عام 1933م، وقدم مساهمات متواضعة في خدمة الزراعة، والمزارعين، وشراء الأراضي، وإصلاحها برأسمال قدره 95,526 جنيهاً، وبلغت قيمة القروض 78,000 جنيه، وكان يديره عضو اللجنة العربية العليا أحمد حلمي عبد الباقي، وفي عام 1943م غُيِّر اسمه إلى بنك الأمة العربية، وأصبح رأسماله في أوائل عام 1946م، 774,000 جنيه فلسطيني. (البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 368).

(6) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 106.

(7) تم الحديث حولها خلال الفصل الأول.

(8) بنك العمال : المؤسسة الثانية من ناحية وزنها في اقتصاد حركة العمال الصهاينة في فلسطين، بعد صندوق الائتمان اليهودي، وقد عانى من صعوبات عديدة فترة الأزمة الاقتصادية، إلا أن تلك الصعوبات لم تؤثر على استقراره المالي، واستمر يؤدي عمله كمؤسسة مالية مهمة، تخدم المؤسسات الاقتصادية التابعة للهستدروت، والسبب في ذلك، أنه ومنذ البداية حافظ علي مبادئ مصرفية سليمة، وابتعد عن أية مغامرات، حتى أنه قدم ما نسبته 10% من الأموال اللازمة لتقدم الصناعة الصهيونية في فلسطين فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945م). (جلعادي، دان : الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (عبري)، ص 210؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 187؛ المسيري، عبد الوهاب : الصهيونية والعنف، ص 186؛ بسيسو، فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 680؛ عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 151).

التعاونية[1]، وما بين (1922–1923م) تطورت الاتحادات المشتركة للائتمان والقروض، حتى وصل عدد زبائنها 6,000 شخص تقريباً، وخلال عام 1923م، تأسس بنك همزراحي، كما أُسس صندوق القروض للصناعيين والحرفيين الصهاينة[2].

أحضرت الهجرة الصهيونية التي قدمت من ألمانيا مجموعة من الخبراء في المال والاقتصاد، أسهموا في تطوير المنظومة المصرفية في فلسطين ما بين (1932–1937م)، حيث تم إنشاء 46 مصرفاً، وحتى نهاية عام 1937م، كان في فلسطين 74 مصرفاً محلياً، و5 بنوك أجنبية، للادخار والقروض، والتعاملات المالية، قُدِّر حجم نشاطها المالي بـ 17 مليون جنيه فلسطيني[3].

كما تطور ما بين (1932–1937م)، مجال التأمين، فأقيمت عدة شركات للتأمين مثل شركة مجدال، وهمشمار، وكان أكبر مصرف خاص هو بنك (يفت) (Yift) الذي أقيم بواسطة يعكوف يفت عام 1933م في القدس، وكانت له فروع في حيفا، وتل أبيب، وكذلك بنك (أرلن) (Arlen) الذي أقيم في تل أبيب عام 1934م، وبنك (فويجافانجر) (Vuejavangr) الذي أقيم في العام ذاته[4]، وفي حوالي عام 1935م أقيم بنك ديسكونت (Discount)، وكان يتبع في معظم نشاطاته إلى سيطرة القطاع الخاص، واحتل المركز الثالث في قوته المالية بعد كل من صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، وبنك العمال[5]، ومن أبرز العائلات المصرفية (البنكية) من وافدي ألمانيا، كانت عائلة فاربورغ (Farburg)، وأرنولد (Arnold)، ولازار (Lazar)، وشتراوس (Shtrauss)[6].

وقد ترتب على زيادة هجرة يهود ألمانيا، زيادة في خدمات القطاع المالي، فزادت أهمية المصارف؛ نتيجة لزيادة حجم الاستثمار والقروض، التي بلغ عددها عام 1936م، أكثر من 50 ألف قرض في كافة المجالات الاقتصادية، بلغ إجمالي قيمتها حوالي 10 مليون جنيه فلسطيني[7].

---

(1) البنك المركزي للمؤسسات التعاونية : أسس عام 1922م، من قبل الهيئة الاقتصادية الفلسطينية، التي واصلت العمل في المستوطنات عن طريق منح القروض للجمعيات التعاونية الصهيونية خاصة الزراعية منها. (أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 187؛ جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 419؛
Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 689).

(2) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 104.

(3) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 419.

(4) أرئيل، شلومو : 50 سنة هجرة (عبري)، ص 33؛ جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 419.

(5) عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي، ص 151.

(6) كانت تلك العائلات عبارة عن مجموعة خبراء اقتصاديين، في مجال الأموال، وتجارة العملات، وقامت بإنشاء مجموعة من المصارف، وممارسة النشاطات المالية في فلسطين، مثل : شركات التأمين، والبورصة الصهيونية. (جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 419).

(7) جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص 419.

أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني في تشرين أول (أكتوبر) عام 1937م، قانوناً مصرفياً جديداً لدعم الوضع المالي للبنوك الصهيونية، وتقوية رأسمالها، وللحد من عدد البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة، اشترطت من خلاله حصول أي بنك على رخصة من المندوب السامي، كما اشترط على المؤسسات التي تمارس نشاطاً تمويلياً أن تظهر سجلاتها رأسمالاً لا يقل عن 50,000 جنيه فلسطيني، ورأسمالاً مدفوعاً لا يقل عن 25,000 جنيه فلسطيني، وأعطيت البنوك والمؤسسات التي يقل رأسمالها عن ذلك مهلة لتسوية أوضاعها، وزيادة رأسمالها حتى تشرين أول (أكتوبر) 1939م، وتم استحداث وظيفة مراقب البنوك، وطلب من جميع البنوك أن تقدم بيانات مالية شهرية بموازنتها، بالإضافة إلى تقارير نصف سنوية حول قروضها وتوزيعها[1].

ولكن لا يمكن إرجاع الانخفاض الشديد الذي حدث في عدد البنوك خلال المدة الواقعة بين عام 1937م، واندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م إلى التعليمات الجديدة وحدها؛ لأن فترة من الركود الاقتصادي كانت قد بدأت في عام 1936م، تمثلت في انخفاض أعداد الوافدين، وتراجع تدفقات رؤوس الأموال، وحجم الاستثمارات، بالإضافة إلى أعراض الكساد الأخرى، بسبب الثورة الكبرى التي استمرت ما بين (1936–1939م)، فبينما بلغ معدل تداول الأوراق المالية في كانون ثانٍ (يناير) عام 1936م، 6,298 جنيهاً فلسطينياً، انخفض إلى 5,621 جنيهاً فلسطينياً في كانون ثانٍ (يناير) عام 1937م، واستمر في التراجع إلى 4,789 جنيهاً فلسطينياً، في كانون ثانٍ (يناير) عام 1938م[2]، وقد أدى ذلك كله إلى توقف كثير من البنوك عن العمل، بل إن بعض البنوك المسجلة لم تمارس أي نشاط، كما تراجع كثير من البنوك[3].

بينما لم تزد قيمة الاحتياطي في المصارف العربية عام 1945م على 9.3 مليون جنيه فلسطيني، فقد بلغت في البنوك الصهيونية 50.3 مليون جنيه فلسطيني، ولم يزد الرأسمال التجاري في المصارف الفلسطينية على مليوني جنيه فلسطيني، بينما رصد الصهاينة 9.2 مليون جنيه فلسطيني. وقد بلغت ودائع الصهاينة (الرأسمال التجاري) عام 1946م، في المصارف وجمعيات الإقراض التعاونية 77 مليون جنيه فلسطيني، مقابل 18 مليون جنيه للفلسطينيين[4]. وبذلك تطورت المنظومة المالية، والمصرفية الصهيونية في فلسطين ما بين (1918–1948م)، بفعل القوانين والإجراءات البريطانية الداعمة لها، إلى جانب تدفق الأموال، والخبرات الصهيونية من الخارج، خاصة مع وافدي ألمانيا.

---

(1) Shalev, Michael: Labour and the political economy in Israel, P. 138.

(2) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 771.

(3) Shalev, Michael: Labour and the political economy in Israel, P. 138-139.

(4) الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام، ص 54.

ثالثاً : الكهرباء :

ما من شك أن حاجة العالم إلى خدمات الطاقة الكهربائية مستمرة في الارتفاع، ولأن قطاع الكهرباء عامل تطور أو تخلف في مختلف مجالات الحياة، حيث تستخدم الكهرباء للإنارة، وتشغيل الآلات وغير ذلك؛ لذلك سعى الصهاينة منذ وصولهم لفلسطين، للحصول على امتياز لإنتاج الكهرباء.

لم يكن في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، أجهزة عامة لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد امتلكت بعض المؤسسات الخاصة (كالأديرة، والفنادق، والإدارات الحكومية)، مولدات كهربائية تعمل على النفط، تستعملها لسد حاجاتها الذاتية[1].

تم للصهاينة ما أرادوا، وتحقق سعيهم في عام 1921م، عندما منح هربرت صموئيل بنحاس روتنبرغ امتيازين، الأول امتياز العوجا بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 1921م، الذي سمح له بإنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة القوة المائية في منطقة يافا، مدة 36 عاماً[2]، أما الامتياز الثاني فكان في منتصف الشهر ذاته (أيلول "سبتمبر") 1921م) وهو امتياز نهر الأردن، وروافده الذي سمح بإنتاج الطاقة الكهربية مدة 70 عاماً، وتوريدها للإنارة، والصناعة، والري، على أن يبدأ العمل بالمشروع في غضون عامين[3].

بدأ تشغيل التيار الكهربائي في منطقة تل أبيب-يافا في 28 حزيران (يونيو) 1923م، برأسمال اسمي 1,000,000 جنيه إسترليني، وبقوة 750 كيلووات[4]. وفي عام 1925م، أنشأت "شركة كهرباء فلسطين" الصهيونية محطة في حيفا، بلغت طاقتها الإنتاجية 1,200 حصان، بهدف إمداد مدينة حيفا وجوارها (بما فيها جبل الكرمل) بالطاقة الكهربائية، وفي العام ذاته أيضاً، بدأت الشركة ببناء محطة أخرى في طبريا؛ لأجل تزويد المدينة بالطاقة، لكل الاستعمالات، بما فيها تأمين المياه[5].

---

(1) عاشور، انشراح : الطاقة الكهربائية في فلسطين المحتلة، ص 81؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 36.

(2) قانون امتيازات الكهرباء، مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 708.

(3) سبق الحديث حول ذلك في الفصل الثاني.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 151؛ أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 109؛ بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 36؛ مرحابيا، ح : شعب ووطن (عبري)، ص 78؛

Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 695.

(5) أربل، نفتالي وآخرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 109؛ عاشور، انشراح : الطاقة الكهربائية في فلسطين المحتلة، ص 81.

ارتفعت القدرة الإنتاجية لشركة الكهرباء عام 1926م، إلى 2,250 كيلووات[1]، وقد أدى التوسع في استيراد الآلات، ونمو الصناعة الصهيونية في فلسطين إلى زيادة مبيعات الشركة من الكهرباء لصالح الصناعة فمن 1,000,000 كيلووات عام 1926م، ارتفعت المبيعات إلى 1,500,000 كيلووات عام 1927م[2].

بدأت شركة كهرباء فلسطين منذ عام 1927م، في بناء محطة كهربائية قرب "جسر المجامع"، عند ملتقى نهري اليرموك والأردن، وقد أتمت بناءها، في نيسان (أبريل) 1932م، وافتتحتها في 9 حزيران (يونيو) 1932م، وشغلت المحطة عام 1932م، ثلاثة مولدات، طاقة كل واحد منها 8,500 حصان، وصلت طاقتها الإنتاجية 25,500 حصان[3]، وفي العام ذاته 1932م، تم الانتهاء من بناء محطة ضخ المياه، وتوليد الكهرباء في طبريا[4]، وزادت الشركة من قدرة المحطة الإنتاجية من 14,000 حصان إلى 31,000 حصان[5]. وفي عام 1933م أضيف مولد رابع لمحطة الكهرباء المقامة عند جسر المجامع، فوصلت طاقتها الإجمالية 34,000 حصان[6].

عمل في إنتاج الطاقة الكهربائية عام 1933م (545) عاملاً، وبلغت قيمة رأس المال المستثمر 1,525,577 جنيهاً فلسطينياً، في حين بلغت قيمة الإنتاج 257,412 جنيهاً فلسطينياً[7]. بينما بلغت مبيعات الشركة للصناعة 6,575,000 كيلووات[8].

ارتفعت قيمة رأس المال المستثمر في شركة الكهرباء الفلسطينية (الصهيونية)، بحلول عام 1934م إلى 2,500,000 جنيه فلسطيني[9]، في حين ارتفعت القدرة الإنتاجية للشركة عام 1935م،

---

(1)جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 920؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 43.

(2) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 923؛ أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص 43.

(3) عاشور، انشراح : الطاقة الكهربائية في فلسطين المحتلة، ص 81.

(4) كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 122؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 162.

(5) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 162.

(6) عاشور، انشراح : الطاقة الكهربائية في فلسطين المحتلة، ص 81.

(7) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 309.

(8) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الفلسطيني، ص 43.

(9) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 923؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 368.

إلى 40,400 كيلووات، وبينما بلغ إجمالي الإنتاج في العام نفسه (1935م)، حوالي 50 مليون كيلووات، استهلكت الصناعة 17 مليون كيلووات، في حين استهلك للري والزراعة 16 مليون كيلووات[1]، والباقي توزع للإنارة وغير ذلك من الخدمات، وفي عام 1936م، بلغ إجمالي إنتاج الشركة 65,495,957 كيلووات؛ أي بزيادة حوالي 31% عما كان عليه في عام 1935م[2].

بلغت قيمة رأس المال المستثمر في شركة الكهرباء بحلول عام 1937م، حوالي 3,701,000 جنيه فلسطيني، ووصلت قيمة الإنتاج إلى حوالي 583,000 جنيه فلسطيني، وارتفع عدد العاملين في الشركة إلى 1,370 عاملاً[3]، كما ارتفع عدد زبائن الشركة من 7,477 زبوناً عام 1927م، إلى 35,397 زبوناً عام 1934م، ثم إلى 75,805 زبائن عام 1937م، حيث بلغ معدل استخدام الكهرباء خلال عام 1937م، حوالي 71,300,000 كيلووات[4]. بينما بلغت كمية مبيعات الشركة للصناعة حوالي 20,000,000 كيلووات[5]. وبحلول عام 1938م استمرت القدرة الإنتاجية للشركة في الازدياد حيث وصلت إلى 63,600 كيلووات، كما ازدادت كمية الكهرباء المباعة للزراعة والري فبلغت 26 مليون كيلووات، بينما لم يطرأ تغير على كمية الكهرباء المباعة للصناعة فبقيت 20 مليون كيلووات[6]. ويمكن تفسير ذلك بأن الصناعة كانت قد تأثرت أكثر من الزراعة من الأحداث التي مرت بها فلسطين ما بين (1936-1939م)، إلا أنه في عام 1939م، ازدادت كمية الكهرباء المباعة للصناعة، حيث بلغت حوالي 25,104,437 كيلووات، وارتفع عدد العاملين في الشركة إلى 1,500 عامل[7].

لم تطرأ أية زيادة على القدرة الإنتاجية لشركة الكهرباء ما بين (1938-1941م)، فقد بقيت 63,600 كيلووات، كما تساوت كمية الكهرباء المباعة للزراعة والري، مع كمية الكهرباء المباعة للصناعة في عام 1941م، حيث بلغت لكل منهما 33 مليون كيلووات، فمن أجل تشجيع الزراعة وتطويرها قامت الشركة بتخفيض سعر الكهرباء للمزارعين، ولأغراض الري، كما

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 920-923؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 162.

(2) برومكين، هشل : الهجرة والتطور (عبري)، ص 221.

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 431؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 923.

(4) أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 162.

(5) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الفلسطيني، ص 43.

(6) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 923.

(7) Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 695.

عملت على توصيل الكهرباء للمناطق القروية النائية[1]، في حين بلغ إجمالي كمية الكهرباء المباعة 103 مليون كيلووات[2].

استمرت قدرة الشركة على الإنتاج في الارتفاع، فبلغت عام 1944م (69,600) كيلووات، في حين بلغت كمية الكهرباء المباعة في العام ذاته 174 مليون كيلووات كان منها لصالح الزراعة والري 50 مليون كيلووات، ولصالح الصناعة 57 مليون كيلووات، في حين بلغت القدرة الإنتاجية للشركة عام 1947م (74,700) كيلووات، وارتفعت كمية الكهرباء المباعة إلى 281 مليون كيلووات، حصلت الزراعة ومشاريع الري منها على 73 مليون كيلووات، في حين حصلت الصناعة على 86 مليون كيلووات[3].

تمكن الصهاينة من الاستفادة من مشروع روتنبرغ لإنتاج الطاقة الكهربائية، سواء من خلال بناء مستوطنات جديدة على الأراضي الفلسطينية، بعد نزع ملكيتها من أصحابها الفلسطينيين مثل : مستوطنة نهاريم، أم من خلال بناء المصانع التي يتم تشغيلها بقوة الكهرباء؛ وذلك لاستيعاب الوافدين الصهاينة اقتصادياً، بينما حجب عن الفلسطينيين توليد الكهرباء للإنارة، والمقاصد الزراعية والصناعية[4]. كما أدى إعفاء المواد والبضائع التي تستوردها شركة الكهرباء الفلسطينية، وإعفاؤها من دفع ضرائب على أرباحها لمدة طويلة، إلى تدعيم وتوسيع الصناعة الصهيونية[5]. وبذلك أصبحت الكهرباء أساس تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، من خلال توفيرها لمتطلبات الطاقة، التي سمحت بالتطورات المتسارعة في مناحي الحياة.

يتضح مما سبق أن الحركة الصهيونية في فلسطين قد تمكنت ما بين (1918-1948م)، من الاستفادة الكاملة من جميع الأعمال التي قامت بها حكومة الاحتلال البريطاني، التي جاءت لهدفين تمثلا في : خدمة المصالح البريطانية في المنطقة، والمساهمة في إنشاء (وطن قومي) للصهاينة في فلسطين.

فقدمت حكومة الاحتلال البريطاني الدعم المادي اللازم لتطوير مجالي الصحة، والتعليم، ورغم ذلك تمكن الصهاينة من الاستقلال بالإشراف عليهما. وإن كانت بريطانيا قد طورت طرق

---

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 920-923.
(2) انظر الملحق رقم (40)، ص 385.
(3) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 920-923.
(4) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني، ص 258؛ النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 88.
(5) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 88.

المواصلات، والاتصالات أثناء احتلالها لفلسطين، فقد كان المستفيد الأكبر من ذلك هم الصهاينة، حيث أسهم ذلك في تطوير اقتصادهم. إلى جانب نشاطهم في إنشاء الطرق، والموانئ كميناء تل أبيب.

كذلك أسهم قرار بريطانيا بسك عملة فلسطينية (الجنيه الفلسطيني)، في دعم التجارة الصهيونية، وإلى جانب ذلك عملت المصارف الصهيونية في فلسطين على تقديم القروض اللازمة للصهاينة لتطوير اقتصادهم، وعندما كان استخدام الطاقة الكهربائية من ضرورات التطور الاقتصادي، منحت حكومة الاحتلال البريطاني لروتنبرغ امتياز شركة كهرباء فلسطين، الأمر الذي ترتب عليه تطور اقتصادهم في جميع المجالات، والاتجاهات ما بين (1918-1948م).

الخاتمة

تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين ما بين (1882–1948م)، بفعل عوامل داخلية وخارجية أثرت فيه، إلا أن الهجرات الصهيونية بما أحضرته من خبرات علمية، ورؤوس أموال، وأيدٍ عاملة، إلى جانب الانحياز البريطاني لصالح الحركة الصهيونية كانت العوامل الأبرز في دعم الاقتصاد الصهيوني.

وقد تناولت الباحثة تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين في مجال الزراعة، والصناعة، والتجارة، وقطاع الخدمات ما بين (1882–1948م)، وخلصت إلى نتائج وتوصيات عدة، أهمها :

أولاً : أهم النتائج :

1- استفاد الاقتصاد الصهيوني في فلسطين من رعاية القنصليات الأجنبية للصهاينة خلال الحكم العثماني، الذي انتهى مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م، كما استفاد من القوانين البريطانية الداعمة له، أثناء الاحتلال البريطاني لفلسطين ما بين (1918–1948م).

2- وفّرت الهجرات الصهيونية الأيدي العاملة اللازمة للعمل الصهيوني في فلسطين، فبينما عمل وافدوا الموجتين الأولى والثانية بالزراعة، عمل وافدوا الموجات التالية بالصناعة، والتجارة، وقطاع الخدمات.

3- أسهمت المؤسسات الاقتصادية الصهيونية، كالصندوق القومي، والصندوق التأسيسي، والهستدروت، والوكالة اليهودية، وغيرها، في دعم الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، ما بين شراء الأراضي وتطويرها، والإشراف على اتحادات العمال في مختلف المجالات.

4- ارتبط تطور الزراعة الصهيونية في فلسطين، بتطور مؤسسات الدراسات والأبحاث الزراعية، وبتطور مشروعات الري، واستخدام الكهرباء.

5- أرسى الوافدون الصهاينة الألمان، أسس الصناعة الحديثة المتطورة عند الصهاينة في فلسطين، حيث أحضروا رؤوس أموالهم (بموجب اتفاقية هعفارا عام 1933، بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية)، على شكل آلات، ومعدات صناعية.

6- استغلت الحركة الصهيونية مرحلة الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، لتطوير صناعاتها المختلفة، حيث أمدت جيوش الحلفاء، ودول الشرق الأوسط بالصناعات المختلفة.

7- كان التأسيس الرسمي والانتقال من العمل الفردي للعمل المؤسساتي في التصنيع العسكري عام 1933م، حيث تم إقامة المصانع، وامتلاك الالآت، وإنتاج أنواع جديدة من القنابل.

8- واجهت الصناعة الصهيونية مشكلات عدة، كان أبرزها قلة المواد الخام، والمواد الأولية الطبيعية كالنفط، والفحم الحجري، والحديد؛ مما أدى لارتباط تطور الصناعة بالزراعة، واعتمادها على المنتجات الزراعية، كما عانت الصناعة الصهيونية من مشكلة ضيق السوق المحلية الفلسطينية، في مجتمع يعتمد على الزراعة.

9- استوردت الحركة الصهيونية ما بين (1918-1948م)، أكثر مما صدرت، وتغلبت على العجز في الميزان التجاري الناتج عن ذلك، من خلال تدفقات رؤوس الأموال التي جلبها الوافدون، والمؤسسات الصهيونية من الخارج لفلسطين.

10- كانت معظم الصادرات من محصول الحمضيات، وكانت بريطانيا هي المستورد الرئيس له.

11- عملت الحركة الصهيونية طوال فترة الاحتلال البريطاني على بناء المدارس اليهودية، وكانت مستقلة عن حكومة الاحتلال البريطاني، فأسست العديد من المدارس الخاصة، والدينية، والمهنية، والزراعية، كما أسست الجامعة العبرية التي كانت القاعدة الأولى في التعليم العالي الصهيوني في فلسطين.

12- استفادت الحركة الصهيونية من الوافدين الصهاينة، في خلق ثقافة متطورة، ساهمت في إنشاء المسارح، ودور السينما، ودور الفكر، والمجلات وغيرها.

13- قامت الحكومة البريطانية أثناء احتلالها لفلسطين (1918-1948م)، من أجل خدمة جيوشها العسكرية، وتنفيذاً لتصريح بلفور "بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين"، بتطوير شبكتي المواصلات، والاتصالات في فلسطين؛ مما أفاد الحركة الصهيونية.

14- استغلت الحركة الصهيونية في فلسطين امتياز روتنبرغ لتوليد الكهرباء، فسيطرت على مصادر المياه في فلسطين، وعلى مساحات شاسعة من الأراضي، وولدت الكهرباء اللازمة لتطور الاقتصاد في جميع المجالات.

15- من كل ما سبق اتضح للباحثة أن أسس الاقتصاد الصهيوني في فلسطين من زراعة، وصناعة، وتجارة، وقطاع خدمات، أرسيت خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين (1918-1948م)، وبدعم منه، الأمر الذي مكَّن الصهاينة من إعلان إقامة (الدولة الصهيونية)، أثناء حرب عام 1948م.

ثانياً : التوصيات :

توصي الباحثة بما يلي :

1- أن تخصص الجامعات الفلسطينية قسماً خاصاً لدراسة الشؤون الصهيونية.

2- أن تهتم المكتبات الفلسطينية، بجلب المصادر والمراجع العبرية والإنجليزية، التي تناولت موضوع الصهيونية، والقضية الفلسطينية.

3- أن تهتم المراكز العلمية بترجمة المصادر، والمراجع، التي تناولت الصراع العربي الصهيوني.

4- تعميم الدراسات العلمية ذات الصلة على جميع الوزارات والدوائر الحكومية الرسمية، للاستفادة منها في صنع القرار.

5- وضع الخطط الاقتصادية التنموية الجادة، والابتعاد عن العشوائية في العمل؛ لبناء اقتصاد وطني فلسطيني متقدم.

6- ضرورة التكامل بين مؤسسات المجتمع المدني، والحكومة لدعم الاقتصاد الفلسطيني الناشئ.

7- استثمار رؤوس الأموال الفلسطينية الموجودة بالخارج؛ لتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

8- تدريب الكفاءات العلمية على الأعمال المهنية من خلال المدارس، والمعاهد، والجامعات الفلسطينية.

9- العمل على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب؛ فالعمل أمانة، والدول تتقدم أو تنهار من خلال اقتصادها.

10- مقاطعة جميع الدول العربية، والإسلامية للاقتصاد الصهيوني.

11- رفع مكانة العامل الفلسطيني.

12- دعم الوزارات (الزراعة، الصناعة، التجارة) للمنتج الوطني بكافة الوسائل.

13- ضرورة سن القوانين والتشريعات، التي تمنع استيراد البضائع التي تنافس المنتج الوطني.

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الثالثة (1918-1923م)[1]

م.	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء (ميلادي)
1-	آييليت هاشامار	1918
2-	كريات عنافيم	1920
3-	دغانيا (ب)	1920
4-	نهلال	1921
5-	كفار يحزقيل	1921
6-	غيفع	1921
7-	تل يوسف	1921
8-	عين حارود (أ)	1921
9-	رعاناناه	1921
10-	رامات غان	1921
11-	عين حارود (م)	1921
12-	بيت ألفا	1922
13-	حفتسي باه	1922
14-	ياغور	1922
15-	بلفوريا	1922
16-	مرحفياه	1922
17-	بنيامينا	1922
18-	غفعاتايم	1922
19-	غنيفار	1922
20-	مزرع	1923
21-	كفار جدعون	1923
22-	تل عدشيم	1923
23-	رامات هاشارون	1923

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 133-134.

ملحق رقم (2)

حجم الاستثمارات في فرع البناء ما بين 1924–1925م

(بآلاف الجنيهات الفلسطينية)[1]

السنة	إجمالي استثمارات فرع البناء	استثمارات الصهاينة فقط	نسبة استثمارات الصهاينة
1924	875	668	76.34
1925	2,007	1,834	91.38

(1) ناؤور، مردخاي : تل أبيب في بدايتها 1909–1934م (عبري)، ص 81.

ملحق رقم (3)

المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الرابعة (1924-1931م)[1]

م.	اسم المستوطنة	سنة الإنشاء (ميلادي)
1-	غفعات برينر	1924
2-	بني براك	1924
3-	هرتسليا	1924
4-	مفديئيل (هود هاشارون)	1924
5-	كفار حسيديم	1924
6-	العفولة	1925
7-	كريات آتا	1925
8-	نيشر	1925
9-	رمات يشاي	1925
10-	غفعات هاشلوشاه	1925
11-	عينات	1925
12-	عفات	1926
13-	يعفات	1926
14-	مشمار هاعيمك	1926
15-	رامات دافيد	1926
16-	رامات راحيل	1926
17-	ساريد	1926
18-	كفار باروخ	1926
19-	غات ريمون	1926
20-	بات يام	1926
21-	بيت زيراع	1927
22-	غان شلومو	1927
23-	عين شيمر	1927

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 150-151.

24-	كفار يهوشواع	1927
25-	سديه يعقوب	1927
26-	بن شيمن	1928
27-	ناتانيا	1929
28-	تل موند	1929
29-	بيت حانان	1930
30-	حيروت	1930
31-	عين فيرد	1930
32-	ناعان	1930
33-	عيانوت	1930
34-	غان يفنيه	1931
35-	عين هاحوريش	1931
36-	خضوري	1931

ملحق رقم (4)

إحضار الأموال الصهيونية لفلسطين في سنوات الثلاثينات (بآلاف الجنيهات الفلسطينية)[1]

السنة	حجم المال عموماً	المال القومي	المال العام	المال الفردي
1931	3,006	788 (26.2%)	218 (7.3%)	2,000 (66.5%)
1932	3,881	468 (12.1%)	413 (10.6%)	3,000 (77.3%)
1933	6,663	478 (7.2%)	155 (2.3%)	6,000 (90.5%)
1934	10,824	670 (6.2%)	154 (1.4%)	10,000 (92.4%)
1935	11,900	732 (6.2%)	168 (1.4%)	11,000 (92.4%)
1936	7,644	977 (12.8%)	167 (2.2%)	6,500 (85%)
1937	5,383	1,230 (22.9%)	153 (2.8%)	4,000 (74.3%)
1938	6,015	1,315 (21.9%)	200 (3.3%)	4,500 (74.8%)
1939	7,508	1,758 (24.4%)	250 (3.3%)	5,500 (73.3%)
1940	4,948	1,708 (34.5%)	240 (4.9%)	3,000 (60.6%)
إجمالي	67,772[2]	10,124 (14.9%)	2,118 (3.1%)	55,500 (82%)

(1) جلبر، يوآف : وطن جديد هجرة يهود مركز أوروبا واستيعابهم 1933-1948م (عبري)، ص 387.

(2) إجمالي حجم المال عموماً هو 67,772، وليس كما ذكر في المرجع 67,742.

ملحق رقم (5)

حركة هجرة الرأسماليين[1] الصهاينة إلى فلسطين ما بين (1930-1941م)[2]

السنة	عدد الرأسماليين	% إلى إجمالي الهجرة اليهودية
1930	178	4
1931	233	6
1932	727	8
1933	3,250	11
1934	5,124	12
1935	6,309	10
1936	2,970	10
1937	1,275	12
1938	1,753	14
1939	1,626	16
1940	801	18
1941	314	9

(1) الرأسمالي هو المهاجر الذي يملك على الأقل ألف جنيه إسترليني.

(2) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 303.

ملحق رقم (6)

استثمار الأموال الصهيونية في فلسطين ما بين (1932-1935)[1]

مجال الاستثمار	1932		1933		1934		1935		
	آلاف الجنيهات	%	آلاف الجنيهات	%	آلاف الجنيهات	%	آلاف الجنيهات	%	إجمالي الأربع سنوات
الأراضي	149	5	855	15	1,648	18	1,000	17	4,352
مزارع الحمضيات	1,090	38	1,391	25	1,509	16	943	9	4,933
الزراعة المختلطة	–	–	–	–	–	–	–	–	1,000
البناء	1,094	39	2,884	51	4,554	50	5,730	56	14,262
الصناعة والتجارة	500	18	500	9	1,500	16	1,800	18	4,300
إجمالي	2,833	100	5,630	100	9,211	100	9,473[2]	100	28,847

(1) أربل، نفتالي وآخرون : ازدهار وأحداث دموية (عبري)، ص 124.

(2) ملاحظة : إجمالي عام 1935م 9,473 ألف جنيه، وليس 10,173 ألف جنيه كما ذكر المرجع.

ملحق رقم (7)

تطور الصناعة، والمهن الصهيونية في فلسطين ما بين (1921-1937م)[1]

السنة	1921	1929	1933	1937
عدد المصانع	1,850	2,475	3,388	5,606
عدد العمال	4,750	10,968	19,595	29,986
المال المستثمر	600,000	2,234,000	5,371,000	11,637,000
قيمة العائدات السنوية	500,00	2,510,000	5,352,000	9,109,000

(1) لدور، يسحاك : استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص 99-100؛ جـريس، صـبري : تـاريخ الصهيونية، ج2، ص 288.

ملحق رقم (8)

ارتفاع نسبة التصدير، والاستيراد للصهاينة في فلسطين فترة الهجرة الخامسة[1]

السنة	التصدير من فلسطين	الاستيراد إلى فلسطين (بالجنيه الإسترليني)
1931	1,572,000	5,940,000
1932	2,381,000	7,796,000
1934	3,517,562	15,153,000
1935	3,800,000	19,000,000

(1) أرئيل، شلومو : 50 سنة هجرة (عبري)، ص 9.

ملحق رقم (9)

المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الخامسة (1932–1935م)[1]

م.	اسم المستوطنة	سنة الإنشاء (ميلادي)
-1	أفيحايل	1932
-2	يركونة	1932
-3	كفار أزار	1932
-4	كفار بيلو	1932
-5	كفار يعبتس	1932
-6	نطاعيم	1932
-7	أفيكيم	1932
-8	غفعات حاييم	1932
-9	رامات هاكوفيش	1932
-10	رامات يوحانا	1932
-11	أيفن يهودا	1932
-12	كفار يوناه	1932
-13	حولون	1933
-14	كديماه	1933
-15	موتسا عيليت	1933
-16	بيت حبروت	1933
-17	ألياشيف	1933
-18	بيت ياناي	1933
-19	بيت عوفيد	1933
-20	غفعات حين	1933
-21	غقنون	1933
-22	هادار عام	1933
-23	حيفات تسيون	1933
-24	مغله	1933
-25	كفار هس	1933

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص 279–281.

-26	كفار فيتكين	1933
-27	كفار حاييم	1933
-28	كفار بينس	1933
-29	تسوفيت	1933
-30	راموت هاشافيم	1933
-31	أشدوت يعقوب	1933
-32	كفار هاحوريش	1933
-33	معباروت	1933
-34	مشمار هاشارون	1933
-35	مشماروت	1933
-36	نهاريا	1934
-37	كريات بياليك	1934
-38	كريات موتسكين	1934
-39	غان شومرون	1934
-40	غاني عام	1934
-41	كفار بياليك	1934
-42	كفار هاروئيه	1934
-43	عين عيرون	1934
-44	كريات حروشت	1935
-45	بيتسارون	1935
-46	غان حاييم	1935
-47	حفتصيليت هاشارون	1935
-48	يديد ياه	1935
-49	يكنعام	1935
-50	ماعاس	1935
-51	بيت هاشيطان	1935
-52	شاعار مكيم	1935
-53	شفاييم	1935

ملحق رقم (10)

المستوطنات التي أقيمت بالسور والبرج (1936-1939م)[1]

الرقم	المستوطنة	التاريخ
1	كفار حيطيم	1936/12/7
2	تل عمال (نير دافيد)	1936/12/10
3	سديه ناحوم	1937/1/5
4	شاعر هاغولان	1937/1/31
5	بني بريت (موليدت)	1937/7/4
6	عين جف	1934/7/6
7	ماعوز حاييم	1937/7/6
8	عين هاشوفيط	1937/7/5
9	كفار مناحم	1937/7/28
10	كفار سالد	1937/8/15
11	تسور موشه	1937/9/13
12	أفشا	1937/11/7
13	حانيتا	1938/3/21
14	شفي تسيون	1938/4/13
15	سديه فاربورغ	1938/5/17
16	رمات هدار	1938/5/26
17	ألونيم	1938/6/26
18	كفار جليكسون	1939/5/23
19	معبيليم	1939/5/23
20	بيت يهوشع	1938/8/17
21	حماديا	1939/6/27
22	كفار نيطر	1939/6/26
23	نجيفا	1939/7/12
24	جيشر	1939
25	بيت أرون	1939/10/1
26	عمير	1939/10/29

الرقم	المستوطنة	التاريخ
27	مسادة	1937/1/31
28	غينور سار	1937/2/25
29	بيت يوسف	1937/4/9
30	مشمار هاشلوشا	1937/4/13
31	طيرات تسفي	1937/6/30
32	كفار روبين	1938/11/25
33	كفار مساريك	1938/11/29
34	مسيلوت	1938/12/12
35	داليا	1939/5/2
36	دفنا	1939/5/3
37	دان	1939/5/4
38	سديه إلياهو	1939/5/8
39	محنايم	1939/5/23
40	شدموت دبورا	1939/5/23
41	شورشيم	1939/5/23
42	هازورعيم	1939/5/23
43	تل تسور	1939/5/23
44	معاليه هاحميشا	1938/7/17
45	تل إسحاق	1938/7/25
46	مشمار هايم	1939/5/28
47	عين هامفراتس	1938/8/25
48	معيان تسفي	1938/8/30
49	شارونا	1938/11/16
50	غيؤوليم	1938/11/17
51	أيالون	1938/11/24
52	نافه إيتان	1938/11/25

(1) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 200.

ملحق رقم (11)

تطور ملكية الصندوق القومي (الكيرن كايمت) من الأراضي في فلسطين ما بين (1920-1947م) بآلاف الدونمات[1]، من إعداد الباحثة

العام	مساحة الأراضي
1920	22,000
1930	279,000
1940	516,000
1947	856,000

(1) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 152.

ملحق رقم (12)

حجم الإمدادات التي تلقتها الجيوش المتمركزة في الشرق الأوسط من الصناعات الصهيونية في فلسطين ما بين (1940-1945م)، (القيمة العددية مليون/القيمة النقدية الجنيه الفلسطيني)[1]

نوع الإمدادات	النسبة
المواد الغذائية	11.0
المواد الكيميائية	1.5
المصنوعات الخشبية	2.7
المصنوعات المعدنية	10.0
المصنوعات الجلدية	1.4
مصنوعات الغزل والنسيج	3.5
مواد البناء	1.5
الصناعات الورقية	0.4
صناعات أخرى	1.0
المجموع الكلي	33.0

(1) Ronall, Joachimo, Industrialization in the middle east, P. 261.

ملحق رقم (13)

جدول يوضح تطور إنشاء الكيبوتسات، وسكانها من الصهاينة في فلسطين ما بين (1930-1948م)[1]

العام	السكان الصهاينة	سكان الكيبوتس	%
1930	175,000	4,506	2.5
1934	307,000	7,521	2.4
1935	375,000	12,500	3.3
1936	404,400	15,500	3.8
1937	417,200	16,500	3.9
1938	436,700	18,200	4.1
1939	474,600	22,600	4.7
1940	492,400	25,900	5.2
1941	504,600	26,000	5.1
1942	517,200	26,000	5.0
1943	539,000	31,000	5.7
1944	565,000	35,300	6.2
1945	592,000	37,400	6.3
1946	625,000	43,595	6.9
1947	649,000	47,408	7.3
1948	758,700	54,221	7.1

(1) عنز، موسى : الكيبوتس من الداخل، ص 19؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 290.

ملحق رقم (14)

جدول يوضح تطور إنشاء المستوطنات التعاونية (الموشاف) ما بين (1922-1948م)[1]

العام	عدد الموشاف	عدد المستوطنين
1922	11	1,410
1925	15	2,606
1930	16	2,644
1931	30	5,750
1936	71	15,740
1941	94	11,842
1945	98	31,200
1948	104	30,143

(1) ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 295.

ملحق رقم (15)

جدول يوضح تطور عدد ومساحة المستوطنات الصهيونية في فلسطين ما بين (1914-1946م)[1]

العام	عدد المستوطنات	المساحة بالدونم
1914	27	420,000
1922	75	594,000
1927	96	903,000
1931	110	1,058,500
1936	172	1,392,600
1939	222	1,533,400
1941	231	1,604,800
1944	259	1,731,300
1946	274	1,807,300

(1) العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 20؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، ص 31.

ملحق رقم (16)

المستورد من البيض والدواجن ما بين (1925-1937م[1]

العام	البيض	الدواجن
1925	8,773,311	--
1926	14,902,973	--
1927	9,794,452	16,468
1928	6,452,302	10,238
1929	11,254,861	48,397
1930	7,706,159	39,833
1931	7,620,998	40,223
1932	18,102,975	179,703
1933	34,316,000	280,236
1934	56,982,000	678,820
1935	75,924,000	1,764,614
1936	91,225,000	1,919,000
1937	92,910,000	1,261,469

(1) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 85؛ حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 211.

ملحق رقم (17)

جدول يوضح تطور استهلاك كهرباء الري ما بين (1939-1944م)[1]

العام	كيلو وات
1939	23,600,000
1940	26,300,000
1941	33,600,000
1942	42,400,000
1943	50,800,000
1944	58,000,000

(1) البديري، هند : أراضي فلسطين، ص 341.

ملحق رقم (18)

مشروع لاودرميلك Lowdermilk W.C[1]

كان لاودرميلك خبيراً في حماية التربة، شغل منصب مدير مساعد لمصلحة صيانة التربة بالولايات المتحدة، وذو خبرة بمشروعات المياه التي نفذت في الولايات المتحدة، خاصة في وادي تنسي، في الثلاثينات من هذا القرن. طلبت منه الحركة الصهيونية الإشراف على دراسة للمياه في فلسطين، بهدف استثمارها لخدمة حركة الهجرة إلى فلسطين، والتي نشطت إبان الحرب العالمية الثانية.

وصل لاودرميلك إلى فلسطين في سنة 1938م موفداً –اسمياً– من قبل وزارة الزراعة الأمريكية لدراسة "استعمار الأراضي في البلاد العريقة في القدم، لتبين إمكانية الاستفادة منها في حماية الأراضي في الولايات المتحدة"، وليس غريباً أن يستمر لاودرميلك في دراسته للمنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية، وقدم نتائج دراسته هذه تحت عنوان "فلسطين أرض الميعاد"، أشاد فيها بالشعب اليهودي وتاريخه المجيد، ودعا إلى تهجير الشعب الفلسطيني إلى خارج فلسطين (إلى العراق مثلاً!!). وهذا يدل بوضوح على أنه لم يكن باحثاً علمياً موضوعياً، وإنما كان صهيوني النزعة. ويتلخص مشروعه فيما يلي :

1- قدر جملة المياه التي تتوفر في حوض الأردن بنحو 1.8 مليار متر مكعب تكفي لري 1.2 مليون دونم، بينما تبلغ المساحات الصالحة للزراعة في الحوض نحو 540 ألف دونم تحتاج إلى 800مم^3 فقط (بمعدل 1500 متر مكعب للدونم سنوياً). وهذا يعني أن هناك فائضاً في مياه النهر يمكن نقلها واستغلالها خارج حوضه، كري أراضي النقب مثلاً.

2- نتيجة لعملية ضبط مياه نهر الأردن وروافده، فإن مستوى البحر الميت سيتعرض للانخفاض، ومن ثم فإنه لتعويضه اقترح لاودرميك بنقل مياه البحر المتوسط من حيفا عبر مرج بن عامر إلى وادي الأردن بمعدل 1000 قدم مكعب في الثانية، ويستغل اندفاعها الطبيعي على شكل مسقط مائي ارتفاعه 400 متراً، في توليد الكهرباء بقدر يصل إلى 110 ميجاوات، علاوة على تلك الطاقة المولدة من قنوات الحاصباني ونهر اليرموك.

وعليه فقد أبرز لاودرميلك ملاحظتين بنيت عليهما السياسة المائية الصهيونية في كل مشروعاتها اللاحقة :

أ- إمكانية استغلال مياه نهر الأردن لري أراضي خارج حوضه.

ب-إمكانية إيصال مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت لتوليد الكهرباء.

---

(1) طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين، ص 140-142.

3- اقترح لاودرميلك أيضاً البحث عن المياه الجوفية وتخزينها في بحيرات صناعية مع مياه نهر الأردن وروافده، كذلك استغلال مياه منطقة الخليل والحافة الجبلية لري أراضي النقب، التي يجب أن يجري التنقيب فيها عن المياه الجوفية أيضاً.

4- اقترح مساهمة الأمم المتحدة والانتداب البريطاني والصهيونية في تمويل مشروعه، إذ كانت تكاليف المشروع باهظة تصل إلى أكثر من 60 مليون جنيه فلسطين. هذا على أن تظل إدارة المشروع يهودية.

واعتقد لاودرميك بأن مشروعه سيجعل فلسطين قادرة على استيعاب أربعة ملايين مهاجر يهودي جديد، يضافون إلى سكانها البالغ عددهم آنذاك 1.8 مليون نسمة.

وقد كان هذا المشروع ومشروع هيز اللاحق من المشروعات التي استخدمتها الصهيونية في الضغط والتأثير على اللجنة الأمريكية البريطانية التي أوفدت إلى المنطقة لدراسة مشروع التقسيم، وعلى مناقشات الأمم المتحدة حوله، بهدف إقرار حدود تخدم مصالحها. يقول الصهيوني عمانوئيل نيومان، رئيس لجنة مسح الأراضي في فلسطين في تقرير له سنة 1948 "إنه لمن حسن الحظ أن الذين كانوا مسؤولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على علم ومعرفة بوجهات النظر الأساسية لمشروع لاودرميلك، وأنهم اتخذوه، لحد بعيد، قاعدة حددوا على أساسها حدود المنطقة العربية والمناطق اليهودية".

في الوقت الذي وافقت فيه الصهيونية على المشروع، رفضه العرب، لأنه لا يحقق إلا مصالح الصهيونية في الهجرة، وفي نقل مياه نهر الأردن إلى النقب. وادعت بريطانيا رفضها للمشروع، لامتصاص نقمة العرب عليها من جرائه.

ملحق رقم (19)

تطور مساحة الأراضي المزروعة حمضيات لدى الصهاينة في فلسطين ما بين (1922-1948م)[1]

العام	مساحة الأرض بالدونم	ملكية الصهاينة	مكلية الفلسطينيين
1922	32,000	10,000	22,000
1925	–	11,500	–
1926	–	17,000	–
1927	–	24,000	–
1928	–	31,000	–
1929	–	46,000	–
1930	110,000	60,000	50,000
1933	200,000	120,000	80,000
1934	250,000	140,000	110,000
1935	280,000	160,000	120,000
1936	300,000	170,000	130,000
1938	300,000	156,000	144,000
1940	250,000	120,000	130,000
1945	250,000	100,000	150,000
1946	–	125,000	–

(1) الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى : بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 72؛ جرنر، أبراهام : في حقول البناء (عبري)، ص 41؛ أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 145؛ زمين، يهشوع : من حب صهيون (عبري)، ص 47؛ أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية، ص 114-115؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 125؛ العامري، عنان : التطور الزراعي، ص 49.

ملحق رقم (20)
خطط زراعة البطاطا المقترحة

الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم : (EA/39/42)
رسالة رقم : 1

المقرات الرئيسية،
20 يناير 1942.
(Cr/Pal/28493/ST/LR)
عزيزي السيد وولش

خطط زراعة البطاطا المقترحة

أرجو منكم التكرم بإخباري إذا ما كانت هناك شركات بريطانية تعمل في كل من فلسطين وسوريا، تروشحونها لتُعين من قبل السلطات العسكرية كعملاء لهم في مخططات زراعة البطاطا المقترحة في فلسطين وسوريا.

نسخة مسودة الاتفاق توضح الواجبات التي ستكون على كاهل العملاء المقترحين.

المخلص لك،
المستشار الاقتصادي،
مكتب السكرتير العام،
القدس.

رسالة رقم 2

دائرة الزراعة والثروة السمكية،
القدس تسلم باليد
24 يناير، 1942.
AG/51/10/17/2

عزيزي وولش،
بالإشارة إلى مذكرتكم بتاريخ 23 يناير 1942، أعيد إرفاق نسخة اتفاقية خطط زراعة البطاطا المقترحة كما طلبتم، أنا كذلك في حيرة من أمري حول ترشيح شركة بريطانية تعمل في كل من فلسطين وسوريا تكون على الأرجح قادرة على التامل مع قسم مخططات زراعة البطاطا في الجيش.

2- وبخصوص مرشحيكم، فيما يتعلق بـ "دوو"، أعتقد جازماً أنه لن يغادر قبرص في ظل الظروف الحالية حيث يمثل المفوض المساعد كيرنيا، وعلى أية حالة فإنني أتشكك في قدرته على إنجاز فروض هذا العمل.

3- ستيدمان دافيس وأنا فاتحنا "تيير" في هذا الأمر، والذي لا نشك في كونه قادراً على تحمل أعباء هذا العمل على أكمل وجه، لكنه في واقع الأمر يرى أنه لا يستطيع تحمل هذه المسؤولية إلى جانب عمله الحالي (إدارة عقارات "بئر سالم" على رأس لجنة عُينت من قبل الجهة القائمة على ممتلكات العدو)، إنه لا يرغب في التخلي عن وظيفته الباقية ما بقيت الحرب لصالح وظيفة أخرى موسمية، إلا أنه –على الرغم من ذلك– رأى أن ثمة إمكانية في أن يكون مشرفاً على مخططات زراعة البطاطا إذا ما استطاع الاستفادة من طاقم العمل الميداني الخاص بي، إلا أنني بينت أن طاقمي الميداني يعمل بكامل طاقته في المجالات المتعلقة بالحرب، على سبيل المثال .. زيادة الإنتاج الغذائي، الخضروات الخاصة بالجيش، توزيع الطيور، مراقبة إعادة تدوير المواد المختلفة في مختلف التطبيقات، مراقبة القروض المتعلقة بالإنتاج المضطرد .. إلخ إلخ.

علماً بأن جميع هذه المهمات تنجز على قوة واجباتهم الوظيفية الاعتيادية.

4- في رأيي، أن أفضل الخيارات المرضية بالنسبة للجيش هي في تعيين عميل مستقل للاهتمام ما فيه الكفاية بمصالحهم واعتباراتهم كما فعلوا في مصر، مع ذلك .. فإنني لا زلت في حيرة كبيرة من أمري حول من هو الأجدر بالترشيح.

جي وولش

رسالة رقم 3
المستشار الاقتصادي
27 يناير 1942.
EA/39/42

الأرشيف. رسالتك برقم CR/PAL/28493/ST/LR المؤرخة في 20 يناير 1942.

أشرت لـــ "كول. فريات" اسمين محتملين لأن يكون أحدهما المرشح المناســـب لوظيفـــة عميـــل القوات المسلحة في مشروع خطط زراعة البطاطا. النسخة المرفقة من رسالة "ميـــسون" مـــدير الزراعة يوضح فيها رده على الترشيح.
أعتذر لكوني عاجز عن المساعدة بما فيه الكفاية ولكنني حقاً في حيرة من أمري حـــول ترشـــيح أسماء أخرى.

المخلص لك.
المستشار الاقتصادي.
كابت. بيك،
مدير الموارد المحلية،
الفروع الرئيسية.
فلسطين.

ملحق رقم (21)

التركيب الصناعي لمدينة تل أبيب ما بين (1924-1928)[1]

نوع الصناعة	نسبة الإنتاج
الأغذية	%25
قماش	%14.5
حديد	%11
أخشاب	%10
ورق ومطبوعات	%14.5
جلود	%10
مواد البناء	%15
المجموع الكلي	**%100**

(1) بقير، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 88-90؛ أربـــل، نفتـــالي وآخـــرون : الانتعاش في ظل البريطانيين (عبري)، ص 150.

ملحق رقم (22)

التركيب الصناعي لمدينة يافا ما بين (1924-1928)[1]

نوع الصناعة	نسبة الإنتاج
صابون	%15
مطاحن قمح	%30
أغذية ومشروبات	%35
سجائر	%20
المجموع الكلي	**%100**

(1) بقير، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 92.

ملحق رقم (23)

التركيب الصناعي لمدينة القدس ما بين (1924-1928)[1]

نوع الصناعة	نسبة الإنتاج
غذاء ومشروبات وتبغ	%40
أخشاب	%10
ملابس	%20
ورق ومطبوعات	%20
جلود وأحذية	%5
مواد البناء	%5
المجموع الكلي	**%100**

(1) بقير، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 87-88.

ملحق رقم (24)

الصناعات والحرف الصهيونية في فلسطين عام 1933م[1]

م.	مجالات الإنتاج	عدد المنشآت	عدد العمال	رأس المال بالجنيه الفلسطيني	قيمة الإنتاج بالجنيه الفلسطيني
1-	المأكولات	300	2,634	887,303	1,046,497
2-	المنسوجات	76	1,182	232,411	258,680
3-	الألبسة	711	2,282	120,041	375,286
4-	صنع الأدوات المعدنية	631	2,934	344,080	672,125
5-	صنع المنتجات الخشبية	447	2,462	204,820	536,052
6-	صناعات الجلد	450	1,311	97,196	261,018
7-	الطباعة والورق	239	1,466	218,343	246,072
8-	الكيماويات	51	1,122	842,240	471,222
9-	الحجارة والأسمنت	156	2,703	817,094	1,085,198
10-	الكهرباء	40	545	1,525,577	257,412
11-	متفرقات	287	954	81,851	142,935
	مجموع الصناعات والحرف	**3,388**	**19,595**	**5,371,136**	**5,352,497**

(1) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 309.

ملحق رقم (25)

استيراد وتصدير التبغ

الرسالة الأولى :

مصنع بيجارنو بروز لصناعة التبغ والسجائر، تل أبيب.

مرسل إلى السيد : جي وولش

المراقب العام للسلع التجارية

القدس

26 آذار (مارس) 1942م.

سيدي العزيز :

إننا نود لفت انتباه سيادتكم للمشاكل التالية :

1- إن التبغ المتواجد في فلسطين يكاد يكفي الاحتياجات اللازمة للسكان فقط.

2- إن محصول التبغ لناتج العام 1941م، قد انخفض عن معدله النسبي بسبب الظروف الجوية التي أحاطت بالبلاد في تلك الفترة، ولذلك فإن مخزون التبغ لدى المصانع المنتجة للسجائر أقل بقليل مما عليه في كل عام.

3- بالرغم من أن استهلاك التبغ لدى المواطنين لم يزد عن معدله فإنه لا محالة وفي المستقبل القريب سيكون هناك زيادة غير طبيعية لاستهلاك المنتج حيث بدأت المؤسسة الحربية بتقديم طلبات معينة للمصانع للحصول على السجائر لجنودها، وهذا مؤشر إلى أن مخزون التبغ الذي يكفي لاستهلاك الناتج المحلي لن يكون قادراً على إيفاء المطلوب منه.

4- إن مصر وهي من كبار مستهلكي السجائر كانت لا تزال تحافظ على خط إنتاجها، وذلك بسبب استيرادها من الشرق الأقصى، وخاصة من دول البلقان، وبما أن موارد البلقان قد أغلقت فإن مصر بدأت في شراء التبغ من فلسطين، وأنا على علم أن كميات من التبغ قد تم تصديرها إلى مصر فعلاً.

5- بما أن مصر مستهلك كبير للتبغ، وبما أنها ستواصل عمليات الشراء فإنه، وفي القريب العاجل سوف تخلو فلسطين بكاملها من التبغ.

6- بسبب تلك الظروف نود من سيادتكم النظر في هذه المسألة بجدية، وأن تصدروا أوامركم بمنع مصر من استيراد التبغ من فلسطين كلية.

إننا على علم بأن رسالتنا سوف تحظى برعايتكم واهتمامكم[1].

المخلص لكم

مصنع بيجارنو بروز لصناعة التبغ والسجائر

- تسلم نسخة إلى مدير جمارك حيفا السيد أف آلان روبينسون.

---

(1) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 26 آذار (مارس)، 1942م.

الرسالة الثانية :

مصنع بيجارنو بروز لصناعة التبغ والسجائر، تل أبيب.

مرسلة إلى السيد جي وولش

المراقب العام للسلع التجارية.

القدس.

30 آذار (مارس) 1942م.

عزيزي السيد :

الموضوع : استيراد أوراق التبغ من الولايات المتحدة الأمريكية.

بموجب التصريح باستيراد التبغ رقم (47409)، الصادر في 1941/7/27م قمنا بطلب استيراد كمية من التبغ من شركة ميسريس ديبرال إخوان، دانفيللي، أمريكا. وكانت الكمية المطلوبة هي خمسة أطنان من تبغ فيرجينيا، وبموجب تصريح استيراد التبغ رقم (47877)، الصادر بتاريخ 1941/7/30م، كانت الكمية المطلوبة بمقدار عشرة أطنان، وقد قمنا بإرسال مواصفات الكمية المطلوبة في السادس عشر من نوفمبر 1941م، ومن نفس الشركة في أمريكا.

بالنسبة للطلبية الأولى فقد أمنّا وصولها، وسددنا مستحقاتها، أما بالنسبة للطلبية الثانية فإننا ننتظر البائع لتأمين استلام الكمية المطلوبة، حيث إننا في أمسّ الحاجة لوصول تلك الكمية؛ للمحافظة على منسوب الإنتاج اليومي من السجائر لزبائننا.

وبعد تغير العديد من الخطوط الملاحية بفعل الظروف الراهنة، فإن المورد قد نصحنا بصعوبة إرسال الكمية المطلوبة عبر آخر خط مواصلات كنا نتعامل مع البائع من خلاله، حيث إن الأمر قد يطول، ونحن نريد الكمية بأسرع وقت ممكن، لذا سوف نكون ممتنين لسيادتكم بتفحص تلك المسألة، ومساعدتنا بأيسر المسالك والطرق، لكي نمكن الشركة الموردة من إيصال الكمية المطلوبة دون تأجيل[1].

نشكركم على مساعدتكم، ولكم منا فائق الاحترام والتقدير.

المخلص لكم

مصنع بيجارنو بروز لصناعة التبغ والسجائر

(1) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 30 آذار (مارس)، 1942م.

ملحق رقم (26)

مقارنة بين تجارة فلسطين بشكل عام، وتجارة المستوطنين الصهاينة (1922-1938م)[1]

العام	التجارة العامة بالجنيه الفلسطيني		تجارة المستوطنين الصهاينة بالجنيه الفلسطيني	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
1922	5,726,241	1,388,555	5,681,132	1,353,638
1929	7,166,593	1,658,264	7,166,593	1,654,264
1930	6,985,285	1,896,095	6,985,285	1,896,095
1931	5,940,000	1,572,061	5,940,000	1,572,061
1932	7,768,920	2,381,491	7,768,920	2,381,491
1933	11,123,489	2,591,617	11,123,489	2,951,617
1934	15,152,781	3,217,562	15,152,781	3,217,562
1935	17,853,493	4,215,486	17,853,000	4,213,000
1936	18,979,023	3,625,233	13,979,000	3,625,000
1937	15,913,666	5,813,536	15,913,000	2,820,000
1938	11,356,963	5,203,368	6,641,000	3,259,000

(1) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 139.

ملحق رقم (27)

البضائع المهمة المستوردة إلى فلسطين ما بين (1934-1936م) بآلاف الجنيهات الفلسطينية[1]

البضاعة	1934	1935	1936	بلد المنشأ
بهائم	344	549	626	بلغاريا، قبرص
القمح	232	349	353	مصر، أمريكا
أرز	126	193	162	الصين، الهند
سكر	151	207	195	مصر، إنجلترا
سمسم	170	209	248	الصين، الهند
بطاطا	73	97	105	مصر، سوريا
قهوة	58	60	56	البرازيل
بنزين	206	275	209	مصر، رومانيا
أخشاب	155	199	189	مصر، رومانيا
بترول	155	199	189	سوريا، العراق
فحم	52	92	55	مصر، سوريا، بريطانيا
ملابس قطنية	521	529	306	بريطانيا، فرنسا، مصر
ملابس صوفية	245	290	180	سوريا، إيطاليا
ملابس حريرية	307	291	153	اليابان، تشيكوسلوفاكيا
ملابس داخلية	605	750	408	مصر، إيطاليا
آلات صناعية	997	992	555	بريطانيا، ألمانيا
سيارات	578	520	191	أمريكا، بريطانيا
قطع غيار سيارات	102	130	63	أمريكا، بريطانيا
أدوات سباكة حديدية ومواسير	366	496	243	ألمانيا، فرنسا

(1) بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.

حديد	521	614	290	ألمانيا، فرنسا
أدوات كهربائية	314	476	546	ألمانيا، بريطانيا
جرارات زراعية	57	72	39	بريطانيا، ألمانيا
أسمدة كيماوية	105	97	72	بريطانيا، ألمانيا
مواد كيماوية وأدوية	117	160	127	فرنسا، ألمانيا، بريطانيا
أسمنت	268	290	133	فرنسا، ألمانيا، بريطانيا
خيوط	322	117	205	فرنسا، ألمانيا، بريطانيا

ملحق رقم (28)

الاستيراد والتصدير الصهيوني في فلسطين في عامي (1928-1938م)، (بالنسب المئوية)[1]

الفرع	الاستيراد		التصدير	
	1928	1938	1928	1938
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	26.6	28.2	70.7	83.1
المواد الخام	9.5	10.0	5.0	4.1
المواد والمنتجات الصناعية	54.1	61.5	24.0	12.7
مختلفات	9.8	0.3	0.3	0.1
الإجمالي	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

(1) جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 119.

ملحق رقم (29)

استيراد وسائل الإنتاج للاستثمار الداخلي لدى الصهاينة في فلسطين ما بين (1932-1938) بالجنيه الفلسطيني[1]

السنة	أدوات للصناعة	أدوات للمواصلات	أدوات للزراعة	مواد بناء	إجمالي
1932	304,000	477,000	276,000	527,000	1,584,000
1933	664,000	719,000	530,000	952,000	2,865,000
1934	1,278,000	1,023,000	694,000	1,806,000	4,801,000
1935	1,394,000	1,060,000	769,000	2,141,000	5,364,000
1936	609,000	524,000	464,000	891,000	2,488,000
1937	522,000	752,000	567,000	880,000	2,721,000
1938	415,000	717,000	372,000	800,000	2,304,000
المجموع	**5,186,000**	**6,295,000**	**3,672,000**	**7,997,000**	**23,150,000**

(1) هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 104؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل)، ج6، ص 757.

ملحق رقم (30)

قيمة الواردات من بريطانيا ما بين (1920–1938م)، بالجنيه الإسترليني[1]

السنة	قيمة الواردات من بريطانيا	النسبة المئوية
1920	1,513,017	%28
1921	1,885,406	%32
1922	1,550,502	%28
1923	–	%22.7
1924	–	%17.8
1925	–	%14.4
1926	–	%11.3
1933	1,400,023	%12.5
1934	3,534,000	%23.3
1935	3,800,000	%21.2
1936	3,285,000	%17.3
1937	3,250,000	%20.4
1938	2,222,217	%19.5[2]
1939	–	%22.7
1946	–	%38[3]

(1) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 193–194، 201.

(2) قامت الباحثة بحساب النسبة المئوية للفترة ما بين (1933–1938م) بناءً على ما ورد في الملحق رقم 26.

(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 160.

ملحق رقم (31)

استيراد الأنسجة الصوفية من المملكة المتحدة ومصر[1]

حكومة فلسطين

قسم الجمارك والتجارة والمكوس

مكتب المدير

حيفا

25 فبراير 1942

السيد وولش

في الآونة الأخيرة، قدمت لي مذكرة حول الأنسجة الصوفية، الملابس ومستحضرات التجميل التي يود عبد القادر وفايز مهتدي استيرادها من المملكة المتحدة ومصر، وبعد فحص ملفهما وجدت أن هذه الشركة هي من أسوأ الشركات المخالفة للقواعد في أسلوب التعامل معنا وتمثيلنا بسياسة الأمر الواقع.

1- فلقد قاموا مؤخراً باستلام بعض شحنات البضائع، والتي من بينها بعض أنواع صابون الحمام، ...إلخ، من المملكة المتحدة، وهي ممنوعة من الاستيراد كما تعلمون، كما أنهم أكدوا بأنهم ينتظرون بضائع أخرى تصل قيمتها إلى 1500 ليرة لبنانية.

2- ويتبين كذلك من ملفهم أنهم لم يقوموا إلا بمعاملات تجارية ضئيلة جداً مع المملكة المتحدة قبل الحرب، ولم يتجهوا للتعامل معها إلا بعد أن أغلقت باقي الأسواق، وفي كل الأحوال فإنني لا أميل لمساعدتهم، وفيما يتعلق بالملابس ومستحضرات التجميل من الولايات المتحدة فهذه البضائع كذلك تقع ضمن قائمة البضائع الممنوعة من الاستيراد حسب مجلس الإمدادات الحربي.

3- لن أقوم بتجديد التراخيص التي انتهت صلاحيتها في حال استخدمها المرخصون في طلب طلبيات جديدة، وفقط في حال وصول البضائع التي تم طلبها وفقاً لتراخيص سارية المفعول يتم السماح بتفريغها دون غرامات.

4- فيما يتعلق بالتراخيص المطلوبة لاستيراد البضائع من مصر، سأرى ما يمكن فعله، ولكن حسب المعلومات الواردة فقد منعت مصر التصدير في هذه المجالات.

المبجل، المفوض العام في الإمبراطورية البريطانية : وولش

المستشار الاقتصادي

القدس

---

(1) الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/48/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 25 شباط (فبراير) 1942م.

ملحق رقم (32)

قيمة الواردات من ألمانيا ما بين (1921-1938م)[1]

السنة	قيمة الواردات بالجنيه المصري حتى عام 1923م، وبالجنيه الفلسطيني بعد ذلك	النسبة المئوية
1921	264,889	%5
1922	661,616	%12
1923	471,432	%9.6
1924	574,066	10.3%
1925	954,329	%12.4
1926	734,305	%11.1
1927	557,617	
1928	667,218	
1929	743,656	
1930	762,075	
1931	638,185	
1932	775,104	
1933	1,193,303	
1934	1,670,000	
1935	2,170,000	
1936	2,035,000	
1937	2,628,226	
1938	644,838	

(1) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194-201.

ملحق رقم (33)

قيمة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1923-1946م)

السنة	نسبة الواردات
1923	%8.3
1924	%7.3
1925	%9.1[1]
1926	%5.2[2]
1934	%8.5
1935	%8.4
1936	%7.2
1937	%6.9
1939	%13.3
1943	%7.0
1946	%8[3]

(1) محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 194.

(2) حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص 523.

(3) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين، ص 159.

ملحق رقم (34)

حجم الاستيراد والتصدير للفرد ما بين (1922-1939م)

بآلاف الجنيهات الفلسطينية[1]

السنة	التصدير	الاستيراد	قيمة العجز
1922	2.1	7.6	5.5
1923	2.1	6.4	4.3
1924	1.7	6.7	5.0
1925	1.7	8.9	7.2
1926	1.7	7.3	5.6
1927	2.3	6.7	4.4
1928	1.7	7.2	5.5
1929	1.8	7.5	5.7
1930	2.1	7.0	4.9
1931	1.8	5.8	4.0
1932	2.4	7.2	4.8
1933	2.6	9.7	7.1
1934	2.9	12.5	9.6
1935	3.5	13.6	10.1
1936	3.1	10.2	7.1
1937	4.6	11.3	6.7
1938	4.0	7.9	3.9
1939	3.6	9.7	6.1

(1) ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية (عبري)، ص 12.

ملحق رقم (35)

استثمارات رؤوس الأموال الصهيونية، والعجز في الميزان التجاري الخارجي للصهاينة في فلسطين ما بين (1932-1938م) بالجنيه الفلسطيني[1]

السنة	استثمارات الأموال	العجز في الميزان التجاري
1932	3,850,000	4,855,000
1933	6,550,000	8,349,000
1934	9,400,000	10,858,000
1935	10,700,000	12,504,000
1936	6,800,000	8,392,000
1937	6,000,000	8,519,000
1938	4,700,000	5,099,000

(1) هوربتش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي (عبري)، ص 107؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 757.

ملحق رقم (36)

تطور التعليم الصهيوني في فلسطين، ما بين (1918-1947م)

من إعداد الباحثة

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب
1919-1918	110	584	11,220[1]
1922-1921	170	814	18,000
1931-1930	377	1,669	33,500[2]
1935-1934	497	2,498	51,359[3]
1939-1938	714	3,602	78,500
1947-1946	997	5,961	112,800[4]

(1) بيانات عام 1918-1919م مأخوذة من : صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 233.

(2) بيانات عام 1921-1922م، وعام 1930-1931م مأخوذة من : زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 101.

(3) بيانات عام 1934-1935م مأخوذة من : القطشان، عبد الله : التعليم الخاص، ج2، ص 41.

(4) بيانات عام 1938-1939م، وعام 1946-1947م مأخوذة من : زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 101.

ملحق رقم (37)

تطور شبكة الطرق في فلسطين ما بين (1920-1946م) حسب تزايد الطول، وعدد المركبات[1]

العام	طول الطرقات بالكيلومتر	عدد المركبات المسجلة
1922	400	450
1925	600	1,963
1930	912	3,186
1933	1,207	11,874
1940	2,340	12,748
1944	2,640	14,619
1946	2,720	17,000

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 956.

ملحق رقم (38)

تطور شبكة خطوط الهاتف في فلسطين بالكيلومتر ما بين (1921-1944م)[1]

السنة	بين المدن	داخل المدن
1921	11,200	200
1929	12,800	10,400
1934	14,200	25,500
1439	21,100	95,500
1944	33,400	168,000

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 87.

ملحق رقم (39)

إحضار الأموال الصهيونية لفلسطين ما بين (1918–1947م) بملايين الجنيهات الفلسطينية[1]

السنوات	مال قومي	مال عام	مال خاص	إجمالي
1922–1918	2,1	1,8	9,5	13,4
1927–1923	4	1,6	19	24,6
1932–1928	4	1,8	11	16,8
1937–1933	4,1	0,8	37,5	42,4
1942–1938	8,4	1,2	18	27,6
1947–1943	32,6	2,8	23,8	59,2
إجمالي	**55,2**	**10**	**118,8**	**184**

(1) زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل (عبري)، ص 89.

ملحق رقم (40)

تطور إنتاج وتوزيع شركة كهرباء فلسطين ما بين (1926–1947م)[1]

السنة	القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية بالكيلووات	إجمالي توزيع الشركة بملايين الكيلووات	للزراعة والري	للصناعة
1926	2,250	2	–	1
1929	2,250	4	–	2
1932	16,200	12	4	4
1935	40,400	50	16	17
1938	63,600	72	26	20
1941	63,600	103	33	33
1944	69,600	174	50	57
1947	74,700	281	73	86

(1) جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 920–923.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

أ- الوثائق العربية :

1- جريدة الوقائع الفلسطينية، ع 736، 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1937م.

2- جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 132، الأول من شباط (فبراير)، 1925م.

3- زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية من 636-1935م، ج1، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ط1، 2003م.

4- سيسالم، مازن وآخرون : مجموعة القوانين الفلسطينية، ج6، ط3، 1997م.

5- قانون استبدال النقد الفلسطيني، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، مكتبة الطباعة والقرطاسية، القدس، 1934م.

6- قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م، قوانين فلسطين، ج2.

7- قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوى الطيران لعام 1925م، جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 137، 15 نيسان (أبريل) 1925م.

8- قانون استيراد الحبوب والزيوت، مجموعة قوانين فلسطين، ج3.

9- قانون الأراضي الموات لعام 1921م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.

10- قانون التبغ لعام 1925م، جريدة حكومة فلسطين الرسمية، عدد 145، 16 آب (أغسطس) 1925م.

11- قانون التبغ لعام 1925م، جريدة حكومة فلسطين الرسمية، عدد ممتاز، 6 كانون ثانٍ (يناير) 1925م.

12- قانون التبغ لعام 1925م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.

13- قانون الجمارك، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

14- قانون الحدود الجمركية، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

15- قانون الرسوم الجمركية، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

16- قانون الصرافة، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

17- قانون الغابات والأحراش، جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 137، 15 نيسان (أبريل) 1925م.

18- قانون الغابات، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

19- قانون المعارف لعام 1933م، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

20- قانون المهاجرة لعام 1933م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
21- قانون امتيازات الكهرباء، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.
22- قانون انتقال الأراضي لعام 1920م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
23- قانون تسوية ملكية الأراضي لعام 1928م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
24- قانون تصدير الأثمار، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.
25- قانون تنظيم المدن لعام 1921م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
26- قانون صنع وبيع المسكرات، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
27- قانون مثمني الأراضي لعام 1922م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
28- قانون محاكم الأراضي لعام 1921م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
29- قانون مصارف التسليف، مجموعة قوانين فلسطين، ج1.
30- قانون مكس الكبريت، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
31- قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
32- قانون نظام استيراد السكر، مجموعة قوانين فلسطين، ج3.
33- قانون وقاية النباتات، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
34- قانون ينابيع أرطاس، جريدة حكومة فلسطين الرسمية، عدد ممتاز، 25 أيار (مايو) 1925م.

ب- الوثائق الأجنبية :

35- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/1/43، الرسالة الصادرة بتاريخ 6 كانون ثانٍ (يناير) 1943م.
36- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/104/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 23 أيلول (سبتمبر) 1938م.
37- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/106/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 28 نيسان (أبريل) 1938م.
38- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/107/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 3 تشرين أول (أكتوبر) 1938م.
39- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/108/38، رسالة رقم 2138/2252، الصادرة بتاريخ 7 تشرين أول (أكتوبر) 1938م.
40- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/109/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 1 حزيران (يونيو) 1938.

41- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/12/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 11 آذار (مارس) 1942م.
42- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/12/43، الرسالة الصادرة بتاريخ 1 أيار (مايو) 1943م.
43- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/12/45، الرسالة الصادرة بتاريخ 22 تشرين أول (أكتوبر) 1945م.
44- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/124/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1938م.
45- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/13/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 13 كانون ثانٍ (يناير) 1942م.
46- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/13/45، الرسالة الصادرة بتاريخ 7 تشرين (نوفمبر) 1945م.
47- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/18/45، الرسالة الصادرة بتاريخ 6 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1945م.
48- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/27/44، ملف ألـ C.S، رقم C/226/44، الصادر بتاريخ 3 تشرين أول (أكتوبر) 1944م.
49- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/30/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 12 شباط (فبراير) 1942م.
50- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/39/42، رسالة رقم (AG/51/10/17/2)، الصادرة بتاريخ 24 كانون ثانٍ (يناير) 1942م.
51- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/39/42، رسالة رقم (CR/PAL/28493/ST/LR)، الصادرة بتاريخ 20 كانون ثانٍ (يناير) 1942م.
52- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/44/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 8 أيلول (سبتمبر) 1938م.
53- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/44/38، رسالة رقم C/139/38، الصادرة بتاريخ 10 حزيران (يونيو) 1938م.
54- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/48/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 28 نيسان (أبريل) 1938م.
55- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/48/38، رسالة رقم 218/899، الصادرة بتاريخ 26 نيسان (أبريل) 1938م.

56- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/48/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 25 شباط (فبراير) 1942م.
57- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/68/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 24 آذار (مارس) 1942م.
58- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/73/38، الرسالة الصادرة بتاريخ 20 تموز (يوليو) 1938م.
59- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/39، رسالة رقم E/7843، الصادرة بتاريخ 19 نيسان (أبريل) 1939م.
60- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 10 نيسان (أبريل) 1942م.
61- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 11 نيسان (أبريل) 1942م.
62- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 26 آذار (مارس) 1942م.
63- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/80/42، الرسالة الصادرة بتاريخ 30 آذار (مارس) 1942م.
64- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/94/41، تقرير حول المقابلة مع السيد هيرسبراش المدير العام لشركة فلسطين لصناعة البيرة، بتاريخ 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1941م.
65- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/94/41، تقرير مجلس شركات صناعة البيرة في فلسطين، بتاريخ 8 كانون أول (ديسمبر) 1941م.
66- الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم EA/94/41، رسالة من مجلس الإمدادات الحربية إلى المستشار الاقتصادي، بتاريخ 5 كانون ثانٍ (يناير) 1942م.

ثانياً : الموسوعات العلمية والمعاجم العربية :

67- أوين، روجر : تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر (1800-1918م)، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج1، بيروت، ط1، 1990م.
68- بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (1920-1948م)، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج1، بيروت، ط1، 1990م.
69- أبو حجر، آمنة : موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، 2ج، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003م.

70- الدباغ، مصطفى مراد : التعليم في فلسطين في عهد الانتداب، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، بيروت، ط1، 1990م.
71- ـــــــــــــــ : موسوعة بلادنا فلسطين، ق1 وق2، دار الهدى للطباعة والنشر، كفر قرع، 2002م.
72- رافق، عبد الكريم : فلسطين في عهد العثمانيين (1)، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج2، بيروت، ط1، 1990م.
73- ـــــــــــــــ : فلسطين في عهد العثمانيين (2)، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج2، بيروت، ط1، 1990م.
74- الزركلي، خير الدين : الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم للملايين، ط5، 1980م.
75- شاكر، محمود : موسوعة تاريخ اليهود، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م.
76- طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج2، بيروت، ط1، 1990م.
77- عايد، خالد : التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، بيروت، ط1، 1990م.
78- عوض، عبد العزيز : الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، بيروت، ط1، 1990م.
79- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989م.
80- المسيري، عبد الوهاب : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1990م.
81- ـــــــــــــــ : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999م.
82- منصور، جوني : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ط1، 2009م.
83- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، 4ج، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984م.

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

84- أبو جلهوم، سامي : تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية (1925-1948م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.

85- أبو حلبية، حسن : تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905-1948م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.
86- السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم من (1920-1947م)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006م.
87- مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1936-1948م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.
88- مهاني، علي : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1918-1936م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.
89- نعمة الله، إبراهيم : الرملة في أواخر العهد العثماني (1281-1333هـ/1864-1914م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.

رابعاً : المراجع العربية :

90- الأحمد، نجيب : فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1985م.
91- أوين، روجر وآخرون : الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، مركز دراسات الوحدة العربية.
92- بترجي، عادل : المياه حرب المستقبل، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، 1997م.
93- بدر، كاميليا : نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ط2، د.ت.
94- البديري، هند : أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، جامعة الدول العربية، 1998م.
95- بسيسو، فؤاد : تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، ط1، 1971م.
96- بشور، منير، الشيخ يوسف، خالد : التعليم في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1969م.
97- أبو بكر، أمين : القدس في ظل الحكم العثماني؛ تاريخ القدس، جامعة القدس المفتوحة، 2009م.
98- البوجي، محمد، العيلة، رياض : يبنا تاريخ وآثار، فلسطين، غزة، 2000م.

99- بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة، ط2، 2001م.
100- التل، عبد الله : خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1979م.
101- أبو الجبين، نادر : تاريخ فلسطين في طوابع البريد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2001م.
102- جريس، صبري : تاريخ الصهيونية 1862-1917م، ج1، القدس، د.ط، 1987م.
103- ـــــــــــ : تاريخ الصهيونية 1918-1939، ج2، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، 1986م.
104- جمال، أمل : الصحافة والإعلام في إسرائيل بين تعددية البنية المؤسساتية وهيمنة الخطاب القومي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، رام الله، 2005م.
105- الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، دار الكرمل، عمان، ط1، 1986م.
106- ـــــــــــ : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين (1922-1939م)، منشورات دار الكرمل، عمان، ط1، 1986م.
107- الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948م، مؤسسة الأسوار، عكا، ط1، 1998م.
108- حسين، عبد الرحيم : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984م.
109- حلاق، حسان : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909م، دار الهدى، ط2، 1990م.
110- حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، المطبعة الأمريكية، بيروت، ط1، 1939م.
111- الحوت، بيان : فلسطين القضية الشعب الحضارة، دار الاستقلال، بيروت، ط1، 1991م.
112- حوراني، فيصل : جذور الرفض الفلسطيني (1918-1948م)، شرق بردس، نيقوسيا، ط1، 1990م.
113- الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897-1997م، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1998م.
114- ـــــــــــ : كي لا ننسى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1998م.
115- خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط2، 1982م.

116- الخولي، حسن : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ج1، دار المعارف بمصر، 1973م.
117- أبو رجيلي، خليل : الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1970م.
118- الردام، عزيز عبد المهدي : المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، مركز الدراسات الفلسطينية، وجامعة بغداد، 1979م.
119- زايد، محمود : تاريخ فلسطين (1914-1948م)، دار القدس، بيروت، 1974م.
120- زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1955م.
121- سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ط1، 1985م.
122- سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، د.ط، 1969م.
123- السعدي، غازي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1989م.
124- السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، ط1، 1937م.
125- سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982م.
126- شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين 1920-1948م، مؤسسة الأسوار، عكا، ط1، 1999م.
127- الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1985م.
128- الشناق، محمود : العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين 1876-1914م، ج1، مطبعة بابل الفنية، ط1، 2005م.
129- شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1986م.
130- صالح، محسن : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، مصر، ط1، 2003م.
131- صايغ، يوسف : الاقتصاد الإسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1965م.
132- صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها 1914-1920م، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1982م.
133- صيقلي، مي : حيفا العربية (1918-1939م) التطور الاجتماعي والاقتصادي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1997م.

134- طنطيش، جمعة : المياه في فلسطين "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1989م.
135- طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية في فلسطين 1920-1948م، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1982م.
136- العامري، عنان : التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (1900-1917م)، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981م.
137- العارف، عارف : المفصل في تاريخ القدس، مطبعة المعارف، القدس، ط2، 1986م.
138- عايش، سائد : اليهودية الأرثوذكسية، مركز الإعلام العربي، ط1، 2007م.
139- عبد الكريم، إبراهيم : تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية (دراسة ودليل)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.
140- عرابي، رجا : سفر التاريخ اليهودي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، د.ط، 2007م.
141- العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني لفلسطين 1917-1918م، مؤسسة الأسوار، عكا، د.ط، 1998م.
142- عناب، محمد : الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993م، بيت المقدس للنشر والتوزيع، ط1، 2001م.
143- عنز، موسى حنا : الكيبوتس من الداخل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1970م.
144- قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (1908-1918م)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1973م.
145- القاضي، ليلى : الهستدروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1967م.
146- القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي 1920-1948م، ج2، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1988م.
147- الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط10، 1990م.
148- محافظة، علي : العلاقات الألمانية الفلسطينية (1841-1945م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981م.
149- مرسي، فؤاد : الاقتصاد السياسي لإسرائيل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1983م.
150- المسيري، عبد الوهاب : الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2001م.

151- ـــــــــــــــــــ : الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ (رؤية حضارية جديدة)، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1997م.
152- مغيزل، جوزف : المقاطعة العربية والقانون الدولي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1968م.
153- المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري البريطاني 1917-1920م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003م.
154- النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، دار الكرمل، بيروت، ط2، 1981م.
155- ـــــــــــــ : فلسطين أرض وتاريخ، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1984م.
156- النعامي، صالح : العسكر والصحافة في إسرائيل، دار الشروق، ط1، 2005م.
157- النقيب، فضل : اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2001م.
158- ـــــــــــــ : الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني (دراسة تحليلية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1990م.
159- أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988م.
160- أبو هلالة، يوسف : الإعلام اليهودي المعاصر وأثره في الأزمة الإسلامية، دار الرسالة الحديثة، القاهرة، 1986م.
161- الهندي، هاني : المقاطعة العربية لإسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975م.
162- هويدي، أمين : صناعة الأسلحة في إسرائيل، دار المستقبل العربي، ط1، 1986م.
163- الوعري، نائلة : دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914م، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007م.
164- ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1882-1948م، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، د.ط، 1975م.
165- ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1981م.
166- ياغي، إسماعيل : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1996م.
167- يوسف، عبد النبي : السياسة النقدية في إسرائيل، مكتبة عين شمس، القاهرة، د.ط.
168- يونس، كريم : الواقع السياسي في إسرائيل، جمعية أنصار السجين، ط1، 1990م.

خامساً : المراجع الأجنبية المترجمة :

169- إليتسور، يوفال : الحرب الاقتصادية (100) سنة من المواجهة الاقتصادية بين اليهود والعرب، محمد الدويري وبدر عقيلي (ترجمة)، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1998م.

170- أوبرين، لي : المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، محمود زايد (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1986م.

171- تلمي أفرايم، ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، أحمد العجرمي (ترجمة)، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1988م.

172- سلوتسكي، يهودا : الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939م (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، أحمد خليفة (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، وجامعة الكويت، ط1، 1989م.

173- سلوتسكي، يهودا : حرب فلسطين 1947-1948م (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، أحمد خليفة (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1984م.

174- سميث، باميلا آن : فلسطين والفلسطينيون (1876-1983م)، إلهام الخوري (ترجمة)، دار الحصاد، بيروت، ط1، 1991م.

175- عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، عدنان أبو عامر (ترجمة)، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، ط1، 2006م.

176- فرسون، سميح : فلسطين والفلسطينيون، عطا عبد الوهاب (ترجمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003م.

177- كورنييف، ليف : جوهر الصهيونية الطبقي، حسيب خياط (ترجمة)، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1986م.

178- لين، وولتر، ديفز، أوري : الصندوق القومي اليهودي، محمود زايد ورضوان مولدي (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، وجامعة الكويت، ط1، 1990م.

179- الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي (فترة هربرت صموئيل 1920-1925م)، عبد الفتاح الصبحي (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م.

سادساً : الدوريات العربية :

180- أثاث، أسعد : نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية، صامد الاقتصاد، ع31، آب (أغسطس)، 1981م.

181- الأحمد، نجيب : الاستيطان والهجرة الصهيونية إلى فلسطين، صامد الاقتصادي، بيروت، ع48، آذار (مارس)، 1984م.
182- بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي، ع29، حزيران (يونيو) 1981م.
183- البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948م، الأسوار، ع5، 1989م.
184- بركات، نظام : دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية في إسرائيل، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع54، نيسان (أبريل) 1985م.
185- الجندي، إبراهيم : المقاطعة العربية وأثرها على الاقتصاد الإسرائيلي، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع66، آذار (مارس) 1987م.
186- ـــــــــــــ : أوضاع التجارة في فلسطين قبل عام 1948م، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع78، تشرين أول (أكتوبر) 1989م.
187- حجازي، يوسف : جذور وأطماع السياسة المائية الصهيونية في فلسطين والبلاد العربية، مجلة الاتحاد الوطني الإسلامي، ع8، كانون ثانٍ (يناير) 1999م.
188- الدباغ، مصطفى : الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني (1854-1948م)، دراسات عربية، ع5، آذار (مارس) 1975م.
189- دلو، برهان الدين : التحولات الاقتصادية الاجتماعية في فلسطين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، الأسوار، ع5، 1989م.
190- دويك، موسى: الاستيطان الصهيوني في فلسطين (مراحله وأهدافه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية)، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 105، تموز (يوليو) 1996م.
191- أبو الرب، مجدولين : ثروات البحر الميت من الاحتكارات الاستعمارية إلى النهب الصهيوني، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 92، نيسان (أبريل) 1993م.
192- سعادة، عمر : ألماس أهم فروع الصناعة الإسرائيلية، صامد الاقتصادي، بيروت، ع20، أيلول (سبتمبر) 1980م.
193- السعدي، غازي : أساليب الاختراقات الإسرائيلية للمقاطعة العربية، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع66، آذار (مارس) 1987م.
194- سلمان، سلمان : ألمانيا النازية والقضية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع31، آذار (مارس) 1974م.

195- سليم، محمد عبد الرؤوف : التجارة اليهودية في فلسطين حتى قيام دولة إسرائيل، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع72، 1977م.
196- ـــــــــــــــــــ : الحيازة الفردية في الزراعة اليهودية في فلسطين حتى قيام دولة إسرائيل، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع100، آذار (مارس) 1980م.
197- ـــــــــــــــــــ : الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع96، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1979م.
198- سليمان، محمد : الزراعة الفلسطينية في إسرائيل واقع وآفاق، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 34، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1981م.
199- ـــــــــــــــ : القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين 1920-1930م، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 148-149، 1985م.
200- ـــــــــــــــ : قانون التنظيمات العثماني وتمليك اليهود من أرض فلسطين، صامد الاقتصادي، ع33، تشرين أول (أكتوبر) 1981م.
201- ـــــــــــــــ : ملكية الأراضي الفلسطينية في العهد التركي، صامد الاقتصادي، بيروت، ع 31، آب (أغسطس) 1981م.
202- سمارة، سميح : الأساس الاقتصادي لانتفاضة الفلاحين في فلسطين عام 1929م، صامد الاقتصادي، ع 11، بيروت، كانون أول (ديسمبر) 1979م.
203- السنوار، زكريا : دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراض في فلسطين (1920-1925م)، المؤتمر الرابع لكلية الآداب (فلسطين؛ واحد وستون عاماً على النكبة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.
204- السهلي، نبيل : الاستيطان والصراع الديمغرافي في إطار المشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 111، 1998م.
205- شريح، أسمهان : جذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 111، كانون ثانٍ (يناير) 1988م.
206- شلحت، أنطوان : المسرح العبري (محطات وملامح عامة)، مجلة قضايا إسرائيلية، ع2، 2001م.
207- عاشور، انشراح : الطاقة الكهربائية في فلسطين المحتلة، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 93، تموز (يوليو) 1993م.
208- عبد الخالق، نبيل : النظام النقدي والمصرفي في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 73، تموز (يوليو) 1988م.

209- عدوان، عاطف : السياسة البريطانية تجاه الهجرة الصهيونية (1930-1935م)، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الثاني، تموز (يوليو) 1990م.
210- عكاشة، أحمد : الإطار التاريخي للاقتصاد الإسرائيلي، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، ع 23، 2003م.
211- العملة، عمرو : الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين جذورها الأيديولوجية وتطورها التاريخي، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 82، تشرين أول (أكتوبر) 1990م.
212- قاسمية، خيرية : الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلث القرن الحالي، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع 41-42، 1974م.
213- الكايد، أحمد : الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة الصهيونية، المخططات والمشاريع المائية الصهيونية 1860-1948م، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع88، نيسان (أبريل) 1992م.
214- الكرد، ماهر : السياسة الاستيطانية للحركة الصهيونية حتى عام 1948م، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، بيروت، ع49، أيار (مايو) 1984م.
215- كنفاني، مروان : حول وسائل الإعلام الصهيوني وأساليبه، شؤون فلسطينية، ع 26، تشرين أول (أكتوبر) 1973م.
216- اللبدي، محمود : جولة في العقل الإعلامي الصهيوني، شؤون فلسطينية، ع 94، أيلول (سبتمبر) 1979م.
217- موسى، صابر : نظام ملكية الأراضي في فلسطين (1917-1937م)، شؤون فلسطينية، ع 101، نيسان (أبريل)، 1980م.
218- ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي (1922-1939م)، شؤون فلسطينية، ع 17، كانون ثانٍ (يناير) 1973م.

سابعاً : المراجع الإنجليزية :

219- Ben Porat, Amir: Between class and Nation (The formation of the Jewish working class in the period before israel's), Green wood press, New York, 1986.
220- Berman, Arron: Nazism the Jews and The American Zionism (1933-1948), Wayne state University press, Wayne, 1990.

221- Divine, Donna Robinson: Politics and Society in ottoman Palestine the Arab struggle for survival and power, Lynne Rienner, Boulder, London, 1994.
222- Don, Peretz: The Middle East Today, author praeger, New York, 1988.
223- Dowty, Alan: Critical Issues in Israel society, Praeger, West Port, Ct, 2004.
224- Dunner, Joseph: The Republic of Israel, It's history and It's promise, Whittles house, New York, 1950.
225- Elston, D.R.: Israel, The making of A nation, Oxford University press, London, 1963.
226- ESCO Foundation for Palestine (Author Palestine): A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. 1, Yale University press, New York, CT, 1947.
227- Frank, wand others: The History of Israel, Arnold Blumberg, Green Wood press London.
228- Gerner, Deborah: One land Two people (The conflict over Palestine, West view press, Boulder, Co., 1994.
229- Hirshberg, Joseph: Music in the Jewish community of Palestine 1880-1948, Asocial History, Oxford University, Oxford, 1996.
230- Horowitz Dan; Lissak, Moshe: Origins of Israeli polity, Chicago University press, Chicago, 1978.
231- Ismar, Elbogen: A century of Jewish life, Moses Hadas transltr, Jewish publication society of America, Philadelphia, Publication, 1996.
232- Jones, Clive and Murphy, Emmac: Israel challenges to Iden Tity Democraty, and the state, Routledge, London, 2002.
233- Kimmerling, Baruch: The Israeli state and society Boundaries and Frontiers, State University of New York, press, Albany, 1989.
234- Leora, Batnitzky: Idolatry and Representation, the philosophy of Franze Rosenzweig Reconsidered Prinistan University press, Princeton, 2000.
235- Lucas, Noah: The modern history of Israel, Praeger, New York, 1975.
236- Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab countries of the Near East, American Council on education, Washington, DC, 1949.
237- Max, Touch: Higher Education in Israel, University of Southen California, 1971.

238- Nahum, Karlinsky: California dreaming Adapting the California model to the Jewish citrus industry in Palestine 1917-1939, Israel studies, 2000.
239- Nathan, Robert and others: Palestine problem and promise, An Economic study, publes affair press, Washington, 1946.
240- Palestine, Inc.: A study of Jewish, Arab and British policies, Vol. 1, 2, Yale University, New Haven, 1947.
241- Polk, William and Others: Back drop to tragedy (The struggle for Palestine), Beacon pres, Boston, 1957.
242- Ronall, Joachimo: Industrialization in the Middle East, Council for Middle Eastern, Affairs press, New York, 1960.
243- Rosenberg, Mitchell: the story of Zionism, Aludwig Lewisohn, Bloch publishing company, New York city, 1946.
244- Roy, Sara: The Gaza strip the political Economy of Development, Institute for Palestine study, Washington, 1995.
245- Rubner, Alex: The Economy of Israel, Prager, New York, 1960.
246- Shalev, Michael: Labour and the political Economy in Israel, Oxford University press, Oxford, 1992.
247- Shlomo, Swirski: Politics and Education in Israel Author, Falmer press, New York, 1999.
248- Sicker, Martin: The pangs of the messiahc, The troubled birth of the Jewish state, praeger, West port, 2000.
249- Stein, Kenneth: The land question in Palestine 1939-1948, University of North Carolina, Chapel Hill, NC, 1984.

مقالات إلكترونية :

250- Jewish Virtual Library: Ejvd htmi, www.us-israel.org.
251- Jewish Virtual Library: Hebrew University; www.us-Israel.org
252- Jewish Virtual Library: I source Herzl 12b.; www.us-israel.org.
253- Jewish Virtual Library: J source; www.us-israel.org.
254- Jewish Virtual Library: Keren Hayesod; www.us-israel.org.
255- Jewish Virtual Library: Technion, www.us-Israel.org.
256- Jewish Virtual Library: Weizman in Stitute of Scienc, www.us-Israel.org.
257- www.Palestine.org.

ثامناً : المصادر الأجنبية العبرية :

أ- الرسائل الجامعية :

258- جلعادي، دان : الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (1924-1929م)، دراسة اقتصادية سياسية، رسالة دكتوراه في الفلسفة، الجامعة العبرية، القدس، 1968م.

ب- الموسوعات العبرية والمعاجم :

259- أربل، نفتالي وآخرون : أرض ملجأ مقفلة (1939-1947م)، موسوعة الفترات الكبرى في تاريخ أرض إسرائيل، ج7، رفيفيم، 1981م.

260- ـــــــــــــــــ : ازدهار وأحداث دموية (1929-1939م)، موسوعة الفترات الكبرى في تاريخ أرض إسرائيل، ج6، رفيفيم، 1981م.

261- ـــــــــــــــــ : الانتعاش في ظل البريطانيين (1918-1929م)، موسوعة الفترات الكبرى في تاريخ أرض إسرائيل، ج5، رفيفيم، 1981م.

262- إيزكس، إيلين، شرئيل، بروخ : موسوعة كارتا العامة، وزارة الدفاع (القدس)، ومؤسسة كارتا، 1990م.

263- بن أريه، يهوشع وآخرون : بلاد على حافة الخراب (1914-1918م)، موسوعة الفترات الكبرى في تاريخ أرض إسرائيل، ج4، رفيفيم، 1980م.

264- جردس، ناحوم : الديمغرافية والاقتصاد (المبادرات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني)، موسوعة يهودية زماننا، ج6، ماجنس، القدس، 1980م.

265- جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) عامة، يهودية، أرض إسرائيلية، ج6، حفرا، القدس، 1980م.

266- شرف، موشيه : (قيم) قاموس الصهيونية وإسرائيل، روبن، القدس، 1983م.

267- عفرون، يوسف : الصناعة العسكرية الإسرائيلية (تعس)، موسوعة الجيش الإسرائيلي، ج17، إصدار رفيفيم، 1982م.

268- فايلخ، يهودا : موسوعة أطلس كارتا لتاريخ أرض إسرائيل، كارتا، القدس، 1974م.

269- نيف، دافيد : تاريخ إتسل (معارك المنظمة العسكرية القومية)، ج2، مؤسسة كلاوتزنر، تل أبيب، 1980م.

ت- المراجع العبرية :

270- أرئيل، شلومو : 50 سنة هجرة، رابون، القدس، 1985م.

271- أريه، يهشوع، برتل، يسرائيل : أواخر الفترة العثمانية، إصدارات القدس، 1983م.

272- أفراني، أريه : الاستيطان اليهودي وادعاء الاقتلاع، معهد البحوث والتعليم، الكيبوتس الموحد، 1988م.
273- أفنيري، أريه : الاستيطان اليهودي وادعاء الاقتلاع (1878-1948م)، معهد توبنكين للبحوث، والكيبوتس الموحد، تل أبيب، 1980م.
274- أفي تسور، شموئيل : الحياة اليومية في أرض إسرائيل في القرن التاسع عشر، إصدار عام هسيفر، 1972م.
275- ألموغ، عوز : ثقافة المستهلك والتسوق في إسرائيل، ج1، مؤسسة شموئيل نئمان لبحوث السياسة الوطنية، حيفا، 2004م.
276- أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل، إصدار الجامعة العبرية، القدس، 1991م.
277- أوليستور : الثروة القومية وبناء البلاد، حقائق وأرقام (1918-1937م)، إصدار كيرن هايسود، القدس، 1939م.
278- بركائي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي، مؤسسة بيالك، القدس، 1995م.
279- ـــــــــــ : أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي، مؤسسة بيالك، القدس، 1990م.
280- برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة، إصدار التربية والتعليم، تل أبيب، 1971م.
281- بقير، جدعون : مستوطنة تاج أو بيت قومي (تأثير السلطات البريطانية على أرض إسرائيل 1917-1930م)، إصدار يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1983م.
282- بونيه : أرض إسرائيل .. الاقتصاد والأرض، دبير، تل أبيب، 1989م.
283- بيتلهايم، آفي : التجار (قصة التجارة في أرض إسرائيل) 70 سنة على المكتب التجاري في تل أبيب ويافا، إصدارات الغرفة التجارية تل أبيب ويافا، 1990م.
284- بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية، القدس، 1987م.
285- تسحور، زئيف : جذور السياسة الإسرائيلية، الكيبوتس الموحد، جامعة بن غوريون (النقب)، 1987م.
286- جرنر، أبراهام : في حقول البناء، مؤسسة بيالك، القدس، 1990م.
287- جلبر، يوآف : وطن جديد (هجرة يهود مركز أوروبا واستيعابهم 1933-1948م)، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1990م.
288- جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين، مشاريع جامعية (حيفا - إسرائيل)، 1986م.
289- روكح، أبشلوم : الاستيطان والزراعة، إصدار مركز الإعلام، 1974م.

290- زمين، يهشوع : من حب صهيون إلى دولة إسرائيل، مراحل بناء البلاد (1882-1951م)، معهد الثقافة، القدس، د.ت.
291- ستمفلر، شموئيل : الاستيطان في العصر الحديث (علاقات ما قبل الدولة)، وزارة الدفاع، 1983م.
292- شبير، يوسف، إليعيزر، كبلن : الحلم والواقع، إصدارات شعب عامل، 1973م.
293- شيلوني، تسفي : الصندوق القومي لإسرائيل (1903-1914م)، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1990.
294- عفرون، يوسف : الصناعة العسكرية في إسرائيل، وزارة الدفاع، مطبعة حديكل، تل أبيب، 1980م.
295- فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل، القدس، 1996م.
296- كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة، إصدار ميشلاف، معهد الثقافة الإسرائيلي، هرتسيليا، 1982م.
297- كودش، شلومو : كتف واحد (خمسون سنة للصندوق التأسيسي) كيرن هايسود "الصندوق التأسيسي"، القدس، 1970م.
298- لدور، يسحاك : استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (1870-1952م)، إصدارات أوفك، تل أبيب، 1952م.
299- ليفي، يهودا : القطاع الزراعي وتحليله الاقتصادي، إصدار شعب عامل، تل أبيب، 1963م.
300- مرحابيا، ح : شعب ووطن، إصدارات هلوي، القدس، د.ت.
301- ميخائيلي، ميخائيل : التجارة الخارجية وإحضار رأس المال في إسرائيل، إصدار شعب عامل، تل أبيب، د.ت.
302- ناؤور، مردخاي : الهجرة الثانية (1903-1914م) يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1986م.
303- ـــــــــــــ : تل أبيب في بدايتها (1909-1934م)، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1984م.
304- ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (من الاستيطان إلى الدولة 1900-1950م)، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1990م.
305- نير، هنري : الكيبوتس والمجتمع (1923-1933م)، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1984م.
306- هورتبش، دافيد : الاقتصاد الأرض إسرائيلي في تطوره، تل أبيب، 1980م.
307- يعكوفيفيتش، مردخاي : المياه في إسرائيل، إصدار شكومنا، شركة إصدار، 1971م.

ث- الدوريات العبرية :

308- بقير، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل في بداية فترة الانتداب، مجلة كتدر التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، ع 29، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1983م.

309- جردس، ناحوم : السياسة الاقتصادية للسلطات البريطانية الانتدابية، مجلة كتدر التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، ع 24، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1982م.

310- دروري، يجائيل : بداية المنظمات الاقتصادية في أرض إسرائيل في سنوات العشرينيات، مجلة كتدر التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، ع 25، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1982م.

311- شترن، شمعون : ميناء تل أبيب، مجلة كتدر التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، ع 25، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1982م.

ABSTRACT

The study aimed to trace the development of the Zionist economy in Palestine between (1882-1948 AD) in all its aspects, so it focused on the factors that influenced that development, and traced the development of agriculture, industry, trade and services sector.The study also considered factors that have influenced this development.

Agriculture had played the first role in establishing and developing the Zionist economy that was the first craft practiced by the Zionist settlers, while its patterns were varied, that there were the collective settlements (kibbutz), and the cooperative settlements (moshav), and the independent farms which were affected by the scientific development, where researches and studies were conducted on plants, soil and animals through the institutes of agricultural studies, while irrigation projects contributed in the provision of water for irrigating agricultural land Zionist s also considered the need of having a number of factors to ensure their success in the field of industry, these factors include raw materials, markets, capital, energy, labor and so on.

The Zionist Industry had been developed with the help of the British government which issued laws and legislation to prevent the import of competent goods against the Zionist industry, as well as exempting raw materials from customs duties, while the Convention Hafara in 1933, and World War II had contributed in finding diversity of industries enabled new products to emerge such as the industry of machines, cars, equipment, medical instruments, the thing that pushed the wheel of Zionist industry forward.

The expansion of agricultural activities contributed in finding a special commercial activity along with the arrival of Zionist immigrants (the owners of capital) to Palestine, and the methods of local selling became various and varied, that there were the large markets, retailers and street vendors, as there were many exports and imports, and the countries of import and export, and despite the constant deficit in the trade balance, the finance with the new comers covered most of this deficit.

The Zionist economic, agricultural, industrial and commercial progress was accompanied by the development in the services sector, where land routes transportation, rail lines, seaports, and airports; all contributed in the development of Zionist economy. There was also an expansion in the provision of health services, education, commercial banks, telegraph, mail, telephone, electricity and other services that were essential to the development of the Zionist economy.